شرح المصباح فی النحو لمصنفک
مع شرح المقصود فی الصرف له

MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1191/1-26

١٢٥٧ ء شرح المصباح

مذكر شرح مولانا مصنفك رحمه الله رحمة واسعة

RAGIP P.
Ka. N.
1354

رجز

هر آر بار بشيم دهن بمشك و كلاب
هنوز نام تو يردن مرا اغيمشايد

ترجمه

بنكره يوسم اغزمي مشك و كلابله
نام شريفكي دمكه يوق ليا قتم

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بالرعب
وكفى عبده

ع-يمك
٥
١٣٦٤

يارب ره عشقكده بني شيدا قل
احكام عباديتي بكا اجرا قتم

هذا كتاب مصنفك لشرح مصباح رحمه الله تعالى ورحمنا به

ودر منقو على المنقو

الحمد الذى جعل علم النحو مفتاحا لحل عويصات كلامه وكلماته ومصباحا
ليستضئ بضوئه فى معرفة احاديث نبيه ومعجزاته وآمر عباده بان يدعوا
له باحسن اسمائه وصفاته كما له ومن شاء منهم خيرا علمه حروف الكلمات
ليكون فاعلا بافعاله ورفع برأفته غشاوة الغم عن بصائر اهل الوداد
ونصب لهم طريقا فريدا مواقوم مناهيج الرشاد فسبحان من له العزة والرفعة
حيث ابداء الخلق واعاده واظهر دين حبيبه صلعم ثم اشاد ومن تصدى
لمعارضته فقمع واباد ومن اطاعه بالاخلاص من العباد فاعزه كما اراد والصلوة
والسلام على افضل من بعثه فاساد وعلى آله واصحابه الذين رفضوا عن الارض
الفساد وعلى من تبعهم باحسان الى يوم التناد **وبعد** فان من اجل
العلوم منقبة واشرفها مرتبة على لا يخفى على احد رفعة شانه ولا يحصى جلاله
قدره وبنباهة مكانه وتكاملوا الاعراب الذى به يعتنى فهم كلام الله المنزل وبه يتضح
معنى حديث حبيبه المرسل فانها الذريعة الى السعادة الابدية والوسيلة
الى المصالح الدينية والدنيوية وكما علم ان شرف العلوم بشرف المعلوم و
توقف عليه معنى كلام المكتوم كان ذكره على رجحانه وبرهانا على قصور كل
علم عن شانه وانى بعد ما صرفت عنفوان الشباب الى اقتنائه واخذت من اولى
الالباب وتميز عندى قشره من اللباب قد شرحت فيما مضى كتاب المصباح
والغنية بالاصباح عن الضوء والمصباح شرحا متنوعا لاحلى الفاظه ومرتبطا
اجزاءه باسلافه ثم رايت كثيرا من الفضلاء يشتغلون بتدريسه وتحقيقه و
يتشاقون الى تفصيله وتدقيقه وقد اتفق له شروح انكسفت اضواءها
اما من جهة الاشكال واما لانه مجرد قيل وقال فالتمسوا منى ان اشرحه ثانيا
واصنع عن الاقتصار والاختصار ثانيا الا انى كنت محنوفا بشواغل التحصيل
وممنوعا عن ذكر لحوادث الزمان بالتغير والتبديل مع غصص تجرعها من

من مفارقة الاخوان وخطوب مني اشاهدها من طوارق الزمان و
يلم جرا الى ان منّ بنسيم التاييد وفاضت على انوار التوفيق والتسديد
فشرح الله صدرى لذكر الامر الخطير وبدت على فى دجنة الليل طلعة
البدر المنير فرفعت سيف العزيمة للاهتمام بشرح حقايقه ومعانيه
والاقدام على تشييد قواعده ومبانيه كاشفا بالبراز لطايف الشافية
فى حجب العبارة ضامنا لايراد الادلة الكنونة فى صدف الايماء والاشارة صارفا
مرام الاعتناء الى التوجيه لكلام المص بقدر الامكان
شارطا على نفسى شريطة الانصاف فى التحقيق والبيان دافعا لاكثر
ما اورد عليه من الاعتراضات قابلا لما يجب قبوله فى اثناء هذه الا
شتغالات سائلا من الله قاضى الحاجات ان يجعل سعيى هذا مشكورا
وعملى مبرورا وان يجعل علمى هذا ظلمة الساعة نورا وان يجعل ذلك قدمى
ساعيتين مشكورا مكفورا فانه لا مفزع الى الآبائه ولا مقصد الى الآجنابه
وهو حسبى ونعم الوكيل قال المص بلغ الله واولاه الى ما يستحقه فى
اجزاه وعقباه اما بعد حمد الله ذى الانعام واقول انا الفقير
المحتاج الى رحمة الحامى شيخ على بن امجد الدين الشاه رودى البسطامى
وفقه الله لما يحبه ويرضاه واعطاه منتهاه فى اولاه واخراه افتتح المص
كتابه بالتسمية والتحميد اقتداء بخير الكلام وعملا بخبر النبى عليه الصلوة
والسلام ثم صرح بان التحميد لرتبة التقديم وان كل ما سواه فانما يستحق
ان يكون واقعا بعده بلا اشتباه وتعليق الحمد اولا باسم الذات
وبعضه ثانيا ببعض الصفات بنيه على انه حق وعلا هو المتفرد
بالجمع بين الاستحقاقين وان هذا هو منصب الالوهية وحده لا شريك
له وتعكيسه فى الصلوة بنيه على انه ليس فى غيره الا احد النوعين
وان ايثار الحمد على المدح جرى على الوتيرة المستقيمة والطريقة الصحيحة

مضاف اليه بعيد
والعامل فى اما لنيابتها مناب الفعل
بعيد النظر خاشية اصحاب

من الله جل وعلا فاعل بالاختيار وعلى الشكر تنبيها على ان جهة الا
ستحقاق لا تنحصر في الفواضل بل تعم الفضايل ايضا فع الاشعار بانه شاكر
وتصوير الحمد في صورة الاضافة تنبيه على الاختصاص على ما هو الاصل في
الاضافة وايماء خفي الى ان كمال الذات وعظمة الصفات والانعام كل
ذكر مخصوص به تعالى وتقدس وان كل كمال في غيره انما هو باعطائه وهبته
لكامل في الذات الا هو ولكامل في الصفات الا هو ولا معطي ومنعم ولا
منع الا هو ولهذه النكتة اطلق الانعام وليزهد نفس السامع كل مذهب
ممكن في هذا المقام وعقب الانعام بذكر الخاص بعد العام لانه اعظم النعم
واقضلها بل لمناسب المقصود اشعارا بابراعه الاستهلال وايماء الى ان هذا
ايضا من جملة النعم العظام واراد بالكلام جنس ما يتكلم به بلسان العرب
والكلام والتكليم كالسلام بمعنى التسليم والتكال بمعنى التشكيل و
الطلاق بمعنى التطليق وتصدير الكلام بما تنبيه على الدوام والتوكيد في
المعنى والجاء الى انه لا يلزم التفصيل المقتضى لسبق الاجمال فان اما حرف
تفصيل بمعنى ان فيه كثيرا وحرف شرط وتوكيد بمعنى ان الشرطية والتوكيد
لا ينفكان عنه ابدا قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شيء
فزيد ذاهب ففي كلامه تنبيه على معنيين الاول ان حرف شرط الثاني انه حرف
توكيد قال صاحب الكشاف فايدة الكلام ان تعطيه فصل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد الذهاب قلت انما زيد ذاهب وانه بصدد
الذهاب البتة وانه منه عزيمة قلت انما زيد فذاهب ويدل على ذلك
ان ارباب المعاني يعدون انما من المؤكدات اصطلاحا فقولهم انما زيد
فذاهب معناه ان يكن في الدنيا شيء فزيد ذاهب فانما حرف شرط بمعنى
ان حذف شرطه وجوبا اذ هي كثيرة الاستعمال فيناسبها التخفيف ولانهم اذا
دوا وضع الملزوم في قصد المتكلم ونزيد موضع الملزوم في كل كلام

مطلقا

مطلقا وهو الشرط فصار اما زيد فذاهب وفي وضع غير موضعه رعاية لما
هو المتعارف بينهم من ان ما وجب حذفه يجب ان يوضع موضعه شيء
يشعر بحذفه وتغيير سيبويه بهما ارشاد الى المعنى وتصوير للمراد وتبيين
لمعنى الشرطية والجزائية على اللزوم المعتبر بينهما على ما هو قانون الشرط و
الجزاء واشار الى التوكيد كما اشار اليه لما ان اما بمعنى مهما فانه مركب
وانما حرف ولم يكن الاسم والحرف مترادفين ولا ان امكان في الاصل مهما
فغير الى انما اذ لم يعهد تغيير الاسم بالتغيير حرفا وانما اخرت الفاء من المبتداء
الى الخبر ليتلا يلزم الجمع بين حرف الشرط وحرف الجزاء فقولهم زيد ذاهب
بزمانه وقطع بتحقيقه اذ هو لازم لخصوص شيء في الدنيا وما دامت الدنيا
باقية لا يخلو من وقوع شيء فيها وتمكان انما متضمنة بمعنى الابتداء اذ هي واقعة
موقع اسم هو المبتداء وبمعنى الشرط اذ هي واقعة موقع فعل هو الشرط لزمها
امران الاول ان يكون بعدها اسم الثاني ان يقع في جوابها فاء البتة رعاية
لما كان بقدر الامكان وتذكرا للعهود بالحمى وليكون ومنه يتكلم عن امر او في
نهي فان قبل اللزوم الاول منقوض بقولك واما ان كان من المقربين
فروح وريحان والثاني منقوض بقوله تعالى واما الذين اسودت و
جوهرهم اكفرتهم وبقول من قال اما القتال فلا قتال لديكم ويقول الا
خر من يفعل الحسنات الله بشكرها اجيب عن الاول بان المبتداء بعد
محذوف تقديره اما المتوفى ان كان من المقربين وعن الثاني بان جواب
محذوف تقديره فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمعلوم
فيتبعه الفاء في الحذف وكثيرا ما يحذف الشيء تبعا ولا يحذف استقلالا
وعن الثالث والرابع بانه مبني على ضرورة الشعر والكلام في سعة
الكلام وفيه نظر اذ لا يختلف الوزن في البيت الثاني بذكر الفاء وتركها
وبالجملة فضابطة الفاء ما قاله بعض المحققين ولا يحذف الفاء في جواب
اما

تنبيه

وان لا

اول

اما

الا مع قول یدل علیہ تحکیہ کالایۃ المذکورۃ او لضرورۃ الشعر واما التفصیل
فی اما فقد ادعی قوم لزومہ لہا وعدم انفکاکہ عنہا ولیس کذلک فان جواز السکوت
علی قولک اما زید فذاہب یتطرق دعواہم الباطل ککلام المص کما اشرنا الیہ
واما بعد فہو من الظروف الزمانیۃ ولہ حالتان الاعراب اذا اضیف
وذکر المضاف الیہ کجاءنی زید بعد عمرو ای بعد مجیء عمرو والبناء اذا اضیف
ونوی المضاف الیہ کقولک الامر من قبل ومن بعد وہو ہہنا معرب
اذ المضاف الیہ مذکور فہو اذن ظرف منصوب وفی عاملہ ہہنا خلاف
فذہب الجمہور ان العامل فی مثل اما وعلیہ سیبویہ والمازنی لان ان مذکور
بعد الفاء وقد تقرر ان خبر ان لا یتقدم علیہا فامتناع تقدیم معمولہ
بالطریق الاولی ولہذا قال صاحب الکشاف فی قولہ تعالی یوم تبیض وجوہ
الکبری انما منتصبون انہ من قبیل الاضمار والتفسیر کانہ قیل انما منتصبون
یوم تبیض فان قیل قد تقدر ان اما حرف شرط بمعنی ان فکیف یعمل
فی الظروف وہو بعد قلنا نعم ہو حرف الا انہ نایب مناب فعل الشرط
فلنیابتہ عنہ یعمل فی الظرف کانہ قیل ان یکن شیء فی الدنیا بعد الحمد والصلوۃ
فان الولد حالہ کذا ثم انہ وان کان نایبا عن الفعل الا انہ لکونہ حرفا ضعیفا
فی العمل فلا یجوز لہ ان یعمل فی غیر الظروف اذ الظرف یکفیہ رایحۃ من الفعل
ولان فی الظروف توسعا لیس فی غیرہا فجوزوا عملہ فی الظروف خاصۃ
سواء کان الظرف زمانا کاذ واذا وبعد ونحو ذلک او مکانا کالجہات
الست او جارا ومجرورا نحو اما فی الدار فانی جالس ومذہب المبرد وابن
درستویہ والفراء ان العامل فی مثل ما بعد ان حتی توسع الفراء
فحمل اخوات ان علیہا وجوز الاعمال فی الجمیع ویجب ان یعلم ان محل النزاع
بین الفریقین ہو الموضع الذی یکون ما بعد اما ظرفا ویکون ان مذ
کورا بعد فائہا نحو اما الیوم فانی ذاہب واما فی الدار فانی جالس

فہنا

مطلب

فہنا قیدان نظر ما بعد اما وذکر ان بعد فائہا ففی مثل ہذہ
الصورۃ العمل لا اما عند سیبویہ والمازنی وجمہور النحاۃ والعمل
لنفس الظرف عند المبرد والفراء وابن درستویہ وحاصل نزاعہم
راجع الی حرف واحد وہو ان ہل یجوز ان یعمل ما بعد ان فیما
قبلہا ام لا فالاولون یمنعون ذلک والاخرون یجوزون فان
انتفی احد القیدین المذکورین فان کان المنتفی القید الاول
وہو الظرفیۃ فقط نحو اما زیدا فانی ضارب فالمسئلۃ ممتنعۃ
عند الاولین جایزۃ عند الآخرین قال صاحب لباب
الاعراب وایاہ اعنی بالشارح الفاضل فی ہذا الکتاب اینما
ذکر ویزری ان سیبویہ مع الجوزین ویعضد ہذا المذہب
ما قالہ ابو الدرداء رضی اللہ اما بادیٔ بدء فانی احمد اللہ فان
بادیٔ نصب حال من المستتر فی احمد وفیہ بحث لانا لا نسلم ان
بادیٔ حال لم لا یجوز ان یکون ظرفا کما صرح بہ صاحب الکشاف
فی قولہ تعالی بادی الرای واشار الیہ صاحب الصحاح فی قولہم
افعل بادیٔ بدءٔ ای اول شیء فیجوز اذن ان یکون العامل فیہ
اما تقدیر ان یکون فی الدنیا اول شیء فانی احمد اللہ فان قیل
لا یخفی ان المقصود ان الحمد واقع اولا وح فجعل ظرفا غیر نافع لہ
نہ ان جعل معمولا لا ما فات المقصود وان جعل معمولا لاحمد
فیعود جوع الی ما یقصد الفرار عنہ قلنا ہذا ممنوع اذ لیس مضمون
التراکیب ہذا وحقیقۃ الا ان مضمون الجزاء لازم لمضمون الشرط
علی ما حققناہ مرارا وفرعنا بہ سبعین سترا وجہارا فحینئذ اذن
ان یکون فی الدنیا شیء اول شیء فحمدی للہ لازم لہ لا ینفک عنہ اصلا
وہذا معنی صحیح لا غبار علیہ اصلا اذ اللازم للاول اول لا محالۃ

لا

وان كان المنفي هو القيد الكل فقط وعلى ذكر ان بعد فانها لخوا ما اليوم
فانا خارج فالمسئلة جايزة عند الجميع لا خلاف لاحد في جواز انا لمن
شاء فليعمل اما ومن شاء فليعمل نفس الخبر اذ لا يتصور ههنا مانع
اصلا وان كان المنفي كلا القيدين معا نحو اما زيدا فانا ضارب فلا
خلاف لاحد في جواز هذه المسئلة ايضا ولا خلاف ايضا لاحد في
ان العامل نفس الخبر وهو ضارب اذ قد سمعت مرارا ان اما لا يقدر
على ان ينصب المفعول به لان عمل لا يجاوز الظروف وبالجملة فقد
دلت المباحث السابقة دلالة قطعية لا يحول حولها شك ان ما
بعد فاء اما يجوز ان يعمل فيما قبلها جوازا قطعيا اجماعا فليتامل
جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ذكر الانعام وعقبه بذكر الخامي
بعد العام تنبيها على جلالة شان النعمة وانها من جملة النعم العظام و
وجريا على سيرة سرعة الانتقال الى المقصود والمرام لان هذا هو الذي
سيق له الكلام وقصد حصوله في الافهام وفي كلامه تشبيه للنحو بالملح
مربحا وللكلام بالطعام ضمنا ووجه الشبه في الاول ان المقصود
من الكلام تفهيم المرام وتحصيله في الافهام ومن الطعام التغذية
والتنمية في الاجسام وقيام الاول برعاية الدلالات والمحافظة على
الترتيب المخصوص على ما يقتضيه قوانين النحو وقيام الثاني باداء الملح
في تأثيره على ما يقتضيه قانون الطبخ فوجه الشبه اذن ترتب المقصود
عند استعمال كل منهما على الحد المعهود وفوات المقصود عند الاخلال
به او لا معتبر بالقلة ولا بالكثرة انما المعتبر هو الحد المعهود ولهذا يظهر
ان جعل وجه الشبه الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما لا يخلو عن
قصور وكذا جعل كون القليل مصلحا والكثير مفسدا وان صح في جانب
الكثرة في الجملة بالجمع بين المسائل العربية والوجوه الكثرة النحوية فانه

وجه التشبيه بين النحو والملح
ان كل استعمال النحو في الكلام مصلح له
وترك الاستعمال فيه مفسد له كما ان
استعمال الملح في الطعام مصلح له
وترك الاستعمال فيه مفسد له لكون
هذا الوجه شاملا بالنظر الى المشبه به
ومن حق وجه التشبيه كونه
شاملا لهما اقول صح

افاد

افاد للكلام وابعاده عن المرام ومن ههنا ترى ارباب المعاني
شارطين في فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وعن
التعقيد واما وجه الشبه في الثاني فهو كون كل منهما غذاء يزيد به
المغتذي وجودا وبقاء غاية الامر ان الطعام غذاء للاجسام و
الكلام غذاء للعقول والافهام ففيه تشبيه للمعنى بالعذاء
العقلي والجعل معناه الاحداث والايجاد وهو الذي يتعدى ان بمعنى
الخلق فيتعدى الى مفعول واحد وعليه قوله جل طوله وجعل الظلمات
والنور والتصيير اي تصيير شيء شيئا فيتعدى اذن الى المفعولين وعليه
قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا واراد بالكلام
ما يتكلم به بلسان العرب فهو اعم لمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم و
النكال بمعنى التنكيل والطلاق بمعنى التطليق والطعام ما يوكل من
طعم يطعم طعما فهو طاعم اذا اكل فقوله جاعل النحو مجرور على انه صفة الله
فان قيل كيف يصح وقوعه صفة وهو نكرة والموصوف معرفة قلنا
فيه وجوه الاول انه اريد بذكر انه المعروف والمشهور به واضافته اذن
محضة معنوية وهذا مبني على قاعدة ذكرها سيبويه في كتابه وهو
ان اسم الفاعل اذا اضيف الى معمول واريد به انه هو المعروف
والمشهور بذكر فاضافته اذن محضة واسم الفاعل اذن بمنزلة الاسم
الجامد قال يقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بصحبتك فقوله جاعل النحو في الكلام
بمنزلة ان يقال انما بعد حمد الله الموصوف بالانعام المشهور المعروف
بجعل النحو في الكلام الثاني ان الالف واللام منه محذوف حذفا ازدواجا
لما قبله وهذا مبني على قاعدة ذكرها صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب ان الالف واللام قد يقدر ويجعل المذكور وهو صفة للمعرفة

ومن هذا القبيل قولهم ما احسن بالرجل مثلكان ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل
خير منكان يفعل ذاكل نص عليه الخليل وقد يجعل المعرف باللام نكرة بنية
طرحه كما يجعل المعرف معرفة بنية ذكره الثالث ان اسم الفاعل ههنا
بمعنى الماضي فاضافته اذن محضة فان قلت فلا يعمل اذن عمل الفعل
وقد عمل ههنا في المفعولين قلت هو من قبيل قولهم ثوب ناسج وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فهو اذن حكاية للحال الماضية فكونه بمعنى الماضي
لا ينافي عمله الرابع انه بمعنى الثبوت والدوام فيكون اضافته محضة
فقوله جاعل من الجعل بمعنى الخلق وجعل من الجعل بمعنى التصيير غير مناسب
لما في الاول من الاشعار بان النعمة هي نفس خلق النخو في الكلام وهذا هو
المقصود والمرام واما كونه كالملح في الطعام فهو شيء آخر وامر زايد فان
كان هذا نعمة فهي نعمة اخرى ففي الاول ايماء الى ان الحمد باعتبار نعمتين
فان القيد والمقيد كل منهما مراد بخلاف الثاني فانه نعمة واحدة فالاول اولى
فقوله كالملح صفة لمصدر محذوف تقديره جاعل النخو في الكلام جعلا مثل
جعل الملح في الطعام وجعله حالا غير مناسب للمقام والقول بان جاعل
ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين
الممتنع الاقتصار على احدهما ليس بشيء اما اولا فلان التصيير ليس من
افعال القلوب فهو جار مجراهن في اقتضاء المفعولين وفي الدخول
على المبتداء والخبر واما ثانيا فلانه يجوز الاقتصار فيها على احد المفعولين
مطلقا سواء كان المحذوف اولا او ثانيا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء وقرئ بالياء و
فاعلم الذين اي لا تحسبن الذين قتلوا انفسهم امواتا فقد اقتصر على
المفعول الثاني والاول محذوف اذ هو في الاصل مبتداء فحذف كما حذف
المبتدا في قولك احياء اي هم احياء وقال في قوله جل مكان طوله ولا يحسبن الذين

يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم قرئ بالياء وفاعل الذين
يبخلون اي ولا تحسبن الذين يبخلون بخلهم خيرا لهم فنهيه اقتصار
على المفعول الثاني والاول محذوف فان قيل فما يقول في كلام الملص
في افعال القلوب ومن خصايصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين
ووافقه ابن الحاجب ايضا وكذا كلام المفصل صريح في ذكر قلنا
كل ذكر مزيف او ماول والمقصود ان الامتناع في باب اعطيت كثير
بخلاف هذا الباب فانه ليس في مرتبة فافهم فعلم المرء ينفعه والسر
في التفاوت ان المفعولين ههنا معا كاسم واحد اذ مضمونهما مفعول
به في الحقيقة ولا كذلك باب اعطيت فحذفت احدهما بمنزلة حذف بعض
اجزاء الكلمة الواضحة ولعلنا يفصل هذه المباحث في مواضعها
اذا انصب التوجه اليها باذن الله بفضله لا مزيد فوقه واما اذا
جعل جاعل النحو بدلا فهو وان كان بدل النكرة من المعرفة الا انه لا
حاجة ههنا الى التوضيح اذ الكل مفيد لما لا بعد الاول نص عليه
الشيخ ابو علي الفارسي في الحجة وهو الحق فالحكم بالوجوب كما فعله ابن
الحاجب كما تفضل وبعدم الحسن كما فعله صاحب المفصل ليس بشيء
فليتامل والصلوة مجرور معطوف على حمد الله على رسوله محمد
عطف بيان لما قبله عقيب التحميد بالصلوة اذ هو وسيلة القبول والزلفى
الى فتح باب الافاضة والاستفاضة وتعليق الصلوة او لا باسم الصنعة
وتاخير العلم تنبيه على ان الاستحقاق منا وصفي بخلاف الحمد فان الاستحقاق
هناك ذاتي ووصفي والرسول والنبي لفظان مترادفان في اللسان
كثيرا الذكر في القرآن والقرآن ناطق بان بينهما فرقا قال الله تعالى وما
ارسلنا قبلك من رسول ولا نبي وقال ان كان رسولا نبيا الى
غير ذلك وهذا القدر معلوم واضح لاخفاء فيه انما الخفاء في وجه الفرق

بينهما

واضطرت في ذكر كلام صاحب الكشاف فظاهر كلامه في صورة الحج ان
الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي مشروط بعدمه فبينهما ازدن
تباين وظاهر كلامه في صورة مريم ان النبي اعم وبين كلاميه وان كان
منافاة الا انه مع ذلك يرد عليه ان اكثر من ارسل لم يكونوا ذوي كتاب
فانه قد صرح بان اسمعيل والياس ويونس ولوطا من المرسلين
وهو لاء لم يكن لهم كتاب وقال بعضهم النبي هو الذي ينبئ عن ذات الله
عز وجل وصفاته وبما يستقل العقل بدرايته ابتداء بلا واسطة بشر
والرسول هو المامور مع ذلك باصلاح النوع فالملحوظ في النبوة هو
الانباء عن الله عز وجل وفي الرسالة هو اصلاح النوع فالنبي اعم
واوثر الرسول ههنا بالذكر على النبي لانه هو اكمل سيد الانام من
قبيل مصارع مصروسيد قريش وعالم البلدة فصيح جعلة وصفا للعلم
والانام المخلوقات وهو جمع لا واحد له من لفظه وقيل هو اسم جمع وعلى الا
ذكر منا على لئلا يتوهم انه معطوف على محمد فيلزم بنوه مولاه فاعادة قطع
لهذا الوهم ابتداء ولسد على تحذير الصلوة منا وان كان بالتبعية وخلف
واختلفت كلمتهم في تفسير الآل فقيل الاقربون وقيل آل بنو هاشم وبنو
المطلب وقيل آل كل مومن ومومنة يروى ان سئل النبي صلعم من آل
فقال آل كل مؤمن ومؤمنة والآل اصله اهل بدليل ان تصغيره اهيل فلو
كان معتل العين من الواوي لقيل اويل ومن الياء يئي لقيل أييل فقلبت
ياء همزة كما في ماء واصله ماه بدليل جمع على امواه وقلبت الهاء همزة شايع
لما بينهما من قرب المخرج اذ كل منهما من اقصى الحلق فصار اءل فاجتمع همزتان
الاولى متوحة والثانية ساكنة فابدلت الثانية الفا كما في آدم والاصل
ادم ففيه اذن تغيران فجبر نقصه بان جرى فيه لخصصان الاول انه لا يضاف
الى البلاد والحرف فلا يقال آل مدرة ونيسابور كما يقال اهل مدرة ونيسابور

ولا

ولا يقال آل البيت ولا آل البحار كما يقال اهل البيت واهل البحار الثاني
انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له حظ وشرف في امر الدين والدنيا
معا كآل النبي او في امر الدنيا فقط كآل فرعون فحاصل التخصيصين اذن
تخصيصه بالعقلاء الموصوفين بالشرف واللحظ فالتقييد بالعقلاء احتراز
عن آل مثل آل الاسلام وآل البيت وآل التجارة والتقييد بالشرف و
اللحظ احتراز عن آل الحجام وآل الحايك ونحو ذلك • واصحابه • جمع صاحب
كالاشهاد جمع شاهد والاظهار جمع ظاهر هذا ما يذهب اليه الظاهريون
والمحققون على ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار او جمع
صحب بالكسر تخفيف صاحب كتمر وتمار لان جمع فاعل على افعال لم يثبت
وبالجملة هو من صحب يصحب صحبة وصحابة بالفتح وفي الصحاح والاصحاب جمع
صحب تخويف وافراخ والصحابة بالفتح وهو في الاصل مصدر وجمع الاصحاب
الاصاحيب والصحابة من الشهر بصحبة النبي صلعم سنة او سنتين وشهد
معه غزوة او غزوتين • مؤيد الاسلام • مجرور على انه صفة لاصحابه والا
ضافة معنوية لان اسم الفاعل منا بمعنى الظاهر الماضي اذ ناصريه فهو
اسم فاعل من ايد يؤيد بمعنى نصر وهو ههنا جمع واصله مؤيدين فحذف
فتحة النون للاضافة والياء للتقاء الساكنين وحذف الياء انما هو
في اللفظ لا في الخط والا لالتبس بالواحد فان قيل فهلا حرك باؤه تحريكهم
ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو قولهم مررت بغلامي القوم قلنا الياء
اخت الكسرة فلو كسرت لزم اجتماع الكسرات ولا كذلك التثنية فان ما قبل
الياء هناك مفتوح وايضا الياء اذا كانت ساكنة زايدة وما قبلها
مكسورة كانت مدة والمدة بمنزلة الالف والالف لا يقبل الحركة عند التقاء
الساكنين نحو جاءني غلاما القوم فكذا ما هو بمنزلته واورث الاسلام على الا
يمان والملة والدين ونحو ذلك تنبيها على ان التاييد تاثيره في جانب الظاهر

معطوف على آله
لا اصحابه لانه
لا يقتضي ان يكون مضافا
راجع الى الجميع

قوله مجرور لكونه صفة محققة
وسيجيء مضاف الى قوله الانام

وآما في جانب الباطن فامره الى الله وفي لفظ الاصحاب تنبيه على ان ذكر انما
هو بتاييد الله عز وجل لا بالكثرة ولا بالشوكة البدنية او المالية و اطلاق
التاييد اشارة الى ادراج الطوق والسوف تحته وفيه رمز خفي الى ان
هؤلاء مع انهم راشدون مرشدون فهم الموصوفون مع ذلك بالتكميل
وعطف الاصحاب على الآل من قبيل التخصيص بعد التعميم تنبيها على رفعة
شان الخلفاء وعلو مكان الخلفاء ان اريد بالآل امة المتابعة وهو الحق
الذي تشهد به الروايات وينطق عنه الآيات وان اريد به غير ذلك فهو من قبيل
الترقي من الادنى الى الاعلى وعلى كل تقدير ففيه تعظيم للخلفاء الاربعة و
تنبيه على رفعة شان الايمة رضوان الله عليهم اجمعين فان الولد الآخر
الفاء في جواب اما والآخر نصب صفة للولد وهو اسم ان وخبر الجملة الآ
تية بعد وهو قوله اردت كما يجيء تحقيقه لاذال كاسمه مسعودا
هذه الجملة الدعائية مع ساقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل
لها من الاعراب اصلا فقوله لاذال من الافعال الناقصة واسمها هو الضمير
المستتر فيه الراجع الى الولد وخبرها قوله مسعودا او قوله كاسمه صفة
لمصدر محذوف تقديره كان الولد ابدا مسعودا كما ان اسمي مسعودا اي
كان مسعودا كونا مثل كون اسمي مسعودا ففيه تشبيه للدار
برزين الوجود والعدم بما هو محقق الوجود ولهذه النكتة اوثر
توسط بين الاسم والخبر كما يقال كان زيد كالاسد شجاعا اي
كان شجاعا كونا مثل كون الاسد شجاعا وهذا وبيع
مستمر لا يكاد يجد التشبيه مؤخرا فالكاف سواء جعلناه حرفا
او اسما في موقع النصب على انه صفة للمنصوب كما قدرناه
وقد يعكس فيجعل قوله كاسمه خبرا وقوله مسعودا بدلا من اي
لاذال كائنا كاسمه اي جعل الكاف حرفا او لاذال مثل اسمه

الكمال

دخل

مسعودا

مسعودا ان جعل الكاف اسما ويرد عليه انه لا يلائم القرينة
الثانية ولفظ لا يدخل على الماضي الا ان يكون مكررا نحو فلا صدق
ولا صلى او يكون دعاء مثل لا ذالت عينك حامدة ولا سلب الله
عنه الى غير ذلك والى امل الخير موردودا اي محبوبا من ود
بمعنى احب وفيه ايماء الى الدعاء له بالصلاح كانه قيل رزقه
الله الصلاح لان هذا المعنى ملزوم له قال الله تع ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا اي في قلوب عباده
والتقييد بالخبر تنبيه على ان المعتبر من السعادة ما هو في العقبى و
قلوب اهل الله معدن الرحمة ومظهرها والكاين في محل الرحمة
مرحوم وعن العذاب محفوظ وتقديم المعمول على عامله انما تنبيه على
الحصر اشارة الى هذا المعنى او رعاية للتناسب بقوله مودودا اجرا
ذال جزما فمقتضى المناسبة ان يجعل ما يقابله وهو مسعود اكد لك
لما استظهر ظرف لقوله اردت وما هذه ظرف بمعنى حين ومتى لوقوع
الشئ لوقوع غيره ومتى مضافة الى الجملة بعدها ابدا ولا يكون الجملة
بعدها الا فعلية اذ متى بمعنى اذ والعامل فيها ابدا جوابها وهو ههنا
اردت وهذه الجملة اعني اردت مع ما يتعلق بها في موقع الرفع على
انها خبر ان في قوله ان الولد الآخر مختص الاقناع نصب مفعول به
لقوله استظهر يقال استظهر الشئ اي استعان به واستظهر الشئ اي حفظه و
قراءته عن ظهر القلب كذا في الصحاح والمراد ههنا هو المعنى الثاني واضافة
المختص الى الاقناع من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو وعلم القرا
وكتاب الكشاف وكتاب المفتاح والاضافة بيانية عند من يجوز
اولا مية من قبيل مسجد الجامع ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة
اللام الى المتم اي المختص المختص بهذا الكلام كقولهم سرادات مرء اي ما

مختصة بهذا الاسم فالاضافة اذن لامية اشارة الى النسبة الاختصاصية
بين الاسم والمسمى وكشف عنه اى عن نفسه فالضمير للولد او عن المختصر
فالضمير له بحفظه اى بحفظ الولد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى
الفاعل والمفعول محذوف اى بحفظه اياه او بحفظ المختصر فهو من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول والفاعل محذوف اى بحفظ المختصر الولد فضلة
القناع فضلة الشئ بقيته والفضلة والفضالة ما فضلى من شئ و
القناع بكسر القاف ما تستر المراة به راسها كالصحاح والمقنع والمقنعة
بالكسر ما يتقنع به المراة راسها والقناع اوسع من المقنعة والكشف مجاز
عن المعرفة والادراك شبه نقل الولد او معانى المختصر بالاشياء المحتجبة تحت
الاستار فاثبت لها ما هو من لوازم المشبه به وهو القناع فالمشبه هو
نقل الولد او معانى المختصر والمشبه به هو الصور الحسنة المحتجبة تحت الاستار
فهنا استعارة بالكناية لان ذكر لازم المشبه به كناية عن كون اسمه مستعارا
للنفس او المعانى ففيه دليل على ان النفس او المعانى صور حسنة محتجبة
تحت الاستار فذكر المشبه ههنا استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة
تحقيقية تصريحية شبه من النفس جهلها ومن المعانى خفاءها بالقناع بل بالستر
بالقناع فصرح بالمشبه به على نمط قوله تع ينقضون عهد الله فان العهد شبه
بالحبل وهو استعارة بالكناية وذكر النقض استعارة تحقيقية تصريحية بعد
شبه ابطال العهد بنقض الحبل فلفظ القناع اذن مجاز عن الحمل او الخفاء
هذا على راى الجمهور من ارباب البيان واما على راى صاحب المفتاح فالنفس
او المعانى مستعار فى الصور الحسنة والقرينة ذكر القناع فذكر المشبه استعارة
بالكناية وذكر القناع استعارة تحقيقية والقناع حقيقة لا مجاز كالمشبه
واما على راى صاحب الايضاح فيشبه النفس او المعانى بالصور الحسنة
استعارة بالكناية وذكر القناع استعارة تحقيقية فعلى هذا كل من لفظ

المشبه

المشبه والقناع حقيقة لا مجاز وانما المجاز فى الاثبات وعلى كل تقدير فذكر
الفضلة مقحم والنكتة فى ذكرها هى التنبيه على ان الولد كان عليه بقية جهل قبل
حفظ المختصر فاذا حفظها ذالت تلك البقية ايضا وفيه تنبيه على ان ادراك الكتاب
فقط شئ وحفظ شئ اخر وان الادراك والحفظ معا اكمل من احدهما فقط
وههنا دقيقة لا بد من التنبيه لها وهى ان كشف القناع عن المختصر معناه جعل
المختصر معلوما وعن نفس الولد معناه جعلها عالمة وذلك لان الاصحاب
بالحجاب كما ان سبب لستر المختص كذلك سبب لستر الاشياء الخارجة عن
المحتجب فالمحجوب فى الدار جاهل بما فى خارجها واحاط اى الولد بمفرداته
اى مفردات المختصر حفظا تمييزا اى احاط حفظه بمفرداته فان فى نسبة احاط
الى الولد ابهاما والتمييز رافع له كانه قيل احاط شئ ولد ثم فسر ذلك المبهم
بالحفظ اى احاط حفظه على نمط قولهم طاب زيد نفسا فالتمييز مبهم فى المعنى
فاعل ويجوز ان يكون منقولا كقولهم طار زيد فرحا واتقن من الاتقان
وهو معرفة الشئ بيقين ما فيه اى ما فى المختصر من النحو بيان للاسم
الموصول وهو اما حال او وصف اذ قد تقرر ان كلا من ان كانت بيانا للمعرفة
فحال وان كانت بيانا للنكرة فوصف فكلمة ما ان كانت موصولة فمحله
من النحو حال منه وجعل حالا من المستتر فيه ايضا جايز وان كانت
موصوفة فهو وصف اى اتقن اشياء كائنة فيه كائنة من النحو فهو اذن صفة
بعد صفة وصفة الموصوفة يحتمل ان يكون معرفا كما اشرنا اليه ويحتمل ان
يكون جملة اى اشياء كانت فيه ويجوز ان يكون استينافا بيانيا كما ذكره
صاحب الكشاف فى قوله تع فلما بلغ معه السعى كان قبل من الى شئ
فقيل من النحو ومن البيانية رافع للابهام الذى يضمنه لفظ ما سواء
كانت موصولة او موصوفة والنحو يطلق على نفس الاصول والقواعد
وعلى ادراك تلك المعلومات وعلى الملكة الحاصلة من الادراكات المخصوصة

الصور الحسنة او المعانى

والمناسب لهذا المقام هو المعنى الاول واتقان تلك الاصول والقواعد التي
يشتمل عليها ذلك المختصر يحتمل ان يكون باتقان تلك القواعد فقط ويحتمل ان
يكون مع اتقانها باتقان الفاظها الدالة عليها فقوله • معنى ولفظا • رافع
لهذا الاحتمال والابهام تصريح بالثاني ودافع للاول اى اتقن الاشياء المتعلقة
بعلم النحو التي تحويها المختصر باعتبار معانيها والفاظها اى اتقن معنى ما فيه ولفظه
فالتمييز في المعنى منقول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا لانه يميز عن النسبة المفعولية
المبهمة ويجوز ان يجعل معنى ولفظا بدلا من ما اى اتقن معنى ما فيه ولفظه فيه
والمعنى مفعل من عنى يعنى اذا قصد ومعناه المقصد او محفف معنى بالتشديد
لان اصله معنوى اجتمع الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء فصار معنى ثم خفف بحذف احدى الياءين كما في
الاساء فهو ايضا منقول ومعناه المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى عبارة
عن الصورة الذهنية من حيث انها مقصود من اللفظ الدال عليه دالة
ضمنية او منتهية اليها • اردت • جواب لما وعاملها وهو مع كونه جواب
لما في موقع الرفع على انه خبر ان في قوله فان الولد الاعز اى ان الولد مراد
مني تلميظ وقت استظهاره • ان التقط • في موقع النصب مفعول اردت اى
اردت تلميظه والتلميظ جعل اللسان منحنيا في الفم ليأخذ بقية الطعام في الفم
وجمعها ليأكلها من لمظ يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في فمه
قال ابن السكيت اللمظ الشيء الكلة كذا في الصحاح والتلميظ ههنا عبارة عن
التعليم فنيه سره للكلام بالطعام وللتعليم بالاطعام ووجه الشبه كون كل
منهما عزاء يزيد المعدى به وجودا او بقاء وكثر التلميظ المشعر بسبب اصله
بالقلة والتقليل تنبيه سره على ان متعلق التعليم هو المسائل القليلة السهولة
المأخذ اما لان الولد المذكور صبي لا يناسب المسائل الكثيرة الصعبة المشكلة
واما لان الامام جنابه عاله ولعلوه يابى كلامه ان يفهم كل احد فمن تصدى لتعليم

وتفهيم

وتفهيمه فعليه به بالتقليل الواضح دون الكثير المشكل في الاول ومزالى رعاية مقتضى
المقام ورعاية مناسبة الكلام بالافهام وفي الثاني ومزالى علو جناب الامام
وقوله فنظرت في مختصراته المبسوطة دون كتبه المبسوطة يلايم الوجهين مذين
وكلمة من في قوله • من كلام الامام المحقق • ببعضه اى اعلم ببعض كلامه
لان كلا ليس في وسع كل واحد وجعلها ابتدائية ايضا جايز • والجبر المدقق
اى الامام موصوف بصفتين كل منهما سبب للفضل والتقدم والسبق
التحقيق والتدقيق ومن ياتين الصفتين ترى بعض العلماء وصلوا
الى الكمال وآخرين وصلوا الى الاستكمال وقدم التحقيق على التدقيق تنبيها
على ان التحقيق هو الاصل والمدار والتدقيق تزيين الكلام تنبيها على
ان مدار الامام على الاول وان هذا الوصف هو الذي سبق به صاحبه
للتقدم والاقتداء وانه بمنزلة العرش وان الثاني بمنزلة النقش ثبت
العرش ثم النقش والحبر بالكسر والفتح لغتان والكسر افصح وهو في الاصل
واحد الاحبار وانما قيل للعالم حبر لان العالم يحبر الكلام وتحسينه وتزيينه
كذا في الصحاح • الى بكر • عطف بيان للامام • عبد القاهر • عطف بيان
للاول او الثاني ابن عبد الرحمن الجرجاني ح الجمع بين اسمه وكنيته
واسم ابيه وذكر بلده ونسبته اليه كل ذلك اعتناء بشانه وتنبيه على
مكانه مكانه والجرجاني نسبة الى جرجان وهو بلد من بلاد طبرستان
وخوارزم كانت في قديم الايام تابعة لها ولهذا يقال لها جرجانيه
خوارزم ولقد كانت بلدة عظيمة واهلها كانت كثيرة الى ان عجز عن
فتحها ملوك ساسان ولم يقدروا على اخذها قباد وانوشروان وخسرو
وكونهم من ملوك خراسان والعراق والسواد حتى انتشر من جانب
بسطام طريق خراسان وقد كان الناس يسيرون اليه من جانب
كرمان الى ان بعث الله نبينا صلوات الله عليه وسلامه عليه وعلى اله وصحبه

اجمعين

ففتح الله عز وجل تلك المدينة مع كثرة اهلها والحاحكام جدرانها وسورها
على اهل الاسلام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ففتحها يزيد بن المهلب في
ايام خلافة سليمان بن عبد الملك ۞ سقى الله ثراه ۞ اى مكنه ومدفنه
وسقيه عبارة عن جعله معمورا لجيث يطيب حال من سكنه وهذا مبني على
عادة العرب لان مساكنهم برية لا يوجد فيها الماء فوجدان الماء عندهم
كناية عن الفوز بالسعادة كما ان بلادهم حارة والبرودة عندهم
فوز عظيم ولهذا يقال في الدعاء برد الله مضجعه ويقال في ابنائهم قرة العين
ثم ان جعله معمورا كناية عن فوز صاحبه وطيب حال ساكنه فقوله سقى الله
ثراه معناه طيب الله حال ساكنه ۞ وجعل الجنة مثواه ۞ اى مسكنه ومأواه
حتى يعلق بطبعه ۞ اى طبع الولد من لفظ الحلو ۞ ضمير لفظ للامام و
للوصفة لفظ ۞ ما يتفجر منه ينابيع النحو ۞ الموصول مع صلته في موقع الرفع
على انه فاعل الفعل المذكور قبله وهو يعلق ۞ فقوله حتى يعلق لا يتضح معناه
الا بعد ضبط معانيه حتى ووجه الضبط ههنا على نمط الاختصار حتى ثلثة
اقسام الاول ان حرف جر الثاني انه حرف عطف بمنزلة ثم الثالث ان يكون
حرف ابتداء اى حرفا يبتدأ بعدها الجمل وتستانف فان كان حرف جر فهو
بمنزلة الى في العمل والمعنى الا انه يخالفه في امور الاول انه يختص بالظاهر
بخلاف الى انه يدخل على الظاهر والضمير الثاني ان مجرورها يجب ان يكون سببا
لما قبلها ويكون مجرورها اخر تلك الاجزاء كما اكلت السمكة حتى راسها
او ملاقيا لآخر جزء من تلك الاجزاء كقولك سلام هي حتى مطلع الفجر الثالث
انه يدخل على المضارع المنصوب كقولهم سرت حتى ادخلها وانتصب
بتقدير ان وان هذه والفعل معها بتقدير مصدر مخفوض بحتى بخلاف الى
فانه لا يقال سرت الى ادخلها الرابع ان حتى موضوعة ليدل على ان الفعل
قبلها مما سقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ مجرورها ولهذا قال صاحب المفتاح

ولا بد

ولا بد في حتى من التدريج ترشدك اليه قولك من قال وكنت فتى
من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي الى اخر
انه اذا دخل على المضارع المنصوب فله معنيان الاول معنى الى
الثاني معنى كي التعليلية وعليه قوله لكي ولا يزالون يقاتلونكم حتى
يردوكم وقوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله
بخلاف الى فانه ليس كذلك وان كان حرف عطف فهو بمنزلة ثم في
المهلة والتراخي الا انه مشروط بالتدريج كما مر بخلاف ثم ويكون
مدخوله بعضا من جمع قبلها كقولهم قدم الحاج حتى المشاة او جزءا
من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او جزءا نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها
ويكون مدخوله غاية لما قبلها اما في الزيادة نحو مات الناس حتى
الانبياء او في النقصان نحو جاء في الناس حتى الحاموس والشرط
الاخير انها مخصوصة بعطف المفردات فلا يعطف بها الجمل وهذا
الشرط مختلف فيه فبعضهم جوزه والجمهور منعوه وهو الصحيح
لان شرط معطوفها ان يكون جزءا او كجزء كما مر تفسيره انفا ولا يتأتى
ذلك الا في المفرد اة وان كان حتى الساقية فهي يدخل على الجملة الاسمية
كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءها دم اشكل
وعلى الفعلية وعليه قوله تعالى حتى يقول الرسول يرفع يقول في قراءة
نافع وقوله حتى عفوا وقد اجتمعت الاقسام في مثل قولك اكلت
السمكة حتى راسها فان كانت جارة فراسها مجرور بمعنى الى اى اكلت
السمكة الى راسها وان كانت عاطفة فراسها منصوب اى اكلت السمكة
ثم راسها وان كانت ابتدائية فراسها المضموم مرفوع اى اكلت السمكة
حتى راسها ماكول واذا اتضحت هذه الاقسام وتميز بعضها عندك اى
غنى عن بعض فاعلم ان الظاهر ان قوله حتى يعلق من القسم الاول وان حتى

حاره

والمضارع بعده منصوب بان اى اردت تعليم الى هذه
الغاية وفيه محافظة على شريطة حتى من دعاية التدريج وكون
السابق ذا اجزاء اذ التعليم تدريجي ينقضي شيأ فشيأ الى
ان يبلغ اخره فيلاقيه العلق بالطبع كتلاوة طلوع الفجر لاخره من
الليل في سلام حتى مطلع الفجر فلا حاجة الى ان يجعل من قبيل اقامة
اللازم مقام الملزوم اذ العلق من لوازم التلميظ ليكون اللازم //
مقام الجزء وان جعل حتى عاطفة فهي معطوفة على ان المظ اى اردت
تلميظ وتعليق والتعليق كالجزء فليتامل وان جعل حتى الابتدائية فيه
فقوله تعلق مرفوع منزل منزلة المصدر وهو مبتداء وخبره محذوف
اى اردت تعليم حتى تعليق حاصل فليتامل في ذلك المقام فانه ضاء
ودقة فقوله يعلق من قولهم علق بالكسر من باب علم يقال علقها و
علق بها بقلبه اى اجها وعلق بها غلوقا كذا في الصحاح فقوله حتى
تعلق بطبعه لفظ اى حتى يدخل في قلبه لذة ويجد ذوقه فقوله من
لفظ حال من الموصول الفاعل ومن بيا ينه اى حتى تعلق بطبعه
ما يتفجر منه ينابيع النحو حال كون لفظ الموصوف بالحلاوة ولا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المتصل بمن في منه لان ما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول وكذكر ما في حيز الجر وضمير منه لما وما موصولة او مو
صوفة بجملة وينابيع النحو رفع فاعل يتفجر والينابيع جمع ينبوع
والينبوع عين الماء قال الله تعالى حتى يتفجر لنا من الارض ينبوعا يقال
نبع الماء ينبع وينبع ينبوعا اى خرج كذا في الصحاح وقوله يتفجر
اى ينفتح والتفجر التفتح قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى فتحنا بها
تفتيحا يقال فجرت الماء فانفجر اى فتحته فانفتح وفجرة شدد للكثرة و //
الفجرة بالضم موضع تفتح الماء فقوله يتفجر من ينابيع النحو اى ينفتح منه

مواضع

مواضع طهور الماء وخروجه وهي العيون ففي الكلام تشبيه للفظ
بالارض او بالحي الصلب وللنحو ومسائله بالماء ووجه الشبه في
الاول كون كل منهما منشاء للخيرات ومحلا للبركات وماء خذا
يؤخذ منه جميع الانتفاعات ومورد ايرد عليه الخواص والعوام
وينتفع به الصغير والكبير لا يحرم منه احد ولا يخيب منه قاصد و
في الثاني الصلابة والمتانة وفي الثالث كون كل منهما سببا للحيوة
وموجبا للسعادة والبقاء والاحياء ففي قوله ينابيع النحو استعا
بالكناية وتخييله او تصريحية والتفجر ترشح وفي الكلام اشارة الى
كثرة العيون النابعة والمسائل النافعة فنظرت في المختصر البه
المضبوطة معطوف على قوله اردت اى اردت تعليمه من كلامي
فنظرت في مصنفاته نظر تفتيش وتفحص لاتمام ما انا قاصده
يقال نظر اليه اذا كان بالبصر ونظر فيه اذا كان بالبصيرة ونظره رحمه
ونظره انتظره ففي كلامه اشارة الى ان نظره كان عن بصيرة ورويه
لا عن ذهول وغفلة وتوصيف المختصر بالمضبوطة ملاحظة بجانب
الامام او لجانبه حيث عدل عنها مع كونها مضبوطة الى ما هو
اضبط منه وهو كناية سذاكما يشير اليه بقوله فاستصفيت الى الاخر
فان قيل الصفة الفعلية يجب مطابقتها الموصوف في عشرة امور
منها الافراد والتذكير على ما صرح به المص في آخر الكتاب فكيف وقعت
المضبوطة وهي مؤنثة صفة للمختصر وهو جمع قلنا هو من قبيل قوله
تعالى وكلهم فيها اذ واج مطهرة وحقيقة انه ما وال اذ الجمع بمعنى الجما
كانه قيل فنظرت في جماعة مضبوطة من مختصراته دون كتبه المضبوطة لغة كتبه
اما لان مسائلها لا ينابيع سبب الصبي المذكور واما لضيق الاوقات جمع كتاب
وعدم الفرصة وكثرة الاشغال فقوله دون حال من فاعل نظرت

الفاء في فنظرت لعطف هذه الجملة على جملة اردت

(ضمير مستتر يعود الى المتكلم)

أى مجاوزا اياها غير ملتفت اليها وفى الكلام تنبيه على كثرة مصنفات
فوجدت معطوف على قوله فنظرت اكثرها اى اكثر مختصراته
تعاورا بين الايدى المالة والمجلد والتقمة وجدت ان كان بمعنى
علمت فقوله اكثرها مفعول اول وقوله المالة والتقمة مفعولا ثان
وقوله تعاورا تمييز اى علمت اكثر المختصرات من حيث التداول من
الكتب الثلثة والقلب اعلق بالقلب اى وجدت هذه الكتب
الثلثة اشهر والتعاور التداول والاستعمال والاشتغال به
والظرف اى بين الايدى متعلق بالتعاور وفى الكلام تنبيه
على ان المشتغل بهولاء اكابر العلماء وان جعل وجدت بمعنى
صادفت فقوله اكثرها مفعول وقوله المالة بدل عنه او نصب
على المدح والرواية فيه النصب فلا وجه لجعله خبر مبتدا محذوف
والوجه هو الاول فاستطلت معطوف على قوله فنظرت و
الاستطالة عد الشئ طويلا من طال يطول وهو لازم فاذا نقل الى باب
الاستفعال صار متعديا ان الكلفة فى موقع المفعول لقوله
استطلت جمعها نصب مفعول ثان لقوله اكلفه اى استطلت
تكليف الولد جمع هذه الكتب الثلثة فى القراءة والتضبط والحفظ
واحمل رفعها اى اجعل حاملا لها كراهة ما فيها من الاشياء
العادة بيان لسبب الاستطالة فقوله كراهة نصب على انه مفعول
لقوله استطلت فكلمة ما ان كانت موصولة فهو من قبيل حذر الموت
وان كانت موصوفة فلا خفاء فقوله من الاشياء بيان لما حال منه
على التقدير الاول ووصف على الثانى والكراهة مصدر مضاف
الى للمفعول والفاعل محذوف اى كراهتى ما فيها والعادة المكررة
وان كانت اى تلك الاشياء المعادة لا تخلو من الافادة لان اول

فوايد

فوايد التكرير التعرير والحفظ وهو فايدة معتد فقوله وان كانت
من قبيل زيد رجل وان كان غنيا اى ان كانت خالية عن الفايدة فلا
فالكراهة بالطريق الاولى على ما لا يخفى فاستصليت اى اخترت
منها اى من هذه المختصرات المذكورة هذا المختصر استعارة بان
ترتيب الخطبة بعد تاليف الكتاب او هو من قبيل تنزيل المعدوم منزلة
المحقق لقوة اسبابه ووصفه بالاختصار ترغيب للنظار وتعجيب للخصماء
حيث جمع الكتب الثلثة مع الاختصار ونفيت اى نحوت عن كل
منها اى عن كل واحد منها فالتنوين عوض عن المضاف اليه على نمط
قوله تعالى وكلا آتيناه حكما وعلما ما تكرر اى تكرر ما تكرر ان كانت
كلمة ما موصولة او النفى راجع الى القيد لما يجئ آنفا فلا حاجة الى تقدير
المضاف وان كانت مصدرية فالمعنى نفيت عن كل منها التكرر فالمستتر
فى تكرر لما على التقدير الاول وكل على التقدير الثانى لان ما المصدرية
حرف لا يعود اليه ضمير استقلالا للمعاد حال من فاعل نفيت اى
حال كونه مستقلا او مفعول له والمعاد اسم مفعول ومناط الحكم
هو التيد على ما صرح به الشيخ عبد القاهر من انه ما من كلام فيه
امر زايد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الا
صلى والمقصود الاولى وقد يجعل المعاد مصدرا ولا حاجة اليه
لانه عدول عن الظاهر واضراب عن التكلف بلا حاجة اليه و
الاستقلال عد الشئ ثقيلا واستقلالا للمفاد الاستقلال عد الشئ
قليلا كالاستقلال عد ثقيلا والمفاد اسم مفعول من افاد يفيد افا
دة فهو مفيد وذاك مفاد يقال هذا اللفظ يفيد هذا المعنى فهذا المعنى
هو المفاد اذ هو مفعول بلا واسطة والمفاد هو الفايدة لان الذى يفيد
اللفظ هو الذى يقال له فايدة فقوله استقلالا للمفاد اى استقلالا للفايدة

في ذكر المسائل المتكررة يعني نفيت عن كل منها المكررات اذ التكرير
تقبل والغاية كثرة قليل وهذا معنى واضح مرتبط لا غبار عليه اصلا
والعجب من الشارح انه قال المفاد لهم مفعول والمراد به الصبي المتقدم
ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد واللام للجنس هذا كلامه ولا يخفى
انه لا معنى للاستقلال المفاد لهذا المعنى اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف
او لغير الاستقلال من جانب الصبي او يرتكب ههنا ضرب من التاويل
وعلى كل تقدير فهو تعسف وعدول عن الظاهر الجلي الى البعيد الخفي بلا
صارف يعرف اليه والحاصل ان ففيه المناسبة فاعرفه بان سرد الكلام
على منواله واصرفان جعل المعاد لهم مفعول جعل المفاد ايضا كذلك
وان جعل مصدرا فالمفاد ايضا كذلك اي استقلا لا للاعادة واستقلالا
للافادة وكذا الكلام في جانب المنصوبين فيجعل كل منهما مفعولا له او
يجعل كل منهما حالا رعاية لحق التناسب في جانبي اللفظ والمعنى لان
هذا هو الواضح الجلي وهو الصراط السوي غير مدخر فضل النصيحة في رعاية
عبارة النصيحة لفظ غير لهم ملازم للاضافة في المعنى وقد يقطع
عنها لفظا كقولهم لا غير وليس غير وهو في معنى النفي صريحة والادخار
جعل الشيء ذخيرة اي جعلها نافعا للنفس ممنوعا عن ايثار الغير في
الصحاح الذخيرة واحد الذخاير وقد ذخرت الشيء ذخرا وادخرا و
كذلك اذخرته وفضل الشيء بقيته والنصيح فعل من نصح الثوب خاطه
في الصحاح النصح بالفتح مصدر قولك نصحت الثوب اذا خطته ومنه
التوبة النصوح لقول صلعم من اغتاب خرق ومن استغفر رفاء والنا
صح الخياط ونصحت نصحا ونصاحة وهو باللام افصح قال الله تع وانصح
لكم والاسم النصيح والنصيح الناصح والناصح الخائط وحقيقة النصح
للغير ارشاده الى مصلحته والرعاية المحافظة والنصيح من فصح اللبن

اذا

اذا احذر غوته وذهب لسانه وفصح الاعجمي بالضم حادث لغة ولم يلحن
ورجل فصيح اي بليغ ولسان فصيح اي طلق والنصاحة عند ارباب
المعاني كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم والمدخر اسم فاعل
من ادخر يدخر وفيه ثلثة اوجه اذ قد يقرر في علم التصريف انه اذا اجتمعت
الدال والتاء الافتعالية فيه ثلثة اوجه الاول الادغام مع القلب
اي قلب الدال المهملة ذالا معجمة كواذكر فهو مذكر الثاني الادغام مع
القلب بالعكس كواذكر الثالث السكون مع قلب التاء دالا كو
اذكر فقوله غير بالنصب حال من الضمير المتصل بالتصغير او من المختصر
بجاز كما يقال هذا العلم باحث عن كذا فالحال على الاول مبني للفاعل
وعلى الثاني مبني للمفعول وان رفع غير ففيه وجوه الاول انه خبر المبتداء
محذوف اي انا غير مدخر او هو غير مدخر مجازا الثاني انه مبتداء الخبر له
بل ما بعده مجرور لفظا مرفوع معنى بالابتداء كانه قيل ما مدخر
على نمط قولهم ما قايم زيد فهو صفة واقع بعد حرف النفي رافع لظاهر
ونظيره قول من قال غير ما سوف على ذمن شغفني بالهم والحزن كانه
قيل ما ما سوف على ذمن كذا كذا ابن مالك مصرحا بان غير مبتداء
لا خبر له بل ما بعده محفوض لفظا مرفوع معنى يعني عن الجر على
نمط ما مصروب الزايران الثالث ان غير اخبر مقدم على مبتداء به تقدير
فضل النصيحة غير مدخر وفي الادخار في فضل النصيحة اي بقيتها
كناية عن ايثاره النصيحة كلها بحيث لا يبقى شيء منها ذخيرة عنده
وفي الكلام اشارة الى تعظيم الامام وتنبيه على مكانه مكانه وانه لا يقدر
على النقل بالمعنى من كلامه اذ هو كملة له عبارة جامعة بحيث
لا يقدر احد على نقل معانيها فقط اذ لا يقوم عبارة اخرى ببقاءها فلقل

غيره

عبارة تدل على ما لا يفهم الناقل فيفوت عبارة وهو صف عبارة
بالفصاحة ناس للدخل بما اشتهر هو به اذ هو صاحب لايل الاعجاز
واسرار البلاغة ومدون للمعاني والبيان وهو المعدل المركى بكل
لسان فكيف لا يكون عبارة فصيحة ولم اطو ذكر شئ من مسائلها
اى من مسائل مختصرة الثلثة الا ماندر او شاع فيما بينهم وانتشر
قوله ولم اطو معطوف على استصفيت او على نقيت اى ما طويت فالمعطوف
ايضا في المعنى ماض لان لم تقلب المضارع الى الماضى فالتناسب
بين التابع والمتبوع مرعى والتصريح بالمسائل تنبيه على انه لم يترك
بكنه ايضا من بكانه اذ المفروض ان العبارة عبارة على ما صرح
به والنكتة متعلقة بالعبارات فاذا لم يكن مسئلة من مسائلها متروكة
كانت الاصول والفروع كلها محفوظة وكلمة ما في قوله الا ماندر ما
موصولة او موصوفة في موقع النصب على الاستثناء او على البدلية
من مفعول طويت وهو ذكر شئ على تقدير المضاف اى لم اطو ذكر شئ
الا ذكر ما ندر اذ لولا تقدير المضاف لكان البدل غلطا او في موقع
الجر على انه بدل من شئ او من مجرور من قوله من مسائلها اى لم اطو ذكر
شئ الا ذكر ما ندر او لم اطو ذكر شئ من مسائلها الا ذكر شئ ما ندر
وهذا الوجه لا يخلو عن ضعف وجعله بدلا من الضمير المجرور المتصل
بالمسائل غلط اذا التقدير ولم اطو ذكر شئ من مسائل الكتب الثلثة
الا الكتب النادرة فليفهم والنادر ما يكون وجوده في غاية العلة و
السابع ما يكون في غاية الشهرة ولا طائل تحت ذكر الاول لانه لا يحتاج
اليه احد ولا يجب ذكر الثاني لانه يعرفه كل احد ولم اذد فيه اى في من
المختصر على مسائل الكتب الثلثة شيئا اجنبيا عن الكتب المذكورة
الا ما كان بالزيادة حريا اى حقيقا جديرا يعني ان كناية هذا مع انه

في النسخة المرئية بمعنى لائقا

مختصر

مختصر مشتمل على مسائل الكتب الثلثة وعاذ وابر خلت عنها تلك الكتب
فنبه الشعار لمدحه لنفسه وترجمته بكتاب المصباح يقال ترجم كلامه
اذا فسره بلسان آخر ومنه الترجمان والجمع التراجم مثل زعفران
وزعافر وصحيحان وصحاصح وكان تضم التاء لضم الطيم كذا في الصحاح
والمراد بالترجمة ههنا التسمية اى وسميته بكتاب المصباح والتعبير
عن التسمية بالترجمة تنبيه على انه لما عبر عن كتابه هذا اولا بالمختصر
كان ذكر صريحا من التعبير عنه فاذا عبر عنه ثانيا بالمصباح صار كانه
فسر بلسان اخر فكانه قيل لا يقل له المختصر ولكن عبر عنه بالمصباح
فانه يضئ قلوب المستفيدين ويسور صدور المقتبسين وذكر
الكتاب والحاء تعظيم لشانه وتفخيم لمكانه وباسد برحمانه
ليستضئ اى الولد المذكور او كل من هو بصدد الاستضاءة اضمر
للظهور بانواره ويستفي بمغانم اثاره الفئ الطراح والغنيمة ومنه
يقال افاء الله على المسلمين مال الكفار اى رجعه اليهم والمغانم جمع مغنم والمغنم للغنيمة قال الله
تع وعدكم الله مغانم كثيرة ياخذونها فقوله ويستفي اى يجعلها فيئا فان
قيل هو تكرير لما طائل تحته اذ لا معنى لقوله يجعل الفئ فيئا قلنا المراد
بالاستفاء مجرد الاخذ او هو من قبيل اصغت اليه اذني وقلبه بغي
او يقال اصل الكلام يستفئ اثاره اى ليا خذ اثاره فيغانم اريد ان
تقرر ثانيا بان الايثار هي الغنايم فقيل يستفي اثاره التي هي المغانم
ثم قدم واخر رعاية للسجع ففيه قلب والنكتة ما ذكرنا ومع ذكر فالاضافة
بيانية ولا يخفى على الذوق السليم والطبع المستقيم ان اللايق بالبيان
هو الاثار فليفهم ففيه دقة وتشبيه الاثار بالمغانم والاستفادة بالاستفاء
تنبيه على ان العلوم كثير للاعراء وكروح للجملة السماء وباسد للانوار

وتضعيف للكتاد والله اعلم بحقايق الاسرار ورموز خفى الى ان
يحصر العلوم حاد جلى فان قيل تعليل التسمية بذكر ليس بجيد اذ الاستفناء
انما هى لان المتمم ذوانوار لان اسم مصباح قلنا قوله ليستضئ ليس متعلقا
بقوله وترجمة بل هو متعلق بجميع ماسبق من المتصفيت وما سلوك اى
عملت جميع ذلك ليستضئ بانوار وسطق اسمى عن مسماه ويدل لفظ
على معناه فليتامل وكسرة على خمسة ابواب اى تبنيه عليها وطويته على
كسر الشيخ عبد القاهر اى رتبته على ترتيب ماخوذ من كسر الثياب اذا الثا
صح اذا نضح الثوب كسر على نمط مخصوص وكذا القصار اذا غسل الثياب
بكسر ما على نمط خاص وقد جرت العادة بان الثياب المنضوحة او
المغسولة اذا نشرت طويت على كسر الخياط والقصار ففيه شبيه لمسائل
كتابه بالثياب المنسوحة او المغسولة وللشيخ عبد القاهر بالخياط
والقصار وجه الشبه فى الاول ان ترتيبه بمنزلة الخياطة وفى الثانى
ان ينقحى بمنزلة الغسل والطهارة ففى كلامه تنبيه على انه تابع وان الاقتداء
بالاستاد لازم او هو ماخوذ من كسر الطاير جناحيه اذا ضمها اليه ففيه
تشبيه لنفسه بالطاير وجولانه فى ميدان العلوم بالطيران وكترتيب
كناية بضم جناحيه وآثر من الاعداد عدد الخمسة • الباب الاول
فى الاصطلاحات النحوية الباب الثانى فى العوامل المعنوية الباب
اللفظية القياسية الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية
الباب الرابع فى العوامل المعنوية الباب الخامس فى
فصول من العربية • اى من اللغة العربية • الباب الاول
فى الاصطلاحات النحوية • قدم هذا الباب على سايد الابواب لان لكل طايفة
لسانا يتكلمون فيما بينهم بتلك اللسان ولكل قوم اصطلاحات تصطلحون فيما
بينهم عليها مدار الكلام والبيان فمن حاول او يشرع فى علومهم ويتكلم بلسانهم

كان الواجب عليه ان يعرف لسانهم واصطلاحهم ليمكن له ان يستفيد
من علومهم ويطلع على ما فى ضمايرهم والا كان سعيه ضلالا وامره
عبثا • كل لفظ دلت على معنى موضوع بالوضع فهى كلمة • يعنى ان من
الالفاظ المصطلح فيما بينهم هو لفظ الكلمة وانما قدمها على سايد الالفا ظ
المصطلحة لوجهين الاول ان معرفة الكل موقوف على معرفة الكلمة
الثانى ان موضوع النحو هو الكلمة لانه باحث عن عوارضها الذاتية
من الاعراب والبناء ومعرفة الموضوع وان لم يكن مقدمة الشروع
الا انها يزيد فى البصيرة لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
فمن عرف موضوعها او لا كان على بصيرة فى طلبه بعد شروعه واعلم
ان المقصود الاصلى ههنا تعريف الكلمة وبيان ماهيتها الاصطلا
حية الا انه ترك الاسلوب المعهود فى الحدود فقدم واو ادخل فاء
السببية فى المحدود ولفظ الكل فى الحد لنكتتين الاولى التنبيه على
ان اهل العربية لا يلزمون جميع القواعد المنطقية بل هم كثيرا
ما يخرجون عنها ويصطلحون على خلافها الا يرى انهم يسمون تعريف
الاسم والفعل والحرف حدا مع ان الفصل المميز فى البعض عدمى
ويجعلونها انواعا للكلمة كما سيصرح المص به ويجعلون بعض القيود
همنا جنسا وبعضها فصلا والحد عندهم ما يتركب من الجنس والفصل القر
يبين والجنس والفصل عندهم يستعملان فى الحقايق الموجودة
كالانسان ومفهوماتك الالفاظ مفهوماتك اصطلاحية غير متاصلة فى
الوجود الى غير ذلك ولقد صرح بذكر اى بما ذكرناه آنفا من ان اصطلا
حهم غير اصطلاحهم صاحب المفتاح فى علم الاستدلال فقال والحد عند
دون جماعة من ذوى التحصيل عبارة عن القول الجامع المانع سواء
كان مركبا من الذاتيات او العرضيات فحاول المص ان ينبه للسامع

الوكى من اول الامر على تباين الاصطلاحين فى الجملة كسر السور استطرادة
فيما يرد عليه لعدم هذا فى قوله هذا الثانى التنبيه من اول الامر
على ان المخاطب فى كتابنا هذا انما هو الزكى الغطن الذى تنبيه للمقا
صد اذا اورد عليه عباراتها فتقدم ويوخر وينعل ما يجب ان ينعل
فى التراكيب فياخذ مقاصدها ويعرف موادها فلا يعجزه ظواهرها
عن بواطنها فان الالفاظ لباس المعانى والمعانى كالانسان فربما
يلبس الواحد منهم ملابس كثيرة متلونة فمن يعرف الناس لا يعجزه
اللباس فمن لا يكون هذه الصفات محوناه عن دفتر المخاطبين فا
فالسامع الزكى اذا اورد عليه هذه العبارة وسمع لفظ كل سمع
ولفظ الفاء الدالة على السببية الدالة على ان استحقاق اللفظ
كونها كلمة انما هو سبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع علم علما
قطعيا لا شبهة فيه ان حقيقة الكلمة اصطلاحا لفظ دل على معنى مفرد
بالوضع فهو اذن ياخذ حقيقة الكلمة من العبارة وتنبيه لساير
المعانى بطريق الايماء والاشارة فيتبين اذن ان هذه العبارة خير
من اسلوب التعريف لان هذا اسلوب تكثير للمعانى وتعليل للالفاظ
وتصريح للسامع بالتنبيه والايقاظ فلا اعتراض فى هذا المقام بان كلمة كل
غير واقعة موقعها لدلالة الاقدام وتضييع حقوق الكلام فقوله كل لفظ
دلت فهى كلمة من قبيل قولهم كل رجل اتاك غدا فله درهم فالماضى فى
مثل هذا المقام بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط وهو المصحح لدخول الفاء
وضمير دلت للكل لفظ وتانيثه تنبيه على ان المضاف اكتسب التانيث من
المضاف اليه فان لفظ كل ياخذ ابدا حكم المضاف اليه فيقع ظرفا بهذا الاعتبار
كما يولى كل حين باذن ربها ويقع جمعا كما فى كل فى فلك يسبحون الى غير ذلك ويجوز
ان يكون تانيثه باعتبار المدلول فان مدلول كل مونث اذ المعنى كل فرد من

افراد

افراد اللفظ ويجوز ان يكون تانيثه باعتبار الميل لاحد جانبى المعنى كانه
قيل الفاظ دلت وكلمة على متعلق بدلت ومفرد صفة معنى وقوله
بالوضع متعلق بدلت وضمير هى فى قوله فهى كلمة ضمير الفصل وفايدة
قصر الخبر على المبتدا اى اثباته له وتعديه عن غيره فقوله كل لفظ دلت
فهى كلمة اشارة الى الاطراد اى كلما وجد الحد وجد المحدود وضمير
الفصل اشارة الى الانعكاس اى كلما لم يوجد الحد لم يوجد المحدود واذا
كان فى الكلام دلالة على الاطراد والانعكاس فكيف لا يوخذ منه الحد
والجمع كما نبهنا عليه واذا عرفت هذه الامور فلنشرع فى شرح
القيود وهى ههنا خمسة القيد الاول اللفظ الثانى الدالة الثالث
المعنى الرابع الافراد الخامس الوضع اما القيد الاول فقد فسره
ابن الحاجب بان اللفظ ما لفظ به الانسان قلت حروفا او كتبت
وقد يفسر بان ما يتلفظ به الانسان او فى حكمه سواء كان او مستعملا و
المراد باللفظ ههنا الملفوظ فاللفظ احراج الدال ليس بلفظ كالدوا ل
الاربعة المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى وهى الخطوط والعقود
والاشارات والنصب وقد يراد بل الدوال على المعنى فى الدنيا وهو
فما لا يتناهى فلا حاجة للتخصيص فان قيل تفسير اللفظ منقوض بالحركة
الاعرابية اذ هى ملفوظة وليست بكلمة وبالمنوى فى ضرب فى زيد ضرب
فانه كلمة وليس بملفوظ اجيب عن الاول بان المراد باللفظ ما يستعمل
فى التلفظ وفيه نظر اذ هو منقوض بكثير من الكلمات وعن الثانى بانه
وان لم يكن ملفوظا حسا فهو الآن ملفوظ حكما بدليل جريان الاحكام
اللفظية عليه كالاسناد والتاكيد والابدال والعطف وكذا ذكر فان قيل فيه
اذن جمع بين الحقيقة والمجاز قلنا ممنوع اذ اللفظ والملفوظ عرفا حقيقة
فى ذكر فلا جمع حينئذ الى فى اللفظ فاعلم ان التاء هذه ذكرها حارة فى المنفصل

حيث قال الكلمة هي اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع وقال صاحب
المنتاح في قسم النحو الكلمة هي اللفظ الموضوعة للمعنى واعترض ابن الحاجب
على هذه التاء في شرح المفصل بانه ان اريد باللفظ اقل ما يطلق عليه
اللفظ كضرب فهو فاسد لان اقله حرف واحد فيلزم ان يكون مثل همزة
الاستفهام فقط كلمة دون غيرها وان اريد عدد مخصوص سمي اليه
فليس مشعرا به وان اريد معنى اللفظ فاللفظ اولى للاختصار ودفع
الاجمال وزاد بعض الافاضل على هذا التقرير فقال ان اريد به الاقل
فهو فاسد لما ذكرنا وان اريد عدد مخصوص ينتهي اليه كالذي على حرفين
ورد عليه ما فوقه وان اريد ما وضع على عشرة احرف مثلا ورد عليه ما
دونه وان اريد المتوسط ورد الاعلى والاسفل هذا كلام هولاء الفحول
والكل معرل عن القبول لانا نختار اولا ان المراد به الاقل فقوله خرج
ما سواه قلنا هو فاسد لان اخذ الاقل في الحد حايز ليكون بينها على
انه لا يكون اقل منه ومن هذا القبيل قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالا
سناد والاصل في الوضع الوضع الحقيقي فلا اجمال ونختار ثانيا ان
المراد باللفظ الواحد ما يوازم من حيث الاقسام بمعنى ان كل ما يوجد
منها فهي كلمة فالقول بانه ان اريد هذا الحرج ذاك وان اريد ذاك كرج
هذا فاسد فالتحقيق في هذا المقام ان المراد باللفظ اللفظ الواحد
عرفا اي ما هو واحد في عرف النحاة فدخل فيه مثل عبد الله اذا جعل علما
ومثل ضرب زيد وتابط شرا وحضرموت ولحق نفروا امثال ذلك في
حالة العلمية اذ الكل كلمة عند النحاة فما قاله الشارح الفاضل ههنا من
مثل عبد الله لا يعد كلمة بل هو كلمتان لانه معرب باعرابين والكلمة الوا
حدة لا يكون معربة باعرابين وان تاء لفظة احتراز عنه ليس بشئ لانا لا نسلم
انه معرب باعرابين بل هو معرب باعراب واحد فقط واما حركة المضاف اليه

فهي محكية

فهي محكية وليست نحوية اعرابية في هذه الحالة فان قيل فليلزم
وقوع الاعراب في وسط الكلمة قلنا فليكن ولا باس فان اخره لما
امتنع ان يظهر عليه الاعراب لظهر الاعراب في وسط الا يرى ان الا اذا
كان صفة بمعنى غير يظهر دون الاعراب على ما بعده لانه حرف واعرابه يمتنع
فان قيل فما يقول في مثل مسلمان ومسلمون وبصري فانها كلمة مع
ان المعنى فيها ليس مفردا وكذا المعرف باللام مثل الرجل وكذا تاء
التانيث في قايمة وكذا سيضرب وضربت وضربنا بل يضرب
ايضا قلنا امثال هذه داخلة في اللفظ لانهم يعدونها كلمة واحدة عرفا
الا ان هذا تسامح منهم لان كلا منها كلمتان صار بالشدة الامتزاج و
قطع الاتصال والاتصاف كل واحدة فلا باس بسهولة اللفظ اياها لانها
وان كانت داخلة تخيلا الا انها خارجة بحسب المعنى بالافراد وههنا وجه
آخر مليح وهو ان النعت للمرتجل فاللفظ اذن ما يتلفظ به مرة حرفا واحدا
كان او كلمة واحدة كضرب او كلمتين كضربت واللفظ قد يتلفظ به
مرة وهو موضوع باذاء المعنى المدفعتين وقد يتلفظ به مرتين فصاعدا وهو موضوع باذاء المعنى المد فهو كما اذا سمع رجل بكلمات ثلث
واما القيد الثالث فهو الدلالة فهي عبارة عن فهم المعنى من اللفظ وزعم
بعض المحققين ان دلالة اللفظ تابعة للاراده وهو فاسد اذ الد
لالة عبارة عن الفهم ونحن اذا سمعنا لفظا وعلمنا ان معناه كذا وضعا
يفهم معناه البتة اراد اللافظ اولا فان قيل فاذا كانت الدلالة عبارة
عن فهم المعنى من اللفظ كان ذكر المعنى مستدركا وكان صفة للسامع فكيف
صح جعلها صفة اللفظ كما فعله المص قلنا ذكر المعنى تمهيد وتوطية للافراد ذكره
لتصفه به والفهم المجرد وان كان صفة للسامع الا ان فهم المعنى من اللفظ
اي فهم معناه منه صفة للفظ وبهذا يندفع قولهم العلم حصول صورة الشئ في

في العقل وبهذا يظهر فساد ما يقال من ان مراد المص بالدلالة ههنا مجرد
الفهم فلا يكون ذكر المعنى مستدركا هذا والاظهر ان يقال الدلالة كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بالوضع واما القيد
الثالث وهو المعنى فقد تبين بما ذكرنا لان معنى ما يدل من اللفظ ومعنى
واما القيد الرابع وهو الافراد فهو صفة للمعنى والمراد من المعنى المفرد ما
لا يكون بعض مفهومه من البعض اللفظ والبعض الآخر من البعض الآخر
فان قيل التاء في لفظ قد دلت على الوحدة وحد اللفظ سيلزم افراد
المعنى المذكور فذكر الافراد مستدرك قلنا قد بينا هناك فيما سبق على ان المراد
باللفظ الواحد ما يعد واحدا في عرف النحاة والوحدة غير الافراد ووحدة
اللفظ لا يستلزم افراد المعنى اذ قد تبين ان نحو الرجل والتثنية والجمع واشباهه
ذكر لفظ واحد في عرف هؤلاء مع ان المعنى في الجميع مركب ليس بمفرد نعم افراد
اللفظ يستلزم افراد المعنى وبالعكس فاما وصف اللفظ فلا واما القيد
الخامس وهو الوضع فقد يفسر تارة بانه عبارة عن تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه فتوله بنفسه معناه ان الدلالة على المعنى بنفس اللفظ لا بقرينة
يعتبر انضمامها اليه وهو احتراز عن المجاز فان دلالته على معنى المجازي انما
هي بدلالة القرينة لا بدلالة نفس اللفظ فقط وفسره المحقق الدواني بان الوضع
عبارة عن جعل اللفظ اولا للمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا
عليه بين قوم فلا وضع بدون التواطؤ وبهذا القيد خرج المجاز اذ ليس
هناك قصد التواطؤ وقد يفسر بان الوضع عبارة عن تعيين اللفظ باذاء
المعنى والمجاز خارج اذ ليس هناك تعيين اذ المراد بالتعيين التعيين المقرون
بقصد التواطؤ وقد يفسر الوضع بانه عبارة عن تخصيص شيء بشيء متى
اطلق الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد بالوضع ههنا في كلام المص
انما هو هذا المعنى ليلا يكون ذكر الدلالة وذكر المعنى مستدركا فاندفع ما

اورد

اورد صاحب اللباب على المفصل والمفتاح بان ذكر الدلالة والمعنى
مستدرك وسقط ما اورده المحقق الدواني على ابن الحاجب بان ذكر المعنى
مستدرك والمراد بالتخصيص التخصيص مع قصد التواطؤ فخرج
المجاز اذ ليس هناك تخصيص بهذا المعنى بل هناك مجرد الاستعمال واذا
تقرر عندك مفهومات هذه القيود ومعانيها فلنشرع في شرح فوايدها
واحترازاتها فالقيد الاول احتراز عن الدلالة التي ليست باللفاظ
والقيد الثاني والثالث اي الدلالة على معنى احتراز عن المهملات
فانه لا معنى لها والقيد الرابع احتراز عن الالفاظ التي معانيها مركبة
كالضرب والتثنية والجمع ونحو ذلك فان قيل فخرج الفعل اذ لان
معناه مركب وهو الحدث والزمان واحدهما مدلول المادة والآخر
مدلول الهيئة فقد دل بعض اجزاء اللفظ على بعض المعنى والبعض
الآخر على البعض الآخر قلنا المعتبر في جانب التركيب التعقب والترتب
في السمع وفي جانب الافراد خلافه فاندفع البعض اذ الهيئة والمادة
في الفعل مسموعتان معا من غير ترتب واما القيد الخامس فهو احتراز
عن محرفات العوام فانها يدل على المعنى الا انها ليست بكلمات اذ هي
ليست موضوعة باذاء المعاني المفهومة منها فان قيل فلا يكون المجاز
كلمة اصلا اذ هو يدل على المعنى المجازي وليس موضوعا باذاء قلنا
دلالة المجازات على المعاني المجازية انما هي باعتبار الوضع وبملاحظة
توسط فهي مندرجة تحت التعريف ولا كذلك المحرفات فانها ليست
بتوسط الوضع فهي خارجة فكل لفظ دل على معناه التضمني والالتزامي
فهو بالنسبة الى هذا المعنى كلمة اذ الكل بتوسط الوضع ومن ههنا يرى
القوم اعني المنطقيين يسمون الدلالات الثلث كلها وضعية ومن
ههنا يظهر فساد ما ذكره الشارح الفاضل ههنا من ان مدلول اللفظ هو

المستفاد منه

بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد في اجزائه وأما الذي يفهم منه من
اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع والكلام في
الدلالة الوضعية واعلم ان لفظ الكلمة قد يطلق على الكلام يقال كلمة الشهادة
قال الله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا وقد يطلق على القصيدة فيقال
كلمة امرئ القيس الى قصيدته التي غير ذكر فيها الكل مجاز من قبيل ذكر الجزء
واراد الكل وجمعها كلمات وكلم ظاهر كلام الشارح بان كلما منتظم في
سلك كلمات وان كلا منهما جمع صحيح وليس كذلك فان فعلا لم تجئ في اوزان
الجمع بل هو جمع جنس كتمر وتمرة فما يعرف بينه وبين واحده بالتاء قال
قال الله تعالى يصعد الكلم الطيب وظاهر كلام الشارح الفاضل ههنا انه لم
يعرف ههنا وان جعل كلا منهما جمعا صحيحا والفرق بينهما ان الاول
جمع قلة يتناول القليل فما دونها الى الثلثة والثاني جمع كثرة يتناول ما
فوق العشرة وقد عرفت انه فاسد واذ قد ذكر المصنف جمع الكلمة فلا بأس
علينا ان نذكر لغاتها وانها مشتقة من الكلم وهو الجرح والتاثير ومنه
الكلام وسمي كل منهما بذلك لتاثيره في النفس وهي على ثلثة انواع بدليل ان الكلمة
جنس تحته انواع ثلثة وذكر الثلثة اذ النوع مذكر ووجه الحصر على قانون
تقرير المصنف ان الكلمة ان كان حديثا ومحدثا عنه فهو الاسم وان كان حديثا
ولا يكون محدثا عنه وهو الفعل والعكس ممتنع بالاستقراء وان لم يكن شيئا
من ذلك فهو حرف وقد بين الحصر ههنا بوجه آخر الاول ما اشار اليه صاحب
المفتاح وهو ان الكلمة ان استقلت بالافادة فان اقترن معناها باحد
الازمنة الثلثة فهو الفعل والا فهو الاسم وان لم يستقل بالافادة فهو الحرف
وعليه منع ظاهر بالاستقراء وتفسير المستقل بانه الذي يتم به الجواب اذا قيل
من جاء فيقول زيد واعترض عليه الشارح الفاضل بانه يلزم ان يكون
الموصل حرفا وجوابه ان المقصد احد الوضع والواضع حين وضعها لم يشترط في

دلالتها

اسم وفعل وحرف قدم الاسم لانه اشرف لانه يعتمد الكلام به بخلاف اخويه
واما نحو يا زيد فهو التحقيق فعل واسم على الفعل آخر حرف واسم ولان الاسم هو السمو
هو العلو والعلو يقتضي التقدم وقدم الفعل على الحرف لانه يكون جزء الكلام
ثم الاسم اصله سمو بكسر العين او فتحها او ضمها وجمعه اسماء كفدد واحداد وثوب
واثواب وقفل واقفال حذفت الواو لانه كثير الاستعمال فيناسبه التخفيف
فبقي سم فنقل حركة السين الى الميم ليمكن الوقف لان تسكين الساكن تحصيل
الحاصل ثم جئ بهمزة الوصل لرفض الابتداء بالساكن واختصاص الهمزة
باول الخافض وكسرت الهمزة اذا لاصل في همزة الوصل الكسر نحو انطلق واستخرج
واقتدر الى غير ذلك ووسع الاسم اسما لانه سام على اخواته لانه يجوز ان يكون
محمرا عنه وبه وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم فهو دال على سمة
عليه ويرد عليه انه لو كان كذلك لقيل في فعله وسمت لا سميت وفي التصغير
وسيم لا سيم نحو وعد في تصغيره وليد وقيل في جمعه سام دون اسماء كوقت
واوقات والفعل ماخوذ من السمع وهو الاعمال فهو الاعمال على الحدث
والزمان سمي به وسمي الحرف حرفا اذ الحرف في اللغة الطرف وهو على طرف من
الاخبار عنه وبه فسمي به اولانه لما عجز عن الافادة اشبه الطرف وهي الناقة التي

الابتداء

ان

دلالتها على معانيها ذكر الصلة على انه لا مانع من الاتيان في جواب من جاء او ذهب
الذي او التي ونظيره ذو فانه اسم بالاتفاق مع انه لا يفيد بدون الاضافة نعم
يرد على هذا نعم وبلى ولا فانه يتم بها الجواب اذا قيل هل جاء زيد مع ان كلا
من ذكر حرف الثاني انا نجد هذه الانواع الثلثة يعبر بها عن جميع ما يخطر
بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هناك قسم رابع لزم بقاء شيء في النفس
لا يمكننا التعبير عنه واللازم منتف فالملزوم يكون مسعا الثالث ان الكلمة
ان اقترن معناها باحد الازمنة الثلثة فهو الفعل والا فان كان لها اعراب
فهو الاسم والا فهو الحرف والاولى ان يحال على الاستقراء لانه لا يتم ما لم يبنه اليه

يحترز عن طل الماكر وقطع المسافر قال الطيبي في مقاماته واما الكلمة التي هي حرف
محبوب او اسم لحرف حلو فهي نعم ان اردت بها تصديق الاخبار او العد
عند السوال فهي حرف وان اردت بها الابل فهي اسم وانما سميت الناقة
حرفا تشبيها لها بحرف السيف او حرف الجبل اذ هي ضخمة فالاسم ماجاز
ان يحدث عنه قسم الكلمة اولا الى انواعه الثلثة وفسرها ثانيا بالاسم
والفعل والحرف فاراد الآن ان يشرح في تفسير كل من هذه الثلثة فقدم الاسم
وعرفه بجواز التحديث عنه اي بجواز كونه مخبرا عنه وبنى بلفظ الجواز على صحة الا
نفكاك ولهذا قال ماجاز ان يحدث عنه وهو تعريف بالخاصة ولهذا لم
يذكر للحديث به اذ هو نوع جزئي الفعل ايضا والاحسن ان يقال ماجاز ان
يسند اليه اذ الاسناد اعم من الاخبار فان المستكن في الامر مسند اليه لا
مخبر عنه ولهذا آثره جار الله في المفصل فقال ومنها جواز الاسناد اليه والعجب
من الشيخ ابن الحاجب انه فسر الاسناد اليه بالاخبار عنه الآن امره سهل
لان صحة الاخبار لا ينفك عن الاسم من حيث انه اسم وانتفاءها في بعض
المواضع لعارض غير قادح في ذكر اذ المعتبر انما هو اصل الوضع و
بهذا يظهر فساد ما ذهب اليه الشارح الفاضل من ان تعريف الاسم
بصحة التحديث عنه ليس بجيد اذ هي ليست بفصل مقوم له ولا يلزم من لوا
زمه اذ لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية على التعريف باحد الشقين غير
جيد هذا الكلام وجواب الشارح ان اذ للتنويع لا للتشكيك والمراد ان
الاسم ما هو على احد الوصفين وقد بينا ذلك فيما سبق على ان اهل العربية
لا يلتفتون في مثل هذه المقامات الى ما يعتبره المنطقيون كزيد والعلم
والجهل تمثيل الامثلة تنبيه على ان الاسم ينقسم الى عين وهو تعاين
شخصه كزيد وعمرو ونحوهما والى معنى وهو ما يدرك بالقلب والى قسمان
وجودي كالعلم وعدمي كالجهل وبعبارة اخرى فيه اشعار بان الاسم

ينقسم

ينقسم الى عين وهو ما دل على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو ونحوهما والى
معنى وهو ما لا يقوم بذاته وانه قسمان وجودي كالعلم وعدمي كالجهل
في قولك خرج زيد لا يخفى ان زيدا ههنا مسند اليه اذ هو فاعل لا محدث
عنه اي مخبر عنه الا ان يقال انه في معنى زيد خارج او يقال المحدث عنه اعم
من المسند اليه والمخبر عنه وفيه بعد والعلم حسن والجهل قبيح العلم
والجهل ههنا مخبر عنه بلا اختفاء او كان اي الاسم في معنى ما يحدث عنه كان
واذا ومتى ونحوها فانك لا تحدث عنها اي لا يجوز لك ان يحدث عنها للزوم
ظرفيتها لما قد عرف الاسم بجواز التحديث عنه وكان ذلك منقوضا بالاسماء
اللازمة الظرفية اراد ادراجها في التعريف فزاد قوله او كان في معنى ما يحدث
عنه لان هذه الاسماء وان كانت مما لا يجوز التحديث عنها ولكنها بمعنى الوقت
وهو مما يحدث عنه في قولك مضى الوقت وطاب والتبيع الوقت ههنا فاعل
لما يحدث عنه الا انها كما تنهنك عليه في قوة الوقت ماض والوقت طيب والوقت
متسع وكلامه ظ في مراده ولا حاجة الى تقدير وتحقيقه وههنا اشكال من
وجوه الاول انه اعتبر في البعض لزوم الظرفية ولا حاجة اليه اذ البعض غير
متوقف عليه اذ الظرف لا يصح ان يقع محدثا عنه بل تعريف الاسم منقوض
بالاسماء التي هي الظروف لزمت ظرفيتها او لا اذ لا يخفى ان تلك الاسماء حين
كونها ظروفا اسماء فتوجه النقض بالظرف كيف اسمع انه لا يصح كونه
محدثا عنه الثاني انه حكم على هذه الاسماء الثلثة وهي اذ واذا ومتى بانها
لازمة الظرفية وليس كذلك اما اذ فامر مشهور والتنزيل به مشحون وهو
في اكثر استعماله انه ليس بظرف بل التحم بعد حون بان اذ في اوائل القصص
في التنزيل مفعول به فقد قرحوا في قوله تع واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم بان
اذ مفعول به اي اذكروا وقت قلتكم وفي قوله واذ قال ربك للملايكة ان اذكر
وقت قول ربك واذ فدنناكم البحر اي اذكروا وقت فرقنا البحر لاجلكم

لاجلكم ح

ح الكلام

قال صاحب الكشاف في قوله تع واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت
اي اذا بدل من مريم بدل الاشتمال اذ الاحيان مشتملة على ما فيها
اي وذكر وقت انتباذها والابدال تنبيه على ان المقصود من ذكر
مريم ذكر وقتها اذ هو مشتمل على القصة العجيبة والانتباذ الاعتزال
والاجتناب عن الناس وكذكر اذ في كل موضع اضيف اليه لفظ بعد
كقوله عز وجل بعد اذ هديتنا وبعد اذ جئتنا الا ان المعنى بعد وقت
الهداية وبعد وقت المجيء اذ لو كان ظرفا امتنع الاضافة اليه وقال
في قوله تع لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا ان قرئ لمن من
الله وان التقدير لمن من الله على المؤمنين منه فقوله مبتداء خبره لمن
وان اذ في موضع الرفع على انه بدل من المبتداء اي وقت بعثه فاذ //
مبتداء ثم قال ونظيره اذا في قولهم اصطبح ما يكون الامير اذا كان قائما
فان اذا هنا في موضع الرفع على انه خبر المبتداء اي اصطبح اكوان
الامير وقت قيامه وقال في قوله تع واذكر عبدنا ايوب اذ نادى
ربه ان اذ بدل من ايوب اي واذكر وقت ندائه واما اذا فهو ايضا غير
لازم الظرفية لما ذكرناه آنفا من انه في موضع الرفع على انه خبر المبتداء
قال الشيخ عبد القاهر اذ هنا في موضع رفع على انه خبر بدليل قولهم
اصطبح ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع وقال بعض المحققين في اصطبح
ما يكون الامير قائما ان اصل اصطبح اوقات اكوان الامير اذا كان قائما
وان اذا في موضع الرفع على انه خبر فحذفت لفظ الاوقات ونابت عنها
ما المصدرية ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وسعها كان التامة مع فاعلها
في الحذف ثم ناب الحال عن الخبر وقال الامام ابو الفتح ابن جني في قوله تع
اذا وقعت الواقعة الاية نصب حافضه رافعه ان اذا الاولى مبتداء والثانية
خبر وكل من المنصوبين حال وكذا جملة ليس تقديره وقت وقوع الواقعة

حافضه

حافظه لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وقال ابن مالك في
قوله صلعم لعايشة رضا اذ لا علم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى
ان اذا في الموضعين منصوبان به اي اذ لا علم وقت كونك راضية عني ووقت
كونك حرادا نه علي وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي وبعد غد يا لهف
نفسي من غد اذا راح اصحابي وليست براح ان اذا هنا في موضع الجر على انه
بدل من غد اي يا لهف نفسي من رواح اصحابي وفراقهم وقال ابو الحسن الاخفش
في قوله تع حتى اذا جاؤها ان حتى ههنا جارة، وان اذا مجرورة بحتى اي حتى وقت
مجيئها وقال سيبويه في الكتاب في قولهم اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ان اذا في
الاول مبتداء وفي الثاني خبرا وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقال بعضهم
في قوله تع والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ان اذا ليست ظرفية بل هي اسم
بمعنى الوقت وبدل من الليل تقديره اقسم بالليل بوقت غشيانه واما
متى فهو ايضا ليس بلازم الظرفية او لو يكون اسم استفهام كمتى نصر الله وهو
شرط كمتى اصم العمامة تعرفون واسم مرادف للوسط الى غير ذلك وبالجملة
فشيء من هذه المذكورات لا يلزم الظرفية اصلا الثالث ان ما ذكر من الاسماء
اللازمة الظرفية بمعنى الوقت كلام لا معنى له لانه ان اراد انها مرادفة له فهو
فاسد اذ هي ليست كذلك وهو ظاهر وان اراد بها ملتزمة له التزام المقيد للمطلق
لزم ان يكون الحروف باسرها اسماء لان معانيها مفيد بقيود مخصوصة
معلومة والالتزام هنا موجود وانما قلنا التزاوف بها اذ الظرف عندهم
عبارة عما كان منصوبا بتقدير في كخرجت يوم الجمعة وجلست امامك واما
ما مجرور باظهار حرف الجر كخرجت في يوم الجمعة فليس بظرف عندهم بل هو اسم
بمعنى الوقت فان المنصوب بتقدير في هو الذي اعتبر فيه وقوع الفعل فيه
بتقدير في فاذن يمتنع ان يكون الظرف مرادفا للوقت ويمتنع كون الظرف
مجرورا عنه والا لزم كون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا معا وهو ممتنع وبهذا

نظر ضعف ما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى فاذا نودي للصلوة
من يوم الجمعة حيث قال اذا هنا ظرف فيه ومن بيانه بيان لها فان قيل
كون الشئ الواحد منصوبا ومرفوعا في حال واحدة باعتبارين مختلفين
جائز بل هو اوقع الا يرى الى قولهم في قولنا الحسبك درهم ان حسبك مبتدأ
ودرهم خبر فانه من حيث انه مدخول الجار مجرور ومن حيث انه مبتدأ
مرفوع قال سيبويه في لولاه وعليه الجمهور ان لولا حرف جر وان الضمير بعدها
مجرور به وهو مع ذكر مرفوع المحل باعتبار انه مبتدأ وخبره محذوف
وجوبا لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده ومن هذا القبيل قوله تعالى
وكفى بالله شهيدا فان الاسم المقدر فاعل مع ان مجروره مدخول الحرف عليه
وبالجملة فتظاهر في العربية كثير قلنا لا نزاع في ان الشئ الواحد اذا قيد
بحيثيتين مختلفتين كما ان يتصف بصفتين متقابلتين اذا كان معناه قابلا
التقييد في حالة واحدة فاما ما نحن فيه فليس من هذا القبيل لان المنصوب
بتقدير في واعتبار وقوع الفعل فيه لا يمكن ان يكون مرفوعا بكونه
محدثا عنه في حالة واحدة وان قيد بالف حيثية لان معناه غير قابل لا
للاشتراك والاجتماع حتى يعتبر فيه التقييد بخلاف ما ذكر تم اما الاول والثالث
فلان التاء زايدة والمعنى حسبك وكفى الله وكذا الثاني اذا المعنى غير
متغير الرابع ان تغيير في الاسم منقوض باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف ونحو دكر فانها لا تحدث عنها ولا عن معناها اذ يمتنع ان
يكون اسكت محدثا عنه وقس على هذا والجواب عن الاشكال الاول والثاني
ان اللزوم هنا مستعمل في معناه اللغوي وهو الثبوت فان اللزوم واللزوم
لغة معناه الثبوت قال الله تعالى انا خلقناهم من طين لازب وقرئ من
لين ثابت والمعنى واحد فاندفع الاشكالان معا والجواب عن الثالث
ان الاسماء اللازمة الظرفية بحسب الوضع موضوعة بمعنى الوقت واما النصب

بتقدير في باعتبار وقوع الفعل فيها فهو امر عرض لها بكثرة الاستعمال وقصد
الاختصار والمعتبر في القيود التي عليها مدار الاسمية والفعلية والظرفية
انما هو اصل الوضع فلا عبرة بالعارض الذي حصل بعد ذكر وان كان بالنظر
لوضع الثاني الا يرى ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال مع ان الاسمية ينافي اعتبار الاقتران بالزمان كما ان عدم
الاقتران بالزمان كما ان عدم الاقتران في بعض الافعال لا يخرجها عن حد
الفعل ولا يدخلها في حد الاسم ومثله كثير وبهذا يظهر الجواب عن الاشكال
الرابع ايضا لان اسماء الافعال باسرها منقولة عن المصادر الاصلية
كويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول او عن المصادر الكائنة في الاصل احوالا
نحو صه ومه او عن الظروف نحو اما بكر زيدا او عن الجار والمجرور نحو عليك زيدا
واليك عني فمجموع المضاف والمضاف اليه في اما بكر صار كلمة واحدة وكذا
صار مجموع الجار والمجرور ايضا كلمة واحدة وبعض اسماء الافعال كان
في الاصل فعلا ثم صار اسم فعل نحو كذب الحج وكذب عليك فالذي اصله اللام
داخل في اللام والذي اصله الحرف داخل في الظروف والذي اصله الفعل داخل
في الفعل اذ المعتبر هو الاصل فلا اشكال لا في حد اللام ولا في حد الفعل ولا
في حد الظرف وعدم استعمال بعضها في اصله غير قادح او قد يكون الاصل
مرفوضا والعارض لازما واما قال الشارح الفاضل من ان اسماء الا
فعال اسماء موضوعة مواضع مصادرها اسادة مسد افعالها فان صه
معناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك وان قولهم اسماء الافعال
تجوز وشاع والمقصود انها اسماء المصادر اسادة مسد افعالها
وانهم فعلوا كذا قصدا للمسامحة ولا يخفى ضعفه اما اولا فلان المصدر المنصوب
ايضا لا يجوز كونه محدثا عنه والا لزم كون الشئ منصوبا ومرفوعا معا تعين
ما مر في الظرفية مع اعتبار كونه محدثا عنه واما ثانيا فلان هذه الاسماء اذا

اذا كانت موضوعة مواضع المصادر كانت معربة فلا وجه لبنائها
فان اعتبر في مفهومها كون المصدر ساقطا مسد الفعل كما يشعر به بعض
عبارته حصل الوقوع في الاشكال الذي هو بعد الفراغ عنه
لانه اذا كان الفعل داخلا في مفهومها لما صح اسمها اذ لا يصح الحديث
عنها ولا عن معانيها ولفظ وآما ثالثا فلان التجوز الذي ارتكبه لا حاجة
اليه اذ قد ذكرنا ان المعتبر هو الاصل واسماء الافعال على كثرتها منقسمة
الى ثلثة اقسام قسم اصله اسم وقسم اصله فعل وقسم اصله حرف فالقسم الاول
داخل في الاسم والثاني في الفعل والثالث في الحرف وح فلا اشكال اصلا
بل كلام الشارح الفاضل وتوجيهه مبني على انه لم يعرف حقيقة الامر ولم
يتيسر له تحقيق الكلام وان قلت لم حكموا على هذا الكلمات بانها اسماء مع
انها مغنية لمعاني الافعال ولم لم يجعلوها افعالا حتى يحصل المرام الخلاص عن
التكلفات قلت سبب ذلك امر لفظي لاصيغها مخالفة لصيغ الافعال
ولا يتصرف فيها كما يتصرفون في الافعال وادخال اللام على بعضها وادخاله
التنوين على بعضها وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قال ابن
الحاجب والذي يدل على اسميتها لعدم الحرفية والفعلية فيها اما الحرفية فبعدها
واضح وكذا الفعلية لتفاوت صيغها وكونها ممتنعة عن تصرف الافعال و
لوجود علامات الاسم كاللام والتنوين ونحو ذلك فان قيل جميع ذلك
ممنوع واضح الا انه بقي على كلام المص اشكال وحاصله انه اذا بنى الامر على
اصل الوضع حتى تعبر الاشكالات مندفعة بهذا السبب فقوله اللاسم ما جاز
ان يحدث عنه كاف ولا حاجة الى قوله وان كان في معنى ما يحدث عنه الى
الآخر قلنا نعم الا انه لما كان ملاحظة اصل الوضع مما فيه بعض الدقة و
الخفاء ولم يكن ذكر مما يطلع عليه كل احد بسرعة وكان ههنا مظنة الاعتراض
بالاسماء اللازمة الظرفية بادر الى دفعها بجعلها راجعة الى اصلها بكثير اللغات

وسها

وتنبيها على فائدة وآعلم ان الاسم قد يستعمل في مقابل الظرف فيقال هذا
اسم الى ليس بظرف ومنه عبارة اللبيب حيث قال واذا يكون ظرفا في
نحو الليل اذا يغشى ويستعمل اسما في اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
يستعمل في مقابلة الصفة فيقال هذا اسم اى ليس بصفة ومنه عبارة الكافية
الالف والنون اذا كانا في صفة مشبهة العلمية وان كانا في صفة فا
فانتفاء فعلان وقد يستعمل في مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم اى
ليس بفعل ولا حرف فاذا قوبل بالظرف دل على ان ليس ظرفا ولا يدل على
نفي الاسمية المقابلة للفعل والحرف من الظرف فليتامل وآنما اطنبنا في
هذا المقام اذ هو منزلة الاقدام ومزلقة للافهام فمن لم يتسع في الكلام و
لم يبسط في الدلايل لا يتميز الطيب من الخبث والحق عن الباطل ومن علا
مادة اللغطية دخول الالف واللام نحو الغلام والفرس ههنا عبارات

وانما اختص دخولها بالاسم
لانها يفيدان التعريف
ويدخلان فيما هو صالح له
وهو الاسم لان
الفعل غير صالح اذا
وضع للتنكير افتتاح

ثلث الحد والخاصة والعلامة والفرق بين هذه الثلثة ان الحد ما يكون
مطردا ومنعكسا والعلامة والخاصة كلاهما واحد وهو ما يطرد ولا ينعكس
والمراد بالاطراد الحكم بوجود المحدود في كل موضع يوجد فيه الحد اى كلما
وجد الحد وجد المحدود والمراد بالانعكاس الحكم بانتفاء المحدود في كل
موضع ينتفي فيه الحد اى كلما لم يوجد الحد لم يوجد المحدود قال المحقق الرضي
والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد وتجعله مبتداء ويجعل لفظ
المحدود خبرا فيقول كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فيقول كل
ما لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم وبهذا تبين ان العلامة ما
يطرد اى يصح الحكم بوجود ذي العلامة في كل موضع يوجد فيه العلامة فانه
يصح ان يقال كل ما دخله اللام فهو اسم ولا ينعكس اى لا يصح الحكم باسماء
ذي العلامة في كل موضع ينتفي فيه العلامة فلا يصح ان يقال كل لفظ ليس في اللام

فهو ليس باسم لان كثيرا من الاسماء خالية عن اللام وفي الكلام ايما الى ان ما سبق
من جواز التحديث عد علامة معنوية وهذه علامة لفظية وهذا هو
الموافق لعامة الكتب وانهم جعلوا كونه محدثا عند من العلامات و
الخواص يعني ان ما ذكرنا وان كان في صورة التحديد الا انه علامة في
التحقيق فاندفع الاشكال عليه بانه منقوض بالاسماء الافعال وبانا و
للتشكيل والتشكيل والتعريف تثنا فيان فتوله ومن علاماته خبر وقوله
دخول الالف واللام مبتداء ومن هذه بعضها وابتدائيه و
الاولى شعار بكثيرها وان المذكورات بعضها والثاني اوجه لمكان
جمع القلة المنبئ عن قلتها وفي حرف التعريف ثلثة مذاهب الاول ان
حرف التعريف هو اللام فقط وعليه سيبويه واتباعه الثاني ان حرف
التعريف هو الالف واللام معا وقد يعبر عنهما فيقال ال وعليه
الخليل واصحابه الثالث ان حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة فقط
وعليه المبرد والتباعه وعلى كل تعديد من التقادير المذكورة فهما مثلا
صفان لا يفترقان في عامة الاوقات ودخولها معا علامة للاسم وكلام
المص منطبق على المذهب المذكور كلها بل اختار هذه العبارة على ما
اشتهر من حرف التعريف كما وقع في المفصل ومن اللام كما وقع في غيره لتكثير
الاولى الانطباق المذكور آنفا الثانية اخراج حرف النداء فانه ايضا حرف
التعريف واخراج لام الابتداء ولام جواب لو فان كلا منهما لام فان قيل
نعم الآلة خرج من الميم في لغة حمير ومن طي وعليه قوله صلعم ليس من امبر
امصيام في امسفر وحرف التعريف يتناوله قلنا ممنوع فان النائب هو
المنوب والبدل هو البدل وتسليم فلعله لم يعتبر لقلته وندرته ولو
سلم فليس هو بصدد اسماء جميع العلامات فليتامل ووجه الاختصاص
ان الالف واللام موضوعة للتعريف ومدلوله الفعل والحرف غير قابل له

فاختص

فاختص به والاضافة بالرفع اي من علاماته اللفظية الاضافة
واطلاقها واد راج للقسمين كون اللفظ مضافا وكونه مضافا اليه اي
من علاماته الاضافة اي اضافته الى شيء واضافة الشيء اليه ولهذا لم
لم يقل ومن علاماته ايضاف الى شيء كما قاله بعضهم او يضاف اليه كما قال
الآخرون ففي عبارة المص اختصار وهو وتكثير للمعنى وتقليل للفظ واما
قوله كما يوم يجمع الله الرسل فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر اي يوم جمع
الله الرسل فلا نقض والمراد بالاضافة والاضافة المصطلحية المشهورة
وهو جعل المضاف اليه مجرورا بالمضاف سالما عن حرف جر او بشبهه
كلمة فاندفع النقض بنحو مررت بزيد وان عن سيبويه من قبل الا
ضافة والجرائم من ان يكون لفظا او تقديرا فاندرج فيه يوم يجمع الله
ونحو اخذت مال احمد فليتامل ووجه اختصاص الاضافة بالاسم ان الا
ضافة موضوعة للتعريف والتخصيص او للمشاكل والفعل والحرف
لمعزل عن ذلك لانه موضوع لمعنى لا يجري فيه التعريف والتخصيص
واما المشاكل فلمشاكلته يختص بالاسم واما المضاف اليه فهو في التحقيق
محكوم عليه كما صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل والفعل والحرف
لمعزل عن ذلك فاختص بالاسم فان قيل المذكور في بعض الكتب ان
الاضافة من العلامات المعنوية والمص جعلها من اللفظية فكيف
التوفيق بينهما قلنا الاضافة في الحقيقة عبارة عن النسبة المعنوية بين
الاسمين الا ان لها اثرا يظهر لفظا وهو الجر في المضاف اليه فمن عدها
من المعنوية فقد اعتبر الحيثية الاولى ومن عدها من اللفظية فقد
اعتبر الحيثية الثانية وكلاهما جايز نحو دار زيد وحق التمثيل ان يقال
دار زيد وغلام رجل وضارب زيدا الا ان اعتبر الاصالة فاعتبر التوفيق
وجعل التخصيص نعتا كالمشاكل فجعل ذكر الاصل ذكر الفرع وحرف الجر

بالرفع بتقدير المضاف اى ومن علاماته اللفظية دخول حرف الجر لا بالجر
عطفا على الالف واللام فانه فاسد نحو بزيد نحو مررت بزيد وآثر
الباء في التمثيل لانه اشهر لحروف الجارة واكثرها ورودا في الكلام
ووجه الاختصاص ان حرف الجر موضوع ليجر معنى الفعل الى الاسم فاختص
دخوله بالاسم الثاني انه قد يقدر ان الجر علم للمضاف اليه والفعل والحرف
معزول عن ذكر فان قيل فذكر الاضافة معنى عن ذكر لان اختصاص
الاثر اختصاص للمؤثر قلنا فيكون ذكره بعد ذكرها احسن لانه بمنزلة
ذكر الشيء بعد برهانه فيكون اوضح وابلغ واتم على ان الجر قد يوجد بدونه
مفيدا وناب عنه فوقع الاحتياج الى ذكر حرف الجر وفي كلامه تنبيه على ان المخصوص
بالاسم انما هو الجر الحاصل من العامل الذي هو الحروف الجارة او ما يسد
مسدها لا مطلق الجر وصورته فاندفع النقض بقوله تعالى الحق وقوله لم يكن
الذين كفروا الى غير ذلك لان صورة الجر ههنا ناشية من التقاء الساكنين
لا من العامل الذي هو الجار فان قيل الحركة الناشية من العامل قد
يوجد في غير الاسم ايضا نحو يوم يجمع الله الرسل ويوم يقوم زيد الى
غير ذلك فان المضاف اليه ههنا مجرور محلا وجر ناشئ من العا
مل قلنا قد بينا هناك فيما سبق على ان المضاف اليه ههنا هو
المصدر وان الفعل بمعنى المصدر على لفظ سمع بالمعيدي خير
من ان تراه فالاعتبار بالمعنى لا باللفظ والالم يقع سمع سواء
ولو سلم فالمعتبر في الاختصاص هو الحركة الاعرابية الناشية
من عاملها المعلوم والحركة ههنا ليست باعرابية اذ هي محلية
والحركة المحلية لا يعتبر في الاعراب انما المعتبر في الاعراب هو الحركة
اللفظية نحو بزيد والتقديري نحو يا قاضي بمعنى ان كل كلمة تحركت
بهذه الحركة فهي معربة واما الحركة المحلية فلا اعتبار لها في الاعراب

بمعنى

يتحرك

بمعنى ان الكلمة المتحركة بهذه الحركة لا تكون معربة فان المبنيات باسرها تجوز ان
يكون بهذه الحركة مع انها مبنية وبهذه الحركة لا تكون معربة ولهذه النكتة تراهم
يقولون المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فان
هذا منهم تصريح بان الحركة اللفظية والتقديرية الناشية من العامل حركة
اعرابية وكل لفظ وجد فيه ذلك فهو معرب ومعدود من المعربات
واما الحركة المحلية فليست باعرابية ولا يتصف صاحبها بكونه معربا
فقولهم في جاءني هؤلاء اعرابه محل بتسامح والمقصود انه لو كان في محل
لفظ معرب لكانت هذه الحركة اعرابا واما ما وقع في المفصل حيث
قال الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او محلا فهو
بتسامح وارد به او تقديرا فالتقسيم اذن ان يقال الاعراب ثلثة اقسام
لفظي وتقديري ومحلي فالتقديري معناه ان الكلمة المتحركة بهذه الحركة
معربة وليست بمبنية الا ان آخرها حرف لا يقبل الاعراب لانه معدود كالف
المقصور كحبارى وعصا او لانه منع كالمنقوص كالقاضي والمحلي معناه
ان الكلمة الواقعة في هذا المحل مبنية الا ان هذا المحل محل لو كان فيه
كلمة معربة لظهرت في آخرها تلك الحركة الاعرابية فالمانع من ظهور
الاعراب في التقديري هو آخر الكلمة وفي المحلي هو تمام الكلمة والاعراب
في الاول يعتبر على حرف الآخر وفي الثاني على المجموع اذ المانع من الاعراب
ههنا انما هو في جملة فليتامل فان قيل فيجوز احمد مثلا في حالة الجر
خارج عن الاقسام الثلثة وهو قلنا ممنوع بل اعرابه لفظي لان جره
فتحة والتنوين بالرفع عطفا على ضمة بتقدير المضاف اى لحوق
التنوين والمراد به النون الساكنة التابعة لحركة الآخر لا لتاكيد الفعل
او هو مصدر من المبني للمفعول اى كون اللفظ منونا فلا تقدير والتنوين
خمسة اقسام الاول سوى التنكير نحو صه فانه ان نون فمعناه افعل كونا تما

وان لم ينون فمعناه افعل السكوت فهذا التنوين فارق بين المعرفة والنكرة
والثاني تنوين التمكن وهو التنوين الذي يدل على امكنية الاسم كخويد
وعمرو والثالث تنوين العوض وهو ما لحق عوضا عن المضاف اليه كحينئذ
وساعتيذ ومررت بكل قايما الرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون
الجمع المذكر السالم فلا يكون الا في جمع المونث كمسلمات الخامس تنوين الترنم
وفسروه بانه هو الذي يوتى به بدلا عن حرف الاطلاق وهو الالف والواو
والياء فان هذه الحروف يسمى حروف الاطلاق كما يسمى حروف المد والمدو الا
طلاق معنا مما واحد لان مد الحروف محل لاطلاق الصوت ومده
قابل للترنم فيبدل التنوين منها قطعا للترنم وتركا فقولهم تنوين
الترنم الاضافة فيه لادنى الملابسة لانه اذا كان قاطعا للترنم كان بينه
وبين الترنم ملابسة بهذا الوجه وهذا التنوين غير مختص بالاسم بل هو
يلحق الفعل والمعرف باللام قال الله تعالى والفجر وليال عشر والشفع والوتر
والليل اذا يسر فانه قرى بالكذي والفجر والشفع والوتر ويسر بالحاق
التنوين بالمعرف باللام في المواضع الثلثة وبالفعل وهو يسر بخلاف
التنوينات الاربعة السابقة فان كلا منها مختص بالاسم ووجه الاختصاص
عاما لوقتنا اليه وهذا التنوين الذي سميناه تنوين الترنم قد يلحق الكلمة
لابد لا من حرف الاطلاق كما يقال في الحرق المحترق بفتح القاف او بكسرها
ويسمى اذن تنوين الغالي لانه اذا الحق القافية المقيدة فقد جاوز حدها
وبه يخرج الشعر عن الوزن فهو اذن غال اي مجاوز عن حده من
الغلو وهو التجاوز وعن الحداوة الغالي هو الشعر فهو اذن وصف للشئ
بوصف صاحبه وعلى الاول وصف للشئ بوصف نفسه فهذا التنوين بالذات
واحد وبالاعتبار اثنان فان اعتبر ابداله عن حرف الاطلاق فاسمه تنوين
الترنم وان اعتبر لحوقه القافية المقيدة فاسمه تنوين الغالي فاختلاف التسمية

تنبيه

تنبيه على اختلاف الحيثية وانما لم يوضع باذاء التنوين في الكتابة صورة
خطية مع انه نون ساكنة لاحق بالكلمة اذ قد يقرر في علم الخط ان الاصل
في كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولهذا يكتب
تاء التانيث بصورة الهاء في نحو رحمة فتقول ومن علامات التنوين
استغراب ان التنوين موجود في اللفظ وان لم يكن موجودا في الخط فهو
علامة لفظية لا خطية وبما ذكرنا من التحقيق المذكور يظهر ان حق
العبارة ان يقال ومن علامات اللفظية التنوين غير الترنم والغالي
وان يقال في تمثيل نحو زيد وصه واذ ومسلمات فتقول نحو جل اذن
قاصر كما قيل لان تنوينه يحتمل التمكن والتنكير فبقي تنوين العوض و
المقابلة متروك التمثيل ورد ابن الحاجب ان تنوين رجل تنوين
التمكن ثم قال وقد يتوهم ان للتنكير وهو غلط اذ جعل علما فالتنوين
ثابت فهو اذن للتمكن فقط هذا كلام وفيه نظر اذ يجوز ان يكون تنوينه
بعد العلمية مثل تنوين زيد وقبل العلمية محتملا للامرين فليتامل
والفعل ما دخل قد تكرير الاشياء الى ما ذكر في حد الاسم انما كان
علامة لا حدا وان كان في صورة التعريف وكلمة قد قسمان اسم وحرف
والكلم ايضا قسمان اسم فعل ومعنى يكفي يقال قد زيدا درهم اي يكفي
زيدا درهم وقدني درهم اي يكفيني درهم واسم مرادف حسب وهذا
القسم يجيء على وجهين الاول ان يكون مبنيا على التسكون اذ هي شبيه
بقد الحرفية فيقال قد زيد درهم بسكون الدال وقدني بالنون درهم
اي حسب زيد درهم وحسبي درهم الثاني ان يكون معربا كحسب فيقال
قد زيد درهم برفع الدال اي حسب زيد درهم وقدي درهم بلا نون
اي حسبي درهم واما القسم الثالث وهو قد الحرفية فهي مختصة بالفعل المتصرف
الخبري المستقبل من جازم وناصب ومي معه كالجزء فلا ينفصل منه

بشئ فقولهم قد يكون وقد لا يكون عبارة عرفية ليست لعربية فان قيل
دخول لام الابتداء عليها كثير قال الله تع لقد آثرك الله علينا لقد من الله
على المؤمنين لقد اسمعوا انصه من قبل لا غير ذكر مما لا يحصى فكيف دخل
الحرف على الحرف قلنا قد بينا لك آنفا على ان لشبه اتصاله بالفعل
صار كالجزء منه فاللام اذن كانه داخل في الفعل وبالجملة فقد الحرفية
الداخلة على الفعل لها خمسة معان التوقع مع المضارع نحو قد يقدم
الغايب اليوم ومع الماضي نحو قد قامت الصلوة اذ الجماعة مسطرة
الثاني تقريب الماضي الى الحال فيقع في الماضي القريب قد قام وفي
قام الثالث التقليل مع المضارع نحو ان الكذب وقد يصدق وان
البخيل قد يجود التقليل المستفاد منه قسمان تقليل لنفس كهذين
المثالين وتقليل متعلق الفعل كقوله تع قد يعلم ما انتم عليه يعني
ان ما انتم عليه قليل الرابع التكثير نحو علمه سيبويه وصرح به صاحب
الكشاف في قوله تع قد نرى تقلب وجهك حيث قال اي ربما نرى
ومعناه بكثرة الرؤية للتأمل التحقيق كقوله تع قد افلح من زكاها
وقد يعلم الله ولقد علم تم الذين اعتدوا الى غير ذلك وبالجملة فهذه
التحقيقات بنظر ان حق العبارة ان يقال والفعل ما دخل قد حرفا اذ
قد ظهر عليك ان قد الاسمية يدخل على الاسم وانما قدم قد على غيره اذ هو
اهم واشيع لفظا اذ هو غير مختص بالمضارع ولا بالماضي واكثر معنى بخلاف
اخواته فانها مخصوصة بالمضارع ومفيدة بمعنى واحد ووجه اختصاصه
بالفعل قد تبين بما ذكرنا وسوف والسين هما مترادفان عند
الجمهور وزمان الثاني اضيق من الاول عند البصريين لان كثرة الحروف
دليل على كثرة المعنى غالبا وهي محللة من الاول عند الكوفيين والقوم يقو
لون ان السين حرف يفس الى حرف توسع اذ هي تقلب المضارع

من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال
والتسويف التاخير يقال سوفت الامر من يوم الى يوم اي آخرته
وفي مقامات الحريري السين هذه عاذلة فاعلم كقوله تع علم ان
سيكون منكم مرضى فان ينصب المضارع قبل السين وبعدها
فهذا عرلها وان ناصبه قبلها وبعدها مجمع من المشعل فهذا ثقلها
والسين لسهلها والاسم ههنا غير المسمى فلهذه النكتة ادخل الالف
واللام فقيل اما قد وسوف فهما ايضا وان كانا اسمين الا ان
اللام والمسمى هنا واحد فلهذا لم يدخل الالف واللام فيهما فليتامل
فيه دقة نحو قد خرج ويخرج وسوف يخرج قدم سوف على السين
في الذكر اولا وعكس الامر والتمثيل ثانيا اذ قد ذكرنا فيما سبق ان
بعضهم على ان السين هذه منقوصة من سوف فاحذره ليكون
اللام اشارة الى ما سبق فهو في الذكر ناظر الى العهد وفي التمثيل ناظر
الى الترقي لان زمان سوف اوسع وازيد والزيادة بعد
ثبوت الاصل فليتامل ووجه الاختصاص ان كلا منهما موضوع
لشغل المضارع الى الاستقبال وتخصيصه فلا يكون الا في الفعل
وحرف الجزم نحو لم يخرج وجه الاختصاص ههنا ان اثر الجزم وهو
مختص بالفعل لانه عوض عن الجر في الاسم واختصاص الاثر اختصاص
للمؤثر وتصل به معطوف على دخله اي الفعل ما اتصل به
الضمير المرفوع البارز فالتقييد بالمرفوع احتراز عن المنصوب
والمجرور فان الاول كما يتصل بالفعل نحو ضربه وضربني فكذلك
يتصل بالحرف ايضا نحو انني وانكر واشباهه والثاني لا يتصل بالفعل
بل يتصل باللام نحو غلامكم وبالحرف نحو مررت بكم والتقييد بالبارز
احتراز عن المستتر فانه يكون في الاسم ايضا نحو زيد ضارب والمص

ص

من

ترکه هذا القید اما اعتمادًا علی المثال او قصدًا الی معنی اللغة فی
الاتصال فان قیل الحکم بالاختصاص منقوض بالسماء الافعال نحوها
فانه ضمیر مرفوع بارز قلنا کون هذا ضمیر امنوع بل هو حرف لا
محل له من الاعراب کالکاف فی ایاک وهاک واد اینک فما تو مسند
الی الضمیر المستکن فیه والواو اندان بان المستکن ضمیر الجمع لا الواحد
کواو اکلونی البراغیث واسر والنحوی الذین ظلموا علی رای کذی
قاله الشارح الفاضل ولیس ذلک بشیء بل الحق ان ضمیر ما تو
ضمیر مرفوع بارز وکونه به وان کان اسم فعل غیر قادح اذ قد سبق ان
المعتبر هو الاصل وان کان منحو دلک مرفوضا ولا اعتبار بالعارض
وان کان مشهورًا معزوضا وهاتو فی الاصل فعل من هات بمعنی اعط
وتعریفه تعریف الافعال بر بان یظاهر علی فعله فلا حاجة الی تحریح
وجه بعیدة تصحیح کو اکرمت واکرما واکرموا وتاء التانیث
الساکنة ای الفعل ما اتصل به التانیث والتقیید بالساکنة
احتراز عن المتحرکة فانها مختصة بالاسم کمسلمة وقایمة واما الساکنة
فهی مختصة بالفعل کنصرت ونعمت وبئست ووجه التخصیص
بهذا النمط رعایة التعادل اذ الفعل ثقیل والاسم خفیف ولانه لو
حرک فی الفعل لزم اربع حرکات متوالیات فی کلمة واحدة وله ثلثة
امثلة ای ثلثة اوزان ووجه الحصر ان الفعل ان یصدر بحرف او لا بین
فهو للمضارع والا فان ختم آخره فهو الماضی والا فهو الامر وعلیه
منع ظاهر بدفع الاستقراء الاوّل المفتوح الآخر ویسمی هذا الذی
وجب فتح آخره الماضی وهو مبنی علی الفتح اذ الاصل فی الافعال
البناء او المعانی المقتضیة للاعراب کالفاعلیة والمفعولیة والاضافة
منقوضة فیها فلا وجه لاعرابها فیکون مبنیة وبنی علی الحرکة مع ان الاصل

والضمیر المرفوع فی اکرمت التاء وفی اکرما الالف وفی اکرموا الواو سرة

نحو نصر ودحرج واکرم صیغ امثلة الرباعی المزید فیه

فی البناء

فی البناء هو السکون لیس الا اذ الماضی شبیه بالاسم لوقوعه موقعه
فی نحو مررت برجل قام کما یقول مررت برجل قایم وعلی الفتح لخفته
ولثقل الفعل ولان لو بنی علی الضم لاجتمعت ضمتان فی المضموم العین و
هو مستثقل ولزم الخروج من الکثرة الی الضمة فی المکسور العین ولالتبس
الواحد بالجمع اذا حذف الواو واکتفی بالضمة کقوله ولو کان الطباء کان
حولی ولانه لو بنی علی الکسر لاجتمعت الکسرتان فی المکسور العین ولزوم
الخروج من الضمة فی المضموم العین ولان المقصود بتفضیل الحرکة علی الاصل
اذ سو لا یشابه الاسم بوجه من الوجوه والفتح کاف فی المقصود فلا حاجة
الی الزیادة فقوله المفتوح الآخر ای الذی آخره مفتوح ابدا اذ کان صحیحا
ومجردا عن اتصال شیء به فان اعتل فهو ساکن کدعی ورمی والاصل
دعوو ورمی فقلبوا الواو والیاء الفا اذ قد تقرر فی التصریف ان الواو
والیاء اذا تحرکتا وانفتح ما قبلهما وجب قلبهما الفا والالف لا تقبل الحرکة
اذ الالف کمیتتها هی المدة الساکنة التی لا یقبل الحرکة اصلا اذ هی هوائیة
تجری مع النفس جریا لاعتماد لها فی الفم والحرکة تمنع الطرف من الجری ویقطع
فتحریکها ازن ابطال لحقیقتها فان اتصل به الضمیر المرفوع المتحرک کضربت
وکضربنا فهو ساکن الآخر لا مفتوحه لئلا یلزم اجتماع اربع حرکات فیما هو
کالکلمة الواحدة اذ قد یقدر الفاعل کالجزء من الفعل وان اتصل به
واو الضمیر کضربوا فهو مضموم الآخر لا مفتوحه اذ الواو اذا کانت
مدة فما قبلها مضموم ابدا فقوله المفتوح الآخر ای بشرط الصحة والانفراد
وجب فتح آخره ابدا والثانی ای المثال الثانی من الامثلة المضارع
وفسر بانه ما یتعاقب علی اوله الیاء والتاء والهمزة والنون الاربع ای فعل یتعاقب
فی صدره الزوائد الاربع یعنی انه اذا ذهب احد الزوائد جاء
الآخر مکانه یقال یعاقب الرجلان اذا جاء احدهما وذهب الآخر فان

فان قيل تفسيره منقوض بامثلته اذ الزوايد هناك تعاقب في
صدر الماضي والا لدخلت الزوايد على حروف المضارعة وبطلانه ظاهر
قلنا في الكلام اضمار اى يتعاقب على محل اوله فالمقدار ان هو المضاف
او يتعاقب على اول ماضيه فالمقدار ان هو المضاف اليه والزوايد
جمع زايدة لان زايد الان فاعل صفة لا يجمع على فواعل ولكان التانيث
في الاربع بخلاف الامثلة فانه جمع مثال وكذا قال هناك ولم يقل امثلته
فقوله ما يتعاقب اى فعل يتعاقب وترك التصريح لظهوره اذ الكلام
في اقسام الفعل فلا ينتقض بنحو كوم ويعفور وشبه وهي الياء شروع
في تفسير الزوايد للغايب المذكر اى هو للغايب المذكر فهو خبر لمبتدا
محذوف للاحتراز عن الصفة فان قيل منقوض بنحو ينفعل الا ما يشاء ويحكم
ما يريد وبنحو ينفعل انا قال الفرزدق انا الرايد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي فان عنى النفس وخطاب انما هو باعتبار
فاعليه قلنا يريد ان هذا اكثري اذ اللغة سطر الى المخلوقين فهي ناظرة
الى الاكثرية وقد يجاب بان الكلام في الموضوعات اللغوية دون الامور
الشرعية والمنع من جهة الشرع لا يناني اللغة وبان المتكلمين اطبقوا
عليه في مباحث السمع اذ قالوا له السمع واللغة قياسا للغايب
على الشاهد اذ المراد بالغايب الغايب عن حواسنا وان كان شاهدا
باعتبار آخر وبان الامام محمد الاسلام اعلى الله درجته في دار السلام قد صرح
بجواز الاطلاق بالصفات بلا توقف على اذن الشروع والكل ليس بشيء
لان اطلاق الغايب عليه ضرب من سوء الادب وايهام لما لحت به
عنه وتصريح الامام انما هو فيما اذا لم يوهم شيئا لا يليق بحضرته وقد
يجاب بان المراد بالغايب ما ليس بمتكلم ولا مخاطب وهذا ايضا ليس
بشيء والتاء للمخاطب المذكر او المونث ولو اكتفى بذكر المخاطب كان

المتكلمين ح

احسن

احسن او الغايب المؤنث والالف للمتكلم الواحد سواء كان
مذكرا او مؤنثا والنون لما فوق مذكرا كان ما فوقه او مؤنثا
او مختلفا فان قيل منقوض بنحو نحن بعض ونحن قسمنا بينهم معيشتهم
في الحيات الدنيا قال الله تع الم نهلك الاولين ثم نتبعهم الاخرين كذلك
نفعل بالمجرمين وقال انا كذلك نفعل بالمجرمين الى غير ذلك والتنزيل
مشحون فانه مستعمل في الواحد فقط قلنا جميع ذلك مجاز والكلام
في الحقيقة وقد جرت عادة السلاطين والحكام على انهم يقولون نحن
نفعل ونحن فعلنا تعظيما لانفسهم لانه قد جرت العادة على انهم
يعدون المعظم كالجماعة وقد شاع في المحاورات لفظ الجمع في المخاطب
تعظيما لمنزلته خصوصا في مخاطبات الملوك والاكابر قال باي نواحي
الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمصدكم كود لقد صارت هذه
الوصية لازمة حتى لو خاطبهم احد بانت عدوك من سوء الادب الا
ان القوم يصرحون بان ذلك كلام المولدين وليست بعبارة عربية اصلة
ولم يرد ذلك في الكلام القديم واما قوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن فليس من هذا القبيل بل هو تنزيل لرئيس القوم وقدوتهم
منزلة كلهم ويرد عليهم انه قرئ لتسعة بناء الخطاب في قوله تعالى بدا لهم
من بعد ما رأوا الايات ليسجنه حتى حين وهو خطاب للعزيز وحمل على
وجه التعظيم نص عليه صاحب الكشاف ثم اشار الى مثل الكل بقوله
تقول ينفعل هو مثال للغايب المذكر وتفعل انت مثال للمخاطب
المذكر او تقوله تفعل هي للغايب المؤنث وافعل انا في المتكلم
الواحد ونفعل نحن في المتكلم مع الغير وههنا مباحث الاولى ان في عبارة
المص قصورا ما فان قوله والياء للغايب المذكر ليس بجيد لانه ان اراد
بالغايب الغايب مطلقا فهو منقوض بالمؤنث الغايب والمثنين

الغايبتين لانه يصدق على كل منهما انه غايب وان اراد بالغايب الغايب
المفرد كما يشعر به مثاله فهو منقوض بقولكم الرجلان يضربان والرجال
يضربون وبقولكم النساء يضربن بالياء فحق العبارة ان ان يقال
والياء للغايب المفرد المذكر نحو زيد يضرب ويلحق به كل الرجلان يضربان
وجمعه نحو الرجال يضربون ولجمع المؤنث الغايب نحو النساء يضربن و
اما قوله والتاء للمخاطب المذكر فهو ايضا غير جيد لان ظاهر عبارته مشعر
بان للمخاطب المذكر المفرد فقط وكذا يشعر بذكر مثاله ايضا وليس كذلك
فحق العبارة ان يقال والتاء للمخاطب المذكر نحو تضرب يا رجل وللمخاطر
لهما من المذكرين نحو تضربان يا رجلان وللمخاطبين المذكرين نحو تضربون
يا رجال وللمخاطبة المؤنث نحو تضربين يا هند وللمخاطبتين المؤنثتين
نحو تضربان يا هندان وللمخاطبات المؤنثة نحو تضربن يا هندات واما قوله
او العايد للمؤنث فهو ايضا ليس بشئ لانه ان اراد بالغايبة المؤنث
الغايبة المونث مطلقا فهو منقوض بقولهم النساء يضربن فان هذا مونث
غايب بلا تاء وان اراد بالغايب المونث الغايب المؤنث المفرد كما
يشعر به ظاهر عبارته وبدل عليه مثاله فهو منقوض بقولهم المراءتان تضربان
فانه ههنا بالتاء ليس بمفرد وبالجملة فقد جرت عادته المص على اهمال القيود
واطلاق التقيود وهذا نقصان في الكلام واخلال بالافهام يستملم في اشتمال
هذه المقامات اذ المقصود بيان اللغات والتمييز بين الصنع الدايرين في
المجاوزات والله اعلم بحقايق الحالات الثاني ان حروف المد واللين
هي حروف العلة وهي الواو والياء والالف فحرف العلة اذا سكن سمي
حرف لين ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكل ما هو حرف مد فهو حرف
لين ولا ينعكس فالالف حرف مد ابدا لانه ساكن دايما واما كل من الواو
والياء فيكون تارة حرف مد وتارة حرف لين وتارة لاهذا ولاذاك بل هو

بمنزلة

بمنزلة الصحيح هذا وكثيرا ما يطلقون عليها حرف المد واللين من غير
تفصيل بل هو اسم لها وانما سميت بها اذ لها يحصل مد الصوت وليونة
وسميت حروف العلة ايضا تشبيها لها بالامراض اذ هي تخرج مدخولاتها
عن احوالها التي هي بمنزلة الصحي والتعوذ في الحيوان كما خرج الامراض اياه
عن ذلك وانما اوثرت هذه الحروف وزيدت في اول المضارع اذ هي
اكثر دورانا في الالسنة واشد استعمالا في المحاورات الا ترى ان المجاورات
غير خالية عنها وعن اجرايها التي هي الحركات في الحقيقة ابعاض الحروف
حروف العلة فان الضمة في الحقيقة بعض من الواو والكسرة بعض من الياء
والفتحة بعض من الالف فاشباع الضمة اثنان بالواو واشباع الكسرة
اثنان بالياء واشباع الفتحة اثنان بالالف فتحريك الحرف في التحقيق اثنان
بنحو هذه الحروف بعد الحرف وجعل مايلا الى مخرج حرف المد والالف الحركة
والسكون من صفات الاجسام فلا تحل في الاصوات ومن ثم الحركة بعد
الحرف الا اذا من جهة فقط اتصاله واتصاله به يتوهم انه معه لا بعده
وليس كذلك الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى
همزة فقوله والالف للمتكلم اراد بها الضرب الثاني من الالف وانما
اختير هذا الضرب دون الضرب الاول لسماى الاسداء بها فتقول من
قال فعمدوا الى الالف فحركوها لحاجة اليه والترفع لتخصيص الالف بالمتكلم
الواحد ان المناسبة بينهما ظاهرة من جهة المبتدا لانه اذ الالف هذه //

اذ الحركات ح

مخرجها مبداء الخارج والمتكلم مبداء الكلام فكل منهما مبداء ولان الالف
اخف والمتكلم يحمل تعب الكلام وسهل سببه فالالف اعداده وجبر
البعض بعد حيث خلص من مونة يقيل آخر ولانه يناسب لفظا آخر موضوعا
باذائه وهو انا ولان لو زيد الواو في العطف اجتماع الواوين وان
قلب لشبه وانما اوثر الياء الغايب لمشابهتها من جهة التوسط اذ الياء

من وسط اللسان والغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب وامّا
التاء فهي بعلة عن الواو والواو اصلها على لغة تراث وتجاه فانّ الا
صل وجاه وووراث وخص الواو بالمخاطب لان الواو مخرجها منتهى
الخارج لانّ مخرجها ما بين الشفتين والمخاطب منتهى للخطاب والكلام
ولما استكرهوا وقوع الواو الزايدة في اوّل الكلمة قلبوها تاءً
كما في تراث وتجاه مع انها اصليه فما ظنك في الزايدة قطعا لتكرار الكرا
هة وانما خص التاء بالمخاطب والتانيث حرفا على رعاية الموافقة
بين المضارع والماضي فانّ الياء مشاركة علم على الامرين نحو نصرت
ونصرت وانما حركت بالضم دون الماضي اذ هو واقع منها في اوّل
الكلمة والابتداء بالساكن مرفوض فيجب تحريكها بخلاف الماضي فانه
واقع مشاركة في اخر الكلمة وفتحت اذ الفتحة اخف ولانه لو ضم لالتبس
المعروف بالمجهول ولانه لو كسر لالتبس بلو من تكسير حرف المضارعة
فيقول يعلم وايضا التاء لكونه لامن الواو ثانٍ والمؤنث ثانٍ
للمذكر فالعلامة في الجهة الجامعة بينهما وسر تخصيص النون
بالمتكلم مع الغير ان النون صار علما له مشعرا به بدليل قولهم في
الماضي ضربنا فريد في اول المضارع اتى به لما كان بقدر الامكان
والسر في تخصيص المضارع بالزيادة دون الماضي ان الماضي والمضا رع
لما كانا متحدين من حيث المعنى جعلوا احدهما مخالفا للاخر من حيث
اللفظ ليدل اللفظ على المعنى ويكون التغير الصوري مشعرا بالتغير
المعنوي ولان الماضي اول فعل وضعه الواضع فلما اراد ان يضع
فعلا آخر لزمان آخر وضع المضارع فان لم يغيره التبس وان غيره
فاما بالنقصان فلحروف وخرج عن الاعتدال اذ اللفظ المعتدل
ما هو على ثلثة احرف فوجب تغييره بالزيادة ولان الحال والاستقبال

بعد

بعد الماضي والمضارع بعد ما رعلم فالبعدية جامع بينهما فخص
بالزيادة ويسمى اى الفعل الذي يتعاقب على اوّله الزوايد
الاربع المذكور المضارع اخذا من المضارعة بمعنى المشابهة
تنبيها على انه مشابه للاسم لفظا لانه يوازنه في حركاته وسكناته
وعدد حروفه فانّ يضرب يشابه ضاربا ويخرج بهذا السبب
ومعنى انه هو صالح للحال والاستقبال ويختص باحدهما بدون
اللام والسين او سوف كما ان اسم الجنس شايع ثم يختص بوا
حد بلام العهد مثلا والى هذه المشابهة المعنوية اشار
المصنف بقوله وهو مشترك بين الحال والاستقبال فاذا ادخلت
عليه لام الابتداء خلص للحال قال الله تع ليحزنني واذا ادخلت
عليه السين او سوف خلص للاستقبال قال الله تع وسيعلم
الكفار لمن عقبى الدار وبهذا الاشتراك والتخصيص يصير شبيها
بالاسم من جهة اخرى اذ الاسم صالح للفاعلية والمفعولية
والاضافة ثم اذا دخل عليه العامل يختص بواحد منها فكذلك المضا رع
من جهة الاشتراك والتخصيص وله لامتابهة معنوية من جهة اخرى
وهو ان الذهن يتبادر من كل منهما الى الحال كقولك زيد يصلي وزيد
مصلي واستعمالا اذ يقال زيد يقوم كما يقال زيد قايم ويقال ان
زيدا ليقوم كما يقال ان زيدا القايم فقوله خلص للحال اشارة
الى ان لام الابتداء موضوعة للحال واما قوله تع ولسوف
يعطيك ربك فترضى ولسوف اخرج حيا فاللام فيه مستعار عن معنى
الحالية متحضض للتوكيد واما قوله جل وعلا ان ربك ليحكم بينهم يوم
القيمة فمبني على هذا الاعتبار او هو مع قبيل تنزيل الاستقبال
منزلة الحال لان ما اخبر الله عنه حق لا كحول حوله شك فكان واقع

في الحال او هو من قبيل حكاية الحال المستقبل وبالجملة فالمضارع والمضارعة
ماخوذ ان من الضرع كان كلا الشهيين ارضعا من الضرع واحد فيها
اخوان رضاعا وبالجملة في المضارع ثلثة اقوال الاول ان المشترك بين
الحال موضوع لكل منهما بوضع على حدة الثاني انه حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال الثالث عكسه والاصح من هذه الاقوال القوله
القوله الثاني اذ المضارع اذا اطلق صرف الى الحال ولا يتوقف
الى الاستقبال الا بقرينة صارفة اليه وهذا بيان للحقيقة والمجاز وظاهر
كلام المص انه مايل الى القول الاول اذ قد اطلق في الاشتراك اولا
واعتبر التعيين في كل من المعنيين بقرينة معلنة ثانيا اللهم الا ان
يراد بالاشتراك الاشتراك اللغوي وهو صلوح لكل منهما في الجملة فقوله
وهو مشترك بين الحال والاستقبال كان مقتضى القياس ان يقال ويشتركه
فيه الحال والاستقبال كما قاله صاحب المفصل لان الاشتراك والتشارك
يقتضي الفاعلين فصاعدا يقال اشتركنا فيه قال الله تع انكم في العذاب
مشتركون وقال ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
والاشتراك كالاجتماع يقتضي الامرين الاول التعدد في الفاعل الثاني
محل التشارك وهو الذي يدخل فيه وهو الاول في المثال الاول
والعذاب في الآيتين الكريمتين وهو احد لا تعدد فيه ولا يخفى عليك
ان الحال والاستقبال يشتركان في المضارع اي كل منهما شريك للآخر
فيه فمحل الاشتراك اذن هو المضارع البتة والمشتركان هما الحال او
الاستقبال فالطريق اذن ان يقال ويشتركه فيه الحال والاستقبال واشكل
منه عبارة اللباب حيث قال ويشترك بين الحاضر والمستقبل
اذ كان حقه ان يقول ويشترك فيه الحاضر والمستقبل فكل من العبارتين
اذن منتقد منتقر الى التوجيه فالتوجيه ههنا ان مشتركا من قبيل

الحذف

الحذف والايصال اي هو مشترك فيه بين الحال والاستقبال وهذه عبارة
شايعة يقال الحال مشترك بين زيد وعمرو والدار مشترك بين خالد وبكر
ومثله اكثر من ان يحصى قال الله تع ذكروه غير مكذوب اي مكذوب فيه
وقال عز وجل قوله واوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤلا اي مسؤلا
عنه وقال عز قوله كل اولئك كان عنه مسؤلا اي مسؤلا عنه لا ان عنه
فاعل متقدم كما زعم صاحب الكشاف ويدل عليه عبارة اذ الفاعل لا
يتقدم وفي حديث عايشة رض الا في يوم مطراي مطرفيه ذكره جار الله في
الفايق ومن هذا القبيل قولهم هذا اللفظ مشترك بين المعنيين
فصاعدا واما عبارة اللباب فتوجيهها ان يقراء قوله ويشترك على لفظ المبني
للمفعول لا على لفظ المبني للفاعل فانه غلط ثم تعتبر فيه الحذف والايصال
اي ويشترك فيه بين الحاضر والمستقبل فان قيل فلزم اذن حذف الفاعل
ههنا وفي عبارة المص ايضا اذ الفاعل في كل من اللفظين هو الجار و
المجرور قلنا ممنوع بل الضمير الذي كان متصلا في الحال كان ضميرا مجرورا
فاذا حذف الجار انقلب ذلك الضمير المجرور ضميرا مرفوعا فاستتر في الفعل
وشبهه وقد بينا ذلك على هذا المعنى فيما سبق فجعله من قبيل الحذف والا
يصال فليتامل فان قيل فهل يجوز ان يكون بين الحال والاستقبال فاعلا
لقوله مشترك ههنا ولقوله يشترك في عبارة اللباب قلنا لا بل الظرف
لغو معمولا لما قبله او مستقر حال من الضمير المستتر اي هو مشترك فيه كائنا
او حقيقة لمصدر محذوف اي هو مشترك فيه اشتراكا كائنا وذهب بعض
شروح اللباب الى ان فاعل ولا يخفى على ذي لباب انه باطل قوله واذا
ادخلت عليه السين خلص للاستقبال هذا البس على اطلاقه بل السين اذا
كان المستقبل لابد كان الامر كذلك واما اذا كان لمجرد التاكيد فلا قال الله
تع سنكتب ما قالوا وقال سيقول السفهاء من الناس الى غير ذلك فان

السين

هنا بحرف التاكيد للاستدلال بشهادة المعنى صرح به صاحب الكشاف
وغيره والثالث اى المثال الثالث من الامثلة الثلثة الموقوف
الآخر ويسمى هذا الثالث الامر حكم اولا بان الفعل له ثلثة امثلة ثم
فصل تلك الامثلة كما ترى ثم صرح بالثالث ثم ذكر ان الثالث الموقوف الآخر
ثم ذكر ان اسم الامر كل ذلك تنبيه وتكرير للتنبيه على مذهب البصرية والرد على
الكوفية لانهم يقولون الفعل له مثالان الماضى والمضارع حذف منه حرف
المضارعة ولام الامر فالامر عندهم ليس مثالا برأسه بل هو داخل فى المضارع
والسبب عنه بلفظ الموقوف الآخر اولا ثم تغيير بالامر ثانيا تنبيه على نكتتين
الاولى الاشعار بان المراد بالامر هو الصيغة لا المعنى المصدرى ولا المعنى
العرفى الذى هو الشان الذى باعتبار هو واحد الامور الثانية الاشعار
بان سكونه سكون بناء كما ذهب اليه البصرية اذ قد يقر ان الوقف لقلب السكون
البناء تى وسياسكر تحقيقه ان شاء الله لا سكون اعراب كما ذهب اليه
الكوفية حيث سموه جزما ويقولون انه معرب مجزوم اذ الاصل فى افعل
لتفعل كما مر الغايب اصله ليفعل ووجه الاشعار انه لم يقل الثالث المجزوم
الآخر وتقرير المذهبين ههنا ان الامر عند البصريين مبنى على السكون اذ
قد يقرر ان الاصل فى الافعال البناء وان الاصل فى البناء السكون وان
اعراب المضارع انما هو لاجل مشابهته بالاسم على التفصيل الذى ورد على
سمعك ولا يخفى انه لا مشابهة بين الامرين وبين الاسم بوجه من الوجوه
فلا وجه اذن للاعراب فى الامر فيكون باقيا على ما هو اصله وهو البناء
والكوفيون يقولون ان الامر معرب وان سكونه سكون اعراب وهو
الجزم لا سكون بناء والعامل المقتضى لهذا الاعراب الذى هو الجزم مضمر
هو اللام الجازمة لان اصل افعل لتفعل كما تقولون فى امر الغايب ليفعل
والجواب ان قد جاء هذه اللام فى بعض المواضع مذكورة لا محذوفة منها

قراءه

قراءه رسول الله صلعم فبذكر فليتفرحوا اى افرحوا ومنها قولهم لياخذوا
مصافكم اى خذوا ومنها ما قاله لحسان بن ثابت رض فى مدح رسول الله
صلعم محمد بعد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فان اصله
ليفد حذف اللام لظهور ولامن الالتباس فاذا جاء البعض باللام فا
فالطريق ان يحمل البواقى عليه طرده للباب واجراء للكل على وتيرة واحدة
تعليلا للاقسام ويجعل الحذف مبنيا على التخفيف لكثرة الاستعمال فى الكلام
وللبصريين ان يقولوا لو كان الامر متضمنا للحذف كما زعم هؤلاء لكان
مبنيا كخمسة عشر وبنى على السكون اذ قد يقرر ان الاصل السكون ليس الا
كما نصر تنبيه بل تكرير للتنبيه على ان المعتبر عند النحويين هو الصيغة لا المعنى
فى اصطلاحهم بالامر سواء كان للاستعلاء او لم يكن واو لطلبا او لم يكن الى غير
ذلك من محامل هذه الصيغة والضابطة فى هذا المقام فى استحقاق الامر
من المضارع والمستخرج منه ان يحذف حرف المضارعة اولا ثم تنظر الى اوله
فان كان ساكنا يوتى بهمزة الوصل اذ لا لابتداء بالساكن مرفوض عندهم
لا ممتنع كما زعمه الفاضل الشارح رحمه الله فيقول من تنصر انصر ومن
تقرب اضرب وان كان اوله متحركا تركته على حركته فيقول من تصل صل و
المص اشار الى القسم الاول بقوله كخوانصر والى الثانى بقوله كخوعد واذ
ضربه فقال وكذلك كل ما كان مشتقا اى من المضارع على طريق افعل
كخوعد وضع وجرب وحلب وقوله مشتقا احتراز عن كخوصه ومه
فانهما وان افادا معنى الامر مع كونه موقوف الآخر الا انهما ليسا مشتقين
من المضارع وقوله على طريق افعل احتراز عن كخوتعال وتراك فانهما و
ان كانا مشتقين من المضارع ومفيدين فايدة الامر الا انهما لا يبقى
موقوف الآخر اذ منهما لا على طريقة افعل والحاصل ان كل ما هو مشتق من
المضارع على هذه الطريقة فهو مبنى على السكون وما ليس كذلك فلا فان

فان قيل الهمزة في انصر همزة وصل وكذا الهمزة في اضرب فبأي سبب
صارت الهمزة الاولى مضمومة والثانية مكسورة قلنا بيان الفرق
بينهما موقوف على تمهيد مقدمة نافعة في هذا المقام وهي ان الهمزة الداخلة
في الامر قسمان همزة وصل وهمزة قطع فهمزة القطع لا تكون الا في الدبلي
وهي لا تسقط في الدرج واما همزة الوصل فهي التي في غير الدباعي وهي
تسقط في الدرج ولكن الهمزة باعتبار حركتها قسمان لا غير الاول ان
يكون مضمومة الثانية ان يكون مكسورة ولكل من القسمين ضابط تبها
ينضبط حركة الهمزة فيه وعليها يدور حركتها فالضابطة في القسم الاول
ان يكون ثالث المضارع مضموما والضابطة في القسم الثاني ان لا يكون
ثالث المضارع فحيث يجب كسر الهمزة سواء كان ثالث المضارع مكسورا
كباب يضرب او مفتوحا كباب يفتح فالهمزة في هاتين الحالتين مكسورة
البتة والعلة الوجيزة المسوغة في هذا المقام ان يقال الامر الحاضر ما
خوذ من المضارع وطريقة ان يحذف حرف المضارعة اولا فان كان
ما بعد حرف المضارعة متحركا فانك على حركته فتقول من تقول قل و
من تعد عد ومن تخرج اخرج وان كان ما بعد ساكنا فان كان
دباعيا فاءت بالهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء سبب حذفها
وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم فتقول من يكرم اكرم ومن يدحرج
بهمزة القطع البتة وان كان ثلاثيا فاءت بهمزة الوصل لئلا يلزم
الابتداء بالساكن وان كان العين مضموما فالهمزة مضمومة وان
كان مكسورا او مفتوحا فهي مكسورة فتقول اقتل اضرب اعلم
فتقوله عد امر من وعد يعد واصله اوعد على وزن اضرب لان مضارعه
توعد حذفت الواو اذ هي واقعة بين ياء وكسرة ليئلا يلزم الانتقال
من الضمة الى الكسرة ومن الكسرة الى الضمة اذ الياء اخت الكسرة و

الواو

والواو اخت الضمة فاذا حذفت الواو في المضارع حذفت
في الامر ايضا اذ هو مبني عليه فصار اعد فحذفت الهمزة اذ لا حاجة
اليها اذ العين متحركة فصار عد واما قوله ضع فهو امر من وضع
يضع فان نظرنا الى النظائر فالظاهر ان لا يحذف الواو لان ما
بعدها مفتوح الا ان جانب التحقيق يقتضي حذف الواو لان
يضع اصله يوضع بكسر العين فحذفت الواو الفا بعد نقل
الكسرة فتحة لمكان حرف الحلق لثقل الكسرة عليها ولم نفعل كذلك
في بعد على الاصل فاذا فعل كذلك في المضارع فعل في الامر ايضا اذ
قد سبق انه مبني عليه والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل
هذا تعريف ذكره سيبويه في صدر كتابه فاتبع المصنف اقتداء به فان
قيل هذا التعريف صادق على المهملات لانه يصدق عليها انها جاءت
لمعان ليست بمعاني الاسماء والافعال قلنا لفظ ما كناية عن
الكلية الا انه وضع الاعم موضع الاخص اعتمادا على ما ذكر من قبل
من ان الحرف من انواع الكلمة كهل وبل فان كلا منهما موضوع
لمعنى خاص ليس بمعنى اسم ولا فعل وما كان في تفسير الحرف احمال منتقر
الى التفسير اشار الى تفسيره واذا لا خفاء فقال وذلك اي ذلك المعنى
الذي يجيء الحرف له هو ان الاسم يكون حديثا اخبرا عنه ومحدثا عنه
اي مخبرا عنه والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه والحرف اداة
اي رابطة بينهما اي بين الكلم والفعل لا يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه
حاصله وكان المعنى الذي جاء الحرف له هو معنى لا يكون حديثا ولا محدثا
عنه وهذا المعنى ماخوذ من مجموع هذا الكلام بعد تعيين معنى اجزائه و
ذكر لانه لما فسر هذا المعنى بانه معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل كان قصد المخاطب
قاصيه بان ينسر اولا معنا ما حتى اذا عرف ذلك حصل العلم بمعنى الحرف

ولهذه النكتة قدم معهما في التفسير على معناه فان قيل اذا سرى
ان الحرف لا يكون حديثا ولا محدثا عنه والاسم يكون والفعل يكون
ولا يكون قلنا السرى ذكر ان المعنى قد يكون ملحوظا استقلالا او
اصالة وقد يكون ملحوظا تبعا ومعنى الاسم بحسب الوضع ملحوظ اصالة
فصح وقوعه محكوما به ومحكوما عليه ومعنى الفعل ملحوظ تبعا من وجه
واصالة من وجه اذ الحدث معناه وهو ملحوظ اصالة وسر الخصوص
بينه وبين فاعله وهي ملحوظة تبعا فصح ان يكون حديثا ولا يصح
ان يكون محدثا عنه واما الحرف فمعناه ملحوظ تبعا على انه آلة لملاحظة
غيره فلا يصح ان يقع محكوما ولا محكوما عليه والى هذه النكتة
اشار المصنف بقوله والحرف اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه اى
ان معناه اى له لملاحظة طرفيه ومن اراد ان يطلع على هذا المعنى
فعليه ان يتفكر في النظر في المرآة وان الناظر فيها حالتان الاولى
اى نظر والمقصود الاصلي مشاهدة وجهه ومطالعة جماله الثانية
ان نظر والمقصود لاحظ المرآة فالمرآة في الحالة الاولى لا يصح ان
يكون محكوما بها ولا محكوما عليها اذ هي في تلك الحالة آلة لملاحظة الغير
بل المحكوم عليه وبه في تلك الحالة هو الوجه لا غير وفي الحالة الثانية
يصح ان يحكم بها وعليها وهذا القدر هو اللايق بهذا المختصر والزوائد عليه
يطلب في المطولات واذ قد عرفت ان كلا من هذه الثلثة اى الاسم
والفعل والحرف يسمى كلمة اى يطلق عليه لفظ الكلمة كما يطلق لفظ الحيوان
على الانسان والفرس والبقر اذ التسمية لها معنيان الاول تعيين اللفظ
بازاء معنى مخصوص بحيث لا يتناول غيره ومن هذا القبيل قولهم سمى
ابوه محمدا الثاني مجرد الاطلاق اى اطلاق اللفظ عليه ومن هذا القبيل قولهم
سمى زيد انسانا اى يطلق لفظ الانسان لا انه علم له بخصوصه فقوله يسمى كلمة من

قبيل

قبيل القسم الثاني فاعلم انه اذا ائتلف اى اذا تركب منها اى من
هذه الثلثة فعل واسم كقام زيد او اسمان كزيد قائم وافاد
اى اللذان هما الفعل والاسم او هما الاسمان سميا كلاما وجملة اى يطلق
عليهما لفظ الكلام ولفظ الجملة على هذه التسمية ايضا من قبيل القسم الثاني
المذكور آنفا وههنا مباحث الاول ان الظاهر ان اذ متعلق بقوله
فاعلم وهذا فاسد اما اولا فلان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله واما ثانيا فلان جواب اذ لا يصدر بالفاء اصلا الثاني ان قوله اذا ائتلف
منها ليس بجيد اذ لا مدخل للحرف في التركيب كما يشهد به قوله فعل واسم
او اسمان بل الصواب ان يقال اذا ائتلف من الاسم والفعل الثالث ان
ظاهر كلام مشعر بان الكلام والجملة مترادفان كما ذهب اليه بعضهم وليس
كذلك اذ قد سوى بينهما فقال سميا كلاما وجملة ولجواب عن الاول انا لا نسلم
ان اذ متعلق به بل هو متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام تقديره واذ قد
عرفت ذلك اذ بذلك علم ذكر فاعلم فالمذكور منتزع على ذلك المحذوف وكلهم
من قبيل الاضمار والتفسير فان قيل تقدم الظرف على المظروف محال فكيف
وجه قلنا فليجعل الزمان ممتدا ولفظ قد سد على هذا المعنى اذ هو
لتقريب الماضي الى الحال ولو سلم فهو من قبيل التشبيه اذ قد يشبه اذ بان
فيعامل به معاملة على ما مر حواله في قوله تع فاذا لم ياتوا بالشهداء فاولئك
عند الله هم الكاذبون ولو سلم فهو من قبيل اجراء الظرف مجرى الشرط على ما
نص عليه سيبويه في نحو زيدا ضربته لغيبة فانا اكرمه وعن الثاني ان الائتلاف من
الثلثة لا يقتضي ان يكون لكل منها دخل في ذلك بل يكفي لتحصيل ذلك من البعض
في الجملة ونظير ذلك ما يقال في العرف زيد خرج من الثلثة مع انه خرج من
بيت من بيوت ومحل من محلاته قال الله تع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
واصل ذلك ان اذا اسند شيء الى ذي تعدد متلبس ببعض ما بينهما من الملابسة

فالتبس الى البعض كما في حي الاسناد كما يقال سو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم ومن الثالث ان دلالة كلامه على التراخي في حيز المنع بل
ليس حاصلا الا ان لفظ الجملة يطلق على ما يطلق عليه لفظ الكلام ولا نزاع لا
حد في ذلك ولا دلالة له على التراخي كما فهمه الفاضل الشارح ره حيث قال
انها متراخ فان بين النحويين فانبط قطعا اما اولا فلانها ليست مترا
خ في عند النحات فهو مرة وما فيها مرة واما ثانيا فلان شرط التراخي
التساوي في الاستعمال كالليث والاسد ولا تساوي هنا فالحق ان الكلام
اخص من الجملة والجملة اعم فكل كلام جملة ولا عكس فان الجملة الواقعة
صفة للنكرة وصلة او حالا او خبر للمبتدإ كل ذلك جملة وليس بكلام ومن
العجايب في هذا المقام ما ذكره صاحب المغني في شرح المفصل حيث
قال الكلام اعم والجملة اخص وكل جملة كلام ولا عكس وهذا غلط فاحش
لم يقل به قابل ولا نطق بنبوته كتاب فقوله فعل واسم او اسمان
سببه على طريق تحصيل الكلام من الانواع الثلثة يعني ان التراكيب
الممكنة هنا وان كانت كثيرة كالتركيب من اسمين والتركيب من
فعلين والتركيب من حرفين والتركب من اسم وفعل والتركيب من
من اسم وحرف والتركيب من فعل وحرف الا ان الكلام لا يتحصل الا من
اسمين او فعل واسم اذ الكلام يقتضي الاسناد والاسناد يقتضي طرفين
احدهما مسند والاخر مسند اليه وما لا يوجد ان الا بين اسمين او بين
فعل واسم امكنوا يا زيد فهو اسم وفعل للحرف وقد نبهناك عليه فيما سبق
ولا بأس ثم اشار الى هذين الامرين وان كانا يوجدان فيما بين مطلق
الاسمين كشبه الفعل مع فاعله الا ان هذا ايضا غير كاف بل هناك
قيد اخر وهو الافادة فقوله فعل واسم او اسمان اشارة الى السياق سا
ئر التراكيب المذكورة عن درجة الاعتبار وتحصيل الكلام وقوله

وافاد اشارة الى استفاد التركيب بين شبه الفعل وفاعله فبقي هنا طريقان
التركيب الواقع بين الفعل وفاعله نحو قام زيد والتركيب الواقع بين المبتدإ
وخبره نحو زيد قايم فقوله وافاد التخصيص للاسمين بالمبتدإ والخبر و
اخراج شبيه مع فاعله بل سواخراج للمركبات التقييدية باسرها ولمثل بعلبك
ومعدي كرب ونحو فقوله وافاد امعناه افاد المخاطب بحيث سكته وجعله
غنيا عن الانتظار شيئ اخر وفي ضمنه اختيار الافادة على الاسناد ونكت الاول
اخراج التركيب بين شبه الفعل وفاعله اذ الاسناد لا يخرج لان الاسناد هنا
موجود والبرهان السر على ذكر وهو الفاعل ما لم يسند اليه الفعل او شبهه فان فيه
تصريحا بوجود الاسناد في شبه الفعل مع فاعله ووجه الاخراج بالافادة انه لو قيل
قايم زيد فلا بد هنا شيئ آخر اذ هو لا يعمل بدون الاعتماد وكونه مبتدإ غير
جايز اذ هو نكرة فلا كلام ولا سكوت هنا الثانية التنبيه على ان جملة الشرط و
جملة الجواب وجملة الصلة ونحو لكن ليس بكلام اذ لا كلام هنا ولا سكوت فان
قيل الاسناد في عرفهم عبارة عن ضم الكلمتين على وجه الافادة التامة اي على
وجه يحسن السكوت عليه فاذا الفرق بين الافادة والاسناد ولهذا الاعتبار
ترى العوم يفسرون الكلام تارة بما يضم كلمتين بالاسناد وتارة بما فيه الاسناد و
تارة بانه المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى وهذه عبارة المتقدمين
قلنا من فسر الاسناد بهذا الوجه هو فقط وان ليس شيئا آخر غير فلا بد له
من احد امرين الاعتراف بانه لا اسناد بين شبه الفعل وفاعله وهو بط قطعا
لما ذكرناه آنفا او الاعتراف بان هذا ايضا كلام وهذا ايضا بط قطعا وان اراد
ان الاسناد قسمان قيد الافادة في احد القسمين ماخوذ وفي الاخر غير ماخوذ
والمعتبر بين شبه الفعل وفاعله انما هو القسم الثاني لا اقل فقد لزمه احد الامرين
لتفسير الاسناد اما ماخوذ في تفسير الفاعل بالمعنى الاخر حتى تحصل ان هذا القسم ما
هو واد تكاب الابهام والاشتراك في تعريف الكلام فان فسر ذكر بمطلق النسبة

اسعد بالمركبات التقييدية وبتحسين الوجه وتزيين الاخوان وتحوذلك
ولا يخفى فساده فلا لاحظ المص هذه المفاسد تدارك لفظ الاسناد واخذ ما
هو المقصود الاصلي وهو قيد الافادة قطعا للشغب وردا للتركيب الواقع
بين شبه الفعل وفاعله واخراجا لنحو التعدير والتقييد وتحوذلك فليتامل قوله
وافاد اميل الى ما ذهب اليه المحققون المتقدمون من الخاتمة تفسير الكلام حيث
قالوا الكلام هو المركب المفيد وبعضهم قالوا الكلام هو القول المفيد ويفسرون
الافادة بالكلمات الخاطب بحيث لا ينتظر شيئا اخر بعد سماعه والحق عندي هذا
اذ الافادة متحققة للاسناد دون العكس بدليل وجوده في مواضع لا اسكات
فيها فقوله وافاد او قولهم المفيد اخراج لحمل الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وتحوذلك
ازلا افادة فيها ولا اسكات وكذا الجمل الواقعة في محل المفرد وسره ذكر ان النسب التي
اشتملت عليها تلك الجمل ليست مقصودة بالذات بل هي اكثر ملاحظة غيرها وتابعة
لها تبعية حرفية بحيث سلبت تلك التبعية عنها صلاحية الافادة والاسكات والجمل
اربع لما اجر الكلام الى ذكر الجملة وكانت الجملة اقساما اربعة تاسب ان يتعرض
لتقسيمها ويشتغل بذكر اقسامها تتميما للفايدة وتعليما للقاعدة فان قيل
هذه الاقسام المذكورة ههنا كما انها جملة كذلك هي كلام اذ هو مركب مفيد وقد
صرح سابقا بان المركب من فعل واسم ومن اسمين اذا افاد اسميا كلاما وجملة
فلاي سبب اعتبر هذا التقسيم ههنا في الجملة دون الكلام ولاي سر جعل مورد القسمة
الجملة فقط قلنا ههنا نكتة دقيقة وهي انه يريد ان يدعي السامع الدعوى على ان الكلام اخص
في الجملة اعم وان الجملة توجد حيث لا توجد حيث الكلام لانه بعد تقسيم الجملة وذكر اقسامها
قال وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا اذ لا شك ان الجملة الواقعة في موقع
المفرد جملة فقط لا كلام لانتفاء الافادة والاسكات فجعل مورد القسمة شيئا
يكون اسميا قبيا بعد العسام وقبله بخلاف الكلام فانه اسمي مسلوب بعد القيام و
ههنا نكتة اخرى وهي انه لا يقال في العرف كلام اسم وكلام فعلي وكلام ظرفي وشرطي

وان

وان كان يصدق عليها كل منها انه كلام بل يقال جملة اسمية وجملة فعلية وجملة ظرفية وشرطية
فلهذا اورد القسم لفظ الجملة دون الكلام ومن هذه النكتة خرجت نكتة اخرى
وهي ان الجملة يطلق حيث لا يطلق الكلام فظهرت الاعمية في الجملة والاخصية في الكلام
واما وجه الحصر في الرابع فيمكن تقريره بطريق الاول ان المركب المعد ان يصدر بالفعل
فالجملة فعلية وان يصدر بالاسم فهي اسمية وان يصدر بالظرف فهي ظرفية وان يصدر
للشرط والجزاء فهي شرطية والا فان اقيم الظرف مقام الفعل فهي ظرفية والا فهي فعلية
ان يتقدم الفعل وان تقدم الاسم فهي اسمية الثالث ان الجملة ان عرضت لها عارضة
سلبت عنها افادة والاسكات فهي شرطية والا فالمسند ان كان فعلا فهي فعلية وان كان
ظرفا فهي ظرفية وان كان اسما فهي اسمية فعلية واسمية كما ذكرنا واراد به ما سبق من
قوله ضرب زيد والعلم حسن وقدم الفعلية اذ الاصل في الاسناد الفعل والاصل
في المسند اليه هو الفاعل وقدم الاسمية بعدها على البواقي اذ قد يقال ان الاسم اشرف
والمنسوب الى الاشرف اشرف وظرفية قدمها على الشرطية اذ هي اخص لان كلا من
طرفي الشرطية جملة بخلاف الظرفية كما عندك مال مثال للجملة الظرفية وكذا
قولهم في الدار والمال بكر فانه الكل جملة ظرفية بلا فرق بين ان يكون الظرف حقيقيا
كظرف المكان كما ذكرنا وكظرف الزمان كهو يوم الجمعة للمزوج او اصطلاحيا كالجار
والمجرور ومبنى الكل على انه ان يصدر الجملة بالظرفية فهي ظرفية اصطلاحا على ما بينا لك
عليه فيما سبق من غير نظر الى التدقيق المبني على ان ما بعد مبتداء وهو في التقدير
اسمية اذ لو اعتبر هذا التدقيق فالجملة الظرفية غير متحققة اصلا فان عامل الظرف
ان جعل اسما فالكل اسمية وان جعل فعلا فان نظر الى الكل فهي اسمية او فعلية
اذ التقدير حصل عندي مال واما ان للظرفية يجعل اولا بعمل وان ما بعد
مبتداء او فاعل كما ذكره الشارح الفاضل ههنا وفصل فليس بنافع ههنا
ولا يرافع للاشكال اصلا وان باتي الكرملي مثال للظرفية وكل منها اي من هذه
الجمل الاربع تقوم مقام المفرد فتكتسي من كسوة الثوب فاكتسى اي تاخذ

تكتسب

اعرابه اى اعراب ذكر المفرد محلا تميز من النسبة الفاعلية فى قوله فتكتسى تكتسى
محله اعراب ذكر المفرد فيقال محله مرفوع اى لو كان فى محل معرب لكان مرفوعا و
قد بينا ان فيما سبق على ان الاعراب اللفظى ملحوظ والتقديرى ملحوظ والمحلى ملحوظ فى
كلام المصنف مثل الى ما ذكره القوم من الجملة مبنية اشد كل اليه قولهم والظرف فى المضافة
الى الجملة يجوز بناؤها على الفتح ويكون فيها اى فى تلك الجملة الواقعة موقع المفرد
ضمير عائد الى الاسم الاول اى الاسم الذى هو المفرد المعوض مربوط به اذ المعوض
ان الجملة الواقعة موقع المفرد وان المفرد مربوط بما قبله وان الارتباط الجملة بذكر
انما هو سببه ارتباط المفرد به فى الكلام اشارة الى ان جملة وقعت موقع
المفرد لا بد لها من ضمير راجع الى ما قصد ارتباطها به اذ لو لم يكن كذلك لكانت
الجملة منقطعة عما قبلها فلا يكون معربة محلا والمعوض خلافه فقوله ويكون فيها
اخ اه للجملة التى هى خبر عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد اذ الجملة ههنا غير واقعة
موقع المفرد لان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد فقوله ويكون فيها ضمير حيث لم يعل
ويجب ان يكون فيها ضمير كما قاله غير اشعارا بجواز حذفه وتنبيها على انه قد يحصل
الربط بغير الضمير ايضا لان روابط الجمل كثيرة والكل مع كثرتها من قبيل وضع
الظاهر موقع الضمير فالرابط هو الاصل المرجوع اليه فلهذا خصصه المص بالذكر وبا
بالجملة فالروابط كثيرة منها الاشارة قال الله تع والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وقال تع قوله والذين آمنوا وعملوا
الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة وقال ان السمع والبصر
والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وقال ولباس التقوى ذلك خير ومنها اعادة
المبتداء بلفظه وهو فى التنزيل كثير جدا قال الله تع الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين ومنها اعادته بمعناه كقولهم زيد حائك ابو عبد الله كنيته له قال الله
تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين وقال
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا الى غير ذلك ومنها

حرف

حروف التعريف قال الله تع واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة
هى المأوى اى ماواه ومنها الفاء وثم بل الواو ايضا عند بعضهم فى العطف
وفى الحال اتفاقا كما يجىء تفصيله وذلك اى وقوع الجملة فى محل المفرد فى ستة
مواضع لحكم الاستقراء الدال على الانحصار المانع من الزيادة والنقصان فى خبر
المبتداء بدل فى ستة مواضع بدل البعض من الكل والضمير محذوف اى منا على
نمط قولهم مررت بسلة ريد وعمرو وخالد اى منهم وقد يصرح بهذا الضمير قال الله
تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقد يحذف قال الله تع ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه اى منهم وانما اعدنا فى اذا البدل بتكرير العامل قال الله تع للذين
استضعفوا لمن آمن منهم وبالجملة فخبر المبتداء من تلك المواضع الستة نحو
زيد قام وزيد ابوه قايم وزيد ان تعطه يشكرك وزيد فى الدار والخبر فى باب ان
اى الموضع الثلاث من المواضع الستة خبر باب ان نحو ان زيدا قام وان زيدا ابوه
قايم وان زيدا عندك مال وان زيدا ان تعطه يشكرك فقوله فى باب ان تنبيه على
ان حكم سائر اخواتها حكمها والخبر فى باب كان نحو كان زيد قد قام ابوه او ابوه
قايم او ان يعطه يشكرك او عندك مال وكذا اخواتها كان والمفعول الثانى فى
باب ظننت نحو ظننت زيدا قد قام ابوه وابوه قايم وان تعطه يشكرك او عندك
مال وكذا اخوات ظننت وفى صفة النكرة نحو رايت رجلا ابوه قايم او قام
ابوه او عنده مال او ان يعطه يشكرك وفى كلامه اشارة الى ان الجملة بعد
النكرة صفة وهذا حديث اجمالى وتفصيل ذلك ان الجملة الواقعة فى التركيب
ان كانت مرتبطة بنكرة مختصة محضة فهى حال عنها وان كانت مرتبطة بما هو
دايرا بين الامرين فالحمل حكمها اذن على الاحتمال وهى ذكر بشرط وجود المقتضى
وانتفاء المانع فالضابط اذن ههنا مشتمل على قيود الاول كون الجملة خبره
اذ الانشائية لا يقع صفة ولا حالا الا بضرب من التاويل انت ملوح تلك
الجملة للاستغناء عنها وهو احترازى عن جملة الصلة الخبرية الثالث وجود المقتضى

اى ما يتضى لطالبه والوصفيه وهو اخراج نحو فعلوه في قوله تع وكل شئ
فعلوه في الزبر اذ هو صفة فقط لكل الشئ ولا يجوز ان يكون حالا مع جواز
الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك اذ ليس ههنا ما يعمل في الحال ولا يصح ان
يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ وكذا قوله تع لو كتب من الله سبق فات
جملة سبق صفة تامة كمتاب لا حال من اذ الابتداء لا يعمل في الحال ولا من
الضمير المستتر في الخبر المحذوف اذ قد تقرر ان الحال لا يذكر بعد لو لانها
لا يذكر الخبر فلا يكون خبرا ايضا الرابع انتفاء المانع والموانع اربعة
منها ما يمنع الحالية ولولاه لكانت متعينة نحو زارني زيد ساكنا فيه اولن
انسى لذكرك فان الجملة بعد المعرفة الحفظة حال الا ان السين ولن ما نعان
اذ الجملة الحالية لا يصدر بعلم الاستقبال فالجملة اذن مستانف ومنها ما يمنع
الوصفية كقوله تع عسى ان يكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئا
وهو شر لكم فان الواو ههنا يمنع الوصفية الحالية ومنها ما يمنعهما معا كقوله
تعا وحفظا من كل شيطان ماد لا يستمعون اما القسم الاول وهو النكرة
المرتبطة بنكرة محضة فهو كقوله تع حتى ننزل علينا كتابا فان حملة نقراه
صفة كتابا وكذا قوله تع لم يعطوا قوما الله مهلكهم او معذبهم واما القسم
الثاني فكقوله تع ولا تمنن تستكثر فان جملة تستكثر حال من الفاعل اذ هي
واقعة بعد المعرفة المحضة وكذا قوله تع ولا تتبعوا السبل وانتم سكارى
واما القسم الثالث فهو فرعان الاول الجملة المحتملة للامرين بعد النكرة
المحتملة بعد المعرفة اما الاول فكقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه فجملة انزلناه
صفة للنكرة وهو ظاهر ويحتمل ان حالا منها اذ هي قد تخصصت بالوصف حتى انها
اجازوا وصف مثل هذه النكرة بالمعرفة كما مر جوابه في قوله تع فآخران يقومان
من الذين استحق عليهم الاوليان فانهم جعلوا الاوليان صفة لآخران لان
موصوف يقومان ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة حالا عن المعرفة وهو الضمير في

مبارك

فعسى ص

مبارك ويرد عليه ان مباركة في جميع الاقامات والحالات فلا وجه لتقييد كون
الانزال واما الضرب الثاني فهو كقوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرفة
للجنس في المعنى فالنكرة يصح جعل الجملة بعدها حالا ووصفا وكذا قولهم
ولقد امر على اللئيم يسبني وانما اطلت ههنا هذا القدر من الاطناب ليعلم ان
ما اشتهر بينهم من ان الجمل بعد النكرات صفات بعد المعارف احوال ليس على
اطلاقه والحال يعني ان الموضع الثامن من المواضع الستة التي يقوم
الجملة فيها مقام المفرد انما هو باب الحال فالحال اذا كان مفردا فلا خفاء فيه
اذ هو مرتبط بصاحبها برابطتين الاعراب والضمير ان كان مشتقا والاعراب
ان كان جامدا واما اذا كانت جملة فان كانت اسمية فرابطها الواو والضمير
نحو جاءني زيد وابوه قائم او الواو فقط نحو لئن اكله الذيب وانا عصبة قادم اجراء
لها مجرى الظرف كان قيل لئن اكله الذيب في وقت قدومنا عصبة او الضمير وحده على
ضعف فان كانت فعلية فعلها ان كان مضارعا مثبتا فالربط بالضمير وحده
وفي غيره وبالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد وقد يحذف
وبالجملة فتفاصيل ذكرها في موضعها باب الحال وبهذا يظهر ان الواو رابط قائم
مقام الضمير في لئن اكله الذيب وانا عصبة قادم فلا يتوجه السؤال ههنا بان الجملة حال
فكيف حلت عن الضمير هذا وظاهر كلام المصنف على ما يقتضيه لفظ وعبارة
ان الجملة التي لها محل من الاعراب ست وليس كذلك بل هي على ما فصله النحوم و
المحصول في كتبهم في مواضع متفرقة اكثر من عشرة الاولى الجملة الواقعة في محل
المبتدا نحو سعي بالمعيدي خير من ان تراه عندي لا يقدر ان معنى قال الله
تع سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان الجملة في محل الرفع بانها مبتدا وسواء خبره صرح به صاحب الكشاف وغيره الثانية
الجملة الواقعة في محل الفاعل ونائبه وهذا حد ناقص اجمالي تفصيل ذكرانهم
اختلفوا في انه هل يجوز ان يكون الفاعل او نائبه جملة ام لا فبعضهم منعوه مطلقا

وبعضهم اجاز واذكر مطلقا كقوله تعجبني قام زيد وبعضهم فصلوا ذكر وهو
لم الوفاء وجمع كثير من النحاة ونسبوا ذكر الى سيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا
وكان مسندا معلقا عن العمل جاز والا فلا فيجوز عندهم ان ظهر لي اقام زيد حرفوا
بذكر وجعلوا قوله ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنن حتى حين من
هذا القبيل اي بدا لهم السجن فهو لاء لا يجوزون ان يقال تعجبني يقوم زيد و
الظاهر انه منع لانه لا يجوز ان يكون لتسمع في قولك تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه مبتداء بمعنى سماعك كذا فكذا ان يكون يقوم زيد فاعلا لمعنى يعجبني قيام
زيد واما قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا واذا قيل لهم لا تفسدوا فكذا ذكر
قلبي من هذا القبيل وكذا قوله صلعم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
وكذا قول العرب زعموا مطية الكذب فان الكل مفرد والكلام في الجملة الثانية
الجملة الواقعة في محل المثنى وهو كثير لا يحصى نحو ما ان الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم وما جاءني زيد الا يضحك وما
جاءني منهم رجل الا أيقوم ويقعد وقد يتبع بعد الا لفظ الماضي بشرط ان
يكون معه قد كقولهم ما الناس الا قد عبروا او يكون هناك ماض اخر سابق عليه
كقولهم انعوت عليه الا شكروا اما اتيته الا اتاني وعليه قوله صلعم ما اراس الشيطان
من بني آدم الا اباهم من قبل النساء ويروى ان ابن عباس رضي الله عنهم اتى
وبيمة وهي اليها ولايم الانصار فلما دخل عليهم قاموا له فقال ما لا يواكم الا
جلستم ويروى عنه انه لما انتقل رسول الله صلعم من هذه الدار الى دار البقاء
وتولى ابو بكر رض جيشا فمروا ببلاد غساد فلما جاوا هناك وقف اميرهم و
نادى يا معشر الروم اعلم على كل رجل اصاب شيئا من اهل الارض الا درهم و
حديث عمر رض عرضت عليك لما ضربت كابتك سوطا فان لما منها بمعنى الا اي
الا ضرب كابتك سوطا وبالجملة فوقوع الجملة موقع المستثنى اظهر من ان يخفى واكثر
من ان يحصى الثالثة الواقعة في محل المفعول وذكرنا مواضع الاول باب القول

قال

قال الله تع قال اني عبد الله اتاني الكتاب الثاني باب ظننت وباب
اعلمت وقد اجتمع في قوله ابي ذويب ثلثة امور كون خبرها جملة
وكون المفعول الثاني من باب ظننت جملة وهذا قوله فان تزعميني كنت
اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدي والجهل الثالث باب التعليق وهو
غير مختص بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي والجملة في هذا الباب
اقسام ثلثة الاول ما يكون في محل المفعول المقيد بحرف الجر نحو اولم
يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر انها ازكى طعاما فليأتكم ايان
يوم الدين فانه تعالى فكرت فيه ونظرت فيم وسألت عنه فالجملة المعلقة
بالاستفهام في موقع المفعول القسم الثاني ما يكون موضع المفعول
المطلق نحو عرفت من ابوك اذ معناه عرفت زيدا القسم الثالث ما
يكون في موضع المفعولين جميعا قال الله تعالى وليعلمن اينا اشد
عذابا وابقى وقال لنعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا الرابع الجملة
الواقعة في محل المضاف اليه ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة الا هن
الالفاظ التي ينصلها الاول اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء
نحو والسلام علي يوم ولدت وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب لتنذر
يوم التلاق يوم هم بارزون هذا يوم لا ينطقون فاليوم ظرف في
الاول ومفعول ثان في الثاني ويدل منه في الثالثة وحرف الرابعة و
من اسماء الزمان ما اضافه الى الجملة واجبة بالاتفاق وهو اذ واما اذا
فهي لازمة الاضافة الى الجملة عند الجمهور الثاني حيث واضافته الى الجملة
لازمة واجبة الا عند من قرأ حيث سنستدرجهم بالجر وهو سلم للكاف عند الجمهور
وقد تجيء ظرف زمان كقوله تع وامضوا حيث يؤمرون اي وامضوا في وقت
يؤمرون بالمضي فيه اشارة الى قوله فاسر بأهلك بقطع من الليل وفي اعرابه
ثلثة اوجه الاول النصب على الظرفية وهو غالب احواله الثاني الجر عن الثالث

النصب على انه مفعول به وعليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته اى
الله اعلم لعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا انه يعلم شيأ
فى المكان الثالث لفظ انه بمعنى العلامة فانها يضاف الى الجملة جواز اكقوله
بآبه تعدمون الخيل شعثا الرابع لفظ ذو فى قولهم اذهب بذى تسلم
اى اذهب من ذى تسلم فالباء فيه ظرفية الخامس لدن كقوله لزمنا لدن
سالتمونا فلا يكن منكم للخلاف جنوح السادس لفظ ريث وهو مصدر راث
اذا ابطاء وعوملت معاملة اسماء الزمان فى الاضافة الى الجملة كما عوملت
المصادر معاملة اسماء الزمان فى التوقيت كقولهم جيئتك صلوع العصر
السابع لفظ من قول الثامن لفظ من قابل وقد يذكر ملا من يقال اجيت
قابل كيف انت وقول كيف انت الخامسة الجملة التابعة بما له محل من الاعراب
سواء كان المتبوع جملة او مفردا كقولك زيد منطلق وابو داهب قال
الله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان قول هل
هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى فهو فى محل النصب ويحتمل التفسير قاله صاحب
الكشاف وغيره ومن هذا القبيل قول من قال الى الله اشكو ان لى بالمدينة
حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان فان الجملة الاستفهامية وهى كيف يلتقيان
بدل من حاجة واخرى اى الى الله اشكو احاجتين تعذر التقائهما كذا قال الامام
ابو الفتح ابن جنى فهذه هى الجمل التى لها محل من الاعراب وما عداها
لا محل لها وان شئت تفصل وكر ايضا فاسمع فان هذه الجمل سبع الاولى
الابتدائية ويسمى المستانفة ايضا وهى ضربان الاول ما يفتتح به فى النطق
كقولك ابتداء زيد قايم والجملة الواقعة فى صدر السور من هذا القبيل الثانى ما
يكون مسبوقا بما قبله لكونه صلة فلان روح الثانية الجملة المعترضة لافادة الكلام
تقوية وتشويقا او تحسينا الثالثة الجملة التفسيرية وهى الجملة تفسر ما قبلها
قال الله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون

فان قوله خلقه مع حمته تفسير لمثل آدم وقال عز قوله هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله ولا فرق بين الانشائية
والخبرية فى صحة التفسير فالخبرية كالامثلة المذكورة آنفا واما الانشائية
فكما يقال احسن الى زيد اعطه الف دينار والجملة المفسرة ثلثة اقسام الاول
المجردة من حرف التفسير كالامثلة المذكورة الثانية المقرونة باى كقوله
وترمينى بالطرف اى انت مذنب الثالثة المقرونة بان قال الله تعالى
فاوحينا اليه ان اصنع الفلك باعيننا ويقال كتبت اليه ان افعل كذا
كذا ذكره القوم وظاهر ان اطلاق القول فى وكر ليس بحيد بل الاولى
حينئذ ان يفصل فيقال ان الجملة التفسيرية تابعة لما قبلها فان كانت
الجملة السابعة ذات محل من الاعراب فمحلها ايضا محل الاولى والا فلا
محل لها خصوصا فى الجملة المقرونة باى فانهم يقولون ما بعدها عطف
بيان لما قبلها وبعضهم يجعلونها بدلا وبعضهم يجعلونها عطفا بحرف
الرابعة جواب القسم قال الله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين
الخامسة جوابا لشرط غير جازم او جازم غير مقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
فالاول جواب لو ولولا ولما والثانى كقوله ان يقم اقم واقمت قمت
السادسة الجملة الواقعة صلة للموصول فان الصلة لا محل لها من الاعراب
اصلا وبالجملة فقد ظهر من التحقيقات السابقة ان الجملة التى لا محل لها
من الاعراب غير منحصرة فيما ذكره المصنف بل هى كثيرة على ما فصلنا فان
قيل كلام المصنف فى الجمل الحقيقية التى لا تكون فى موضع المفرد بل هى واقعة
موقع المفرد والجمل التى ذكرتموها فى موضع المفرد اذ المبتداء لا يكون فى معنى
الاسم وكذا الفاعل ونايبه وكذا المستثنى والمفعول وكذا المضاف اليه
قلنا هذا جواب ذكره الشارح الفاضل رح وليس بشئ اذ لو سلمنا
ذكره فى الكل فلا نسلم ذكره فى المستثنى والمضاف اليه اذ لا فرق بين الحال

جاة

والمستثنى فان كلا منهما من المنصوبات فان كان مفردا فذاك وان كان جملة
فهي ملولة بالمفرد وكذا في جانب الاضافة فان الايضا فان الا الى الجملة
وكذا حيث عند الجمهور فالامر منا كالامر في الجملة الحالية عن الضمير كقولنا تبتسم
والجيش قادم فكما ان تلك الحالة لا يكون الا جملة كذلك المضاف اليه في اذ واذا
وحيث لا يكون الا جملة فافهم والحق ان كل جملة لها محل من الاعراب فهي في
معنى المفرد البتة وكيف لا والمفعول الثاني في باب علمت اذا كان جملة فان
جعلت الجملة مفعولا ثانيا فهي مؤولة بالمفرد البتة ليصح كونها مفعولا او
ان لم يجعل مفعولا ثانيا لزم الاقتصار على احد المفعولين وذهب هولاء الى
ممتنع هكذا الحت ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى ما يقال من انه يكفي في اجراء
الجملة ذات محل من الاعراب ان يقع موقع المفرد فليتامل وستزيدك
انشاء الله تعالى وعد بيان هذه الاشياء الستة لا يتفاصيل الجمل هناك اذ
ليس تفاصيلها هناك مذكورة اي سيقف على تفاصيل الاشياء الستة واحكامها
واقسامها هناك فقوله ترى من الرؤية البصرية تشبيها للمعلوم بالمحسوس
بالبصر مبالغة في الظهور او من الرؤية القلبية اي يستعملها مفصلة واضحة هناك
ان شاء الله تعالى وذكر الاسماء اقتداء بكلام السماء وبرسم نعوة الرجاء والله
اعلم بحقايق الاشياء **فصل** هنا امور اربعة الاعراب والمعرب
والعامل والمقتضي والمطلب الاعلى من هذا العلم هو معرفة الاعراب الا ان
الاعراب شيء لا يتحصل ولا يتحقق الا بعد تحقق الامور الثلثة هي المعرب
والعامل والمقتضي ولا وجود لهذه الاربعة الا بوجود مركب متضمن لهذه
الامور وهذا المركب هو الذي سماه القوم كلاما وقد تقرر ان الكلام مركب
من كلمتين صادر من فاعل مختار وهو المركب وقد تقرر في العلوم العقلية
ان كل مركب يصدر عن فاعل مختار فلا بد له من علة مادية وعلة صورية
هما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وغائية هما خارجتان عنه فالعلة //

الصورية ههنا هو الاعراب والمادية هو المعرب والفاعلية هو العامل
والغائية هي المعاني المقتضية المنحصرة في الثلثة وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة بحكم الاستقراء فهذه الاركان الاربعة هي المقصد الاقصى من
علم النحو فلهذه النكتة الجملية ترى المصنف وضع ابواب الكتاب لبيان هذه
الاركان ولما كان اعتناء النحوي بشان الاعراب والمعرب قدم بيانهما
على سايد الاركان المذكورة فوضع الباب الاول لبيانهما الا انهما
تتوقف معرفة كل منهما على معرفة الكلام والجملة وكان معرفة الكلام والجملة
موقوفة على معرفة الكلمة واقسامها صدر الباب الاول بتعريف
الكلمة وعقبها بتقسيمها وتعريف اقسامها ثم عقب ذلك بتعريف الكلام
والجملة ولما كانت هذه مقدمات وكان المقصود الاصلي الاعراب و
ضع لسانه فصلا على حدة في هذا الباب يميز ابين المقصود وبين ما
هو وسيلة الى المقصود وتنبيها على ان الاعراب ممتاز عما قبله بكونه بالذات
ولما كان بين المعرب والاعراب غاية الاتصاق والاتصال وضع فصلا
آخر على حدة لبيان المعرب وتعريفه وتقسيمه وعقب فصل الاعراب لفصل
يميز ابين القسمين وتنبيها على غاية الاهتمام بشان هذين ولما كان
هذا الباب مقدم المباحث المقدمات سماه بباب الاصطلاحات
ترغيبا على الاعتناء بشانها وفوط الاعتبار ولما لم يكن الامر تماما الا
ببيان الركن الثالث وهو العامل وكانت العوامل تختلف وكان
بعضها لفظيا وكان بعضها معنويا وكان اللفظي منقسما الى القياسي
والى السماعي وكانت المباحث المتعلقة بهما كثيرة متضمنة لفوايد كثيرة
وضع الباب الثاني لمباحث العوامل اللفظية القياسية والباب الثالث
لمباحث العوامل اللفظية السماعية والباب الرابع للعوامل المعنوية ولما
لما كان تكميل الكلي ببيان الركن الرابع وهي المعاني المقتضية وضع الباب

المعصوص ع

الى تمام بيان الركن الرابع واضاف اليه ستة مباحث هي مهمة و
للحاجة اليها شديدة فتمت الاركان الاربعة التي هي المقصد الاعلى
والمطلب الاسنى من صناعة النحو وتفاوه والتوافي
لتكميلها وتتميمها فهذا ما اردنا شرحه في وضع الكتاب على هذا الاسلوب وكانت
مقتضية المناسبة خاصة بان يكون عدد الابواب على نهج عدد الاركان
الا انه فعل ما فعل تنبيها على شدة الاهتمام لشان العوامل والتحفظ
العروض الاعتناء بشان سائر المباحث الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل عرف الاعراب بتنوع اختلاف آخر الكلمة بسبب اختلاف
العوامل ورد عليه انه يلزم ان يكون الكلم في اول تركيبه غير معرب وان
الاختلاف امر لا يحتمل ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا وان الاختلاف شيء
واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم
واحد منها اخر كلمة فلا اختلاف اذن شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة
اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا كذا ذكر الشيخ ابن الحاجب معرضا
بان سبب عدوله عن هذا التعريف الى قوله الاعراب ما اختلف آخر المعرب
انما هو هذه الوجوه المذكورة والكل ليس بشيء اما الاول فلان حقيقة الاختلاف
ان ينتقل آخر الكلمة من حال الى حال والاسم في اول التركيب كذلك اذ قد انتقل
آخره من السكون الى الحركة واما الثاني فلما ذكرناه انفا اذ الانتقال من حال
الى حال امر ثابت في الآخر واما الثالث فلذكر ايضا اذ كون الاختلاف
امرا واحدا ممنوع بل هو ايضا امر متعدد اذ الانتقال من السكون الى
الحركة اختلاف ومن الضم الى الفتح اختلاف ومن الفتح الى الكسر اختلاف
فالاختلافات اذن ثلثة بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها كالاعراب فصح
تفسير الاعراب بالاختلاف ثم تقسيمه الى الانواع الثلثة والعجب من ابن الحاجب
انه تعرض كثيرا لمثل هذه الوجوه الواهية ومن بديع الاعتراضات

هنا

هنا ما وقع في بعض شروح الحمل وهو ان الاختلاف مصدر لازم والاعراب
مصدر متعد فكيف يصح تفسير للمصدر المتعدي بالمصدر اللازم ووجه فساده
ظاهر اذ الاعراب في الاصطلاح اسم للاختلاف فان قيل الاختلاف صفة
قايمة بآخر الكلمة اصطلاحا والاعراب وصف قايم بالمتكلم اصطلاحا بدليل
انه يقال اعربت الكلمة اي جعلتها معربة فكيف يصح تفسيره به قلنا الاعراب
له اطلاقان احدهما تقابل الاختلاف كما ذكرنا وثانيهما مصدر ماخوذ من حسب
الاصطلاح فاحدهما ازن غير الآخر فاذا قيل اعربت الكلمة فكانه قيل
جعلت اخرها مختلفا باختلاف العوامل هذا والحق ان تفسير الاعراب
بالاختلاف ليس بشيء اما اولا فلانه لو كان الاختلاف هو الانتقال على
ما مر آنفا لزم ان يكون الكلم المعرب في التركيب معربا في العدد وهو فاسد
واما ثانيا فلان الاعراب امر وجودي هو الحركة المخصوصة في آخر الكلمة
بدليل ان القوم متفقون على ان انواع ثلثة الرفع والنصب والجر والا
ختلاف امر عدمي والحركة ليست من انواع الاختلاف اذ لو كان كذلك
لصح ان يقال الرفع اختلاف وهو فاسد اللهم الا ان يقال مرادهم ان الا
ختلاف ملزوم له او لازم له وهو من قبيل تفسير اللازم بالملزوم او العكس
مبالغة او يقال ان ههنا مضافا مقدرا اي الاعراب ذو اختلاف بالتغير
الصحيح الذي لا يحول حوله بشك ان يقال الاعراب حركة في آخر الكلمة حاصلة
لحصول العامل او حرف حاصل او حرف حاصل لحصوله وسببي ان كل حركة في
آخر الكلمة حصولها بسبب حصول العامل ووجوه فهو اعراب واما فلا
وكذا الحرف فان قيل فكيف يشمل التعريف نحو مسلمات ومسلمون اذ الحرف
ليس في آخر الكلمة لان آخر الكلمة هو النون قلنا النون ههنا كالتنوين في
زيد وهو عارض مثله وكل منهما لعروضه للخروج ما قيل عن كون آخر الكلمة
واذا ثبت ان الاعراب هو الحركة او الحروف فاعلم ان الرفع عبارة عن امور ثلثة

الضم والالف والواو كجاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب عبارة
عن امور اربعة الفتح والكسر والالف والياء كرأيت مسلما ومسلمات واباك
ومسلمين ومسلمين والجر عبارة عن ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء كمررت
باحمد ومسلمين ومسلمين وبابيك قوله اخر الكلمة يعني ليس الاعراب في اولها
واوسطها والسر في الاختصاص باخر الكلمة ان الاعراب بمنزلة الوصف للكلمة
اذ هو مشعر بكونها عمدة او فضلة والوصف متاخر عن الموصوف فكذا ما
يقوم مقامه ويدل عليه فان قيل البس قد سبق ان عبد الله علم كلمة والاعراب
بمنافي الوسط فالتعريف ان لم ينتقض به وكذا لفظ الوصف وابو عمرو كخوك
قلنا الوسط ههنا قايم مقام الاخر ولو سلم فالضرورات تبيح المحظورات
والاحكام المذكورة مستثناة عن القواعد الكلية وقوله باختلاف العوامل
تنبيه على ان الاعراب ليس مجرد اختلاف اخر الكلمة والا فاخر من يختلف فتارة
يكون ساكنا كخوك من زيد واخرى يكون مكسورا كخوك من ابيك وطورا منتوحا
كخوك من الرجل فينبغي ان يكون اعرابا مع انه حرف لاحظ له من الاعراب فالا
عراب اذن هو الاختلاف الحاصل من اختلاف العوامل وجمع العوامل
اذ الاختلاف في هذه الصورة اظهر واذا عرفت هذه الفوايد فاعلم
ان الاعراب في اللغة الابانة والاظهار من اعرب الرجل عن حجته
اذا بينها واظهرها وعليه قوله صلعم الثيب تعرب عنها لسانها اي يظهر
او من العروب من النساء وهي المتحببة الى زوجها وعليه قوله ع انا انشاءنا
هن انشاء فجعلناهن عربا اترابا فان عربا جمع عروب وهي المتحببة الى
زوجها وقوله اترابا اي امثالا مستويات في السن او من قولهم عربت
معدته اي فسدت والهمزة للسلب كاعجمت اي اذالت شكايته و
في الاصطلاح الاختلاف كما ذكر المص او الحركة المخصوصة والحرف المخصوصة
فان اعبر اصح من الاول فالمناسبة ظاهرة اما اولا فلما ذكرنا من ان

الاعراب سمن وصف الكلمة من كونها عمدة او فضلة واما ثانيا فلانه سمن
معنى الكلام وتوصي ولولا الاعراب لاشتبهت المعاني ولاستترت المقاصد
وهذا هو الترقي ان كل عالم هو الحمل في النحو اقدر على استنباط المعاني وهو
المعول عليه في فهم المقاصد ومن وقوف له عليه فلا ثقة له ولا اعتماد على
فهمه ولا تعويل على استنباط المعاني من الالفاظ وان اعبر اخص من الثاني
فالمناسبة ان الاعراب بحيث يصلح الى السامع كلامه لان سمن عليه
مرامه الا يرى ان الكلام اذا اشتبه بحيث صار مغلقا تنفر الطبع عنه ولا
تحه احد وان اعبر اخص من الثالث فالوجه ان الاعراب منصوب لاذا
له الفاظ واماط الالسكل والاشتباه من الكلام كخوجاءني زيد في
حال الرفع ورايت زيدا في حال النصب ومررت بزيد في حال الجر
هذا مثال لما يكون اعرابه بالحركة وترك مثال ما يكون اعرابه بالحروف
اذ هو سيجئ بعيد هذا والتمثيل بزيد تنبيه على ان كل اسم معرب مفرد
آخره صحيح فاعرابه لفظي بالحركة في الاحوال كلها فان كان آخر حرف
العلة فنيه تفصيل وحاصله ان حرف العلة ان كان الفا فاعرابه تقديري
في الاحوال كلها كخوهذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا اذ الالف
لا يقبل الحركة فالاعراب اذن متعذر وان كان آخره ياء فان كان
ما قبل الياء مكسورا كالقاضي مثلا فاعرابه في حال الرفع والجر تقديري
وفي حال النصب لفظي وان كان ما قبل الياء ساكنا كظبي فاعرابه لفظي
في الاحوال الثلثة كلها وان كان آخره واوا كخو دلو فاعرابه لفظي في الا
حوال كلها الا ان هذا الواو لا يكون ما قبلها الا ساكنا لانهم لا يخوزون
اسما متمكنا آخره واو ما قبل الواو متحرك فالحاصل ان الاعراب التقديري
قسمان متعذر ومتعسر فالمتعذر في الاسم آخره الف والمتعسر قسمان
ياء وواو وفي على التفصيل المذكور فصارت الاقسام ثلثة

لف

فاشار المص الى القسم الاول بقوله وما في اخره الف لا يظهر فيه
الاعراب لتعذر النطق به والحتى الذي كالعصا والرحى اراد بالالف
الالف اللينة وتحريكها مج لان تحريكها تخرجها عن حقيقتها فاعرابه اذن
تقديري في الاحوال كلها واعلم انهم شبهوا الحروف بالاناسي فكما ان
مراتبهم ثلث بعضهم صحيح وبعضهم مريض وبعضهم ميت كذلك مراتب
الحروف ثلثة ميت ومريض وصحيح فالميت هو الالف اذ هو لا يحتمل
الحركة اصلا كالميت ولهذا سميت الفا مقصورة اذ القصر المنع قال الله
تعالى حور مقصورات في الخيام اى محبوسات ممنوعات والالف هذه لما
لم يحتمل حركة كانت ممنوعة عنها فهي مقصورة عن الحركة والمريض هو الياء
الذي قبلها كسرة اذ هو تقبل الحركة في حال دون حال والصحيح هو الياء
الذي قبلها سكون والواو مطلقا لاحتمال الحركة ههنا مطلقا فقوله
وما في اخر الف مبتدأ موصولة او موصوفة وخبره قوله لا يظهر فيه الا
عراب والتمثيل بمثالين سهو على انه لا فرق بين ان يكون الالف منقلبة
عن الواو كالعصا او عن الياء كالرحى فعصى اصله عصو ورحى اصله
رحي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولهذه
الكلمة كتبت العصا بالالف والرحى بالياء فرقا بين الالف التي اصلها
الواو وبين الالف التي اصلها الياء وانما لم يعكس عناية للمناسبة
اذ الياء بالياء انسب واشار الى القسم الثاني بقوله وما في اخره
ياء مكسورة ما قبلها مبتدأ خبره قوله سكن في الرفع والجر اى سكن
الياء او آخره يعني ان اعرابه في حال الرفع والجر تقديري اذ الضمة
ثقل الحركات فلو قيل جاءني القاضي بضم الياء كان ثقيلا على اللسان
اذ الياء متحركة والضمة ثقيلة بل هي اثقل ولو قيل مررت بالقاضي
بكسر الياء اجتمعت هناك كسرات كثيرة كسرة الضاد وكسرة الياء والياء التي

هي بمنزلة كسرتين او ثلث كسرات اذ قد يقدران الحركات ابعاض للحروف
وتحرك اى الياء او آخر الاسم في حال النصب يعني ان اعرابه في حال النصب
لفظي لا تقديري لخفة الفتحة على الياء نحو جاءني القاضي بسكون الياء في الرفع
ومررت بالقاضي حالة الجر بالسكون ورايت القاضي بفتح الياء
حالة النصب وملكن قبل واو ويائه كدلو وظبي فحكمه حكم الصحيح
في ان اعرابه لفظي في الاحوال كلها وهذا اشارة الى القسم الثالث فتم
التفصيل الذي وعدناك فيما اخر حرف علة فقوله وملكن ما موصولة
او موصوفة مبتدأ خبره قوله فحكمه حكم الصحيح وصدره بالفاء تشبيها له
في الموصول الذي صلته فعل او بالنكرة الموصوفة او الفاء على توهم انها
او هو من قبيل قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله فان قيل الفعل
المذكور اعني سكن ان كان مسندا الى الضمير الراجع الى ما لزم ان يكون
الساكن هو الكلمة لان ما كناية عن الكلمة ولا معنى له ولا يجوز ان يكون
مسندا الى ما بعده لان لفظ قبل من الظروف التي هي غير متصرفة بل هي
دائما على وتيرة واحدة هي النصب على الظرفية او الجر بمن فهو منصوب
على الظرفية فلا يصلح ان يكون فاعلا ولا يجوز ان يكون فاعله محذوفا
اذ قد تقرر ان حذف الفاعل ممتنع وبالجملة فالامر في هذا مشكل ولكان
هذا الاشكال وقوعه في عبارة بعض الاكابر المشهورين فالعبارة فراوفيها
لفظ ما ملكذا او ملكن ما قبل واو قلنا ههنا وجوه الاول ان من
قبيل قولهم لعمرك ما يعني الثناء عن العمى اذا حدث حيث وما وصافوا بها
المصدر يعني ان فاعله مضمر اى سكن حرف قبل واو الآتي اضمر للظهور
بقرينة المقام بعد الاطلاع على معنى الكلام وكذا مبني على اصل ذكره
الشيخ عبد القاهر في المسايل المشكلة وحاصله ان الاضمار غير متوقف
على ان يكون فيما قبله شيء يصلح ان يكون مرجعا للضمير فان كان كون

المرجع

مذكورا صريحا سابقا غير لازم بل يكفي في صحة الاضمار ان يكون
مرجعه معلوما بدلالة القرينة وشهادة المقام الا يرى ان قوله تعالى
ولو يواخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة قد اشتمل
على الاتيان بالضمير في ظهرها مع انه لم يسبق قبله يصلح ان يكون
مرجعا للضمير ولكنه لما كان معلوما بدلالة القرينة وشهادة
الدابة اتى بالضمير اى ما ترك على ظهر الارض ومثل سيكون في
الفاعل فكثيرا ما يضمرونه بلا سبق المرجع صريحا تعويلا على المقام
وتفويضا لفهمه الى الافهام من ذكر قول العرب اذا كان غدا فافا
تثنى فانه ضمر فاعل كان لانه معلوم اى اذا كان ما نحن عليه من
السلامة وطيب العيش ومن هذا القبيل قولهم فلو صعلت
ان لم اخذع الرجال الى اللحم وبالجملة فهذا النمط كثير وهو باب واسع وعليه
خرج قوله تعالى لقد تقطع بينكم اى بقطع الامر الثابت ان فاعله قوله قبل
وان كان منصوبا وهذا ايضا مبني على اصل وكر القوم وقردوه و
حاصله انه قد يجعل مثل لفظ قبل وبين فاعلا وان كان منصوبا قصدا
الى حاليه الرفعية نقل على ذلك ابو الحسن الاخفش في قوله ثم يفصل
بينكم فقال ان بين فاعل ينفصل الا انه ما غير نصبه الى الرفع محافظة له
على حاله من النصب المستمر في اغلب الاحوال واكثر استعماله ومن هذا القبيل
قولهم لك ومناد دون ذكر فان لنظ دون مبتدا مع انه منصوب وهذه
قاعدة عربية وظابطة شريفة دقيقة فليكن على ذكر منك بنفعل في مواضع
كثيرة الثالث ان سكن من قبيل الاسناد الى المصدر اى ما وقع السكون
قبل واو ومن هذا القبيل قوله تعالى لقد تقطع بينكم في احد الوجوه اى
لقد وقع التقطع بينكم وبالجملة فالاسناد الى المصدر وتاويل الفعل بالوقوع
باب واسع واصل الاعراب ان يكون بالحركات اى الاولي والاليق والاكثر

والاولى

والاولى ان يكون الاعراب بالحركة لا بالحرف اذ الحركة اخف من الحرف والخفة
امر مطلوب فقوله واصل الاعراب مبتدا وخبره قوله بالحركات وعامله محذوف
تقديره واصل الاعراب كونها بالحركات او ان يكون بالحركة وحق العبارة
ان يقال واصل الاعراب ان يكون بالحركة وقد يكون بالحرف اذ القضية الكلية
ناظرة الى نفي ما يقابله والمقصود منا يقابل الحركة بالحروف لا الجمع بالمفرد
بالجمع طبايعه لاطايل تحتها وقد يكون بالحروف ان جعل الحرف نايبا
عن الحركة فالاصل بمعنى الواجب وان جعل ذكر شايعا له واعرابا بالشفه
فالاصل بمعنى الراجح والامر على الاحتمال وذلك اى كون الاعراب
بالحرف دون الحركة يكون في ثلثة مواضع الاول الاسماء الستة الثاني
التثنية والجمع الثالث كلا فاشار المص الى الموضع الاول بقوله
في الاسماء الستة اى يكون في الاسماء الستة مضافة حال من ضمير
الخبر اى حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم فلهذه الاسماء حالات
الاولى ان لا يكون مضافة اصلا الثانية ان يكون مضافة الى ياء
المتكلم الثالثة ان يكون مضافة الى غير ياء المتكلم الرابعة ان يكون
مكبرة الخامسة ان يكون مصغرة واعرابها في بعض هذه الحالات تغاير
اعرابها في بعض الآخر فاعرابها في الحالة الاولى بالحركات فيقال جاءني اب
ورايت ابا ومررت باب واخ واخا وباخ وحم وفما وبفم وحم وهما وكم
وهن وهنا وبهن والكل الا ان الامر في ذو مشكل وفي الحالة الثانية
وهي الاضافة الى ياء المتكلم بالحركة تقديرا فيقال جاءني ابي ورايت ابي
ومررت بابي وفيه قولان الاول ان اعرابه بالحركة التقديرية كما ذكرناه
آنفا الثاني انه مبني لاضافته الى ياء المتكلم وفي الحالة الثالثة وهي كونها
مضافة لكن لا الى ياء المتكلم وفيه قولان الاول ان اعرابها بالحركة فيقال
هذا ابوه ورايت ابوه ومررت بابوه الثاني ان اعرابها بالحروف وهذا ما اشار اليه المص بقوله

مضافة وبقوله وعلى ابوه واخوه وفوه وحموها وهنوها وذومال تقول جاء
ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذا البواقي وفي الحالة الرابعة لها حالات
لانها ان لم يكن مضافة اصلا فحكمها حكم لها للاولى وقد بينا وان كانت مضافة
فان كانت مضافة الى ياء المتكلم فحكمها حكم الحالة الثانية كما ذكرنا وان كانت
مضافة الى غير ياء المتكلم فحكمها ما ذكر المصنف في الحالة الخامسة اعرابها بالحركة
لفظا فيقال جاء في اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك ولا يخفى على ذي خبره
اي التصريح بهذه الاسماء ولعدد يا بهذا النمط يغني عن التقييد بكونها
مكبرة وبكونها غير مثناة ولا مجموعة ويكون اضافتها الى غير ياء المتكلم ازلى
كذلك فلا حاجة الى شيء من التقييدين اذ به يحصل للاحتراز عن الحالة //
الخامسة وهي كونها مصغرة فان قيل فلا حاجة الى التقييد بكونها مضافة
اذن اذ التصريح يعين هذه الاسماء بهذا النمط تصريح بالاضافة ايضا
قلنا الاصل في التنبيه ان يصرح بها فالتصريح بها جرى على الاصل والجري
على الاصل من حيث انه جرى على الاصل لا يقتضي نكتة ولا يطلب عذرا
ولا علة فاذا ترك التصريح بها مع انها مقصودة اقتضى ذكر عذر او علة
والاستغناء بالمثال من حملة الاعذار ففي المثل نحن نتشبث بالمثال تشبث
العريق بالهشاش وفي المذكور للاحتياج الى ان نتشبث بشيء على ان ههنا
نكتة في ذكر الاضافة اذ التعدد بهذا النمط وان كان تنبيها على ان المراد
بالاضافة الاضافة الى غير ياء المتكلم الا انه منظور لتخصيص الغير بالضمير فيتو
هم السامع انه لو اضيف الى الظاهر فيقال ابو زيد مثلا كان حكمها غير
ذكر فدفع هذا التوهم باطلاق الاضافة التعدد ليكون الجمع بين الامرين
كالتثنية على الاطلاق في جانب الغير فليتامل فانه دقيق فيدل الواو على
الرفع والالف على النصب والياء على الجر تصريح عند تصريح وتنبيه اثر
تنبيه وحاصله ان اعرابها في هذه الحالة بالحروف بهذا النمط وهذا كلام

ظاهر

ظاهر وحديث اجمالي والتفصيل في هذا المقام ان هذه الاسماء منزلة الاقدام
ومنزلة الافهام كم حامل هو اعرابها الفحول ولم يتبرز له ما يدخل في حيز القبول
والكل متحيرون في اعرابها ومن حيرتهم ازدحمت اقوالهم في ذلك ونكتفي الى
مذاهب الاول وهو ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركة
ولفظي بالحرف لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع الثاني ان
اعرابها بالالف في الاحوال الثلث كلها وعليه قول من قال ان اباها و
ابا ابا ما قد بلغا في المجد غايتاها فانه قد استعمل اولا في الحال النصب
بالالف بقوله ان اباها وفي حالة الجر ايضا كذلك بالالف حيث قال و
ابا اباها والقياس ان يقال ابا ابيها واما قوله غايتاها ففيه ارتكاب خلاف
الظاهر من وجه الاول ان الضمير للمجد وهو مذكر الثاني ان المجد له غايه اي
نهايه لا غايتان الثالث انه استعمل المثنى بالالف والواجب الياء وان يقال
غاسه والجواب عن الاول ان المجد بمعنى العظمة فانث الضمير الراجع اليه اعتبارا
بجانب المعنى وعن الثاني ان المجد وان كان في الظاهر مفردا الا انه في المعنى مثنى اذ
لهما مجدان مجد ابيه ومجد جده ولكل منها نهاية فله اذن بهذا الاعتبار نهايتان
الثالث وهو قول الكوفيين انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف
ايضا الرابع وهو قول الشيخ ابي علي الفارسي ان هذه الحروف حروف الاعراب
ويدل على الاعراب للحالين ان اللام في اربعة منها وهي ابو واخو وحمو وهنو
اعلام للمعاني المختلفة كالحركات والعين في الباقة وهو فو وذو مال السادس
وهو قول المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة من اشباعها السابع
ان هذه الحروف اعني الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة منها
ومن عينها في البواقي لدليل الاعراب لا يكون من اصل الكلمة فالبدل
يفيد ما لا يفيده المبدل منه وهو الاعراب بخلاف الواو والاصلية ولا
يسقى ذو وفو على حرف اذ البدل قايم مقام مبدله هذه اقوالهم في

في اعراب من الاسماء واعترض على الاول بان احد الاعرابين نعني به
الآخر وانه خارج عن قبيلس كلامهم اذ لم يعهد اجتماع اعرابين في كلمة
واجيب كذا ذكره ابن الحاجب وقايلا بان ظاهر مذهب سيبويه ان
لهما اعرابين تقديري بالحركة ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة اولا ثم قال
فتدل الواو على الرفع انتهى وفيه نظر لانا لا نسلم ان سيبويه قايل ههنا باعرابين
والاستدلال بانه قدر الحركة اولا لم يدل فدل الواو على الرفع اذ ليس معناه
ما فهمه ابن الحاجب وسايرالنحاة بل ان ذكر مبني على نكتة اعتبرها سيبويه
والقوم كلهم بعده قد غفلوا عنها وتوضيحه ذكر ان القانون المقدر انه
اذا وقع الواو طرفا وتحرك ما قبلها انقلبا الفا كما فعل في عصا الا انه قد اتفق
بحسب الاستعمال في هذه الاسماء انهم حذفوه في حالة الافراد فيقال اب
واخا وباب وقلبوه بالالف حالة النصب في حالة الاضافة فيقال رايت
اباه كما يقال رايت عصاه واعرابه في الافراد جار على اصله من حيث انه بالحركة
لفظا وخلاف الاصل من حيث الحذف جرى على خلاف القياس وتركوا قلبه ٧ انتهى
الالف بالالف كعصى واما في حالة الاضافة فاعرابه وان كان على اختلاف الاصل
من حيث انه بالحركة التقديرية الا انه واقع على الاصل من حيث انه قلب واو
الفا حاله النصب فالطريق اذن ان يجعل اعرابها بالحركة التقديرية حالة
الرفع والجر ايضا اجراء للباب في الاحوال الثلث على نمط واحد فنحن تعتبر واو
في جميع الاحوال منقلبا الى الالف ونجعل اعرابه بالحركة التقديرية اجراء لهذا
الباب مجرى باب عصا ولكان اعرابه بالحركة التقديرية كان القياس ان يقال في
جميع الاحوال اباه على نمط عصاه الا انه لما وقع في كلام العرب هذا على
خلاف هذا القياس قلنا الواو في حالة الرفع علامة اعراب الرفع والياء
علامة الجر لان الواو والياء حرف اعراب كما فهموه حتى يلزم اجتماع الا
عرابين في كلمة واحدة والمنقوص حفظ القاعدة الممضاة في عفو فكان

قلب واو

قلب واو الفا في احوال الثلث كلها ثم جيء بالواو والشعار بالرفع اذ قد
يقدر ان الواو مركب من ضمتين او اكثر وبالياء الشعار الجر اذ الياء مركب
من كسرتين او اكثر ومجيئه بالالف في الاحوال الثلث في بعض الاستعمالات
على ما يدل عليه قول من قال ان ابانا وابا ابانا على ما سبق برهان نتر على قول
سيبويه ولهذا اعترض بعضهم به فقال اعربها بالالف في الاحوال كلها وان كان
الصواب ان يقال اعرابه بالحركة التقديرية كما قال سيبويه لان غاية ما في
الباب انه يكون مثل عصا واعرابه بالحركة التقديرية فكذا هذا ويمكن
ان يتم هذا المقام ولا يلتفت الى شبه الى بعض الاوهام من ان سيبويه
قايل باعرابين احدهما بالحركة التقديرية وثانيهما لتقلي بالحركة فان
هذا لا يقول به احد فصلا عمن هو القدوة في الفن واذا عرفت هذه
المقدمات فعبارة المتن فيدل الواو على الرفع والالف على النصب والياء
على الجر ظاهرة الانطباق على مذهب سيبويه على ما قدرناه بل هذه العبارة
منطبقة على المذاهب كلها سواء جعل اعرابها بالحرف او بالحركة ولعلك
لا يشتبه عليك وجه الانطباق اذا احطت علما بما قررناه وسابقا وفي
التثنية والجمع اشار الى الموضع الثاني من المواضع الثلثة الى اعرابها
بالحروف اي ذكر في الاسماء الستة وفي التثنية والجمع اي الموضع الثاني
هو التثنية والجمع ثم قيد الجمع بالواو والنون احترازا عن الجمع بالالف
والتاء فان اعرابه بالحركة كما سيجيء فقوله بالواو والنون حال من الجمع لانه
مجرور بحرف الجر فهو منصوب والاظهر ان يجعل صفة اي الجمع الكائن بالواو و
النون وانما اعرب التثنية والجمع بالحرف لان كلا منهما فرع للواحد
والاعراب بالحرف فرع على الاعراب بالحركة لان الاصل بالاصل والفرع
بالفرع جريا على قضية المناسبة لخ جاء في مسلمان في المثنى فان رفعه بالالف
ومسلمون في الجمع فان رفعه بالواو ورايت مسلمين ومسلمين فان نصب كلتيهما بالياء

ومررت بمسلمين ومسلمين فان جر كل منهما بالياء ووجه الاختصاص بهذا الخط
ان حروف الاعراب ثلثة الواو والياء والالف والاصل دعاية التمييز بين
التثنية والجمع فميز التثنية عن الجمع بجعل رفعها بالالف والجمع عن التثنية بجعل
رفعها بالواو فبقي حرف واحد هو الياء فجعلوها مشتركة بين التثنية والجمع و
بين النصب والجر ووجه اختصاص الواو بالجمع ان الواو مركب من الضمتين
او اكثر والضم انسب بالجمع لما في الجمع من الثقل والتثنية اخف من الجمع معنى
واكثر منه لفظا فاوثر الالف اذ هو اخف وخص الواو بجعلها علامة للرفع
اذ هو المركب من الضمتين ادل على الرفع والالف بجعلها علامة للرفع اذ
المقصود هو التميز وهو حاصل به مع انه اخف فبقي لكل منهما حالتان حالة
النصب وحالة الجر وبقي من الحروف الثلثة حرف واحد هو الياء فجعلوه مشتركا
بينهما نصبا وجرا وكسروا ما قبل في الجمع وفتحوه في التثنية تميزا بينهما والفتحة
لخفتها انسب للتثنية لما مر انفا واختلفت كلمة العرب في هذه الحروف في التثنية
والجمع ان هذه الحروف الاعراب او دلايل الاعراب او لنفس الاعراب فاختار كل منهم
امرا واحدا من هذه الامور الثلثة فالمختار عند سيبويه هو الاول فالالف في التثنية
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هي بمنزلة الدال اي حرف هو محل الاعراب كما
ان الدال لا حرف بذكر الشيخ ابو علي الفارسي فقال الاعراب مقدر عند سيبويه على
هذه الحروف اذ النون عنده عوض عن الحركة والتنوين معا والمختار عند
الاخفش والمازني والمبرد هو الامر النافذ من الامور الثلثة وعند الكوفيين
هو الامر الثالث هذا واما النون اي نون التثنية والجمع فهو كالتنوين في
الواحد اذ هو موزن بتمام الكلمة وبانها غير مضافة ولهذا سقط اذا اضيفت
الكلمة الا ان الفرق بين هذا النون وبين التنوين مع اشتراك كل منهما في الا
شعار بتمام الكلمة ان التنوين يتنوع الى اقسام ستة كما سبق تفصيلها ولهذا
لا يجتمع التنوين ولام التعريف اذ يلزم في كلمة واحدة اجتماع علامة والتنكير معا

محل ظ

التعريف ويجتمع

وتجمع النون مع اللام اذ هو لا يجيء للتنكير وقال سيبويه النون في الاصل عوض
عن حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة
فجيء بعدها بالنون عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد مستحقا لهما واغار
فتحت النون في الجمع وكسرت في التثنية فرقا بينهما وخففت الفتحة في الجمع اذ الفتحة اخف
والجمع اثقل معنى فروعي التعادل وفي كلا اشارة الى الموضع الثالث من المواضع
التي اعربها بالحروف مضافا حال من كلا لانه مجرور وبحرف الجر الى مضمر فحكمه حكم المثنى
لفظا تقول جاءني كلا هما ورايت كليهما ومررت بكليهما التقييد بالاضافة الى
المضمر احتراز عما اذا اضيف الى مظهر فان اعرابه اذن بالحركة التقديرية واليه اشار
بقوله واذا اضيف الى مضمر فحكمه حكم العصا لفظا يعني اعرابه بالحركة التقديرية نحو جاءني
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما اوثر
في جانب المضمر الاعراب بالحرف وفي جانب المظهر الاعراب بالحركة لان لفظ
لا يتغير في جانب المظهر ويتغير في ذلك الجانب ولان كلا اسم مفرد اللفظ
مثنى المعنى فمقتضى المناسبة ان يحفظ حق جانب اللفظ وحق
جانب المعنى ففي ضمير حوفظ جانب معناه فاعرب بالحركة كالمثنى
وفي صورة الظاهر روعي جانب لفظه فاعرب بالحركة كالمفرد المقصور
نحو عصا راعيا بكلا الجانبين ومحافظ على الوصفين بقدر الامكان
وترك العكس رعاية للمناسبة اذ الظاهر اصل بالنسبة الى الضمير والا
عراب بالحركة اصل بالنسبة الى الحرف والمفرد اصل بالنسبة الى المثنى
فان قيل لانسلم ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى بل هو مثنى فلا حاجة
الى ذكر لدخول لدى ذكر المثنى قلنا المثنى عندهم عبارة عن اسم كان
له مفرد ثم الحق باخره الف ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من
جنسه ولا يخفى ان كلا ليس كذلك اذ لم يجيء كل في المفرد واما الف كلا فهو
بدل من الواو وعند سيبويه ومن الياء عند البرقي وتما يجب ان يعلم

في هذا المقام ان كلا وكلتا لا يضاف فان الى المعارف لانهما وضعا للتاكيد
المعنوي وهو مختص بالمعارف وان المضاف اليه في كلا منهما يجب ان يكون
مثنى لفظا ومعنى كقولك كلا الرجلين او معنى كقولك كلانا ولا يجوز تعريف هذا المثنى
الا في الشعر فلا يقال كلا زيد وعمرو وانما يجوز فيما يتعلق به جملة على لفظ مرة و
على معناه اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما
نهرا فان قوله آتت رعاية لجانب اللفظ وقوله خلالهما رعاية لجانب معناه
وفي كلام الفصحاء شعرا ونثرا العوائد كلها فانه اعتبر في جانب الظاهر كون
المضاف اليه معرفة في الاحوال كلها وجعل مثنى لفظا ومعنى ولم يعتبر
تغايرهما فليتامل واضافة كلا الى المثنى ومنه يعلم ان لفظ اثنين كمثنى اذ
لا معنى لاضافة المثنى الى المثنى ومنه يعلم ان بحسب المعنى مثنى ويعلم من
الجمع انه يجوز ملاحظة جانب لفظ وملاحظة جانب معناه فليتامل ففيه
دقة واما قوله لفظا فقد اختلفت نسخ المتن فيه ففي بعضها هو مذكور
مرتين هكذا الحكم حكم المثنى لفظا فحكمه حكم العصا لفظا وفي بعضها هو مرتبة كما
اولا ومذكور ثانيا فان كان متروكا فيه اولا فلا اشكال وان كان مذكورا
فمعناه ان حكم حكم المثنى من حيث اللفظ يعني ان اعرابه لفظي بالحرف كالمثنى
والنصابه على الحال بملاحظة تبدل الكلام او على كونه صفة لمصدر محذوف
كذكر اذ التركيب تشبيه بليغ كقولك زيد اسد وحاصله ان اعرابه شبيه باعراب
المثنى حال كون اعرابه ملفوظا او شبيها لفظيا من حيث ان اعرابه لفظي
لا تقديري واما قوله لفظا في الثاني فقد اختلفت فيه كلمة النوم الى وجوه
الاول انه اشارة الى عدم التغير في المشبه به مثلا في المشبه به اي كما ان لفظ العصا
لا يتغير في الاحوال الثلث كذلك لفظا كلا الثاني انه احتراز عن الخط يعني
ان حكمه لفظا اذ العصا لا يكتب الا بالالف اذ قد يقدر ان الفها منقلبة عن
الواو بلا خلاف واما كلا فقد عرفت ان الفه بدل عن الواو عند سيبويه وعن

الياء عند الفراء فمقتضى الاول ان يكتب بالالف ومقتضى الثاني ان يكتب
بالياء الثالث انه احتراز عن الخط يعني حكمه حكمه لفظا لا خطا لان كلا
يكتب في حال الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء والوجه ظاهر و
اما عصى فيكتب في الاحوال كلها بالالف الرابع ان قوله لفظا احتراز
عن معنى اي هو مثله في اللفظ من حيث ان كلا منهما مفرد اللفظ لا في
المعنى لان كلا مثنى المعنى واما عصى فهو مفرد اللفظ والمعنى مذ كلمتهم
في بيان معناه والكل حاموا حول المعنى ولم يحوموا حول اللفظ وحملة
لفظا ما بيناه اولا فان قيل اي سر في انهم جعلوا كلا معربا باعراب
قلنا سره انه مفرد اللفظ ومثنى المعنى فهو من حيث انه مفرد ينبغي
ان يكون اعرابه بالحركة كالمفرد اذ المفرد وظيفته فاعرب بالحركة في حال
وبالحرف في حال رعاية لطرفي اللفظ والمعنى ووجه التخصيص قد بين
ومضى ويستوي النصب والجر في خمسة مواضع ثم ابدل من جميع مواضع
قوله في التثنية وفي الجمع بدل البعض من الكل على صرف العايد وقد مر
عليك مثله فلا تبتئس واعاد حرف الجر اذ قد تقرر اي البدل بتكرير العامل
كما ذكرنا اي كلا من التثنية والجمع فان قيل الكاف للتشبيه فاي شيء
شبه بالمذكور سابقا قلنا الكاف في امثال هذه المواضع ليست للتشبيه
بل للتاكيد بل للتعليل ومذهب النحاة في نحو ان ما هذه كافة قد
احدثت في الكاف معنى التعليل وعليه قوله تعالى واذكروه كما هداكم
قوله كما ذكرنا معناه ان يستوي النصب والجر في التثنية والجمع اذ قد ذكرنا
قبل ما يدل على التوائهما وبينا هناك ما هو بمنزلة البرهان له ويجوز ان
يكون الكاف للتشبيه ويكون ما موصولة والرابط محذوفا ويكون هذا
اشارة الى امالهما اي كالمثال الذي ذكرناه سابقا والثالث جمع المؤنث
بالالف والتاء هو معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل الاول

التثنية والثاني الجمع بالواو والنون والثالث جمع المؤنث بالالف والتاء
وغير الاسلوب السابق تعريجا بان كلا من التثنية والجمع معتبر على حده، ومعدود
من المواضع الخمسة على الانفراد لانهما معا واحد من تلك المواضع الخمسة كما في
المواضع الثلثة السابقة فليفهم وترك تعريج بل الاول والثاني اختصارا وبالجملة
فكلامه ههنا من فصل التعليل اللفظ وتكثير المعنى فخرجا في مسلمات ورايت
مسلمات ومررت بمسلمات والرابع من المواضع الخمسة مالا ينصرف نحو
رايت احمد ومررت باحمد ومن المواضع الاربعة وان كان يستوي فيها الجر
والنصب الا سنها تفاوتا فان النصب تابع للجر في التثنية والجمع بالواو والنون
وفي الجمع بالالف والتاء واما في غير المنصرف فالامر بالعكس لان جرة تابع
لنصبه وسان اللبيب المعترف لهذا المعنى في الكل موقوف على مقدمات
الاولى ان اصل الاعراب ان يكون بالحركة واصل ما يكون بالحركة ان يكون
رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة الثانية ان الاصل في الاعراب بالحرف
ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء الثالثة ان كلا من التثنية
والجمع فرع بالنسبة الى المفرد ان جمع المؤنث فرع على الجمع المذكر السالم
الرابعة ان الاصالة ههنا باعتبار الخفة ولهذا الاعتبار صار الاعراب
بالحركة اصلا بالنسبة الى الاعراب بالحرف واذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم
ان مقتضى المناسبة ان يكون التثنية بالحرف فرقا بين الاصل والفرع وكان
الاصل ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء الا انه قد سبق
ان حروف الاعراب ثلثة والاصل التمييز بين التثنية والجمع فمقتضاه اذن ان
ان يميز كل منهما عن الاخر بحرف مختص به تحصيلا للامتياز فذهب من الحروف
الثلثة اثنان وهما الالف والواو وقد سبق وجه اختصاص كل من الحرفين
بهذين فبقي حرف واحد هو الياء فسوي فيه بين النصب والجر ليسوغ ضرورة
اذ قد قام البرهان على ان حرف الاعراب منحصر في الثلثة المذكورة فليس ههنا حرف

آخر

آخر حتى تميز به بين النصب والجر فلهذا السر جعل النصب تابعا للجر في التثنية
والجمع المذكر وسوى بينهما واما جمع المؤنث فقد عرفت انه فرع على جمع
المذكر والنصب في الاصل تابع لجر فلو لم يفعل ههنا كذلك لزم مزية الفرع
على الاصل فوجب اجراء الفرع على وتيرة الاصل فان قيل اليس الاعراب
بالحركة اصلا ولهما اعراب جمع المؤنث وبالحرف فرعا وبه اعراب جمع المذكر
وعلى هذا الامزية للفرع على اصله قلنا قد سبق ان الاصالة باعتبار الخفة
والحرف في جمع المذكر يدل على امرين الجمعية والاعراب فالحرف بهذا الاعتبار
اعتبارا اخف بخلاف جمع المؤنث فان الالف والتاء علامة الجمعية
والحركة عليها امر زايد فالحرف وحده اخف من الحرف والحركة فليتامل
واما غير المنصرف فانما جعل جرة تابعا لنصبه اذ المانع فيه من حرمان
حال الجر على اصله مخصوص بحالة الجر اذ هو كما سيجيء ممنوع من الكسر ونصبه
جار على اصله اذ لا مانع فيه فوجب كون جرة تابعا لنصبه بالضرورة للاخصر
للسامل والخامس من المواضع الخمسة الضمير الواقع في اكرمتك فانه
ضمير منصوب لانه مفعول ومررت بك فان الضمير ههنا مجرور وفي انت وله
فانه يستوي النصب والجر ههنا ايضا وكذا الجمع اي جميع المضمرات
الباقية فان انت وضع للمرفوع واياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ
ولا نصب كذا ذكره المصنف اخر هذا الكتاب في الباب الرابع ومقصوده
ههنا ان الضمير المنصوب والمجرور بالصورة واحد فيستوي الجر
والنصب اذن فيكون الضمير موضعا خامسا من المواضع الخمسة المذكورة
وفيه نظر لان استواء النصب والجر انما يعقل في المعرب وفيما لا اعراب
والمضمرات معرى عن ذلك اذ هي بأسرها مبنية فلا يصح عدها مما نحن فيه
اما قولهم الضمير المنصوب والمجرور والمجرور والمرفوع فهو تسامح وستطلع عليك
بتحقيقه هناك ان شاء الله تعالى فان قيل المبني وان كان غير معرب الا ان له

محلا من الاعراب فيجوز ان يكون كلام المص ههنا مبنيا على اعرابه المحلي قلنا
قد سنا كر بالبرهان النير فيما سبق ان الاعراب المحلي لا يقتضي ان يصير المبني
به معربا بل معناه انه واقع في محل لو اسقط هذا المبني منه وذكر مكانه كلمة
معربة لكانت تلك الكلمة مرفوعة او منصوبة او مجرورة حسب الاقتضاءات
المعامه الايرى انهم يقيدون تعريف المعرب بصدق لفظا وتقديرا
اخراجا لما يكون محلا اذ لو اخذ هذا القيد في التعريف لدخل المبنيات باسرها
في تعريف المعرب فالحق ان قوله والخلس الخ قوله وكذا الجميع سهو صدرت
عن المص من غير روية ويجب اسقاطها ولهذا المعنى لم يكن يذكره احد غيره
ومن قيام الحرف مقام الحركة النون فرع من بيان الاعراب في الاسماء
وبيان انواعه هناك فحاول الشروع في بيان الاعراب في الفعل فبين انه
كما يكون اعراب الاسم بالحرف كذلك الفعل فان اعرابه ايضا يكون بالحرف فقوله
ومن قيام الحرف خبر مبتداء قوله النون اى النون في الامثلة الخمسة
من قبيل قيام الحرف مقام الحركة هذا كلامه ويجب ان يعلم ان كلام المص
في هذا المقام مختل قاصر عن المرام اذ هو خارج عن قانون التعظيم و
الترتيب وذلك لان القانون المقتضى والطريق المرضي بعد الفراغ
من بيان اعراب الاسماء ان يقال والفعل ايضا يكون معربا ولكن
المعرب منه لا يكون الا مضارعا ولا يكون المضارع معربا الا اذا لم يتصل
به نون جماعة النساء اذ لو اتصل به ذلك لكان مبنيا لا يعمل فيه العوامل
لفظا ولم يقرن ولن يقرنن ولم يتصل به نون التاكيد ايضا نحو لا يقرنن
ولا يقرنن اذ لو اتصل به ذلك لكان مبنيا في هذه الحالة ايضا فاذا تجرد
المضارع عن النونين يكون معربا واعرابه رفع ونصب وجزم نحو ينصر ولن ينصر
ولم ينصر والجزم عوض عن الجر فيه والمعرب ههنا ايضا يكون معربا بالحركة ويكون
معربا بالحرف والمعرب بالحركة ههنا ايضا يكون اعرابه لفظيا ويكون تقديريا

فالمضارع المعرب بالحركة هو الذي يكون صحيحا مجردا عن ضمير بارز مرفوع والمضارع
المعرب بالحرف هو الذي يتصل به الضمير البارز المرفوع فالمعرب لفظا بالحركة يقيد
الصحيح والمجرد رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون نحو هو ينصر ولن ينصر
ولم ينصر والمعتل بالواو نحو يغزو وبالياء نحو يرمي اعرابه بالضمة تقديرا حال
الرفع لثقل الضمة على الواو والياء لفظا كما مر في باب قاض في الاسماء وبالفتحة
لفظا حال النصب اذ لا يثقل الفتح على الواو والياء فتقول هو يغزو يرمي كما يقال
جاءني القاضي ومررت بالقاضي ولن يغزو ولن يرمي كما يقال رايت القاضي
وبالحذف حال الجزم فيقال لم يغز ولم يرم والمعتل بالالف نحو يخشى بالضمة تقديرا
حال الرفع وبالفتح تقديرا حال النصب نحو هو يخشى اذا الف لا يقبل الحركة على قياس
باب عصى وبالحذف حاله كلم يخش واما المضارع المعرب بالحرف اذا اتصل به
الضمير البارز المرفوع فهو الذي يكون للتثنية والجمع والمخاطب المونث فان اعرابه
اذن في حال الرفع بنون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد الواو والياء نحو هما
يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين فان هذه
النون عوض عن الحركة في تفعل والى هذا التقسيم اشار المص بقوله ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان يفعلون وتفعلون وتفعلين ثم
اشار الى ان هذه النون عوض عن الحركة في يفعل كما ذكرناه حيث قال فانها اى
فان هذه النون علامة الرفع اى هو عوض عن الحركة في يفعل والدليل على ذلك
انها تسقط في حالة النصب والجزم وسقوطها في الحالتين دليل على انها مختصة
بحالة الرفع نحو لم يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي ولن تفعلي وانما جعل
اعراب هذه الخمسة بالحرف اذ هي شبيهة بالمثنى والجمع في الاسماء فان يضربان و
يضربون نحو ضاربان وضاربون واما تفعلين فلشبهه بيضربان ويضربون من
حيث ان الفتحة في كل منها بازاء حرف علة فان قيل فمقتضى الشبه المذكور ان يجعل
اعرابها بالالف والواو والياء فلم خص بذكر النون وحده قلنا لان هذه الحروف

ولن يفعلا ح

فلا يمكن جعلها حروف الاعراب اذ هي ليست من نفس الفعل في الحقيقة ولان الفعل
دليله بعد رتبة الاسم فاريد ان يكون النقص منه فخص بالنون المتاخر عن الالف اشعارا
بحط رتبته مع رعاية المحافظ على صورته ووجه سقوط النون في الحالتين ان النون
عوض عن الحركة في المفرد فكما يسقط الحركة في الجزم فكذا سقط عوضها واما النصب
فلان الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك يتبع
النصب الجزم في الافعال فقوله ومن قيام الحرف مقام الحركة الى اشارة الى ان الفعل
يكون معربا كالاسم والى ان المعرب منه هو المضارع والى انه يكون اعرابه بالحركة
كالاسم وبالحرف مثله وهذا بالنظر الى نظر المنهي واما بالنظر الى جانب المبتدي فالطريق
ما ذكرنا فقوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان معطوف على
قوله وقد يكون بالحروف عطفا معنويا مساعلى ملاحظة جانب المعنى في الجانبين
تقديرا وقد يكون بالحروف في الاسماء وقد يكون بالحرف في الفعل المضارع وهذا
واضح لمن تامل في مدلول الكلام بملاحظة المقام **فصل** قد بينا لك فيما
سبق على ان مقصد الاقصى والمطلب الاعلى من علم النحو هو معرفة الاعراب الحاصل
للكلمات الواقعة في التركيب واعتناء النحوي جله بل كله مصروف الى مباحث الاعراب
والمعرب حتى قصر بعضهم النحو على معرفة الاعراب يشهد بذلك ان القوم يفسرون
النحو لمعرفة احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب وقد نبه بثة المص على هذا
المعنى تنبيها خفيا اولا حيث قدم مباحثهم على سايد المباحث في سايد الا
بواب وثانيا حيث وضع للاعراب فصلا على حدة سماه بالفرق بين المتقدمات
وبين المقصود بالذات وثالثا حيث وضع لكل منهما فصلا على حدة وكل
ذلك تنبيه على شدة الاعتناء بشانهما وقدم الاعراب على المعرب لان معرفة
المشتق موقوفة على معرفة مبداء الاشتقاق الاسماء كلها على كثرتها على ضربين
صدر الفصل بتقسيم الكلم اولا الى الاسم والمعرب والمبني ثم فسر كلا منها على حدة اذ
المقصود الاصلي

كما عرفت معرفة المعرب واما الاثر للص ابلغ واوكد لتضمنه علمين بالمعرب فالعلم
الاول هو الذي يستفاد من تفسيره والعلم الثاني هو الذي يستفاد من بيان ما
اذ الاسماء سمن باضدادها والعلم باحد ضدين من علم واحد **معرب** بالدفع خبر مبتدا
محذوف اي هما معرب ومبني وبالدفع بدل من ضدين بدل البعض من الكل والضمير
المحذوف او هو بيان لضدين مع تابعه وهو اختلف آخره باختلاف العوامل كما
ذكر في تفسير الاعراب اذ الاعراب لما كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل كان المعرب
بالضرورة ما يختلف آخره باختلاف العوامل والاوجه ان يجعل قوله كما ذكرنا
اشارة الى جميع ما سبق في فصل الاعراب من ان الاعراب هو الاختلاف ومن
التمثيل بقوله جاء في زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وما ذكر بعد
من ان الاعراب يكون لفظيا ويكون تقديريا ويكون بحركة ويكون بحرف فلا
حاجة ان ترد الى ما ذكره صاحب المفصل حيث قال المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا ومحلا بالحركة او بحرف بعضي ان قوله كما ذكرنا يرد مناب
جميع ما ذكر فلا حاجة الى ذكره ههنا فاما قوله او محلا فهو يتسامح واراد به او تقديرا
كما نبهنا عليه سابقا والادخل في تعريف المعرب المبني لانه يصدق عليه
انه يختلف آخره محلا فليتامل او هو مبني على ان كلا من اللفظين اعني التقدير
والمحل يطلق على الاخر كما هو مذهب الاوايل او التخصيص انما هو اصطلاح
المتاخرين واما المتقدمين فلا يفرقون بينهما وهذا اشبه كلام المفصل لانه قال
بعد ذكر في سايد الاعراب التقديري واختلافه محلا نحو العصا وسعدى
والقاضي حالتي الرفع والجر والمباحث المتعلقة بالاختلاف قد فصلناه
في الفصل السابق في تفسير الاعراب فلا حاجة الى الاعادة ههنا فليقتصر
ههنا على حرف واحد وهو ان الحق عندي ان يقال في تفسير المعرب المعرب كلمة
واقعة في التركيب في آخرها حركة او حرف يحصل بحسب العامل لفظا او تقديرا
والمبني ما ليس كذلك وان ثبت او ضح فعل المعرب سلم تركيب مع عامل احدث في آخره

حركة او حرفا لفظا او تقديرا والمبني ما ليس كذلك فقولنا اسم اخراج للفعل
اذ الكلام في الاسماء والموظ وقولنا ركب مع اخراج لما لا تركيب فيه بل هو
تقديري كاسماء حروف التهجي نحو الف با ت ث وكاسماء العدد نحو واحد
اثنان ثلثة ونحو زيد وبكر وعمرو دار غلام حارثة ثوب ونحو ذلك وقولنا
مع عامل اخراج لمثل التوابع مع متبوعاتها ولمثل المضاف مع المضاف اليه
اذ الاسم بهذا التركيب لا يستحق اعرابا اصلا وكذا اسماء الحروف الموجودة في
اوايل السور نحو كهيعص وحم عسق لما عرفت ولما ذكر ولهذا يظهر ان هذا التعريف
خير من تعريف ابن الحاجب حيث قال المعرب المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل فان قيل هذا التعريف فاسد لاداء الدور فيه لان العلم بالا
حداث على النمط المذكور موقوف على العلم بان هذا الاسم معرب فتعريفه
به دور وهذا العدد ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في تعريف كلام القوم
في تعريف المعرب بانه ما يختلف اخره باختلاف العوامل حيث قال هو
تعريف دوري اذ المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل المقصود الاختلاف
بصيغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فتعريفه
به دور وهذا احتراز عن صوت المحقق الرضي وغيره من المحققين قلنا
معرفة الاعراب والمعرب قسمان سليقي وكسبي فالسليقي هو الذي تعريفه الا
عراب الخلص والعرب العرباء بحسب الغريزة والسليقة والكسبي هو الذي
يعرفه والمشتغلون بتواعد النحو ومسائلها معرفة مستنبطة من استقراء
كلام العرب الموثوق بعربيتهم استنباطا مبنيا على قوانين كلية ومسائل
مبنية عليها ولا يخفى على ذي فطنة ان المحتاج في معرفة الاعراب والمعرب الى
التعريف انما هو المعرفة الكسبية لا السليقية وان النحوي انما هو العارف
الكسبي لا السلقي فانه لا يسمى نحويا ولا يعد علمه نحوا احترز بذكر صاحب المفتاح
في قسم النحو وانه قال النحو ان تنحو معرفة كيفية التراكيب فهاس الكلم لابد اصل

المعنى

المعنى مطلقا لمعاسن مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية
عليها ليحترز بها عن الخطاء فيها من حيث تلك الكيفية ثم قال والتقييد بما
ليس احترازا عن معرفة المعرب الغرباء والاعراب الخلص فانه لا يتسمى
نحويا فمن عرف علم النحو واحاط باحوال المفردات في التراكيب وعرف ان
الاعراب ما هو والمعرب ما هو والمبني ما هو وعرف ان الاعراب صادق
على الحركة الواقعة على دال زيد في جاءني زيد وان المبني صادق على
مثل هؤلاء في جاءني هؤلاء فان جمع مثل الاول في تركيب من تراكيبهم
عرف انه اسم ركب مع عامل وان عامله احدث فيه حركة فيقراء مرفوعا
وان اراد ان يركب من عنده كلاما مشتملا على مثل جعفر مرفوعا و
قس على ذلك حال الباقي وكيف لا والمقصود من تدوين الفن انما هو
معرفة التركيب الواقعة في التنزيل الالهي والحديث النبوي بمقاييس مستنبطة
من استقراء كلام العرب فكل مفرد في تراكيبهم يصدق عليه تعريف
المعرب معرب وكل مفرد في تراكيبهم لم يصدق عليه تعريف المبني فهو
مبني فليفعل في ما فعل هؤلاء ليكون كلامه موافقا لكلامهم فان قيل
جميع ذلك حسن واضح الآن قولكم اسم ركب مع عامل لا يتناول
المبتداء والخبر ولا قولك ثم واكرم ولا مثل زيد في قولك زيد في جواب من
قال من جاءك قلنا التركيب مع العامل ان يكون عامل معه سواء
كانت هذه المعية صورية او اعتبارية متعلقة باعتبار المعبر فاندفع
البعض الاول انهم عرفوا الكلام بالمركب من كلمتين ذكر في المفصل و
غيره مع ان زيدا داخل فيه ومبني وهو ما ذكرتم وسكون لا بعامل اذ المعرب
لما كان عبارة عن اسم يكون حركته وسكونه بعامل كان قضية التقابل
قاضية بان المبني يكون اسما حركته وسكونه لا بعامل وعلى كل تقدير
لكلية ما في كل من التعريفين كناية عن الاسم اذ الكلام في الاسماء فحينئذ

الفعل

ثم المعرب على ضربين منصرف وهو ما يدخله الجر مع التنوين وغير
منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر منفتحا
بين او لاقسمة الاسماء الى المعرب والمبني ثم عقبها بقسمة اخرى وهو
تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف وظاهر هذا التقسيم ان هذه
قسمة حاصرة كالقسمة الاولى الا ان نفسر لكل واحد من القسمين
بمنع الحد وذلك لانه فسر المنصرف بانه الذي يدخله الجر مع التنوين
وغير المنصرف بانه الذي لا يدخله الجر مع التنوين ويكون في موضع الجر
منفتحا فبقيت ههنا اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما الجمع المذكر السالم
فانه لا تدخله الجر والتنوين فلا يكون منصرفا وليس في موضع الجر منفتحا
فلا يكون غير منصرف ايضا وكذلك كل اسم اعرب بالحروف فانه واسطة خارجة فا
فالصواب ان يقال ثم المعرب منه المنصرف ومنه غير المنصرف ليكون انعكاسا
بانه لم يقصد به الحد كالتقسيم الاول بل المقصود ان المعرب بعضه معرب منصرف
وبعضه غير منصرف وبعضه واسطة وفي كلامه تنبيه بل تصريح بان كلا من المنصرف
وغير المنصرف من باب المعرب ولهذا جعل مورد القسمة المعرب وقوله
ما يدخله الجر مع التنوين حقه ان يقال ما يدخله الجر والتنوين بالواو
اذ الواو المقصود بالتجويز والمنع هو الانفراد لا المعية ففي جانب المنع
لا يعلم امتناع دخول احدهما على الانفراد وانما وقع فيه المنصرف لعلة العلة
الممتاع حيث قال المعرب نوعان نوع من الاسماء ولم يختص بالرفع والنصب
والجر ونوع من الافعال ولم يختص بالرفع والنصب والجزم ثم ان النوع
الاسمي صنفان صنف يقبل الحركات مع التنوين وسمي منصرفا وصنف
لا يقبلها مع التنوين ويسمى غير منصرف الا ان عبارة المفتاح جيدة لا تخفى
عليها اذ الكلام هناك في القبول لا في عبارة المص فان الكلام هناك في الدخول
والفرق واضح والعبارة الجيدة هناك عبارة المفصل حيث قال الكلم المعرب

على نو

على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف
ونوع يحرم عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر
كاحمد ومررت بأحمد الا اذا اضيف او دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف
والاسم للتمكن بجمعهما وقد يقال للمنصرف الامكن انتهى عبارته وههنا
فائدة جليلة وحاصلها ان لكل من المعرب والمبني القابا خاصة فالقاب
حركات الاعراب رفع ونصب وجر والقاب حركات البناء ضم وفتح وكسر
ووقف قال ابن الحاجب وضعوا لحركات كل من القسمين القابا مخصوصة
ليكون اللقب شعارا لخصوصية النوع فاذا قيل رفع علم انها حركة اعراب
واذا قيل ضم علم انها حركة بناء وكذلك الباقي قولهم مرفوع ومضموم
الى الآخر ثم قال وهذا الاصطلاح للبصريين المقدمتين والمتاخرين
واما الكوفيون فيخصون كل واحد من اللقبين لكل واحد من القسمين
انتهى فههنا البحث الاول ان قوله وكان في موضع الجر منفتحا حقه ان يقال
وكان في موضع الجر منصوبا كما قال فيما سبق وستوى النصب والجر في ما لا ينصرف
كذا رايت احمد ومررت باحمد اذ قد عرفت انفا ان الفتح من القاب البناء
وقد صرح المص بان غير المنصرف من قسم المعرب الثاني ان قسمي المعرب
التقسيمين فاضيه بان المعتبر فيهما الدخول لتعيد المعية وليس كذلك اذ
التنوين غير معتبر في الاحوال الثلث في المنصرف مطلقا وفي غير المنصرف
مسلوب في الاحوال الثلث كذلك غاية ان الجر ايضا مسلوب في غير المنصرف
في الحالة الاخيرة كما ان التنوين مسلوب الثالث ان غير المنصرف على
مقتضى تفسير المص عبارة عن اسم لا يقبل التنوين والجر ويكون في موضع
الجر منفتحا ولا يخفى ان المجرور في نحو مررت بعمرنا وعثمانا وفي نحو صليت
في المساجد خارج عن تفسيره فعوله في اخر البحث وكل ما لا ينصرف اذا اضيف
او دخله ينجر بالكسر لا معنى له لانا لا نسلم ان المجرور ههنا غير منصرف بتفسيره و

وهذه المواخذة واردة على ظاهر كلام المفصل ايضا الا ان فرق بين كلام
المص وكلامه اذ الاستثنا يمكن ان يجعل جزءا من التفسير هناك بخلاف كلام المص
وهذا ظاهر وكذا قوله والاسباب المانعة من الصرف ستة لا يرتبط بما قبله وبالجملة
فالخلل في كلام المص واضح الرابع ان المخصوص بالمنع انما هو تنوين
التمكن لاطلاق التنوين والاشعار به والجواب عن الاول ان هذه عبارة
سيبويه في كتابه وايثار النحاة على النصب بسبب المشابهة الخفية
بين غير المنصرف وبين الفعل لان غير المنصرف وان لم يكن مبنيا الا انه
شبيه بالفعل والمبني فنبه بذكر على هذه المشابهة ولهذه النكتة قال
ابن الحاجب غير المنصرف بالضمة والفتحة فاستعمل الضم والفتح اللذين هما
مختصان بالمبني وذكر الشارح الفاضل ههنا جوابا حاصله ان النصب على
المفعولية ومشعر بها ولا مفعولية في مررت باحمد فلو ذكر النصب لكان هذا
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا فترك النصب وذكر الفتح حذرا
عن هذا المعنى هذا كلامه وفيه نظر اما اولا فلان الفتح ايضا مشعر بالبنا فلو
اعتبر المعنى المضمنية كما هذا ايضا بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مسا فكونه
مبنيا كونه منصوبا واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الجر والجر في مررت بعمر وان منصوب
به لان الجر وحرف الجر منصوب به عندهم ولهذا قال الشارح الفاضل رح في
باب الاعراب المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل اما بغير واسطة كضربت زيدا
واما بواسطة حرف جر كمررت بزيد فالجواب ان ان يعني ان انتهاء المفعولية
في جاء غلام احمد لا في مررت باحمد واما ثالثا فلانا لو قبلنا وكان في موضع
الجر منصوبا لكان بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا بل هو بمنزلة
ان يقال وكان في موضع الجر متحركا بالحركة مشعرا بالمفعولية ولا ضير في ذلك
اذ قد عرفت انه في بعض المواضع كذلك بل المثال الذي اعتبره المص كذلك
ورابعا ان معنى المعية ههنا هي المشاركة في القبول يعني المنصرف ما

يقبل دخول الجر مع قبول التنوين يعني يقبل كلا منهما لان مقارنة القبول با
بالقبول لا يقتضي وجوب المقارنة في الدخول ومعنى المعية في الثاني هي المشاركة
في عدم القبول يعني لا يقبل شيئا منهما اصلا وفي عبارة المفتاح كما تلونا عليك
اشعار بهذا المعنى فالمعية ههنا مستعارة في مجرد الجمع والظرف صفة للمصدر
محذوف في الموضعين اي المنصرف ما يقبل دخول الجر قبولا كائنا مع قبول
التنوين وغير المنصرف ما لا يقبل دخول الجر اي ينبغي قبول دخول الجر انتفاء
كائنا مع انتفاء قبول التنوين والنكتة في ايثار مع على الواو هي الاشعار
بان المنصوص بالمنع او لا وبالذات هو التنوين والجر تبع له في المنع وهذا
هو المذهب عند بعض النحاة لا ان كلا منهما منصوص بالمنع كما هو مذهب الاخرين
وسيأتيك تحصيله في آخر البحث انشاء الله تعالى هذا والعبارة المنقحة في هذا المقام
ان يقال المنصرف اسم يقبل التنوين في الاحوال الثلث ويقبل الجر في موضعه
وغير المنصرف اسم لا يقبل التنوين في شئ من الاحوال اصلا ولا يقبل الجر في
موضعه بل يكون في موضعه بل يكون في موضع الجر لا بالجر بل بالفتح وهذا القيد
معتبر في التفسير على جميع التقادير والا انتقض التعريف بالمضاف وذي اللام
لان كلا منهما لا يقبل التنوين في شئ من الاحوال والاخراج بمنع الجر وكون الجر
فتحا وعن الثالث ان الانصراف عندهم على مقتضى تفسيره عبارة عن قبول
التنوين مطلقا وعن قبول التنوين مطلقا وعن قبول الجر في موضعه
وعدم الانصراف عبارة عن عدم قبول التنوين مطلقا وعدم قبول الجر في
موضعه ولكن لعدم الانصراف اسباب هي الاسباب التسعة التي فصلها المص ههنا
فمتى كان اسم يوجد فيه سببان يثبت عدم القبول وفي كل اسم لا يوجد فيه السببان
يثبت القبول فقوله وكل ما لا ينصرف معناه كل اسم يوجد فيه السببان لعدم القبول
مثل ما جر وعمر مثلا اذا اضيف مثل لعمرنا او عرف باللام مثل في الماجر يقبل
الجر في موضعه فانطبق آخر كلامه هذا على تفسيره ههنا وقوله والاسباب المانعة

من الحرف معنا، الاسباب المانعة من قبول التنوين والجر فان قيل
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وحكم ان لا يقبل
الجر ولا التنوين كما صرح ابن الحاجب فيجوز ان يكون كلام المص ههنا بيانا لحكم
ويكون كلاما آخر ابتدا على ان غير المنصرف ما فيه علتان فينطبق الكلامان
قلنا هذا ان كان جايزا لتكلف الا انه خلط و تخليط لكلام المتقدمين بكلام
المتاخرين لان الاوايل يفسرون غير المنصرف بما فسره المص والمتاخرون يفسرونه
بما فيه علتان ويجعلون عدم القبول حكما فلا معنى لتخليط مذهب الاوايل
بالاواخر وعن الرابع ان اعتمد فذكر ما تصريح القوم بحقيقة الحال وبالتفصيل
في هذا المقام والاسباب المانعة من الصرف اى من قبول التنوين والجر
اعلم ان الاصل في الكلم الانصراف فهو لكونه اصلا غير محتاج الى سبب واما
منع الصرف فهو خلاف الاصل فهو لكونه خلاف الاصل يحتاج الى سبب فاحتاج
المص الى تفصيل اسبابه ففصلها وقال تسعة والشرح ذكر انه في ان كل
اسم وجد سببان من هذه الاسباب غير منصرف ان الكلم ان يصير شبيها
بالفعل والفعل ممنوع من الجر والتنوين فجعل شبيها ايضا ممنوعا منهما
تحقيقا للمشابهة المذكورة ووجه الشبه بالفعل ان الفعل فرع للاسم
وثان له وغير المنصرف ايضا فرع للمنصرف وثان له ولان الاسم بهذين السببين
يصير شبيها بالفعل من جهة ان الفعل فيه فرعيتان اذ هو فرع للكلم اتفاقا
وافادة وكل من سببه فرع لشئ وثان له فاجتمع في غير المنصرف فرعيتان كما
للفعل فصار شبيها به فسلب منه ما يسلب منه وهو الجر والتنوين فان قيل فاذا شابه
غير المنصرف الفعل شابهه الفعل ايضا فلم غلب الفعل عليه دون العكس قلنا
اذ الفعل سبق في الاعتبار وباق على نمط الاصلي وجار على وتيرة الاصالة فجعل
اصلا ومشبها به اولى فقوله تسعة مبني على قول الجمهور والا فهي عند البعض عشرة
عاشرها الف الالحاق قال صاحب المفتاح وقد عد بعض النحويين عاشرا منها

وهو

وهو الف الالحاق ومن تذكر لطفر بالف حبلى التعريف هو فرع التنكير
والمراد بالتعريف هي العلمية ولهذا ترايهم يقولون شرط ان لا يكون حرفا ولا اضافة
اضافة يريدون به العلمية او التعريف الذي لا يكون حرفا ولا اضافة منحصر في العلمية
اذ قد تقرر ان المعارف هي المضمرات والمبهمات والمعرف باللام والمضاف
الى المعرفة والاعلام فالمضمر والمبهم خارج عن المبحث لانه مبني وغير المنصرف
من باب المعربات فاذا شرط انتفاء التعريف الحرفي والاضافي كان منحصرا في
العلمية فان قلت خروج المضمر والمبهم عن المبحث ظاهر اذ هو مبني الا ان
المعرف باللام وبالاضافة يتصور فيهما منع الصرف لانهما معربان فلاي سبب
اخرجا عن الاعتبار قلت ان فسر غير المنصرف بما فسره المص فالامر ظاهر
اذ كل منهما خارج بقوله وكان في موضع الجر مفتوحا وان فسر بما فيه علتان
فكذلك لانه ملزوم لهذا المعنى وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم والتا
والتانيث هو فرع التذكر قال سيبويه في الكتاب اصل الاشياء التذكر
ثم تختص بعد وتخص وكل مؤنث شئ والشئ مذكر والتذكير الاول وهو اشد
تمكنا كما ان النكرة اشد تمكنا من المعرفة لان الاشياء انما يكون بكرة ثم تعرف
هذه عبارته ولان التانيث في الاكثر انما هو بالحاق العلامة والتذكير في التجرد
ورتبة الزيادة متاخرة عن رتبة التجرد ووزن الفعل هو فرع لوزن الكلم
اذ الكلم اصل فوزنه ايضا كذلك والوصف هو فرع للموصوف والعدل
هو فرع للمعدول عنه والعجمة هو فرع للعربية لان لسان الغير فرع في كل لغة
والتركيب هو فرع للافراد والجمع الاقصى هو فرع للواحد والالف والنون المقدرتان
في المشبهتان للالف التانيث الذي هو ههنا ظاهرة اذ المشبه فرع
للمشبه به ووجه الشبه انهما زايدتان زيدتا معا كالالفين بل مما في حكم زيادة
واحدة بدليل سقوطهما معا في الترخيم متى اجتمع في الاسم سببان منها او تكرر
واحد منع الصرف لما كان الظاهر المتبادر الى الفهم من العبارة السابقة

وهو قوله الاسباب المانعة من الصرف ان كل واحد من هذه الاسباب سبب
بمنع الصرف وان لم يكن الامر كذلك بل السبب اثنان منها عقب بعد اوذلك
الاسباب بهذا الكلام تنبيها على المرام و دفعا لما يتبادر من تلك العبارة
في الافهام و دفعا للسؤال المشهور في هذا المقام وهو ان السبب ما يتحقق
عند المسبب ومنع الصرف لا يتحقق لتحقق واحد من هذه الاسباب وليكون
تنصيص على مذهب البصريين و تزييفا لمذهب الكوفيين حيث يجوزون
منع الصرف للعلمية وحدها دعاهم ان هذه قويه و لعوتها تؤثر وحدها
ويتوقف تاثير كثير من الاسباب الى وجود امتكمين في ذلك بقوله عباس
بن مرداس وما كان حصن ولا ما ليس يفوقان مرداس في مجمع فان
مرداس علم وليس فيه سبب اخر سوى ان جعل غير منصرف واجيب بان الرواية ممنوعة
بل الرواية هكذا ليس يفوقان شيخي في مجمع ورد بانه لا معنى لمنع الرواية اذ قد ثبت
صحتها في الكتب كصحيح مسلم وغيره الصحيح والبصريون باجماعهم عجزوا عن النقض عن
هذا التمسك فاحر فالمستور عليه جوابهم انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء و
ههنا وجه يمكن اعتباره وهو ان يقرا مرداس بكسر السين على اعتبار الاضافة
لحذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسرة على ما هو الشايع الكثير في الاستعمال والكسر
والفتح من قبل مثله الاداء والتواتر غير جار في ذكر فقط اذ من تمسك الكوفية
بذكر وههنا وجه آخر يمكن اعتباره وهو ان القواعد النحوية ان كانت كلية الا
انها مبنية على سعة الكلام وحال الفروع مسامحة عنها الا يرى ان نعمان في قوله
اعد ذكر نعمان لنا نؤته مع انه غير منصرف فكذا مرداس لسقط تنوينه مع انه منصرف
وقوله او تكرر زاده من عنده زاد بادفعا للسؤال المشهور ههنا لاعبارة
النقوم هكذا متى اجتمع في الكلم سببان او واحد يقوم مقامهما فورد عليها
ان التعدد في فاعل اجتمع شرط فكيف صح ان يقال متى اجتمع واحد فعدل المص
عنها وزاد لفظ تكرر فلغا لهذا السؤال واعياء عن الاحتياج الى الجواب فان قيل

اجتماع

اجتماع السببين في مسبب واحد من قبل يوارد العلتين على معلول واحد ولو
مع مثله فكيف وجهه قلنا تسمية كل واحد سببا مجاز اذ السبب في الحقيقة اثنان
منها فلا توارد وقد نبه المص على هذا المعنى حيث رتب السببا على منع الصرف
على اجتماعهما بقوله متى اجتمع منع الصرف اى منع الصرف حكم لا يتخلف عن الاجتماع
اصلا وقد نبه على هذا المعنى بكلمة متى حيث لم اذا اجتمع فقوله منع الصرف اى
منع قبول الجر والتنوين فورد عليه الانتقاض بنحو صليت في المساجد ومجلك
فاحتاج الى توجيهه في اخر الباب بقوله وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الخ يعني ان هذه
الحالة مساوية من القاعدة المذكورة فليتامل فيه دقة فقوله منع الصرف بلفظ
المبني للمفعول ونصب الصرف اى منع الاسم الصرف على الحذف والايصال لان
يقال الكلم ممنوع عن الصرف ففي منع ضمير مستتر راجع الى الكلم قايم مقام المفعول
الاول الذي هو بلا واسطة حرف الجر وقوله الصرف نصب مفعوله ثان وحذف
والايصال كما ذكر لان المنع لا يتعدى بلا واسطة الا الى مفعول واحد ويجوز ان يقراء
منع على لفظ المبني للفاعل وفاعله ضمير مستتر عايد الى الاجتماع المفهوم من اجتمع و
مفعوله الصرف اى متى اجتمع في الكلم سببان منع اجتماعهما الصرف وهذا اظهر الا
ان العبارة المسموعة هي الاولى وما وجد ذكر فيه احد عشر اسما ما اسم موصول
وصلته الجملة بعده وفاعل وجد قوله ذكر وهو اشارة الى السببين ولفظ ذكر
يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع فصح ان يشار الى اسم ولان المثنى ههنا في حكم
الواحد فصح الاشارة اليه بلفظ الواحد والعايد الى الموصول في الصلة قوله فيه
والموصول مبتداء خبره قوله احد عشر اسما وهو مبني على الفتح مثل خمسة عشر الذي
وجد السببان فيه احد عشر اسما اى احد عشر قسما ذكر الكلم واد اوبه القسم اذ
الحكم غير منحصر في هذه الاسماء بل المراد بها الاقسام وهذا ظاهر والمراد ان
منع الصرف مرتب على هذين السببين في هذه الاقسام بعضها في حالة التنكير و
بعضها في حالة التعريف ولما كان التنكير اصلا قدم الاقسام المتعلقة به على الاقسام

المتعلق بالتعريف فقال خمسة حالة التنكير بعدم الخمسة التنكير على الستة
المعرفة لتقدمها عليها وصفا وموصوفا فقوله خمسة اى خمسة منها اى من احد عشر
فقوله خمسة منها بدل بعض من احد عشر على حذف العائد كما ذكرنا على لفظ قوله
من استطاع اليه سبيلا وقوله حالة التنكير بظرف لقوله وجد اى الذى وجد فيه
السبب المسبب معاخرة حالة التنكير وستة حالة التعريف ويجوز ان يقال خمسة مبتداء
لتخصيصه بالصفة المذكورة وخبره محذوف وقوله حالة التنكير ظرف للخبر المحذوف
تقديره خمسة من احد عشر يوجدون كذلك فيها حالة التنكير فليتامل ثم اخذ يفصل تلك
الخمسة فقال وهى افعل صفة فقوله صفة من افعل حملا للمضمر على الهم الاشارة نحو
هذا بعلى شيخا كانه قبل وهذه افعل صفة وجعلها صفة بلا فعل ليس بشئ اذ
النكرة لا يقع صفة للمعرفة نحو احمر فانه غير منصرف ان كان نكرة لمكان السببين
الوصفية ووزن الفعل وان كان معرفة بان جعل علما فكذلك غير منصرف للعلمية و
ووزن الفعل قال الشارح الفاضل وجه المنع فى افعل صفة الوصفية و
والوزن الغالب لان افعل فى الفعل اكثر منه فى الاسم ومؤمرد وواذ الاكثر به
موجود فى حاتم ولامنع ومنتفية فى احمر ولاصرف وفعلان الذى مؤنثه فعلى
اى الموضع الثانى من المواضع الخمسة فعلان نحو سكران ووجه المنع فيه الوصفية و
الالف والنون المضارعتان لالفى التانيث ووجه المضارعة امور ثلثة الاول
ماذكرنا عند تعديد الاسباب الثانى ان كلا من المذكر والمؤنث منها صيغة منفردة
مخالفة لصيغة الآخر بصيغة المذكر سكران وصيغة المؤنث سكرى نحو احمر فى المذكر وحمراء
فى المؤنث ان تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون فلا يقال سكرانة كما لا يجتمع مع
الالفين فلا يقال حمراء وانما قيد فعلان بالذى مؤنثه فعلى احترازا عن فعلان فعلى
فانه منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة ووجه الصرف هنا ان لا مضارعة بين
ذكره وبين الالفين لانتفاء الوجهين الاخرين اولفظ المذكر والمؤنث لا يعرفان
الا بالتاء من الزيادة منعها من الحذف والمعدول اى الموضع الثالث من المواضع

الخمسة

الخمسة المعدول نحو ثلاث ورباع واحاد وموحد وثناء ومثنى وثلث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر على الاكثر لان بعضهم قصر وسماه
فقال ومفعل عاما لا يتجاوز من اربعة وهذا متفق عليه لانهم يقولون
احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع فاذا جاوز ذلك
فهو مختلف فيه والاظهر انه يعتبر الى عشار ومعشر وخماس ومخمس وسداس
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع لان استعمال هذه
مع ياء النسبة كثير مطرد كما لخماسى والسداسى والرباعى والثمانى والتساعى و
هذا دليل على انه ثابت الى عشار ومعشر فان قيل فكيف صحت هذه النسبة
ولا تكرير فى المنسوب اليه ولا فى المنسوب اليه اذ الثلاثى نسبة الى ما هو على
ثلثة احرف وكذا اخواته وايضا كيف صحت الصفة فى الثلاثى فى النسبة الى الثلثة
والنسبة اليه ثلاثى بالفتح قلنا هذا مما ورث النسب او هو من قبيل تغيرات
النسبة على خلاف القياس نحو الحكمية بفتح الكاف والنسبة الى الحكم والارضية
بفتح الراء فى النسبة الى الارض وبالجملة فوجه المنع فى ثلاث ورباع الوصفية والعدل
والى هذا اشار المص بقوله عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة وهذا مذهب سيبويه
وعند ابن السراج السببان فيهما العدل والتكرير وعند الكوفيين العدل وتعريفه
اذ يمتنع فيه دخول اللام واورد على سيبويه هنا ان الوصف فى المكرر عارض
كموضعة اربع فى مررت بنسوة اربع فلا يسبب اعتبر الوصف هنا ولم
يعتبر هناك واجيب بالمنع اى لا نسلم ان الوصف فى المكرر عارض بل هو
اصلى لانه موضوع كذلك فان قيل فنى المعدول عنه سببان العدل
وتكرير فيجب ان يمنع الصرف قلنا محل الصرف ومنعه هو الكلام المفرد اما فى حكمه
كعلبك لا الاسماء فان قيل ما الدليل على ان ثلث ورباع معدولان عن
ثلثة ثلثة واربعة اربعة قلنا انهم وجدوا لفظ ثلث وثلث ثلثة بمعنى واحد
وفهموا بشهادة استعمالهما ان فايدتهما سوى امر ذى اجزاء على هذا العدد

المعين ولفظ المقوم عليه في غير لفظ العدد قد جاء مكررا على الاطراد في
كلام العرب كقولك اكلت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابحرت
العراق بلدا بلدا فالتمثيل اذن في باب العدد وايضا التكرير عملا بالاستقراء
والحاقا للفرع المتنازع المشكوك بالاعم الاغلب وقد وجدوا لفظ ثلث
غير مكرر لفظا ولم يأت لفظ مكرر بمعناه الا ثلثة حكموا عليه بان اصله مكرر
موثلثة ثلثة وكذا اخواته فقوله بعد لاهذه الجملة في موقع النصب حال من
ثلث ورباع لانهما منعولان معنى لان قوله كقولك وربع في قوة ان يقال
امثل لهما حال كونهما معدولين ولفظة قد مقدرة على نحو قوله تع او جاءكم
حصرت صدورهم وما في اخر الف التانيث اى المواضع الرابع من
المواضع التي الخ الاسم الذي في اخره الف التانيث مقصورة او ممدودة
نصب حال من الف التانيث لانه فاعل اذ التقدير الاسم الذي يكون في آخره
الف التانيث فالمقصورة كخوجلى وبشرى والممدودة كخوحمراء وصحراء والنسخ
في ذلك مختلفة ففي بعضها لا اثر للمثال اصلا وفي بعضها كخوحمراء وصحراء بذكر
للمثالين للممدودة وترك المثال للمقصورة عن اصل والنسخ التي قراءناها
عند استاذنا شمس الايمة فخر الملة والدين محمد قعد الله برضوانه وبوأه اعلى
منازل جنانه فانه كان سيفا من سيوف الله على اعداء الله وهو وان كان
اخي نسبا لاب وام الا انه كان والدي تربية وتعليما وتكميلا وارشادا
الى مصالح الدين والدنيا كانت من النسخ هكذا كخوبشرى وصحراء هذه
النسخة اصح النسخ رواية ورواية وسميت الف بشرى مقصورة اذ القصر في
اللغة الحبس والمنع قال الله تع حور مقصورات في الخيام اى محبوسات
ممنوعات عن الغير ومن الالف لما امتنع عليها الحركات صارت كانها ممنوعة
منها وسميت الف صحراء ممدودة لكاحان المد وهو ظاهر والحاق المص لتنبيه
على ان لا فرق بين الف ان يكون اللام المشتمل على الالفين اسما كبشرى وصحراء

او صفة كحبلى وحمراء ولا بين ان معرفة او نكرة ويجب ان يعلم ان علامة التانيث
في مثل حمراء وصحراء انما هو الهمزة لا الالف التي قبلها اذ قد يقدر ان علامة التانيث
محلها اخر الكلمة قال سيبويه في الكتاب بالحقته الف التانيث فمنع وكذلك من
الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك نحو حمراء وصفراء وصحراء ونحوها فقد جاءت
الالف في هذه الامثلة كلها للتانيث انتهى وهذه الهمزة التي هي علامة
التانيث كانت الفا في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم زادوا قبلها الفا
للفرق بين المونثين مونث افعل ومونث فعلان وذلك لان مونث
فلان هو فعلى كما يقال في سكران سكرى وعطشان عطشى ومونث افعل
هو فعلاء بزيادة الالفين اذ لو جعل مونث افعل ايضا فعلى واكتفى
بهذه الالف الواحدة لالتبس مونث احد التائين بالاخر فلاجرم زادوا
في مونث افعل الفا اخرى تحقيقا للفرق ودفعا للالتباس فالتقى ساكنان
وامتنع حذف احدهما اذ لو حذف لفات الفرق الذي كان مطلوبا بحركة
التانية فصارت حمرى فان قيل فلم خص مونث افعل بزيادة الالفين و
اكتفى في مونث فعلان بالف واحدة ولم يعكس الامر قلنا لان افعل هذا
شبيه بافعل التفضيل مزيدة معنوية على فعلان فاراد وان يكون لافعل
هذا ايضا مزية على ذكر اذ هي في صورة الاول فخصوه بهذا القدر من المزية
حملا له على اخر لما بينهما من التاخي فان قيل لاي شئ جعلوا الالف الاولى
في المرة الثانية ولم يقولوا ان الثانية زايدة في المرة الثانية مع ان الاعتبار
الزيادة في الاخر اولى فان هذا مضى عن اعتبار التقديم والتاخير فان هذا
مونثة وارتكابها خلاف الظاهر على ما لا يخفى قلنا قد بينا هناك في اثناء التعريف
على ان السر ان تنبهت وذلك لان اصل حمراء حمرى وهو تانيث احمر والالف
علامة التانيث كسكرى وعطشى الا انه لو اكتفى بهذه الالف التي زيدت للتانيث
لالتبس المونثان كما فصلنا فاحتاجوا الى زيادة الف اخرى للفرق فصار الالف

الف الفرق

لا الف التانيث والف التانيث انما هي التي زيدت اولا لقصد ان يكون علامة
للتانيث وقاعدة الفن فاصليه بان يعتبر الف الفرق مقدما على الف التانيث
ليكون علامة التانيث واقعة في آخر الكلمة تحقيقا للقاعدة الممضاة وكلام سيبويه
في الكتاب قاض بان علامة التانيث هي الهمزة وانها كانت في الاصل الفا الا انهم
حركوها لالتقاء الساكنين فصارت الالف همزة وقال الشارح الفاضل رح و
الدليل على ان الالف الهمزة منقلبة عن الالف قولهم صحارى في جمع صحراء اذ لو كانت
الياء الثابتة منقلبة عن الهمزة كالياء الثانية في حطة لوجب ان يظهر الهمزة
في شيء من هذا النحو كما في على مثال صحاريع كما ان اظهار الهمزة في كوثايع خطية
كثير هذا كلامه وليس بشيء لان المستعمل في جمع صحراء والشابع في الاطلاقات صحارى
بفتح الراء والف بعدها واصله صحارى بتشديد الياء وذلك لانهم اذا ارادوا ان
يجمعوا صحراء ادخل بين الحاء والراء الف وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف
الجمع في نحو ساجد وقاعد ثم قلبت الالف الاولى التي بعد الراء ياء لكسرة الراء
التي قبلها ثم قلبت الالف الثانية وهي الف التانيث ياء بالضرورة فاجتمعت ياآن
فادغمت احديهما في الاخرى فقيل صحارى ثم حذفت احدى الياءين فبقي صحارى ثم
قلبت كسرة الراء فتحة وقلبت الياء الفا لمكان الفتح فقالوا صحارى على وزن نصارى
واذا كان كذلك ثبت ان صحارى ليس نظير الحظية حتى يستدل به عليه فان قيل جمع
ذكر حسن واضح الا ان ثبت بهذه المباحث المذكورة ان الالف الاولى في نحو حمراء
وصحراء الفرق لالف التانيث وان الف التانيث انما هي الثانية فقط
قلنا معنى قولهم والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث وهذه عبارة المقتصى
ذكرها في تعديد الاسباب قلنا مرادهم بالفي التانيث الفا المقصور نحو بشرى و
والممدودة نحو حمراء لا الالفان اللذان في نحو حمراء فقط فان قيل فما وجه المضارعة
قلنا وجه المضارعة امتناع الاجتماع بين تاء التانيث وبين الالف والنون
وان كلا من المذكر والمؤنث صيغ على حدة مخالفة لصيغة اخرى ولو سلم ان المراد

الالفان اللذان في نحو حمراء فقط فهذا لا يقتضي ان يكون كل منهما للتانيث ونحن
لا نكون احديهما للتانيث فقط كما في صحراء هذه العبارة وهذا مبني على قاعدة
عدة اورد ها صاحب الكشاف وغيره وحاصلها انه اذا كان بين الشيئين يلتبس بوجه
من الوجوه وكان لاحدهما يلتبس بثالث صحت اضافتهما معا اليه نبهنا عليه اللسن
وعلماؤنا كقوله رح قوله تخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ونظيره قولهم بنو فلان صلوا
زيدا واما صلى واحد منهم فلا حاجة الى جعله تغليبا من قبل القمرين كما ذهب
اليه الفاضل الشارح رح اذ لا نص هنا فليتامل فان قيل فاي سر في جعل
الالف والنون فرعا لالفي التانيث مع اشتراكهما في الزيادة ولم يعكس قلنا
السر في ذلك انهم زادوهما مع كما فصل ولا كذلك الالف والنون فهما احق
بالاصالة منها وبالجملة فالف التانيث قايمة مقام السببين في منع الصرف للتا نيث
ولزومه اذ لا يلحق علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث جاءت
هذه الكلمة موضوعة بهذه الالف جاء مجرى تانيث ثان بخلاف التاء في طلحة ونحوه
فان وضعها على العروض والانعكاك والجمع الاقصى اي المواضع لطلب من المواضع
لخمسة الجمع الاقصى ولا نزاع لاحد في ان هذا الجمع قايم مقام سببين الا انه اضطربت
كلمتهم في وجهه ولمية الى اقوال الاول وهو الذي اختاره الشيخ ابن الحاجب
انه صيغة منتهى الجموع فكانه جمع مرتين اما تحقيقا كالكالب لانه جمع اكلب واكلب
جمع كلب او تقديرا كالفاضل وشبهه لانه على تلك الصيغة فاجرى مجراه وظاهر كلام
المصنف مشعر بهذا القول حيث عبر عنه بلفظ الجمع الاقصى الثاني وهو اختيار الجزولي
انه جمع لا نظير له في الاحاد ففيه الجمع وعدم النظير في الاحاد الثالث انه لما لم يكن
له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة
الرابع ان سببه قوي اذ هو نهاية الجموع الخامس وهو مختار الجمهور ان السبب قوي
اذ هو لا نظير له في الاحاد العربية وقال الشيخ ابن الحاجب قول الاكثرين انه جمع
لا نظير له في الاحاد منقوض بباب افلس اذا فعل جمع لا نظير له في الاحاد فلو كان

هذا سببا لكان هذا الباب ممنوعا من الطرف وليس فلس وزاد بعضهم النقض
باجماله فان هذا ايضا جمع لا نظير له في الاحاد معان منصرف واجيب عن النقض
عموما بان كلا منهما وان كان جمعا لا نظير له في الاحاد الا ان يكون جمع قلة عند
جمعيته لان جمع القلة حكمه حكم الاحاد بدليل انهم يصغرونه على لفظه وعن النقض
الثاني خصوصا بان مذهب سيبويه ان افعالا مفردا ولهذا جاز ان يعود اليه
ضمير المفرد قال الله تع مما في بطونه اي بطون الانعام وجاز ان يوصف به المفرد فيقال
برمة اعشار وبطنة امشاج قال الله تع انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج ولا
يوصف للمفرد بغير هذا الوزن من الجموع كاساور فان سوارا جمع اولا على لغة
واسورة جمع اساور فاساور جمع الجمع وانايم فان جمع انعام وانعام جمع نعم
فانا عيم اذن جمع الجمع وما كان على مثالها اي رتبتها من الجموع تما بعد الثلاثة حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن كما جر مثال لما كان بعد الثلثة اوسطها ساكن فقوله كاساور وانا عيم مثال لما جمع مرتين حقيقة
وقوله وما كان على مثالها كما جد ومصابيح اشارة الى ما جمع مرتين حكما اذ الوزن
واحد فكان جمع مرتين فنحو مساجد ومصابيح من قبيل السهم بالجمع الاقصى ووجه
الشبه ان الوزن واحد وكل منهما جمع وان تمتنع مرة اخرى فان قيل فقد راعيت
آخرا وهو الحمل على النظير والشبيه قلنا لا بل السبب واحد هو وزن الجمع الاقصى والوزن
في الكل واحد الا ان كون الاقصى من قبيل الجمع انما قام هذا الوزن مقام السببين لقوته
فافهم فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كما قيل فان اوسط الثلثة اللام
والمتحرك ووجه الفرق ههنا ان هذا الوزن خرج عن مثال اقصى الجموع ودخل في او
ذان الاحاد كجواهير وطواعية فان الهاء يقال لها هاء الاطلاق والاعناق اذ
هي تفتق الاسم عن قيد المنع ويطلق عن الثقل الى الخفة قال الحريري في مقاماته
ان الهاء الاحوة ههنا اماط الثقل وما طلق المعسل كعوكد صيا قله فينصرف
هذا الاسم بالهاء ويمتنع بدون الهاء فقوله اماط اي ازالت من الاماطة

وهي الاذالة وفي الحديث واد ناها اماطة الاذى عن الطريق والمراد بالثقل
الثقل الناشئ من منع الصرف فان غير المنصرف لما فيه من علتين وفرعيتين
شبيه لمن كمل عدد سبب فاذا صرف فقد استراح من كلفة الحمل والثقل والمراد
بالمعسل المقيد وهو كناية عن غير المنصرف لان غير المنصرف لما كان ممنوعا
عن الحركات في ادائها كان كالشخص مقيد لا يقدر على الحركة على مقتضى الا
رادة فاذا صرف فقد حصل له الاطلاق عن القيد والحبس فان كان ثالث
الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في حال الرفع والجر وتثبت الاسم وانبتها
اي تلك الياء في حال النصب حال كون تلك الياء متبسا بغير تنوين اي بلا
تنوين فلفظ الغير ههنا بمعنى لا كما يقال ضربت بغير دنبا اي بلا دنب فقوله
بغير تنوين حال من المنصوب وهو ضمير انبتها ويجوز ان يكون صفة لمصدر
محذوف اي انبتها انباتا ملتبسا بانتفاء التنوين كما جاء في جواد بتنوين
الراء ومررت بجواد بالتنوين ورأيت جوادا بفتح الباء بلا تنوين
فاعلم عقيب بحث جواز بكلة فاعلم وضم لها مباحثها اذ قد جرت عادة ارباب
باب التصاريف على انه اذا كان في موضع من المواضع ضرب اشكال او نوع
دقة او خلاف وكان هناك مظنة للغفلة ويتوجه بسببه السامع عليه
بوصف الذهول ويراد هناك تنبيهه واخراجه عن شبه الغفلة الى يقظة
التنبه يختم ذلك المبحث بكلة لورث السامع ضربا من التنبه ونوعا من
اليقظة مثل كلة تدبر فافهم فاعلم فاعمل وكذا وكذا ويجعلون ذلك لمراد
فرع العصا ومدار العضد ونحو ذلك ولما كان هذا الموضع من المواضع
التي اضطربت فيه افهام الاوايل وزلت فيه اقدام الاوآخر فعل المصنف
ما فعل جريا على سننهم وذبابا الى دينهم وتنزههم وتوضيح ذلك انه اضطربت
في نحو جواد كلمتهم الى اقوال الاول انه ممتنع من الصرف وانه مثل قاضي رفعا
وجرا بلا خلاف بين النحويين في اللفظ وان اختلف في التقدير فسيبويه

واصحابه يزعمون انه غير منصرف وان التنوين فيه تنوين العوض كذكره في
ابن الحاجب الثاني انه منصرف اذ لا موجب لمنع الصرف هنا اذ لا يتصور فيه
سبب سوى الجمع وشرط ان يكون بعد الف حرفان فصاعدا والشرط هنا منتف
فوجب صرفه كسلام وكلام مما بعد الف حرفا فقط والصحيح هو كسيبويه اذ هو
وزن الجمع الاقصى فامتنع من الصرف امضاء لكلية القاعدة المضاه والقصر
باب الشرط منتف بسبب شيء اذا المحذوف في حكم الثابت والدليل عليه امران الاول
انهم يقولون هذه جوار بكسر الراء فلولا ان المحذوف في حكم الثابت لقبل
جوار كسلام واذا دلت الكسرة على انه في حكم الثابت وجب الحكم بمنع الصرف لان
كسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر لحكم حرف الثاني انهم
متفقون على منع الصرف في نحو اشق واحوى واصله اشقي واحوى وفيه الصفة
ووزن الفعل والوزن انما هو فعل بحركة الياء وانفتاح ما قبلها فانقلب الفا
فبقي احدى فلو كان الاعلال اخلالا بالوزن لكان هذا منصرفا ولوجب ان يقال
زيد احوى بالتنوين ولا قائل به فثبت ان الاعلال لا اخل بالوزن الثالث انه روي
عن سيبويه ان السوين للعوض واضطرب كلامهم في تفسير قوله الى اقوال الاول
ان التنوين عوض عن الياء المحذوفة الثاني ان السوين عوض عن حركة الياء
قال ابن الحاجب والاولى ان يقال هذا السوين عوض عن اعلال الياء بالسكون
لان حذف الياء انما كان بسبب وجود السوين فكيف يصح ان يكون عوضا
عنها وحذف الياء انما كان بعد وجود السوين وانما يكون بعد وجود
التنوين وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره فوجب
ان يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين
فلما جاء السوين بعد ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين هذا كلامه وتوضيحه ذكر ان جوار اصله جواري فالضمة ثقيلة على الياء
فحذفت الضمة فبقي جواري بسكون الياء ثم بعد ذلك حذف فيه طريقان الاول انه لما كانت

الياء

الياء مكسورة حذفت الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها اذ هي مشعرة بها ولما
جاز ذلك في المرفوع طلبا للخفة قال الله تع والليل اذا يسر اي يسري
وقال يوم يدع الداع اي الداعي وقال عالم الغيب والشهادة الكبير
المتعال اي المتعالي كان جواز ذلك في الجمع وانه اثقل منه بالطريق
الاولى على ما لا يخفى الطريق الثاني انه بعد اسقاط الضمة والكان
الياء جيء بالتنوين فصار جواري فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء فصار جوار وكلام ابن الحاجب مبني على الطريق الثاني
فلهذا منع كون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة وهذه الطريقة
هي التي اشار اليها السيرافي في شرح كتاب سيبويه في تفسير قوله هنا الا انه
ذكر ان هذا السوين اولا كان تنوين الصرف اذ الاعلال مقدم
على منع الصرف فاذا تم امر الاعلال حذفوا تنوين الصرف فخافوا
رجوع الياء المحذوف لزوال علة حذفه وهي التقاء الساكنين فجاؤا
بسوين العوض عوضا عن الياء المحذوفة فهذا التنوين يسمى تارة
تنوين العوض وتارة سوين قطع الطمع اذ هو قاطع لطمع الياء
المحذوفة في العود والرجوع اذ لو رجعت علة ذا لالتقاء وهذا يظهر ان كلام
ابن الحاجب غير تمام اذ لم يفهم ان تنوين العوض عند سيبويه اي تنوين
ويروى عن سيبويه ان هذا التنوين التمكن ووجهه بانه منصرف حيث اذ
لم يبق بعد تمام الطرف بعد الالف الا حرف واحد فخرج عن مثال اقصى
الجموع وهذه الرواية ضعيفة والصحيح هو الرواية الاولى وبالجملة فكل جمع
معتل اللام وزنه فواعل لفاعلة كحوائل جمع حائلة وموالي جمع مولاة
في مثل قولان الاول ان حكمه حكم قاض رفعا وجرا يعني ان اعرابه لفظي في حالتين
الحالتين وحكم ضوارب نصبا يعني ان اعرابه لفظي في حالة النصب الثاني ان
حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا يعني ان اعرابه لفظي في حالتين الحالتين فيقال على القول

الاول

جاءني حوار ومررت بحوار ايت جوارى وعلى الثانى حاى حوار ورايت جوارى
ومررت بجوارى وعلى الثانى ورد قوله العرد ق فلوان عبد الله موالى
بجوته ولكنى عبد الله موالياحيث حرك ياء موالياحالة الجر ولهذا يظهر
ان ماذكره ابن الحاجب ونقلناه فى صدر هذه المباحث من ان نحو حوار
رفعا وجرا مثل قاض بلا خلاف بين النحويين ليس شيئا وبالجملة ولما كان التعرض
الاول اعرف بنى المصنف كلامه عليه وبدء التعرض بذكرهم بنيه بكلمة فاعلم ان
ههنا شيئا بل اشياء لا ينبغى ان يغفل عنها وستة حالة التعريف معطوف
على قوله خمسة حالة التنكير اى هذه الستة مما يوجد فيه منع الصرف لوجود سببية
التعريف ولا يوجد منع الصرف فيه حالة التنكير فهذه الستة مشروطة بالتعريف
فاذا زالت التعريف انصرف الاسم لزوال الشرط وهى الاعجمى اى الاسم الاعجمى العلم
كوابراهيم واسمعيل فان كلا منهما غير المنصرف للعجمة والعلمية فان سميت
رجلا بنحو جام او قندهار فانه لان العجمة التكرية غير مؤنثة العجمة التكرية معنا
العجمة المنسوبة الى التكر يعنى العجمة المقرونة بالتكارة غير متعبرة لان كون اللفظ
العجمية تقتضى ان لا ينصرف قد يصرف لعارض العرب اذ قد يقوران كل سبب من الاسباب
فرع لشئ وان منع الصرف لابد له من سببين ولابد فى كل منهما من تحقق الفرعية
حتى اذا اجتمع فرعيتان فى اسم صار شبيها بالفعل فى تحقق الفرعيتين فيصير بهذا
السبب ممنوعا من قبول التنوين والجر كالمشبه به فالعجمة انما يصير سببا ولو فى
منع الصرف اذا اتصفت بصفة الفرعية واتصافها بالفرعية انما يتحقق
اذا كانت خالصة اى يكون عجمة محضة وهذا المعنى انما يتحقق اذا كان الاسم
محفوظا من تصرف العرب اذ لو تصرفت العرب تصرفهم فى لغتهم صارت لغة عربية
وخرجت عن كونها عجمية فانتفت الفرعية المطلوبة فانتفى التاثير وانما يكون
الاسم محفوظا من تصرفهم اذا كان علما اذ لو كان اسم جنس لصار عمرو جابكلا
مهم فى اجراء الاحكام من قبول الاضافة واللام وتخفيف ما يستثقل منه كحذف

بعض

بعض الحروف وقلب بعضها كما فعلوا فى لجام ولكام وفى الاستحاق منه كما فعلوا
فى سحت حيث جعلوه مشتقا من السحت والسحت لغة عجمية وعليه قول من
قال هل ينفعنى حلف سحت ولهذا يظهر ان المنصوص من اشتراط العلمية
صنفها من تصرف العرب والظاهر انه اذا كان اسم جنس فى اللغة الاعجمية قبل
استعمال العرب ياعلم العرب هكذا ثم يجعلونه علما فانما اذا كان علما قبل
ان تتصرف فيه العرب هكذا واما اذا لم يكن كذلك وجعلته العرب علما ابتداء كما يقولون
فانه وان كان محتملا الا انه نادر والتعريف كلهم مقرونون بمدار فواعن الفن
على الظاهر الغالب لا على القليل النادر وقال الشيخ ابن الحاجب والنادر لا
عتداد به كما فى سراويل وابلمه وبهذا اندفع الاعتراض اورده المحقق الرضى
على القوم وحاصله ان هذا الشرط اى كونه علما فى اللغة العجمية قبل استعمال العرب
ليس بلازم بل الواجب ان لا يستعمل فى كلام العرب ابتداء الا مع العلمية سواء
كان قبل استعماله فيهم علما كابراهيم واسمعيل اولا كقالون فانه اعجمى بلسان الروم
سمع نافع راويه عيسى بجودة قراءته واما كلام المصنف فينطبق على القولين جميعا لان
كلامه ان العجمة مع التكير ليس سببا مؤثرا فى منع الصرف بل هو مشروط بالعلمية
واما ان العلمية هل يجب ان يكون ثابتة قبل استعمال العرب او مع استعمال العرب
فكلام المصنف عنه ساكت وما فى آخر معطوف على قوله لاعجمى فى قوله وبى الا
عجمى اى المواضع الثانى من المواضع الستة اسم فيه الف ونون مزيدتان
سواء كان فاعوله مضموما كعثمان وسفيان او مفتوحا كمروان او مكسورا كعمران
فان قيل قد جعل المصنف ما فيه الالف والنون المزيدتان اولا من قبيل الخمسة حالة
التكير حيث قال وفعلان الذى مؤنثه فعلى كسكران وسكرى فكيف يصح عده
ثانيا من قبيل الستة حالة التعريف وهل هذا الا تناقض قلنا الالف
والنون باعتبار المحل قسمان الاول ما يكون فى الصفة كسكران الثانى ما يكون
فى اسم غير صفة كعثمان فالقسم الاول غير محتاج الى التعريف بل بسبب مؤثر

والنون ه

صفة الالف والنون

حالة التنكير والقسم الثاني لا يوجد بدون التعريف لان هذا القسم مشروط بالعلمية
فاذا انتفت العلمية فلا تاثير له في منع الصرف فالذي جعله المص من قبيل الجملة
هو القسم الاول والذي جعله من قبيل الستة هو القسم الثاني فلا تناقض.
وكان حق العبارة ان يقول في الاول والالف والنون في الصفة وفي الثاني
والالف والنون اسم غير صفة لان مدار الامر على هذين الا انه فعل
ما فعل لانه اعتبر المحل في الموضعين فبنى بالمثال على القيدين ولقب
سيبويه في كتابه القسم الثاني فقال هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة وقال
في القسم الاول في بيان ان نحو سكران وعطشان وعجلان غير منصرف
مطلقا سواء كان نكرة او معرفة للالف والنون ولزومهما هكذا
ما لحقتهما نون بعد الف فلم ينصرف في نكرة ولا معرفة وذكر نحو عطشان
وسكران وانثاهما وذكر لانهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الف
كالف حمراء لانها على مسالمها في عدة الحروف والتحرك والسكون وايضا
كما ان الالف والنون قد اختص بهما المذكور ولا يلحقه علامات التانيث
كما ان حمراء قد اختص على المؤنث فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة
اجري مجراها وليتهكر على قاعدة خليله في هذا المقام ولما انه قد جاءت في
الاستعمالات الفاظ محتملة للصرف ومنعه فان نونها يحتمل ان يكون اصلية
فهي مصروفة وان يكون زائدة فهي ممنوعة قال سيبويه في كتابه ما يكون فيه
النون من نفس الحرف بمنزلة الدال من زيد عند التسمية حرفة في المعرفة
والنكرة وسألت الخليل عن رجل يسمى دمعانا فقال ان سميته من
التدمعن فهو منصرف وكذلك شيطان ان اخذته من الشيطنة والنون
في مثل هذا من نفس الحرف اذا كان له فعل يثبت فيه النون وان جعلت
دهقانا من الدهن وشيطانا من الشيط فلم تصرفه هذه عبارة سيبويه
في كتابه وقال صاحب الكشاف وجعل سيبويه نون الشيطان في موضع من

القيدين ص

كتابه

كتابه اصلية واعتبر الاشتقاق من شطن اي بعد وفي موضع آخر زاد وعتبر
الاشتقاق من شاط اي بطل ومن الالفاظ المحتملة لفظ حيان ان اعتبر اخذه
من الحين وهو الهلاك فاللفظ منصرف وان اعتبر اخذه من الحيق فاللفظ
ممنوع وههنا لطيفة وهي انه يروى ان واحدا من الفضلاء اسمه حيان
دخل على بعض الملوك وهو ايضا كان جلادا فاضلا فقال له الملك
مثل ينصرف حيان فقال في جوابه ان احياه الملك فهو لا ينصرف وان اماته
فهو منصرف فقوله هل ينصرف فيه تلطيف اي مثل يرجع منا الى منة وبلدة
ام لا او المراد انه هذا اللفظ مثل ينصرف او يمتنع من الصرف لاشتماله
على الالف والنون وقوله ان احياء الملك فهو لا ينصرف ايضا يحتمل معنيين
الاول انه ان خرج الملك من العلاكة التي هي بمنزلة الموت بالاحياء
والاعطاء فهو لا ينصرف من عتبر الملك بل لا ينفك عن ملازمة
العتبة العالية اذ الالف فاعيد الاحياء الثاني انه تنبيه على ما ذكر من
الاشتقاق اي ان اعتبر الملك مشتقا من الحبس فهو غير منصرف لاشتماله على
الالف والنون وقوله وان اماته اي ان قدر على فلاكته التي هي بمنزلة
الاماتة فهو منصرف لان من لا يحد منفعة لدى احد فهو لا يسكن عنده بل يعرض
منه او المراد التنبيه على ما ذكر من الاشتقاق اي ان جعل الملك مشتقا من الحبس
فهو منصرف اذ ليس فيه الف ونون مزيدتان اذ ولا يخفى على الاذكياء
لطف هذا السؤال والجواب ويروى ان الملك لما سمع جواب هذا احياه
واعطاه مالا تعد ولا يحصى ومما يناسب هذا المقام ما يروى ان عمر
الجمال اتى باب بعض الافاضل وقرع فقال صاحب البيت من انت
فقال عمر فقال انصرف فقال عمر لا ينصرف وما فيه وزن الفعل اي الموضع
الثالث من المواضع الستة كل اسم فيه وزن الفعل كاحمد ويزيد و
يشكر فان هذا ايضا ممنوع من الصرف اذا كان علما ومعرفة ومنصرف

اذ كان نكرة وانما اعتبر ضم زيد ويشكر الى احمد يتنبيها على العلم فقد يكون منقولا
عن الفعل ويكون ممنوعا من الصرف لكن بشرط لجدوى عن الضمير اذ الحرف
ومنعه من خواص المعرفة واذا اعتبر الضمير معه كان جملة والجملة خارجة عن
البحث فاحمد غير منصرف لوزن الفعل والعلمية وكذا يزيد ويشكر اذا جعل
علما فالاول وزن غالب في الفعل وكل من الاخيرين مختص بالفعل ففي
الجمع بينهما تنبيه على وزن الفعل معتبر سواء كان من الاوزان الغالبة
كاحمد فانه جاء في الكلم ايضا كاحمد وافكل او من الاوزان المخصوصة بالفعل
كيزيد ويشكر والجمع بين الاخيرين تنبيه على انه لا فرق بين ان يقع فيه اعلال
كيزيد او لا كيشكر ثم في الكلام تنبيه على ان الوزن المعتبر ينبغي ان يكون على احد
الوصفين اما الغلبة واما الاختصاص وانه لا عبرة بالوزن المشترك بين
الكلم والفعل بدون الوصفين وفي ذكر خلاف يونس فانه اعتبر وزن الفعول
مطلقا غلب او لم يغلب خصّ او لم يخصّ والرابع من المواضع الستة المعدولة
عن المعرفة فانه ايضا ممنوع عن الصرف اذا كان علما ومصروف اذا كان
نكرة كعمر وزفر عدلا عن عامر وزافر المعرفتين فقوله عدلا جملة حالية حال
من عمر وزفر والعامل حرف التنبيه على نحو قولهم زيد كعمر وراكبا او جملة
استئنافية كانه قيل عن اي شيء عدلا فقيل عدلا عن عامر وزافر المعرفتين
وتقييد المعدول عنه بكونه معرفة تنبيه على انه لو كانا معدولين عن النكرة
لوجب ان يوجدا بين الاسماء الاجناس وهما غير موجودين فيها اذ ليس
في النكرات شيء يسمى عمرا وزفرا فعلم انهما معدولان عن المعرفة فان قيل
قد جاء عمر جمع عمرة والزفر بمعنى السيد ومنه قول الاعشى يا ذا الظامئة منه
النوفل الزفر اجيب بانهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية
غير منقولين عن الاسماء الاجناس كذا ذكره المحقق الرضي فان قيل لم لا يجوز
ان يكون كل منهما معدولا عن النكرة ثم نقيد علما قلنا اذ العلمية لا يجتمع

مع النكارة وتحقيق ذلك ان العدل معناه ذكر لفظ واراد لفظ آخر فالمستقبل
هو المعدول عنه الا يرى ان ثلث معناه ثلثة ثلثة ولذا اخواته فعمر معناه
عامر ومعنى عامر هو الذات المعلوم المشهور بهذا الاسم فان كان عمر وزفر
معدولا عن النكرة حال العلمية اجتمع النكر والتعرف في لفظ واحد وهو
محال قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني رفع ورحمه في العلمين معنى العدل ان
تريد لفظا فتعدل عن اللفظ الذي تريد الى آخر كقولك ان تذكر عمرا والمقصود عامر
فتنبه دلالة على شيئين اسم وهو عامر وذات وهو ولهذا لا يستعمل الا آخر هذا الحال
سوى هذا فالمعدول كالشبه النعل ان لانه كما ان النعل يدل على شيئين معنى
وهو الحدث وزمان كذلك عمر يدل على شيئين المسمى وعامر الذي هو الاصل هذا
كلامه ولا يخفى على ذي فطانة ان هذا البيان يقتضي ان يكون العدل قائما مقام
سببين اذ لجر العدلية لحقت مشابهته بالفعل من حيث الدلالة على شيئين فليتأمل
فان قيل قد ذكر سيبويه في الكتاب ان كل فعل اسما كان او صفة فهو مصروف
نحو صرد وجعل وكونهما وكلامه هذا ينافي ما نحن فيه من منع الصرف في عمر
وزفر وانبائهما فكيف التوفيق بين الكلامين قلنا ما نحن فيه مبني على
ان يكون هذا اللفظ محدودا عن البناء الذي كان عليه قبله ومسئلة الكتاب
مبنية على ان لا يكون محدودا عنه ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو
نقترح به مرادا فانه قال في موضع لكان عمر وزفر محدودين عن البناء الذي
هو اولى بهما وهو بناؤهما في الاصل فلما خالفنا بناء بنائهما في الوصل صرفوا عن
صرفهما فحكموا على منع صرفهما فحكمهم هذا مبني على انهما ليسا كشيء مما ذكرنا الا يرى
ان غيرهما من هذا الباب غير محدود كذا ذكر عن الشيء الذي هو اولى بهما وقال
في موضع آخر واما عمر وزفر فليسا محذوفين من عامر وزافر كسد وميت لانهما
اسمان بنيا من هذا اللفظ وخولف بهما بناء الاصل الذي هو اولى بهما واما
صرد وشبهه فليس لهم نظير متابع وقال في موضع اخر لانجعل عمر وانبائه محدودا

صبة

عن الشئ الذى هو اولى بهما الاول ذكر البناء الاول معرفة واما قوله بانى الظلامة
منه النوفلى الزفر فانه صفة كذا فروين تعدول و المؤنث لفظا كطلحة وسلمى
او معنى كسعاد وزينب اى الموضع الخامس من المواضع الستة التى تكون ممنوعة
عن الصرف حالة التنوين ومصروفة عن المنع حالة التنكير المؤنث سواء كان
بالتاء كطلحة او بالالف المقصورة الزايدة كسلمى سواء كانت التاء فيه ظاهرة كطلحة
او مقدرة كسعاد وزينب وعلامة التانيث المقدرة لا يكون الا التاء
اذ قد يقدر انه لا يقدر من حمل العلامات الا التاء لان وضعها على العروض
والاشكال فيجوز ان يحذف لفظا اريد تقدير الحاق الالف فانه لا يكون
اصلا فى كلام المص فسمان القسمة الاولى قسمة الموت الى ما يكون بالتاء
كطلحة والى ما يكون بالالف كسلمى والقسمة الثانية قسمة الى ما يكون
بالتاء الظاهرة كطلحة والى ما يكون بالتاء المقدرة كسعاد وزينب فالمحوط
فى طلحة فى القسمة الاولى انما هو التاء فقط اذ هى المقابلة للالف وفى القسمة
الثانية التاء مع وصف الظهور اذ المقابلة للتا بوصف عدم الظهور الا
ان المص فعل ما فعل اختصارا وهو من الاختصارات المقبولة المفهومة
وهذا الموضع من مداخص هذا الكتاب ومزالة فلقد زل فيه اقدام النا
ظرين كلهم حتى ان الشارح الفاضل بعد ان بغفرانه ورواه على منازله
جنانه مع مهارته فى هذا الفن ومع وسوخ قدمه فى هذه الصناعة بيت
التول بان قوله وسلمى خطاء وان الصواب سلمة وبالجملة فحاصل الاشكال
على المص ههنا ان سلمى مونث بالالف المقصورة والمؤنث بالالف المقصورة
والممدودة ممنوع عن الصرف مطلقا لا يفتقر منع صرفه الى تعريف ولا الى
علمية اذ قد يقدر ان السبب الواحد القايم مقام السببين نوعان الاول
المونث بالالف والثانى الجمع الاقصى فقوله سلمى اذن سهو لانه جعل من الستة

التى

التى ينصرف فى التنكير ويمتنع فى التعريف هذا حاصل الاشكال فى هذا
المقام وحل هذا الاشكال ان المؤنث بالالف المقصورة قسمان الاول
ما يكون على وزن فعلى بضم الفاء وسكون العين او فعلى بفتحها
كالبهمى والحبلى والرؤيا والبشرى والرجعى وجلى وباصلى وبردى
وجمزى الثانى ما يكون على وزن فعلى بفتح الفاء وسكون العين كرضوى
فالقسم الاول الغم للتانيث البتة والقسم الثانى الذى يجئ تارة للتانيث
وتارة للالحاق كارطى وعلقى لقولهم ارطاه وعلقاه ولهذا عد جار الله
فى المفصل القسم الاول من قبيل الصنع المختص بالمؤنث والقسم الاول
من قبيل المشترك اى بين ما يكون الف للتانيث وبين ما يكون الفا
للالحاق وقال المحقق الرضى جزاه الله خير الجزاء والالف المقصورة
الزايدة فى اخر الاسم على ثلثة احرف الاول ما يكون للالحاق كارطى
الثانى ما يكون للتكثير حروف الكلمة كالصهرى الثالث ما يكون للتانيث
وقال فى موضع آخر وما فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفعلى بكسر الفاء
وسكون العين فهما مشتركان فى التانيث والالحاق ففعلى ان كان اسما
غير صفة فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لبقل وقد يكون للتانيث
كالشروى واذا تمهدت هذه المقدمة فاعلم ان ما ذكره القوم من ان
الالف المقصورة قايمة مقام السببين فهو محمول على الالف المقصورة التى
التى هى فى الصنع المختص اذ التانيث ولزوم انما هو فى هذا القسم لا غير
واما الالف التى هى فى الصنع المشترك فليست قايمة مقام السببين اذ التا
هنا موجود واللزوم منتفى فان الالف انما يكون سببا لمنع الصرف
اذا كان مع العلمية والف سلمى من القسم الثانى اذ هى فى الصنع المشترك فهى
العلمية فالمص حين عد ما فى آخره الف التانيث مقصورة او ممدودة من
الخمسة التى حالة التنكير اراد به الكلم الذى هو من الصنع المختص وحين عد سلمى

من السته الى حالة التعريف اراد به ما يكون في الصنع المشترك كما يتادى
عليه لفظ والاول غير محتاج الى التعريف في منع الصرف والثاني محتاج اليه كيف
وقد صرح الجمهور الرضي بان العلمية شرط وسبب معه اربعة مواضع باتفاق
جميع النحاة الاول العجمة الثاني التركيب كبعلبك الثالث التانيث بالتاء لفظا
او تقديرا الرابع المؤنث بالالف المقصورة الزايدة والشارحون اجمعون لما
لم يفهموا مراد المصرح لامراد التوم قالوا في هذا المقام مكانه والسمان اللذان
جعلا اسما واحدا اى والموضع السادس من الستة الذي ينصرف في التنكير ويمتنع
في التعريف التركيب كمعدى كرب وبعلبك وجعل سيبويه لهذا بابا على حدة فقال
هذا باب الشيئين الذين ضم احدهما فجعلا بمنزلة اسم واحد نحو حضرموت وبعلبك
وفي كلام المصنف تنبيه بل تصريح بان التركيب مشروط بالعلمية حتى اذا نكر حرف وسيفصل
كذا بعد كلا ان التركيب من المواضع التي العلمية سبب وشرط معها وشرط التركيب
مع ان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا ان يكون الثاني متضمنا للحرف كخمسة
عشر وان لا يكون جزاه الاخر معربا كخوان زيدا اذا جعل علما والمصنف ترك
هذه القيود اعتمادا على المثال ولانه ليس بصدد تفصيل الشروط والمهمة
بل غرضه ان مشروط بالتعريف والعلمية وانه ينصرف في التنكير ويمتنع في التعريف
فقوله كمعدى كرب اسم منقول من عدا يعدو فهو معد ومثل دعا يدعو
فهو مدعو قلبوا الواو ياء لانها اخف ثم كسروا ما قبلها لاجل الياء ثم خففوا فصار
معدى والكرب في اللغة الغساء هو اسم مؤنث نص على ذلك سيبويه في الكتاب
ثم قال قلت ليونس هلا صرفوه اى معدى كرب اذ جعلوهما اسما واحدا وهو عربي
فقال ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعلوا اسمهما به الصنم الذي كان بعيد
اهل هذه البلدة في الجاهلية وهو اعظم اصنامهم وهو مصنوع من ياقوت
حمراء وبين يديه اصنام صغار والبكر في اللغة الدق والذكر والبكر والدق
بمعنى ومنه بكر ثم ركب احدهما مع الاخر وجعل المجموع اسما للبلدة المعروفة

من بلاد الشام وفيه ورد قوله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن
الخالقين ويروى ان هذا الصنم كان من ذهب وطوله عشرون ذراعا
وله اربعة اوجه وكان اهل عطوق غاية التعظيم وكان له سدنة محدودة و
كانت سدنته سبعمائة وجعلوا هولاء اى السدنة انبياء وكان الشيطان
يدخل في جوف البعل ويتكلم بشريعة الضلالة وكانت السدنة يحفظونها
ويعلمونها الناس وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة فرع من
تفصيل الاسباب وبيان احكامها بقدر الحال فعقب الكل بقاعدة كلية
في هذا الباب ليتميز عند المحصل باب منع الصرف تميزا اخر مجددا وهاصلها
ان كل اسم ممنوع عن الصرف بسبب العلمية وسبب اخر فاذا
نكر وزالت العلمية فهو منصرف الا اربعة اشياء الاول باب احمر الثاني
باب التانيث بالالف مطلقا الثالث باب فعلان الرابع الجمع الا
قصيا فاشار المصنف الى الاول بقوله الا كوحمر ان سميت به رجلا فانت
احمر اذا سميت به اى جعل علما فهو ممتنع للعلمية ووزن الفعل واذا
نكر وزالت العلمية فهو منصرف عند الاخفش وممتنع عند سيبويه للوصف
ووزن الفعل والاستثناء مبني على قول سيبويه لانه اصح القولين و
حجته ان زوال الوصفية انما كانت بسبب العلمية فاذا زال المانع عاد
السابق وحجة الاخفش ان السابق لا يعود والحق في هذا المقام انه ان
قصد بنكر العلم كحلم وصفا فالعود ظاهر وان قصد بنكره مسمى بهذا اللفظ وان
لوحظ فيه القيد مع الحرفة مع ونكر كما لو سمي باحمر جمع موصوف بالحمرة فالعود
هنا ايضا ظاهر والحق مع سيبويه وان لم يلاحظ كما اذا سمي به بنكر اسود مثلا
فلا عود والحق في جانب الاخفش وكذا ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة
اشار الى المستثنى الثاني من المستثنيات الاربعة يعني ان ما فيه الف التانيث اذا
جعل علما فهو ممتنع للعلمية والتانيث واذا نكر فهو في هذه الحالة ايضا غير منصرف

للتانيث ولزومه وكذا فعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سكران اشارة الى المستثنى
الثالث يعنى ان سكران اذا جعل علما فهو ممتنع للعلمية والالف والنون فاذا
نكر فهو فى التنكير ايضا ممتنع للوصفية والالف والنون وكذا الجمع الاقصى
نحو مساجد اشارة الى المستثنى الرابع يعنى ان نحو مساجد اذا جعل علما فهو ممنوع
للعلمية وشبه العجمة هذا ملخص كلام المص فى هذا المقام وههنا ابحاث الاول ان
افعل التفضيل ايضا مستثنى من هذه القاعدة لانه اذا سمى بنحو اعلم مثلا فهو
ممتنع عن الصرف للعلمية ووزن الفعل لا خلاف فيه لا خفش ولا لغيره و
المص تركه وبهذا اصار كلامه فاسدا والتقييد بكونه مستعملا مع من احتراز
من كونه مجردا منه فانه بعد التنكير منصرف اجماعا ولاعتبارهم للوصفية الاصلى
ويحقق الكلام فى هذا المقام ان افعل اقسام اربعة الاول افعل الصفة نحو اسود و
احمر الثانى افعل التفضيل نحو اعلم وافضل الثالث افعل الذى هو اسم علم
كاحمد الرابع افعل الذى هو اسم غير علم ولا صفة ولا تفضيل كاخاريب وارمل
وهذه الاقسام ممتنعة عن الصرف سوى الاخير اما الاول والثانى فلوزن الفعل
والصفة واما الثالث فلوزن الفعل والعلمية واما الرابع فهو منصرف البتة
والمص عد الاول فى الحجة التنكيرية وعد الثالث فى الحجة التوبنية ولا اثر فى كلا
من القسم الثانى لا فى الحجة ولا فى الستة ولا فى الاستثناء من القاعدة الكلية فان
قيل ذكر افعل صفة فى الحجة ذكره وكذا الاستثناء بقوله الا نحو احمر اذا المراد ان
ما هو على هذا الوزن فيندرج فيه افعل التفضيل ايضا قلنا فيندرج فيه اذن
القسم الاخير وهو منصرف بالاتفاق على ان المتعارف عندهم ان افعل التفضيل
مقابل لافعل الصفة فاذا قيل افعل الصفة فنو احترازعن افعل التفضيل اللهم
الا ان تقصد الى مفهوم الظاهر دون ان تجرى على المتعارف فيقال فى الاول
المراد بافعل الصفة ما يكون على هذا الوزن وبغيره فهو الصفة وتمثيل بنحو احمر
تمثيل لبعض الاقسام ويقال فى الثانى فى قوله الا نحو احمر المراد هذا الا ما كان على هذا

الوزن وكان صفة فيندرج فيه القسمان معا هذا غاية توجيه الكلام فى
هذا المقام والله اعلم بما هو المقصود والمرام فان قيل باب ثلاث ومثلث
ايضا اذا انكر فهو غير منصرف فيجب على المص استثناء ايضا عن المذكورة وهذا
الباب اذا جعل علما فهو منصرف اذ العدل والوصف قد زالا بالعلمية واما
الوصف فظاهر اذ هو مساو للطرفين على ما قالوا واما العدل فلبطلان معنى العدد
بالعلمية الثانى انه كان يجب على المص ان يستثنى من الالف المقصورة المستثناة
الالف المقصورة فى الصفة المشتركة كوسلى لانه جعل نحو وسلى من الستة التى يمتنع
فى التعريف وينصرف فى التنكير على ما فصلنا سابقا فى كلامه ازن كرب وبنا
قض وهو ظاهر اللهم الا ان يقال اعتمد فى ترك الاستثناء على علم السامع لغرابة وذكر
آنفا الثالث انه جعل نحو ساجد من قبيل ما يمتنع فى التعريف والتنكير وموفى
حال العلمية غير منصرف واحد سببى العلمية عند الشيخ ابى على والجرجانى والاخر شبه العجمة
عنده ابى على وعدم النظير فى الاحاد عند الجرجانى فعلى هذا اوشبه العجمة على السبب
المذكورة وعدم النظير وهذان لم نشا عنه يرشدك اليه تعليل السبب على
ما مر الرابع ان العلمية المعتبرة فى منع الصرف اى التى يتوقف منع الصرف عليها
ثلثة اقسام الاول ما يكون سببا فقط الثانى ما يكون شرطا فقط الثالث
ما يكون سببا وشرطا معا فالاول فى الاربعة سواء صنع اثنان منها اتفاقيان
اى العلمية سبب فيهما باتفاق جميع النحاة واثنان منها مختلفيان فالاتفاقيان
احدهما العدل فى السحر لم يوضع الا علما كعمر وبابل قطام فى تميم وثانيهما وزن
الفعل والمختلفيان باب ساجد علما فان العلمية فيه سبب عند ابى على والجرجانى
والسبب الثانى شبه العجمة عند ابى على وعدم النظير فى الاحاد عند الجرجانى كما ذكرنا
والثانى باب مثنى وثلاث اى كل ما فيه عدل وكان قبل العلمية ممنوع الصرف فالا
خفش وابو على واكثر النحاة يعرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل
سطلان معنى العدد وهب الجرمى ومن تبعه الى منع صرفه اعتبار للعدل

الاصلي مع العلمية وهذا قياس سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا ينافي
بين العدل والعلمية بدليل عمر ولهذا يظهر ان قصيدة كلام المص
ان يستثنى باب مثنى ومثلث ان ما ذكرنا من عدم الانزدراج تحت
القاعدة كما مبنيا على مذهب البعض القسم الذي اعني ما يكون العلمية
فيه شرطا فقط باب الالف والنون مع العلمية فان هذا القسم خلافي
ببعض النحاة على ان الالف والنون مع العلمية هكذا قايم مقام سببين
والعلمية شرط والباقون على ان العلمية شرط وسبب معا القسم الثالث
اعني ما يكون العلمية فيه شرطا وسببا معا اربعة مواضع باتفاق جمع
النحاة الاول الجمعة الثاني التركيب الثالث المؤنث بالياء لفظا او
تقديرا الرابع المؤنث بالالف المقصورة في الصيغ المشتركة نحو سلمى
فالحاصل ان العلمية المعتبرة في منع الصرف في تسعة مواضع العدل
ووزن الفعل والجمعة والتركيب والمؤنث بالياء مطلقا والمؤنث بالالف
المقصورة في الصيغ المشتركة والالف والنون في الاسم وباب مجلد
وباب مثنى اذا جعل علما على الخلاف فني الاولين سبب فقط لا شرط
ولهذا عد المص ووزن الفعل والمعدول من الستة الاخرة وفي
الاربعة الخ بعدها شرط وسبب ولهذا عد المص هذين الاربعة من الستة
الخ حال التعريف فعد الاولين منها معناه ان وزن الفعل سبب والعلمية
معه سبب لانه مشروط بالعلمية حتى لو انتفت العلمية انتفى الوزن وكذا
العدل وعد هذين الاربعة منها معناه انه لو انتفى العلمية انتفى كل من
هذين الاربعة لان كلا منها مشروط بالعلمية والمشروط منتف عند انتفاء
الشرط وثمرة هذا التفاوت انما يظهر اذا فرض انتفاء العلمية وتحقق سبب
آخر ففي كل من الاولين يصير الاسم ممتنعا اذ العلمية سبب هنا لا شرط وفي
كل من هذين الاربعة لا يصير الاسم ممتنعا اذ المشروط ينتفي بانتفاء شرطه

واما افعل الصفة وفعلان فعلى وكوثلث والف التانيث في الصفة المختصة
والجمع الاقصى فهؤلاء غير مشروط بالعلمية بل هما لا يجتمعان على ذمهم وكذا الالف
والنون في الصفة كفعلان فعلى والعدل في كوثلاث ايضا غير مشروط بالعلمية
وكذا الف التانيث في الصيغ المختصة وكذا الجمع الاقصى ففي كل منها كلبيان مؤثران
في منع الصرف بدون العلمية ففي الاول اعني كواحر احد السببين وزن الفعل و
والاخر الصفة وفي الثاني احدهما الصفة والاخر الالف والنون وفي الثالث
احدهما الوصف والاخر العدل وفي الرابع احدهما التانيث والاخر لزوم
التانيث اذ المفروض ان الصيغ مختصة وفي الخامس احدهما الجمع وثانيهما
كون الجمع اقصى على التفصيل الذي سمعته سابقا فان قيل الهلباب على ما
ذكره المص كانت تسعة والتقسيم منها باعتبار حالة التنكير والتعريف يقتضي كونها
اصرح وفيها وجهه قلنا المالحالة والرجل كحالة الآن هذا العدل وانما نشاء من
اقسام الاسباب فلهذا صارت احد وتوضيح ذلك ان الوصف واحد وهو معتبر في
ثلثة مواضع افعل الصفة وفعلان فعلى وثلث واخواته فالوصف واحد
والمحل متعدد والالف والنون واحد الا انه باعتبار المحل المتعدد فهو باعتبار
كونه في الصفة قسم وهو هذا القسم غير محتاج الى العلمية وباعتبار كونه في الاسم غير صفة
مشروط بالعلمية وكذا العدل في كوثلث غير مشروط بالعلمية وفي كعمر مشروط بها اذ الاسم
لم يوضع الا علما وكذا الالف التانيث في الصفة المختصة غير مشروط بالعلمية و
في الصفة المشتركة مشروط بها فلهذا اعتبر المص الالف والنون ثانيا في الكمة
التنكيرية واخرى في الاسم التعريفية وكذا العدل والتانيث بالالف المقصورة
في الصفة المشتركة فالحاصل ان الاسباب تسعة العلمية والتانيث ووزن الفعل
والوصف والعدل والجمع الاقصى والالف والنون فهذا السبعة على الاطلاق كل منها غير
مشروط بالعلمية اما العلمية فقط اذ الشيء لا يكون مشروطا بنفسه واما التانيث
فمطلقه غير مشروط وانما المشروط بها هو بعض اقسامها واما وزن الفعل

فغير مشروط بها اصلا وكذا الوصف واما العدل فمطلقا غير مشروط بها بل المشروط
بعض اقسامه كما عرفته واما الجمع الاقصى فكالوصف غير مشروط لما بينهما من التناسب
على ذهبهم واما الالف والنون فمطلقا غير مشروط بعض اقسامه كما عرفته فبقيت
من الاسباب التسوية اي العجمة والتركيب وكل منهما مشروط بالعلمية لا تاثير له بدونها
فلهذا تركناها المصنف الخمسة الاول وجعلها من الستة الاخر على الاطلاق هذا
تفصيل الكلام وضبط الاقسام في هذا المقام والثلاثي الساكن الاوسط بجرا الاوسط
على الاضافة كما اذا ضارب الرجل يجوز فيه الصرف وتركه كهند ودعد ونوح
ولوط لتحقيق هذا المقام يتوقف على تمهيد مقدمة وهي ان مدار كلام العجم على
الطول والثقل وهم لا يعتبرون الاوزان الخفيفة ولا يراعونها ومدار كلام
العرب على الخفة والخفة امر مطلوب عندهم ولهذا تراهم يحذفون كثيرا بعض الحروف
من بعض الكلم تخفيفا ويتصرفون في الالفاظ بالاعلال والادغام وغيرها كل
من وجوه التصرف طالبين في الكل باس الخفة ونوعا من السهولة في التلفظ
فاذا وجدت كلمة خفة بان كان ثلاثيها ساكن الاوسط فالكلمة في غاية الخفة فان
في مثل هند الكلمة عجمة فالعجمة ضعيف لان هند الكلمة تخفيفا كانها خارجة عن او
زان كلام العجم ولا خفة بكلام العرب فضعف اذن امر العجمة فالعجمة اذن لها حيثيتان
حيثية باعتبار الوجود دون التحقق وحيثية بملاحظة ضعفها وعدم قوتها باعتبار
محلها فيجوز ان تعتبر نظرا الى ذاتها ويجوز ان لا يعتبر نظرا الى ضعفها
فمثل نوح ولوط اذن يجوز صرفه نظرا الى الحيثية الثانية ويجوز منعه نظرا
الى الحيثية الاولى لانه علم وعجمة هذا تحقيق الكلام في نوح ولوط وهو الستر
في نزال امرين هنا واما السبب في نحو هند ودعد فهو شئ آخر فلابد
هنا من تمهيد مقدمة اخرى ليتضح بها السبب هنا وهي ان التانيث قسمان
لفظي بالتاء الظاهرة والمراد بالتاء التانيث والمراد بالتاء التانيث
عندهم تاء زايدة في آخر الاسم متحرك ما قبلها ينقلب بالوقف هاء فتاء نحو

اخت

من

اخت وبنت ليس بتاء التانيث بل هو بدل اللام ومعنوي والمراد بالتانيث
المعنوي ان يكون تاء التانيث فيه مقدرا كهند وزينب سواء كان مدلوله
مؤنثا حقيقيا كهذبن او غير حقيقي كحلب ومصر ولما كان البيان لهذا القسم
متعذرا الا ظاهرا كان هذا القسم ضعيفا فهذا القسم لضعفه وعدم قوته لا يعمل
ولا يؤثر بلا سبب شئ حتى يكون وكد الشئ ساد امسد لكد التاء المنوية في
الحجاب والنقاب فان سد مسد الياء حرفا اخر وجب تاء تانيث في منع الصرف
والا فيجوز ان يعمل وكون ان لا يعمل فلا بد اذن في وجوب التانيث من
حرف ساد مسد التاء المقدرة وكل حرف لا يجوز ان يكون ثالثا اذ
قد يقدر ان تاء التانيث هو موضوع بعد الحروف الثلثة ولان تاء التانيث
وضع على العروض والانفكاك فتاء يثبت وتاء لا يثبت فتعود وها
به لا بد ان يكون الكلمة على ثلثة احرف اذ الاسم المتمكن لا يكون اقل من
ذلك واما لحوسه وشاة فمن قبيل محذوف اللام فثبت ان الحرف الساد
مسد التاء المقدرة يجب ان يكون رابعا فلا بد ان يكون المؤنث المعنوي
زايدا على الثلثة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء المقدرة وقد يقوم حركة
الاوسط مقام الحرف الرابع في الثلاثي وقد يقوم العجمة مقام الحركة في
الاوسط فههنا امور ثلثة الساد مقام التاء وهو الحرف الرابع والساد
مسد الساد وهو حركة الاوسط والساد مسد الساد للتاء وهو العجمة
اذا تمهدت هذه المقدمة ظهر ان نحو هند ودعد اسم امراة يجوز صرفه لانه علم
وتانيث اذ التانيث المعنوي ههنا موجود ولكنه ضعيف فان نظر الى ذاته
فالمنع وان نظر الى وصفه فالصرف وليس ههنا شئ يبدل ضعفه الى القوة
كالساد وساد الساد ساد ساد الساد وظهر ان نحو ماه وجور يجب منعه
لانه علم وتانيث وعجمة والعجمة وان يكون لم يكن ساد مسد التاء ولا مسد
شئ هو من السواد الثلثة ولا سبب في الثلاثي الساكن الاوسط كما حققناه في المؤنث

الاولى الا انها مقوية للتانيث الضعيف لاضفاء علامته واستارها تحت النقاب
فلهذا حكم المص بجواز الامرين في نحو هند وبوجوب المنع في ماه وجور حيث قال
وما فيه سببان ثالث كماه وجور لم يصرف البتة وكذا اى مثل ماه وجور في وجوب المنع
المتحرك الاوسط نحو سقر اسم جهنم فهو علم وتانيث فوجب حرف لتحرك اوسط فان
حكمه حكم الرباعي كسعاد وفي كلامه اشارة اجمالية الى ما ذكرنا، في المقدمة الثانية
تفصيلا فان قوله فان حكمه حكم الرباعي اشارة الى ان المؤنث المعنوي بشرطه
ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليقوم الحرف الرابع مقام التاء المسوية واشارة
الى ان الاصل وكذا حيث جعله مشبها به وقوله وكذا المتحرك الاوسط اشارة الى ان ان
لم يوجد الحرف الرابع فتحرك الاوسط سد الحرف الرابع وذكر السبب الثالث والتمثيل
بماه وجور والتشبيه بمتحرك الاوسط اشارة الى ان العجمة ناسب احرف الدرجة الثالثة
كما سبق تفصيله في المقدمة الثانية والتمثيل بسقر اشارة الى ان الثلاثي اذا كان
متحرك الاوسط فكون مدلوله مونثا كاف في منع الصرف سواء كان هذا المدلول
مونثا حقيقيا كوقدم علم امراة او غير حقيقي كسقر فانه علم لجهنم واشارة الى الا
ولية في المؤنث الحقيقي وهوظ واشارة الى انه لابد من كون المدلول مؤنثا
وانه وان جعل سقر على المذكر سواء كان حقيقيا كرجل او غير حقيقي ككتاب
مثلا ووجب صرفه وماه وجور بلدتان من بلاد فارس ويقولون في النسبة ماه
البصرة وماه الكوفة وفي الصحاح ماه يذكر ويؤنث ويجمع على ماهات وقوله
البتة نصب على المصدرية اى وجب صرفه صرفا بتا اى مجردا ما منقطعا عنه لا تردد فيه
وكان الاصل ان يقول لم يصرف بتا الا انه لما كان هكذا معرفا باللام في استعمالات
العرب واطلاقاتهم ذكره المص هكذا اتباعا للاستعمال الوارد فيه والمستعمل في
كلام العرب هكذا الا فعله البتة والمعنى قطعت بالفصل وجزمت به قطعوا
حتى اى لا يرد دفيه بحيث يكون هناك قطعتان جزم مرة وتردد اخرى ثم جزم آخر
بل هو قطع واحد لا يثنى فيه النظر وعرفي بلام العهد اشارة الى القطعة المعلومة

الجزومة الى لا تردد فيها بحيث يصير قطعتين وهذا اعني ما ذكره المص من
تجويز الامرين في نوح ولوط والتسوية بينها وبين هند وعدم المنع
والصرف انما هو مذهب الشيخين عبد القاهر وجار الله فانه قال في المفصل
وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصحى
التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يحرونه على القياس فلا
يصرفونه وقد جمعها الشاعر في قوله لم يلتفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق
ودعد في العلب واما فيه سببان زايدان كماه وجور فان فيها ما في نوح مع زيادة
التانيث فلا يقاوم في امتناع صرفه انتهى واعترض بعض المتاخرين على الكشاف بان التسوية
بين مثل نوح ومثل هند غير مستقيم لان الاول مع كثرة الاستعمال لم يسمع الا منصرفا
قال الله تعالى انا ارسلنا نوحا وقال كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت
رسلنا لوطا الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة سمع منصرفا وغير منصرف والمنع اكثر واشهر
فالتسوية ان كانت مبنية على الاستعمال فالاستعمال فارق وان كانت مبنية على القياس
كما يشعر به ظاهر عبارة المفصل فهذا ايضا غير صحيح اذ القياس ايضا فارق
وذلك لان كلا من المثلين وان كان ثلاثيا ساكن الوسط الا ان التانيث اقوى
من العجمة وذلك لان التانيث له معنى سوى في الاصل وله علامة يظهر في بعض التصرفات
كالتصغير مثلا ولا كذلك العجمة فان معناها ثبوتا بل هو امر عدمي لان معناها عدم كون
الكلمة على اوضاع كلمات العرب ولسانها ايضا علامة متقدمة يمكن ظهورها في بعض
الاحيان واذا كان التانيث اقوى من العجمة فلا يلزم من تاثير في منع الصرف
في مثل هند تاثير العجمة فيه مثل نوح فيقاس احدهما على الاخر فيلزم مع الفارق فان
قيل لو لم يكن العجمة سببا مؤثرا في الثلاثي الساكن الوسط لكان ماه وجور ايضا
منصرفا ولكنه ممتنع وجوابا فثبت ان لها تاثيرا فصح ما قاله الشيخان قلنا قد
اشرنا فيما سبق الى دفع هذا السوال وذلك لان تاثير الشيء قسمان شرط محض
كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي وسبب مؤثر كالعدول في ثلث وتاثير

في ماه وجور من القسم الاول فاندفع الاشكال وتمابنة ابن الحاجب بضعف هذا المقال اعرض
عنه واعتبر في العجمة العلمية والزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط اخرا كنوح ولوط
وهذا ايضا ليس بشئ لانه مخالف لما عليه سيبويه وجمهور النحات اذ لا عبرة بتحرك الاوسط
عندهم في العجمة فان نوحا لكم عندهم منصرف وجوباكنوح ولوط فهم يعتبرون العلمية والزيادة
فقط معا وايدهم المحقق الرضي بان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام
التاء الذي مناب علامة التانيث فاما العجمة .. فلا علامة لها حتى يعتبر ههنا شئ
منابها او مناب تاييها هذا كلامه وفيه بحث وقد سبق ان العجمة انما يصير ضعيفة في العمل
اذا كان خارجة عن كلام العرب بسبب الخفة ولا خفة بكلام العرب من هذه الجهة وسكون
الوسط اثر له خفة في الكلمة وتحركه اخراج لها عن تلك الخفة واقرب لها من الخفة المعتبرة
في كلام العرب الى الثقل المعتبر في كلام العجم وهذا القدر من الثقل كاف في قوة العجمة
فتحرك الاوسط اذن له اثر في العجمة لهذا السبب لا لانه نايب مناب شئ كما في المؤنث حتى
يقال ان العجمة لا علامة لها حتى يعتبر قيام شئ مقامها فاذا كان للعجمة قوة التاثير في الثا
التكن الاوسط بالشرطية فمتى المتحركة تجوز ان تؤثر بالسببية فليتامل والتمثيل بنحو ماه
وجور في كلام المص تنبيه على ان اسماء البلدان والمواضع كور ان يعتبر فيها التانيث
باعتبار كونها بلدا او قرية او بقعة وان تحمل هذا التانيث سببا معتبرا في منع الصرف
اذا كان معه سبب اخر كالعلمية فنحو بغداد وخراسان وشاه رود وبسطام وسا
بور وجام ازن يجوز ان يجعل منصرفا بتاويل البلد والموضع والمكان ويجوز ان يجعل
ممتنعا بتاويل البلد والبقعة والعرة الى غير ذلك وكذا اسماء القبائل فيجوز ان يعتبر
فيها الحرف بتاويل الحي ويجوز ان يعتبر فيها المنع بتاويل القبيلة والطائفة ههنا ان ما
يتعين احد طرفيه في الاستعمال يجب اتباعه وان يتعين احد طرفيه فالاختيار الى المتكلم
وان يشاء صرف وان شاء منع وبهذا اندفع الاشكال الذي يتوجه وروده ههنا من
انا لا نسلم ان المنع واجب دائما وجورانما يجب المنع اذا كان التاويل بالبقعة و
البلدة ونحوذلك واما وجوبه ممنوع اذ يجوز ان يا ول بالموضع والمكان والبلد

فلا

فلا يكون فيه سبب ثالث فلا يجب المنع فليتامل ونحو هزام اداد بنحو هذا كل
فعال هو علم للاعيان المونثة وذلك لان كل فعال اربعة اقسام ثلثة منها مبنية بالا
تفاق وواحد منها مختلف فيه الاول ما يكون اسم فعل كنزال بمعنى انزل وتراك
وتراكا بمعنى اترك وهذا قيل في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية بالاتفاق بين
اصحابنا والكوفيين وسيجيء بيانه ظاهرا اما عندنا فلانه اسم فعل واما عندهم فلتضمنه
معنى لام الامر والترخيم بناؤه على الكسر دون السكون هو الهرب من التقاء الساكنين
وفعال هذا مونثة سماعا يريشدك قوله زمير ولانت الشجيع من اسامة وعيت
نزال ولج في الذعر ووجه التانيث فيها انها معدولة عن انزل وانت الفاعل
لقصد تانيث الفعل اذ قد يقدر ان الفاعل كالجزء من الفعل فلما كان بينهما غاية
الاتصال وشدة الاتصال انث احدهما ويجعل تانيثه راجعا الى الآخر فكما يونث
الفعل والتانيث راجع الى الفاعل نحو ضربت هند كذلك يؤنث الفاعل والتاء تانيث
راجع الى الفعل فيقال انزلى ويقصد التاكيد وهذا كثير في الكلام قال امرؤ
القيس فعابنك من ذكرى حبيب ومنزل فان قد تانيث الفاعل ههنا والمقصود
تانيث الفعل وتكرير اى قف قف قال الله تعالى القيا في جهنم كل كفار اى الق
الق ومن هذا القبيل قول الحجاج جلاد اضربه بالسيف فالياء في اضربني ههنا وان
كان موضوعا للدلالة على الفاعل المؤنث الا انه المقصود تانيث الفعل قال
الشيخ عبد القاهر ان نزال معدولة عن انزل وانث الفاعل لقصد تانيث
الفعل كما انث الفعل لقصد تانيث الفاعل في نحو قولهم ضربت هند وفايدة
تانيث الفعل التاكيد والمبالغة كانه قيل انزله ثلث مرات ونظيره ما ذكر
ابو عثمان المازني في قوله تعالى ارجعي ارجعون من ان معناه رب ارجعني ارجعني
ارجعني وكذلك القيا والمعنى الق الق فلما عدل عن انزل استعمل في الكلام
مونثا انتهى القسم الثاني ما يكون علما للمصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمرة
وهذا القسم من اعلام الاجناس دون الاشخاص اذ المصدر جنس الثالث ما يكون

صفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة وهذان القسمان ايضا مبنيان باتفاق النحاة
بمشابهة باب نزال عدلا ووزنا والمشابهة في الوزن فقط غير كافية والا
التقض بنحو سحاب وجهام وكهام وهي معربة كما ان نزال معدولة عن انزل
بل انزل فكذلك فجار وفساق معدولتان عن فاسقة والفجرة الرابع
ما يكون علما للاعيان المونثة وكلام المص الآن في هذه الرابع وهو
المراد بقوله وكحذام علما اشرنا اليه وهذا القسم محل للخلاف فعند
الحجاز هذا الباب كله مبني لمشابهة باب نزال وزنا وعدلا مقدرا
واما بنو تميم فهنا افترقوا الى فرقتين فرقة يقولون ذلك الراء من
هذا الباب مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير ذات
الراء كغطام وحذام معربة وفرقة منهم يقولون جميع هذا الباب
معرب غير منصرف رآه كان آخره الفا فاشار المص الى الخلاف في هذا القسم
فقال فيه مذهبان الاول الاعراب مع منع الصرف وهو مذهب بني
تميم كما اشرنا اليه فان بني تميم باسرهم قايلم بالاعراب عنا مع منع الصرف
وانما خلافهم في ذات الراء لكونها معدولة عن حاضرة اشارة الى
تحقيق منع الصرف يعني ان احد السببين هو العلمية والاخر العدل و
التانيث فان نكر صرف اذ العلمية قد زالت بالتنكير والتانيث قد
زالت بزوال العلمية اذ قد يقدر ان التانيث المعنوي كاللفظي في ان
كلا منهما مشروطة بالعلمية وينبغي ان يعلم ان العدل ههنا كالعدل في عمر يعني
ان الاسم لم يوضع الا علما هكذا والمعدول عنه ايضا معرفة كعامر و
ذا فالمعرفتين والا لاجتمع التعريف والتنكير في لفظ واحد كما بينا هناك
عليه هناك فلا تنس والمذهب الاخر البناء على الكسر اشارة الى مذهب
اهل الحجاز اما البناء فلانه شبيه ببناء نزال عدلا مقدرا ووزنا واما
الكسر فلالتقاء الساكنين والمذهب المنصور هو هذا المذهب الا ان المص

آخر

اخذ عن المذهب المرجوح لوجهين الاول انه اراد ان يترتب عليه البيت
المذكور ان يترتب عليه القسمين الاخرين بقوله وكذا وكذا الثاني ان كلامه
في منع الصرف فالاولى ان يقف المقصور، وعليه اي على هذا المذهب الذي هو
البناء على الكسر قوله اي قول دمس بن ظالم الاعصري اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام فان حذام هنا فاعل في الموضعين
والميم فيه مكسورة فلولا انه مبني على الكسر لما صح ذلك فان قيل فليقراء حذام
بالرفع في الموضعين فينطبق على المذهب الاول اذ هو ممنوع عن الصرف
للتانيث والعلمية والعدل فسقط التنوين فبقي حذام والاختلف الوزن
ايضا فلا يكون البيت حجة على المذهب الثاني قلنا قد ثبت الرواية عن السعلاء
بكسرها فيكون حجة وقد اختلفت الرواية في قايله فقيل لدمس كما ذكرنا وقيل
لامراة من نساء العرب وقيل للجيم بن صعب وما قبله على ما رواه بعض
السعاة ولولا المزعجات من الليالي لما تركن القطاة عن المقام وحذام في
البيت علم امراة هي بنت الدربان وقعت بين ابيها عاطس بن علاج حرب
فهرب الدربان من ليلته تلك فارسل عاطس اليه ركبانا لياخذوه، فاذا قربوا
منه تنبه القطا وطار فحواصحاب الدربان فقالت حذام لو تركن القطا ليلا نام
فلم يلتفتوا الى قولها فناموا في مضاجعهم مستريحين فقال دمس اذا قالت
حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فارتحلوا صحوا وصلوا الى واد
فلحقهم ركبان عاطس فوجدوهم فالعامل على هذه الرواية دمس كما
ذكرنا ويروى ان قايله لجيم بن صعب وكانت حذام وهي امراة من عنز
ابن اسد تحت اللجيم بن صعب فولدت له مجلا وارقص ابني لجيم ثم تزوج
اللجيم صفية بنت كماسلة بن اسد فولدت منه صفة بن طيم فوقع بين
الضرتين يوما نزاع فقالت لحم اذا قالت حذام البيت وقال ابو عبيد
قايله لجيم بن صعب والد صفة ومجل وكانت حذام امراته فخوفته من عدو،

اول

وهو الذي جوت من القبايل كالمعلم الطعان

فكذبها ثم اخن فنحى منهم فقال وكذ وبكجل فالمثل يضرب في وجوب تصديق
الرجل اخا، عند احضار، سي وكذا اى مثل حذام في البناء على الكسر
فعال التي تختص بنداء المونث كخو يا لكاع اى يا للكاع لاكعة ويا فساق
اى يا فاسقة ويا خباث اى يا خبيثة فان قيل فعال هذه نكرة فلم و
صفه المص بالمعرفة بقوله فعال التي قلنا كونه نكرة ممنوع بل هو معرفة
لانه علم لنفسه ولموزونه وموزونه وهي هذه المذكورات معرفة ويعرفها
من النداء وبمي لاختصاصها بالنداء كانت معرفة ابدا فقوله يختص بنداء
المؤنث تنبيه على دفع السوال المذكور عند اولى التنبيه فان قيل وجوب
الاختصاص بقوله اطرق ما اطرق ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع فانه
لا يستقيم هنا اعتبار النداء قلنا هو نادر لا يعتد به والحكم للغالب ووجه
البناء في هذا القسم انه شبيه بليس نزال عدلا ووزنا وكذا فعال التي بمعنى
النعل يعني هو ايضا مبني على الكسر على نمط حذام كخو نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى
اترك ووجه البناء هنا انه اسم فعل عندنا وعند الكوفيين انه متضمن
بمعنى لام الامر وقد بينا ذلك وكل ما لا ينصرف اى لا يقبل التنوين في شيء من
الاحوال ولا يقبل الجر في موضع بل جر فتح اذا اضيف الى شيء او دخلته
الالف واللام الجر بالكسر تقول مررت بالاحمر والحمراء وبعمركم وبعثمانا
لما كان التغيير السابق لغير المنصرف منوطا بدى اللام والمضاف لانهما علمان
لاعتب الباب لها بكلية حاصلها ان هذا في حكم المستثنى كانه قيل غير المنصرف
ما لا يقبل التنوين ولا الجر الا ان يكون مضافا او معرفا باللام وكان حق الذكر
ان يكون هذا الاستثناء مذكورا في التعريف كما فعله جار الله في المفصل ومن تبعه
من المحققين الا ان المص فعل ما فعل تعليما من غير رويه فان قيل غير
المنصرف كان ممنوعا من شيئين التنوين والجر فلماذا سرحقق الجر هنا بالاعادة دون
التنوين قلنا سر، ظاهر اذ التنوين لا يمكن ان يجمع يجتمع مع الاضافة واللام

فاعبد

فاعبد الجر فان قيل اى سر في اعادة الجر في هذه الحالة قلنا اذ الاضافة واللام لكونهما من
خواص الاسم صح بعد غير المنصرف عن الفعل واخرجه عن مشابهته له فاد خل عليه الجر اشعارا بانتفاء تلك
المشابهة التي كانت بينه وبين الفعل من جهة النوعية في كل منهما وبهذا يظهر ان سقوط
الجر عن غير المنصرف كان تبعا للتنوين لا بالاصالة اذ لا يتصور التنوين هناك حتى
يصير سقوط ويكون سقوط الجر تبعا لسقوط فالجر لم يسقط الجر ههنا وتحقيق ذلك
ما ذكره الشيخ عبد القاهر وحاصله ان المقتضى الاولى والغرض الاصلي بالمنع في
هذا الباب انما هو التنوين لا الجر وذلك لان التنوين علم التمكن والاولية والجر
ليس علما شيء منهما اذ الاسم يكون متمكنا ولا جر كما اذا كان مرفوعا او منصوبا و
البرهان على ان التنوين علم للتمكن ظاهر وعلى انه علم للاولية ان كل اسم سلب عنه
التنوين باللام والاضافة فهو ثاني لا اول فان المعرف ثان للمنكر والمضاف ثان لغير
المضاف وتما كان غير المنصرف ثابتا للمنصرف والاولية والسابوقية بالذات متنافيتان
منع التنوين عن غير المنصرف لينافي وصفهما ولما كان غير المنصرف شبيها بالفعل
من وجهين وكانت قضية المناسبة قاضية بان يظهر اثر هذه المشابهة بمثنية على سنن
في شيئين نظروا في الحركات فوجدوا الجر انسب بالتنوين من الرفع والنصب اذ الجر
وهو المضاف اليه قد يقوم مقام التنوين دون المرفوع والمنصوب فجعلوا الجر ايضا
مفروقا بالتنوين في المنع لما بينهما من التناسب والتناخي وههنا نكتة اخرى وهي ان
التنوين حذف بكون كالسبب شتى غير منع الصرف وهي الوقف والبناء والاضافة واللام
فجعل سقوط علامة مشعرة بان حذفه لمنع الصرف ومشابهة الفعل لاسبب اخر
من الاسباب المذكورة فالمقتضى الاصلي بالمنع هو التنوين والجر منع قرينة مشعرة
دالة على خصوصية السبب هذا وزعم آخرون ان كلا من التنوين والجر مقتضى بالمنع
اصالة اما التنوين فظاهر واما الجر فلانه مخصوص بالاسم وغير المنصرف شبيه بالفعل
ومن شبه يقوم فهو منهم فمنع منه الجر ايضا لتشبهه بما ليس من حزبه ولما الجر انتفاء
الناشئ من التشبه باللام والاضافة اعتذر عنه فرد اليه بعض ما حذف منه وهو

الجر

اذ لا مكان منشأ عادة التنوين فاعتذر عنه بتعذر الامكان والتعول الاول
اقوى عند النحاة وهو قول الجمهور وهو المذهب المنصور فلهذا ذكر المص
مكان الواو لفظ مع في تعريف غير المنصرف حيث قال ما لا يدخل الجر مع التنوين
اشعارا بتبعية الجر ومتبوعية التنوين اذ الظاهر الغالب في مع ان يدخل
على المتبوع فيقال جاء الوزير مع السلطان ولا يقال جاء السلطان مع الوزير
والمبني ضربان لازم وعارض لما ذكر في مطلع التفصيل ان الاسماء ضربان
معرب ومبني وذكر تعريف كل منهما هناك وذكر المباحث المتعلقة بالمعرب و
فرغ منها حاول الآن ان يشرع في المبني فشرع فيه وصدر بتقسيم الى القسمين
اللازم والعارض فيحتاج ان نذكر في البين كلاما وخبرا مفيدا ثم نرجع الى هذين
فنقول قد بينا هناك فيما سبق على ان للمعرب اعرابا خاصة وللمبني البناء خاصة
فالاعراب المعرب اي الاعراب حركة رفع ونصب وجر والبناء المبني اي البناء
حركة ضم وفتح وكسر واما السكون فوقف حرة بذكر في النصر حيث
قال وسكون البناء يسع وقفا وحركة ضما وفتحا وكسرا ونص عليه
ابن الحاجب الا ان كلام الزمخشري في الكشاف يدل على ان الوقف يعتبر السكون
الاعرابي لانه قال في التطبيقات الواقعة في اوايل السور وهذه الاسماء معربة
لا مبنية وانما سكنت سكون زيد وعمر من الاسماء حيث لا تعتبرها اعراب لفقد موجبه
والدليل على ان سكونها وقف وليس ببناء انها لو بنيت لكانت مثل كيف
واين وحيث ذكروا وقد عرفت ذلك فاعلم ان ههنا اصلين الاول ان الاصل في
الاسماء الاعراب لا البناء الثاني ان الاصل في البناء السكون لانه تحقيقا
لمعنى التضاد بين الاعراب والبناء اذ الاصل في الآلة ان يكون على
الاصل في البناء السكون لانه ضد فان وجد اسم مبني على حركة فليطلب
هناك علتان العلة على مخالفة الاصل الاول اي لم بني والعلة على مخالفة الا
صل الثاني اي لم بني على حركة بل لا بد هناك من علة ثالثة لخصوصية الحركة اي لم

اعراب ج

اختيرت هذه الحركة لخصوصها على غيرها والعلة على مخالفة الاصل الثاني على الوجه
الكلي منحصرة في ثلثة امور الاول الهرب من التقاء الساكنين في نحو سواء الثاني
الفرار من الابتداء بالساكن الثالث التنبيه على ان البناء عارض لا لازم
وان قد عرفت ذلك فاعلم ان المبني ضربان ضرب بنى لفقد ان موجب الا
عراب وهو التركيب كالاسماء المقدرة تقديرا مثل واحد اثنان ثلثة
الى عشرة وكل ومن هذا القبيل قولهم اب ت ث الى اخر وضرب بنى لوجود
المانع من الاعراب وهو مشابهته للحرف وكذا وكل واما الاسماء قبل التركيب
فهي اما معربة او مبنية فيه خلاف فذهب جار الله وكثير من المحققين الى انها
معربة ولهذا صرفوا المنصرف سيبويه البناء في المناسبة بما لا يمكن له اصلا واما المتا
خرون مثل الشيخ ابن الحاجب ومن تبعهم فمذهبهم انها مبنية ودليل الطائفتين
على وجه البسط لعلنا ذكرنا في شرح لباب الاعراب اذ اللائق بهذا الكتاب
انما هو الاختصار والله اعلم بحقايق الاسرار واذا تقررت معنى هذه
النوايا فالمبني هو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل هكذا ذكره جار الله
ثم قال وسبب بنائه مناسبته ما لا يمكن له بوجه قريب او بعيد يتضمن معناه
كهؤلاء وامس او شبهه كالمهمات او وقوعه موقعه كالذي او مشاركته للوا
قع موقعه كنزال وفساق او وقوعه موقع ما شبهه كالمنادى المضموم او
اضافته اليه كقوله عز وعلا من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيما
قراء ما بالفتح هذا كلامه وهو يقتضي بان المناسبة سبب للبناء وان المناسبة
وان كانت مجملة الا ان هذه الامور تفصيلها وههنا بحث من وجوه الاول ان
تعريف المبني عاد كر منقوض بنحو حبلى وبشرى والعصا والقاضي دفعا وجر الثاني
انه جعل المناسبة بما لا يمكن له سببا للبناء والمناسبة اعم من المشابهة ونحو
مما اوردت على المشابهة لئلا ينتقض بالمضاف الى المبني وقد يقدر ان غير
المنصرف شبيه لما لا يمكن له مع انه معرب الثالث ان المناسبة بعارضها الاصل

المذكور اذ قد يقرر ان الاصل في الاسماء الاعراب فلما تعارضا وجب ان يكون
هناك مرجح يرجح جانب البناء والجواب عن الاول ان سكون امثال هذه الالفاظ
ليس بسكون الآخر بل اخر معرب بتقدير امكان التعذر والتعسر وعن الثاني ان
المناسبة المعتبرة في هذا الباب انما هي المشابهة باحد هذه الاسباب المذكورة والمذكور
خارج منها فلا اعتداد به وعن الثالث ان المرجح كثير مثل ان البناء اخف واللفظ
مطلوب ومثل انا لا نحتاج في البناء الى العامل وفي المعرب نحتاج اليه ومثل ان بعض
المبنيات موضوعة لا لعرض التركيب والتركيب الى الافراد تنقيل الى غير وكل فالملازم
ما تضمن معنى الحرف كاين ومتى وكيف وما شابه ذلك قسم المصنف المبني الى ضربين لازم
وعارض ثم فسر الاول بما يتضمن معنى الحرف وما شابهه وفسر الثاني بخمسة اشياء فحق يعود
عليه اولا المبنيات اللازمة والعارضة وبيان السبب لبناء كل منها واحدا واحدا ثم
نرجع الى المنصوص فنقول المبني انواع منها الحروف باسرها ومنها الفعل الماضي ومنها امر
المخاطب وهو الذي سماه المصنف بالمبني على الفتح الآخر ومنها المضارع في بعض الاحوال
دون البعض وكل من الثلثة الاول بسيط مبني لاصل واما لا يمكن له في عبارة المفصل
انما هو هذه الثلثة فالقوم يعبرون عنها تارة بمبني الاصل وتارة بما لا يمكن له ومنها
الاسماء المبنية وكلامنا الآن في ذكر والاربعة الاول خارجة عن البحث اذ الكلام في الاسم
ومقصود المصنف من تقسيم المبني الى القسمين المذكورين الاسم المبني لان قسم الاسم
اولا الى المعرب والمبني ثم قسم المبني فالمراد بالمبني الذي هو قسم من الاسم وهذه الاسماء
المبنية باسرها مع كثرتها سبب بنائها منحصر في شيء واحد هو مناسبتها بما لا يمكن له الا ان
هذه المناسبة مع انها شيء واحد تكثر على وجوه شتى وهذه الوجوه المتكثرة مع كثرتها
تشترك في انها راجعة الى المناسبة بحيث يصدق على كل واحد منها انها مناسبة بما لا يمكن له
بالجملة فالاسماء المبنية مع كثرتها منحصرة في قسمين لازم وعارض والكلام في تعريفهما
سيجيء في اخر هذه المباحث وبالجملة فمن القسم الاول المبهمات وهي اسماء الاشارة والمو
صولات وهذه المبهمات لابهامها ما يفتقر الى شيء يرفع ذلك الابهام وهي الاشارة الحسية

او الوصف

او الوصف في الاول والصلة في الثاني فبنيت اذ هي شبيهة بالحرف من جهة الى
غير ما والجمهور على ان اسماء الاشارة بنيت اذ هي متضمنة لمعنى الحرف وهو الا
شارة اذ هي معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف
يدل عليها ولان كلا من اسماء الاشارة والموصولات بعض وضع وضع
الحرف ذا وتا في الاول وما ومن في الثاني فحمل البواقي عليها طردا للباب
ومنه المضمرات ووجه بيانها انها شبيهة بالحروف من جهة الاحتياج الى
الغير وهو المفسر وهو الحضور في الحال المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغا
كما احتياج الحرف الى لفظ ينضم به معناه الافرادي وأما اي فهو ثلثة اقسام
الاول ان يكون صلة جملة فعلية الثاني ان يكون صلة جملة اسمية محذوفة تتمة
اجزائها الثالث ان يكون صلة جملة اسمية محذوفة الصدر كوا يهم اشد
فمن قراء بالضم وهو في هذه الاقسام كلها موصولة الا انها معربة في القسم الاول
والثاني ومبنية في الثالث على الضم عند سيبويه ومن تبعه وسبب بنائها في
هذا القسم انها تضمنت معنى الحرف وهو الموصولة والصلة كلمة واحدة فاذا حذف صدر
الصلة فالموصول بمنزلة حكم حذف بعض اجزائها وبعض الكلمة لا يحق الا
عراب ومنه اسماء الافعال وسبب بنائها انها شبيهة بمبني الاصل وهو الماضي
والامر الحاضر ومن الاصوات وسبب بنائها انها ليست في الاصل كلمات فلا
موجب فيها الاعراب ومنه كوان واني ومتى واياان وكيف فانها
متضمنة لمعنى الحرف فبنيت للذكر ومنه كم واما الاستفهامية فلتضمنها
معنى حرف الاستفهامية واما الخبرية فلان صورتها صورة ولان وضع
كل منهما وضع الحرف ومنه الظروف التي التزم فيها الاضافة الى الجملة كاذ و
اذا مطلقا وسبب بنائها انهما شبيهان بالحرف لاحتياجهما الى الجملة بعدهما
ولا وضع كل منهما وضع الحروف ومن منا وبينما للزوم اضافتهما الى
الجملة الاسمية منهما كاذ و اذا ومنه حيث للزوم اضافته الى الجملة فهو كاذ و اذا

يب

وقد شذ اضافتها الى المفرد ومنه لما بمعنى حين ومتى لوقوع غيره وهى لازمة الا
ضافة الى الجملة الفعلية فهى كاذ واذا ولانها متضمنة لمعنى الشرط والجزاء ومتى
ماجاء على لفظ الحرف كعلى وعن والكاف ومذ ومنذ وكذ وقد ووجه البناء شبهها بالحرف
ومنه كلمات لشئ غير متضمنة بجميع قاعدة فمنها الآن وهى موضوعة لزمان المتكلم وسبب
بنائه عند السيرافى انه شبه بالحرف للزومه وتنزه واحدة مانعه عن التصرف وعند
الشيخ ابى على انه متضمن للازم التعريف كامس واللام الظاهرة زائدة لامعرفة
لان شرطها ان يدخل تارة ويزع اخرى وهى لم تعرل منها وعند الفراء ان اصله
الفعل من أن يئين اى حان ودخل فادخل عليه اللام بمعنى الذى على غط نهى عن
قسل وقال فانها فعلان استعملا استعمال الاسماء وبركا على ماكانا عليه من البناء و
منها امس وهى مبنية على الكسر عند الحجازيين وهى اللغة العليا وسبب بنائه انه متضمن للام
التعريف لانه اشارة الى اليوم السابق على يوم هو زمان التكلم وعند بنى تميم
هو معرب فى جميع الاحوال وعند الزجاج مبنى على الفتح لقوله لقد رايت عجبا مذ
مدامسا ومنها قط وعوض وسبب بنائها تضمنها اللام الاستغراق لزوما لا
لاستغراق الاول لجميع الازمنة الماضية والاستغراق الثانى لجميع الازمنة المستقبلة
ومنها سحر اذا هو متضمن للام التعريف اذا لمراد اشارة الى سحر يومك ومنها لدن
فى جميع لغاته وسبب البناء ان بعض لغاته لدو وضع وضع الحروف فحمل بعض
لغاته عليها تشبيها بها كذا ذكره ابن الحاجب ثم قال ولو لم يكن ذلك لكان لبنائها
وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق ومن عجايب العربية لدن فانه اذا
وقع بعده لفظ ممدودة فهو ينصبها وعليه قول من قال لدن غدوة حتى الا
ذكرتها واذا وقع غيرهن اللفظ فان كان مفردا فهو مجرور بالاضافة قال الله
وانك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم وان كان جملة فهى مجرورة بالاضافة تقديرا
فلدن اذن ناصبة خافضة انما انخفض فظ واما النصب فلانهم شبهوا نونها
بالتنوين فى قولهم راقود خلا فنصب عدوة تشبيها لها بخلا ويجوز ان يعتبر شبهها

بالمفعول فى قولهم ضارب زيدا ومنها من وما الموصوفتان
وما التى يسمى نامة وسبب البناء ان وضعها وضع الحروف اذ الاسم
المعرب وضعه على ثلثة احرف فاذا كان على حرفين فهو وضع الحروف
ومنها كاى بمعنى كم الخبرية يعنى كثير وهذا سبب بنائه لان معناه لما
كان معنى كم الخبرية حمل عليه فجعل مبنيا مثله ومنها كيف ودت
وسبب بنائهما انهما كنايتان عن الجملة وليس فيهما مايوجب الاعراب
وقد بينهما هناك فيما سبق على ان فقد موجب الاعراب من اسباب
البناء ومنى ومنها لهى ابوك فان اصله بته ابوك فحذفت اللام للجارة
ثم لام التعريف تخفيفا فصار لاه ابوك واصله لبه فنقلت اللام الى موضع
العين فصار لهى بوزن ضرب ثم سكنت الهاء اذ هى واقع موقع
الالف الساكنة كما ترى ورجعت الالف الى اصلها وهو الياء لسكون
العين فصار لهى ابوك وسبب بنائها انه متضمن للام التعريف وعلى
الفتح للخفة فقولهم لهى ابوك معناه لله ابوك اى ابوك مخصوص بالله
اوالمراد التعجب على غط لله دره فارسا ومنها ولا افعل اصله بالله
لافعل فحذفوا حرف الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال فصار لاه
ثم رد الى اصله وهو ولاه لان اصل لاه ولاه العقور والقلوب يحير
فى معرفته تعالى ثم سكنت اللام لانه كثير الاستعمال والتخفيف مطلوب
فصار ولاه والمراد القسم وسبب بنائه تضمن لام التعريف على غط لهى
كما مر آنفا هن اى الاسماء المبنية التى بناء لازم واما التى بناء عارض
فمنها المركبات بجعل الكلمتين واحدة فالجزء الثانى ان كان متضمنا للحرف
كخمسة عشر وكلا الجزئين منتفيان اما الاول فلانه لاحتياجه الى الثانى
سائر الظروف واما الثانى فلتضمنه للحرف ومنها لخوضارب وبا يشتم فان
كلا من اللفظين مركب من كلمتين الكلم وتاء التانيث فى الاول والاسم

وياء النسبة في الثاني فسمي المصدر اذ هو جزء من الكلمة وبعض الكلمة
لا يستحق الاعراب وهذا ما قال صاحب المفتاح في قسم النحو من البنيات
نحو ضاربه وما سمع عندي اذا ناملت وفيه نظر ووجه لعلنا نذكره في شرح
لباب الاعراب ان شاء الله تعالى ومنها الغايات على ما سيجيء في المتن وسبب
بنائها تضمن الاضافة على ما يأتيك ببيانه ومنها المضاف الى ياء المتكلم
وسبب بنائه اضافته الى المشبه بالمبني من المضاف اليه ومنها ما
يضاف الى الجمل واذ من اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين
يوم لا ينفع مال ولا بنون الآن مبنيا تفصيلا اذ الظروف المضافة الى الجملة
جوازا واجبة الاضافة وهي ثلثة حيث من ظروف المكان واذ واذا من الزمان وجائزة
الاضافة وهي غير هذه الثلثة فانقسم الاول من المبني اللازم لا العارض واما القسم
الثاني فنيه تفصيل لان الظرف ان اضيف الى الجملة اما فعلية نحو على حين عاتبت
المشيب على الصبى فنيه امران الاعراب والبناء اتفاقا اما الاعراب فلعدم لزوم الا
ضافة فعلية البناء عارضة واما البناء فلوقوع المبني وهو الماضي موقع المضاف اليه
واضيف الى الجملة الفعلية والفعل المضارع نحو هذا يوم ينفع الصادقين وان اضيف
الى الجملة الاسمية نحو اذكر يوم انت امير فنيه خلاف فعند بعض البصريين لا يجوز فيه الا
الاعراب وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه واما غير المضاف الى ما صدره ان
وان ومثل المضاف والى ما صدره ما يجوز بالاتفاق اعرابهما وبناؤهما نحو انه
لحق مثل انكم تنطقون فتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان و
نحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت فصيح غير مع ان فاعل لم يمنع اما الا
عراب فلعروض علة البناء واما البناء فلشبهها باذ واذا والمبني نحو
يومئذ وان وان واقع موقع المضاف اليه فيهما وكذا يجوز اتفاقا بناء
الظروف المقدمة على اذ نحو يومئذ واما الاعراب فلعروض علة البناء
واما البناء فلوقوع ابهتهم المبني وهو اذ موقع المضاف اليه لفظا على

وتيرة على حين عاتبت المشيب على ما مر آنفا ومنها مثل وغير مع ما وان
وان ومنها اول ودون ومن على يقال فعلته هذا اول اي اوقات
الفعل وجلست مع عمرو من دون اي ومن دون مكانه ويقال احدره
من علو اي من فوق وهو هكذا مستعمل مع من ابدا ولا مه مضموم ومنها
المنادى نحو يا زيد وسبب بنائه وقوعه موقع المبني وهو كاف الخطاب
ومنها اسم لا نحو لا رجل اذ هو متضمن للحرف على ما سيجيء ومنها لفظات في
قوله تعالى ولات حين مناص وفي قوله ابي ربيد الطامي طلبوا صلحي و
لات اوان كذا ذكره صاحب اللباب وهو سهو لان لات حرف ادماض
وعلى كل تعذير فهو من المبني اللازم لا العارض اذ لا يتصور حرف او ماض
يكون بناؤه على ضد الا لازما وتوجيه وكر وتفصيل على وجه البسط سنذكره
في شرح لباب الاعراب ان شاء الله تعالى ومنها لا غير ولبس غير وحيث تشبهها
لهؤلاء بالغايات فبنيت لما ثبت الغايات هذه هي المبنيات العارضة
وانما فصلنا في كل مبني من المبنيات المذكورة في القسمين سبب البناء
على ما قرره النحويون وبينوه لكل احد ان سبب البناء في الاسماء منحصر في المناسبة
عما لا يمكن له على ما لطفت به عبارة المفصل ولتبين ان هذه المناسبة المجملة
المفصلة الى هذه الاقسام الاول يضمن معنى الحرف الثاني الشبه بالحروف اكونه
شبيها به وضعا يعني ان وضعه وضع الحرف وهو اقل من ثلثة احرف اذا
الثلثة حد وضع الكلم اوا صياحا الى الغير او جمود ابلزوم وتيرة وا
حدة مانعة عن التصرف على ما نص عليه السيرافي على ما مر شرحه وكلا الوجهين
قايم في المبهمات على ما فصلناه الثالث الحمل على ما هو شبيه بالحرف طردا
للباب الرابع فعد موجب الاعراب كالاصوات او فعد محله كاي اذا احرف
صدر صلته الحاصل الكثير اكتفى المغني كاي وكم الخبرية السادس الوقوع
موقع ما لا يمكن لم كنز ال الواقع موقع النزال السابع كونه شبيها بالواقع

موقع ما لا يمكن له كبناء قطام وفجار وفساق فقد بينا فيما سبق ان فعال
اربعة اقسام كلها مبنية عند الحجازيين وعلة البناء في واحد منها وقوعه موقع
الامر وعلة البناء في الثلثة الباقية كونها شبيهة بهذا الواحد الثامن اي
وقوع موقع ما هو شبيه بما لا يمكن له كالمنادى المضموم التابع الاضافة
الى المبني نحو من عذابي يومئذ وهذا يوم لا ينطقون على قراءة الضم وغير
ان نطق وعلى ضم عارض عند الاقسام كلها مع تعددها وتكثرها تشترك
في امر واحد هو المناسبة لما لا يمكن له بوجه قريب او بعيد كما صرح به في المفصل
فالوجه القريب ما يكون بلا واسطة والبعيد ما يكون بواسطة وهذه الاقسام
كلها محصورة في هذا التقسيم واذا انتقشت هذه الفوائد في صحيفة خاطرك فلنرجع
الى التفسير اعني تفسير المبني اللازم وتفسير المبني العارض فيقول لكل منهما تفسيران
الاول ما ذكره القوم في كتبهم واختاره الشيخ ابن الحاجب وعليه بنى الامر
واتباعه الشارح الفاضل رح وارتضاه الثاني ما ذكره المصنف هنا وبنى الامر
عليه اما تعريف القوم فهو ان الاسم المبني ان كان له حالة اعرابية في الجملة في بعض
الاحيان فهو مبني عارض وان لم يوجد له حالة اعرابية اصلا فهو مبني لازم هذا كلا م مهم
وفيه نظر لانه منقوض بامة فانهم مصرحون بانه مبني لازم مع انه في بعض الاحوال
معرب وفي بعضها مبني على ما سنشير اليه في تفصيل المبنيات اللازمة واما تعريف
المصنف فهو ايضا ليس بشيء اذ قد عرفت من التفصيلات والتحقيقات السابقة
ان يضمن الحرف قد يوجد والمبني عارض وقد لا يوجد والمبني لازم فهو ان لا
مطرد ولا منعكس بل قد يوجد اللفظ معرب كما لا يخفى على اخي اللباب واما ما ذكره
الشارح الفاضل سكب الله سحب رحمته الكبير المسح بالمفتاح من ان هذا تعريف
رسمي لا يجب ايفاء انعكاسه اما اطرادا فمسلم لان التضمن محمول على الدوام فظاهر
الفساد واما قوله والعارض جزء اشياء محل غاية الاختلال اللهم الا ان يريد
بالحرف ما لا يمكن له بذكر العام فاراده العام ويراد بالتضمن لمعناه مناسبته به

كذا كر

كذكر اي المبني ما ناسب ما لا يمكن له بطريق الدوام والظاهر ان المصنف لم يقصد
في هذا المقام تعريف اللازم وتفسيره بل مقصوده الارشاد الى بعض اقسامه
بكون علة البناء الايمي ان قال والعارض جزء اشياء فان مقصوده في الموضعين التمثيل والتعويض لبعض الاقسام على ما هو ديدنه من الاهمال والاجمال
فالتعريف الصحيح في هذا المقام عندي ان يقال المبني اللازم ما يكون سبب بنائه
قاعدا ايما غير مفارق والعارض بالخلاف وهذا تعريف جيد مطرد ومنعكس
لا غبار عليه من الخلل فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله فقوله كالذين متال لما تضمن معنى الحرف فان قولك اين زيد معناه
اي الدار ام في السوق ام في المسجد الى غير ذلك وقولك اين تجلس اجلس معناه
ان تجلس في الدار اجلس فيها الى غير ذلك فاختصارا ذكر اين فلفظ اين في الاول
متضمن لمعنى حرف الاستفهام وفي الثاني لمعنى حرف الشرط وعلى هذا القياس متى
فان قولك متى الصال معناه اليوم ام غدا ام بعد غد وقولك متى تخرج
تخرج اخرج معناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا الى
غير ذلك وكذلك كيف زيد معناه اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازلت وانما هي ان
وكيف على الحركة فرارا من التقاء الساكنين واوذ التي للخذة والعارض جزء اشياء
المضاف الى ياء المتكلم كغلامي واختلفت كلمة القوم في المضاف الى ياء المتكلم الى
ثلثة اقوال الاول ان مبنى الثاني ان معرب الا ان اعرابه تقديري والاول مذهب
المشهور من الاوائل والثاني مذهب بعض المتاخرين كالشيخ ابن الحاجب ومن تبعه
ولهذا عدوه من المعرب التقديري حيث قال التقدير فيما تعذر كعصي وغلامي
مطلقا الثالث انه ليس معربا ولا مبنيا وانه ذهب وسطا وحضبا وبالجملة فالكل
متحيرون في ذكر وجه الحيرة انه لما اضيف الى ياء المتكلم وجب ان يكون قبل الياء
مكسورا بكسرة الموافقة فلما حاولوا بعد ذلك اعرابه وجدوا محل الاعراب مشغولا
بكسرة الموافقة وابقاء بحيث لا يزول فتحيروا في ذكر فقوم جعلوه مبنيا لخلصا عن

الحيرة

اذ هو مضاف الى المبنى والمضاف الى المبنى يكتسب البناء من المضاف اليه
كما يبتنى عليك في ضمن التفصيلات السابقة وقوم جعلوه معربا الا انه
لما تعذر اعرابه لفظا اعرب تقديرا قال الشيخ ابن الحاجب من ذهب ان
مبني فقد غلط اذ الاضافة الى المبني لو كانت سببا موجبا للبناء لاوجبت الا
اضافة الى المبني حتى ينقض بنحو غلام كما ذكر الشيخان و وجه تركب العلة لهنا
ان العلة هي كون الشيء بالحرف لخصوصه بلزومه وتيرة واحدة مانعة عن
التصرف كما اعتبره السيرافي امس على ما حققناه سابقا واضافته الى
المبني فالعلة هي المجموع فلا ينتقض بنحو غلام اذ الاضافة هنا وان وجدت
الا ان الشبه بالحرف بالخصوص منتف وقوم جعلوه لا معربا ولا مبنيا فهؤلاء
استغرقوا في الحيرة وتاهوا فيها لانهم يقولون ان المضاف والمضاف اليه
شيء امتزجا فصار المجموع كلمة واحدة وصل المضاف بمنزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الاعراب والبناء فيكون واسطة بين المعرب
والمبني فيكون لا معربا ولا مبنيا وهذا المذهب ضعيف جدا ان لم يعد في
العربية اسم مستعمل في التركيب لا يكون معربا ولا مبنيا والمفرد المعرفة
كيا زيد اي الثاني من المبنيات العارضة المنادى المفرد المعرفة فالمفرد
احتراز عن المضاف كيا عبد الله فانه معرب والمعرفة احتراز عن النكرة
كيا رجلا خذ بيدي فانه ايضا معرب وانما بني المنادى في هذه الحالة
اذ هو قايم مقام الضمير في ادعوك وكاف ادعوك شبيه بالحرف وهو كاف
وكر فيكون مناسبا لما لا يمكن له وهو الحرف وهذا ما قال في المفصل
او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المفهوم اي وقوعه موقع لفظ يشبهها
لا يمكن له فالمشبه هو كاف ادعوك وهو ضمير والمشبه به هو كاف وكر وهو حرف
وقال ابن حاجب وعلة بنائه شبهه بالمضمر معنى ولفظا اذ هو واقع
موقعه اذ هو مخاطب معين ومثله في الافراد فاجري مجراه في البناء وما

ذكرناه اولا اولى لان الوقوع موقع المبني غير كاف بل لا بد من الاشتباه
الى مبني الاصل ولهذا لم يقنع جار الله بالاول بل اعتبر الثاني ايضا وانما
بني على الحركة بنيها على ان البناء عارض ولان السكون معرض للعدم وهو
التقاء الساكنين واوثر الضم اذ لو فتح لالتبست الحركة الاعرابية في مثل
يا احمر لغير معين بالحركة البنائية في مثل يا احمد ولو كسر لالتبس عا اضيف
الى ياء المتكلم ثم حذفت ياؤه واكتفاء بالكسرة نحو يا غلام فلم يدر انه مفرد او
مضاف والنكرة المقصودة تمنع لا النفي للجنس اي الثالث من المبنيات
العارض اسم لا النفي للجنس نحو لا رجل في الدار فانه مبني عارض اما البناء
فلتضمنه معنى الاستغراق لانه قبل لا من رجل في الدار ولهذا قال صاحب
الكشاف في قوله تع لا ريب فيه ان قراءته بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع
يجوز واما عروضه فلان عليه عارضة ثابتة في بعض الاحوال ساقطة
في بعضها واما الحركة فللاشعار بالعروض والمركب نحو خمسة عشر اي الرابع
هو المركب والمص كما هو دابه اجمل ههنا اجمالا واهمل اهمالا واخل بما
بالمقصود اخلالا وتفصيل ذلك على سبيل الايجاز ان المركبات باسرها فمنها
ضرب يقتضي تركيبه بناء الجزأين معا وهو الذي يتضمن الشطر الثاني منه
معنى الحرف وضرب لا يقتضي تركيبه الا بناء الاول منهما وهو الذي لا يتضمن
الشطر الثاني منه معنى الحرف فالضرب الاول هو الذي مبنى منه شطرا لقيام
العلة في الشطرين اما الاول فلانه بمنزلة صدر الكلمة من نحو يا فهو شبيه
بالحرف لاحتياجه الى التالي واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما الضرب الثاني
فلا يبنى منه الا الصدر لقيام علة البناء فيه دون الثاني عن التضمن
فمن الضرب الاول العشرة مع ما يتلو عليها الا اثنا عشر والاصل في العدد
المتلو على العشرة ان يعطف على الاول فيقال ثلثة وعشرة فركب الاسمان
وصيرا واحدا وبنيا لوجود العلتين وحرف التوقيف والاضافة لا تخلان

بالبناء تقول الاحد عشر والحادى عشر الى التسعة عشر والتاسع عشر وهذه
احد عشرك وتسعة عشرك وكان الاخفش يرى فيها اذا الاضافة وقد تقدم كلام سيبويه
كذا ذكره جار الله في المفصل فقوله الا اثنا عشر مبنى على مذهب بعض النحاة
وهو ان اثنا عشر معرب الصدر اذ الشطر الثاني بمنزلة نون التثنية من
اثنين فهو اذن معرب لظهور الاختلاف كما في الف مسلمان وذهب الباقون
الى انه مبنى كسايراخواته اذ هو محتاج الى الثاني فاشبه الحرف ومذهب الجمهور
هو الاول فقوله كواحد عشر يعني انه متضمن لحرف العطف اذ الاصل احد
وعشرة فحذفت الواو وركبت احدى الكلمتين مع الاخر وجعل المجموع كالكلام
الواحد الدال على مسمى واحد وانما فعلوا الكل هذا اجراه مجرى سايراخواته
من الاعداد المنفردة كواحد وستة لان ذكر احد وانما بنى على الحركة تنبيها على
عروض البناء على الفتح اذ الكلمة مطلوبة قال جار الله ومن الغرب الثاني
كمعدى كرب وبعلبك وقالبقلا ثم قال بعدى كرب لغتان احديهما التركيب
ومنع الصرف والثانية الاضافة فاذا اضيف جازت المضاف اليه الصرف وتركه
وكذلك قالبقلا وحضرموت وبعلبك ونظايرها فنحو معدى كرب صدر مبنى
فقط اذ الثاني لا يقتضي معنى الحرف فليس فيه علة البناء وما حذف منه
المضاف اليه اى الخامس من الاشياء التي حذف الظروف كقبل وبعد قدم
قبل على اخواته اذ القبلية يقتضي التقدم وعقبه بعد وان كانت البعدية يقتضي
التاخر رعاية لامر المقابلة وفوق وتحت وكذا امام في الجهات وهي قدام والمام
ووراء وخلف واسفل وكذا دون ومن على واول في قولهم ابداء بكذا اول
وقولهم حسب ولاغير وليس غير معدود من الغايات مع انه ليس بظرف تقول
جئتك من قبل زيد ثم الاضافة وتنوينها اى تدبرها قصدا وتنيه فتقول جئتك
من قبل زيد فتقول وتنوينها تنبيه على ان هذه الالفاظ انما يكون مبنية اذا كان
هناك شرطان الاول ان يكون المضاف اليه محذوفا الثاني ان يكون المضاف اليه

مقصودا فان انتفى احد الشرطين كانت هذه الالفاظ معربة فقولهم جئتك
من قبل زيد قبل فيه معرب وكذا اذا حذف ولم ينو قال جار الله وانما نسمن
اذا نوى فيهن المضاف اليه فان لم ينو فالاعراب كقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وقرى لله الامر من قبل ومن بعد
وابراء به اولا ويقال حسه من علٍ واختلفت كلمة القوم في سبب بنائها الى
طرايق الاول ان المضاف اليه من تمام المضاف فهو بمنزلة اللام من الرجل و
الفرس فاذا حذف وقصد كان ما بقي كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا تستحق الاعراب
واذا حذف ولم يقصد كان اسما تاما كسايرالنكرات كفرس وغلام فيكون
معربا مثلها الثاني وهو الذي ذكره ابن الحاجب في ايضاح المفصل انها متضمنة
لمعنى المضاف اليه والفرق بينه اذا اعرب وبينه اذا بني انه في البناء متضمن للحذف و
تضمن ابن لحرف الاستفهام وفي الاعراب ان كان المضاف اليه مرادا في نفسه لكنه
لا يتضمنه فهو كالظروف في نحو خرجت يوم الجمعة ان الحرف محذوف لا مضمن والا
وجب البناء مع ان المعرب بالاتفاق هذا كلامه ويرد عليه انه لم يسن والفرق
الجلي بين الحذف وفي الثالث انه متضمن لمعنى الحرف اذ الاضافة معنى الحرف الرابع
ان هذه الاسماء اشبهت الحروف لاحتياجها الى الغير وهو المضاف اليه
المنوي الخامس ان الاضافة سد خاصة بين المتضايفين ومعاني الحروف
كذلك واليه اشار من قال والاضافة معنى من معاني الحروف فكان
هذه الاسماء تضمنت معنى الحرف فبنيت فليتامل السادس انها شبهت بالما
ضي
لدلالتها على كمين معاني انسها ومعنى ما نوى فيها كالماضي دل على الحدث
والزمان وههنا اشكال وحاصله ان هذه الاسماء اضافة لا بد لها فيها
والمضاف اليه ان ذكر فذاك والا فهو مقدر البتة ولهذا اتفق القوم
كلهم على ان هذه الظروف لازمة للاضافة لا يعقل معناها بدونها فنقض
عليه جار الله وغيره فتقول وكنت قبلا لا بد هنا ايضا من تقدير اى قبل

هذا الوقت او غيره تمام بناسب المقام فالقول انه ان نوى بين وان لم ينو
لم يبن كلام لا معنى له مع ان القوم قاطبة متفقون على ذلك فكيف التوفيق
بين الامرين بل بين القولين والنقض على هذا الاشكال ان ههنا
اعتبارين الاول اعتبار التعين والخصوص في جانب الاضافة والمضاف اليه
الثاني اعتبار العموم والشيوع في ذلك وكون هذه الاسماء اضافية لا يقتضي
الا اعتبار اضافة في الجملة واعتبار مضاف اليه في الجملة واما يعينه وخصوصه
فليس في شيء من مقتضياتها والقول بانه ان نوى بين وان لم ينو لم يبن مبني
على اعتبار الخصوص والتعين والقول بانها لازمة للاضافة مبني على اعتبار
العموم والشيوع فظهر التوفيق بين القولين واندفع الاشكال عن البين
وفي كلام المص حيث اعتبر التعين في جانب المضاف اليه بقوله حيث لك من قبل
زيد اشارة الى دفع هذا الاشكال وتنبيه على التوفيق بين القولين بقي
ههنا بقية من الاشكال وهي المطالبة بالفرق بين العموم والخصوص حيث بني
الاسم في الثاني واعرب في الاول الا ان هذه البقية ايضا زائلة بما بيناه لك
على سابقا من ان الاضافة الخاصة تلحق بعض الحروف فكان الكلم متضمن لبعض
الحرف فبني ولا كذلك الامر في صورة العموم والشيوع فاعرب ويسمى هذه
الاسماء غايات على معنى ان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما اقتطع اي المضاف
اليه عنهن اي عن هذه الاسماء صرن اي صارت هذه الاسماء حدودا او
غايات ينتهي الكلام عندها اي عند هذه الاسماء حاصل هذا الكلام ان
الغاية هي المضاف اليه فلما حذف المضاف اليه وقامت هذه الاسماء مقامه
انتقل اسم اليها وصفة والحكم وهو الغاية ووجه الانتقال ان المقطع اولا
كان هو المضاف اليه فلما ذهب المضاف اليه وقامت هذه الاسماء مقامها
صارت هذه مقاطع فسميت بها وظاهر هذا الكلام ان سميها بالغايات
مخصوص بهذه الحالة وهي كون المضاف اليه محذوفا مقصودا وبهذا يشعر ظاهر

كلام

كلام المفتاح ايضا وظاهر كلام المفصل ان هذه غايات مطلقا واتما كون المضاف اليه
محذوفا مقصودا فهو شرط للبناء لا قيد للتسمية وفي كلام المص اشارة الى الحد
والغاية معناهما واحد وهو المقطع فتقول عندها اي بها وانما بنيت هذه الا
سماء على الحركة اشعارا بالعروض البناء كما مر غير مرة وانما بنيت على الضم اذ
الضمة اقوى الحركات فلما سلب منها شيء هو المضاف وتطرق اليها ضعف
بهذا السبب حركوها باقوى الحركات جبرا لنقصها اولا لانها اشبهت بالمنادى المفرد
المعرفة ووجه الشبه ان المنادى متى نكر اذا اضيف اعرب قال الله تعالى يا حسرة
على العباد ويقول العرب يا رجلا خذ بيدي واذا افرد وعرف بني وكذلك
هذه الاسماء اذا انكرت او اضيفت اعربت واذا فردت وعرفت بنيت
ولا تدخل النصب والجر حال الاضافة نحو قبل ذلك ومن قبل فاوثر الضم ليكون
حال الاعراب مخالفا لحال البناء والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر
بغير اللام فرع من سائر المبنيات الكلمية فحاول الآن ان يبين المبني من الفعل
والحرف ومحصول كلامه ان الحروف مطلقا مبنية لازمة والفعل بعضه مبني لازم
وهو الماضي مطلقا والامر الحاضر كذلك والمعتد بغير اللام احتراز عن الامر
باللام فانه معرب لانه مجزوم وبعضه مبني عارض وهو المضارع واليه اشار
بقوله والعارض المضارع اذا اتصل به ضمير جماعة النساء او نون التاكيد
نحو تفعلن وهل تفعلن فقوله تفعلن مثال للاول وانما بني المضارع في هذه
الحالة تشبيها له بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وشبه به لاشتراكهما في طوق
النون وسكون الاخر نحو ضربن ويضربن فان قيل هذا الاشتراك حاصل بينهما
عند اتصال الالف ضمير الاثنين واو جماعة الذكور نحو ضربا وضربوا ويضربان
فينبغي ان يكون المضارع في هذه الحالتين ايضا مبنيا مع انه معرب
قلنا النون يقتضي سكون ما قبله والالف والواو يقتضيان حركته والحركة اكد
للاعراب والسكون اكد البناء وكل ما يقتضي ذلك الشيء فظهر الفرق فلذلك بني ما بني

نون صح

اليه

قد

واعرب ما اعرب وعند غيره ترك على الاصل البناء اشعارا بان الاصل في
الفعل هو البناء وبني على السكون اذ ثبت عرفت غير مرة الان الاصل في البناء هو
السكون ليس الا وقوله هو يفعلن مثال للثاني ولفظ هل تنبيه على ان نون التاكيد
انما يتصل بالمضارع اذا كان فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني
ونحو ذا اللايق بالتاكيد انما هو الذي فيه معنى الطلب وانما بني المضارع في
هذه الحالة اذ هو سبب هذه الزيادة الشبه نحو يعلبكر فبني على الفتح مثله واما
الحروف فلا يكون بناؤها الا لانها لا لفظ لها من الاعراب اذ المقتضي
للاعراب انما هو بوارد المعاني المختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
والحروف بمعزل عن ذكر اذ قد تقرر انها وصل وروابط بحردة فلا مجال
لتوارد المعاني المختلفة هنا والماضي والامر كالحروف ان لا مجال لطريان تلك
المعاني عليها ايضا فمبنى الاصل هذه الثلثة للماضي والامر والحروف فكل من
هذه الثلثة يقال مبني الاصل ويقال له ما لا يمكن ويقال لغير المتمكن اعلم
ان هذه الكلمات اي الاسم والفعل والحرف لما فرغ من تحقيق الاعراب و
المعرب والمبني حاول الآن ان يبين كلا منها كليا في ضمن قسم نافع تحصيلا
لزيادة البصيرة وتمهيدا وتوطئة للشروع في باب آخر وتحقيقا لوجه الترتيب في
الابواب الثلثة المتعاقبة بعد الباب الاول وحاصل كلامه ان الكلمة مطلقا
اربعة اقسام الاول ما يكون عاملا ومعمولا الثاني ما يكون عاملا و
لا يكون عاملا الثالث ما لا يكون عاملا ولا يكون معمولا الرابع ما
يكون معمولا ولا يكون عاملا اصلا كالاسم الجامد المحلى باللام كالغلام
والفرس فانه لا يصلح ان يكون عاملا اصلا بل هو معمول ابدا والمصنف سكت عن
هذا القسم لانه لم يذكره الشيخ عبد القاهر في الكتب الثلثة فتبعه المصنف وذكر
الفاضل الشارح ان السقط ربما منه او غيره واقع ثم اعترض عليه بانه واقع
لفظا او قاطبة فان كلا منها معمول دايما وليس بعامل اذ لا يضاف الى شيء

حتى

قد

حتى يجر ولا سبب التمييز بل هو معمول ابدا هذا كلامه ولا يخفى فساده اما
لانسلم ان اسقاط مبني على ذكر بل هو مبني على ذكر ما ذكرناه ولو سلم فهو
ناقل وبينا فيما سبق ان النادر والتليل ساقط عن درجة الاعتبار
وهم انما يتعرضون لما هو شايع الاستعمال منها ما يعمل ويعمل فيه كعامة
الاسماء المتمكنة اي المعربة القابلة للاعراب بانواعه الثلثة والفعل المضارع
اشارة الى القسم الاول من الاقسام الاربعة ومنها ما يعمل ولا يعمل فيه كالحروف
العاملة احترازا عن الحروف العاطلة والفعل الماضي والامر بغير اللام اشارة
الى القسم الثاني والتقييد بغير اللام احترازا عن ذي اللام اذ هو معمول لا به مجرورا
والاسماء المتضمنة لمعنى ان وهي من وما ومتى ومهما على ما قال المص فيما سيجيء
ومن اسماء الاسماء بجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اي غير اي بنصب غير
لانه بمعنى الا كانه قيل الا اي وبجر لانه صفة للاسماء المتضمنة اي الاسماء المتضمنة التي
هي غير اي وغير وان كان نكرة الا انه يقع صفة للمعرفة في امثال هذه المقامات على ما
نص عليه الخليل في مثل قولهم ما مررت بالرجل غيرك ولا يدخل عليه اللام وانما ستر ايا
لانه وان تضمن معنى الحرف الا انه معرب يقع معمولا والكلام فيما يقع عاملا اولا يقع معمولا
فوجب الاستثناء اذ لو قال لحكم على هذه الاسماء غير اي بانها لا يقع معمولا غير
صحيح لانه يدخل حروف الجر على بعضها فيقال بمن تمر امر كذا ذكره المص فيما سيجيء والمجرور
معمول فكيف يصح ولكن قلنا المبني لا يقع معمولا وقد عرفت فيما سبق ان الاعراب
المحلي للمبني معناه انه لو كان في محل معرب لكان هذا الاعراب ثابتا له ومنها ما يعمل ولا
يعمل فيه اشارة الى القسم الثالث من الاقسام الاربعة كغير العوامل من الحروف
كحروف العطف وحروف الاستفهام والمضمرات فانها لا يكون عاملا ولا معمولا فان
قيل الضمير يقع مضافا اليه كمن قبل ومن بعد ومجرور الحرف الجر كخوا به
وعليه ونحوها فيكون معمولا قلنا قد سبق جوابه ان له اعرابا محليا ونحوها هو
الموصولات والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب هو

لما انساق كلامه في تقسيم الكلمات الى ذكر العامل كان قضية المناسبة
قاضيه بان يشتغل بتفسيره حتى يتمكن من تقسيمه الى قسميه ثم يقسم احد قسميه
الى القياسي والسماعي حتى يتمكن له الانتقال الى المقصود الذي سبقت
هذه المقدمات لاجله وهو وجه الارتباط بين الابواب الثلثة ووجه الانتقال
من الباب الاول الى الباب الثاني واراد بالكلمة ههنا الكلمة المعربة فلا يتوجه
النقض بالمبنيات المقتضية لاواخر المبنيات على الوجه المخصوص مما مر
عليك في ضمن التفصيلات المتعلقة بالمبنيات والعوامل جمع عامل لان من
قبيل الاسماء لا الصفات كالغوارس جمع غارس لفظي ومعنوي واللفظي ضربان
قياسي وهو ما يصح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا كقولنا غلام زيد
لما رايت اثر الاول وهو المراد بالاول المضاف في الثاني وهو المضاف
اليه وعرفت علته اي علة هذا الاثر الذي هو الجر وعليه هي الاضافة فصير عليه
للاثر المعلول فقط ما يقال ان الصواب ان يقال وعرفت علية قمت عليه
دار بكر وثوب عمرو اي اذا عرفت الاثر وعرفت علته امكنك بعده هذا الحكم الى كل
موضع يوجد فيه تلك العلة والسماعي ان يقال هذا يعمل كذا وذا يعمل كذا فليس
لك ان تجاوز، كقولنا ان ابى يجر ولم يجزم واما العامل المعنوي فستذكر في موضعه
وهو الباب الرابع من ابواب الكتاب ان شاء الله تع فلنع الكلام في هذا الباب حا
مدا لله على الائه ومصليا على محمد افضل رسله وانبيائه وعلى اله واصحابه خلفائه

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا العوامل
اللفظية القياسية على العوامل اللفظية السماعية لاطرادها اي لعمومها وشمولها
بالنسبة اليها والعام مقدم على الخاص ولان النصل منها اشارة الى دليل آخر
يوجب التقديم لكن بملاحظة الضم اي ضم المقدمة الثانية اليها وهي التي اشار
اليها بقوله وهو الاصل في العمل اذ للحروف والاسماء انما يعمل لمشابهة الفعل
فان قلت اي سر في التعرض لوجب التقديم في هذا الباب ومثل هذا ليس من دابه

في هذا الكتاب قلت سر الايجاز لما جرى من وعده في الخطبة من انه غير مدخر لذكر
شيء مما ذكره الشيخ في الكتب الثلثة والشيخ ذكر ذلك فتتبع المص وجلها اي جملة
العوامل اللفظية العملية سبعة اي انواع سبعة بدليل الاستقراء الفعل على الا
طلاق اراد باطلاقه ما يكون كاملا في فعليته حاليا عن امارات الاسمية وطرفيه واحترز
بذكر اسماء الافعال والافعال الناقصة وافعال المقاربة وافعال المدح و
الذم وافعال الشك واليقين لمكان النقصان في فعليتهن ولهذا ذكرها المص في
الباب الثالث وجعلها من العوامل السماعية واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة المصدر الاسم المضاف الاسم التام في بعض النسخ الواو مذكورة
في الكل بعد الاول وفي بعضها الواو مذكورة في البعض ومتروكة في البعض وليس
بصواب بل الصواب تركها مطلقا او ذكرها في الكل والحرف العامل خارجة اذ هي في
اسماعية داخلة وفيما فعل المص من الحكم على البعض بانه قياسي وعلى البعض
بانه سماعي ومن التعريف الذي ذكره لكل منهما ضرب من الخفاء وكان الطريق
ان يشخص اولا كلا منهما بحيث يمتاز احدهما عن الاخر وتعداد افراد كل قسم وانواعه
بحيث يظهر الفرق الجلي ثم تبين وجه الترتيب ثم يشرع في الابواب ولم يفعل
كذلك وقد كان المهم ذكر اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب فالمرفوع فاعله
والمنصوب مفعوله ولهذا قال اما الرفع فعام مطرد في جميع الافعال لان كل
فعل لا بد له من فاعل البتة واليه اشار بقوله لان كل فعل يرفع اسما واحدا لانه
اذا اسند ذكر الفعل اليه اي الى ذكر الاسم الواحد حال كون ذكر الفعل متقدما
عليه اي على ذكر الاسم الواحد الذي هو فاعله فهو حال من ضمير يرفع فقوله اشارة
الى ان الفاعل لا يكون الا اسما فقولهم اعجبني ان ضرب زيد ما دل بالام اي اعجبني
ضربه وقوله واحدا اشارة الى ان الفاعل لا يجوز ان يتعدد يعني لا يجوز ان يرفع
اسمان مختلفان بكلمة الفاعلية برافع واحد بطريق الاستقلال فنحو قولهم قام زيد
وعمرو خارج عن القاعدة وكذا قولهم قام الزيدان وقوله متقدما عليه اشارة

٢ في الاسماء ح

٣ فاعله صح

الى انه لايجوز ان يتقدم الفاعل على فعله الرافع له وامتناع التقديم امر متفق عليه
ثابت باجماع النحاة وقيل الامتناع قول بصري والكوفيون يجوزون تقديمه وبالجملة
فالفاعل مخصوص بخصايص الاول انه لايجوز ان يتعدد والثاني انه لايجوز ان يتقدم
الثالث انه لايجوز ان يحذف ولكان المص بصدد اثبات عموم الرفع الثابت
للفعل لايصدد تعريف الفاعل اشار الى البعض ولم يتعرض للبعض بطريق ود
لايل هذه الخصايص فسنطلب من كتابنا شرح لبيك الاعراب فاكتسطها هناك
على وجه البسطة والاطناب نحو فعل زيد اعتبر اعم الافعال في المثال اذ هو او
فق لمقصوده وهو ان كل فعل فله رفع فاعتبر العموم في الجانبين فان لم يكن
الفاعل مظهرا ومضمرا فيه اشارة الى انه لايجوز حذف للفاعل يعني انه لابد من
فاعل اما ظاهر او مضمر والمحذوف خارج عن القسمين واراد بالاسناد اعم من ان يكون
بطريق الوقوع والصدور نحو ضرب زيد او بطريق القيام والاتصاف نحو مرض و
ملك إما بارز اي ذكر المضمر واما ظاهر كالتاء في فعلت او مستكن كالمنوي في افعل
اي انا ثم الفعل على ضربين متعد وهو ما جاوز الفاعل ونصب المفعول به فيه اشارة
الى ان المفعول به اصطلاحا هو المنصوب فقط فاذا اطلق فلا يتبادر الفهم الا
اليه ولازم وهو ما يختص بالفاعل اي ما كان مقصورا على الفاعل لايجاوز الى
المفعول به والتقييد به تنبيه على ان جميع الافعال لازمة كانت او متعدية على
الفاعلة مستوية الاقدام في سايد المفاعيل فالباء داخلة على المقصور عليه دون
المقصور وهذه عبارة عقده والعزى هو الثاني ذهبت وقمت وقعدت آنفا في
تمثيل اللازم هذه الثلثة تقريحا بالرد على من زعم انها متعدية فان سيبويه في الكتاب
وابراهيم يقولون ذهب الشام وهو شاذ وكذا يقولون قعد شهرين وهو ظرف
لا مفعول به ويلحق بعضهم يزعمون انها متعدية بناء على الاستعمالات المتشابهة
قال الله تع لاقعدن لهم صراطك المستقيم فلما حاول المص الرد على هولاء خصص
هذه الثلثة بالذكر تقريحا بالرد والمتعدي على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضرب

زيدا

زيدا ومتعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اي لايصح حمله عليه
فالغير يعم المباين كاعطيت زيدا درهما فانه لايصح ان يقال زيد درهم
او هو الاول اي ثانيهما هو الاول اي تصح حمله عليه كحسبت زيدا
عالما فانه يصح ان يقال زيد عالم فقوله او هو الاول معطوف على
الخبر وهو قوله غير الاول فان قوله ثانيهما مبتداء وقوله غير الاول
خبره وانما زاد هو ولم يقل او الاول ليئلا يشتبه الخبر بالصفة في قولك
ثانيهما او الاول ولاستثناء في غير لانه نكره ومتعد الى ثلثة مفعولين
كاعلمت زيدا عمرا وافاضلا والافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل علم
وارى وابناء ونباء واخبر واعلم ان بعض الافعال يجئ متعديا
تارة ولازما اخرى يقال علمه وعلم به ونصحتك ونصحت لك وشكرتك
وشكرت لك قال الله تع ان اشكر لي ولوالدتي ويقال شكر الله سعيه
وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له اي للمفعول الفعل فيرتفع
المفعول اذن بالاسناد اي بالاسناد ذلك الفعل المبني للمفعول اليه اي الى
ذلك المفعول ويسمى هذا الفاعل مفعولا مالم يسم فاعله كضرب زيد
واعطي زيد درهما المثال الاول تنبيه على ان المفعول به فيما تعدى الى
واحد متعين والمثال الثاني تنبيه على ان الاسناد الى الاول في باب اعلمت
اعطيت اولى ويجوز اعطي درهم زيدا والى هذا اشار بقوله ويجوز
اسناده الى المفعول الثاني الا في باب حسبت اراد بباب حسبت كل
فعل يتعدى الى اثنين ويصح حمل الثاني على الاول والاستثناء دليل
على الجواز في باب اعطيت كما اشرنا اليه آنفا ومبنى الكلام على قول الجمهور
والا فبعضهم يجوزون الاسناد الى الثاني في البابين عند امن الالتباس
واعلم ان بعض الافعال لزم طريقة واحدة وهي انها جاءت على النظر
المبني للمفعول فقط ولم يجئ منه المبني للفاعل تفويضا الى فهم السامع

ان فاعلها هو الله تع عز وجل وهو لتعيينه وظهوره لاحاجة الى ذكره و
تكر الافعال كخرجت وسئل وزكم وختم قال سيبويه لو اردت تشبيها الى الله
جل وعلا فعل كخراجة الله وسلكه واذكه ومنصوب الفعل على نوعين
خاص وعام فالخاص ثلثة انواع المفعول به وانما جعل خاصا لانه
لا انما يكون للمبهم كطاب زيد نفسا فما الابهام فيه لا تمييز فيه كطاب زيد نفسا
فان نسبة الطيب الى زيد مبهم لان اصله طاب شئ زيد فوقع الاضياع
الى التمييز اذ الة لها الابهام وفي التمييز بل كل مشتغل الراس شيئا اصله
اشتغل شيء راسي فعدل عن الاصل تحصيلا للاجمال والتفصيل
فان باب التمييز كله باب مراد عن اصل لتوخي الاجمال والتفصيل الذي
هو شعبة من البلاغة فان طاب زيد نفسا اصله طابت نفس زيد وكذا
غيره فتفعل كذلك لما ذكرنا وهذا حديث اجمالي وتفصيله سنلقي اليك في
باب التمييز ان شاء الله تع والخبر المنصوب اي خبر الافعال الناقصة
والناصب هنا وان كان سماعيا الا ان خبر قسم من اقسام منصوب
الفعل مطلقا لان قوله ومنصوب الفعل على قسمين اراد به حسن الفعل
مطلقا فلا يرد عليه ان جعل الخبر من معمول العوامل القياسية مع
ان عامله سماعي ووجه الخصوص هنا ظاهر لانه انما يكون في افعال معلومة
هي الافعال الناقصة والعام اي الضرب الثاني من منصوب الفعل
هو المنصوب العام في جنسه اي يخرج في جنسه فاورد كلمة في ليقع ظرفا بتقدير
الانحصار المصدر المنصوص فيه المفعول له المفعول معه الحال ويسمى
تفصيل هذه واحدا فواحدا اما الاول اي المصدر فكل فعل لازما كان
او متعديا تنصب مصدرا فيكون المصدر اذن عاما غير مخصوص بفعل
دون فعل سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا اراد بالمبهم ما لا يدل
على اكثر مما يدل عليه النعل بل يفيد التاكيد فقط وبالمحدود ما دل على اكثر

اي ثلثة ع

انما يكون للمتعدي كما ذكرناه في التمييز

ع وايضا ان المنصوبات الخاصة بعض الافعال لانه اي الخبر منصوب انما يكون الآخ معال المعدودة وهي كان صار واصبح الخ منه

تمايدل

تمايدل عليه النعل فالحاصل ان ما هو لتاكيد النعل يسمى بها والذي للنوع
والمرة يسمى موقتا بلسان ومحدودا بلسان المص او معرفة او نكرة كضربته ضربا
مثال للمبهم والنكرة معا وضربة مثال للمحدود والضرب الذي تعلم مثال للمعرفة
والمعرفة قد يكون باللام كما ذكر المص وقد يكون بالاضافة كضربة ضرب
زيد تقدير ضربة ضربا مثل ضرب زيد فحذف الموصوف لدلالة النعل عليه ثم و
وضع الصفة مقام الموصوف فصار هكذا ضربة مثل ضرب زيد ثم حذف
المضاف واقيم المضاف مقام كما في قوله تع واسئل القرية وما كان بمعنى المصدر
معطوف على قوله مصدرا اي كل فعل ينصب مصدرا وكل ما هو في معنى المصدر
كضربة سوطا فقوله سوطا الموضوعة موضع المصدر فيقال تادة
ضربة سوطا وتارة ضربة سوطين وتارة ضربة سياطا والاصل ضربة
ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط فحذف المصدر الذي اريد به
العدد واقيم الآلة مقامه على لفظ المصدر في الدلالة على ما دل عليه ذكر المصدر
فيقال في المفرد سوطا لان قايم مقام الضربة وفي المثنى سوطين لان قايم
مقام ضربتين وفي الجمع اسواطا لان قايم مقام ضربات فافراد الالة وتثنيتها
وجمعها افراد المصدر وتثنيته وجمعه فهذه الامور راجعة الى المصدر لا الى
الالة اذ المقصود اعتبار هذه الامور في المصدر لا اعتبارها في الالة و
يجوز ان يقال اصل ضربة سوطا ضربة ضربة سوط فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه قال الفاضل الشارح سكر الدسعيه ان سوطا بمعنى مصدر
ساط يسوط اذ لو كان مصدر الماضي ويجمع معانهم يقولون ضربة سوطين
او سوطا وفيه نظر اذ المصدر انما يمتنع تثنية وجمعه اذا كان للتاكيد فقط
واما اذا كان للنوع والعدد فيجوز تثنيته وجمعه بل النوع والعدد مجتمعان
ههنا اذ السوط معناه الضرب بالسوط كما اجتمع الامران في قولك ضربة ضربتين
وضربا لان مراده بالنوع ما يكون موصوفا بالصفة اي مصدر موصوف بصفة

لا يدل عليها الفعل وبالعدد ما يدل اى المصدر يدل على عدد المرات معينا
كان العدد او غير معين وهنا سوال مشهور وهو انه لم لا يجوز ان يجعل نحو ضربته
سوطا من قبيل قعدت جلوسا وجبست منعا فجعل سوطا مصدرا
غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق حتى يجعل لطلاصي من التقديرات المعتبرة
فيه كما ذكرت واجيب عنه بان السوط ههنا لا يجوز ان يكون يجعل مصدرا اذ هو
ضرب مخصوص معناه الضرب بالسوط ولا دلالة للعام على الخاص بخلاف
العكس نحو سطته ضربا واعترض عليه الفاضل الشارح شكر الله سعيه بوجهين
الاول انه اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه فعدم
جواز انتصابه به لهما بالطريق الاولى كما لا يخفى الثاني انه منقوض بقولهم ضربت
ضربة وضربتين لعدم الدلالة ههنا ايضا وفيه نظر اما اولا فلان مراد هذا
القائل انه لا يجوز ان يكون مصدرا للتاكيد على نحو ضربت ضربا وقعدت جلوسا
وجبست منعا فسقط الاعتراض عنه بشطريه واما ثانيا فلان انتصاب سوطا
اذا كان اسم آلة بالفعل المذكور ليس لاجل ان يدل عليه الفعل المذكور حتى يرد
بعدم دلالته عليه بل ان انتصابه انما هو لاجل انه قايم مقام المصدر المحذوف
كما قدرناه سابقا وههنا لحثان الاول ان المصدر من العوامل القياسية
وقد صرح المص بذكره في مطلع الباب وقد جعله ههنا من المعمولات القياسية وان
ذكره ههنا نفع عن ذكره بعد النفع المشهور بقوله المصدر كل اسم اشتق عن الفعل
وصدر عنه والجواب انه ان اراد بالمصدر ههنا المفعول المطلق واراد بالمصدر في
مطلع الباب المصدر والذي سيجيء بعد ذكر اشاره الى المذكور في اول الباب وتفصيل له
والعامل القياسي انما هو المصدر الذي اشار اليه في اول الباب اجمالا واشار اليه
فيما سيجيء تفصيلا والذي ذكره ههنا جعله معمولا انما هو المفعول المطلق والفرق
بينهما ان المفعول المطلق عندهم هو المنصوب بفعله او معناه بخلاف المصدر
فان الضرب في قولك ضربته بالضرب مصدر وليس بمفعول مطلق وضربا في قولك

ضربته

ضربته ضربا مصدر ومفعول مطلق فبينهما عموم مطلق فكل مفعول مطلق مصدر
ولا عكس للمفعول المطلق معمول دايما بخلاف المصدر فانه عامل تارة ومعمول تارة
وبهذا يظهر انه كان على المص ان يذكر ههنا مكان المصدر المفعول المطلق البحث الثاني
ان قوله وكان بمعنى المصدر معناه وكان المعنى مصدرا فهذا بعمومه يتناول
المصدر الذي هو بغير لفظ الفعل المذكور ملاقيا في الاشتقاق كقوله تع وسل اليه تبتيلا
والله انبتكم من الارض نباتا او غير ملاق نحو قعدت جلوسا وسايل ما لين مصدر
ايضا نحو ضربته مئات ضربة وضربته انواعا من الضرب وضربته اشد ضرب وضربته
هذا الضرب وضربته سوطا ونحو قعد تبتسا ان الله لا يظلم شيئا ويندرج فيه بعمومه
اسم الاشارة الذي اشير به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضرب السلطان فضربت ذاك
ويندرج فيه الضمير راجعا كان الى مضمون عامله او الى غير مضمون عامله فالاول نحو
هذا سراقة للقرآن يدرسه اى يدرس الدرس والثاني نحو اعجبني الضرب الذي ضربته
ويندرج فيه نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما وسلمته سلاما لان كلا من هذه الثلثة
ليس بمصدر بل هو اسم بمعنى المصدر في كلام المص اذن اشارة الى ان سلا
وسلاما وجلوسا منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المبرد والمازني و
السيرافي ومذهب سيبويه ان هذه المصادر بافعالها المقدرة والتقدير و
بتل تبتيلا وفتبتم بنانا وجلست جلوسا والفرق بين الجلوس والقعود ان
الجلوس بالنسبة الى النايم والقعود بالنسبة الى القايم يقال للقايم اقعدوا
للمنكي اجلس المفعول فيه اى الثاني من المنصوبات العامة هو المفعول فيه وفيه اشارة
الى ان المفعول فيه في اصطلاحهم عبارة عما كان منصوبا بتقدير في فخرج بقي
كان اسما مجرورا بالحرف الجر لا منعولا فيه وفيه رد على ابن الحاجب حيث جعل
المنصوب والمجرور منعولا فيه وجعل تقدير في شرط تنظيم لا شرط كونه منعولا
فيه وهو خلاف الاصطلاح وانما قدم المفعول فيه على سايد المنصوبات العامة
لان اتصاله بالفعل اشد وهو اى هذا اللفظ اى لفظ المفعول فيه لكثرة الاستعمال

وسيوعه صار لهما للطرفين الزمان والمكان فالالف واللام فيه لهم موصول وصلته
اسم المنعقد وضمير فيه عايد الى الموصول بتقدير الذى فعله فيه هو الظرف ان والالف
واللام هذه يستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى قال الله تع الزانية والزانى فتحت
الاخفش عنه بقوله ظرف الزمان كما يقال الكاتبان فى الدارين رجلان او رجال فسقط
السؤال ههنا بانه كيف جعل المبتداء مفردا والخبر مثنى حيث قال هو ظرفا الزمان
والمكان وهو بمنزلة ان يقال الشئ الواحد شيآن على ان هذا التقسيم يعنى المنعقد
فيه ضربان ظرف الزمان وظرف المكان كما يقال الاسم قسمان جامد ومشتق وقال المص
فيما سبق الكلمة ثلثة انواع اسم وفعل وحرف ومثله اكثر من ان يحصى والمص اكتفى
بتقسيم ولم يشتغل بتحديد لان التحديد يبحث عن معناه والاسم يخبر عن مسماه وقد دل
بجعله من المنصوبات العامة على ان منصوب فكانه قيل المنعقد فيه منصوب
فعل فيه فعل مذكور هو ناصبه وتعريف الصحيح انما هو هذا لكنه ماخوذ من
لفظ ومن جعل فليتامل فالزمان كله ينتصب بالظرف اى ظرفية الزمان
باسريها مبهمها وموقتها بعمل النصب بتقدير فى ويضع ظرفا للفعل المذكور
قبله سواء كان ذكر الفعل لازما او متعديا ولا كذلك ظرف المكان مطلقا بل
فيه تفصيل وهو انه ان كان المكان مبهما فهو ايضا يعمل النصب بتقدير فى وان
كان موقتا فلا فالمكان المبهم ومطلق الزمان حكمها واحد وهو ان يقبل النصب
بتقدير فى وستذكران بعض الازمنة وحى الازمنة الثلثة مدلول الفعل اذ
الفعل بصيغته يدل على ذكر فجعل حكم الفعل مطردا فى جميع الازمنة سواء كانت
مفهومة من صيغة الفعل اولم يكن طرد الباب واما المكان فلما لم يكن دلالة
الفعل عليه لفظية بل عقلية لم يجعل حكم الفعل عليه مطردا بل نظر فيه فوجد ابعض
اقامته شبيها بالزمان الذى هو مدلول الفعل اعنى الازمنة الثلثة وهو المكان المبهم
فانه شبيه بالزمان الذى هو من الازمنة الثلثة فجعلوا حكمه حكم قضاء لحق المشابهة
والمكلبة فجوزوا نصبه ايضا بتقدير فى ووجه المشابهة بينهما امران الاول التغير

والتبدل لان كما يصير الزمان المستقبل حالا ويصير الحال ماضيا كذلك المكان
المبهم اذ الفوق يصير تحتا واليمين يصير شمالا الى غير ذلك الثانى ان كلا منهما مبهم
غير محصور فقوله فالزمان كله اى مبهمه وموقته المبهم كالحين والوقت والحدود
اى الموقت كاليوم والشهر والحول مثل الى ما هو اصح الاقوال فى تفسير
للمبهم والموقت من الزمان وهو ان المبهم هو الذى لا احد له محصر معرفة
كان او نكرة كحين والزمان ووقت والوقت والموقت هو الذى له
حد اى نهاية محصر سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم
الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان المبهم كالحين والوقت فان كلا
منهما مبهم اذ ليس له بداية معلومة ولا نهاية معلومة والحدود اى ما له
حد معلوم فى الطرفين كاليوم فى وان حد فى جانب البداية طلوع
الشمس ان اعتبر النهار عرفيا وطلوع الفجر ان اعتبر النهار شرعيا وفى
جانب النهار غروب الشمس وكذا الشهر واكتفى باشارة بقوله والشهر والحول
لان كل منها حدا معلوما فى جانبى البداية والنهاية وهو الظاهر و
المشهور بلسان القوم الموقت مكان الحدود والمص عبر عن الموقت
بالحدود لان اللفظ ينبئ عن معناه واسم يشعر بمسماه اى ما له حد بداية
ونهاية كما اشرنا اليه فهذا اللفظ يغنى عن تحديد نقول فى الاول اى
الزمان المبهم سرت حينا وفى الثانى اى الزمان المحدود سرت
يوما وآثر التعريف اولا والتنكير ثانيا تنبيها على انه لا فرق بين المعرفة
والنكرة فالمبهم بهم سواء كان معرفة او نكرة والمحدود محدود سواء
كان معرفة او نكرة فيه رد على من فرق المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة
وخرجت يوم الجمعة تنبيه على انه لا فرق بين المعرفة باللام وبين المعرفة
بالاضافة فقوله المبهم وبالعكس فيه وجهان الاول انها بدل من الزمان
اى الزمان كله ينتصب بالظرف مبهمة ومحدوده الثانى انه مبتداء و

وقوله كالحين وكاليوم خبره والمقصود تفسيره بالمثال والمكان
المبهم فقط مسطوف على المبتداء وهو قوله فالزمان كله ينتصب بالظرف
على لفظ قولهم زيد منطلق وعمرو اى وعمرو كذلك فقوله والمكان المبهم اى المكان
المبهم ايضا كذلك ينتصب بالظرفية بتقدير في فحذف الجار عن الثاني لوضوحه اختصارا
وقوله فقط اى لكن المحدود لا ينتصب على الظرفية بتقدير في واليه اشار
بقوله واما المحدود فلا بد له من في كالجهات الست وهي الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وعند ووسط الدار بالسكون
ميل الى ما ذهب اليه الاكثرون من الاوايل وهو الذي اختاره ابن الحاجب
في تفسير المكان المبهم فانهم قالوا المكان المبهم هو الجهات الست وحمل عليها
عند ولدى وبين ووسط الدار بالسكون فانتصب هذه الظروف
ايضا انتصاب الجهات اذ هي شبيهة بها في الابهام قال ابن الحاجب وكذا
حمل عليها لفظ مكان لا لابهامه اذ لا ابهام في قولك جلست مكان زيد
بل لكثرة استعمالها فحذف منه تخفيفا فيما هو كثير الاستعمال والمحدود من المكان
عند هولاء ملوى هذه المذكورات وقال بعضهم المكان المبهم هو النكرة
وليس شيء اذ خلفك واما مكرة في قولهم جلست خلفك واما مك منتصب على الظرفية
بلا خلاف وقال الآخرون المكان المبهم هو الذي لا يحصر بحاز على قبيل الزبان
المبهم وردا بان الخارج من المقادير الممسوحة كفرسخ وميل مع انه منتصب على الظرفية
بلا خلاف فقال هولاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين واذاء وحذاء و
حذه وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه كوجهة وجهة
وكنف فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل يقال في جانبه وكذا خارج الدار
فلا يقال زيد خارج بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وداخل البيت
بل زيد داخلها وفي جوفه وبالجملة فهذه الالفاظ ينبغي ان يستثنى من المبهم في جميع
التفاسير

لان

هذه لا ينتصب على الظرفية بل لا بد فيها من ذكر في ونحوه وكلام
المص قاصر عن المرام اذ لو حمل على ظاهره خرج منه لدى ودون و
مع وبين وحذاء وحذه ونحو ذلك مع ان الكل معدود من المكان
المبهم ومنتصب على الظرفية بتقدير في وان حمل على ان المكان المبهم هذه
وما في معناها حتى يندرج فيه هذه الالفاظ انتقض بنحو جانب وجهة
ووجه وكنف وخارج الدار وداخل الدار ومصل فلان ومغرب
فلان ونحو ذلك والمص هكذا زاد ايه الاهمال والاجمال والاخلال فقوله
وعند يعني ان عند موضع للمكان في الاصل الا انه قد شاع استعماله
في الزمان ايضا نحو عند الصباح يحمد القوم السرى وقد شاع استعماله
في ما ليس بمكان ولا زمان قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
وقال فالدين عند بكر يسجنون له بالليل والنهار والمكان اصل وضعه
للمكان عند القوم من المكان المبهم وهو من الظروف اللازمة الظرفية
اذ الظروف مطلقا ضربان ظرف متصرف وظرف غير متصرف فالظروف
المتصرفة على ما فسرناها القوم عبارة عن ظروف لا يجب انتصابها بتقدير
في اوايل الجزاء بمن اوالى اوحتى والظروف الغير المتصرفة ما يجب انتصابها
بتقدير في او الجار بمن وقد يجر منع مالى حتى ايضا ويجر ان بالى
ايضا مع ان الكلام كلامنا غير متصرف وعند من القسم الثاني اذ هو
قد يجر عن ان يقال حيث من عند فلان فهو محمول على ان يدخل عليه من
قولهم ذهبت الى عند عطاء كذا قاله الشيخ عبد القاهر وقال الحريري
في مقاماته في المقامة الحادية والعشرين في النكت العربية واما المنصوب
على الظرف الذي لا يخصه سوى حرف فهو عند ولا يخصه غير من خاصه
واما قول العامة ذهب الى عنده فهو لحن هذا كلامه فلفظ عند يجب انتصابه
على الظرفية دايما الا اذا كان مجرورا بمن فقط فلا يجوز رفعه فلا يقال عندك

واسع بخلاف الجهات الست فانها تستعمل تارة اسما فيقال اما مكن خير
من زائد وتارة واما وسط بالسكون فهو غير متصرف بل هو دايما منصوب
على الظرفية وبالتحريك هو متصرف والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول
مخصوص بما يكون مركز الدايرة مثلا والثاني بخلاف واما المحدود من المكان
فلا بد له من ذكر في حرفا ولا يجوز على الظرفية اذ قد يقرر ان الفعل لا دلالة له
عليه فان قيل ظاهر كلام المفصل مشعر بان المحدود من المكان ايضا يكون
ظرفا منصوبا بتقدير في لانه قال هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم الى
مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير هذا كلامه وفيه تصريح بان
ظرف المكان يكون منصوبا بتقدير في وهو خلاف ما عليه القوم وقد ذكر له بعض
تكيف وجهه قلنا كان اشار بذكر الى نحو دخلت الدار وتوضيحه ان دخلت و
سكنت ونزلت حين الثلثة ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان
او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذكر لكثرة استعمال
هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر من مدخولها بهما كان او محدودا او ينصب
على الظرفية وهذا هو مذهب سيبويه وهو الاصح وهذا القدر من الاستعمال
كاف في صحة التقسيم والحكم بانه يكون ظرفا بتقدير في فسقط الاعتراض الذي او
رده الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل عليه بان هذا التقسيم غير صحيح
لان الذي ينتصب ظرفا من المكان ليس الا المبهم فقط لا يقال صليت المسجد بدون
في ولا وسطه وانما يقال صليت في المسجد وفي وسطه لان مكان محدود ولا
لانه للفعل عليه حتى ينصب على الظرفية فوجب التصريح بفي واما دخلت الدار فنحو
سبع جواب لسوال مقدر حاصله ان الدار مكان محدود ونصبوه بالفعل
المذكور على الظرفية فكيف يصح ذلك وحاصل الجواب ما اشرنا اليه آنفا وهو ان
دخلت لكثرة استعماله ينصب على الظرفية كل مكان يدخل عليه والاصل دخلت
في الدار الا انه لكثرة استعماله حذف حرف الجر واوصل اليه الفعل اتساعا وقد

عرفت

عرفت ان هذا مذهب سيبويه وهو اصح القولين فيه اذ الظرف نحو ان دخلت
منعد وما بعده مفعول به لا مفعول فيه وليس بشيء اذ الصحيح ان دخلت لازم
قال ابن الحاجب الخلاف في ان الدار مفعول به او مفعول فيه فرع على خلاف
آخر في دخلت انه متعد او لازم فمن قال انه متعد جعله مفعولا به ومن قال انه
لازم جعله مفعولا فيه فان قيل فما يقول في ذهبت الشام فان الشام منصوب
على الظرفية اتفاقا قلنا هو من قبيل قوله كما عسل الطريق الثعلب وكلاهما شاذ
لكنه مستعمل وههنا فايدة جليلة وهي ان ههنا اشياء ينتصب انتصاب الظرف مع
ان شيئا منها ليس ظرف زمان ولا ظرف مكان منها لفظ هذا في نحو قولهم
صمت هذا اليوم وخرجت هذا الشهر ومثله اكثر من ان يحصى وهو منصوب على الظر
فية اتفاقا لا خلاف من احد ومنها نحو طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا
يقال سرت طويلا وقلت كثيرا وضحكت قليلا وكنت على ذلك قديما وحديثا الى
غير ذلك ومنها نحو قولهم كان ذلك خلافة عمر رضه وقولهم آتيك حفوق النجم اي عند وقوله
وكان ذلك مقدم الحاج وصلوة العصر ويقال صيرت تردكحسن وانطلق بخرج
ورين قال الله تع واد بار النجوم وبالجملة فان هذه الالفاظ قد شاع استعمالها
وانتصابها على الظرفية بافعالها من غير نكير مع انها خارجة عن التقسيمين
فكيف وجهه والجواب عن الاول ان الموصوف قد اكتسب الظرفية من الصفة
كما ان المضاف قد اكتسب الظرفية من المضاف اليه في نحو قولهم افعل ذلك حين
قال الله تع يؤتى اكلها كل حين باذن ربها قال المسي اي يوم سرتني يوصال
لم تسوغ ثلثة بصدود وعن الثاني ان مثله لكفل وجوبا ثلثة المصدرية والحا
اي سرت سيرا طويلا او سيرة طويلا او سرت زمنا طويلا فان جعل مصدرا
او حالا فلا اشكال وان جعل ظرفا فالصفة اكتسب الظرفية من موصوفها عكس
الصورة الاولى من هذا القبيل على الاحتمال قوله تع وازلفت الجنة للمتقين غير
بعيد اي ازلافا غير بعد او حال كونها غير بعيد او زمانا غير بعيد وعن الثالث

ان للنحاة فيه مثله توجيهين الاول وهو المشهور بين الجمهور ان المضاف محذوف
والمضاف اليه قايم مقام ومعرب باعراب المكان ذكر وقت خلافه وحين حقوقه
وحين قدومه ووقت صلوة العصر ومقدار زمان تزويجهن ومقدار
خروجهن ووقت ابار النخل الثاني وهو الذي ذهب اليه الشيخ ابو علي الفا
رسي ان لا خلاف هنا ولا اضمار لمضاف قبل المصدر بل قايم مقام الزمان
وتحقيق ذلك ان المصدر والزمان اخوان رضاعا وبينهما شدة الاتصال
وفرط الالتصاق لانهما مدلولان للفعل وكذلك ترى الافعال كلها ينصب
الازمان كلها بهمها ومحدودها على ما مر عليك بيانها من شدة الاتصال
ترى الزمان تارة يقوم مقام المصدر يعني يذكر الزمان ويراد به المصدر معه
او بدونه لانه متضمن له وذكر قال الله تعالى وذكرهم بايام الله اى باحداثه وو
قايعه وافعاله مع العرون الخالية والامم الماضية وتارة ينعكس القضية فيقوم المصدر
مقام الزمان يعني يذكر المصدر ويراد به الزمان فيقال كان ذلك خلافه فلان اى
كان في زمانه ووقت ابنج اى وقت غروبه وعلى هذا واما قولهم كان ذلك متقدم
الحاج فليس من هذا القبيل لان مفعلا يكون لكل زمان فلا حاجة فيه الى توجيه واعلم
ان لفظ الموضع والمقام والمكان من قبيل الزمان يعني ينتصب هذه الالفاظ على
الظرفية بتقدير في في جميع الافعال اى الافعال التي فيها معنى الاستقرار المفعول له
عقب المفعول فيه بالمفعول له لان اقتضاء الفعل لكل منهما مشترك غير ان الفعل
قد ينفك من خلاف المفعول فيه فان انفكاكه عنه محال فتوفر نفس الاقتضاء مثله
ومن جهة الانفكاك دون فهو نلق فالحكم يقتضي تقديمه وتقديمه على سايرالمنصوبات
هو علة الاقدام اى اقدام الفاعل على الفعل المذكور قبله اى المفعول له منصوب
بكونه علة لمكاشرة الفاعل للفعل المذكور واخذه في ايجاد الفعل والشروع
في احداثه الا ان تلك التقييد بالمنصوب اعتمادا على ما جعل من المنصوبات العامة
وتقديرها فسقط اعتراض الشيخ ابن الحاجب على المفصل حيث قال المفعول له

علة الا

علة الاقدام على الفعل وحاصل اعتراضه ان تعريفه شامل لكل ما هو عليه سواء
كان منصوبا اولا فيجب عليه ان يقول هو المنصوب بعلة الاقدام على الفعل لان
كلا منا في المنصوبات هذا كلام والعجب منه ان جعل جواب الاعتراض دليلا لورود
وانما جعل المص المفعول له من المنصوبات العامة اذ الافعال كلها مستوية الا
قدام في نصبه وفي كلام المص تنبيه على ان المفعول له هو المنصوب بتقدير اللام فلو
صرح باللام فيقال ضربته للتاديب فليس بمفعول له اصطلاحا بل هو اسم مجرور وهو
لام التعليل فقيده ابن الحاجب حيث جعل مثله مفعولا له وجعل تقدير
اللام شرط نصبه وشرط كونه مفعولا له كما فعل مثله في المفعول فيه على ما بينهما
عليه سابقا فههنا قيود ثلثة كل منها ماخوذ في المفعول له حتى لو انتفى واحد من هذه
القيود فليس بمفعول له اصطلاحا الاول كونه فعلا الثاني كون الفعل المعلل اثا
كونه مقارنا للفعل في الزمان قال جار الله وفيه ثلث شرايط المصدرية
والفعلية والمقارنة في الوجود فان فقد شئ منها فاللام كقولك جيتك للسمن
واللبن ولاكرامك الزايد وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس هذا كلامه فالمثال
الاول لفقد المصدرية اذ السمن واللبن ليسا بمصدرين والثاني لفقدان
الفعلية اذ الاكرام اعني اكرام المخاطب ليس فعلا للمتكلم والثالث لانتفاء المقارنة
الزمانية فان الخروج واقع في اليوم والمخاصمة واقعة امس ولا مقارنة بينهما
في الزمان ولا خلاف لاحد من النحاة في القيد الاول بل الكل متفقون على وجوبه واما القيدان الاخران ففيهما خلاف فذهب بعض النحاة ان الايجاد في
الفاعل ليس بشرط والمحقق الرضي اختار هذا القول ممكابر ليلين الاول
قوله على رضه فاعطاه الله النظرة استخفافا للسخط واستتماما للبلية وايجازا
للعدة فان قوله استخفافا مفعول له لقوله فاعطاه الله وضمير المفعول له
يليق والمستحق للسخط هو ابليس والمعطى للنظرة هو الله عز وجل وليس
استخفافا حالا من المفعول اذ قد عطف عليه استتماما فهو ازن حال عن الفاعل

وكذا قوله الجاز اللعن ولا يعطف حال الناعل على المفعول الثاني قول العجاج
تركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تحوله الهبور فانه
نصف ناقيه بالسرية وبركوب الرمال العظلة المشرفة المرتفعة وعلل ركوبها
بثلث علل الاولى الخوف ممن يتعرض لها في الاراضي المطمئنة الاولى ان لها
نشاط المرور فهو صاعد على الرمال من جدة النشاط الثالثة الهول
من لهول الارض المطمئنة لسلاستها صاعد بعوله مخافة اشارة الى
العلة الاولى وقوله وزعل المحبور اى بنشاط المرور اشارة الى العلة
الثانية وقوله والهول من لهول الهبور اشارة الى العلة الثالثة فهو
الهول معناه الاخافة لا الخوف والناقة غايته لا تخوفه بل الاخافة وصف
الصليد بد قول ذكر على ان الالحاد في الفاعل ليس بشرط فيه في المفعول له
هذا الكلام في تقدير تمكيد وليس بشيء بل الجواب عن الاول ان قوله استحقاقا
معناه اظهارا لاستحقاقه لانه لما قال له وان عليكم يعني الى يوم الدين
بترك السجود واراد ان يظهر على العالمين استحقاقه للغضب والسخط امهله
الى يوم البعث وقال له انك من المنظرين الى يوم الوقت فاعطاء النظرة
لاظهار استحقاقه دفعا لتوهم القاصرين ان مجرد ترك السجود كيف صار
سببا للطرد واللعنة والسخط وهو القدر السالم في العبارة غير
فاسد فيما بينهم اعتمادا على ظهور المقصود وعن الثاني ان الهول ههنا بمعنى
الخوف لا الاضافة اذ هي انزله وما بينهما من التلازم عادة كثيرا ما يذكر الخوف
ويراد الاضافة قال الله تع هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا اى اضافة والطمع
وقال الله تع لقد اتينا موسى الكتاب تماما على الذين احسن اى اتماما لما
بين التمام والاتمام من التلازم عادة كما بين الخوف والاضافة وبالجملة
فمذهب الجمهور هو القول المنصور واما القيد الثالث وهو وجوب الالحاد
في الزمان ففيه خلاف الشيخ ابي علي الفارسي فانه قد منع في كتابه المسمى بالتذكرة

وجوب

وجوب هذا الشرط تمسكا بالقراءة الشاذة في قوله تع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بنصب صدقهم فانه منعول له لسمع ولا تعا
دة بين النفع والصدق في الزمان فان زمان السمع زمان الاخرة
وزمان الصدق زمان الدنيا فدل ذكر على ان المقارنة غير واجبة في
المفعول له وههنا بحثان الاول انه لو اعتبر ظاهر هذه القراءة فهي كما
انها تدل على عدم وجوب المقارنة كذلك تدل على عدم وجوب الالحاد
في الفاعل فان النفع وصف اليوم والصدق وصف الصادقين
فدل ذكر على ان الالحاد في الفاعل ايضا غير لازم مع انه اى ابا علي
سلم القيد الثاني ومنع القيد الثالث تمسكا بهذه القراءة الثاني انه
اعتبر في الآية الاخرى توجيها هو حاصر ههنا وتوضيحه ذكر ان قوله تع
ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون فيه اشكال تحرى
وحاصله ان اذ لا يجوز ان يكون بدلا من اليوم لان اذ للمضي فكيف يبدل
منه مع اختلاف الزمانين ولا يجوز ان يكون ظرفا لينفع اذ النفع الواقع
لا يعمل في ظرفين المختلفين ولا لمشركون لان معمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ولان الاشتراك في الاخرة لا في زمن ظلمهم قال الامام ابو
الفتح ابن جني راجعت سيدي ابا علي مرارا في هذه الآية مستظهرا
ابدال اذ من اليوم فآخر ما يحصل منه ان الدنيا والاخرة لا تصلا
لهما ولكونهما في حكم الله سواء كانهما واحد فكان اليوم ماضي هذا كلامه
ولا يخفى ان هذا الوجه من الدفع جار فيما نحن فيه وهو القراءة الشاذة
فلا تثبت بها انتفاء القيد الثالث فاي حاجة الى مخالفة الجمهور بها
فيه واذا تقررت هذه الفوائد تبين عليك ان تعريف المص للمفعول له
قاصر عن المقصود فالتعريف الصحيح عندي ان يقال المفعول له مصدر
منصوب علل به الفعل المذكور من غير لفظ مع اتحاد الفاعل والزمان

حد

فيهما فليتامل يقول ضربته تاديبا فان التاديب علة للاقدام على
الضرب اى حامل للفاعل على فعل فان قيل كيف صح جعل التاديب سببا
للضرب مع انه مسبب عنه لانا نعلم قطعا ان الضرب سبب للتاديب قلنا
الضرب سبب للتاديب في الخارج وعلة له و معلول له في الذهن وتاديب
علة له في الذهن معلول له في الخارج وهذا كلام ظاهري والتحقيق
ان التاديب ليس بعلة للضرب اذ التاديب بالحقيقة هو الضرب لاتفاوت
بينهما الا بالاجمال و التفصيل والشئ لايكون علة لنفسه بل العلة في
التحقيق انما هو اثر التاديب وهو التادب في المضروب اى ضربته لتاديبه
الا انهم اكتفوا عن الاثر بالمؤثر لدلالته عليه وسادر الذهن اليه حتى
لو صرح بالعلة الحقيقية التي هي التاديب لكان ذكر منصوبا له اصطلاحا
ولا ينتصب بالفعل المذكور اصلا اذ الاتحاد ههنا في الفاعل ولا في الزمان
اما في الفاعل فظاهر واما في الزمان فلانه ربما لايحصل هذا الاثر فكيف
يعبر فيه المقارنة فذكر المؤثر اذن مبني على المحافظة للقاعدة المعلومة الا
صطلاحية وخرجت مخافة الشر المنصوب له في المثال الاول بكر، وفي
هذا المثال معرفة فتدل المثالان معا على انه يجوز ان يكون نكرة ويجوز
ان يكون معرفة وانثر في المثال الاول الفعل المتعدي وههنا اللازم
تنبيها على ما هو بصدده من ان المفعول له من المنصوبات العامة ينصبها
كل فعل متعديا كان اولازما وانثر في المثال الاول في المفعول له ما هو
من افعال الجوارح وفي المثال الثاني ما هو من افعال القلوب تنبيها
على ان العلة قسمان الاولى العلة الغائية التي يطلب حصولها وترتبها
على الفعل كجلوس السلطان على السرير فان هذه غاية مطلوبة الثانية
العلة الباعثة اى حاصل ما ذكر في الذهن مخافة الشر فانها ليست غاية
مطلوبة بطلت حصولها وترتبها على الفعل المذكور بل للخوف باعث محض في

الذهن والغاية الاخرى لهذا اشار الرد على من زعم ان المفعول له
مشروط بكونه من افعال القلوب لان اعتبار المقارنة انما يتحقق ههنا
واما افعال الجوارح كالضرب والقتل ونحو ذلك فانها ينصرم و بنفسها شئ
ولا يبقى فلا يمكن اعتبار المقارنة فيها بخلاف افعال القلوب فانها
باقية فيتحقق مشابهة المفعول معه اى الرابع من المنصوبات العامة

معنى

المفعول معه وعرفه بانه المنصوب بعد الواو الكائنة مع مصاحبه
معمول فعل لفظا او تقديرا والمراد بالمصاحبة المشاركة يعني ما بعد
الواو يجب ان يكون شريكا لمعمول مذكور لفظا او تقديرا والمراد با

لمصاحبة

المشاركة يعني ما بعد الواو يجب ان يكون شريكا لمعمول مذكور قبله
لذكر الفعل في وقت واحد فاذا قيل سرت و زيدا وجب ان يكون
زيد شريكا للمتكلم في السير في زمان واحد اى وقع سيرهما معا في الزما

ن

نخلاف ما اذا جعل الواو للعطف وقيل سرت انا وزيد افاد
العطف وجب مجرد الشركة فقط يعني ان زيدا شريك في المتكلم في السير
واما المعية في الزمان يعني وقوع سيرهما معا في زمان واحد فغير لازم
من العطف وهذا ظاهر فلهذا اى فلكون المعية مقتضية للمشاركة الز
مانية في الفعل بين المعمولين منع صاحب الكشاف كون مع متعلقا
بسلم في قوله تع فلما بلغ معه السعي اذ لو جعل معمولا لزم ان يكون
ابرهيم واسماعيل عليهما السلام بالغين حد السعي معا في زمان
واحد وليس كذلك فان قيل فما يقول في قوله تع واسلمت مع سليمان
لله رب العالمين فان مع هنا معمول لاسلمت فلزم اسلام سليمان
واسلام سليمان ع م اى حدوث اسلامهما معا في زمان واحد وليس كذلك
وهو ظاهر قلنا كون مع ههنا معمولا لاسلمت ظرفا لغوا ممنوع بل هو
حال من الفاعل اى اسلمت حال كوني كائنة مع سليمان ع م فاندفع المحذور

المذكور والله اعلم بحقايق الامور فان قيل كيف صح جعل المفعول معه
من المنصوبات العامة مع ان هذا الباب مقصور على السماع لا يتجاوز
الى غيره قلنا هذا الباب مختلف فيه فعند الاخفش ومن تبعه قياسي غير مقصور
على السماع وقال الآخرون هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه الى غيره والقول
الاول هو المختار عند الشيخ ابي علي الفارسي وكلام المصنف مبني على هذا القول
لا على القول الآخر ولو سلم فمعنى العموم ههنا انه غير مختص بالفعل المتعدي
بل المتعدي واللازم كلاهما ينصبانه وهذا القدر من العموم كاف في صحة
الكلام والله اعلم بالمرام نحو استوى الماء والخشبة ينصب الخشبة على انها
مفعول معه ولا يجوز رفعه وعطفه على الفاعل وهو الماء لان استوى ههنا
ليس بمعنى الاستقامة بل هو بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وذلك
على عادتهم من الحكم اذا اراد وا ان يعرفوا مقدار الماء يغرزون في ارض
خشبة فاذا وصل الماء الى ذاك الحد من الخشبة يقولون استوى الماء والخشبة
فالخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته وههنا
نكتة وهي انه يلزم في نصب الاسم بكونه مفعولا معه جواز عطفه من حيث
المعنى على ما جاء لا فقال الاخفش وتابعوه نعم هو مشروط بذلك فلا يجوز
اذن جلس زيد والسارية اذ لا يستقيم للجلوس الى السارية وكذا لا يجوز تحرك
زيد وطلوع الشمس لعدم اشتراط ان الواو هنا اصلها العطف
فوجب مراعاة الاصل بقدر الامكان واعترض عليه بوجهين الاول انه
منقوض بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يصح ههنا اعتبار العطف اذ لا يقال
سار الماء بل جرى الثاني انه منقوض بقولهم استوى الماء والخشبة اذ لا يمكن اعتبار
العطف ههنا لما مر انفا وكلام الاعتراضين فاسد اما الاول فلانه يجوز
ان يكون تعلسا واما الثاني فلانه يجوز ان يكون استوى بمعنى تساوى اى الماء
والخشبة كلاهما استويا والبرهان القاطع على فساد الاعتراضين ان المشاركة

واجبة

واجبة عند الكل اتفاقا على ما حققناه انفا واذا وجبت المشاركة اندفع
الاعتراضان معا فتامل وبالجملة فالاخفش ضمه يخوض في هذا المقام ومن
اعربت المسائل ههنا ما ذكره صدر الافاضل تلميذ صاحب الكشاف من ان
المفعول معه يجوز ان يكون جملة فقال الجملة في قولهم جاء زيد والشمس طالعة
منصوبة مفعول معه بتاويل المفرد اى جاء زيد وطلوع الشمس وهذا ايضا لم يذكر
احد غيره وسياتيك في بحث الحال هذا من ذكر ان شاء الله تعالى ويذكر اى
المفعول معه بعد اى بعد هذا الباب في الباب الثاني ان شاء الله تعالى و
كلام ههنا ان ناصبه هو الواو وبمجيء ذكر هنا كل تركيبا تعرض لعامله ههنا
والخلاصة من المنصوب العام للحال صرح بكونه خاصا ههنا مع انه لم يذكر
مثله فيما قبل لتكتبني الاولى بعد العهد وطول الفصل الثانية قطع
التوهم في ما يجيء بعد الحال من كون الفاعل والتنصيص بان اسم الفاعل
من العوامل السبعة القياسية المدعوة في مطلع الباب وهي بيان هيئة
الفاعل او المفعول به اراد بهذا التغيير تغيير الحال المنتقل لا التغير مطلق
للحال بحيث يندرج فيها الموكدة ايضا وبهذا التعريف مردود من وجوه الا
ول ان المنقوض بالجملة الحالية التي لا صاحب لها نحو جاء في زيد والشمس طالعة
قال امرؤ القيس وقد اغتدي والطير في وكناتها بمجرد قيد الاوابد هيكل
الثاني ان الواجب في الحال هذا ان بيان لهيئة الفاعل والمفعول به لا مطلقا
بل في الحالية بملابسة النصل ولا دلالة في هذا التعريف على هذا المعنى الثالث انه
منقوض بقولهم ضربت العرب شديدا فان قوله شديدا حال عن المفعول
المطلق الرابع ان منقوض بقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله وامر
هؤلاء مقطوع مصبحين فان كلا من المنصوبين ههنا حال عن المضاف
اليه
للجواب الاول ان مثل هذه الحال امر نادر في غاية الاشكال حتى لحق المجهور في حكمها

اذ هي جملة حالية مع انها لا تحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول
وليس بموكد لتكيف صاحبها وامكان الحر فيها افترق النحاة في حلها
الى فرق فقال الامام ابو الفتح ابن جني انها من قبيل الحال السببية
كالنعت السببي كمررت برجل قايم غلمانه والتقدير هنا جاء في زيد حالة
طلوع الشمس عند مجيئه وقال فرقة من النحاة انها ماولة بالمفرد اي
جاء في زيد مكرا وقال صدر الافاضل هذه الجملة ليست حالا بل هي مفعول
معه اي جاء في زيد وطلوع الشمس هذا كلام هولاء النحاة وهو الكل معزل عن
عن التحول وعندي ان هذه الجملة حال صورة وظرف حقيقة يعني ان مثل
ذلك ظرف في صورة الحال والاعتبار للحقيقة لا للصورة قال جار الله في
المفصل وكخلاء الجملة الحالية عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى
الحرف لانعقاد السبب بينها وبينه تقول اتيتك وزيد قايم ولقيتك والجيش
قادم وقد اعتدى والظرف وكتابتها هذا الكلام في المفصل وفيه دليل
على ما ذهبنا اليه وقد ذكر في الكشاف في سورة لقمان كلاما بعضه دليل على
ما ذهبنا اليه وبعضه دليل على ما ذهب اليه ابن جني لانه قال في قوله تعالى والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر هو في قراءة من رفع البحر كقوله وقد اعتدى والطير في وكناتها
وحيث والجيش مصطف وكونها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عوضت
عن ضمير ذي الحال وكون ان يقدر وكريا اي بحر الارض هذا كلامه والجواب عن
الثاني والرابع والخامس يطلب من سايد كتب شرح لباب الاعراب وغيره وهي
اي الحال وانث الضمير الراجع اذا الحال مؤنث سماعي جواب كيف اشارة الى
ما ذكره القوم من ان حقيقة الحال بيان كيفية وقوع الفعل وفي كلامه تنبيه على
ان كيف موضوع للسوال عن الحال فان قيل الحال التي كيف سوال عنها
هي الحال بمعنى الصفة المعنوية القايمة بذات الفاعل اذ قد سبق ان كيف زيد معناه
اصحيح ام سقيم الى غير ذلك لا الحال النحوية التي هي اللفظ المنصوب حتى يعتبر هذه

في جوابه

في جوابه قلنا نعم الا ان يكون كيف زيد معناه اذا دخل على اسم مثل كيف زيد
فالمعنى ما ذكرتم واما اذا وقع بعد فعل مثل ان يقال كيف جاء زيد فالمراد
السوال عن كيفية الفعل وعن صفة فجوابه اذن ان يقال راكبا ونحوه تمايدل
على كيفية الفعل وصفته ولهذا ترى القوم اذا يقولون وقع بعد كيف
كلام تام نحو ما ذكرتم فهو في موضع النصب على انه حال فجوابه اذن كذلك والى
هذا اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا حيث
قال معناه على اي حال تكفرون حيث ان كان السوال على حقيقة فجوابه اذن
عالمين واليه اشار في نظم التنزيل بقوله وكنتم امواتا عالمون بذلك فلبيتهم
وقال سيبويه ان الحال جارية مجرى الصفة للفعل فاذا قيل كيف ذهب
زيد فجوابه ما يدل على كيفية الفعل كان يقال ماشيا او راكبا ونحو ذلك
مراده بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل وقال صاحب المفتاح للحال بيان
كيفية وقوع الفعل عن فاعله وقال وقال الشيخ ابن الحاجب في ايضاح
الفصل قد ذهل بعضهم للحال بانه لفظ سئل به عن كيفية وقوع الفعل ثم قال
وهي سديدة وبهذا يظهر ان الكلام المص ههنا قاصر وان الصواب ان
يقال وهي جواب كيف فعل او فعل فليتامل كما ان المفعول له جواب لم
هذا ايضا قاصر والصواب ان يقال جواب لم فعل اذ لو قيل لم كان
الفعل لابسا او حاملا وكم كان الطل خاضعا الى غير ذلك وهو كثير فالمفعول له
ليس جوابا له نحو جاء زيد راكبا مثال لما سئل هيئة الفاعل ودابته جاء
مثال لما يبين هيئة المفعول وحقها اي حق الحال ان تكون نكرة اذ هي
في التحقيق خبر وحق الخبر ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
لانه في التحقيق مبتداء وحق المبتداء ان تكون معرفة وقال الشارح الفاضل
سكر الله سعيه ان الحال جاء مجرى الصفة للفعل ولهذا سماه سيبويه صفة
للفعل واراد بالفعل مصدر الفعل وهو نكرة فصفته ان تكون نكرة وفيه بحث

مثل

لان كون الفعل لكون ممنوع اذ المصدر هنا مضاف الى فاعله
والمضاف الى المعرفة معرفة وكيف لا والركوب في نحو جاءني زيد راكبا صفة
لمجيء زيد لا لمجيء ما حتى يكون نكرة نعم ان كان الفاعل نكرة كان الفعل ايضا
كذلك اذ المضاف الى النكرة نكرة ومن كلام حق لا كول حوله ستشكل فانهم قد
اطبقوا على ان كون المبتداء نكرة وكون الخبر معرفة محضة ممتنع بعد دخول
النواسخ ايضا ولهذا ايراهم يحتاجون الى التاويل في قوله الهي كان امك
ام حمار مع ان الخبر في باب كان معرفة محضة في قولنا وما كان جواب قومه
الا ان قالوا فلو لم يكن المصدر هنا معرفة ولا ممتنع فان قوله جواب قومه
نصب خبر كان وقوله الا ان قالوا اسمها والتقدير وما كان جواب قومه الا قو
لهم فلو كان المصدر نكرة لزم كون الخبر معرفة محضة وكون المبتداء نكرة
وهو ممتنع بالاتفاقهم وباب الذي مستثنى من هذه القاعدة على ما مر جوابه و
قال ابو البقاء في قوله تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا
الله ان قوله ان لا نعبد الا الله بدل من قوله سواء لانه اذ هو معرفة اذ التقدير
عدم عبادتنا الله ولما ذكرنا من ان المصدر المنحل الذي فاعله معرفة اعترض
النحاة على صاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى انما يعظكم بواحدة ان تقوموا
لله ان قوله ان تقوموا عطف بيان على واحدة بان عطف بيان معرفة فيه
وقد اتفق البصريون كلهم على ان عطف البيان لا يجوز ان يكون نكرة ولا يجوز
ان يكون مخالفا لما قبله وهو المتبوع في التعريف والمتبوع ههنا نكرة فكيف يكون
المعرفة وهو قوله ان تقوموا عطف بيان له اذ التقدير وما كم الله وكذا اعترضوا عليه في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم حيث جعل مقام ابراهيم عطف
بيان لقوله ايات ثم اول آخرون كلامه بانه مراده بعطف البيان البدل ويجوز
التخالف بين البدل والمبدل تعريفا وتنكيرا وقد جرت عادته بانه كثيرا ما يتبع
عطف البيان برلا لتاويها الا يرى انه قال في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم

من وجدكم

من وجدكم ان قوله من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم تقديره اسكنوهن مكانا تما تطيقون فانه اراد بعطف البيان هنا البدل اذ الحافظ لابعاد الامعه فالتوجيه ههنا ان يقال ان المصدر في بعض المواضع نكرة والحال صفة لها فحكم بسكرها على الاطلاق طردا للباب والله اعلم بالصواب فان اردت الحال عن النكرة اي ان جعلت الحال حالا عن النكرة فقد تمها عليها اي يجب تقديمها عليها اذ يلتبس الحال بالصفة فلو لقيت رجلا راكبا فالحكم بوجوبها مطلقا طردا للباب نحو جاءني راكبا رجل تمثيل تنبيه على قيود الاول ان صاحب الحال نكرة محضة ليست موصوفة بوصف من الاوصاف نحو جاءني رجل عالم راكبا الرابع انه غير مسبوق بشبه نفي نحو فلما جاءني رجل راكبا الخامس انه غير مسبوق بنهي نحو لا يتكلم رجل مصليا السادس انه غير مفصول بالا نحو ما جاءني الا راكبا السابع انه نكرة غير مشاركة لمعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فهذه كلام المصنف اذن تنبيه على ان وجوب تقديم الحال على ذي الحال النكرة مقيد بانتفاء هذه القيود المذكورة حتى ان وجد قيد من هذه القيود السبعة فلا وجوب اصلا وقد عرف سابقا من اول الكتاب الى ههنا ان عادته قد جرت على ان كثيرا ما يعتمد في التنبيه والمقاصد بالامثلة بل انه كثيرا ما ينبه بالامثلة كما هو عادة اهل العربية فصلا عن التعويل عليها في التنبيه وعليه اي وعلى هذا المعنى وهو تقديم الحال على النكرة التي هي ذو الحال ورد قوله اي قول كثير في حق معشوقته عزة لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فقوله لعزة خبر مبتداه طلل وقوله قديم صفة طلل والطلل اسم الدار والربا ومن ذكر بيت الكتاب هل تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما عرفت لحفن الصيقل الخلاد دار المروة اذ اهلي واهلهم بالكانسية ذي اللهو والعلا وجمع الطلل الاطلال وضمير عفاها للطلل لانه حسن بمعنى الاطلال او للدار المستفادة بقرينة ذكر الطلل يقال عفت الريح المنزل عفاء يتعدى ولا يتعدى اي محلها وخربها

والاسحم الاسود وموصوف مندرای السحاب الاسود المظلم الكثير المطر والمستديم الدوام
المدر بطريق الدوام والايحاش قطع الانس وايقاع الوحشة في القلب يقال
اوحش يوحش ايحاشا والوحشة اسم جامع لجميع اسباب الحزن والغم وموصوف القلب
فلا يخلو حال من الاحوال الدركيكة التي الا الوحشة مخبرة عنها صادقة عليها صفظنا
التي عن الوحشة في الدارين ولهذا المعنى عبر كثير عن حالة التي يقصر عنها العبارات
ولا يحكمها الاشارات وهي حالة البعد والفراق عن محبوبته ومعشوقته كما
قال في بيت اخر وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى
تولت وفي البيت طلل قديم من اطلال منزل لهند لعزة حال كون هذا الطلل
موحشا موجعا للقلب فقوله عفاها الخ كان قبل ما الدار ما قد خربت فتبدل
خرابها كل سحاب مظلم ممطر ومقطور المص من ابيات البيت انه موحش حال عن قوله طلل
وذو الحال نكرة فقدمها عليه والعجب منه انه غفل عن كون النكرة موصوفة وقد بينا
فيما سبق ان الوجوب انما هو اذا لم يكن هناك شيء من التبوت السبعة واذ لا
وجوب ههنا وفيه فساد آخر وهو انه ان جعل موحشا حالا عن طلل لزم اختلاف
العامل في الحال وصاحبها وهذا الحديث انما يتضح حق وضوحه اذا بين اولا
خلاف المذاهب في مثله وحاصل ذلك ان العامل قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي
ظاهر والمعنوي عبارة عن معنى فعل يوجد من غير الفعل اذ لو اخذ من الفعل نفسه
لكان العامل لفظيا لا معنويا والكلام في المعنوي ولا يخفى ان غير الفعل كثير وكل
غير لا يصلح للاخذ من الغير مشروطة بدلالة ذكر الغير على المعنى الذي يوخذ منه
فذكر الغير الذي يدل على معنى الفعل قسمان الاول ان يكون ذكر الغير طرفا او
كلاما الآن في هذا القسم ويندرج في الظرف الظرف الحقيقي كهذا اليوم لخروج وعند
كذا والظرف الاصطلاحي وهو الجار والمجرور كهذه الدار زيد ولعمرو كذا وحكم الظرفين
واحد فهذا الظرف رافع اي يرفع ما بعده بلا نزاع انما النزاع في شرطه وفيه ثلث
مذاهب الاول مذهب سيبويه وهو ان الظرف انما يعمل فيما بعده ويرفعه اذا كان هناك

شرطان

شرطان احدهما ان يكون ما بعده اسما جامدا كهو عندي مال لا حدثا صريحا
كهذا اليوم لخروج ولا ما ولا بالحدث كهو من اياته ان تقوم السماء بامره وثانيا
بنيهما الاعتماد على الامور الستة المشهورة وهي المبتدا والموصول والموصوف
وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي الثاني مذهب الخليل وهي الاعتماد كاف
في حمل الحاجة الى اشتراط الجمود فيما بعده الثالث مذهب الاخفش وعليه
الكوفيون وهو انه لا حاجة الى اشتراط شيء فعمله عنده غير مشروط لا بالجمود
كما هو مذهب سيبويه ولا بالاعتماد كما اتفق الخليل وسيبويه عليه فالحاصل
ان عمل الظرف فيما بعده ورفعه لمشروط الشرطين عند سيبويه وبواحد
عند الخليل وغير مشروط شيء عند الاخفش ولا يخفى انه لا اعتماد ههنا فيمتنع
ان يعمل قوله لعزة فيما بعده وهو طلل فمذهب الخليل وسيبويه ههنا اذا لا
متناع بنى مذهب الاخفش فانه بنى الامر على مذهبه جاز ان يعمل الظرف
وهو لعزة فيما بعده وهو طلل فتقدير الكلام اذن ثبت لعزة طلل حال كونه موحشا
فطلل اذن فاعل الظرف فخصل مقصود المص اذن واما ان بنى الامر على
مذهب سيبويه فطلل عنده مبتداء لا عمل للظرف فيه فاختلفت العامل في الحال
وصاحبها معنى الابتداء كذا ذكره الشارح الفاضل ثم قال والصواب ان
ان يجعل حالا من المستكن في الظرف وهو ضمير طلل فلا يكون ذو الحال نكرة هذا
كلامه ويرد عليه ان لحق الضمير العايد الى النكرة نكرة على ما مر جوابه فيكون
ذو الحال على هذا التقدير ايضا نكرة فان قيل فلم يجعل الابتداء عاملا فيها على مذهب سيبويه فصحح العامل في الحال قلنا لا سبيل الى هذا الوجهين
الاول ان للحال ان يكون بيانا لهيئة الفاعل والمفعول وههنا بيان لهيئة
المبتداء وقد اطبقت النحاة على ان للحال بيان لكيفية وقوع الفعل نص على
ذلك سيبويه وصرح به القوم اجمعون وقد مر عما بذلك سمعك فلا تنس الثاني انهم اطبقوا على ان العامل في الحال الفعل او شبهه او معنا، وفسروا شبه

الفعل

ان

بما يعمل عمل الفعل ويكون من تركيبه ومن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر وفسروا معنى الفعل بما استنبط منه معنى الفعل ولا يكون من
صيغة ومن الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف
التشبيه ومعنى التشبيه والمنسوب واسم المفعول ولم يعدوا الابتداء من العوامل
في الحال والحاصل ان كلامهم في التفصيل في توجيه الحال وفي بيان عاملها تدل
دلالة قاطعة على ان الحال من المبتداء ومن الخبر غير جائز اصلا هذا هو الذي يدل
عليه اصول النحو وتصريح الامام الصناعة ومن بعده من ارباب المهام الا ان
تصريح المتاخرين وتحقيق المحدثين في بعض المواضع يدل على انه لا مانع من ذلك
حتى قيل لما يقول في مثل قولهم زيد راجلا احسن منه راكبا وقولهم تمرة تحلى
بسر الطيب منه رطبا وعمرو قاعدا مثله قائما وقد يحمل موزونا درهم
عبد الله فان هذه الامثلة جائزة باتفاقهم ومع صريحة في ان كون الحال عن
المبتداء قلنا ممنوع فان راجلا في المثال الاول حال من ضمير احسن وراكبا
حال من مجرور منه وكذا المثال الثاني واما قوله قاعدا في المثال الثالث فهو
حال من ضمير الخبر اذ المعنى عمرو قاعدا شابه قائما فالحال الاول حال من ضمير
الفاعل والثاني من ضمير المفعول واما المثال الاخير فهو تشبيه بليغ والتقدير
وحمل موزونا سابه دريهم عند الله فقوله موزونا حال من ضمير الفاعل او من
مفعول سابه لكن يشكل هذا بمذهب الشيخ الى علي الفارسي واتباعه
حيث يمنعون عمل افعل التفضيل والة التشبيه فيما قبلها لضعفها
في العمل كذا قاله المحقق الدهلي شكر الله سعيه ثم قال زيد راجلا احسن منه
راكبا فانه جايز اتفاقا مع خلو المبتداء من معنى الفعل هذه عبارته و
فيه تصريح بانه لا يجوز الحال عن المبتداء اذ هو حال عن معنى الفعل فبقيت
الحال بلا عامل ومنها بحث اوا ما اولا فلانه كون ان يجعل هذا من قبيل الاضمار
والتفسر فاندفع اعتراضه عن الشيخ الى علي واتباعه وشغط الانشكال عن

اصله

اصله واما ثانيا فلانه قال في موضع آخر اما في كون زيد قايما في الدار فان جوزنا
كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال
متاخرة عن صاحبه وان لم يجز ذلك وقلنا ان الظرف هو صاحب الحال بناء على
وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخرة عنهما صاحبها يا اي زيد
واما ثالثا فلانه ذكر في موضع آخر انه لا يجوز ان يكون موصوفا حالا عن الطلل
ويكون معنى الابتداء عاملا في الحال وصاحبها حتى يتحد العامل فيهما على مذهب
سيبويه ايضا اذ ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه
موصوفا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به هذا كلامه وفيه دلالة على ان الابتداء
يصلح للعمل في الحال الا انه ههنا غير مناسب للمقام وههنا شيء آخر وهو انه لا يخفى
ان مقصود كثير اظهار التحسر والتحزن من جهة العراص عزة واندراس اطلالها
وابراز الوحشة من جهة بعدها وفراقها وح فيجوز ان يكون الابتداء عاملا في
الحال ايضا اذ الابتداء مقيدا بالاحاشي فالقول بانه غير مقيد ممنوع وقد يظن
ان الحال عن المبتداء جايز والعامل هو التسبب الخبر الى المبتداء وهو معنى
فعلي فاعل للتقييد ان قصد وضعفه ظاهر اذ العامل في الحال وصاحبها ان يختلف
ومنها مباحث شريفة لا بد ان اشير اليها وابنهك عليها لعموم منافعها وجموم
فوايدها الاول ان الحال يلاحظ مضمونها ومدلولها ثبوتا وانتقالا قسمان
الاول الحالة المنتقلة وهي المشهورة التي تعرف بكل احد وهذه هي الغالبة في الاستعمالات
الشايعة في الاطلاقات الثاني الموكدة ويسمى هذا تارة بالملازمة واخرى بالثابتة وقد
الاول تارة بانه بيان لهيئة الفاعل او المفعول وتارة بانه الذي يقع جوابا لكيف
فعل او فعل وتارة بانه ما تبين كيفية وقوع الفعل عن الفاعل وكل هذه التعريفات
قاصرة وحد الصحيح ان يقال هو فضلة يذكر في الكلام لتقييد المضمون الذي اشتمل عليه
ذكر الكلام بوقت حصول مضمونها وهذا تعريف صحيح جامع مانع وقد سبق القسم
الثاني بانه هو الذي يقرر مضمون جملته كما ذكره ابن الحاجب وصاحب الكتاب

ادعاء بما ذكر، حار التوفي المفصل حيث قال الموكد، هي التي تجيء على اثر جملة عقدت من
اسمين ولا عمل لهما التأكيد خبرها وتقرير موداه ونعني السكل عنه وقد راد صاحب
اللباب شيأ اخر وهو ان عامل الموكد، واجب الحذف وانما ادعاء بالشيخ ابن
الحاجب وكل ذلك نظام غير صحيح اما اولا فلان الحال الموكدة غير مختصة بالجملة الا
الاسمية بل هي تقع بعد الفعلية ايضا وقوعا شايعا قال الله تع شهد الله انه لا اله الا
هو والملائكة واولوا العلم قايما بالقسط فان قايما حال موكدة من فاعل شهد نص
عليه صاحب الكشاف وغيره فالتعويل اذن والتخصيص بالجملة الاسمية غير صحيح واما
ثانيا فلان ما ذكره من دعوى وجوب الاضمار في عاملها غير صحيح اذ لو اريد ان يجب
اضمار عاملها مطلقا سواء كانت واقعة بعد الجملة الاسمية او الفعلية فهذا غير صحيح
لما تلونا عليك من الاية الكريمة وان اريد ان يجب اضماره اذا وقعت بعد الاسمية فهذا
ايضا غير صحيح لانه منقوض بقوله تع وهذا عم اطردبكم مستقيما اللهم الا ان يقال ان
اسمية وفعلية معنى والكلام في الاسمية صورة ومعنى واما تعريف المفصل وتصريح الكشاف
وان كانا مساعدين صورة الا انه يمكن التوفيق بينهما بان المراد بالتعريف قسم
مخصوص لا مطلق الموكدة فالتعويل لا ينافي التصريح والتعويل الصحيح للحال الموكدة
عندي ان يقال الحال الموكدة هي التي يكون معناها من الجملة الماضية قبلها فيندرج
فيه ما كان بعد الاسمية وما كان بعد الفعلية ويندرج فيه ما يكون مفهومه مستفادا
من مضمون العامل ومعناه مؤكدا لمعناه نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين ثم و
ليتم مدبرين الخ فان كثيرا ما يكون معناها مفهوما من معنى العامل ويندرج فيه ما
يكون معناه مستفادا من معنى صاحب الحال ومعناه موكد لمعناه نحو جاء في القوم
طرا وعليه قوله تع لآمنن في الارض كلهم جميعا وبهذا القسم حزبان ضيق وادعائي
فالضيق ما يكون صاحب الحال مشهورا بالصفة التي دلت عليها لفظ الحال نحو انا غلام
حواد او الادعائي ما يكون مبنيا على ادعاء صاحب نحو انا فلان بطلا شجاعا ويندرج
فيه ما يكون مضمونه مفهوما من مضمون الجملة من حيث هي هي وهذا ظاهر وهذه الحال

وهي

وهي المؤكدة ليست في الكلام بقيد بتقيد بها عاملها بل هي تاكيد والتا
كيد ليس بتقييد بخلاف القسم الاول وهو المنتقلة فانه قيد في الكلام سعد بها
عاملها وقد اشرنا الى هذا المعنى في تعريفها فتامل المبحث الثاني من
المباحث الموعودة ان الحال بملاحظة كونها مقصودة بالذات
ووسيلة الى المقصود بالذات قسمان الاول المقصود بالذات وهذه
مشهورة تعرفها كل واحد وهذه هي العالية في الاستعمالات والشايعة
في الاطلاقات الثاني الوسيلة الى ما هو المقصود بالذات ويسمى
هذا القسم صالا موطئة ولفظ الموطئة اسم فاعل من وطاء الطريق اي
سهله وهيأه للمرور وسمي موطئة اذ هي توطئة وتمهيد لما يذكر بعده
وشرطوا ان يكون اسما جامدا او فسروه بانه اسم جامد موصوف بصفة
هي المقصود الاصلية وقال صاحب اللباب ان الحال الموطأة ان تاتي باسم
مشتق بعد اسم جامد فلفظ الموطأة على هذا اسم مفعول اذ الاول لما كان
موطئة كان الثاني موطأة وهو ظ ومثال هذا القسم قوله تع انا انزلناه
قرانا عربيا وقوله فتمثل لها بشرا سويا ويقال جاءني زيد رجلا كريما
ومثل اكثر من ان يحصى المبحث الثالث من المباحث الموعودة ان الحال بملا
حظ وقوعها في الزمان اقسام ثلثة الاول المقارنة وهي التي مضمونها ومضمون
عاملها واقعان معا في زمان واحد وهذه هي العالية في الاستعمالات السابقة
في الاطلاقات والذي سمعته من النهم يقولون لا بد في الحال من المقارنة انما
هو في هذا القسم لا خبر الثاني المقدرة بلفظ اسم المفعول يعني ان مضمونها
غير واقع حين وقوع العامل بل ان مضمونها مقدر الوقوع ومن هذا
القبيل قوله تع ليدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم
فان التحليق غير واقع حين الدخول فالمعنى مقدرين تحليق رؤسكم ومن
هذا القبيل تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويقال مررت برجل معه

صفة صايدا به غدا اى مقدر ذلك على ذى الحال فان صح كونه مقدرا بصفة اسم
الفاعل فذاك وان صح كونه مقدرا بوصف فذاك والامثلة المذكورة من القسم
الاول كما لا يخفى ومن الثانى ما يقال طلبت زيدا العالم مكرما اى مقدرا تكديمه
وتعظيمه ان جعل حالا من المفعول وان جعل حالا من الفاعل فالتقدير مكرما
بصيغة اسم الفاعل ومما يحتمل الوجهين قوله تع وبشرناه باسحق نبيا من
الصالحين فان جعل نبيا وما بعده حالا من اسحق وهو ظاهر المتبادر
الى الفهم فالتقدير وبشرناه باسحق حال كونه مقدرا نبوته ومقدرا كونه
من الصالحين وزعم صاحب الكشاف ان ههنا مضافا محذوفا اى بشرناه
بوجود اسحق نبيا بان يوجد نبيا بان يوجد مقدرا نبوته لان ذا الحال غير
موجود وقت البشارة وليس كما زعم اذ لا حاجة الى وجود ذى الحال بل المقا
رنة بين العامل ومضمون الحال كافية وان جعل حالا من الفاعل فالتقدير
بشرناه به مقدرين نبوته وكونه من الصالحين القسم الثالث الحال الماضية
الحكية كجاءنى زيد امس راكبا فرسه هذه هى المباحث المهمة لكل الاقسام
والله اعلم بالمرام اسم الفاعل رجوع الى مكان بصدد اولا من بيان العوامل
القياسية على ما قالوا فى مطلع الباب وجملتها سبعة الفعل على الاطلاق اسم الفاعل
اى الناذ من العوامل السبعة القياسية اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات
من فعل ويجرى على يفعل من فعله تفسير لاسم الفاعل وتعريف له فقوله و
اشتق اشارة الى ان اسم الفاعل مشتق واما ان المشتق منه اى شئ ففيه خلاف
فمذهب الجمهور انه مشتق من المصدر ومذهب البصرى وتابعوه انه مشتق
من الفاعل الفعل وكذا اسم المفعول والفعل مشتق من المصدر والمكان
الخلاف فى ذكر قرع العصا بالاشتقاق وسكت عن المشتق منه ليتناول المذهبين
معا وقوله لذات من فعلها هو اسم موضوع للذات لكن باعتبار انه مصدر
للفعل لا للذات من حيث هى هى وحق العبارة ان يقول لمن قام به الفعل

ليتناول نحو جاعل وضارب ومكرم وماش وفات الى غيره لكن اذا المتبادر الى
الفهم من لفظ من فعل من احدث ومن اوجد ومعنى من قام غير متبادر منه
فقوله لذات من فعل من هو فاعل فى الجملة بحيث يصح ان يسند اليه الفعل سواء
احدث الفعل اولا فيخرج من اسم المفعول والاله واسم الزمان والمكان ويدخل
فيه الصفة المشبهة فاخرجها بقوله ويجرى على يفعل من فعله اذ هى غير جارية عليه
بالتفسير المذكور وهو قوله اى يوازنه فى الحركات والسكنات فتر للجريان
ههنا بالموازنة اذ قد يطلق الجريان ويراد غير هذا المعنى كما يقال صفة جا
رية على من هى له وعلى غير من هى له والجريان فى هذا الاستعمال عبارة عن وقوع
الشئ بعد الشئ بطريق مخصوص هو كونه صفة له او خبرا او حالا وقد يطلق
الجريان ويراد به وقوع شئ من وقوع آخر بحيث يؤدى الاول معنى الثانى
فلما ان كان الجريان محل الالتباس وكان المقام مقام التعريف المنافى للاشتباه
والالتباس استغنى بتفسيره ههنا قطعا للشبهة وتنصيصا على المنبه فان
قيل تفسير الجريان بما ذكر منقوض بمثل قايم ويقوم اذ ليس بينهما موازنة فى
الحركات والسكنات وكذا قابل ويقول الى غير ذلك فانه كثير قلنا ممنوع المغايرة
ههنا انما هى للاصل والاصل ههنا سكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما يوا فق
اعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقائل ويقول ولهذا
قال ابن الحاجب بالوزن هنا عروضى لا تصريفى فانه يعمل عمل ما يجرى اى
اسم الفاعل عليه فضمير يجرى لاسم الفاعل وضمير عليه لما فعوله يجرى جاز على
غير من هو له الا ان ترك ابراز الضمير اى لم يعمل عمل ما يجرى هو عليه اذ الابراز
انما يجب فى الصفات دون الافعال بل الابراز فى الافعال اولى فالمص ترك
الاول اذا اريد معنى الحال او الاستقبال اشارة الى ان عمل اسم الفاعل مشروط
بكونه بمعنى الحال او الاستقبال عملا بالاستقراء وحكمة انه اذا كان كذلك كان موا فقا
لفعله فى اللفظ والمعنى واذا كان بمعنى الماضى كان مشابها للمضارع فى اللفظ

دون المضي فان قيل فلتعتبر ان مشابهته بالماضي دون المضارع
والفعل الماضي عامل فليعمل هو ايضا مثله قلنا فلا يكون مشابها له ازن
في اللفظ والحاصل ان المعتبر في العمل انما هو المشابهة اللفظية والمعنوية معا
شهادة التتبع والاستقراء وح فان اعتبر في العمل مشابهته بالماضي فانه
المشابهة اللفظية وان اعتبرت بالمضارع فكان المضي على الماضي وانه المشابهة
المعنوية والذي دل عليه الاستقراء انما هو المشابهة المعنوية واللفظية معا
فلا يعمل اسم الفاعل فيما دونها كقولك زيد ضارب غلامه عمرا فانه قد عمل
ضارب في المنصوب وهو عمرا والا ان بمعنى الحال او الاستقبال فان قيل قوله تع
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد صريح في جواز عمله بدونه احد الزمانين اذ
هو بمعنى الماضي وقد عمل في مفعوله وهو ذراعيه وبهذا الدليل اجاز الكسائي
نصبه بلا اشتراط للحال او الاستقبال قلنا وجهه الجمهور بانه من قبيل حكاية
الحال الماضية ومعنى حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كائنا موجودا في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كائنا موجودا الآن لا ان اللفظ الذي في ذلك
الزمان يحكى الآن على ما نطق به كما في قولك جاءني الذي يقول كذا
لحال حكاية لمعنى الكلام لا الالفاظ قال جار الله معنى حكاية الحال ان
يقدر ان ذكر الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون
انبياء الله من قبل وفيه تنبيه على ان العمل المشروط باحد الزمانين انما هو
العمل في المنصوب دون المرفوع فانه غير مشروط بذلك واما ان العمل في
المرفوع هل هو مشروط بالاعتماد على صاحبه اي المبتدأ والموصوف وذي الحال
او الهمزة او ما او لا فالمذكور في عامة الكتب انه مشروط وقال بعض المحققين
انه غير مشروط بل الشرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما
هو للعمل في المنصوب لا المطلق العمل وهذا هو مذهب الكوفيين وهو
اختيار الاخفش من البصريين فترفع فتنصب اذن كما ان يضرب كذلك وزيد قائم

علامه فيرفع الفاعل كيقوم يعني انه يعمل عمل فعله فان كان فعله متعديا
فنصوبا في ناصب كالمثال الاول وان كان لازما فمرفوعا فقط كالمثال
الثاني فلهذا ذكر مثالين اسم المفعول كل اسم اشتق لذلك من وقع عليه
الفعل اي المصدر وهذا مبني على اصطلاح سيبويه فانه يسمي المصدر فعلا
تارة وحدثا اخرى فان قيل هذا لا يتناول المثل او جرت الضرب فهو
موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم اي الفعل لم يقع عليه قلنا
امثال ذلك راجعة الى ما وقع عليه الفعل بضرب من التاويل والتحمل
وهو بعمل عمل ينعل من فعل لانه يوازنه في الحركات والسكنات والى
اشار بقوله تقول زيد مكرم اصحابه كما تقول يكرم اصحابه وفي التنزيل
الا الذين ذكروا يوم مجموع له الناس اي يجمع فان قيل قد دل كلامه على
ان الموازنة معتبرة فان مكرما يوازي يكرم في الحركات والسكنات وهو
منقوض بمجموع لان مجموعا لا يوازي يجمع اذ الواو زائد عليه وكذا مضروب
ويضرب قلنا اصل مجموع يجمع والواو ناشئة من اشباع الضمة وكذا
مضروب وهما امور لا بد من التنبيه عليها والتنبيه لها الاول ان اسم
المفعول من قبيل الحذف والايصال اي اسم المفعول به اذ المفعول
في ضربت زيدا هو الضرب لحقيقة لانه هو الذي فعله واما زيد فمفعول به
اي فعل الضرب به ونظيره قولهم المال مشترك بين زيد وعمرو اي مشترك
فيه الثاني ان اسم المفعول كاسم الفاعل في العمل والاشتراط
اي في اشتراط العمل الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف
النفي والاستفهام الثالث ان اسم الفاعل والمفعول كل منهما عامل
مشروط بان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين الرابع انه ان دخلت
اللام في اسم الفاعل استوى الجميع يعني عامل ازن سواء كان الجاري
للماضي او لا فلو مررت بالضارب ابوه زيدا امس الصفة المشبهة

اى الرابع من العوامل السبعة القياسية الصفة وهى ما لا يجرى على يفعل
من فعله كحو كريم وحسن هذا كله ظاهر لكن المراد بيان حكمها لا
تعريفها وشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل فى انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ولهذا اى لانها شبيهة باسم الفاعل فيما ذكر تعمل عمل فعلها
نحو زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه كما تقول كرم اباؤه
وشرف حسبه وحسن وجهه قال صاحب الصفة المشبهة تدل على
معنى ثابت فان قصد الحدوث يرد الى اسم الفاعل فيقال حسن
الآن او غدا وبهذا يظهر ان الصفة المشبهة تعمل عملها غير مشروط
بزمان من الازمنة على ما صرحوا به اذ هى موضوعة لمعنى الثبوت
لا مدخل فيها للزمان واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة المعروفة
المذكورة فهو شرط اذ هى فى العمل اضعف من اسم الفاعل شروطه ١ واسم الفاعل صح
فهذا اولى قال صاحب المفتاح فى قسم النحو ان الاعتماد فى الصفة
المشبهة شرط كما فى اسم الفاعل والمفعول والمص قد اشار الى ان
الزمان غير شرط حيث قال يعمل عمل فعلها وترك التقييد بهذا
الاشتراط واشار الى ان الاعتماد شرط فى ضمن التمثيل حيث قال كحو
زيد كريم اباؤه ويجب ان يعلم ههنا ان الصفة المشبهة واوزانها ليست
بقياسية كاسم الفاعل والمفعول بل هى سماعية محفوظة وقد تجئ على
وزن افعل كاسود وابيض وادبج واعور المصدر اى الخامس
من العوامل السبعة القياسية المصدر واشار الى تفسيره بقوله
هو الاسم الذى اشتق منه الفعل وصدر عنه هذا تعريف حسن ومبناه
على مذهب البصريين اذ الفعل مشتق من المصدر عندهم واما الكوفيون
فقد عكسوا الامر وقالوا ان المصدر مشتق من الفعل وهو مرجوح
مردود اتا اولا فلان المصدر مفعل اسم مكان ومعناه محل صدور
الشئ عنه

فهو

فهو دليل على ان الفعل مشتق منه اذ لو انعكس الامر لقالوا اصادر وا
ماثانيا فلان قانون الاشتقاق ان يكون المشتق مشتملا على المشتق
منه وزيادة لان كل فرع يضاهى من اصل لابد ان يكون فى ذكر الفرع ما
فى الاصل وزيادة هى العوض الاصلى من الضوع المذكور كالباب فى الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل بالنسبة الى المصدر لان فيه معنى
المصدر مع زيادة هى احد الازمنة الثلثة التى هى العوض الاصلى من وضع
الفعل اذ قد يكون المقصود نسبة الضرب الى زيد مع بيان زمان هذا الضرب
على وجه احضر فوضعوا الفعل الدال كحو ضرب وفوق على المصدر وبوزن على
الزمان وهذا التانون انما يكون محفوظا اذا جعل المصدر مشتقا والفعل
مشتقا منه لان هذا الاعتبار هو الذى يحقق اصالة المصدر وفرعية الفعل
والمصدر اذن كالواحد والفعل كالاثنين والواحد قبل الاثنين واصل
بالنسبة اليه والاشتقاق معناه قال حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مدح قول
رسول الله صلعم وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا
محمد فقوله هو الاسم الذى اشتق من الفعل يعنى هو اسم اخذ عن الفعل بالطريق
المعلوم وكان الواجب على المص ان يقول هو اسم الحدث الذى اشتق منه
الفعل ليخرج عنه كحو محمر الطين فانه مشتق من الحجر وتنوق فانه مشتق
من الناقة وكحو ذكر فانه كثير وقد سبق ان سيبويه تارة يسمى المصدر
حدثا وتارة يسميه فعلا والكل واحد والمراد بالحدث المعنى القايم بغيره
سواء صدر منه كالضرب والشئ او لم يصدر كالطول والقصر قال
ابن الحاجب فى تفسير المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل والمص
ترك ما ذكره فى تعريف امرين الاول لفظ الحدث الثانى لفظ الجارى
على الفعل والاول ليس بصواب لما عرفت آنفا والثانى صواب
اذ الجريان والجرى عندهم يستعمل فى البناء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل

اى اصل له وماخذ اشتق هو منه فيقال في حد ان المصدر جار على فعله
وفي حد اسم الفاعل ان تقبل المصدر غير جار على فعل ويقال اسم الفاعل جار
على فعل اى يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شئ اى
ذكر الشئ صاحبها اى مبتدأ لها او موصوفا لها فقوله وصدر
عنه تنبيه على وجه التسمية يعني انما سمي المصدر مصدرا لانه محل الصدور لان
محل الصدور اى صدور الفعل عنه ورمز خفي الى ان المصدر كالوالد
والفعل كالولد لان الاول مستغن عن الثاني والثاني محتاج الى الاول فيكون
المصدر اصلا اذ المستغني اصل والمحتاج فرع وهو يعمل عمل فعله
اى في رفع الفاعل ونصب المفعول اذا كان منونا اذ لو كان مضافا
لما عمل عمل فعله في الرفع والنصب جميعا كعجبت من ضرب زيد عمرا
اى عجبت من ان يضرب زيد عمرا قال سيبويه في الكتاب اذا قلت عجبت
من ضرب زيد عمرا كانك عجبت من ان يضرب زيد عمرا واهل عبلة وفيها
تنبيه لطيف على ان المصدر انما يعمل عمل فعله اذا كان بتقدير حرف
المصدر وهو ان والفعل وهذا المعنى انما يتصور اذا لم يكن المصدر
منعوتا مطلقا اذ لو كان منعوتا مطلقا فهذا التقدير غير جار هنا كما اذ
لا يخفى على ذي حجر ان لبس المعنى اى معنى ضربت ضربا او ضربه او ضربا شديدا
ان ضربت ولهذا تراهم يقولون ويعمل عمل فعله اذا لم يكن منعوتا مطلقا
فان كان منعوتا مطلقا فالعمل للفعل وان حذف الفعل وذكر المصدر
ففيه وجهان عند جمهور النحاة والمحتاج عند المحققين ان العمل للفعل على كل
حال وعلى السيرافي ومن تبعه وعند سيبويه ان كان حذف فعله لازما فعمل
للمصدر وان جاز فللفعل وفي كلام المص على ان انما يعمل اذا لم يكن منعوتا
مطلقا لانه مثل لمصدر مجرور بحرف الجر والمصدر المجرور بحذف الجر يمتنع ان يكون منعوتا
مطلقا وفيه رمز الى ما ذكر سيبويه من ان عند العمل ما ولي ان والفعل ويضاف

اى

اى المصدر الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا كعجبت من دق القصار
الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعا كعجبت من ضرب
اللص الجلاد برفع الجلاد وجر اللص فتوله ويضاف معطوف من حيث المعنى
على قوله منونا تقديره يرفع وينصب اذا كان منونا وينعل احدهما اذا كان
مضافا وقوله ويترك المفعول منصوبا اى يجعل ويصير ولهذا عداه الى
مفعولين قال الله تع وتركهم في ظلمات لا يبصرون ويترك ذكر احدهما
اذا كان منونا كما في قوله تع او اطعام في يوم ذي مسغبة اى ذي قحط و
شدة يتيما نصب مفعول الطعام فانه منون نصب المفعول وفاعله محذوف
لوضوحه وفي كلام المص تنبيه على انه لا يجوز اضمار الفاعل في المصدر اذ لو
جاز لما جعل محذوفا ووجه الامتناع ان المصدر اسم الجنس واسم الجنس لا
يتحمل الضمير فقوله تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون متوجه على اختلاف القراء
لما ذكر ان يترك ذكر احدهما وكان هذا الترك منقسما الى قسمين الاول
ترك احدهما على التعيين والاخر ترك احدهما على الاحتمال بلا تعيين واراد
ان يذكر قسميه جميعا فذكر القسم الاول في الاية الاولى وذكر القسم الثاني في
هذه الاية وتحقيق ذلك وتوضيحه ان قوله سيغلبون فيه قراءتان الاولى بفتح
الياء وبناء الفعل للفاعل الثانية ضم الياء والبناء للمفعول فان بنى
على الامر على القراءة الاولى فضميرهم من وغلبهم للروم والمصدر مضاف الى
المفعول والفاعل محذوف اى الروم من بعد غلبهم فارس اياهم سيغلبون
غالبين عليهم وان بنى الامر على القراءة الثانية فضميرهم لفارس وكذا
غلبهم والمصدر مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف اى الفارس من بعد غلبهم
الروم سيغلبون مغلوبين فالغلب والغلبة لغتان في الصحاح يقال غلب
غلبة وغلبا وغلبا ففي الاية دليل الاعجاز او الله عز وجل اخبر ان الروم
بعد ما غلبهم سيغلبون وكان كذلك اذ قد انتفى الروم والفارس في السنة

يذكرهم

المصدر

تين

السابعة

وغلبت الروم عليهم بادن الله عز وجل فقوله لله مبتداء خبره قوله
متوجه على اختلاف القراءتين والاسم المضاف الى السادس من العوامل السبعة
القياسية الكلم المضاف ثم فسره بقوله كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول
يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور مضافا اليه قد زعم المص ان فسر
المضاف وان ما ذكره تفسير له وليس الامر كما زعم اذ لا طايل تحت هذا الى
التفسير بل الطريق ان يفسر الاضافة اولا وبشيء انها ما هي حتى يتبين بعد
ذلك ان الكلم المضاف ما هو فان معرفة المشتق متاخرة عن معرفة المشتق
منه وانت لو سعد كنت القوم وتصفح كلامهم واحدا فواحدا وبدرت نفسك
علمت انك لم تذكر احد تفسيرا صحيحا للاضافة بحيث لا يرد عليه شيء واذ قد و
فقنا الله عز سلطانه وسهر بابه لتحقيقه لزمنا ان نحوذ به بتوفيق فنقول
وبالله التوفيق وهذه ازمة التحقيق الاضافة في اللغة نسبة الشيء الى
الشيء مطلقا وفي الاصطلاح تنبيه الاسم الى اسم مجرد ذكر الثاني بالاول نيابة عن
حرف الجر او مشاكله فالمضاف اليه اذن اسم مجرور بالاسم مناب حرف الجر او
المشاكل له هذا هو الحد الصحيح الذي اخرجناه من القوة الى الفعل فقولنا
نسبة الاسم الى اسم شامل لنحو مررت بزيد وصحت يوم الجمعة وصليت في المسجد
فان ههنا نسبة كلم وهو المرور والصوم والقتل الى اسم آخر وهو المجرور
بحرف الجر فقولنا حد ذكر الاسم الثاني بالاسم الاول نيابة عن حرف الجر اخرج
بمثل هو لك اذ المجرور ههنا بحرف الجر لا بالاسم ينوب مناب حرف الجر فقولنا ذكر
ذكر الثاني بالاول نيابة عن حرف الجر معناه ان العامل في الاسم الثاني هو الاسم
الاول نيابة على هو الصحيح من المذاهب وذكرنا ان ذكر حرف الجر لكان شريعة
منسوخة وقيام المضاف مقام شريعة معمولة فما ما ناسادا يمكنه ان يعمل المضاف
عمل الجار ولا يمكن كون الاسم عاملا عمل الحرف انما هو عمل الاسم بنفسه عمل
حرف الجر بالاصالة وانما بطريق النيابة فلا اشكال وذكر قال الشيخ ابو علي الفارسي

الاسم

الاسم لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا ناب منابه عمل عمله وقولنا او
مشاكله في توفيق الاضافة معناه ان الاسم الاول لجر الثاني لمشابهته الاسم جار نيابة
الحرف وفيه ادراج للاضافة اللفظية في الحد وذلك لان حرف الجر لبس لمقدر هناك
حتى يكون عمل الاسم الاول سابه الحرف اذ لا حرف هناك فكيف يتصور النيابة
عنه وبهذا سحل الاشكال الذي اورد على الاضافة اللفظية من انه ان جعل العامل
هناك حرفا مقدرا فهذا فاسد اذ لا حرف هناك ولا تقدير وان جعل العامل
الاضافة نفسها فهذا ايضا فاسد اذ لو اريد بالاضافة مطلق النسبة فهي لا تعمل
الجر والا لكان العامل جميع معمولات الفعل مجرورة وان اريد بها الاضافة
المخصوصة وهي التي يكون بسبب الحرف الجر فلا حرف هنا حتى يكون الاضافة سببا
لعمل الجر وان قيل العامل هو المضاف سابه الحرف فقد عرفت انه لا
حرف فلا نيابة وهذه المفاسد كلها منتفية مندفعة بالطريق التي سلكناها
لانا نقول العامل ههنا هو المضاف لكن لمشاكلته للمضاف الذي هو العامل
سابه الحرف في الاضافة المعنوية وفيما ذكرنا تنبيه وتصريح على ان المضاف
اليه في الاصطلاح المشهور هو الذي سبب اليه بواسطة تقدير الحرف فقط
وههنا مباحث اخر شريفة وتحقيقات اخر غريبة تطلب من كتابنا الرشاد
في شرح الارشاد وهي اما الاضافة على ضربين معنوية ولفظية لان هذه
النسبة المخصوصة المسماة بالاضافة ان اعتبر فيها تقدير الحرف ونيابة المضاف
عنه فهي معنوية والا اي ان لم يعتبر فيها التقدير والنيابة بل اعتبر فيها مجرد المشا
كلة فهي لفظية والحصر عقلي دايرين النفي والاثبات وتعريف كل من القسمين
تعريف صحيح لاغبار عليه من الخلل والمص فسر القسم الاول وترك التفسير
في الثاني فقال في تفسير الاول وهي مفيدة معنى تعريفا او تخصيصا في المضاف
فالتعريف عبارة عن التعيين وكمال التميز عما ذكر عن جميع المسميات نحو غلام
زيد والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ورفع الاشتراك في الجملة كغلام رجل فانه

اخص من غلام وبالجملة فالتعريف انما يكون اذا كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
انما يكون اذا كان المضاف اليه نكرة وهي الغالب اي في الاكثر بمعنى اللام او بمعنى من
نحو غلام زيد مثال بمعنى اللام وخاتم فضة مثال بمعنى من فتقول في الغالب احتراز
عن نحو ضرب اليوم وقيل الطف في قوله الا ان على الطف من اي هاتم اذ ذلت
رقاب المسلمين فذلت والطف موضع ساحل الكوفة وكلام مبني على ما عليه
الظاهريون من ان الاضافة في نحو ضرب اليوم بمعنى في والتحقيق انه بمعنى اللام
اذ الاصل تقليل الاقسام ويصح في مثله معنى الكلام اذ اللام بعد الملابسة اما
كاملة او غير كاملة ولهذا قال صدر الافاضل في حرام السقط ان قولهم ان الا
ضافة في نحو ضرب اليوم بمعنى في تدريس فالاضافة المعنوية في التحقيق بمعنى فيها
هو بمعنى اللام وما هو بمعنى من لا لان صح حمل الثاني على الاول فهو بمعنى من فانه
يصح ان يقال الخاتم فضة والا فهو بمعنى اللام لان حمل الملابس غير صحيح اذ الملابسة
لا يوجب صحة الحمل وشرط بعض المحققين في الاضافة البيانية ان يكون بين
المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كما بين الخاتم والفضة
فاضافة العام الى الخاص نحو سحر اراك وعلم النحو اضافة لامية ويجب ان يعلم
ههنا ان من التي ينضمها الاضافة البيانية لا غير وما يشعر من كلام صاحب
الكشاف وغيره من التفاوت كلاف وكم فهو مردود والشرط في مت
هذا ان يصح اطلاق الجر وربها على ما قيل على لفظ قوله تع فاجتنبوا الرجس
من الاوثان كما تذكر في خاتم واربعة دراهم والنظيرة وهي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد اي ضارب
زيدا وحسن الوجه اي حسن وجهه وسوق كلامه يدل على ان الاضافة
اللفظية لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا بل يفيد تحقيقا في اللفظ وما يراد في
الظاهر ان الاضافة اللفظية يفيد تخصيصا لان ضارب زيدا اخص من ضارب
فليس بذلك اذ الكلام في العايرة المرتبة على الاضافة وهذا ليس من هذا

التبيل

ش

اذ التخصيص يأتي من ذكر المفعول لان اصل ضارب زيدا بالنصب لاضارب
فقط فهو مفيد للتخصيص سواء كان ههنا مناك اضافة ام لا فالتخصيص اذن
اذن ليس بفائدة مترتبة على الاضافة والكلام في ذلك وههنا ابحاث الاول
ان قوله في تفسير الاضافة المعنوية وهي مفيدة في المضاف قد اختلف فيه
نسخ الكتاب ففي بعضها وهي مفيدة معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
وفي بعضها وهي مفيدة معنى في المضاف بدون ذكر التعريف والتخصيص فان
اعتبرت النسخة الثانية فنفي الاطلاق تنبيه على ان فائدة المعنوية كثيرا غير
منحصرة في التعريف والتخصيص بل قد تكتسب المضاف اشياء اخر من المضاف
اليه كالتانيث مثل سعطر بعض اياملة وكالتانيث والجمعية مثل قول
محبون العامري فاحب الديار بعض قلبي وكن حب من سكن الديارا
وكالظرفية كوسرت كل يوم قال الله تع كل يوم هو في شان الى غير ذلك من
الفوايد التي بيناها في الرسالة شرح الارشاد فليطلب الباقي منه وان
اعتبرت النسخة الاولى ففي التخصيص بسه على ان اعظم الفوايد واعمها واكثرها
في الغالب انما هو هذان الامران ولا قصد الى الحصر والتخصيص الثالث انه
خصص المفعول بالذكر في جانب اسم الفاعل والفاعل بالذكر في جانب
الصفة المشبهة تنبيها على ان الصفة المشبهة لاصياغ من التعدي بل يصاغ
من اللازم ولهذا احتاجوا الى التاويل في رحيم وسميها على ان اسم الفا
ان كان متعديا فاضافته الى فاعل ممتنع فلا يقال ضارب زيد ويراد ان
زيدا فاعل ضرب وان كان اسم الفاعل لازما جازت اضافته الى فاعله نحو
زيد قاعد الغلمان اي قاعد غلمانه الثالث انه خصص بالذكر اسم الفاعل
والصفة المشبهة وترك اسم المفعول ولا وجه لهذا بل اضافته ايضا لفظية
نحو زيد مضروب الغلام اي مضروب غلامه وعمرو مكرم الاخوان اي مكرم اخوانه
وترك اسم الفاعل اللازم المضاف الى الفاعل ولا وجه لترك هذا ايضا

عل

الرابع ان قد سبق من المباحث السابقة ان المضاف يتضمن معنى الحرف
الاضافة المعنوية وقد يقرر ان التضمن سبب للبناء فالواجب اذن ان يكون
المضاف مبنيا وليس كذلك بل معرب واجيب عنه بوجوه الاول ان الاضافة ترجح
جانب الاسمية والاصرف الاسم الاعراب لا البناء ويجعل جانب الحرفية مرجوحا فلو بني
لزم كون الراجح مرجوحا وكون المرجوح راجحا وهو خلاف المفروض فان قيل
قد يقرر عندهم ان الاضافة واللام لا يخلآن بالبناء فما وجهه قلنا معنى هذا
الكلام ان الكلم المبنى اذا اضيف او عرف باللام فبناءه بحاله مع ان الاضافة
تمنع عدم الاخلال في جانب الاضافة الثاني ان المضاف اليه لشدة اتصاله بالمضاف
وفرط احتياجه به وكونه تابعا للتنوين غير جامع له بمنزلة التنوين التي هي علامة
التمكن والكلام لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما هو بمنزلته الثالث ان بناء الاسم
للتضمن جايز لا واجب لا يرى ان ابا متضمن للحرف مع انه معرب وقد سبق ذلك
فالصواب في هذا المقام ان يقال في تفسير الاضافة المعنوية الاضافة المعنوية هي
التي يكون نسبتها المخصوصة المسماة بالاضافة مبنية على تقدير الحرف وسائر ما في تفسير
اللفظية الاضافة اللفظية هي التي لا يكون نسبتها المخصوصة مبنية على التقدير والنيابة
وقولنا تقدير الحرف اشارة الى المذهب الصحيح في عامل المضاف اليه وذكر لانهم
اختلفوا في عامل الى ثلثة مذاهب الاول وهو الصحيح المعول عليه ان العامل هو
المضاف لكن بنيابة حرف الجر الثاني ان العامل هو الحرف المقدر الثالث ان العامل
هو الاضافة والصحيح هو الاول فقولنا تقدير الحرف والنيابة اشارة اليه يعني ان
الحرف مراد بدلالة ونائبة بحيث صار الحرف نسيا منسيا وملاحظة العامل وهو الكلام
الاول والمعمول وهو الكلام الثاني كافية في صحة المعنى من غير توقف على اعتبار الحرف و
تقديره بل لو قدر الحرف واعتبر لتغير الكلام وفسد المرام وهذا هو الذي اشار اليه
الشيخ عبد القاهر الى الدرجة الاولى وانما قال النحويون في غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضا حال المعنى الحرف وتبينا لمعنى الاختصاص واخواته لان اللام مقدر

هنا

هنا وكيف يقدر اللام والمضاف اليه يتزله من المضاف منزلة التنوين و
يعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين بشئ كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون لها
بها الوجب ان لا يحذف كما لا يحذف اذا ظهر اللام وههنا تحقيقات اخر ذكرنا هاهنا في شرح الارشاد فليطلب بها هذا وان اريد تفسير القسمين على ما قانون اليوم فههنا
طريقان الاول ان يكون التعريف مبنيا على ملاحظة العامل المستفادة من الاضافة
والافتراق بينهما بحسبها الثاني ان يكون التعريف مبنيا على ملاحظة خصوص العامل
والمعمول والافتراق بينهما بهذا الاعتبار فان بنى الامر على الطريقة الاولى فالصحيح ان يقال الاضافة المعنوية هي التي يفيد تعريفا او تخصيصا واللفظية
هي التي لا يفيد شيئا من ذكر اصلا وان بنى الامر على الطريقة الثانية فالصحيح ان يقال
الاضافة اللفظية هي اضافة الصفة اللازمة الى فاعلها والمتعدية الى مفعولها نحو
زيد قاعد الغلمان ومضروب الاخوان وكريم الضيعان وضارب الطيران وهذا يظهر
ان في كلام المصنف خلطا وابهاما واجمالا واخلالا وبين مسيح الله عز وجل في الاجل
وخوتني القوم ودفع عن اكمل الاضيفين في فن الصناعة كتابا متمليا لحلية
السمع والايجاز والاختصار متخليا عن وصمة الاهمال والاجمال والاخلال والاملال
والاكثار والاضافة اللفظية تعاقب التنوين اذ قد عرفت ان ضارب زيد اصله
ضارب لزيد او ضارب زيدا فسقط التنوين بالاضافة ونوني التثنية والجمع
وسيجئ مثالها ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف يعني ان كان
ذا الام وجب حذف لامه اولا ثم يعتبر اضافته ثانيا لان الغرض من وضع الاضافة
الى المعرفة ان يصير المضاف معرفة فاذا اضيف مع اللام كان تحصيلا للحاصل و
اما العلم فنبه خلاف فالجمهور على ان يجب بسكره اولا بان يجعل واحدا من جملة ما سمي بهذا
اللفظ ثم يضاف الى المعرفة ثانيا قال علا زيدنا يوم النفار ابن زيدكم والمختار
عند بعض المحققين ان لا حاجة الى التنكير هنا اذ الممنوع انما هو اجتماع اداتي

التعريف

ولا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما هو في يا زيد وكلام المص
بظاهره مايل الى ذكر او هو مبني على ترك التعرض للنحو العلم كما هو دابه من الا
جمالات والاجالات والله اعلم بحق في الحالات وتقصيره في التفطية لحسن الوجه
يعني ان الحمد المطلوبة في الاضافة باسقاط التنوين وان كانت منقودة ههنا لمكان
اللام الا ان ههنا تحقيقا من جهة اخرى وهو حذف الضمير لان اصله لحسن وجهه فان قيل
الضمير وان حذف الا انه عوض باللام فلا فائدة اجيب بان الكناية تقبله والاتم
خفيفة فلا يوارنها والفارس بازيد التخفيف هنا بحذف النون نون التثنية لان
اصله الضاربان زيدا والضاربو زيد التخفيف هنا بحذف نون الجمع لان اصله
الضاربون زيدا ولا يجوز الضارب زيدا لا تخفيف هنا بخلاف الضارب
الرجل فانه وان كان خاليا عن التخفيف الا انه شبيه بالحسن الوجه في الصورة
اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فجوز
فيه الجر تشبيها له به ولا تشبيه ههنا اذ ليس ههنا اسم جنس باللام واعلم ان في كلام
المص ضربا من الخلط وسوء الترتيب حق الترتيب ان يقال لعدم تمام
فضة ولا بوفيها من تجريد المضاف من التعريف وبعد حسن الوجه وبلى تعا
تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وتقصيره في التنظير الى قوله الضارب
زيد الاسم التام اى السابق من العوامل السبعة العملية اللام التام
وفيه بانه هو اللام الذي نصب المميز لانتم فاستغنى عن الاضافة وهو بالتنوين ص
يقتضي تميز الابهام قرينة المص في تقديره على امرين مهمين بل على امور
مهمة الاول بيان السبب التسمية باللام التام الثاني بيان السبب لكونه ناصبا
الثالث بيان الترقي لكونه ناصبا عاملا اما بيان الاول فلانه قد تم
بالتنوين وبنون التثنية وبالجمع وبالاضافة فاستغنى بهذا السبب
عن الاضافة فخلع تاما لتمامه والتضائه عن الاضافة واما بيان الثا

فلانه

فلانه وان كان تاما الا انه مبهم فهو لابهامه يقتضي تميزا يزوله ابهامه واما بيان الثالث
فلانه لتمامه صار شبيها بما ينصب المفعول من اسم الفاعل والمصدر وبهذا يحل
الاشكال الموصوف به هذا المقام وهو ان الاسم لطامر كيف ينصب شيئا والناصب
انما هو الفعل وما فيه معنى الفعلية وهذا الاشكال نظير الاشكال المذكور
في باب الاضافة من ان الاسم كيف يجر شيئا والجر ليس بجار اصلا وبهذا
يظهر ان الوجه اى وجه كون التمييز منصوبا انه شبيه بالمفعول من حيث ان
كلا منهما فضلة مذكورة بعد تمام الكلام على ما نص عليه واضع الصناعة
الخليل بن احمد جزاه الله عز وجل خير الجزاء واعطاه في عقباه ما يريد
وما يشاء حيث قال الرفع للفاعل ومشبهه به والنصب للمفعول ومشبهه
به والجر للمضاف اليه ومشبهه به والمص قد اشار الى الامر الاول بقوله نصب
لانتم فاستغنى عن الاضافة والى الاخيرين بهذا وبقوله يقتضي تميز الابهام
وتمامه باحد اربعة اشياء بالتنوين كما في السماء قدر راحة سحابا
وفي بعض النسخ ما في السماء موضع كف سحابا وكلاهما واحد فقوله
سحابا منصوب على التمييز من مجموع المضاف والمضاف اليه وهما بمنزلة
كلمة واحدة فكان تمامه بالتنوين وهذا حديث اجمالي فلا بد من الاشتغال
بتفصيل المقال اذ المقام مقام نزاع وجدال وتفصيل ذلك ان الشارح الفاضل
اعلى الله مكانه والسكندي عثمانه اعترض على المص بان تمثيل التام بالتنوين
بهذا المثال غير صحيح اذ المتنون هو الكف او الراحة على اختلاف السمحين
والابهام فيه والمبهم هو المضاف والتنوين فيه فكيف يصح جعل هذا من قبيل
التام بالتنوين ثم قال والعجب من الشيخ عبد القاهر انه قال ان صحابا قد انتصب
هنا من وجهين الاول بنوب التنوين اى في كف الذي هو الاضافة اى في موضع
كف وهذا ظاهر الكذب لان اعمال عاملين في معمول واحد بطل عقلا ونقلا و
البرهان السر على ذلك انهم اختلفوا في صورة التنازع ثم اتفقوا على ان العامل

احدهما لكلاهما والمصنف كلام الشيخ فجعل الاقرب عاملا قياسا على التنازع
وكل ذكر حبط ظاهر وخطاء واضح وتشبيه التوم له اى لهذا المثال بضرب زيد
عمرو ابرهان لامع لان مقتضى التشبيه ان يكون المضاف عاملا لا المنون هذا خلاصة
كلامه وعندى ان الحق هو الذى وهب اليه الشيخ وان كلامه هو الصواب الذى
لا محيد له عنه وذلك لانه قد تقرر عندهم ان الاسم المفرد ان كان تمامه بالتنوين
او بنون التثنية حذف الاضافة اى يجوز ترك التنوين ونون التثنية واضافة
الكلام الى التمييز ويسمى هذا التمام تاما زائدا وان كان تمامه بنون الجمع والا
ضافة فالاضافة ممتنعة مثلا يصح ان يقال عندى رطلا زيت ومنوا سمن
ولا يجوز ان يقال عندى عشرون درهم وملا زعسل ويسمى هذا التمام
تاما لازما فقد صار التام والذى يتم به المفرد التام اربعة اشياء التنوين ونون
التثنية ونون الجمع والاضافة ثم ذكر على ضربين زايل ولازم فالزايل التام
بالتنوين ونون التثنية لانكر نقول عندى رطلا زيت ومنوا سمن والازم التام
بنون الجمع والاضافة لا يقال ملازم عسل ولا عشرو درهم هذا كلامه ولا
يخفى ان ما نحن فيه من قبيل التمام اى التام الزايل لانه يجوز اضافته لا يصح
ان يقال ما فى السماء كف سحاب كما يقال ما فى العالم مثل غلام زيد واذا صحت
اضافته فكيف يصح ان يقال ان تمامه بالاضافة وكما زعم الشارح الفاضل وغيره
فبطل جعله من قبيل الاضافة فضلا عن ان يكون ايراده فى تمثيل الاضافة بتيت
ههنا تنبيهات احدها الاول انه يصح جعل هذا من قبيل التام بالتنوين و
المنون هو الكف لا ابهام فيه والمبهم هو المضاف ولا تنوين فيه الثانى ان اعمال
الاسم مشروط باقتضاء التمييز للابهام ولا شك ان ما يقتضى التمييز هو المضاف يفيد
الاضافة لا المضاف وحده ولا المضاف اليه وحده الثالث انهم شبهوا موضع
كف سحابا بضرب زيد عمرا فوجب ان يكون العامل هو المضاف اليه الرابع انه
كيف قال الشيخ سوارد العاملين حيث قال ان سحابا قد ينصب بشيئين وجهين

الاول ثبوت التنوين الثانى الاضافة فان كل هذه اعتراضات قوية
ذكرها الشارح الفاضل ولا مدفع لها والجواب عن الاول والثانى والثالث
ان قد يقرر ان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فى كثير من الاحكام على
ما نص عليه الشيخ فى باب الاضافة حيث قال وانما قال النحويون فى غلام زيد
ان المعنى غلام لزيد ايضاحا للمعنى واعتبار المعانى اللام لا ان اللام مقدرة
ههنا وكيف يتصور ذلك والمضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين
ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشئ كذلك لا يجوز ان
يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة
حتى يكون لها اثر لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام هذا كلامه
فى هذا المقام فالشيخ قد جرى على هذه القاعدة ههنا فى باب التمييز
لضرورة داعية له الى ذكر ههنا وهى المحافظة على القاعدة القايلة بان
التام بالتنوين زايل لا لازم على ما فصلناه آنفا فبطلت الاعتراضات
بأسرها واذا كان كذلك تم الكلام بالتنوين فصح ما ذهب اليه المص و
صح ما فعله الشيخ والجواب عن الرابع ان معناه ان انتصاب سحابا امر لابد
فيه من ملاحظة امرين الاضافة والتنوين اذ المفرد التام لا ينصب
التمييز الا اذا كان مبهما وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل انهم يصرحون بانه
لا يجوز ان يقال عندى الراقود خلا بل يجب ان يكون المبهم الناصب للتمييز تاما
تاما بالتنوين اذا انتفت سايرالمتممات وقد ثبت بالبرهان النيران ان
سايرالمتممات ههنا منتفية فوجب ان يكون تمامه بالتنوين فانتصاب
سحابا اذن انما يستقيم اذا اعتبر الابهام والتنوين معا والابهام ناش
من الاضافة فلاستقام اذن قول الشيخ وبطلت الاعتراضات كلها وظهر ان
جميع ما فهمه الشارح الفاضل وبنى عليه ضبط ظاهر وكلام الشيخ عن الخلل
سالم ظاهرا والعجب انه كيف اجراء مثل هذه الخيالات الواهية على مثل الشيخ

وكيف خفي عليه مكانه في الوزن حتى ضبط ضبطا مريحا وريف يجرح الحيال قولا
صحيحا وبنون التثنية كمنوانِ سمنا في الموزونات قفيزانِ برا في المكيلات
وبنون الجمع كعشرون درهما قوله بنون الجمع سالم لان هذه النون
ليست بنون الجمع اذ لو كانت نون الجمع لصح اسقاطه واضافته بان يقال عشرو
درهم كما يقال ضارب وزيد اى التام يشبه نون الجمع والنون هنا حالها كحالها
النعامة فان امرت بالطرآن قالت اناحمل وان امرت بالجمع قالت انا طائر لان
هذه النون كشبهة بنون فلو اضيف فان كان مع هذا النون لزم مزيد الفرع
على الاصل وان كان مع سقوطها لزم حذف نون بسبب نون الجمع ولا بنون التثنية
بسبب الاضافة وذكر غير معهود وبالاضافة كملء ملآءه عسلا ومثله رجلا
فان ملاء ومثله سهما ان يحتمل كل منهما اشياء فاذا قلت عسلا ورجلا زال ذلك
الابهام والملاء بالكسر المبلغ يعتبر به حين يملاء الاناء وفي التنزيل ملاء الارض ذهبا
وقد شبه ذكرنا معطيه درهما فامتنع اضافته اذ المضاف الى الضمير لا يضاف
ويقال للثلثة الاولى اى ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع المقادير اذ
الغرض من وضع المقادير التنصيص على المقدار وتعيينه اذ لا دلالة بحالة
الذوات عليه وهي المساحة اى المقادير المساحة والوزن والكيل و
العدد والمساحة من مسح الارض ذرعها فان كل ما يعرف مقداره بزراع
او شبر سمي مساحة والوزن ما كان معرفة مقداره بالميزان والكيل ما كان
معرفة بالكيل والعدد ظاهر فالاول اى ما في السماء موضع كف من قبيل
المساحة والثاني اى منوان سمنا من قبيل الوزن والثالث اى قفيزان
برا من قبيل الكيل والرابع اى عشرون درهما من قبيل العدد فلا يرد
السماء اذ من على ما سميا بها اذ الثلثة في معنى الاربعة لان ما يتم بنون التثنية
يتضمن اسمين هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وللاخير مقياس اى يقال لما يتم بالا
فانه مقياس اذ المقياس ما تعاس به الشئ وانت اذا قلت في ملاء عسلا

فانت

فانت تعلم ما عندك من العسل بملاء هذا الاناء ومثله مثله رجلا فان
قيل كلام شريح في ان المفرد الناصب للتمييز الطالب منحصر فيما يتم بالتنوين
ونون التثنية والجمع والاضافة والحصر باطل لانه منقوض بقولهم لدن غدوة
فان غدوة تميز من لدن وهو خارج عن الاربعة المذكورة قلنا قد بينا هناك
في المبنيات على ان لدن مبني على شبيه نون لدن بالتنوين فهو اذن ملحق
بهذه الاربعة فليتامل والتمييز رفع الابهام اى اماطته وازالته عن المفرد
كهذا الذي ذكرنا من اول المباحث الى ههنا او عن الجملة شريح في المفرد
ههنا اريد به ما يقابل الجملة اى المفرد بالمفرد ما ليس بجملة فاندرج فيه
المضاف والمثنى والجموع وظاهر كلام المصنف قابل للحصر وجه الحصر ان
الابهام في الاسناد اوفي احد طرفيه والتمييز عن الثاني تارة يسمى تمييزا عن المفرد
وتارة يسمى تمييزا عن الذات المذكورة والتمييز عن الاول يسمى تمييزا عن الجملة
تارة وعن الذات المقدرة اخرى كطاب زيد نفسا فانه لا ابهام هناك في الطيب
وصح وللذي في زيد وصح بل الابهام في الاسناد فقط اذ التقدير طاب شئ زيد
ثم فسر هذا المبهم المقدر بالنفس وبهذا الاعتبار سمي ذاتا مقدرة والاجمال و
التفصيل في هذا الباب انما هو بهذا الاعتبار والله اعلم بحقايق الاسرار
كما سبق اشارة الى ما مر حيث عد منصوب النعل على وجه الخصوص وجعل
التمييز منه وقال انما يكون للمبهم كطاب زيد نفسا فليتامل مباحث التمييز بقاين شريفة
وهي ان التمييز يمتاز من الحال بامور وبشركان في امور فامور الاشتراك انهما
اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما امور الافتراق
فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما
الثاني ان الحال مسندة اليه والتمييز مبين للذات الثالث ان الحال قد يتوقف
عليها الكلام كقولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى والتمييز لا يتوقف الكلام عنه
الرابع ان الحال قد تتعدد والتمييز لا يتعدد ولهذا خطاء وامن جعل رجلا تمييزا

تارجماح

في قول من قال مبارك رحماه موئلا الى آخره ان حق الحال الاسماء وحق التمييز المجرود

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية اي المقصور على السماع لا يدخل فيها القياس وهي ثلثة انواع حروف وافعال واسماء قدم الحروف لان عملها لمحض السماع فهي حريه بهذا الاعتبار في هذا الباب و قدم الافعال على الاسماء مع ان الكلام انفراد الكلام في العامل والفعل اقوى في العمل فهو احق بالتقديم وجعلها آخرا وتكون عاملا على ما ذكره الامام المحقق شيخ الكل في الكل عبد القاهر الجرجاني جزاه الله خير الجزاء واعطاه في دار السلام ما يملأ فهمه سماه ويشاء والحروف انواع منها ما يعمل في الكلم فقط ومنها ما يعمل في الفعل فقط ومنها ما يعمل في الكلم نوعان عامل في المفرد وعامل في الجملة اي في كل واحد من جزئيها لانه ان اعتبرت الجملة من حيث هي هي لما صح جعل عاملها بهذا الاعتبار قسما من العامل في الكلم اللهم الا ان يؤول بالكلم فسامح في العبارة اعتمادا على القرينة اللامعة واما ما قال الشارح الفاضل زيوت درجته من ان الجملة من حيث هي جملة تمتنع ان يكون معمولة اذ هي من حيث هي ليست باسم ولا فعل فراجع الى ما ذكرنا وما يعمل في المفرد نوعان جار وناصب وكم منهما الجار ثلثة وعشرون حرفا قدم الحروف الجارة لعمومها وكثرة اجزائها وعموم الاحتياج اليها وحموم منافعها وقور فوائدها اذ فلما يوجد كلا ليس فيه حرف من حروفها وقوله اما الجار مشعر بان وجه التسمية اي تسمية حروف الجر بهذا الكلام انما هو لانها عاملة عمل الجر بقرينة قول جار وناصب ويجوز ان يكون وجه التسمية انها يجر معاني عواملها الى معمولاتها فقوله جار وناصب مشعر بالاول واما قوله اما الظاهر فمحتمل احد شروح في تعريف الحروف الجارة وتبيين معانيها وابتداء من بينها بمن لما فيها من معنى الابتداء المناسب لان يبتدأ بها واليه اشار بقوله لابتداء الغاية في المكان وانما يعرف الابتداء اذا صح هناك ان يعبر له انتهاء كما يقال سرت من بسطام الى بغداد واليه اشار المص بقوله

نحو خرجت من البصرة الى الكوفة اي ابتداء خروجي كان من البصرة ولو كما قال سرت بدله خرجت لكان اولى وقد يكتفي في بعض المواضع بالابتداء فقط من غير ان يعتبر هناك في مقابلته انتهاء كقولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذكر للتنبيه على ان الاعتناء بالاول دون الثاني او للتنبيه على ان النهاية امر يضيق عنها العبارة قال الله تع يا ايها الناس انا خلقناكم من تراب وقوله في مكان اشارة الى مذهب البصرة وتنبيه على الخلاف للكوفة يعني ان البصرة مجمعون على انها لابتداء الغاية في المكان سواء كان مجرورها مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة او لا كهذا الكتاب من زيد الى عمرو قال الله تع انه من سليمان وقال الكوفيون والاخفش من البصرة والمبرد وابن درستويه كهي في الزمان ايضا قال الله تع من اول يوم احق ان تقوم فيه وقال اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وفي الحديث فطر من الجمعة الى الجمعة وقال التاتو تخبرن من ازمان يوم حليمة الى يوم قد جرين كل التجارب واجيب عن الاول بانه من قبيل تشبيه الزمان بالمكان في كونه مبدا للفعل وبان المضاف مقدر اي من تلبسي الى يوم ورد بانه لو قدر هكذا فلا بد من تقدير الزمان فالمحذور بحاله وعن الثاني من بيان لاداكدا في الكشاف ولا يخفى ضعفه لان انما هنا ظرف بتقدير في والحق عندي انه لا مانع من الزمان ايضا اذ هو في الاستعمالات كثير والتاويل يكلف والحاجة مرتفعة نعم الابتداء في من اهمل حتى ادعى كثير من النحاة الى ان سائر معانيها راجع اليه فان قيل غاية الشيء نهايته فقوله لابتداء الغاية اذن معناه لابتداء النهاية ولا معنى له قلنا لفظ الغاية بمعنيين تمام المسافة ونهاية المسافة والمراد هنا هو الاول اي جميع المسافة وعندي انه يجوز ان يكون الاضافة لادنى الملابسة اي من لابتداء الشيء الذي له نهاية فعند اذن تنبيه على ان الابتداء المعتبر انما يعرف اذا كان هناك نهاية وللتبعيض كما اخذت من المال اي بعضه وعلامتها امكان سد لفظ البعض مسدها قال الله تع حتى ينفقوا مما يحبون وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه حتى

ينفقوا البعض ما يجبون وقال الله تعالى وانفقوا مما رزقناكم اى بعض ما رزقناكم
وللبيان في نحو كم عشرة من الدراهم فان قولك من الدراهم بيان العشرة
قال ابن الحاجب وعلامة من البيانية انه لو جعل مكانها اللفظ الذي لاستقام المعنى
اذ لو قيل في فاجتنبوا الرجس من الاوثان فاجتنبوا الرجس الذي
هو الاوثان صح المعنى وقانون من البيانية ان مبهمها ان كان معرفة فهو في
موضع نصب على انه حال منه وان كان نكرة فهو صفة له فقولك من الاوثان حال من
الرجس وقولك من الدراهم في نحو كم اخذت عشرة من الدراهم صفة للعشرة
وانكر بعض الملاحة مجئ من للبيان ورجع معناها في مواضع البيان الى
التبعيض قال ابن الانباري ان بعض الزنادقة جعل هذا وسيلا الى
الطعن في صحة الصحابة رضي الله عنهم اجمعين في قوله تعالى وعد الله الذين
آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة واجرا عظيما والحق ان من ههنا بيانية
لا تبعيضية اى الذين هم هؤلاء وزائدة كما في ما جاءني من احد وفسروها
بانها هي التي لو حذفت لبقي اصل المعنى كما ذكر الشيخ ابن الحاجب وغيره
وانما اختار المص هذا المثال على قولهم ما جاءني من رجل وعلى قولهم بحسب
ما رايت من احد لوجهين الاول التنبيه على انها قد تكون زائدة في الفاعل
ايضا لان في ذكر خربا من الاستبعاد الناشئ من الفاعل القائل بان
حروف الجر موضوعة لان يتصل معنى الفعل الى الاسم وهذا انما يكون اذا كان
للفعل هناك ضرب من الضعف والقصور بحيث لا يستطيع ان يصل هو
الى الاسم بنفسه والفاعل ليس من هذا القبيل لان كل فعل فهو يقتضي فاعلا
ويصل هو اليه من غير ان يفتقر الى امداد من غيره فحاول كسر سورة الاستبعاد
فاعتبر الزيادة في الفاعل ففي ذكر تربية لما هو بصدده من معنى الزيادة
فليفهم الثاني التنبيه على ان كثرة الفاعلية وقوتها لا ينافي زيادتها وهذا
حديث اجمالي تفصيله ان من الزائدة لها فائدتان الاولى التنصيص على

المص ح

الفوق

العموم والاستغراق كما جاءني من رجل فان الكلام قبل دخولها يحتمل
نفي الجنس ويحتمل نفي الوحدة ولهذا يصح ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان
اذ المعنى ما جاءني رجل واحد الثانية توكيد العموم والاستغراق وتشبيهه بنحو
ما جاءني من احد فان احدا هيئ عموم والاستغراق لان لفظ احد اوضح
في سياق النفي منكرا فهو نص في الاستغراق لا يحتمل عدده اصلا ولهذا لا
يصح ان يقال ما جاءني احد بل اثنان والحاصل ان فائدة من في الاول
الاستغراق وفي الثاني حفظه وتشبيهه والتنصيص على الاستغراق في الاولى
والتاكيد له في الثاني ولا يخفى ان الفائدة في الثاني اكثر واقوى فلما كانت
زيادتها غير منافية لها مع قولها فعدم الثاني فيما دونها بالطريق
الاولى ومذهب بعض النحاة ان من الاستغراقية هنا ابتدائية وان
التقدير ما جاءني من رجل ما جاءني من واحد الى اقصاه وفي ما جاءني
من احد ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى ولا يخفى ان هذا التقدير مع عدم
اطراده في جميع المواضع تكلف لا حاجة اليه وباطل فلمن الزايدة شروط
الاول ان يتقدمها نفي نحو ما يسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق
الرحمن من تفاوت الثاني ان يتقدمها نهي نحو لا تضرب من احد الثالث
ان يتقدمها استفهام بهل نحو هل ترى من فطور الرابع ان يكون هناك
شرط نحو ما يكن عند امرء من خلة وهذا الشرط رده الشيخ ابو علي الفارسي
الخامس ان تكون مجرورها نكرة السادس ان يكون مجرورها فاعلا او
مفعولا به او مبتدأ وتقييد المفعول به على ما قالوا احتراز عن بقية المفاعيل
كالمفعول فيه ومعه ولاجله اذ الاول في التحقيق مجرور بفي والثاني بمع و
الثالث باللام فوجه المنع في هؤلاء ظاهر واما في المفعول المطلق فلما قال
ابو البقاء في قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء ان من زايدة وشيء في موضع
المصدر اى ما فرطنا في الكتاب تفريطا ولا يجوز ان يكون مفعولا به لان فرط

عبل

انما يتعدى الدين وقد عدى بها الى الكتاب قال المحقق الرضي ارضاه الله
في عطاه وغير الاخفش والكوفيين شرطوا فيها شرطين كونها غير الموجب و
دخولها على النكرات هذه عبارته يعني ان هذه الشروط المشهورة انما هو
مذهب الجمهور واما الاخفش والكوفيين فلا يشترطون شيئا والاستعمالات
ظاهرة بمذهب الاخفش والكوفيين قال الله تع ما ننسخ من اية او ننسها نات
من اية ولقد جاءكم رسول من بنات المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من اساور
يكفر عنكم وما انزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وقال الشيخ ابو علي
الفارسي في قوله تع وننزل من السماء من حال فيها من دبيجوز كون من ومن
الاخيرتين زايدتين وقال الكسائي في قوله صلعم ان من اشد عذابا يوم القيمة
المصورون ان من زايدة ويدل عليه المصورون والا لقال المصورين
وقال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد زايدة والجمهور على انها ابتدائية
ورد بانها لا يدخل على الزمان اذ قد تقرر انها لابتداء الغاية في المكان
والى لانتهاء الغاية عقب من بالي لمقابلها المقتضى لذلك وقوله لانتهاء //
الغاية الكلام فيه كالكلام في قوله لابتداء الغاية وقد سبق فلا حاجة الى الاعادة
وترك التقييد بالمكان ههنا تنبيه على انها اعم يعني ان معناها انتهاء الغاية مطلقا
زمانية كانت او مكانية قال الله تع ثم اتموا الصيام الى الليل وقال اسرى بعبده
ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الشيخ ابن الحاجب اختلف في معنى
فقيل ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهرة في
الدخول فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل مشترك بينهما وقيل ان كان ما بعدها
ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب هو الاول
ووجوب غسل المرافق والكعبين على القول بالوجوب على هذا المذهب ليس
ماخوذا من الآية بل هو ماخوذ من بيانه صلى الله عليه وسلم هذا كلامه وقال بعض
المحققين واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها كقولك قرات القرآن من اوله الى آخره

او على ظهر وجه كقولك اتموا الصيام الى الليل وكخرقة نطقت الى ميسرة وجب العمل بتلك
القرينة وان لم يكن هناك قرينة فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا او
قيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فوجب الحمل
عليه عند التردد هذا كلامه وقال المحقق الرضي ارضاه الله تع والاكثر عدم دخول
حدي الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اسريت من هذا الموضع الى هذا
الموضع فالموضعان لا يدخلان في السري ويجوز دخولهما فيه بالقرينة وقال
بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا او قيل ان
ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها كما اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول
والا فالظاهر عدم الدخول كاتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول هذا
كلامه وبالجملة فهولاء المحققون كلهم متفقون على ان المذهب الصحيح في الى عدم
الدخول مطلقا كخرجت من البصرة الى الكوفة ومن الصباح الى المساء واعلم
ان الا يكون بمعنى مع قال الله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ويقال انا بعمر
المعيشة تارة وللمصاحبة اخرى ويكون بمعنى اللام كالامر اليك اى الامر لك ويكون بمعنى
في قال ابن مالك ويحتمل ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة ويكون بمعنى عند وحتى
في معناها اى في معنى الى يعني ان حتى ايضا للانتهاء كالى الا ان مجرورها اى مجرور حتى
اما متى به ينتهي المذكور قبلها كاكلت السمكة حتى راسها يجر راسها لان حتى جارة
او عند اى يجب ان يكون مجرور حتى آخر جزء كالمثال الاول او ملاقيا لآخر الجزء كنحو
نمت البارحة الى الليل حتى الصباح فالراس ينتهي به السمكة اى هو جزء
الآخر والصباح عند ينتهي الليل يعني ان الصباح ليس جزء اخيرا من الليل
الا انه ملاق للجزء الاخير من الليل ولو قلت اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها لم يجز
لان النصف او الثلث ليس جزءا اخيرا من السمكة ولا ملاقيا في جزئها الاخير
وحقها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ظاهرة منقوض بالمثال الثاني فان الصباح
غير داخل في الليل الا ان يقال مراده بدخول ما بعدها فيما قبلها دخوله باعتبار الحكم

المذكور فان الصباح وان كان خارجا من الليل الا انه داخل فيه باعتبار حكمه
المذكور وهو النوم وهذا كلام اجمالي والتفصيل هنا ان حتى اذا كانت جارة
فهي دخلت ما بعدها في حكم ما قبلها اقول الاول ما ذهب اليه جار الله وتبعه ابن الحاجب
وهو انه داخل البتة سواء كان مجرورا بها جزءا تاما قبلها او ملاقيا لآخر جزء منه الثاني
وهو الذي ذهب ابن مالك انه قد يدخل وقد لا يدخل جزءا او ملاقيا لآخر الجزء و
قال بعض المحققين اذا لم يكن معها قرينة يقتضي الدخول او عدم الدخول حمل
على الدخول كما يحمل الى على عدم الدخول حملا على الغالب في البابين وهذا القول
دايربين الاول والثاني الثالث ان هنا تفصيلا واليه ذهب الشيخ عبد القاهر
والاول لشي وكثير من النحاة ان مجرورها ان كان جزءا فهو داخل وان كان ملاقيا
فهو غير داخل والمصنف جزم بالدخول فعلى هذا لو قال سرت من البصرة فالكوفة
يقتدى بالشيخ عبد القاهر اتفاقا او لا فلانه ملتزم لذكره واما ثانيا فلان التفصيل
اصح واظهر اذ المتبادر الى الفهم من مثل نمت البارحة حتى الصباح ان النوم
غير واقع في الصباح ثم ان المصنف اهمل ههنا اجمالا واهمل اجمالا وتفصيل وذكر
ان حتى ثلثة اقسام جارة وعاطفة وابتدائية فان كانت جارة فهي بمنزلة الى في العمل
والمعنى الا ان بينهما فرقا من وجهين الاول ان لمجرورها شرطين احدهما ان مجرورها
يجب ان يكون ظاهرا فلا يجوز الضمير وثانيهما انه يجب ان يكون مسبوقا باذى اجزاء و
يجب ان يكون مجرورها اجزاء اخيرا من تلك الاجزاء او ملاقيا بجزئه الاخير الثاني ان ان
كان هناك قرينة قاضية بالدخول فالدخول وان كان هناك قرينة قاضية بعدم
الدخول وان لم يكن هناك قرينة اصلا فالدخول في الجر وعدم الدخول في الملاقاة
الثالث ان كلا منهما ينفرد بمحل لا يصلح الآخر ويمنع يختص به احدهما دون الآخر
فمن ذكر انه يجوز ان يقال كنت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي وفي الحديث
انا بكر واليك وان يقال سرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز ان يقال حتى زيد
وحتى عمرو وحتى الكوفة ومن ذكر انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعد حتى

لخوست حتى ادخلها ولا يجوز ان يقال سرت الى ادخلها فلحتى هذه اي الداخلة على المضارع
المنصوب ثلثة معان الاول انها بمعنى الى قال الله تع حتى يرجع الينا موسى الثاني
انها بمعنى كي التعليلية قال الله تع ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وقال لا
ينفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ويقال السلم حتى يدخل الجنة واما قوله
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فهو محتمل للمعنيين الثالث انها بمعنى الا الاستثنائية
كقوله والله لا يذهب شيء باطلا حتى ادرما الكار كما ملا فان ما بعد حتى هنا ليس غاية
لما قبله ولا سببا عنه وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه او ينصرانه فان زمان التولد لا سابق حتى يكون غاية ولا كون
يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية حتى يكون هو للتعليل وقد يجاب ان هنا
حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون فالمضارع بعد حتى قسمان منصوب
ومرفوع والمنصوب قسمان واجب النصب وجايزه فالانتصاب بشرط الاستقبال
يعني لا ينتصب الا اذا كان مستقبلا فان كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم فالنصب
واجب قال الله تع لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كانت
استقبالية بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالنصب جايز قال الله تع وزلزلوا حتى
يقول الرسول فان الاستقبال ليس الا بالنسبة الى الزلزال واما ارتفاع
المضارع بعد حتى فهو مشروط بكونه حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمان
التكلم فالرفع واجب كسرت حتى ادخل البلد اذا قلت ذلك وانت في حال
الدخول وان لم يكن حاليته بالنسبة الى زمان التكلم بل كانت محكية فالرفع
جايز كزلزلوا حتى يقول الرسول فان قراءة نافع بالرفع حتى حاليته
ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا فالمضارع المرفوع بعد حتى
مشروط بشروط ثلثة الاول ان يكون حالا حقيقة او مؤولا بالحال الثاني ان يكون
مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى يطلع الشمس اذ الطلوع ليس مسببا عن السير
الثالث ان يكون فضلة فلا يصح الرفع في سرت حتى ادخلها ليلا لئلا ينفي المبتدأ بالخبر

ولا في كوكان كبيرهم حتى ادخلها ان جعل كان ناقصة القسم الثاني من اقسام حتى
ان يكون عاطفة بمنزلة الواو والآن بينهما فرقا من وجوه الاول ان معطوف
حتى مشروط بثلثة شروط الاول ان يكون ظاهرا لا ضمير الثاني ان يكون ما بعدها
بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت السمكة
حتى رأسها او جزء كواعجبني الجارية حذ حدبتها وقال المحقق الرضي ارضاه الله
مدخول العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها كضربت القوم حتى زيدا او جزئيا
بالاختلاط كجاء في السادات حتى عبيدهم او جزءا الماثل عليه ما قبلها كقوله القى
الصحيفة كي تخفف رحلي والزاد حتى نعلي القاها عند من قال ان فعل معطوف على الصحيفة
اي القى جميع ما معه لان اذا القى الصحيفة فقد القى جميع ما معه الشرط الثالث ان لا
ما يكون ما بعدها غاية لما قبلها اما في زيادة كخوملت الناس حتى الانبياء او في نقصان
كوزاركك الناس حتى المحابيون الفرق الثاني من الفروق المذكورة انها اذا عطفت
على مجرور اعند الحافض فرقا بينها وبين الجارة كمررت بالقوم حتى بزيد فظاهر
كلام النحاة ان الاعادة وقال المحقق الرضي الاعادة هي الاختيار الفرق الثالث
انها لا يعطف بها الجمل اذ قد يقدر ان شرط المعطوف بها ان يكون جزءا او كجزء ولا
يتأتى ذكر الا في المفردات هذا هو الصحيح وقال المحقق الرضي واما العاطفة للجملة
فنحو نظرت اليه حتى ابطرته ولا يخفى ما فيه ولا ينبغي ان يفهم من كونها عاطفة كالواو
انها لمعنى انها فانه ليس كذلك بل المراد انها كالواو في نفس العطف وفي كون معطوفها
مكتوبا عليها في الاشتراك في الحكم المذكور لا انها بمعنى الواو فان حتى لا بد فيه من معنى الانتهاء
بخلاف الواو القسم الثالث من اقسام حتى ان يكون حرف الابتداء اي حرفا يبتدأ
بعده الجمل اي سيأتي فهذه يدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية والفعلية يستوي
فيها كون الفعل مضارعا كقوله نافع حتى يقول الدفع وكونه ماضيا كقوله حتى
عفوا والاسمية يستوي فيها كون كل من جزئيها مذكورا وكون احدهما مذكورا والآخر
مضمرا كما تقول للعلم حتى رأسه اكبر فيها الاقسام الثلثة فانه يجوز فيها ان تكون جارة بمعنى الى

ويجوز النصب على انها عاطفة اي اكلت رأسها ويجوز الرفع على انها ابتدائية
خبر محذوف اي حتى رأسها ماكول وفي للظرف اي هو موضوع للدلالة على ان
مدخولها ظرف فان كان ظرفا حقيقة فهي ظرفية حقيقية والظرفية الحقيقية قسمان زمانية
نحو صليت في يوم الجمعة وصمت في يوم الخميس ومكانية نحو زيد في الدار وعمرو في السوق
وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين نحو المال في الكيس مثال للظرف المكان واما قولهم ادخلت الخاتم في اصبعي
والقلنسوة في رأسي فهو من هذا القبيل الا ان فيه قلبا اذ الظرف هو الخاتم والقلنسوة
لا الاصبع والرأس ونظرت في الكتاب هذا من قبيل الظرفية المجازية اذ الكتاب وان
كان مكانا الا انه ليس بظرف للنظر حقيقة وان لم يكن ظرفا حقيقة فالظرفية مجازية كالمثال المذكور
فانه يشبه الكتاب بالظرف الحقيقي المحتوي على مظروفه المحيط به من جميع جوانبه ووجه التشبيه
كون كل شاغلا لما لا ما عن غيره فكان محيطا به بجميع جوانبه ومن هذا القبيل قولهم نظرت في
العلم وتفكرت في المسئلة والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه المسلم قال الله تعالى
ولكم في القصاص حيوة فان القصاص لما كان مانعا عن القتل كان كالظرف للحيوة
ومعدن لها ومحيطا بها من جوانبها ومن هذا القبيل ظرفية الالفاظ للمعاني وظرفية
المعاني للالفاظ فان قيل جميع ذلك بسر غير عبر اذ هي كلها استعارات مدارها على
التشبيه بوجه من الوجوه واعتبار من الاعتبارات بحسب المحال والمقامات الا انه ما
يتصور فيما لا يجري فيه الاستعارة اذ لا يجري فيه التشبيه بل هو مستحيل فيه كقولنا الله من
كل فانت خلف وقولهم انت اخي في الله ومن هذا القبيل الحب في الله والبغض في
الله وقولهم السير في الله تعالى عن النسفي قلنا امثال ذلك محمولة على حذف المضاف
والاستعارة والتشبيه انما يعتبران في ذكر المقدر اي في الطاف الله خلف من كل فانت اخي
في رضى الله والحب في رضى الله والسير في صفاته وامثاله وكم تما يكلب المقام فان قيل
ظرفية الالفاظ للمعاني امر ظاهر اذ هي مستفادة عنها وما خوذة منها فكانها محيطة بها
من جميع جوانبها ومحمولة عليها احواء الظرف على المظروف ولهذا اشتهر بينهم ان الالفاظ

او عنه وقوالك للمعاني وكذا ظرف في المعاني للالفاظ انها ايضا ظاهرة اذ هي
لظهورها وانساق الذهن اليها كانها محيط بها وكان الالفاظ في حوزها وحاطها
طرف بها فما معنى ظرفية الالفاظ للالفاظ على ما يرد عليه كلام المص حيث قال الباب
الثالث في العوامل اللفظية السماعية فان الباب عبارة عن العبارات
المخصوصة والالفاظ المعلومة والعوامل ايضا هي تلك الالفاظ المخصوصة
وكذا قوله الباب الثاني في العوامل اللفظية العقلية قلنا جميع ذلك مبني
على تقدير المضاف اي في بيان العوامل اللفظية كما يقال نزلت هذه الآية
في عمر رضي الله اي في شانه وبيان مكانه وفي اشعار بان بيانه لكمالها كانه
ظرف تحيط بجميع جوانبه واعلم ان في بمعنى مع قال الله تعالى ادخلوا في
على قوم في زينة اي مع زينة وقال ادخلوا في امم اي معهم وقال وحق عليهم
القول في امم قد خلت من قبلهم من الجن والانس الثاني ان يجيء للتعليل بمعنى اللام
قال الله تع قد لكن الذي تمنني فيه اي لاجله وقال لمسكم فيما افضتم اي لما افضتم
وفي الحديث ان امراة دخلت النار وفي هرة حبستها الثالث ان يجيء للاستعلاء
بمعنى على قال الله تع لاصلبنكم في جذوع النخل الرابع ان يجيء بمعنى الباء للحلس انها
تجيء بمعنى الى قال الله تع فردوا ايديهم في افواههم السادس ان يجيء بمعنى من
السابع ان يجيء للمقايسة وهي الداخلة بين منفضل سابق وفاضل لاحق قال
الله تع فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل اي بجنب الآخرة وبالقياس
الى متاعها الثامن ان يجيء زائدة وقد عد منها قوله تع وقال اركبوا فيها اي اركبوها
هذا كلام النحاة وعندي يجوز ان يكون جميع ذلك راجعا الى الظرفية المجازية على
ضرب من الاستعارة والتشبيه والباء للالصاق اي لالصاق عاملها بمعمولها
وقدم الالصاق على سائر معانيها اذ هو اصل لا يغادرها اصلا حتى قيل ان سائر
معانيها في التحقيق راجعة اليه ولهذا اقتصر عليه سيبويه ولم يذكر غيره وكونه داء اي
التصق وخامر فان قيل فيكون الباء للصوق والالتصاق لا للالصاق قلنا

معناه ان المتكلم التصق بمعموله عاملا فيكون عاملا اذن ملتصقا او معناه ان
الباء الصقه به فيكون ملتصقا وقولهم مررت بزيد توسع فقوله ومررت مبتدا
خبره توسع اي هو من قبيل الاتساع اذ المرور غير ملتصق بزيد فالمعنى التصق
مروري بمكان يقرب من زيد ويجوز ان يكون مبنيا على المبالغة وعن الاخفش ان الباء
بمعنى على اي مررت على زيد بدليل قوله تع وانكم ليمرون عليهم مصبحين ولا يجوز ان الا
باق ومن اقسمت بالله كان فيه الصاق الحقيقي هنا محال وكثيرا ما يحذف الفعل
ويقال بالله اختصارا واعتمادا على العلم به لوضوحه وتنبيها على ان الانشاء لا
والواو بدل منها اي من الباء في والله لافعلن وابدل الواو من او للجمعية
والالصاق كلاهما من واد واحد فانهما يتقاربان معنى ولان كلا منهما حرف
شفوي وفي كلام اشعار بان ذكر الواو مقام الباء مخصوص بحذف الفعل فلا
يجوز اقسمت والله والتاء في تالله بدل من الواو لما بينهما من التناسب في المخرج
نجاء وتراث والاصل وجاه وواراث والباء لاصالتها في افادة معنى القسم
من غير احتياج الى شيء آخر يدخل على المظهر كالامثلة المذكورة وعلى المضمر كونه لا
لا عبدة والواو وفرعه لنيابته عنه لا يدخل الا على المظهر والتاء لكونه فرع الفرع
لا يدخل الا على المظهر الواحد وهو اسم المقدس اي لفظ الجلالة وللتعدية اي
الباء يكون للتعدية المحضة بحيث لا يكون له معنى سواه في ذهبت به اذ المعنى اذهبته
هبته ولا معنى له هنا سوى هذا ولهذا عدت المق قسما برأسه وللاستعانة اي
الباء يكون للاستعانة وفسروها بانها التي يدخل على آلة الفعل كوكتبت بالقلم و
بحرث بالقدوم وبتوفيق حججت وبغلان اصبت العرض وقد عد منها باء البسملة
اذ الفعل لا يتاتى بالوجه الاكمل الا بها وللمصاحبة اي الباء يكون بمعنى مع وسمي
هي لانه يقال لها باء المصاحبة كدخلت عليه بثياب السفر اي معها قال الله تع
اهبط بسلام منا اي معه ويكون الباء للسببية وعليه قوله تع انكم ظلمتم انفسكم
باتخاذكم العجل وقوله فكلا اخذنا بذنبه وقوله فبظلم الذين هادوا وللظرفية

شكال

خبار

بمعنى فى قال الله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة وقال ونجيناهم بسحر ونصبا
كما اخذت بهذا الثوب خيرا منه اى اخذت بدله ومكانه وللمقابلة وهى الداخلة على
الثمن والعوض كما اشتريته بالف وكافات احسانه بضعف ومنه قولهم هذا بذاك
وعليه قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وللمجاوزة بمعنى عن كما سال به خبيرا او
اولاستعلاء بمعنى على قال الله تعالى ومنهم من ان تامنه بقنطار اى على قنطار برليل هل
امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه وللغاية بمعنى الى كما قد احسن بى اى الى وللتوكيد
وهى الزايدة وهى فى مواضع منها الفاعل كما كفى بالله شهيدا ومنه قولهم احسن
بزيد عند من يجعل الباء زايدة اى احسن زيد بمعنى صار ذا حسن فان قيل فكيف
يكون ما بعد الباء فاعلا والباء زايدة وقد ورد حذفه قال الله تعالى اسمع بهم
وابصر بهم فلو كان فاعلا امتنع حذفه قلنا نعم الا انه لما كان مجرورا بالباء صار شبيها
فجوز حذفه تشبيها له بقولك اسمع بهم وابصر يوما تؤتنا معناه على هذا الوجه
صار هو لاء ذوى سمع وبصر يوم القيمة اما فى الدنيا فلا سمع لهم ولا بصر فهو يعبر
عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه على ما هو عادة التنزيل ومنها المفعول
قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال وهزى اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب
الى السماء ومن يرد فيه بالحاد فلنذقه مسحا بالسوق اى لمسح السوق مسحا وقالت
العرب نفرت بالسيف وترجو بالرمح اى يضرب السيف ويرجى الرمح وفى الحديث
كفى بالمرء كذبا ان يحدث لكل ما سمع اى كفى تحديثه اياه ومنه قوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبى محمدا اناه اى كفانا حبه لنا ومنها المبتدأ وذكر فى نحو قولهم بحسبك درهم
وخرجته فاذا ايزيد وكيف بك اذا كان كذا ومنه قوله تعالى بايكم المفتون عند سيبويه
ومن العرب انها ترادفيها اصل المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان سار الى موضع الخبر
كقولك اليس عجيبا بان الفتى يضرب ببعض ما فى يديه وعليه قوله تعالى ليس البر بان
تولوا وجوهكم ينصب البر فى قراءة بعضهم ومنها الخبر وهو فى بان سماعى وقياسى
فالسماعى فيما كان مشابها لخبر اذا شبه بمثلها وقال الحماسى ومنعكما بشئ يستطاع اى

منعكما شئ

ومنعكما بشئ يستطاع اى منعكما شئ يستطاع ومنه بحسبك زيد عند ابن مالك فزيد
مبتدأ مؤخرا لانه معرفة وحسبك نكرة والقياسى ما يراد فى كل كلام منفى نحو ليس فى الدار زيد بقايم
وما الله بغافل ولا خير بعد النار الا بخير وكذا فكونها زايدة فى الخبر مخصوص بالنفى
لكن لا مطلق النفى بل النفى بليس نحو ليس فى الدار زيد بقايم وبما نحو ما فى الدار زيد بقايم وبلا التى لنفى
الجنس نحو لا رجل خير لك من امرأة، وانما لنفى بغيرها فغير مسموع وكذا زيادتها
بعد قيلى نحو هل فى الدار زيد بقايم فلا يقال فى الدار زيد بقايم قال المحقق الرضى ويراد قيلها
فى منعهن علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسمعت واحسبت يقال علمته وعلمت به
وعرفته وعرفت به وسمعته وسمعت به وسمعت وسمعت به واحسبته واحسبت به
اللام للاختصاص نحو المال لزيد اى مملوك له مخصوص به والجار للفرس اى مخصوص به
وهو ابن له واخ له اى مخصوص به والواقع فى كلام النحاة ان اللام للاستحقاق
نحو الحمد لله والعزة والملك لله والامر لله وللملك لله نحو له ما فى السموات وما فى
الارض وللاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الظهر لهذا المسجد والمنبر للخطيب والمحققون
لما راوا ان الكل فيه معنى الاختصاص الا ان وجوه الاختصاص متفاوتة حسب تفاوت
المقامات اكتفوا بذكر الاختصاص عن ذكر التمليك والاستحقاق والمص لما راى ان هذا
التعبير اقرب الى التعبير اقتفى اثر هو لاء فاكتفى بذكر الاختصاص وظاهر كلام
المفصل ايضا مشعر بهذا واما الشيخ عبد القاهر فقد ذكر ان اصل اللام ان يكون
للتمليك نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازى نحو الجل للفرس فانه لما اختص
به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك له هذا كلام فى
هذا التعبير اذا كان اللام مستعملا فى غير الملك فهو مبنى على ضرب من الاستعارة تحقيقا
لرجوعه الى التمليك وعلى قول الاولين مجرد الاختصاص كاف لا حاجة له الى التاويل
فليتامل واما ان التمليك والملك واحد او اثنان فبينه خفاء والظاهر انهما واحد
ونظير ما يقال الباء للالصاق مع ان المحقق هو الالصوق والالتصاق وبعض
النحاة يزعمون ان احدهما غير الاخر فيقولون اللام للملك ويمثلون بنحو له ما فى السموات

ومافي الارض ويقولون والتمليك ويمثلونه بنحو وهب لزيد حمارا ويقولون
ويجيء لشبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا واعلم ان اللام يجيء لمعان أخر
كالتعليل وهو ظ والتاكيد اى تاكيد النفي بعد كان نحو وما كان الله ليطلعكم على
الغيب وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم لم يكن الله ليغفر لهم وسيجيء لام الجحود ايضا
ويجيء لمعنى الى نحو بان ربك اوحى اليها اى اوحى اليها كل تجرى لاجل مسمى ولوردوا
لما نهوا عنه اى لعادوا الى ما نهوا عنه ومنه سمع الله لمن حمده اى اسمع الى من حمده
ويجيء لمعنى على نحو ويخرون للاذقان دعانا لجنبه وتله للجبين ان اسلم قلبها وبمعنى في
نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وعليه قول من قال
يا ليتني قدمت لحيوتي اى في حيوتي وقيل اى لاجل حيوتي فاللام اذن للتعليل و
من هذا القبيل قولهم مضى لسبيله اى مضى في سبيله ويجيء لمعنى عند كقولهم كتبته
لخمس خلون من شعبان قال المحقق الرضي ينكر الله سيبويه اللام هذه في مثل هذه
اللام المفيدة للاختصاص الا ان الاختصاص اى اختصاص الفعل بالزمان
على ضربين اختصاص بوقوعه فيه كوقوع كتب لغرة كذا واختصاص بوقوعه بعد كنحو
لليلة خلت واختصاص بوقوعه قبله كنحو لليلة بقيت والامر دور على القرينة و
المتبادر الى الفهم عند الاطلاق هو القسم الاول لا غير وعند القرينة كنحو حلت بتعين
القسم الثاني وعند قرينة كنحو بقيت يتعين بتعين القسم الثالث ويجيء اللام بمعنى
بعد كنحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وبمعنى
مع كقولك فلما نزفنا كاني وما لكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا اى مع طول اجتماع
ولمعنى من قال حرير لنا النفضل في الدنيا واننكم راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل
اى منكم افضل وبمعنى عن نحو قال الذين كفروا للذين امنوا وعند ابن مالك هو لام
التعليل وللصيرورة ويسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا ومنه لدوا للموت وابنوا للخراب ومنه ربنا ليضلوا عن سبيلك
والمحقق الرضي يجعل لام الاختصاص وللتوكيد وهي اللام الزايدة وهي انواع منها

اللام الواقعة بين الفعل المتعدي ومفعوله كنحو ردف لكم ومنها اللام المسماة باللام
المقحمة وهي المعترضة في نحو ما رويت للحرب اصلا ما رويت للطرب ومن هذا القبيل قو
لهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له عند سيبويه لان اسم لا مضاف الى ما بعد اللام
عنده ومنها اللام المسماة بلام يقوي العمل اى تقويه عامل له ضعف اما لتاخره
نحو كنتم للرؤيا تعبرون او لانه ضعيف في العمل نحو انا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن
وقد اجتمعت الفرعية والتاخر نحو كنا لحكمهم شاهدين واعلم ان اللام يكون مور د١١
للذكر مع عدم الحاجة ويكون مورد الحذف مع وجود الحاجة يعني كما انهم يوردون
اللام في بعض المواضع مع الاستغناء عنها كذلك يحذفونها منها مع الاحتياج
اليها قال الله تع يبغونها عوجا اى يبغون لها عوجا وقال والقمر قدرناه
منازل اى قدرنا له منازل وقال واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون اى كالوا
لهم ويقول العرب وهبتك دينارا وصدتك ظبيا جسكل بمرة اى كدمه ومنه اذا قالت
حذام فانصتوا فيمن روى وانصتوا لها ويجيء اللام للتبيين نحو بعدا لكم و
تنصيل هذا اللام وكشفها الى كتابنا شرح لباب الاعراب ورب للتقليل
اى التقليل اصلها الا انها لكثرة استعمالها في التكثير صارت في التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز يحتاج الى القرينة وكونه حرفا مبنيا على مذهب البصريين والاظهر
اسم عند الكوفيين والاخفش منا وهو المختار عند بعض المحققين ومذهب بعض
النحاة انه لا عامل لها اذ هو شبيه بالنفي قال الاخفش قولهم ورب قبل عار
رب بتداء وعار خبره وقال المحقق الرضي في رب رجل لقيته ان اعراب رب رفع
على الابتداء ابدا وهو مبتداء لا خبر له لان معناه قل رجل لقيته يعني ان رب
اسم كما اختاره الاخفش والكوفيون وفي المفتاح والاظهر عندي ان اسم كاد
اليد الاخفش وهو البعد لكونها في مقابلتكم وهو اسم بالاتفاق وعند البصريين
عامل رب محذوف اى رب رجل لقيته كان كذا ومختص بالنكرة اى رب وان كان
حرف جر الا انه ليس كسايرحروف الجر في عموم الدخول بل هو مخصوص بالدخول على

ويمتنع دخوله على المعرفة بشهادة التتبع والاستقراء ظاهرة او مضمرة
حال من النكرة اى يختص رب بالنكرة حال كون تلك النكرة اسما ظاهرا او مضمرا
كرب رجل لقيته مثال للنكرة الظاهرة ورب رجلا مثال للنكرة المضمرة و
فى مثال الاول تنبيه على ان النكرة الظاهرة يجب ان يكون موصوفة اما بالجملة كالمذكور
او بمفرد كرب رجل جواد والجملة الواقعة صفة للنكرة لتلك النكرة يجوز ان يكون
فعلية كالمثال المذكور ويجوز ان يكون اسمية كرب رجل ابوه كريم وايثار لقيته
رمز خفى الى ان الجملة ان كانت فعلية فالواجب هناك ان يكون ماضوية واما تمتنع
ان يكون استقبالية اذ القلة والكثرة وصف للمعلوم المحقق والمستقبل لا
يدرى حاله فلا يوصف بالقلة ولا بالكثرة ولان النحاة متفقون على ان رب
جواب لفعل ماض منفى كانه قيل لك ما لقيت رجلا فتقول انت رب رجل لقيته
اى انكر لقاءى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم بعضا وان كان قليلا قال ابن
الراح النحاة مجمعون على ان رب جواب لكلام اما ظاهرا او مقدرا فليتامل وفى
المثال الثانى تنبيه على ان الضمير فى ربه نكرة ولهذا فسر بالنكرة المنصوبة
وعامل رب فى كرب رجل لقيته محذوف وخصوصيته ناشية من قرينة
المقام اى رب رجل لقيته اكرمت فنى كلام المص اشعار بان عامل محذوف
فى الاكثر قال جار الله ومن خصائصها ان عاملها يجئ محذوفا فى الاكثر كما يحذف
مع الباء فى بسم الله يعنى انه باعتبار العموم معلوم لا حاجة الى الذكر وباعتبار
الخصوص متعلق بالمقام وقرينة فلا حاجة الى الذكر وبالجملة فالعامل ان
كان مذكورا يجب تاخيره عن رب وان كان محذوفا يجب تقديره بعد وتذكر
ان التقليل خصوصية فى الكلام كالنفى والاستفهام فوجب تقديمها لان
لانه هذه معان يدخل على الجملة لتغيير معناها فهى خصوصيات وقيود مقصودة
فوجب تقديمها اشعارا بان العناية مصروفة اليها وجريا على القاعدة القابلة
بتقديم الاهم فالاهم وههنا اشكال مشهور وهو ان حرف الجر هو الذى يوصل معنى

معنى الفعل الى المفعول ولولاه لما امكن وصوله اليه والعامل ههنا متعد مثل
اكرمت وادركت وكونه كذلك فوجب اذن ان يكون حرف الجر وهو رب زايدا ولم
يقل بذلك احد ولقوة هذا الاشكال ترى كثيرا من المتاخرين اعرضوا عن مذهب
البصريين واخذوا بمذهب الاخفش ان رب اسم كما بينا هناك عليه وذهبوا الى ان اعرابه
الرفع ابدا على انه مبتداء والخبر واجيب عن هذا الاشكال بوجهين الاول وهو الذى
ذكره الشارح الفاضل ههنا انه حرف جر ذكرنا الكلام على لفظ ذكر من فى نحو ما رايت
من رجل فان فايدة الاستغراق وان كان الفعل متعديا الى مدخوله بنفسه كذلك رب
فان فايدة التقليل غير التعدى الثانى ان الفعل ههنا وان كان متعديا اليه بنفسه الا
انه لتاخره بل لوجوب تاخيره ضعف فى العمل فذكر رب تقوية لعمله على لفظ قولهم
ان كنتم للرؤيا تعبرون وفى كلا الجوابين نظر اما الاول فلان الاشكال باق بحاله
لانه اذا كان مثل من كان زايدا وقد سبق ان الحرف الزايد فسر، بانه لو اسقط
لما اختل اصل المعنى واما الثانى فلان المعهود لتقوية العمل من بين حروف الجر انما
هو اللام فقط واما رب فغير معهود كذا ذكره المحقق الرضى وفيه نظر لان ههنا خصوصية
وهى ان رب لها صدر الكلام وهو لطلب الصدارة اوجب تاخير عامله ابدا فيجوز ان
يكون مخصوصا بتقوية العمل من بين حروف الجر جبرا لنقصان حصل لعامله من
جهة وتلافيا لاساءة بالاحسان بقدر الامكان كما ان مخصوص باب الخصائص
فليتامل بقى ههنا اشكالان الاول انه يصح ان يقال رب رجل كريم اكرمته مع ان
الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر ولا بضمير فلا يقال لزيد ضربته الثانى انه يصح
ان يقال رب رجل كريم جاءنى فى جواب من يقول ما جاءك رجل فان جاءنى عامل فى رب
اتفاقا فهو اذن كقولك لزيد مر على ان ضمير مر لزيد وهو ممتنع وعلى كلا التقديرين
عدى الشئ عاليا يعنى ان على موضوعة ليدل على ان عاملها بل فاعل عاملها عال على
مجرورها يعنى ان له اعتلاء عليه اعتلاء الراكب على مركوبه وهذا الاستعلاء ضربان حقيقى
كزيد على السطح وعمرو على السرج او على الفرس ومجازى كزيد عليه دين كشبه تلبس الدين

بالمديون وهو لزومه باعتلاء الراكب على مركوبه ولهذا يقال فلان ركب دين
كما ان الدين على عنقه او على ظهره ومنه يقال عليه قضاء الصلوة فان قيل لم نجد
على مستعملا في موضع لا يجري فيه الاستعلاء لا حقيقة ولا مجازا قال الله تعالى كان على ربك
حتما مقضيا وقال كتب ربكم على نفسه الرحمة فاذا عزمت فتوكل على الله قل
هو الرحمن آمنا به وعليه توكلنا ويقال توكلت على الله وسر على اسم الله الى غير ذلك
فانه اكثر من ان يحصى فانه يتعال عن الاستعلاء عليه حقيقة او استعارة وتشبيها
قلنا المجاز لا ينحصر في الاستعارة بل قد يكون مجازا مرسلا وعلاقته اللزوم لا المشابهة
بينه فالراكب على المركب يلزمه شيآن لزوما واضحا يعرفه كل واحد الاول اللزوم
وعدم التركه الثاني الاعتماد الكلي عليه والايصال الى المقصود في الآيتين الاولين
اريد لانه وهو اللزوم وعدم التركه من حيث الوعد اذ لا يلزم عليه تعالى شئ فهو من
حيث انه لا يتركه وعدا وتفضلا ولطفا منه فكانه امر لازم وفي البواقي اريد به الا
عتماد الكلي عليه فالمتوكل كانه يعتمد عليه بحيث يسقط التدابير عن اليمين //
يعني هو معتمدي وموصل الى مقاصدي واما في قولنا سر على اسم الله ففيه تنبيه على
ان السير بركاته موصل الى مقاصدي وحافظ عن كل آفة ونقصان لا يقع مع اسم شئ
في الارض ولا في السماء هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام فان التخريج يختلف حسب اختلاف
المقام فامثال ذكر اذن مجازات لم تمتنع فيها ارادة معانيها الحقيقية ولا شبيه ههنا
حتى يتوجه الاشكال بانه تعالى متعال عن التشبيه ونظيره قولنا لا ينظر اليهم يوم القيمة فان
ترك النظر مجاز عن الاهانة والاذلال واجاب المحقق نظير فعل التعجب نحو ما احسن زيدا فان
معناه شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم اشتهر في انشاء التعجب بحيث
يضمحل عنه معنا التعجب فجاز استعماله فيما يستحيل كونه بجعل جاعل فيقال ما اعظم
الله وما اقدر الله الى غير ذلك فان الشئ اذا صار مشهورا في الاستعمال في شئ
نزاع اصل معناه هذا كلامه والفرق بين جوابه وجوابنا ان المعنى الحقيقي
صار مهجورا على جوابه بحيث صار معناه شيئا اخر غير مهجور في جوابنا بل هو مذكور

والمراد

والمراد غير نحو زيد على السطح مثال الاستعلاء الحقيقي وعليه دين مثال الاستعلاء المجازي
كما شرحناه ويجئ على للمجاوزة بمعنى عن نحو اذا رضيت علي بنو قشير اى رضيت عني و
للتعليل بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لان هداكم وللظرفية بمعنى في نحو دخل
المدينة على حين غفلة وانتعوا الشياطين على ملك سليمان وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على
الناس يستوفون اى من الناس ويكون زايدة للتفويض او لغيره نحو انا الكريم وابيك
يعتمل ان لم يجد يوما على من ينكل اى من ينكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول
كذا ذكره الامام وابو الفتح بن جني ويجئ للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل
الجنة سواء ضيع على انه لا يأس من رحمة الله ويجئ اسما بمعنى فوق كقوله عذت من عليه
اى من فوقه ويجئ على اللغة بمعنى مع قال الله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم اى مع ظلمهم وقال واتى المال على حبه وقال ويطعمون الطعام على حبه وعن للبعد
والمجاوزة اى لبعد شئ عن مجرور ومجاوزته منه نحو رميت السهم عن القوس
يعني ان السهم قد بعد عن القوس وسمعت عن الغايب اى سمعت الكلمة عن الغايب
فقد بعد تا الكلمة عنه فالاول مثال للبعد حقيقة والثاني للبعد حكما ويجئ عن للبعد
المبدل نحو وتقول يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس وفي الحديث صوم عن
امك ويجئ للاستعلاء بمعنى على نحو فانما يبخل عن نفسه اى على نفسه وللتعليل نحو وما كان
استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اى الا لاجل موعدة وما نحن بتاركي آلهتنا عن
قولك وهن هي التي يقال لها عن السببية لانه ينفد السببية كما يقال قلت هذا عن
علم ويجئ بمعنى بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لحرفون الكلم عن مواضعه وللظرفية بمعنى
في ولا تكن عن الطاعة فاترا او بمعنى من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
وبمعنى الباء نحو وما ينطق عن الهوى والاظهر انها بمعناها وان المعنى ما ينطق نطقا
صادرا عن الهوى ويجئ للاستعانة بمعنى الباء ذكره ابن مالك ويجئ زايدة للتعويض
من اخرى محذوفة نحو الجزء ان نفسا اياما مهما فهلا الى عن بين جنبيك بدفع اى
مهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعد ويجئ حرفا

مصدر يا معنى ان يقال العجب عن تفعل اى ان تفعل وهذه لغة بنى تميم ويقولون
اشهد عن محمدا رسول الله صلعم وهذه التى يسميها بعضهم بنى تميم ويكون اسما بمعنى جانب
والكاف للتشبيه اى لتشبيه شئ مجرور نحو الذى كزيد فى الدار الذى التمثيل الكلام المو
صوف ولم يقل زيد كعمرو مع انه هو المشهور ليكون مضافا لحرفية اى والدليل على حرفية هذا
المثال فان وقوعه صلة نص فى حرفية فان قيل لم لا يجوز ان يكون اسما بمعنى المثل والتقدير
الذى هو كزيد على حذف صدر الصلة اجيب بانه نادر والحمل على الاكثر اولى واما قولهم
زيد كعمرو فيحتمل وجهين الاول ان يكون الكاف حرفا وعامله محذوفا اى الذى استقر
او مستقر كزيد الثانى ان يكون اسما والكاف بمعنى المثل ولا تقدير ولا اضمار اى زيد مثل
عمرو وكى للتعليل عند الامام الله قوم ومنعه آخرون وقد قوم جواز ذلك بكونها مكفوفة
بما حكاه سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوزا لله عنه والله المتاخرون سلاما ايضا كخوذ وكان
لا يتلقى الكافرون اى العجب لعدم فلاحهم او العجب لانهم لا يفلحون وهو كثير مع ما المصدرية
كخوكما ارسلنا فيكم رسولا واذكروه كما هداكم اى لاجل هدايتكم وحتى للقران فى الوقوع كخوكما
صفر زيد قام عمرو وقال بعضهم يجئ للمبادرة وذكر اذا اتصلت لما كخو سلم يدخل
وهل كما يدخل الوقت ذكر ابن الحاجب وابو سعيد السيرافى وكثير من المحققين والفاء
ان العوان والمبادرة كلاهما واحد واللفظ مختلف ومذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان
كخو ما رايته مذ يوم الجمعة بالجر اى ما رايته من يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اى من
يوم الجمعة وكلاهما بمعنى واحد الا ان مذ تخفف منذ وكل منهما اذا كان حرفا فمعناه
معنى من لا فرق بينهما الا ان من لابتداء الغاية فى الكل وهذان لابتداء الغاية فى
الزمان فاما اذا كانا اسمين فلهما اذن معنيان الاول ان يكونا بمعنى اول المدة الثانى
ان يكونا بمعنى جميع المدة فان كانا ما بعد هما مرفوعا فكل منهما مبتدا وما بعده خبره
وان كان ما بعدهما مجرورا فكل منهما مضاف الى ما بعده وما بعده مجرور على الاضافة و
المص اشار الى بيان معناهما على تقدير الاسمية اولا ثم اشار الى بيان اعرابهما ثانيا فقال
ويرفع ما بعدهما اذا كانا اسمين سواء اريد بهما اول المدة او جميعها اشارة الى

بيان

بيان معنييهما ومذ يومان اى ما رايته مذ يومان اشارة الى بيان الاعراب اى مدة
انتفاء الرؤية يومان جميعا فقولهم مذ مبتداء وقولهم يومان خبره ويجوز مذ يومين
بالجر على الاضافة اى ما رايته مذ يومين اى مدة انتفاء الرؤية يومان اى جميع
اليومين مدة انتفاء الرؤية وهنا تحقيقات نفيسة وشحنا بها شرح الارشاد
فليطلب هناك كما يذكر هنا كلاما وجيزا وضبطا مفيدا وهو ان لكل منهما ملاحظة
ما بعدهما حالات ثلثا الحالة الاولى ان يكون ما بعدهما مجرورا واختلف كلمة
القوم فى بيانها فى هذه الحالة فقال بعضهم هما اسمان مضافان الى ما بعدهما و
قد ذكرنا هذا القول آنفا وقد نقض بعض المحققين على اكلا منهما فى هذه الحال حرف
جر لكن فيه تفصيل وهو ان حرف الجر هذا بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى فى ان
كان الزمان حاضرا او بمعنى من والى ان كان معدودا فاذا قال فى كخو ما رايته مذ
يوم الخميس وانت تتكلم بهذا فى يوم الجمعة بمعنى من وبمعنى فى كخو ما رايته مذ يومنا او عا
مناهذا او بمعنى من والى فى كخو ما رايته مذ ثلثة ايام الحالة الثانية ان يكون ما بعدهما
اسما مرفوعا كخو مذ يوم الخميس ومذ يومان فمذهب الجمهور انهما مسندان ما بعدهما
خبر عنهما ومعناهما الابتداء ان كان الزمان حاضرا او معدودا واولى المدة ان كان
ماضيا الحالة الثالثة ان يتبع بعدهما جملة فعلية او اسمية كخو ما زال مذ عقدت
يداه ازاره وكخو ما زلت ابغى المال مذانا يافع فالمذهب اذن انهما ظرفان مضافان
الى ما بعدهما بمعنى فى تنقيل الى الجملة وقيل الى اذ من مضافا الى الجملة وظاهر كلام المص
حيث قال ويجوز يومين بالجر انه مايل الى مذهب العاملين بالاسمية على تقدير كون
ما بعد مجرورا او توضيح ذلك على ما قرره القوم ان كان ما بعدهما مرفوعا
فلا خلاف لاحد فى انهما اسمان انما الخلاف فى وجه ارتفاع ما بعدهما فمذهب جمهور البصريين
انها مبتدآن ما بعدهما خبرهما واما ان كان ما بعدهما مجرورا ففيه مذهبان الاول
وهو مذهب كثير من البصريين انهما اسمان وما بعدهما مخفوض بالاضافة ان باضافتهما
اليه الثانى وهو مذهب جمهور البصريين انهما حرفا جر فقوله ويجوز مذ يومين بالجر يعنى انه فى

في حالة السعة ايضا جاء ما بعد مجرورا هذا هو اللايق بكلامه اذ لو جعل هذا اشارة
الى ان حرف جر كان تكرارا اذ قد علم من كلامه صريحا ان حرف جر وما بعده مجرور على انه
يقع الاحتياج اذ ذاك الى تكلف في تقدير حرفية لانها اذا كانا حرف جر وكان الفعل
العامل فيها ماضيا فانها بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى من يوم الجمعة وهذا المعنى
لا يستقيم ما رايته مذ يومين اذا اريد به جميع المدة اذ لا معنى لتوكيد ما رايته من
يومين اللهم الا ان يقدر بينهما مضاف اى من اول يومين فليتامل فان فيه دقة
ويجب ان يعلم ههنا انهما اذا كانا اسمين بمعنى اول المدة فالمذهب المشهور على ما صرح به
ابن الحاجب وغيره انه يجب ان يكون ما بعدهما مفردا معرفة نحو ما رايته مذ او مذ يوم
الجمعة فان كلا منهما اذن معناه مدة الفعل الذي قبلها مثبتا كان او منفيا اى مدة
انتفاء الرؤية يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة واما اذا كانا بمعنى جميع
مدة الفعل قبلها مثبتا كان او منفيا فالشرط هناك ان يكون ما بعدهما عددا متصورا
نحو ما رايته مذ يومان اى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان فقوله سواء اريد بها اول
المدة مثاله ما مر من قوله ما رايته مذ يوم الجمعة وقوله او جميعها ومذ يومان بمعنى مثاله
ما رايته مذ يومان والواو عاطفة له على قوله مذ يوم الجمعة فهذا مثال لكلامه مذ او
او منذ بمعنى جميع المدة ففي كل منهما اشارة الى الشرط المشهور ضمنا على ما بينا هناك
عليه وقد اقتدى المصنف بذكر المشهور من المذهب واما المتاخرون فهم يمنعون الشرطين
كلهما بمعنى لا يلزم ان يقع بعدهما المفرد المعرف على التقدير الاول ولا يلزم ان يقع بعدهما
العدد على الثاني فيجوز على الاول ما رايته مذ اليومان اللذان لاقيتك فيهما وما رايته
مذ يوم صحبني فيه زيد ويجوز على الثاني ان يقال ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم
ومذ اليومان وحاشا للتنزيه حاشا يكون فعلا متعديا منصرفا يقول حاشيته
اي اتنزيه وفي الحديث ان النبي صلعم قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة فقوله
ما حاشا فاطمة كلام الراوي لا مقول النبي صلعم وما نافية يعني ان صلعم لم يستثن فاطمة
والدليل على ان منصرف قول الناقد الدنائي ولا اراه فاعلا في الكلام شبهة واما حاشى

من الاقوام من احد اى لا ارى احدا اشابهه اى هو اعلم من ان يكون له نظير من الناس ولا
يستثنى منهم احدا ويكون للاستيناف ومذهب سيبويه وجمهور البصريين ان حرف جر دائما بمنزلة
الا الا انه يجر ما بعده مثل سوى وغير وذهب المبرد والمازني والجرمي والرياشي
وابو زيد والفراء وابو عمر والشيباني الى ان كون حرف جر كثير في الاستعمال وكونه فعلا
متعديا قليل وفي الصحاح حاشى كلمة يستثنى بها وقد يكون حرفا وقد يكون فعلا فان جعلته
حرفا خفضت به ما بعده وان جعلته فعلا نصبته به فقلت جاءني القوم حاشى زيدا وقال سيبويه
حاشى لا يكون الا حرف جر اذ لو كان فعلا لجاز ان يكون صلة مثل خلا وليس فليس واعلم
ان حاشى اذا كان فعلا ففي فاعله ثلثة اقوال الاول ان فاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر
الفعل المذكور قبله الثاني ان فاعله اسم فاعل ماخوذ من الفعل المذكور الثالث ان
فاعله ضمير مستتر عائد الى البعض المفهوم من الكلام العام المذكور قبله فاذا قيل قام
القوم حاشا زيد فتقدير على القول الاول جانب هو اى القيام زيدا وعلى القول الثاني
جانب القايم منهم زيدا وعلى الثالث جانب بعضهم زيدا واعلم ان حشى قد يكون اسما
بمعنى البرء والبراءة وعليه قوله تع حاشا لله بالتنوين كقولك ما هذا بشرا فقوله كانا
لله اصله حاشى لله فحذف منه الالف تخفيفا وفيه قراءة اخرى حاشا لله بلا تنوين كقولك
سقيا لك ومعناه مدعا لهم وبراءة له وفيه قراءة اخرى حاشا لله باضافة حاشا الى
ما بعده وفيه قراءة اخرى حاشا لله بالتنوين وهي نص في ان حاشى اسم البتة وترك
التنوين في البعض مع كونه اسما محافظة على صورة الحرفية كما ان المحافظة مرعية
في عن مع كونه اسما في قوله جلست مني عن يمينه وفي على في قوله عدت من عليه مع انه اسم
ههنا وقد ذكر صاحب الكشاف وبالجملة فالمعنى في غير الاضافة براءة وسببا ثم قال
الة لسان من يرى ويقول اساء القوم حاشى زيدا اى سوى زيد فهو حرف جر وما بعده
مجرور ومعناه وكلا وعدا وظلا بمعنى الا يعني ان كلا من هذه الثلثة حرف جر ومعناه الا
الا ان ما بعده مجرور ابدا على نمط غير وسوى فقوله بمعنى الا متعلق بالجميع واذا قلت ما خلا
وما عدا انتصب بهما ما بعدهما البتة اى نصبا مقطوعا عما مجرور وما بعده ابدا الا ان خلا وعدا

في هذه الحالة فعلان بدليل دخول ما عليها لان ما هذه مصدرية و
ما المصدرية لا يدخل الا على الجملة الفعلية عند سيبويه فيكون كل منهما اذن
فعلا فوجب النصب بهما ومذهب الجرمي ان ما هذه زائدة لا مصدرية ويجوز
الجر كلا وعدا ومذهب الامام ابن جني ان ما المصدرية يجوز دخولها على الجار و
المجرور فيجوز الجر اذن بما خلا وما عدا والمذهب المشهور والقول المنصوب هو الاول
وعليه سيبويه واتباعه ولهذا المعنى خرم به المصرح وبت القول به واكره بالبته
فان قيل فعلى المذهب المنصور اذا قيل جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا
زيدا معناه قلنا ما مصدرية وما بعدها مأول بالمصدر ولفظ الحين او الوقت
مقدر بتقدير جاء في القوم وقت خلوهم زيدا فان لفظ الحين والوقت
ومرادفه كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية يقال دام كل العز والظهر ما طلع
الشمس والقمر اي مدة طلوع الشمس والقمر هذا تمام الكلام في ظروف الجارة ملخصا
مباحثها بتلخيص نافع وحاصلها ان احرف الجر لا ينوب بعضها مناب بعض
بالقياس عند البصريين وما سواهم في الظاهر انه من هذا القبيل فهو عندهم
ما وقع اما بجعله من باب التضمين او بجعله من باب الاستعارة والتشبيه فكل
حرف ينوهم خروجه عن اصله او يتوهم كونه زائدا يجب عندهم انكاره لعدم
الامكان باحد هذين الاعتبارين ومذهب الكوفيين وكثير من المتاخرين انه
ينوب بعضها مناب بعض ولا حاجة الى التاويل بالواو والمذهب الاول ابلغ
وافيد والثاني اقل تعسفا واما ما ينصب المفرد فسبعة فروع من الظروف
العاملة في المفرد ما يجرد المفرد فحاول الآن ان يشرع فيما ينصبه منها الواو
بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة فان الخشبة منصوبة بالواو فان قيل هذا
يناقض ما ذكره في الباب الثاني حيث جعل المنصوب معه هناك منصوبا بالفعل
المتقدم وقد جعله ههنا منصوبا بنفس الواو قلنا هذا امر مختلف فيه فعند الجمهور
انه منصوب الفعل او معناه بتوسط الواو ومذهب الثاني مبني على القول الشيخ

عبد القاهر ومن معه ان منصوب بنفس الواو وكلامه في الباب الثاني مبني على
القول الاول وكلامه ههنا مبني على القول الثاني والى هذا اشار بقوله على
ما ذكر في المائة فتوله على ما ذكره في المائة بعد قوله فسبعة اشياء الى ان مبناه
على قول الشيخ وعندي انه لا يناقض بل لا اختلاف في التحقيق بين القولين
لانه اذا كان منصوبا بالفعل او معناه بتوسط الواو وكما هنا جهتان جهة
ناظرة الى جانب التحقيق وجهة ناظرة الى جانب الصورة فان اسند نصبه الى الفعل
او معناه او جعل مفعولا له نظرا الى الجهة الاولى صح وان اسند نصبه الى الواو وجعل
مفعولا نظرا الى الجهة الثانية صح ونظيره ان امر السلطان جلادا بقتل زيد فان
قتل قتله السلطان صح وان قيل قتله جلاد صح ولكل وجه هو مويها ويدل
على صحة هذا التوجيه ان قوله صح ما ذكره في المائة مقصود في كثير من النسخ والنسخ
الناطقة به في غاية القلة ولا ينصب هذه الواو حتى يكون قبلها فعل كاستوى
او يكون معنى فعل نحو ما شأنك وزيدا اي ما تصنع وجعل الفاضل الشارح
هذا الكلام دليلا على القول الاول وليس بذاك لان حروف الجر ايضا بهذه المثابة
اذ هي لا يعمل الا ان يكون هناك فعل او معنى فعل مع انه يجعل كل حرف منها جارا
بلا نزاع وحروف النداء اي اول السبعة هو الواو والخمسة التي بعد الواو
هي هذه الحروف والسابع الالف ثم اخذ يعدد هذه الحروف بقوله يا وايا
وهيا واي والهمزة النداء في اللغة الصوت يقال ياواه اي صاحبه وبالنداء
في التعديد بيا لانها اعمها تصرفا لانه ينادى بها القريب والبعيد على السواء
وقال جاد الله يا للبعيد واما قولنا يا الله ويا رب مع انه اقرب الينا من
حبل الوريد فمبني على اعتقادنا واستعدادنا عن سل مرتبة القربة بالمدعو و
عتبه بايا اذ هو ايضا لنداء القريب والبعيد وقيل للبعيد وهيا للبعيد
واي والهمزة للقريب الا ان الهمزة للاقرب وقد يستعمل ما مقام يا في النداء
الا ان المشهور استعمالها في الندبة فلذا تركه المص اذ هي ليست من حروف النداء

اصالة ومثال الهمزة قوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل وقوله نفى فانت اماء الليل
لحقل كون الهمزة للنداء على ما ذهب اليه جماعة ويحتمل كونها للاستفهام ورد الاول بانه ليس
في التنزيل نداء بغير ياء ورد بالمنع ينصب المنادى بعض الحروف اذا كان مضافا
شروع في بيان عمل هذه الحروف بعد تقرير ما قوله ينصب بناء للخطاب والتقدير
ما ذكرنا او ينصب مسندا الى هذه الحروف اى ينصب هذه الحروف المنادى المضاف و
في كلامه اشارة الى ان العامل للمنادى هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وهو
مذهب كثير من النحاة وعليه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والجمهور على ان العامل هو
الفعل المقدر وعليه سيبويه فسهل عليه لحو يا عبد الله اى اريد او اعنى عبد الله قال
جار الله اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت اريد او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة
الاستعمال وصار بدلا منه فحقوله حذف لكثرة الاستعمال ظاهرة انهم تكلموا به هكذا
على الاصل ثم اسقطوا الفعل وجعلوا يا بدلا منه قال وليس كذلك اذ لم يتكلم به على اصله
اصلا بل المراد بكثرة الاستعمال انهم عملوا من اول الامر مثله لكثرة الاحتياج
بكثرة الاستعمال فاسقط وابدل مرة تخفيفا يعنى اذا قيل يا دل ذلك على ان هناك
منادى توجه الخطاب اليه فوقع الاحتياج الى ان نبين ان هذا المخاطب من هو
فقيل اريد او اعنى او ادعو عبد الله سدا للمخاطب المقصود بالنداء والخطاب
ثم حذف ذلك الفعل وجعل حرف النداء بدلا منه وسدا مسده وغاية الاختصار
الذى يقتضيه المقام وتعويلا على وضوح المقصود والمرام واخراجا عن الخبر الى
الانشاء لهذا الكلام وقد جمع سيبويه بين النداء والخطاب والفعل فقال اذا
قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعنى قد ذكر يا ارشادا الى النداء وذكر اياك
تنبيها على الخطاب وذكر اعنى نيابة للعامل الناصب يعنى ان عاملا مقدرا والحاصل
انهم اختلفوا في عامل المنادى الى ثلثة اقوال الاول وهو مذهب سيبويه ان عامله
فعل مقدر والتقدير ما ذكرنا الثانى وهو مذهب المبرد وجماعة من النحاة وعليه
الشيخ عبد القاهر ان عامله حرف النداء لسده مسد الفعل الثالث ان عامله حرف

النداء

النداء ولكن لا لانه نائب مناب الفعل كما ذهب الثانى بل لان حرف النداء اسم فعل
فاذا قيل يا فكانه قيل ادعو او انادى وعليه الشيخ ابو القاسم على الفارسى ومن تبعه
واعترض على المذهب الاول بان الفعل لو كان مقدرا او كان بدلا منه لكان الكلام
جزء الانشاء وعلى الثالث بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة
حرف واحد وهو من حروف النداء وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى واجيب
عن الاول بانه يجوز ان يكون كلام واحد خبرا باعتبار اصله وانشاء باعتبار استعماله
ولا مانع ذكره وهو كثير جدا فان لعت واسرت خبرا باعتبار اصله انشاء باعتبار
استعماله ومثله اكثر من ان يحصى في كلام واحد خصوصا فيما اذا عبر بالحذف والابدال
فانه كلامان وقال المحقق الرضى لا سلم ان خبرا باعتبار اصله ابدا بل هو بعد الاعتبار
ايضا انشاء اذ الفعل يقصد به الانشاء كثيرا لكن الاولى ان يجعل الفعل المقدر
ماضيا اى دعوت وناديت اذ الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى
هذا كلامه وفيما ذكر عنه من ذكره وعن الثانى بان باب النداء كثير الاستعمال فيكثر فيه
التخفيف فجوزه اداء ما لا يجوز في غيره ذكر الاولى الترجيح فانه منادى على ذكره و
عن الثالث بانه قد يعرض للحرف ما يمنعها عن كونه كلاما مستقلا كالجملة الشرطية
والقسمية والنداء لا بد له من منادى البتة واعلم ان كلام المصنف مبنى على القول بان
العامل في المنادى هو الحرف فحينئذ كلامه اذن على المذهب الذى لا يصح ان يكون
بناء على المذهب الاول واما انه هل يجوز ان يكون بناء على المذهب الثالث
ام لا فيه تردد والظاهر انه لا مانع من ذكره ايضا فليتامل وانما نصب المنادى المضاف
لانه منصوب به فيكون منصوبا والاضافة تمنع التنوين فبقى النصب او مضاد عامله
اى ينصب المنادى اذا كان مضارعا للمضاف اى مشابها له نحو يا خيرا من يزورنا
كما في المضاف للمضاف ينزع خفاء اشتغل المحل بتفسيره توضيح له واذا الحقائه
فعاله وهو كل اسم تعلق به شئ ما من تمام معناه بحسب قصد المتكلم وارادته و
اطلق التعليق في تفسيره ليتناول جميع التعلقات سواء كان ذلك التعلق بعلق المفعولية

بواسطة حرف النداء فجر كتعلق من زيد بخير في المثال المذكور او بلا واسطة نحو يا طالعا جبلا فان جبلا منصوب طالعا او تعلق الفاعل نحو يا حسنا وجهه او تعلق العطف نحو يا ثلثة وثلثين سواء كان هذا علما اولا او تعلق النعت بمنعوته نحو كان هذا النعت كقولنا يا حليما لا يجهل وباجواد لا يبخل او ظرفا نحو الا يا لخلة من ذات عرق عليكن ورحمة الله السلام فاجميع ذكر من قبيل المضاف للمضاف واعرابه النصب والتنوين ووجه الشبه ظاهر وهو ان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف فان قيل المشبهة بالشيء فرع له وتابع له في حكم فضاء حق المشابهة والاصل ههنا وهو المضاف غير منون فكيف جعلوا فرعه وهو المشابهة منونا وهل هذا في التحقيق الا من قبيل النقض الغزل قلنا نعم الاصل الظاهر ذكرا لان ههنا امورا ينصب وتنوين واضافة وشبيه فنفى الاضافة من حيث انها اضافة ترجح جانب الآية وجر الكلام الى ما كان مستحقا له الاصل وهو الامكنة في الاعراب من كونه معربا منونا ونفى الاضافة بالذات منافيا للتنوين اذ كلما حقيقة لا يجتمعان كالتنوين واللام ورعاية لجهات وملاحظة للجنبتين واجريت قدرا لا مكان فلما امتنع في المضاف التنوين دون النصب نصبوه فقط اذ لا امكان لما فوق ذكر ولما امكن في المضارع للمضاف النصب والتنوين جميعا جعلوه منصوبا منونا رعاية لكلا الامكان وبهذا يظهر ان ما ذكره ابن الحاجب في تغيير المضارع للمضاف حيث قال وهو كل اسمين الاول منهما مرتبط بالثاني ليس بشيء واعلم ان المضارع للمضاف في هذا العلم يجيء في بابين الاول باب النداء وهو الذي نحن فيه الثاني في باب لا التي لنفي الجنس وتنكيره في البابين واحد وكذا اعرابه فيهما واحد وهو النصب والتنوين وقد اشار المصنف الى ذكر في يجيء حيث اكتفى في المضارع بالمضاف عن مثاله بالاخير من زيد فان الاستعمال بالتنكير ههنا وترك هناك تنبيه على ان المعنى في كلا البابين واحد وذكر المثال هناك ايضا تنبيه على ان الاعراب هناك ايضا النصب والتنوين مثل ههنا وستسمع بيانا هناك زيادة فاين ان شاء الله تعالى

او نكرة

١٧٥

او نكرة اى ينصب المنادى اذا كان مضافا او مشابها به او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى يعنى ان المفرد النكرة ايضا اعرابه التنوين كالمضارع والتقييد بالاعمى تنبيه على البكارة وتحقيق للتنكير في الكلا تنبيه على ان النكرة هنا غير مشروط بكونها موصوفة خلافا للفراء والكسائي واما المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا رجل فالضم تنبيها على ان المنادى المفرد المعرفة مبني اذ قد بينا هناك فيما سبق مرارا على ان الضم من اقسام البناء ووجه البناء في هذا القسم قد عرفته المبنيات في باب من وقوع المنادى موقع كاف الخطاب المبني فلا تنس واراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف والمضارع له والتقييد بالافراد اخراج لهما وبالمعرفة اخراج للنكرة كيا رجلا خذ بيدى وذكر المثالين تنبيه على ان المعرفة ههنا اعم من ان يكون حادثة بالنداء كيا رجل او حاصلة قبله فان قيل قوله مضموم منقوض بقول الاحوص الانصاري سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فان قوله مطر علم كزيد وليس بمضموم بل هو مرفوع قلنا هذا من باب التشبيه بسبب الحركة السالمة بالاعراب في العموم والاطراد فتفعل بها ما فعل سكر والى هذا اشار سيبويه حيث قال الحركة البنائية لما اطردت في هذا الموضع والتمرت شابهت الحركة الاعرابية في الاطراد فاحرى واعلى اذ حال التنوين فيه كحالها في قول الاحوص فان قيل تعريف المعرف تحصيل الحاصل فكيف يجوز يا زيد وفيه تعريفان علم ونداء قلنا هذه مسئلة قد اختلفت فيها كلمة الى قولين الاول ان العلم سكرا ولا تم تدخل عليه حرف النداء لئلا يلزم اجتماع التعريفين فزنا يا اذا اريد نداؤه ما دام اولا لمسمى يريد حتى يصير نكرة ثم يعرف بحرف النداء عليه حتى لا يلزم تعريف المعرف وعليه المبرد واتباعه الثاني وهو مذهب الجمهور ان تعريف العلمية باق بعد النداء ولا مانع من اجتماع التعريفين بل المانع انما هو اجتماع ادائهما والدليل على هذا انهم يقولون يا هذا ويا عبد الله ويا انت واعلم من الكل يا الله مع انه لا يتصور التنكير ههنا والحق مذهب الجمهور والله اعلم بحقايق الامور ولكن محل النصب لانه منعوت بحقيقة ولفظ المحل ايضا تنبيه على انه مبني ولذا جاز في صفته الرفع نظرا الى اللفظ والنصب نظرا الى محله كيا زيد الظريف والظريف برفع الاول ونصب الثاني

فان قيل سائر المبنيات اذا وصفت لايجوز فيها الا اعتبار المحل فانه يجوز ان يقال ذهب
امس الدابر بالرفع نظرا الى ان مرفوع المحل ولايجوز كسر الدابر نظرا الى اللفظ فلم جوز الامران
ههنا قلنا قد بينا هناك انفا على ان هذه الحركة النيابية في باب المنادى شبيهة بالاعرابية
على ما سبق عليكم سبيله فكانه حركة اعرابية لابنائية ففعل بها ما فعل بها فان قيل
قد تقرر ان المنادى المفرد المعرفة قائم مقام الكاف المبنى فكيف يجوز توصيفه مع
امتناع توصيف الكاف قلنا تشبيه الشيء بشيء لايقتضي كونه مثله في جميع الجهات بل الملحوظ
هو الجامع فقط الحكمي اقتضت ذكره وهذا الذي ذكرناه من تجويز الوجهين الى
الحيثيتين هو مذهب الجمهور وقال الاخفش توصيف المنادى المضموم ممتنع اذ هو شبيه
بالمضمر الذي يمتنع توصيفه وما ورد من هذا القبيل مثل يازيد الظريف بالرفع و
الظريف بالنصب فله وجه آخر وهو ان الرفع مبني على تقدير مبتدا اي انت الظريف والنصب
مبني على تقدير فعل اي اعني الظريف ولايخفى ان تكلف لاجل البر وتقييد الصفة بالمفرد
تنبيه على انها لو كانت مضافة فلايجوز فيها الا النصب نحو يازيد ذا المال وكذا ما فيه الالف
واللام من المعطوفات في جواز الوجهين نحو يازيد والحارث والحارث التقييد بالالف
واللام والعين بالمعطوفات تنبيه على فايدتين الاولى التنبيه على الفرق بين التابع و
المتبوع في هذا الباب حيث يجوز ان يكون التابع ذا اللام ولايجوز ان يكون المتبوع
كذلك فلايجوز يا الحارث ونحو زيا زيد والحارث وسر ذكر ان الواو نائب عن العامل و
فرق بين النائب والمنوب الايرى الى انه يجوز ان يقال ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا
مع انه لايقال ليس لا عمرو قاعدا الثانية التنبيه على ان المعطوف ان لم يكن ذا اللام
نحو يازيد وعمرو تعين الوجه الواحد ولايجوز هناك وجهان بل حكم المعطوف ههنا حكم
المنادى بعينه كانه قيل يازيد وعمرو فقوله من المعطوفات حال من ما فيه الالف واللام
ان جعل ما موصولة ووصف له ان جعل ما موصوفة والعامل معنى التنبيه او الاشارة
واعلم ان التوابع خمسة الوصف وعطف البيان والعطف بالحروف والتاكيد والبدل
فالاول اعني الوصف يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل وكذا عطف
البيان

نحو يازيد بشر وبشرا والعطف بالحروف ان كان المعطوف ذا اللام ففيه ايضا وجهان والا
فوجه واحد كما بيناه آنفا واما التاكيد ففيه ايضا وجهان نحو يا تيم اجمعون واجمعين
واما البدل فحكمه حكم العطف بالحرف بلا لام نحو يازيد زيد فليس فيه الا وجه واحد
اذ البدل في حكم تكرير العامل فهذه التوابع تختلف متفاوتة ههنا والمتفقين
حكم الوصف واهمل عطف البيان والتاكيد مع ان حكمها حكم الوصف واهمل
حكم العطف بالحروف بلا لام وحكم البدل مع ان حكمه حكم ففي كلامه اجمال واخلال نعم حكم
العطف بلا لام يمكن ان يسط من التقييد والتبيين كما بيناه عليه الا ان البواقي
بحالها فالعبارة المعنية في هذا المقام ان يقال واما المفرد المعرفة فمبني على ما يرفع به
ولكن محله النصب ولذا جاز في تابع المفرد من النعت والتاكيد وعطف البيان
والعطف بالحروف مع اللام الرفع والنصب وبدون اللام لا كالبدل فلهذا قال
فقولنا مبني على ما يرفع به اشارة الى الذراج نحو يازيد ويازيدان ويازيدون
اذ قد تقرر ان ما يرفع به الاسم الضم والالف والواو فعول مضموم لايتناول الا الاول نحو
يازيد ويارجل فقط ويا ايها الرجل مثل يازيد الظريف ثم بين وجه كونه مثلا له
بقوله ومن حيث ان اي منادى مفرد معرفة والرجل صفة له والهاء التنبيهية
مقحمة اي متوسطة بينهما للتنبيه الا انه لايجوز فيه الا الرفع لما ذكرنا ولان المنادى المضموم
محله النصب وانه يجوز في صفة المفرد وجهان توجه السوال ههنا بان هذا ينقض
بنحو يا ايها الرجل لان منادى مضموم موصوف مع ان صفته مختصة بالرفع فاجاب
بانه لايجوز الا الرفع وكلام المص ههنا زايد وناقص اما الاول فلانه لاحاجة الى
هذا التطويل بل القانون في مثله اضمار السوال والتعرض للجواب وقد عرفت المص
واما الثاني فلان الواجب ان يتعرض لبيان اللمية في تعين الرفع ليندفع السوال
ويرتفع الاشكال واللمية في كلامه اصلا فلا حاصل في كلامه ههنا الا التطويل و
ان اردت ان ينكشف عليك انه لا طايل تحت ما تعرض فاستمع لما نقول اعلم ان ما
يتوجه في هذا المقام سوالان الاول ان يا ايها الرجل مثل يازيد الظريف مع ان

لايجوز فيه الوجهان اللذان جازا فيه وجوابه ان الرفع هنا واجب ليكون اشعارا بان
المنادى المقصود بالنداء فكان هو المنادى الذى باشره حرف النداء وليس بتابع
الثانى انه يجب اذن ان يجوز فى تابعه ما جاز فى تابع المنادى المضموم وجوابه ان مثل هذا لا تنفى
المنادى المضموم فهنا سؤالان اولهما متوجه الى الكلام السابق كما دريناه وثانيهما
متوجه الى جواب هذا السؤال فاذا عرفت ذلك انكشف عليك ان كلام المصنف لا غبار
فى التغير وليس لهذا الفصل ولا لما بعده ولا لما يدخل يا على ما فيه الالف واللام اذ الكل
متفقون على امتناع الجمع بين حرف التعريف وقد شذ قوله من احكم يا الله تبت قلبى
الا على اسم الله تعالى خاصة اى على الاسم المقدس الجلالى والله اصله الاله فزيدت الالف فصار
الاله حذفت الهمزة الثانية وادغمت اللام فى اللام فحرف التعريف كانه عوض عن الهمزة
المحذوفة وفى عبارة القوم اصل الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف دليل
على ان الالف واللام وان كان فى الاصل حرف التعريف الا انه لكونه عوضا عن الهمزة
المحذوفة كانها منسلخ من التعريف وملحق باصل الكلمة ومعدودة من اجزاء الاصلية
فيجوز الجمع اذن بينه وبين حرف النداء اذ لا اجتماع هنا حرف التعريف واذا بنيت حقيقة
فجاز قولنا يا الله بلا ريب واذا وصفت المضموم بابن وهو بين علمين بنيت المنادى
مع الابن على الفتح كقولك يا زيد بن عمرو وضابط هذا الباب انه اذا كان المنادى علما وكان موصوفا
بابن ولم يقع بين الموصوف وصفته فصل توصل وكان ابن مضافا الى علم آخر جاز فيه وجهان
الضم والفتح والمختار فتحه فهذه الضابطة كما ترى مشروطة باربعة كون المنادى علما
وكونه موصوفا بابن وكون الصفة متصلة لموصوفها بلا فصل وكون الابن مضافا
الى علم آخر فالاول احترازا عن مثل يا رجل ابن عمرو والثانى احترازا عن كو يا زيد ابن عمرو
فى الدار فان قوله ابن عمرو مبتداء لا صفة وخبره الدار والثالث احترازا عن مثل يا زيد
الظريف ابن عمرو والرابع احترازا عن مثل يا زيد بن اخينا والمصنف اشار الى الشرط الاول
والرابع بقوله وهو بين علمين والى الثانى بقوله وصفت بابن ونبه على الثالث بالمثال
والكل جيد الا ان قوله بنيت المنادى على الفتح ليس بجيد لان هذا مائل الى ما ذهب اليه بعضهم

من وجوب البناء على الفتح عند تحقق هذه الشروط وهذا مذهب مرجوح لا يعبد به
بل المذهب انه يجوز وجهان الضم والفتح الا ان المختار وقال الشيخ ابن الحاجب فى ايضاح
المفصل ظاهر كلام صاحب الكتاب يدل على وجوب الفتح فى المنادى اذا وصف بالا
بين علمين وعليه بعض النحويين والصواب انه لا يجب الفتح هذا كلامه اللهم الا ان يجعل
كلام المصنف اشارة الى المختار لا الواجب اما الضم فوجهه ظاهر لانه منادى مبنى واما الفتح
فوجهه انه كثر الاستعمال فيناسب الخفة والفتح والخفة هنا من وجهين الاول ان الفتحة اخف
الثانى ان فيه اتباعا والاتباع اخف من مخالفة الحركات ولهذا قال بعض الافاضل هذه المسئلة
من عجايب المسايل النحوية لان الصفة ابدا يتبع الموصوف والامر هنا بالعكس والسر هنا امران
الاول ان الاول من حيث المعنى تقع عليه الثانى والثانى مشتمل على وجوه الاول اذا الابن لوجوه
الابن فجعلوا اللفظ المعلول تابعا ولفظ العلة متبوعا لتطابق اللفظ بالمعنى ونظيره كسر الخو بكسر العين فى
مروان ليكون التحريك اشعارا بالتحرك لان مروان مصدر ومعناه التحرك السر الثانى ان حركة الموصوف
بنائية وحركة الصفة اعرابية ولحركة الاعرابية اقوى من البنائية فجعل البنائية تابعة اولى قال ابن الحاجب
فى ايضاح المفصل الصحيح ان حركة المنادى هنا حركة بناء وحركة ابن على ما قالها من الاعراب وزعم قوم ان
كلا منهما حركة بنائية كما تكرر ذكره فى كلامهم صار عندهم بمنزلة كلمة واحدة بمنزلة خمسة عشر فعلى كلا الجزءين هذا
كلامه وكلام المصنف هنا يمكن تطبيقه على المذهبين فقوله بين المنادى مع الابن على الفتح يحتمل وجهين
الاول ان كلا منهما اى من المنادى والابن مبنى على الفتح الثانى ان المنادى مبنى على الفتح لكن بشرط تعلقه
بالابن فقوله مع الابن على الاول ظرف لغو لقوله بنيت على الثانى ظرف مستقر حال منه والفرق واضح
فليتامل واعلم ان العلم الموصوف بابن وابنه اذا صادف الشروط الاربعة المذكورة فى غير باب النداء
كحذف بوجوبا وكحذف الف ابن خطا كجاءنى زيد عمرو وان شرط واحد من الشروط المذكورة
فلا حذف هناك لا للتنوين ولا للالف خطا واذا لم يقع اى الابن بين علمين اشارة الى فايدة التقييد
بقوله وهو بين علمين كان حكمه كسايد الاسماء المضافة كو يا زيد بن اخينا بضم المنادى ونصب وصفه
كو يا زيد ذا المال والساير معناه الباقى من الشى ماخوذ من السور وهو بقية الماء المسروب فى الاناء
كذا ذكره الامام المرزوقى فى شرح الحماسة وكثيرا ما يجمع الجميع ايضا وكلاهما حسب المال واحد وقال

صاحب المقامات في كتابه المسمى بدرة الغواص في بيان غلط الخواص استعمال بالمعنى الثاني غلط وليس
اذ تقييد بذكر انما هو باعتبار المال كما بينهناك عليه فلا وجه للتخطئة والتغليط وبلحق المنادى اللام للاستغاثة
مفتوحة للاستغاثة قوله اللام رفع فاعل يلحق ومفعوله المنادى والجارة رفع صفة اللام وقوله
مفتوحة حال من الفاعل وقوله للاستغاثة يتعلق بمحذوف يتعلق له اى يلحقه لاجل الاستغاثة وعدل عن
النصب الى الجر بادخال اللام لغوات شرط النصب وهو ظاهر بقوله مفتوحة اشارة الى ان اللام من
حالها في هذا الباب خلاف حالها في سايرالمواضع وهذا حديث اجمالي وتفصيل ذكر ان اللام
الجارة لها اصلان اصل سابق واصل لاحق فان نظر الى الاصل السابق فحقها الفتح وذلك لان
الاصل في كل كلمة هي على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتدائية ان تكون مفتوحة اذ الفتحة
والكثرة ثقيلة على الكلمة التي هي في غاية الخفة اذ هو حرف واحد فاللام الجارة والباء الجارة ازن
حقها ان يكونا مفتوحتين الا ان كلا منهما كسرت ليكون على وصف العمل وشعارا بصورة المؤثر
على خصوص الاثر وان نظر الى الاصل اللاحق فحقها الكسر لانها داخل على الظاهر دون الضمير
ولان الاصل السابع الكثير في الاستعمال ان اللام الجارة اذا دخلت على الظاهر فهي مكسورة
نحو لزيد ولبكر الى غير ذلك واذا دخلت على الضمير فهي مفتوحة نحو له ولهما ولهم واللام الداخلة
ههنا على المنادى داخلة على الظاهر فحقها اذن ان يكون مكسورة فورد السؤال بانها ههنا
لم جعلت مفتوحة فاجاب المصنف بقوله وانما فتحت فرقا اي وسببه تقدير فان قيل لم جعلت اللام
الجارة مفتوحة مع الضمير مكسورة مع الظاهر وما سببه قلنا اما الفتح فنوعها نظرا الى الاصل السابق
فهو على حق الفتح باق على اصله ملحق باخواته وهي سايرالامثلة كلام الابتداء ولام جواب
لو الى غير ذلك واما الكسر فوجهه في التمثيل اللام الجارة بلام الابتداء في بعض المواضع اذ لو
قيل ان زيدا لهذا لا يعلم ان هذا اللام الابتداء او لام الاختصاص فكسروها مع كل ظاهر طردا
للباب ودفعا للاشتباه الاستغاثة صعبها طلب الخير والاعانة من الغير بخلصا عما هو فيه من
المكروه وهذا يقال اذا نادى منادي لمخلصه من شر او تعدى لخلصه فنداء
يسمى استغاثة نحو قول عمر رض يا لله للمسلمين فاللام الاولى مفتوحة اذ هي لام الاستغاثة واللام
الثانية مكسورة اذ هي لام التعليل فالقائل به يطلب من الله اقبال نعمته اليه لاجل المسلمين

لبلية

نزلت عليهم كانه قيل اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين او للتعجب عطف على الاستغاثة نحو يا للماء ويا
للدواهي فقوله يا للماء كلام بقوله قابله اذا ابطر ماء دايقا فاجبه قيناديه قايلا تعال ايتها الماء الرايق
الجاري واحضر فانك تجيب اينما لا يوفك كل احد فاحضر حتى يتعجب منك كل متعجب والدواهي جمع داهية
وهي البلية والشدة فقوله يا للدواهي كلام بقوله صاحبه اذا دفع في بلية عظيمة او ساهد بليه
عظيمة قيناديها قايلا احضري ايتها الدواهي حتى يتعجب منك كل متعجب وفي كلام المصنف اشعار بان اللام
منه هي لام التخصيص المدودة في الحروف الجارة بين اللامات الا انها ادخلت ههنا على المنادى
ليكون علامة دالة على الاستغاثة والتعجب او نزهت هذه اللام من بين الحروف لمكان المناسبة
اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار
لغرابته فاللام هذه المتعدية الى المدعو عند سيبويه لضعفه من جهة لزوم الاضمار وامتناع
الاظهار او لحرف النداء لضعفه من جهة النيابة او من جهة كون اسم فعل على الاختلاف المذكور في
مطولات مباحث النداء ثم في كلام المصنف تنبيه بل تصريح بان المنادى هو مدخول اللام البتة لا ان المنادى
محذوف والتقدير يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي اذ العامل ليس طالبا لحضورهما على ما مر عن ابن
الحاجب فانه ليس بتحقيق وان سماه تحقيقا والمنبئة في كلام المصنف على ذكر ان الاول قوله وبلحق المنادى
اللام الجارة على ما سيجيء تقديره وانما فتحت اي اللام الجارة هذه مع ان حقها الكسر لدخولها على الظاهر
دون الضمير فرقا بين المدعو وهو المنادى والمدعو اليه وهو الذي هذا النداء لاجله وجه
الفرق ان قد يدل بانما هو مدعو اليه والمنادى محذوف كقولهم بالمطلوم وبالضعيف اي
ياقوم فلو كسرت اللام هذه كالشبه المدعو بالمدعو اليه مثل هذا المقام ففتحت فرقا بينهما
ودفعا لالتباس احدهما بالاخر وههنا وجه اخر في فتح هذه اللام وهو المدعو قد يكون ضميرا لا
ظاهرا كما يقال يا لله للمسلمين ففتحت لما مر وقولهم يا للبهيتة بالكسر اي بكسر اللام هذه عاينت المدعو
جواب لسؤال مقدر حاصله ان كلهم بفتح اللام في المنادى منقوض بقولهم يا للبهيتة فانه منادى
بدليل ظهور ياء علم مع ان اللام هذه مكسورة وحاصل الجواب ان اللام غير داخلة على المنادى
بل المنادى محذوف تقديره ياقوم احضروا للبهيتة وشاهدوها وعاينوها فقولهم وقولهم
مبتداء خبره قوله عاينت المدعوان قولهم مبني على حذف المنادى واضمار والبهيتة البهتان

ومن هذا القبيل قولهم يا للعجب البهيمة والاصح الاخفاء الكذب واعلم ان اللام
الجارة المفتوحة يدخل على المنادى في ثلثة مواضع لا غير الاول موضع الاستغاثة التا
موضع التعجب ومثالهما مذكور في المتن الثالث موضع التهديد والتخويف كيا للزبير لا
قتلنك ففي غير هذه المواضع الثلثة يمتنع دخول اللام الجارة المفتوحة على المنادى
فلو قيل يا للزبير كان كذا فهو غير جايز وكما ان اللام مخصوص بهذه المواضع فكذا من
بين حروف النداء فلو ذكر في هذه المواضع غيرها من حروف النداء فهو غير جايز فهذه
هي الضابطة في هذا المقام والله اعلم بالمقصود والمراد ويدخل المنادى قد جرت عادة
النحوي بتعقيب مباحث النداء بمباحث الترخيم وهذا مهم ننبه على ان الترخيم من خصايص
النداء لا يجري في غيره في السعة قال جار الله ومن خصايص النداء الترخيم الا اذا اضطر
الشاعر فرخم في غير النداء وقال صاحب المفتاح ومن خواص النداء عندنا الترخيم ووجه
الاختصاص بباب النداء ان باب النداء باب التعرف المنادى يتغير وينتقل من الا
عراب الى البناء بسبب النداء والتغيير يناسب التغيير هذا كلامه وعندي انا وجه الاختصاص
ان النداء كثير الاستعمال شديد الاحتياج فيناسبه التخفيف والترخيم حقيقة التخفيف و
غير النداء ليس بهذه المثابة في الكثرة والاحتياج فيختص به للذكر وبالجملة والترخيم في
اللغة الترفيق يقال رخم صوته اي رفع وكلام رخيم اي ضعيف وسمي هذا الحذف المشهور
عندهم ترخيما اذ هو تخفيف في اللفظ وملوح من الترفيق اذا كان مفردا علما زايدا
على ثلثة احرف اشارة الى شروط الترخيم يعني ان الترخيم وان كان مختصا بالنداء الا
ان له شروطا بعضها وجودية وبعضها عدمية او الوجودية منها ان يكون اللفظ مفردا
اي لا يكون مضافا ولا جملة ولو كان مضافا فان حذف من المضاف لوقع الترخيم
في وسط الكلمة اذ المضاف والمضاف اليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة وان حذف من المضا
ف اليه لوقع الترخيم في غير النداء اذ المنادى انما هو المضاف فقط وعلة المحقق الرضي
اي امتناع الترخيم في المضاف بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما كاملا بحيث
يصح حذفه باسره او حذف آخره والبرهان على ذلك ان الحاء على المضاف ان كان والاعراب

محله اخر الكلمة لا وسطها وليس المضاف منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف
للترخيم والبرهان على ذلك ان التنوين محذوف من المضاف لاجل المضاف اليه وقيام مقامه
فلو اي للمضاف اليه اذن حيثية اضافية الاتصال من وجه نظرا الى سقوط التنوين وقيامه
مقامه وحيثية الانفصال من وجه نظرا الى بقاء الاعراب كما كان من الحيثيتين ملحوظ مرعية
جدا والترخيم ابطال لهما فالترخيم اذن ممتنع اذا كان الكلم مضافا وكذا اذا كان جملة كما بط
سرا ووجه الامتناع ههنا ان الجملة اذا جعلت علما وجب حكايه اجزايها معا كما كانت فلو رخمت
الجملة بسبب تلك الدعاية فامتنع الترخيم اذن وكذا المضاف ايضا اذا كان علما كعبد الله
بهذا الدليل بعينه ومنها ان يكون اللفظ علما اذ العلم مشهور والذهن الى معناه متساوق
فلا التباس ههنا بعد الترخيم فلا نظرة ومنها ان يكون اللفظ زايدا على ثلثة احرف ليكون بعد
الترخيم باقيا على اقل الاوزان المعتبرة هذا مذهب البصرية والكوفية يجوزون ترخيم الثلا
ثي اذا تحرك وسطه كعنق فيقال عن هذا على الشروط الوجودية واما الشروط العدمية فمنها ان
لا يكون مضافا ومنها ان لا يكون جملة وقد بينا وجه الامتناع آنفا ومنها ان لا يكون مندوبا
اذ الندبة انما يكون بعد حذف المنادى قبل والحاذف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والترخيم ينافي
ذكره ومنها ان لا يكون مستغاثا اذ المستغيث لحاق من تاخير الاغاثة بسبب التباس ناس من
الترخيم فالمقام مقام الاحتياط والترخيم ينافيه والمص اشار الى شروط ثلثة بلفظ واحد و
هو لفظ المفرد اذ المفرد ههنا مقابل للمضاف والجملة فاشار بلفظ الافراد الى الشرط الاول
من الشروط الوجودية والى الشرطين الاولين من الشروط العدمية اذ الافراد ينافي كونه مضافا
وكونه جملة واشار الى الشرطين الاخيرين العدميين تارة بذكر المنادى بقوله ويرخم
المنادى وتارة اخرى بضمير كان فانه راجع الى المنادى وتارة اخرى بالامثلة حيث قال كخذ
يا حار ويلمى ويا منصر فالشروط الوجودية والعدمية كلها مذكورة ههنا وقد يوهم الفاضل
الشارح ان نفي الاضافة والندبة والاستغاثة غير مذكورة وترك ذكرها المص لاشتهارها فيما بينهم
فقوله يا حار بكسر العين اي يا حارث فالمحذوف في الترخيم حرف واحد وقوله يلمى بكسر العين
ويا منصر بضم الآخر وذكر المثالين الاخرين تنبيه على ان الكلم الذي آخره حرف صحيح وقبله مدة

قسمان الاول سلم بقي بعد الحذف على اقل من ثلثة احرف ان حذف المد مع الحرف الاخير الثاني اسم
بقي بعد الحذف على ثلثة احرف ان حذف المد مع الحرف الاخير فالقانون اذن في القسم الاول ان يحذف
الحرف الاخير فقط دون المد كالمثال الاول من الاخيرين والقانون في القسم الثاني ان يحذف المد
والحرف الاخير كالمثال الاخير فلهذا قال النكت قال ويلحق بالناقص الياء وبالمنقوص بحذف الواو والمراد
بالمد الف او واو او ياء ساكن وحركة ما قبلها من جنسها ثم ان المص كما هو دابه من الاهمال والاجمال
لم يات ههنا بما هو كاف شاف فالطريق ان يقال المحذوف اما ان يكون حرفا واحدا او حرفا او
وكلمة فان كان مركبا نحو بعلبك فالمحذوف كلمة وان كان في آخره زيادتان في حكم واحد كمروان
او حرف صحيح قبله وهو اكثر من اربعة احرف فالمحذوف هناك حرفان وان لم يكن مركبا لم يكن في آخره
زيادتان كذلك ولا حرف صحيح قبله مدة ولا يكون ناقصا على اربعة احرف فالمحذوف هناك بحرف
واحد وكان الطريق للمص ان يقول كحوباجار وباعتان وبامنصور وبابعل لان هذا هو اللايق
باختصار الكتب من التنبيه بالمثال واعلم ان الكلام المرخم فيه مذهبان الاول ان المحذوف في حكم
الثابت وما قبله متروك على ما كان عليه من الحركة والسكون الثاني ان الباقي بعد الترخيم لفظ
بنفسه وكلام برأسه واعرابه كاعراب سايرالاسماء فعلى الاول يقال ياحار بكسر الراء وعلى الثاني
بضمها ففي مثل يامنص ويابلب كلا المذهبين واحد صورة والتقدير مختلف والمذهب الاول
المنصور وعليه الجمهور الثامنة آخر تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة ولا
العلمية لان تاء التانيث مع عرضة الزوال اذ هو ليس من الاجزاء الاصلية للكلمة حتى تنزاف
اليها ضعف وجاف من جهة حذفها كويا تيل يعني اذا كان تيا على رجل فهناك الشرط
الاول وهو الزيادة على الثلاثة منتف او قبلي يعني اذا كان تيا بمعنى الجماعة فهناك الشرط
الثاني وهو العلمية منتف مع التزام الاول على اختلاف المعنيين معنى العلمية في الاول ومعنى الجماعة
في الثاني فلهذا يقال اقبل في الاول بلفظ التذكير واقبلي في الثاني بلفظ التانيث والا
في الاستثناء اشارة الى الطرف السابع على ما اشار اليه سابقا بقوله واما ما ينصب المفرض سبعة
اي السابع من الاوجه السبعة الناصبة للمفرض لفظ الا الذي يذكر في الاستثناء ويسمى فيه
وكلام المص تنبيه على ان المنصوب به وهذا حديث اجمالي وتفصيله كما انهم اختلفوا في

بعد الا اذا كان معمولا لا دون معمول

ناصب المستثنى في مواضع الانتصاب الى ثلثة مذاهب الاول مذهب البصريين وهو
ان العامل فيه هو الفعل المتقدم او معنى الفعل بوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى
اذ موجب ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فناسبه المفعول فانتصب به
الثاني مذهب المبرد والزجاج ومن تبعهما وهو ان العامل فيه الا اذ هو نايب مناب
استثنى كحرف النداء نايب مناب انادي الثالث مذهب الكسائي ومن تبعه وهو ان
العامل مضمر بعد الا وهو ان المفتوحة والمنصوب المذكور اسمها وخبرها محذوف فمعنى
قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم هذه اقوالهم ومذاهبهم والمختار
عندنا هو المذهب الثاني اذ هو مطرد في جميع المواضع بلا تكلف في المعنى بخلاف المذهب
الاول فانه منقوض بمثل قولهم القوم الا زيدا اخوتك والتقدير يكلف واما المذهب الثالث
فلا يخفى ضعفه وسخافته وكلام المص ايضا مبني على المذهب المختار وعليه الشيخ عبد
القاهر وهو الحق الذي لا محيد عنه واعلم ان الاستثناء في اللغة الرد والصرف يقال
شتى عنان فرسه اي صرفه وفي الاصطلاح ما اشار بقوله وهو اخراج شيء من
حكم دخل فيه غيره تعريف لمطلق الاستثناء وادراج فيه لكل من قسميه متصل ومنقطع
فقوله اخراج شيء اي صرف شيء وهو المستثنى من حكم مذكور قبله دخل فيه غيره اي
غير المستثنى وهو المستثنى منه فالاخراج مجاز عن الصرف ولهذا اسند الدخول الى
غير المستثنى بقوله دخل فيه غيره فيتناول نحو جاءني القوم الا حمارا اذ الحمار معروف
من حكم دخل فيه غير الحمار وهو القوم فان قيل فاذا كان الاخراج مجازا عن الصرف
لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في عبارة المص اذ الاخراج هناك اما في المتصل حقيقة بلا اشتباه
اذ الدخول فيه مسلم قلنا مجموع اذ المراد الصرف فقط وفي المتصل ايضا صرف فيه حاصل
فان زيدا في نحو جاءني القوم الا زيدا مصروف عن حكم وهو المجيء دخل فيه غير زيد ايضا
فالصرف في القسمين متحقق بلا شبهة هذا والتعريف بهذا النمط لحقه فوايد جمة
الاولى رد القطع على ابن الحاجب الثاني دفع الاشكال المشهور في الاستثناء الثالثة
دفع الاشكال الوارد على الابدال في الاستثناء بمثل ما جاءني احد الا زيدا انما

اما الاول فتوضيحه ان ابن الحاجب قال الواجب في الاستثناء ان يقسم الاول الى قسمين
يذكر حد كل منهما لانهما ماهيتان مختلفتان لا يمكن جمعهما وادراجهما في حد واحد باعتبار
المعنى ووجه الرد عليه ان جمعهما في حد باعتبار المعنى ممكن بان يقال الاستثناء حرف شرع
من حكم دخل فيه غيره فان هذا حد باعتبار المعنى وكلاهما مندرج تحته واما الثاني فتوضيحه
ان القوم كلهم متفقون على ان الاصل الاستثناء باعتبار معقوليته مشكل اذ المستثنى لو
اعتبر دخوله في المستثنى منه لزم التناقض وان اعتبر عدم دخوله فهو مخالف للاجماع
ووجه التعصب على قانون المصنف ان الاكلية الصرف فمدخوله اذن مصروف عن حكم مذكور
قبله فمعنى قولنا جاءني القوم الا زيدا ان زيدا مصروف عن الحكم المنسوب الى القوم وهو
المجيء وصرف الحكم عنه لا يتوقف على الدخول حتى يلزم التناقض ولا على عدم الدخول حتى
يلزم خرق الاجماع وهذا التحقيق يلايم ما ذهب اليه الكوفيون من ان الا حرف
عطف بمنزلة لا فكل منهما عاطفة صار فرقا للمدلول عن الحكم المذكور واما الثالث فلان القوم
مجموعون على ان الابدال مشكل فمثل ما جاءني احد الا زيدا ان البدل هو المقصود بالنسبة
الى متبوعه والنسبة هنا مختلفة بالايجاب والسلب فكيف يقع الابدال ووجه التعصب عن
هذا الاشكال على قانون تعريف المصنف ان اخلاصه الاستثناء ان الحكم ثابت لغير المستثنى فيه
ما جاءني الا زيدا كان قيل ما جاءني غير زيد فالحد لسان اذن والمنة على ذكر قوله
دخل غير فلينامل في هذا المقام ففي ما ذكرنا امعان للعقول والافهام ثم في هذا المقام
مباحث آخر شريفة ذكرناها في شرح الارشاد فيطلب هناك ثم لما كان المذكور بعد الا
قسمين منصوب ومرفوع وكان لكل منهما مواقع مخصوصة حاول الآن ان يبين ذلك
فقدم مواقع الانتصاب فقال والمستثنى ينتصب اذ هي الاصل اي المستثنى يجب انتصابه
في الكلام الموجب التام اي وجوب الانتصاب مقيد بقيدين الاول ان يكون ذلك الكلام
موجبا والمراد بالموجب ما ليس مصدرا باحد الاشياء الثلثة وهي النفي والنهي والاستفهام
واليه اشار بقوله وما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام والمراد بغير الموجب كلا صدر
باحد هذه الاشياء المذكورة الثاني ان يكون ذكر الكلام تاما والمراد بالكلام التام كلام

يكون

يكون المستثنى منه فيه مذكورا ويقابله الناقص على ما يجيء فالناقص اذن كلام يكون المستثنى
منه فيه محذوفا فكل كلام اجتمع فيه هذان القيدان الايجاب والتمام وجب نصب المستثنى هناك
فان قيل فكيف ترك النصب في قوله صلعم الناس كلهم موتى الا العالمون والعالمون
كلهم موتى الا العاملون والعاملون كلهم موتى الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم فانه
يرفع المستثنى هنا ثلث مرات مع اجتماع القيدين المذكورين قلنا ههنا وجهان الاول
ان هذا من باب الميل الى جانب المعنى كانه قيل ما حي الناس الا العالمون وما حية العالمون
الا العاملون وما حية العاملون الا المخلصون والكنية في ذكر هي السم على سلب
الحيوة والاشعار مدفوع بوهم والمجاز في الممات وهذا مبني على اصل هو ان الموجب قد يدخل
بغير الموجب فيجوز فيه الامران النصب والدفع وقد يعكس فيدخل غير الموجب فيوصون فيه
النصب ولا يجوزون غيره قال صاحب المفتاح في قسم النحو وغير الموجب في هذا الباب اذا تنزل
منزلة الموجب حكمه نحو ما اتاني الا عمرو الا زيدا التنزيل ما اتاني مع مرفوعة منزلة ما اتاني
الا زيد الثاني ان العالمون الا المخلصون كلهم موتى وهذا قليل مذهب سيبويه لان مذهبه
ما في احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة انه كذا جعل الاصفة مطلقا به سواء تعذر الاستثناء
او لم يتعذر قال يجوز في ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة لاحد ويجوز ان يكون بدلا
منه وجمهور المتاخرين على هذا ونظير الحديث على هذا التقدير قول من قال وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فان قوله الا الفرقدان صفة لقوله كل اخ اي كل اخ الا الفرقدان
مفارقه اخوه وذهب صاحب المفتاح الى ان الا ههنا اي في الحديث بمعنى غير وهو صفة على النمط
المذكور وبالجملة فالا سواء كان بمعنى الا او بمعنى غير لما كان حرفا والحرف لا يقبل الاعراب
حمل ما بعده بطريق العارية فان قيل لم يلزم الفصل بالجزء من الموصوف وصفته سواء
جعل الا بمعنى الا او بمعنى غير ويصير هذا كقولك زيد ذاهب العالم قلنا نعم الا ان لا خاصية
في تصحيح ما لا يصح بدونه وفي تحسين ما لا يحسن بدونه وذكر لان وان كان صفة الا ان
اصلها الاستثناء والاستثناء موقوف بعد تمام الكلام ففيه رعاية لما كان بقدر الامكان والله
اعلم بكل ما يكون وما كان فقوله وهو ما ليس بنفي تفسير للموجب فقط والضمير راجع اليه وتفسير الشيء

متروك وكان حق العبارة ان يقال وهو مالم ينف ولم ينه ولا استفهام ويكون المستثنى منه فيه
مذكورا ليكون نفيا للموجب التام فمثال النفي قولك ما جاءني احد الا زيد ومثال النهي لا تضرب
احدا الا زيدا ومثال الاستفهام هل في البلد عالم الا فلان قال الله تع هل من خالق غير الله هل جزاء
الاحسان الا الاحسان والاستفهام في مثله للانكار فيكون الاستفهام اذن ملحقا بالنفي وكذا يجب
نصب المستثنى اذا تقدم اى المستثنى على المستثنى منه او انقطع اى المستثنى عنه اى عن //
المستثنى منه اى لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وظاهر كلامه مشعر بانه لو كان من جنسه لا
يجب نصبه وان المستثنى المنقطع هو الذي لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وليس كذلك
بل المستثنى المنقطع هو الذي لا يكون المستثنى فيه داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء سواء كان
المستثنى من جنس المستثنى منه كما اذا اشرت بالقوم الى جماعة خاصة عن زيد وقيل جاءني القوم
الا زيدا ولم يكن كذلك كما اذا اشرت بالقوم الى الاحمار او بهذا يظهر ان استثناء الجنس من الجنس لا يستلزم
الاتصال كما توهمه كثير من الناس ولا يناني الانقطاع كما في جاءني القوم الا زيدا اشارة الى مثل
وجوب النصب على الترتيب المذكور فقولك جاءني القوم الا زيدا مثال الكلام الموجب التام و
ما جاءني الا زيدا احد مثال لكلام بعدم فيه المستثنى على المستثنى منه وما جاءني احدا الا حمارا مثال
لما انقطع المستثنى عن المستثنى منه لان احدا موضوع لذوي العقول فلا يكون الحمار ازن
داخلا فيه فلا يكون من جنسه فيكون الاستثناء منقطعا والحاصل ان مواضع وجوب نصب المستثنى
على المستثنى منه الثالث الاستثناء المنقطع والامثلة الكل مذكورة في المتن وههنا مواضع
اخر احدها المصحب فيها نصب المستثنى بعضها اجماعي وبعضها خلافي فمن الاول ما ذكر بعد ما خلا
وما عدا او بعد ليس ولا يكون كقولك جاءني القوم ما خلا زيدا قال بيد الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زايل سوى جنة الفردوس فان نعيمها سرمدي وان الموت لا يد نازل وجاءني
القوم ما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا ومنها ما يتقدم المستثنى فيه على المنسوب دون
المستثنى منه كان تقول في ضربت القوم الا زيدا اضربت فان نصب المستثنى //
هنا ايضا واجب اتفاقا ومن الثاني ما ذكر بعد عدا وبعد خلا ومنها ما تقدم المستثنى
فيه على صفة المستثنى منه لا على نفسه كقولك ما اتاني احد الا اياك خيرا من زيد وما مررت باحد

الا عمرو

عمرو خيرا من زيد فقوله خيرا مرفوع في الاول صفة لاحد ومجرور في الثاني صفة لاحد فالمستثنى
واجب النصب عند بعض النحاة اذ التقديم على الصفة بمنزلة التقديم على الموصوف وعند البعض
يجوز فيه البدلية اذا لا عتداد بالتقدم على المختلفة ففي الاول اعني الكلام الموجب التام سبب
النصب انه مفعول به عند المبرد والزجاج ومن تبعهما لان الا بمنزلة المستثنى كما ان حرف
النداء بمنزلة انادي واما من جعل المستثنى معمولا للفعل او شبهه بتوسط الا او احد الحرفين
فسبب النصب عندهم انه شبيه بالمفعول اذ موجب تمام ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد ما تمام
الكلام فشابه المفعول من حيث ان كلا منهما فضلة يجيء بعد تمام الكلام وهذا ما قال جار
الله وهو مشبهة بالمفعول في الموجب وشبهه به مجيء فضلة وكشبه خاص بالمفعول معه لان الفعل
فيهما بتوسط الحرف وهذا هو المختار عند سيبويه لانه قال عمل فيما قبل الا كعمل العشرين في
الدرهم وكذا الكلام في الثاني اعني الكلام الذي يتقدم المستثنى منه فان على هذا
الخلاف واما الثالث وهو الاستثناء المنقطع ففي وجه النصب فيه ايضا خلاف فمذهب
سيبويه انه على نمط الاستثناء المتصل في الكلام الموجب وانه عمل فيه ما قبل الا كعمل العشرين في
الدرهم قال في الكتاب فحمل الا حمارا على معنى لكن وعمل فيه ما قبل كعمل العشرين في الدرهم هذه
عبارة ما بعد الا عند مفرغ سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا فقوله في المتصل و
المنقطع عمل فيهما ما قبل الا كعمل العشرين في الدرهم اشارة الى ان ما بعد مفرغ عند
مطلق متصلا كان او منقطعا وقوله في منقطع حمل الا حمارا على معنى لكن اشارة الى ان الا عند
في المنقطع بمعنى لكن وان لكن هذه وان لم يكن حرف عطف الا انها كالكن العاطفة للمفرغ على
المفرغ في وجوب وقوع المفرغ بعدها ولهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها كقولك زيد عندي الا
انه شجاع واما المتاخرون فلما راوا ان الا في المنقطع بمعنى لكن جعلوها ناصبة بنفسها فقال
قالوا ان بعد الا منصوب بالا وان الا بمعنى لكن والمنصوب بها خبر محذوف في الاغلب
الاكثر فقالوا لما جاءني القوم الا حمارا ان معناه جاءني القوم الا ان حمارا لم يجيء وقالوا ان
خبر لكن قد يكون مذكورا قال الله تع الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم اه لكن قوم
يونس كشفنا عنهم ومعنى لكن الاستدراك والاستدراك رفع توهم بائن من الكلام السابق

فوق كل الاعمار اكد كر ومذهب سيبويه وان كان ادق واحسن وسلم عن التقدير والاضمار
اذ لا حرف فيه ولا تقدير الا ان مذهب المتاخرين اوضح واجلى كما لا يخفى فان قيل قد تبين
من هذه التحقيقات عليه النصب لكن لم يسن منها سر وجوب اى لم يتضح منها ان لم وجب النصب
في هذه المواضع الثلثة دون غيرها قلنا سر الوجوب انه ان لم ينصب وجب
ان يرفع اذ لا وجه للجر ههنا والرفع ههنا ممتنع اذ لا وجه للرفع ههنا الا انه بدل والبدل ههنا
ممتنع اما في الاول اعني الوجوب التام فلان الابدال من الشيء دليل على ان هذا الشيء غير مقصود
اليه وانه كالسقط الاول واقيم الثاني مقامه بيقين وليس كذلك اذ لو قيل ما جاءني القوم الا زيدا
جاءني الا زيدا ممتنع ووجه الامتناع مبني على تمهيد مقدمة وهي ان الاستثناء المتصل هو الذي
يكون دخول المستثنى في المستثنى منه واجبا وهذا مبني على اتفاق وهي انه هل يجب دخول
المستثنى من قطعا ويقينا ما وضع الدخول كما في صحيح الاستثناء فيه خلاف والاول هو
المذهب المنصور وعليه الجمهور بل جميع النحاة عليه الا ان المبرد وبعض الاصوليين يكتفون
بصحة الدخول في صحيح الاستثناء قال المحقق الرضي ولا عبرة بهذا المذهب اذ الاستثناء اخراج
اتفاقا والاخراج لا يتصور الا بعد التحقيق الدخول فهذا المخرج منه انما يقع حذفه اذا كان
هناك دليل يدل عليه والدليل العام المطرد في جميع المواضع هو المستثنى اذ بذكر
نعرف ان المقدر شيء يندرج فيه هو وغيره فهذا المقدر ان كان بعضا غير معين من
الجنس لم يجب الا ندراج قاطع كما عرفته آنفا وان كان بعضا معينا يدخل فيه المستثنى
قطعا ويقينا فهذا نادر فتعين ان يكون المقدر امرا عاما يجب دخوله تحته ودكر لا يتصور
الا في غير الموجب كما قام الا زيد اذ يجوز ان يستغني القيام عن كل واحد غير زيد فان قيل فعلى
قوله تك ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وجب الاندراج منتفي اذ الانسان جنس وهذا
يراه المنطقي يقولون ان قضيته مهملة قلنا اللام هنا للاستغراق اي ان كل انسان فيجب الا
ندراج وقد دلت المباحث المذكورة على ان القرينة قسمان مطرد ومخصوص فتبين من
ههنا خلاف آخر ان المعتبر انما هو المطرد وعليه جار الهم ومن تبعهم الا ان المعتبر في
جميع المواضع انما هو القرينة المطردة ولا عبرة بالقرينة الخاصة اذ القاعدة يجب ان يكون

كلية

كلية فجوزوا امتناع الابدال في الموجب التام مطلقا وحكموا بوجوب النصب فيه ابدا فلهذا اوجب الله
قوله تك الا ان خالفا بكم بناء على مذهب في هذه المسئلة وذهب المتاخرون الى ان مدار الامر على القرينة
ففي كل موضع يكون هناك قرينة يدل على صحة المعنى فالابدال صحيح والنصب غير واجب وما لا فلا وهو
عليه الشيخ ابن الحاجب ومن بعده من المتاخرين فلهذا قال الا ان يستقيم المعنى كقولك الايوم
كذا واما وجه امتناع البدل في الثاني عما تقدم فيه المستثنى عن المستثنى منه فظاهر اذ
البدل تابع والتابع يمتنع تقدمه على متبوعه واما وجه الامتناع في الثالث اعني الاستثناء المنقطع
فهو انه ان كان بدلا فهو بدل الغلط اذ سبيل الى غيره وبدل الغلط لا يقع في الكلام الصحيح مع ان
الاستثناء وارد في افصح الكلام وفي كلام الفصحاء والكلب وجوب النصب في ما خلا وما عدا فقد
بينا هناك في الحروف الجارة من ان ما مصدرية وما بعدها مؤول بالمصدر ولفظ الحين مقدر والتقدير
جاءني القوم وقت خلوهم زيدا وفي ليس ولا يكون ضمير راجع الى المفهوم مما قبلها اي ليس احد منهم
زيدا ولا يكون زيدا واما بعد خلا وعدا فلان فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي
خلا بعضهم زيدا اعلم خلاك ذم اي بعد منك وعدا بعضهم زيدا والباقي ظاهر وفي غير الموجب
يجوز النصب اشارة الى فائدة سد وجوب النصب بالموجب والبدل هو الفصيح يعني ان البدل
هو المختار اما اولا فلان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع المستثنى كما بينا هناك عليه فالاول ان
يكون كل منهما معربا باعراب يقتضيه المنسوب اي العامل ليكون سببا على ان الثاني اي المستثنى
من تتمة الاول اي المستثنى منه والابدال على هذا المنوال ففي كل موضع امكن جعل
الثاني موافقا للاول في الاعراب فهو الاولى وهو المختار والا اعراب الاول بما يقتضيه عامله
لا الكل اذ هو جزء الاول واما الثاني فقد صار فضلة فاعرب بالنصب تشبيها له بالمفعول
واما ثانيا فلان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ففي الابدال يعرض للمقصود
الاصلي وفي النصب يعرض للفضلة والاول اولى فان قيل قد سبق انفا ان بدل الغلط ممتنع
ولا يخفى ان ليس بدل الكل ولا الاشتمال ولا البعض اذ لا ضمير فيه ولا ارتباط فاي بدل من
الابدال هذا قلنا هو بدل البعض وبدل البعض ههنا خاصة لا يحتاج الى الضمير اذ الاستثناء
يغني عنه اذ هو باطلاق بان المستثنى بعض من المستثنى منه كما جاءني احد الا زيد والا زيدا

تنبيه على ان جواز الامرين اعني النصب والبدل مخصوص بالكلام التام واما الكلام الناقص فالبدل
متعين والمستثنى هنا كما مر على حسب العوامل واليه اشار بقوله وفي الناقص الخ ولهذا التزم
تعين الرفع قولنا الا الله الا الله اذ المستثنى ههنا مفرغ كما مر زيد الا قايم فان التفريغ يجري في المبتدا
والخبر ايضا وكذا تمثيله تنبيه على ان جواز الامرين مخصوص بما كان ما بعد الا معربا اذ لو كان ما
بعدها جملة فليس كذلك فمثل التمثيل تنبيه على تقييد مهم تركه في الضابطة المذكورة والى هذا اشار
صاحب المفتاح حيث قال واذا تمم في غير الموجب ولم يكن ما بعدها جملة مثلها في ما مررت
باحد الا زيد خير منه وبشد تكلم بالله او اقسمت بالله او عزمت بالله الا فعلت كذا اذ مرادهم
بما قيل الا ههنا النفي وهو ما الطلب منك جاز ان تنصب وان ترفع المستثنى في اعراب المستثنى
منه ويبع هذا بدلا هذه عبارته وقوله والبدل هو الفصيح تنبيه على القصر بل تصريح به يعني
ان النصب ليس بفصيح بل الفصيح انما هو البدل فقط والخمسة كلهم متفقون على ذلك غير ان عبارة
هؤلاء ان في البدل هو المختار وان الاختيار مقصور عليه فسطع ازن ههنا اشكال وحاصله
ان ذلك منقوض بقوله تع فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فان
قوله الا امرأتك منصوب على انه استثناء من احد مع ان الكلام غير موجب واكثر القراء على النصب
ولا يقراء مرفوعا الا ابن كثير وابو عمرو فكيف يكون ان يقع في القرآن ما هو غير فصيح اما هو غير
مختار واجاب جار الله بانه ان قرئ بالرفع فهو بدل من احد وان قرأ بالنصب فهو لبس متعلقا
بقوله ولا يلتفت منكم احد بل هو في هذه القراءة مستثنى من قوله باهلك في قوله فاسر باهلك
فلا اشكال واعترض عليه ابن الحاجب بانه يلزم ح التناقض بين القرآنين اذ الاستثناء
من احد يقتضي كونها موصوفة بالاسراء بها اذ الالتفات مرتب على الاسراء والاستثناء
من اهلك يقتضي ان لا يكون كذلك فهي اذن مسري بها غير مسري بها وهذا تناقض وجوابه
ان التناقض انما يلزم اذا فسر الالتفات بالنظر الى الوراء في الدبا واما اذا فسر بالتخلف
فلا تناقض وكونه مفترا بذلك على هذا التقدير ممنوع ولو سلم فالاسراء وان كان في
الظاهر مطلقا الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات
فيه الا امرأتك فاكد تسري بها اسراء مقرونا بالالتفات فعلى هذا توافقت القراآتان

ونظير

ونظير هذا التقدير ان يقال امش ولا تتبختر اي امش حشيا لا تتبختر فيه فالكلام
الثاني من تتمة الاول وقيده والذي يدل على ذلك ان لو لم يكن الامر كذلك لزم الفصل بين المستثنى منه
والمستثنى بكلام اجنبي ومثله غير جايز وبما قدمنا اليك من التحقيق يظهر ان اعتراض ابن الحاجب
ساقط عن اصله وان ما وقع في تفسير الناقض للرضاوي من ان التناقض لازم على تقدير تفسير الا
لتفات بالنظر الى الوراء ليس بشيء وكذا ما قاله من انه لا بعد في ان يكون اكثر القراء على غير الافصح
فان هذا ايضا ليس بشيء قوله ولا يلتفت نهي عن الالتفات فان جعل الامر المذكور مستثنى من احد
لزم ان لا يكون امرأته في هذا النهي انه لا يرى احد يزول العذاب وقد يرى ان ساير من كان امرأته
معه قوبها اذ هي كانت منهم ويروى بسحر بها فالتفت اذا سمعت هذه العذاب فاد رها حجر فقتلها
واما انه هل يجوز ان يجعل احدى القراءتين مبنية على احدى الروايتين والاخرى على الاخرى فيه تردد
وفي الكلام الناقص يكون الا لغوا المراد بالكلام الناقص ما لم يذكر فيه المستثنى منه لان الناقص
مقابل للتام على ما بينهما كما عليه والتام ما ذكر فيه المستثنى منه فالناقص اذن ما ذكر فيه المستثنى
منه والمراد بكون الا لغوا انها ملغاة في العمل لا انها لغوة المعنى بل هي بمنزلة ساير الحروف فظاهر
انها في جانب المعنى دون اللفظ كما مر وغيره قال جار الله واذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير منه
كان ما بعد الا جملة ابتدايية واقعة صفة لاحد والا لغوة في اللفظ معطية في المعنى فايدتها جاعلة زيدا
خيرا من جميع من مررت بهم كما ان ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد تشبيه في الاحوال
الثلثة تنبيه على ان المستثنى ان يعرب على حسب العوامل ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب
فان جر فجر وبيع هذا الاستثناء الاستثناء مفرغ اذ الاستثناء في هذه الصورة جعل مفرغا اي جعل
فارغا عن المستثنى منه يعني ليس مستثنى منه بحسب الصورة فهو ان فارغ منه فهو ان وصف للشيء
لوصف نفسه وقال المحقق الرضي هو من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه اذ المفرغ في التحقيق
هو فعل ازيل مجد المستثنى منه فعمل في المستثنى فمن ما جاءني الا زيد المستثنى منه مسح بالمستثنى مجازا
اعتبارا لوصف فان كان المحذوف فاعلا فهو فاعل كهذا المثال وان كان مفعولا فمفعول سواء كان
مفعولا بلا واسطة كالمثال الثاني او بواسطة كالمثال الاخير وسلك التمثيل تنبيه على ان الاستثناء جار
في جميع معمولات الفعل سوى المفعول معه فان قيل الاستثناء في ما جاءني الا زيد الى زيد غير مفعول

اذ كيف يتصور عقلا ان يسند الفعل المنفي الى الفاعل الذي يراد وقوع الفعل منه قلنا
بنهاك سابقا على ان المسند اليه في باب الاستثناء انما هو المجموع اعني المستثنى والمستثنى منه مع الة الاستثناء
الا ان المستثنى منه لما كان جزءا اولا وقابلا للاعراب لمقتضيه المنسوب وهو عامله اعربي بما يقتضيه
عامله ثم لما صار موجودا فاصار للجزء الثاني قايما مقامه سموه بدلا واعربوا ما بعد الا باعراب ما قبلها لان
الاحرف لا يقبل الاعراب فيتحامل وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا يعني ان اعراب غير اعراب الاسم
الواقع بعد الا على التفصيل المذكور يعني كل اعراب يظهر على ما بعد الا يظهر هنا على نفس غير وهناك
ما بعد الا والفرق ان الاحرف والحرف لا يقبل الاعراب فاعرابه بحسب الضرورة يجري على ما هو حوله بحسب
العارية واما غير فهو اسم والاسم قابل للاعراب فالاعراب الذي يقتضيه المقام يظهر على نفس ثم
اشار في ضمن الامثلة المذكورة الى التفصيل المذكور في اعراب ما بعد الا فقال يقوم جاءني
القوم غير زيد يعني ان كان الكلام موجبا وجب نصب غير هنا كما وجب نصب ما بعد الا هناك
وان كان غير موجب جاز الامران واليه اشار بقوله وما جاءني غير زيد بنصب غير ورفعه وان كان
الكلام ناقصا كان الا لغوا وكان ما بعدها معربا على حسب العوامل واليه اشار بقوله وما جاءني
غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد في التمثيل تنبيه على ان المستثنى انما يوجب
بحسب العوامل اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا اما اذا كان مذكورا فيه امران كما سبق وحق البيان
ان يقول وما جاءني غير زيد احد وما جاءني باحد غير حمار ومثل سوى الا ان سوى في الاصل ظرف
مكان بدليل انه يقع صلة للموصول كجاءني الذي سواك الا اذا استثنى به حينئذ مع غير هذا وتختم
مباحث الاستثناء بفوايد جليلة يكثر نفعها في مواضع كثيرة الاولى ان ما بعد الا قد يكون جملة
وذكر قسمان الاول ان يكون ما بعدها جملة فعلية الثاني ان يكون ما بعدها جملة اسمية فمن الاول
ما قاله عمر رضي الله عنه عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا فانما هنا بمعنى الا على ما قوله تعالى
وان كل نفس لما عليها حافظ يعني ما كل نفس الا عليها حافظ وقوله لله
يتضمن معنى الطلب فكانه قيل ما طلب مثل شيء من الاشياء الا ضرب كاتبك بالسوط و
سبب انه كان لابي موسى الاشعري رضي الله عنه كاتب فكتب الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
هكذا من ابو موسى الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا لوا فلما وصل الكتاب الى عمر رضي الله تعالى

فوكد وكتب الى ابي موسى اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله من عمله عزمت
عليك لما ضربت كاتبك سوطا ومنه ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما بالايواء والنفر
الا اجلستم قال ابو حيان ان ابن عباس رضي الله عنهما اتى وليمة من ولايم الانصار
رضي الله عنهم فلما دخل عليهم قام واد فقال بالايواء والنفر الا اجلستم والمعنى ما
طلب منكم بحق الايواء الا اجلوسكم فقوله بالايواء اشارة الى قوله لكن والذين
او واو نفر وافان هذا نازل في حق الانصار فلتعطفهم بما نزل فيهم وعامل من
خصايصهم ومنه ما يروى انه ابو بكر رضي في خلافته جيشا فمر وا ببلاد ضماد فوقف
امير هم هناك ونادى يا معشر العرب العزم العزم كل رجل اقبل شيئا من مذ الا
رض الارد، فقوله العزم اي اجب لما لعدم آنفا والمعنى ما اطلب من كل رجل اخذ
شيئا من مذ الارض شيئا من اشياء الارد، على صاحبه فالايجاب والعدم يدل على الطلب
والاستثناء يقتضي اعتبار بقي سابق فيصير المعنى اذن ما ذكرنا وههنا تحقيقات اخر
مهمة يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب ومنه قوله صلعم ما ايس الشيطان من بني
آدم الا اتاهم من قبل النساء اي ما ايس الشيطان من جانب الرجال في حال من الاحوال
الا في حال اتيانهم من قبل النساء اي كلما حصل له اليأس من اغواء الرجال واضلالهم توسل في هذا المقصود بالنساء حتى تقدر على اغوايهم ونظيره قوله جل طوله كلما اوقدوا نارا للحرب اطفاها الله فقوله من بني آدم اراد به الذكور بقرينة ذكر البنين
لان الغالب في ابناء البنون والبنات بطريق التغليب فاندفع الاشكال المشهور ههنا
وهو ان الشيطان في حال التوسل بالنساء غير آيس فكيف يصح حصر اليأس في هذه
الحالة وكيف يصح اعتبار المقارنة بين مضمون هذه الحالة وبين مضمون عاملها
وههنا جواب آخر وهو ان ضمن الكلام معنى الفقد اي فقد الشيطان يأسه من اولاد آدم
في حال من الاحوال الا في حال التوسل بالنساء فان يأسه في هذه الحالة معدوم وههنا
جواب آخر ذكره المحقق الرضي وهو ان المقصود ههنا لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها كما في جملة الشرط والجزاء وفي هذه الحالة مما لا تقارن مضمونه بمضمون عامله الا بتاويل

كقولهم خرج الامير مع صقر صايدا به عدا ابا لسن الشيطان من جده غير انه الاعادما
على ابنائهم من قبلهن ففيه جعل للمفروض عليه المحروم به كالواقع الحاصل ومنه قولهم مازيد
الا يقوم فان الواقع بعد الا جملة من خبر المبتداء ومنه قولهم ماجاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد والجملة ههنا صفة وماجاءني زيد الا يضحك والجملة ههنا حاله كالحديث المذكور و
الاستثناء في جميع ذلك مفرغ ولا لغوة العمل ومن الثاني قولهم ماجاءني زيد الا وغلامه
راكب والواو ههنا حالية قال الله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجملة
حال اي ماجاءني زيد في حال من الاحوال الا في هذه الحالة وما اهلكنا قرية حالة
من الاحوال الا في هذه الحالة وجعل صاحب الكشاف هذه الاية من قبيل الصفة وما بعد
الواو تاكيد لصوق الصفة بالموصوف ومنه قولهم ليس احد الا وهو خير منك وما رجل
الا وانت خير منه وما كان احد الا وهو خير منك فزيد الواو في خبر ليس وكان وما ولحوق ذلك
ارتباط لما بعد بما قبله الفايدة الثانية من الفوايد الجليلة الموعودة ان ما بعد الا لا
يعمل فيما قبلها ان ما قبلها لا يعمل فيما وقع بعد المستثنى بالا الا ان يكون مستثنى منه او تابعا
بعد المستثنى الثالثة انه لا يستثنى بادة واحدة شيآن بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال
ماضرب احد احدا الا زيد عمرا والا بكرا ان المستثنى قد يحذف من الا وغيره بشرط ان يكون ماقبلها
ليس يقال جاءني زيد ليس الا وليس غيره واما قولهم لا غير فهو خطاء فقولهم ليس غير بالضم وفيه
توجيهان الاول ما ذكره الاخفش وهو ان غير اسم ليس وخبره محذوف اي ليس غير زيد جائيا
فحذف المضاف اليه وابقى المضاف على اعرابه فضم غير على هذا اعرابية الثاني ان غير خبر ليس
واسمه مضمر فيه اي ليس المجيء غيره وعلى هذا ففيه غير بناء لشبهها بالغايات وقد ينتصب
غير في قولهم ليس غيره وتوجيهه انه حذف المضاف اليه وجعل المضاف باقيا على اعرابه وقد
ينون غير ولا غير حكاه الاخفش وتنوينه مثل تنوين كل وبعض عوض عن المضاف اليه
وبالجملة فقد ظهر لك في المباحث انه اذا حذف المضاف اليه فالمضاف قد يجعل باقيا على
اعرابه وقد اقيم المضاف اليه كما فعل في المذكر في قوله بين ذراعي وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد
وقال ابن الحاجب في قولهم بالرفع بيتم عدي كوزن يتم الضم والنصب فالضم ظاهر اذ هو مبتدا

مفرد

مفرد معرفة كويا زيد واما النصب فله وجهان احدهما انه الشاذ تاكيد لفظي للاول الثاني انه حذف
المضاف اليه من الاول وجعل المضاف باقيا على اعرابه وقت الاضافة اي باسم عدي يتم عدي
الخامسة ان الكلمات الاستثنائية لا تنحصر فيما ذكره المصنف الا وغير سوى بل ههنا كلمات
اخر يستثنى بها وهي ليس ولا يكون ويكون عند الاخفش وينصب ما بعدها وسواء
وجر ما بعدها ومنها سد قالوا ولا يجيء الا في المنقطع بشرط ان يكون مضافا الى ان وعليه قوله
صلعم انا افصح العرب بيد اني من قريش ومنها لا سيما ولهذا قفيته بشرحها طول وذكر
لان هذه ليست من كلمات الاستثناء حقيقة الا انها لما كانت شبيهة بها عدت منها بهذا
الاعتبار ووجه التشبيه ان ما بعدها مبلبل على اولويته بالحكم السابق لما بعدها كهذا
الاعتبار كانه مخرج عما قبلها فشبهت بالاستثناء فعدت منها وكيف يكون او الاستثناء
وهو كلام تام وكذا لا هذه لنفي الجنس وبني مع اسمه وخبره فان كان ما بعدها
مجرورا فهي مضاف الى وكذا لجرور وما زايدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والكلام بعدها
بدل منها وان كان ما بعدها مرفوعا فهو خبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة
بالجملة الاسمية وصدر الصلة او الصفة محذوف على نحو قوله تعالى تماما على الذي احسن فمن
رفع احسن بجعله فعل التفصيل وليس من كلماتنا في هذا المثال علماء البدل كلهم متفقون
لاسما زيد فمن زيد يجوز وجهان ذكرهما وجر فان رفع فتقديره لا مثل الذي هو زيد موجود
فالشرط هنا، المثل وهو اسم لا وما بمعنى الذي كما قدرناه او نكرة موصوفة والجملة الاسمية صفتها
وتقدير لا مثل شيء هو زيد موجود فالشيء اسم لا وخبره محذوف كما قدرناه وزيد مرفوع على
انه خبر مبتدا محذوف وهو صدر الصلة ان جعل ما موصولة او صدر الصفة ان جعل ما موصوفة
فاذا قلت ليس مثل زيد موجودا فكانك اخرجته من بين العلماء بمزية التقوى وفضلته
عليهم فهو بهذا الاعتبار شبيه بالاستثناء وان جعل زيد مجرورا بما زايدة والتقدير لا مثل
زيد موجود او ما نكرة غير موصوفة وزيد بدل تقديره لا مثل شيء زيد موجود واما نصب
الاسم بعد لا سيما فهو لبس مطرد في جميع المواضع بخلاف الرفع والجر فانه مطرد الا انه لما
صحت رواية الوجوه الثلثة في قولهم القيس ولا سيما يوم بدارة حمل المشكل العويص

مفرد

فيحملوا الوجوه الاول انه منصوب باضمار عن وما نكرة غير موصوفة اى لاسيى شئ اعن لوما موجود
الثانى انه تمييز ولهذا الاعتبار قال الاندلسى لا نصب بعد لا سيما الا النكرة اذ المعرفة يمتنع ان يكون
تمييزا الثالث ان يجعل هذه الكلمة اعنى لا سيما قال صاحب المفتاح ويرفع ما بعدها تارة بوساطة
اخذ ما موصولة وحرا خر باحد ما مر بزيد وقد ينصب بوجه بعد هذه العبارة والوجه البعيد ما
ما فضلنا آنفا وقد جرت فى هذه الكلمة فى الاستعمالات تصرفات كثيرة وذكر كثرة استعمالها فى الكلام
فمارة يقال سيما بحذف لام مع تشديد الياء وتارة يقال كالسيما بتخفيف الياء مع لا وبدونها و
قد يذكر معه الواو فيقال جاء القوم وكالسيما زيد وقد يحذف منه الواو تارة فيقال كالسيما زيد وقد
ذكر فى هذه الواو وجهان الاول انها اعتراضية كقولك انت طالق والطلاق البتة الثانى انها عاطفة
ومن تصرفاتهم فى هذه الكلمة انهم يحذفون ما بعدها ويجعلونها لمعنى خصوصا فيجعلونها منصوبة المحل
على انها مفعول مطلق فيقولون احب زيدا وكالسيما راكبا او على التمييز اى احب زيدا خصوصا
راكبا اى واحصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا حال من ضمير اخصه من كلامهم وعلى هذا فلا سعدان
ينصب ما بعدها تشبيها لها بالا من حيث الدلالة على ان ما بعدها مخرج عما قبلها من
حيث الاولوية للحكم السابق ولا بعيد ايضا ان يجعل بمعنى اخص ويكون المنصوب بعده
منصوبا لهذا الاعتبار لا لتضمنه بهذا المعنى واعتبار المحال ما يراد ونعنى فاذا قيل
علماء البلد كلهم متفقون وكالسيما زيدا كان معناه واخص زيدا من بينهم لان له مزية عليهم
بزيادة وهذا وجه لطيف مطرد فى جميع مواقع هذه الكلمة كالجر والرفع فنحن يطلق
القول اذن وتتفاوت الاسم الواقع بعد كالسيما جوز فيه وجوه ثلثة مطلقا فتامل فى هذا
المباحث فانها سلم لك الامدارج المهارة فى هذه الصناعة الحروف الداخلة على الجملة
فرع من الحروف العاملة فى المفرد فشرع فى الحروف العاملة فى الجملة وهى ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس اى مرفوعها قبل المنصوب والستة التى منصوبها
قبل المرفوع يسمى الحروف المشبهة بالافعال ووجه التشبيه انها على ثلثة احرف فصاعدا
واواخرها مفتوحة فلما كانت هذه مشبهة بها لفظا من هذه الجهة ومعنى من انها يطلب
مرفوعا ومنصوبا كالافعال المتعدية سميت حروفا مشبهة بالفعل والمص ذكر الافعال

بصيغة

بصيغة الجمع وان كانت العبارة المشهورة افراد الفعل تنزيلا لجهة المشابهة وتقدمها
منزلة تعدد المشبه به لان كل حرف من هذه الحروف يشبه الفعل من وجوه الاول انها على ثلثة
احرف فصاعدا واواخرها مفتوحة الثانى ان كلا منها يطلب مرفوعا ومنصوبا الثالث
ان كلا منها يتقدم منصوبه على المرفوع فيقال ان زيدا ضارب كما يقال ضرب زيدا ابوه
الرابع ان فيها معنى الافعال فان فى ان معنى حققت واكدت وفى لكن معنى استدركت
وفى كان معنى شبهت وفى لعل معنى ترجيت وفى ليت معنى تمنيت فلما كان كل منها شبيها
بالفعل من وجوه متعددة نزل تعدد جهات المشابهة منزلة تعدد المشبه به ويجوز
ان يعتبر التعدد فى المشبه به بملاحظة التعدد فى المشبهة اعتبار التعلقات الخصوصية
فافهم وبالجملة فهذه الحروف لما كانت شبيهة بالفعل وفروعه التزموا تقديم المنصوب
فيها على المرفوع اشعارا بالفرعية وبنوها على حط رسما عن رتبة الافعال فان قيل
حديث الالتزام منقوض بقولهم ان اليها ايابهم ثم ان علينا حسابهم فان فيه تقديما
للمرفوع على المنصوب قلنا الالتزام مخصوص بما سوى الظروف والمجرور فى الظروف تذكير
للمشابهة بالفعل وتنبيه على الاساع فى الظروف وهى ان بكسر الهمزة وصدر التقدير بان
لان لها صدر الكلام فهى طالبة للتصدر فاعطاها حقها وعقبها بان يفتح الهمزة حيث وان
لمناسبتها اياها من جهة انها عكس للتحقيق اى للتوكيد مضمون الجملة وتثبيت معناه فقوله
للتحقيق خبر المبتداء محذوف اى كلاهما للتحقيق وكان للتشبيه مطلقا سواء كان خبره
جامدا محضا نحو كان زيد الاسد او مشتقا نحو كان زيدا قائم خلافا للرجاج فى الثانى فانه يقول
للشك اذ الخبر هو الاسم نفسه فلا معنى لتشبيه الشئ بنفسه ومذهب الجمهور انه للتشبيه
مطلقا مشتقا كان الخبر او جامدا وان الموصوف مقدر قبل المشتق لظهر التغاير فيصح
التشبيه وان المعنى كان زيدا شخص قائم وبهذا الاعتبار يصح ان يقال كانى امشى اى كانى
رجل امشى اى كانك رجل امشى فان قيل لم يقع فى قولهم كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة
لم تزل وكانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك فانه لا معنى للتشبيه هنا ولا
للتشكيك قلنا هذا مما اختلف فيه فذهب بعضهم ان كان هنا لا للتشبيه ولا للتشكيك

بل هو للتحقيق ومن هذا القبيل كان الواقع في كلام الله عز وعلا وآخرون على ان
هذا الشبيه للتحقيق ولا تشكيك وان التقدير كانك رجل يسير بالدنيا غير كاينه
وبالاخرة غير زايل وكاني ملتبس بالليل معتلا وبزيد مكفا ومن هذا القبيل ما
قاله ابو يوسف رضي الله عنه لابي يوسف القاضي وكاني بك قاضيا اه كاني رجل ملتبس بك
حين كونك قاضيا وبالجملة فمذهب الجمهور انه من جميع المواضع للتشبيه من غير
زيادة شيء عليه فلهذا اجزم به المص ونبه القوم بذكر رد اعلم من يخالفه ولكن
للاستدراك الاستدراك عبارة عن رفع توهم ناشئ من الكلام السابق رفعا
شبيها بالاستثناء وبهذا الاعتبار تراهم يقدرون الاستثناء المنقطع بلكن وبالجملة
فالرفع الشبيه بالاستثناء انما يتصور اذا كان هناك لفق ليمكن استدراكه بالاثبات
او يكون هناك اثبات ليمكن استدراكه بالنفي ومن ههنا تراهم يقولون اذا لكن
يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فاذا قلت جاءني زيد وقد كان بينه
وبين عمرو ملابسة ومصاحبة وكان مظنة ان يتوهم مخاطبك ان عمرا ايضا جاء فانت
تستدرك وهمه وترفعه فتقول لكن عمرا لم يجئ وليت للتمني ولعل للترجي التمني
عبارة عن تحبب حصول شيء سواء شق وقوعه وترجى حصوله او لا فهو عام يستعمل
في الممكن والمحال والترجي عبارة عن ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل
الشمس تغرب اذ الوثوق هنا حاصل فالترجي مخصوص بالممكن وفي كلام المص اشعار
بذلك حيث ذكره في مثال التمني ليت الشباب يعود وفي مثال الترجي لعل زيدا
عايد والارتقاب يتناول الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب كلعلك
تعطينا والاشفاق ارتقاب شيء مكروه كلعلك تموت الساعة فان قيل فاذا فسر
لعل بالترجي وفسر الترجي بارتقاب الشيء لا وثوق بحصوله يعني جشم كالشك حتى
كم حصول او معلوم ليت فكيف يصح وقوع لعل في كلام الله عز وعلا قلت هذا الطعن
مستجل عليه تدريس وتعالى قلنا قد اظطرب كلامهم ههنا الى اقوال الاول ان الواقع
في كلام الله معناه التعليل لعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون افعلوا الرحمة عليكم الشيخ

ابو

ابو علي الفارسي وفطرت ومن تبعهما الثاني ان لعل ههنا للتحقيق على مضمون
الجملة بعدها الثالث ان لعل للاستفهام فمعنى لعل زيدا قايم هل هو كذا هذا احوالهم
والكلام ليس بشيء اما الاول فمنقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى
للتعليل ههنا واما الثاني فلانه منقوض بقوله حل مكانه طوله لعله يتذكر او يخشى واما
الثالث فلا معنى له اصلا فلا يلحق ههنا ما ذهب اليه سيبويه وسوان الرجاء او الاشفاق
كاوقانه للشك يعتبر في جانب المخاطبين فلعل منه تنبيه على انهم يجدر ان يتصفوا بالطمع
والاشفاق كاوقانه للشك وفي كلامه تنبيه للابهام والتشكيك والى هذا اشار الله حيث
قال وقوله عز وجل لعل الساعة ولعلكم تفلحون ترج للعباد وكذلك قوله لعله يذكر
ويخشى اي اذهبا اسمعا على رجاءكما ذكر من فرعون فان قيل القول فان اصل المخصوص
بالممكن منقوض بقوله تعالى ابلغ الاسباب اسباب السماوات قلنا هذا كلام محكي من فرعون
والملعون متردد في كل بصورة الممكن ادعاه منه على امكان لغرضه الفاسد وطلبه الكاذب
هذا وعبارة المفصل ولعل لتوقع مرجو او مخوف وهذه بعينها هي عبارة كتاب المفتاح فالتوقع
معناه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله والمرجو اشاره الى المحبوب والمخوف اشارة الى المكروه
وحاصل بعينه ما ذكرناه وبجمل المحقق الترجي كما ذكره المص تقول شرعوا في التمثيل على
الترتيب بعد الفراغ من بيان معاني الحروف الستة ان زيدا منطلق مثال للاول وبلغني
ان زيدا ذاهب مثاله للثاني وكان زيدا اسد مثال للثالث وما جاءني زيد لكن عمرو
حاضر مثال للرابع وليت الشباب يعود مثال للخامس ولعل زيدا عايد مثال للسادس
واجاز الفراء نصب الجزئين بليت كوليت زيدا قايما الا ترى ان ليت كزاد المفصل والفرق
بين ان وان ان المكسورة من قبيل وصف الكل بوصف جزئه اذ المكسورة انما تميز تما
وصفها بذلك اعتمادا على ظهور المعنى مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد يصح السكوت
عليه ولا يحتاج الى غيره والمفتوحة لا يفيد حتى يكون قبلها فعل كبلغني كما سبق آنفا
كبلغني ان زيدا او علم كقولك حق ان زيدا منطلق فان المفتوحة ههنا موضوعة
ليكون بتاويل مصدر حاصل من اضافة خبرها الى اسمها قال صاحب المفتاح وان

بالفتح للتخفيف مع قلة مضمون الجملة الى المفرد هو الحاصل من اضافة مصدر مسرع
من مع خبر تلك الجملة الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد ومعنى
حق ان زيدا منطلق انطلاق زيد حق فان مع ما بعدها تاويل مفرد وهو المفرد ولعل في
الاول ابتداء في الثاني خبر قوله حق قدم عليه لامتناع وقوعها في صدر الكلام واليه اشار
صاحب المفتاح في قسم النحو فقال شان المفتوحة لا يصدر بها فلا يقال ان زيدا منطلق حق
بل يقوم الخبر صح ان يدخل على المفتوحة المكسورة سواء الجر فان بمعنى واحد مختلفان بظاهرهما
محلان اختلاف المعنى بخلاف ان ان زيدا منطلق مكسورتين فان قيل فما يقع اذا كان الخبر جامدا
نحو بلغني انك زيد فانه يتصور ههنا اضافة الخبر الى الاسم اذ لا يتصور ههنا مصدر حاصل من
من الاضافة قلنا المصدر قسمان الاول وهو المشهور ما يذكر في المتصوفة ويبادر الى الافهام
فهام وهو غير اسعار المسعات من الثاني ما يجعل مصدر بالحاق ياء النسبة في آخر الاسم
مزيدة فيه التاء كالفروسية والفارسية والمذوبية والتعلم الاول خاص بالمشتق والثاني
عام يجري في كل اسم فقوله بلغني انك زيد معناه بلغني زيديتك والياء هذه ياء النسبة في الاصل
الا انه يقال لها الياء المصدرية اذا اقترنت بالتاء وبفتح ان همزة ان بعد لولا وبعد لو فيقال
في الاول لولا ان زيدا عالم لاهنته ويقال في الثاني لو انك منطلق ويقال في الثالث لو انك منطلق لانطلقت
انما وجوب الفتح في الاول فلان لولا يجب ان يكون ما بعدها مفردا اذ المفرد ملتزم فيه بكثرة الاستعمال
وهذا ثابت بالاتفاق لا خلاف فيه لاحد انما الخلاف في ان المفرد الواقع بعد ما هو فذهب
سيبويه الى انه مبتدأ خبره واجب الحذف لدلالة الكلام عليه وسد الجواب مسده وعند الكوفيين
هو فاعل فعل محذوف وعلى كل تقدير فما بعد يجب ان يكون مفردا فوجب فتح ان فيه فان قيل قد
يقدر ان لولا يدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان قلنا قد بينا هناك انفا على ان لولا وان كان يدخل
على الجملة الاسمية فوجب الا انه مدخول الاسمية محذوفة بالجزاء وجوبا والجملة التي صدرت بالمفتوحة مفرد
هو خبرها المذكور فلو كسرت كان كلا جزئيها مذكورا وهو خلاف المفروض واما وجوب الفتح في الثاني
اعني لو فلان لو حرف شرط ولو يدخل على الفعل البتة فان قولك لو انك منطلق لا يطلق تقديره
لو ثبت انك منطلق اي لو ثبت انطلاقك فيكون الجملة المصدرة بالمفتوحة في موقع الفاعل للفعل

المذكور

اذ المفعول

وحسبت

المذكور فيجب الفتح والحاصل انه يجب الفتح في مكان المفرد وهو موقع الفاعل كقولك بلغني ان
زيدا ذاهب وموضع المبتدأ كقولك حق ان زيدا منطلق وبعد لولا انه مبتدأ او فاعل على
اختلاف المذهبين وبعد لو لانه فاعل كما مر آنفا ومن مكان المفرد موقع المفعول لا يكون
الا مفردا واليه اشار بقوله وبعد علمت واخواتها اظننت وكخالها فيقال علمت ان زيدا عالم
وظننت انك بكرا ذاهب قال جار الله ويجب الفتح في باب ظننت نحو ظننت انك ذاهب
على حذف في احد المفعولين والاصل ظننت زيدا بكرا حاصلا فان قيل قد اشتهر فيما بينهم
ان الجملة المصدرة بان مفعولة في باب علمت قائمة مقام المفعولين حتى اذا قيل علمت
ان زيدا قائم فمعناه علمت زيدا قائما وانه لا حاجة له الى مفعول آخر وهذا الكلام يدل
على ان المفعول الثاني غير محذوف وهذا مناف لقوله والاصل ظننت زيدا بكرا حاصلا
فما وجه التوفيق بين الكلامين بل ما وجه التوفيق بين هذا الكلام وبين ما نحن
فيه لان ما نحن فيه يدل دلالة قطعية على ان الجملة المصدرة بالمفتوحة تاويل
المفرد البتة وهذا الكلام صريح في ان المفتوحة مع جزئيها واقع موقع المفعولين بهما
الجملة الاسمية في افعال القلوب قلنا معنى هذا الكلام ان الجملة المصدرة بالمفتوحة
من حيث انها مشتملة على المبتدأ والخبر وعلى الاسناد صرح عادة لنا على ما هو
المقصود من علمت زيدا قائما ومعنى عن ذكر مفعول آخر فحذف لتبادر الذهن
اليه من الجملة المذكورة كذا ذكره الشارح الفاضل ره ههنا وليس بشيء لان جوابه
هذا مبني على انه لا علم له بتحقيق الحال ولم يتصفح كتب القوم حتى تطلع على
حقيقة هذا المقام وتحقيق ذلك موقوف على امور الاول ان افعال القلوب
من دواخل المبتدأ والخبر فهي ابدا يدخل على الجملة الاسمية لبيان ان هذه الجملة
صادرة عن اي شيء يعني لتعيين الاعتقاد الذي حكم هذه الجملة صادر عن
ذلك الاعتقاد اي حكم المبتدأ بخصوص مضمون الخبر له صادر عنه مثلا اذا قلت علمت
زيدا منطلقا فانت حكمت على زيد بثبوت الانطلاق له واعتقدت انطلاقه و
بينت ان حكمك هذا صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما انه صادر عن ظن وعلى هذا

الثانى ان القوم كلهم متفقون على ان منصوب هذه الافعال فى الحقيقة هو مصدر مسرع
من الخبر مضاف الى المبتداء فان كان الخبر مشتقا كقولك علمت زيدا منطلقا فمعناه علمت
انطلاق زيد وان كان جامدا كقولك علمت اخاك زيد فمعناه علمت زيدية اخيك فمضمون الخبر
فى هذا الباب ابدا مضاف الى المبتداء وهو المفعول الثالث انهم متفقون على انه يجوز
ان يقوم الضمير والاسم الاشارة مقام منصولى هذه الافعال كما اذا قيل اظن زيدا قايما
فيقول انا ايضا اظنه او اظن هذا واعترض المانع لنا على هذا بان الضمير او الاسم الاشارة لو قام مقام المفعولين ههنا لحال وقوع صلة وليس فليس والقوم محسنون عنه
بان المفعولين فى هذا الباب مفرد معنى والصلة ليست كذلك فجواز الوقوع ههنا لا يقتضى
جواز الوقوع هناك والغرض من هذا الكلام التنبيه على ان المفعولين فى هذا الباب
فى التحقيق مفعول واحد وهو المصدر المسرع من الخبر المضاف الى المبتداء اذا
تقررت هذه المقامات فاعلم انه اذا تصدرت الجملة الاسمية بالمفتوحة فى هذا الباب
كقولك علمت ان زيدا قايم ففيه خلاف بين الاخفش وسيبويه فمذهب سيبويه ان
هذه الجملة مفعول ولا حاجة الى مفعول آخر لانا تقدر ان مفعول هذا الباب
مصدر ماخوذ من الخبر مضاف الى المبتداء بلا حرف مصدرى وان كاف فى اتمام
الامر فمع الحرف المصدرى وهو المفتوحة ثم الامر بالطريق الاولى لان هذا
الباب لا يطلب الا مسندا ومسندا اليه سواء كانا منصوبين او لم يكن الا احدهما
منصوبا فمتى صادفنا حصل المقصود والحرف المصدرى ساع فى حصول المقصود
وتمهيده وتوطيه لسرعته فلا حذف فى الكلام ههنا اصلا فلا تقدير ومذهب الاخفش
ان المفتوحة مع جملتها مفعول اول والمفعول الثانى محذوف وان التقدير فى
علمت ان زيدا قايم علمت قيام زيد حاصلا ومذهب هذا مرجوح عند الجمهور
اما اولا فلانه قد تبين بالبرهان الباهر انه لا حاجة الى الحذف فاعتبار بدون الاحتياج اليه خارج عن قضية العقل واما ثانيا فلان المفعول الثانى لو كان محذوفا
مقدرا لجاز اظهاره وقياما اذ ليس ههنا مانع حتى يكون واجب الحذف

والاضمار اذ ليس فليس فان قيل استثناء الشئ ممنوع بل ههنا مما يتسرع
وهو الجملة المشتملة على الطرفين والاسناد فذكره اذن لغو غير محتاج اليه قلنا
هذا رجوع الى مذهب سيبويه واعتراف به والطبع السليم قاض على هذا المعنى
واذا اتقررت هذه الامور فاعلم ان القوم يقولون ان المفعول الثانى فى نحو علمت ان
زيدا منطلق محذوف مبنى على مذهب الاخفش والكلام الذى اشتمل ودل على
انه غير محذوف مبنى على مذهب سيبويه وهو الحق الذى لا عدول عنه واما
ما نحن فيه من ان الجملة المصدرة بالمفتوحة بتاويل المفرد فلا ياتى فى مذهب
سيبويه لان مذهبه كما عرفته هو عين هذا الكلام ولان مذهبه ليس ان
هذه الجملة مع المفتوحة جملة حقيقة واقعة موقع الجملة الاسمية التى هذه الافعال
داخلة عليها حتى ياتى ما نحن فيه بل حقيقة مذهبه ان مفعول هذا الباب فى
التحقيق مفعول واحد هو المصدر الماخوذ من الخبر المضاف الى المبتداء فحاصل
الامر ان المفعولين قسمان الاول ما لا يكون معه حرف مصدرى كقولك علمت زيدا
منطلقا الثانى ما يكون معه حرف مصدرى كقولك علمت ان زيدا قايم فكما ان القسم
الاول ما اول بالمصدر وكاف فلذكر القسم الثانى بل هو اولى لما مضى هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام ولا يصغى الى تر هات الاقوام فان دخلت اللام
اى لام الابتداء على خبرها اى خبر ان كسرت لان لام الابتداء يمتنع اجتماعها
مع المفتوحة لان وضع اللام هذه لتاكيد مضمون الجملة وتقريرها فينافى
المفتوحة بخلاف المكسورة فان هذه ايضا موضوعة لتاكيد مضمون الجملة
وتقرير معناها كاللام سواء بسواء نحو والله يعلم انك لرسوله فان المكسورة
فى هذا المقام من معلقات افعال القلوب اذا جاءت فى خبرها اللام فان تجرد
عنها فلا تعليق اذ قد تقرر ان المنصوبين فى افعال القلوب فى تاويل المصدر
فاذا امكن جعل الحرف مصدريا معمولا لفعل القلوب بان يفتح علمت انها
فهو اولى من عزو العامل بكسر العمزة ووجه الضبط فى هذا المقام ان يجب الفتح

في مظان المفردات ويجب الكسر في مظان الجمل فليفصل مظان التسعين حتى يرتفع
الشبهة عن البين فنقول من مظان المفردات موقع الفاعل والمبتداء وما
بعد لو ولولا وما بعد باب علمت وقد سبق تفصيلها ومنها موقع المفعول
في غير باب علمت نحو سمعت ان عمرا خارج اى سمعت خروجه ومنها موقع المضاف
اليه نحو فعلت هذا اكراما لانك قايم اى فعلته اكراما لسبب قيامك ومنها موقع المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من ان زيدا قايم اى عجبت من قيامه ومنها ما بعد ما التوقيتية نحو اجلس
ما ان زيدا قايم اذ قد تقرر ان ما هذه مصدرية وانها لا يدخل الا على الفعل فتقدير
اجلس ما ثبت ان زيدا قايم ومنها ما بعد حتى العاطفة او الجارة نحو عرفت امورك حتى
انك تتاخر ومنها ما بعد مذ ومنذ اى مذ انا قايم ومنها ما بعد لاجرم على راى قال الله
تع لاجرم ان لهم النار ومنها ذيد فلس كما ان عمرا فلس ومنها قولهم حق انك ذاهب
وجه رايتى انك قايم اى في حق وفي وجه رايتى انك كذا ومن مظان الجمل ابتداء الكلام
نحو ان زيدا قايم ومنها وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل
فقوله انه فاضل كلام مستاءنف علة لما تقدمه قال الله تع ولا يحزنك قولهم ان العزة
لله جميعا ومنها ما بعد القول اذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد اشامل للظن والعلم
فان الهمزة بفتح اذن كما بعد العلم والظن وانما وجب الكسر فيما بعد القول لان ابتداء
الكلام المحكي ومنها ما بعد الموصول او الصلة لا يكون الا جملة قال الله تع ما ان مفاتحه
لتنوا بالعصبة اولى القوة ومنها جواب القسم نحو تالله انك لفي ضلالك القديم لان جواب
القسم لا يكون الا جملة ومنها موقع الحال كقولك زيدا واذ راكب قال الله تع وانا ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام اذ الحال انما هي الجملة نعم قد يقع الحال
مصدرا نحو جاء زيد ركضا وهذا ما قاله المصدر ليس بصريح ومنها خبر المبتداء اذا كان المبتداء
اسم عين كزيد انه قايم وكان زيدا انه قايم واذا المبتداء حدثا جاز فتح الهمزة نحو ما
عجبت الا انك قايم ومنها ما بعد اما نحو اما انك فاضل والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون اما بعد فانك قايم واما بادئ بدئ فاني
احمد الله ومنها ما اذا دخل ان على مبتداء في خبره لام الابتداء اذا قد يقرر ان لام الابتداء

لا يجامع الا المكسورة ومنها ما بعد حتى الابتدائية نحو قد قال القوم وذكر حتى ان زيدا يقول ذا
في المواضع المختصة باحد التسعين وهنا قسم ثالث وهو الموضع الصالح للامرين اى لاعتبار
تقدير الجملة وتقدير المفرد ففي هذا القسم يجوز الامران كسر ان وفتحها فمنه ما بعد فاء الجزاء نحو من
يكرمني فانه اكرمه فالكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح باعتبار ان المفتوحة مع ما في خبرها مبتداء
محذوف وتقديره فاكرام اى له ثابت ومنه ما بعد اذا المفاجاة نحو اذا ان عبد العصا فالكسر بتاويل
اذا هو عبد العصا والفتح باعتبار ان المفتوحة مع ما في خبرها مبتداء خبره محذوف وتقديره
فاذا عبوديته معاه ثابتة ومنه ما اذا كان هناك هذا او ذاك او ذكر او ذكم وبعد واو وبعد
الواو اما قال الله تع وكذلك وان الله موهن كيد الكافرين فقوله وكذلك خبر المبتدا المحذوف اى الامر كذلك
فالفتح بتاويل عطف على الجزاء اى الامر ذكر وان الله موهن والكسر بتاويل عطف مجموع الجملة
الجملة المصدرة بالمكسورة على مجموع الجملة المتقدمة المحذوف مبتداءها ومنه قولهم اول ما اقول
اذا احمد الله فالفتح بتاويل جعل مظنون الجملة المصدرة بالمفتوحة خبر المبتداء المذكور اى اول
مقولي حمد الله والكسر بتاويل جعل هذه الجملة المصدرة بالمكسورة محكية بعد القول واول مبتداء
خبره محذوف اى اول قولي اني احمد الله ثابت ومنه ما بعد حتى اذا كانت محتملة للابتدائية والجارة
او العاطفة وقد سبق تفصيله ومنه ما بعد لاجرم فالفتح وجهه ظاهر وهو انه فاعل لاجرم والكسر باعتبار
انه فيه قسمان عارضان الاستعمالات ويدخل ما الكافة على جميعها اي جميع هذه الحروف وانما يبطل عملها
لئلا يتوجه عود الضمير الى الاقرب وهو المفتوحة فتكفها اى تمنع ما بعدها تذكر الحروف عن عملها من الكف
وهو المنع وههنا مقامان الاول ان عمل هذه الحروف يبطل اذا اتصل بها ما الثاني ان عملها يبطل
اذا خففت سواء ليت ولعل وكلا المقامين مفتقر الى تفصيل لعوص مواقعها وعموم منافعها
فنحن نفصل هذا تفصيلا ينشرح به الصدور وينبعج منه العقول فنقول في المقام الاول وبالله التوفيق
اعلم ان ما هنا اعني الكافة اقسام ثلثة القسم الاول ما هو كافة عن عمل النصب القسم الثاني ما هو كافة
عن عمل الرفع فقط القسم الثالث ما هو كافة عن عمل الجر فقط اما القسم الاول فهو ما الذي يتصل بهذه
الحروف فانها اذا اتصلت بها جاز هناك وجهان الاهمال والاعمال اما الاهمال فيجعل ما هذه كافة مانعة
لها من عمل النصب والرفع واما الاعمال فيجعلها ازايد حرفيه كما في قوله تع فبما رحمة من الله ولكان

والكلام الفصيح نطق به كخوانما الله الا واحد جزم به المصدوبت التوله به وينبغي ان يعلم انه اذا اعملت
فمن الحروف يدخل على الجملة الفعلية كما كانت يدخل على الجملة الاسمية فكالاية الكريمة واما الفعلية
فكقوله تعالى انما يعمر مساجد الله انما ينهيكم الله كانما يساقون الى الموت وهم ينظرون ومذهب الكوفيين
وعلي ابن درستويه ان ما من نكرة تامة بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وموصولة من الحروف
والجملة بعدها خبرها ومفسرة لضمير الشان فقولنا انما الله اله فمعناه ان الشان الله اله واحد واما القسم
القسم الثالث فهو ما للكاف اللاحقة بالافعال وهي ثلثة فقط لحكم الاستقراء قل وكثر وطال واذا اتصلت
ما من بهذه الافعال فهي لا يدخل الا على جملة فعلية حرفية بالفعل فيها نحو قلما يميل اللبيب الى الخائن
وكثر ما يفعل زيد هذا الفعل وطالما جاء في صدره فان قيل فاذا كانت هذه الافعال مكفوفة عن
عمل الرفع فكيف حالها في طلب الفاعل ونحن نعلم ان الفعل لا بد له من فاعل قلنا ان هذه الافعال مكفوفة
عن طلب الفاعل بحسب الصورة واما بحسب المعنى فهي طالبة له فتوقعها بحسب المعنى امكان الافعال
الواقعة بعدها فقولنا قلما يميل اللبيب الى الخائن معناه قل ميلان اللبيب الى الخائن ولهذا اشترطوا ان يكون الواقع بعدها افعالا متصرفة لئلا يلزم كون هذه الافعال معطلة بحسب المعنى ايضا ولهذا
قال سيبويه في قولهم طرت فاطول الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم ان هذا ضرورة
شعرية والا فالواجب ان يقع بعد قلما فعل وعندي انه لا اختفاء ههنا لان قوله وصال
فاعل فعل مقدر يفسره المذكور اي قلما يدوم وصال وللنحاة في هذه الافعال المذنبة بما هذه
ههنا الاول ما ذكرنا انفا وهو ان ما هذه كافة كما ذكرنا الثاني ما هذه مصدرية وما بعدها
مأول بمصدر هو فاعل لهذه الافعال فحق ما على الاول ان يكتب موصولة وعلى الثاني ان
يكتب منفصلة وعندي ان هذا ابتداع لعمل اذ للمال واحد واما القسم الثالث فهو ما يتصل به ما هذه فمنها حروف وطروف فالحروف منها ربت نحو ربتما يود الذين كفروا
ومنها الكاف نحو كن كما كنت وعليه قوله تعالى واجعل لنا الها كما لهم الهة ومنها ابناء نحو بجاري
مستحق والمحققون على ان ما الكافة في الموضعين احدثت معنى التعليل نحو اذكروه كما هداكم
اي لهدايتكم وافعل بما فعل كذا اي افعل لفعله ومنها من نحو مما فعل تفعل واما الظروف فمنها
بعد نحو ما بعد كما فعلك كذا كما ومنها حين نحو سنا حين بالاراك معا اذا انتهى راكب على جملة

وفي قول آخر وسواء ما ذا بدت وبين مضافة الى الجملة وفي قول آخر وسواء ما ذا بدت و
بين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى الجملة اي بين اوقات حين بالاراك ومن الاقوال
الثلثة التي من مذهبهم في سما بالالف كقوله فسما سوبين الناس والامر امرنا اذا
حين فيه فهم سوف ليس بصف ومنها مباحث آخر لا يحتملها الكتب واما المقام الثاني
وهو ابطال العمل بالتخفيف فنقول ان المكسورة اذا خففت جاز هناك امران
الالغاء نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون فيمن قرأ بتخفيف الميم والاعمال نحو وان كلا
لما ليوفينهم بتخفيف ان الا ان تخفيفها مشروط باللام فرقا بينها وبين النافية
واختلفت في هذه اللام فقال ابو علي الفارسي واتباعه ان هذه ليست
بلام الابتداء بل هي لام فارقة فقط وذهب آخرون الى انها لام الابتداء والتخفيف
المكسورة وهذه كوذ دخولها على الفعل لكن بشرط ان يكون هذا الفعل من
الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها
قال الله تعالى وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان و
جدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كاد والسعود لكي الى غير ذلك واما المفتوحة
اذا خففت فوجبت ان يكون بعدها احد الحروف الاربعة وهي حرف النفي
وقد وسوف والسين ليكون عوضا مما أخذ منها فتقول علمت ان لا يخرج زيد
وان قد خرج زيد وان سوف يخرج وان سيخرج قال الله تعالى ان لم يرد احد و
علم ان سيكون منكم مرضى والفرق في هذه الاشتراط الفرق بين المخففة والناصبة
كما ان اللام في المكسورة المخففة فرقا بينها وبين ان النافية والاثنان اللذان
مرفوعهما قبل المنصوب ما ولا المشبهتان بليس تو صيفهما بهذا الوصف
تنبيه على عملها وعلة العلة لعلمها وهو ظاهر وهذا الاعمال المبني على هذا التشبيه لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يجوزون اعمالها اصلا بل يرفعون ما بعد تميما على
الابتداء ويقرأون ما هذا بشرا واللغة العليا لغة الحجاز قال الله تعالى ما

ما هذا بشرا وما من امتناعهم وفي نحو المفتاح ما ولا للنفي في لغة الحجاز بسببهما
ليس في النفي والدخول على الاسم والظرف فعملوا بهما الاسم ونصبوا بهما الظرف نحو
ما زيد منطلقا فزيد مرفوع بانه اسم ما ومنطلقا منصوب بانه خبرها ولغة بني تميم هكذا
ما زيد منطلق ولا رجل افضل منكم وما يدخل على المعرفة والنكرة ولا لا يدخل الا على
النكرة وذكر لان ما ولا كانا يعملان بسبب المشابهة بليس فكل منهما اشبه بكان
ادخل في الاتصاف توصف ليس وما اشبه بليس من لا لان ما يختص بنفي الحال وليس
فكان عاملا في المعرفة والنكرة كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلقصور مشابهتها
بليس صار مختصا بالنكرة قال صاحب المفتاح ولزيادة تمكين ما بليس لكون نفي الحال
كليس اعملوه في النكرة والمعرفة ولم تعملوا الا الا في النكرة فان قيل فكيف في السمع على
نقصان مشابهتها لا بليس اجريا الامرين المعرفة والنكرة فلم خص بالثاني
وترك تخصيصه بالاول قلنا اذا لمعرفة امر زايد على التنكير فمعهود باول المراتب اظهارا
لضعفه ولان فيه رعاية لما هو عليه في الاعم الاغلب وهو نفي للجنس واذا انتفت النفي بالا
او لكن او قدمت الظرف على الاسم بطل العمل نحو ما زيد لا قايم وما قايم زيد ووجه بطلان العمل
ههنا ان كلا منهما انما تعمل بسبب المشابهة بليس ووجه الشبه كونها للنفي مثله والنفي لما
صار منقوضا بالا زال الوجه الذي كان العمل مساعليه واما ليس فانه فعل موضوع
للنفي والا لا يقدر على ابطال فعليته واما في صورة تقديم الخبر فلان كلا منهما ضعيف فاذا
بعد الانقطاع عن السمت الاصلي الذي هو اصل المشبه به بقيا عن عملها فان قيل قد سبق
في الحروف المشبهة بالفعل انها يعمل بسبب شبهها في العمل الفعل في طلب المرفوع والمنصوب
الا انهم التزموا تقديم المنصوب ههنا اشعارا بالفرعية فجعلوا تغير السمت هناك آية
على الفرعية فلم لم يفعلوا اكذلك ههنا بل جعلوا العار السمت ههنا علما لبطلان العمل قلنا
لان المشابهة هناك كانت قوية من جهة انها كانت شبيهة بالفعل لفظا ومعنى وتقدما
ولا كذلك ما نحن فيه فليفهم واعلم انه يجوز ادخال الباء في خبرها نحو ما زيد بمنطلق توكيدا
للنفي ولا يقال زيد بمنطلق كذا في المفصل وروى الشيخ عبد القاهر عن سيبويه انه يجوز

دخول

دخول الباء في خبر المبتدا فيجوز زيد بمنطلق كذا في نحو المفتاح ولا وجه آخر لكان
لاحد الحروف الثمانية وكان هو في باب نفي الجنس وفي باب شبه ليس بالذات واحد و
ان كان عملها مختلفا لم يجعل الحروف الماضية تسعة بل ثمانية اذ الكلام في الحروف والعدد
باعتبارها لا في العمل وبين ههنا لا في ما سلف لهذا المعنى وهو ان ينصب الاول ويرفع الثاني
وذكر اذا كان الاسم مضافا الى نكرة او مضافا دعاله اي للمضاف نحو لا غلام رجل كائن
عندنا في المضاف ولا خبرا من زيد جالسا عندنا في المضارع وترك ههنا تغيير المضارع
للمضاف ومثل بعين ما مثل به المضارع بالمضاف في باب النداء تنبيها على ان المضارع
بالمضاف ههنا هو ما فسره هناك وقد نبه هناك على هذا المعنى هناك فلا يغفل وشرط
كون الاسم مضافا الى النكرة اذ لو كان مضافا الى المعرفة لكان معرفة اذ المضاف الى
المعرفة معرفة واذا كان معرفة امتنع دخول لا هن عليها الا ان حق معناها ان يكون
نكرة واما النكرة المفردة فمبنية معها على الفتح لا رجل في الدار اراد بالمفرد ههنا ما لا يكون
مضافا ولا مضارعا بقرينة المقابل فشمل المثنى والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين بخلاف
الجمع والمسلمات في الدار فحق العبارة ازن ان يقول واما النكرة المفردة فهي مبنية على
ما ينصب به فيجيء لا رجلين تثنيه بناءه على الياء لان نصبه كان به ونحو لا مسلمون جمع بناءه
كذكر على الياء لان نصبه كان به ونحو لا مسلمات جمع مبني على الكسرة لان نصبه كان بالكسرة
وللنحاة في لا مسلمات اقوال ثلثة الاول وهو المشهور وعليه الجمهور ان آخره مكسورة بلا تنوين
كما ذكرناه الثاني انه مكسور مع التنوين وهذا التنوين تنوين المقابل - لا تنوين
التمكن كعرفات الثالث وعليه المازني ومن تبعه ان آخره مفتوح بلا تنوين نحو لا
رجل وفي كلام المصنف سمسمة على ان مبني لا في القسمين الاولين وهما المضاف والمفا
رع له
مع ويقال له نفي الجنس لان مدخوله في لا رجل انما هو الجنس ولا نفي له بحسب الصورة فسمي
به محافظة لجانب صورته وان كان المنفي في الحقيقي حكم الجنس فان كررت لا مع المعرفة
جاز فيه الرفع نحو لا رجل فيها ولا امراة لانه جواب عن سوال هو ارجل في الدار ام امراة
ولا عمل للا ههنا الى في صورة التكرير بل هو لغو في العمل لتفيد معنى النفي فقط نحو لا هو

ولا قوة الا بالله العلي العظيم فيه تسعة وجوه الاول فتحهما معا كلا رجل ولا دار وهو
ظاهر والثاني فتح الاول ونصب الثاني مع التنوين اي لا حول ولا قوة فلا للاولى لنفي
الجنس والثانية زائدة ذكرت لتاكيد النفي وليست بعامل فقوله ولا قوة عطف على محل
قولك وابنا مثل مروان وابنا اذ قد تقرر انه اذا عطف على اسم نكرة فلا يجوز فيها الا الا
عراب الثالث فتح الاول وهو ظاهر ورفع الثاني على ان لا زائدة وهو عطف على المحل مثل
قولك وابن الرابع رفعهما على ان لا ملغاة عن العمل والاسمان مرفوعان على الابتداء
الخامس رفع الاول وفتح فلا الاول لنفي الجنس الا انه لغو في العمل والالغاء مشروط بالتكرر
وهو حاصل ولا يلزم بعد الالغاء بوقوع الاسمين في الاعراب ولا الثانية كقولك لا رجل وزعم
الناظر الشارح ان لا في الاول بمعنى ليس وليس بشيء لان لا بمعنى ليس ضعيف وكذا كلامه في
الوجه السادس على ما سورته فافهم واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وهي
اي لا المعرفة مع لا كقولك لا زيد فيها ولا عمرو ووجه الضبط في هذا المقام ان مدخول لا هنا
اقسام ولكل قسم منها حكم خاص الاول ان يكون الواقع بعدها نكرة واحدة فقط وهذا
ايضا اقسام الاول ان يكون تلك النكرة مضافا الى نكرة اخرى كقولك لا غلام رجل كائن عندنا
الثاني ان يكون تلك النكرة شبيهة بالمضاف اي تعلق بها شيء ويكون هذا الشيء من
تمة معناها كقولك لا خيرا من زيد عندنا ولا صاحبا للقرآن عندك ولا مارّا بزيد في الدار
ولا عشرين درهما مالكا الثالث ان يكون تلك النكرة غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف ولا
مقرونة بتابع من عطف او وصف كقولك لا رجل في الدار الرابع ان يكون تلك النكرة مقرونة
بوصف وهذا ايضا قسمان الاول ان يكون النعت واحدا كقولك لا رجل ظريف الثاني
ان يتعدد النعت كقولك لا رجل كريم ظريف الخامس ان يكون تلك النكرة ومقرونة بعطف
والمعطوف نكرة كقولك لا رجل وابنا السادس ان يكون تلك النكرة مقرونة بعطف والمعطوف
معرفة كقولك لا غلام لك ولا العبا لك القسم الثاني من اصل الاقسام ان يكون الواقع بعدها
نكرة مكررة كقولك لا رجل عندنا ولا امرأة الثالث ان يقع بعدها معرفة الرابع ان يفصل بينها
وبين النكرة بشيء كقولك لا فيها رجل ولا امرأة هذا تفصيل الاقسام في هذا المقام فالقسم الاول

والثاني

والثاني اعني النكرة المضاف الى النكرة اخرى والمضاف حكمهما واحد وهو ان مدخول لا
معرب غير ان الاول منصوب بلا تنوين اذ التنوين والاضافة لا يجتمعان والثاني منصوب
منون اي هو معرب واعراب النصب والتنوين وجوبا البتة والمص اشار الى اعراب القسمين
بقوله واما النكرة المفردة فمبنية معها على الفتح يعني ان كلا من الاولين معرب واشار
الى وجوب النصب والتنوين وجوبا بقوله للاخيرا من زيد فالضابط في هذا القسم
انه اذا كان هناك ما يتعلق بالاسم لا تعلقا ناطقا يكون الثاني من تتمة الاول فهو المضاف
بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه والتعلق لا يختص بالظرف كما يشعر به ظاهر عبارة المص كما
ذكرنا ولهذا اورد جار الله من امثلة هذا القسم قولك لا ضاربا زيدا في الدار ولا عشرين
درهما لك فان زيدا منصوب ضاربا ودرهما منصوب عشرين اذ قد عرفت في بحث
التمييز انه عامل في الدرهم فعشرين نصب لاسم لا ودرهما يتعلق به وتمامه سيتبين بالجمع
ومن هذا التفصيل قولهم لا حاضر لك كذا الثاني من تتمة الاول بحسب المعنى ومن هذا
التفصيل قولنا اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت وللنحاة
في مذهبان الاول وهو مذهب الجمهور وهو المشهور وعليه سيبويه والمحققون بعد ان
الظرف في مثل ليس بملغى بل هو ظرف مستقر خبر لا ولهذا قال الامام المرزوقي في اعلى
رتبة في قوله ومن يعربا لاعداء لا بداء لا سلمى بهم من مرع الموت مرعا ان من
في قوله لا بد انه محذوف والتقدير لا بد من ان فاذا قلت لا بد من كذا انتصاب بدلا و
خبرا من كذا ولم يتعلق من بد كما تتعلق من لجبر في لا حول ولا قوة الا بالله ولو كان كذلك لتنون
بد ولم يكن غير البتة هذا كلام الثاني وعليه ابن مالك ومن تبعه ان مثل هذا مضاف
معرب لانه اشرع سوسه تحقيقا للمضاف بالمضاف وهذه حجة وسعه مقبولة واما
قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله فكل من الظرفين فيه متعلق بمحذوف لا عاصم اي لا يعصم
اليوم من امر الله واما قوله حل طول لا سرب عليكم اليوم ففيه وجوه كثيرة لعلنا نذكرها
في شرح لبيك الاعرابي من اراد الوقوف عليها فعليه بالمراجعة اليه واما القسم الثالث
وهو ان يكون تلك النكرة غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف كقولك لا رجل في الدار فحكمه انه مبني على الفتح

كما قرح به المص فحمد على النتح وفي كلامه قصور وقد عرفته واما القسم الرابع فاحد قسميه
وهو النكرة المقرونة بوصف واحد فقط نحو لا رجل ظريف حكمه ان الموصوف فيه مبني وفي وصفه
يجوز الامران الاعراب والبناء ويجوز فيه اعرابه وجهان النصب والرفع وفي نحو المفتاح واذا
وصف المبني نحو لا رجل ظريف جاز في الوصف كما تقدم ونصبه ورفعه اما اذا فصلت نحو لا
رجل عندنا ظريف بطل البناء وحكم الوصف الزايد او المعطوف حكم المنفصل
وكذا حكم المكرر نحو لا ماء ولا ماء وقد يجوز ترك التنوين من عبلات وهي جامع لكثير من الاحكام
فافهم واما قسمي الاخر وهو ان يتعدد الوصف فحكمه ان الوصف الاول يجوز فيه الاعراب والبناء
واما الوصف الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب واما الخامس فحكمه ان المعطوف معرب
البتة لا يجوز بناؤه وعليه قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه وهذا اصح الوجوه في
لا حول ولا قوة يجعل لا الثانية مزيدة وقد نبهنا عليه واما السادس فحكمه ان //
المعطوف لا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا عبد لك ولا اثر في كلام المص من هذه الاقسام
واما القسم الثالث من اصل الاقسام نحو لا رجل عندنا ولا امراة فحكمه انه يجوز فيه تكرر لا
ويجوز في مدخولها الفتح والرفع واليه اشار المص بقوله جاز فيه الرفع نحو لا حول ولا قوة
الا بالله واما الفتح فلثقل واما الرفع فلالغاء والاهمال واما القسم الثالث وهو
ان يتبع بعدها معرفة فحكمه ان تجب هناك رفع المعرفة والتكرير نحو لا زيد فيها ولا عمرو
واليه اشار المص بقوله واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وهي تكرر واختار
المبرد ومن تبعه الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار ونحو لا رجل
عندك فقوله فلا يقع بعدها الا مرتين اشارة الى وجوب الرفع وقوله وهي مكررة اشارة
الى وجوب التكرير واما القسم الرابع وهو الفصل بين لا وبين النكرة نحو لا رجل فيها
ولا امراة ولا اثر في كلام المص من هذا القسم ايضا هذا تفصيل الاقسام في هذا
المقام وتفصيل الاحكام لهذه الاقسام ثم ههنا لطايف نحن اصغاءها واساءها في
صحيفة النواد الاولى ان لا هذه انما الا ينصب الاسم الاول ويرفع الثاني فعمل عكس ليس
عملا لان سبب تشبيهها بان ووجه الشبه ان موضوعة للتحقيق الذي معناه المبالغة

في الاثبات ولا هذه موضوعة لنفي الجنس الذي معناه المبالغة في النفي فهما اذن بهذا
الاعتبار يتضادان ومن قواعدهم انهم يحملون النقيض على النقيض فحملوا لا على ان وجعل
عاملا عكس عمله وهذا ما قاله صاحب المفتاح واما لا فهو لنفي الجنس وهو ملحق بان
لحاق النقيض بالنقيض ثم ان عمل لا مع هذه المشابهة ضعيف من وجهين الاول
ان اصلها وهو ان عمل ليس بالاصالة بل هو بسبب كونها شبيهة بالفعل فلما ازن مشعر
بالمشبهة وفرع لفرع الثاني ان وجه الشبه هو النفي لا التعارف وبهذا التحقيق
يظهر ههنا اسرار الاول الثاني ان لا يعمل في المعرفة اذ ليس ههنا نفي للجنس الثاني الثالث
ان لا يعمل اذا فصل بينه وبين مدخوله شيء فوجوب الرفع والتكرير حيث
حصل له بسبب ضعفه وتدارك له الثالث الثالث في جواز الغائها اذا كررت النكرة معها
من غير فصل نحو لا رجل حر ولا قوة الا بالله وفي وجوب الغائها في المعرفة في
صورة الفصل مع انه لا يجوز الالغاء في ان اما الوجوب في المعرفة والفصل
فظاهر لانه اخراج له عن وضعه الذي عليه مدار المشابهة بان في المعرفة ولضعفه
لا يقدر على العمل في البعيدة في صورة الفصل واما جواز الالغاء في صورة التكرير
فبلا فصل فلان لضعفه لا يقدر على العمل في اكثر من واحد كرجل ضعيف لا يقدر على
القيام بملوءة روجين واما الفتوى فهو يقوم بالكل وان كانت اربعا فان قيل
فيجب الغاء اذن فلم يجز العمل مع الآن تكرير النكرة لجهتان جهة كثرة المعمول حيث
جاز الواحد وجهة التكميل في نفي الجنس لان التكرير في النكرة تاكيد لنفي الجنس
ومبالغة في نفيه والجهة الاولى يقتضي الالغاء والجهة الثانية يقتضي الاعمال فلما اجتمعت
هذه الجهتان جوزنا هنا الوجهان الثالث الرابع اذ بنى النكرة المفردة على الفتح نحو
لا رجل في الدار اشعارا بقصور درجته عن درجة اصله الذي هو ان كما ان التراخي
تقديم المنصوب على المرفوع في ان اشعارا بحط رتبته عن اصله الذي هو الفعل وقد
عرفت ذكر في الحروف المشبهة بالفعل اذ الفرع لا بد وان يكون معه ما يشعر بفرعيته
جريا على قضية التناسب فاذا اعربت دخل الاضعف جرى على قضية المشابهة واذا بنى

فنيه الدان لحط درجة الفرع عن الاصل اذ البناء مبني عن ان عامل ملناحتى يعمل فيه وجوه
لاكعدم لضعف وفرعية السر للحلس ان مبنى الوصف الاول لان لما يقوى على العمل في الا
قرب وهو الموصوف كان عدم قوة عمله في الابعد بالطريق الاولى التراسادس ان
لم لاجوز في المعطوف النكرة الا الاعراب لان النكرة بعد ما في التحقيق نفي للجنس فعطف على
لفظ مدخوله اشعارا بقوة عمله في حق المعطوف في الجملة واذا ما اذا كان المعطوف
موجبا يكون فهو بعيد عنه لفظا وصورة ومعنى اذ ليس في نفي المعرفة للجنس فتامل في
هذه الاسرار ان اشتهرت ان تعوز بالفوائد الابكار للطبع الثانية انكر قد عرفت في
التحقيق المذكور انفا ان لا بد هنا انما يعمل عملا على طور عمل ان وعلى طرز وطريقه لانه
ينصب الاسم الاول على انه اسمها لا ويرفع الثاني على انه خبرها فتقول لا غلام ملبح كما تقول
ان غلاما ملبح فالمنصوب اسمها والمرفوع خبرها فترك الاسماء على حالها كما كانا في باب ان
استعارا بالكاف ومذا مذهب اهل الحجاز فالخبر عندهم مذكورا ومحذوفا وكلاهما جايز وانما
بنو تميم فلا يثبتون الخبر ولهم في عدم اثباتهم لهم قولان الاول انهم لا يذكرونه لتقابل هو
محذوف ومراد معنى الثاني انهم لا يثبتون له الخبر اصلا لا لفظا ولا معنى فاذا قيل لا اهل
موجود ولا مال موجود على الاول ومعناه الاهل والاهل والمال على الثاني
فلا حاجة الى تقدير اصلا والى هذا اشار صاحب المفتاح بقوله واما مرفوع الباب
اعني الخبر فهم علم تركه البتة واهل الحجاز على ما ترى ان ثبت وعندي ان قولنا لا اله الا
الله قاطع بالعموم الاول ودافع للثاني اذ لو كان كذلك كان المعنى كل لا اله الا الله
فوجب نصب ما بعد الا اذن اذ قد تقرر في باب المستثنى ان ما بعد الا في الموجب
لا يكون الا منصوبا البتة واذا تقررت هذه الفوائد فاعلم ان النفي العليا
لغة الحجاز ولهذه النكتة يرى المصنف بصدد بيان الخبر في التمثيل حيث قال لا غلام
رجل كائن عندنا ولا خير من زيد جالس عندنا فذكر الخبر صريحا تنبيها على ان
بناء الامر على مذهب الحجاز فان قيل فيكفي اذن ذكر الظرف فلاى نكتة اظهر
العامل في الظرف المستقر قلنا نعم الا انه صرح به ورفعه دفعا لالتباسه بالصفة
الثالثة

ان قوله فبنيه معها على الفتح يحتمل وجهين الاول ان النكرة ولا كلاهما كلفظ واحد
مبني الثاني ان المبني انما هو النكرة فقط فقوله معها على الاول ظرف لغو عامله مبنية
وعلى الثاني ظرف مستقر حال من المستتر في مبنية وسبب بنائه ما ذكرنا وسميناه
سرا رابعا والمشهور ههنا على السنة القوم ان علة البناء يضم معنى من الاستغرا
لان قولك لا رجل نصا في نفي الجنس عنزلة لا من رجل كخلاف لا رجل في الدار كما ان
ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل
في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح
بل رجلان وما جاءني من رجل رجلان فلما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا
النكرة من معنى من فبنوها ولهذا قال صاحب ان قراءة لا ريب فيه بالفتح لوجب
الاستغراق وبالرفع لجوزه هذا ما اشتهر بينهم وتقابل ان يقال لو كان يضمن الظرف
علة للبناء اليم لكان اي مبنيا لانه متضمن بمعنى ان فالسبب عندي ههنا هو البيت
الرابع وقد اطلقنا عليه فان قيل فلم يجوز ان لا رجل في الدار بالرفع
بل رجلان ولا يجوز لا رجل بل رجلان بالفتح وكل منهما نكرة واقعة في سياق
النفي فلم كان الفتح يفاني الاستغراق دون الرفع قلنا قد بينا هناك في اللطيفة
الاولى على ان لا حظ لكمال المبالغة في النفي لان بني للجنس على اصله وصعلنا
ان مقابلها وهو ان لكمال الاستغراق وضعا بخلاف لا التي في لا رجل بالرفع
فانها ليست كذلك فكل منهما ان نكرة في سياق النفي ناطقة بعموم النفي والاول
ممتاز عن الثاني لكونه موضوعا لكمال النفي وضعا بخلاف الثاني فاختصاص
لا حظ بهذه المزية هو الذي يوجب كونه بمعنى الاستغراق بخلاف لا التي
في لا رجل بالرفع فليتامل فيه وقد عقل عنها الجمهور والله اعلم بحقايق الامور
اللطيفة الرابعة انه قال فان كررت لا مع المفرد جاز في الرفع ثم قال واما المضاف
المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة وعلى تكرير فاوقع المخالفة بين الكلامين
وكل ذلك لحكم ونكت اذا وقع بعدها معرفة وجب هناك الرفع والتكرير

بل

قيد

النفي

فكل من الامرين قيد هنا بطريق الوجوب واما الرفع والتكرير فلا كان في
الاول بل المد اذ كرر النكر بلا فصل جاز النصب والرفع هذا تحقيق هذا المقام
بوصف الاختصار ومن اراد الزيادة عليه فليراجع الى كتابنا شرح لباب الاعراب
قدم البسط والاطناب والحروف العاملة في الفعل المضارع شروع في الحروف
العاملة في الفعل بعد الفراغ من بيان الحروف العاملة في الاسم تسعة اربعة منها
ينصبه وخمسة منها يجزمه واما الناصبة فقدم الناصبة على الجازمة اذ على اربعة
والاربعة مقدمة على الخمسة ولان العوامل عندهم مؤثرات والتاثير في الناصبة
اكمل واقوى اذ الجزم حقيقة هو السكون فالحقيق الذي لا حاجة الى العوامل الا يرى
الى ان الاسماء المعدودة لما خلت عن العوامل بقيت ساكنة الا ما جاز قلبنا على
فحوى ان المصدرية ان يفتح الهمزة وتخفيف النون فسمان تخفيف ان المشددة
ومعناه التحقيق وقد سبق ومصدرية ناصبة للمضارع تجعل ما بعدها في
تاويل المصدرية وهي التي نحن فيها تقول المصدرية احتراز عن التي هي
في المفصل وان هذه مع فعلها ماضيا او مضارعا بمنزلة ان مع ما في حيزها
اي كلاهما يشتركان في ان الجملة بعدهما في تاويل المفرد فان قيل الحكم بان هذه
ناصبة منقوض بقولهم ان يتم الرضاع بالرفع فيمن رفع ومن هذا القبيل
قول من قال ان نعم ان على السماء وكما من السلام وان لا يشعر احد قلنا هذا
اطلاق آخر فقد يشبه ان بما من جهة ان كلا منهما حرف مصدري تجعل ما بعدها في تاويل
المصدر فيرفع ما بعدها كما يرفع ما بعد ما ذكره جار الله في الكشاف في المفصل
ومثله في نحو المفتاح وقد يجعل ما بعدها كما ينصب ما بعد ان كقول من قال لا يظلمون
الناس كما لا يظلمون فما هذه ناصبة مسها لها بان والكاف للتشبيه وان هذه اذا
دخلت على المضارع تجعله في الاستقبال ولهذا ترى النحوي سمونها حرف الاستقبال
ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل كذا فاذا اردت تاكيده تقول لن
افعل ففي كلام المص تنبيه على ان ليس للتابيد بمعنى ان تاكيد لا تابيد اذ لو كان تابيدا

لما صح

لما صح ان يكون ناسخا وقد صح قال الله فلن ابرح الارض حتى باذن لي ابي او كي للتعليل
هو عند البصريين حرف ناصب للمضارع بنفسه كان من غير اضمار وليس حرف جار
بعد اللام لتوليتها كيلا تاسوا اذ لو كان جارا لما دخل الجار فهو حرف ناصب كان اذا دخلها
اللام وليس فيه معنى التعليل بل التعليل مستفاد من اللام اذا جاء بعدان فهو حرف جر
البتة بمعنى اللام التعليلية وفي الفصل وانتصاب الفعل بعد كي اما ان يكون بانفسها او
باضمار ان واذا دخلت اللام فعلت كي تفعل فهي العاملة كما تكرر قلت لان تفعل تقول
اجب ان تقوم مثال للاول اي اجب قيامك ولن يفعل مثال للثاني وجئت كي تعطيني
مثال الثالث والرابع اذن واذن جواب وجزاء اي هو جواب باعتبار كقولك اذن
اكرمك بالنصب جوابا لمن قال لك انا آتيك فكلامك هذا جواب لكلامه واكرامك هذا جزاء
لاتيانه فقوله جواب وجزاء هذه عبارة سيبويه في كتابه ومحمد جمهور النحاة على ان كونه
جوابا وجزاء هو معناه الكلي المطرد في جميع المواقع لا ينفك عن ذلك ومنع الشيخ
ابو علي الفارسي وقال بل مراده ان اكثري لا كلي اذ هو منقوض بقولهم ان اطعمك صاما
فاذن جواب من قال انا احبك اذ لا معنى للجزاء هنا واما قوله جواب فمحمل النحاة على ان الجواب
لان اولى ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقولك لن عادلي عند العزيز لمثلها وكمثلي
منها اذن لا اقبلها والثاني كقوله الخامس لو كنت من مازن لم تستبح ابلي هو اللقيط
بن زهدم بن شيبانا اذن لقام نصرهن معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فاذن
قوله اذن لقام بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب الثاني كقولك ان ياتني فتقول
اذن اكرمك اي ان استمر اذن اكرمك قال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من
اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم فحيث جاءت بعدها اللام فلو مقدرة
قبلها ان لم يكن ظاهرة كذا قال الفراء وانما ينصب المضارع اذا كان الفعل قبلها
مفرغا لها اي متعلقا لها فارغا عن غيرها فقوله مفرغا لها اي جعل الفعل خالصا
لها فارغا عن غيرها وحاصل معناه، ان لا يعتمد على شيء قبلها والايماء بقوله
اي غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل العمل المراد بالاعتماد ان يكون ما بعدها

من تتمة ما قبلها وذكر في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبر المبتداء قبلها واليه
اشار بقوله كقولك انا اذن اكرمك ومثله انا اذن اكرمك فقوله اكرمك في الاول
خبرانا وفي الثاني خبر انا الثاني ان يكون ما بعدها جزاء لشرط مذكور قبلها واليه اشار بقوله
وان ما بين اذن اكرمك فان بين المبتداء والخبر في الاول وبين الشرط والجزاء في الثاني
لغو اي عمله باطل وهو معزول عن عمله الثالث ان يكون ما بعدها جوابا للقسم المذكور قبلها
كقولك والله اذن لاخرجن فاذن ههنا ايضا لغو لا عمل له قال كثير لهن عادي لسند العزيز
بمثلها وامكس منها ان لا اقبلها والمصنف ترك هذا القسم وكلامه حق البيان ذكر لان
ظاهر كلامه مشعر بالنصب فيما سوى المذكورات ههنا وليس كذلك وكذا اذا اريد به اي بالفعل
المذكور بعد اذن للحال كقولك اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك بحديث فلا يجوز النصب ههنا لان الظن
اذ المراد به الحال وغير عمل اذن للاستقبال ووجه الضبط في هذا المقام ما ذكره في كفاية المفتاح
وهو ان لاذن حالا وجه ينصب فيها البتة ووجه لا ينصب البتة ووجه ينصب ولا ينصب اما الاول
فوضعه موضع يكون جوابا لكلام أفاد اخلاصا على مستقبل غير معتمد على مبتداء قبله ولا على شرط
ولا على قسم كقولك اذن يدخل الجنة في جواب من يتوعدك بالموت واما الثاني فوضع موضع يكون //
الفعل بعد اذن للحال او معتمدا على احد الثلثة المذكورة كقولك اذن اراك وانا اكرمني
اذن ارضى عنك ووالله اذن لادعى واما الثالث فوضوان يقع اذن بين واو العطف
او فاء وبين الفعل قال الله تع واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن تؤتون الناس
نقيرا فان قيل فعلى موضع النصب بماذا عرب المنصوب بعدها قلنا هو بما هو مؤول بالمصدر و
مبتداء وخبر محذوف وجوبا تقديره فاذن يدخل الجنة دخولك حاصل او واجب ولا
يجوز اظهار هذا الخبر اصلا لان المذهب ان ان مقدرة بعد اذن وان اذن انما ينصب الفعل بسبب
اضمار ان بعد ومن هنا ذهب بعضهم الى ان اذن اصله اذان فلما كان صلوح هذا للابتداء
بسبب ان كان ان واجب الاضمار ههنا البتة كان معنى الابتدائية ههنا في غاية الخفاء فامتنع
لذلك ظهور الخبر تبعا لامتناع الظهور في المبتداء ليكون المبتداء والخبر على نمط واحد هذا
والتحقيق الرضي المرضي ان اذن اصله اذ كان كذا فحذفت المضاف اليه وهو الجملة بعد

وعوض

وعوض منها التنوين اعني نون اذن اذ قصد جعل صلتها للازمن الثلثة بعد ما كان
مختصا بالماضي فمعنى اذن اكرمك بعد قوله انا ابتدا اذ تاسس اكرمك الا ان حذف المضاف اليه
لدلالة الفعل السابق عليه وقس عليه غيره وانما عوض التنوين عن المضاف اليه لان اذ
في الاصل لازم الاضافة بحسب الوضع فاذن اذن مثل كل وبعض الا ان كلا منهما معرب
واذ مبني ويؤيد هذا التحقيق ما ذكره في كتاب المفتاح من ان بعض الكوفيين يقولون
ان اذن اسم منون فاذن على هذا التحقيق يجوز استعماله في الماضي وفي الحال وفي الاستقبال
بلا تفاوت والثمرة في بطلان العمل عند الاعتماد انه لو عمل لكان الشيء الواحد معمولا لعاملين
مختلفين فان قيل فليجعل من باب التنازع وليعمل به ما يعمل بالتنازع في بابه
فلاي سر جزموا ببطلان العمل حتى قلنا فان اعتمد بطل العمل قلنا التنازع انما يتصور عند صلوحية
التساوي اذ التنازع هو التعارض وشرط المساواة ولا مساواة ههنا لان اذن ليس
بمخلوق على العمل بخلاف المبتداء والشرط والقسم فانها لا ينفك عن الخبر والجزاء والجواب حتما
وان المصدرية المذكورة من بينها اي من بين الحروف الناصبة المذكورة يدخل على الماضي و
نضمر معطوف عما يدخل اي وان من بينها منفرد بمجموع هذين الوصفين الدخول والاضمار
او المراد بالاختصاص ان كلا من غيرها ليس كذلك فلا ينافي دخول واحد آخر غيرها بعد سنة احرف
وهي حتى فان المضارع بعد حتى منصوب باضمار ان لا حتى حرف جر لا بد له من اسم ظاهر او
مقدر قال المحقق الرضي ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير كي
لانها لا يستعمل الا في مقام السببية ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان فلم يبق الا ان التي هي
ام الباب هذا كلام وظاهره منقوض بقوله تع سواء عليهم اءانذرتهم وقوله يوم يجمع الله
الرسل فان ههنا جعلا للفعل اسما بدون الامور المذكورة ولام الجحد وهي لام زايدة لتاكيد
النفي بعد كان قال الله تع وما كان يعذبهم وقالوا لم يكن الله ليغفر لهم قالوا وكان هذه الام
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذا اي مناسب لها وهي يلزم بكثرة فمعنى ما كنت
مناسبا للفعل ولا يلزم به دخول لام كي وهي لام تعليل بمعنى كي وبهذا الاعتبار سميت لام كي ومن
اللام حروف جر فاذا دخل على الفعل وجب اضمار ان بعدها ليكون ما ولا باسم واو بمعنى الى

او الا

للنجاة هنا في مثل لالزمنك او تعطني حقي عبارات الاولى او بمعنى الا وعلمه سيبويه واتباعه
الثانية ان او هنا بمعنى الى الثالثة ان او لمعنى الى ان والكل صحيح والتركيب مختلف والمال واحد
فان فسروا بالا فالمضارع بعد الا محذوف تقديره لالزمنك الا وقت اعطاء حقي فاو بمعنى
الا والوقت بعد مقدر وان بعد مضمر والاستثناء مفرغ اى لالزمنك في جميع الاوقات
الا وقت اعطاء حقي وان فسروا بالى فان مضمر بعد اى لالزمنك الى تعطيني حقي والوقت
هنا ايضا مقدر اى لالزمنك الى وقت اعطاء حقي اذ الالزام ممتد في جميع الاوقات الى وقت
الاعطاء فاذا انتهى الى هذا الوقت وانقطع ومن قال او بمعنى الى ان لا يقول ان ان
مضمر بعد او حتى يعترض عليه بانه يلزم ان يكون التقدير في المثال المذكور لالزمنك
الى ان تعطيني حقي كما زعمه الفاضل الشارح بل يقول ان او ناصب للمضارع ولكنه
لكثرة وقوع العبارة وبضمر بعد او فمقصوده ابراز الاضمار واظهار الاعتبار اى اعتبار
ان بعد حتى يظهر حدوث الاضمار والا فكلمة واضح دالة على ان كلمتا ولم يكن
الكلمة الواضح بعض كلمتي الا ان يعتبر هناك من النحل وبعد واو الحرف الواو
وقوله لاياكل السمك وشرب اللبن اراد سمى واو الجمع وتارة يسمى واو الصرف
والاسم الاول تنبيها على ان النهي مورده الجمع والمعية وان الانفراد غير منهي
والاسم الثاني تنبيها على ان هذه الواو مصروفة عن اصلها الذي هو العطف ووجه
التسمية بهذا ان المضارع بعد الواو هذه منصوب فهي اذن واو الحال وما بعدها
مؤول بالمصدر وهذا المصدر مبتدأ وخبره محذوف وجوبا تقديره لاياكل
السمك ناهيا هذه الحالة او الواو هذه بمعنى مع اى لاياكل السمك وشرب اللبن
كنحو ما صنعت واباك اى لاياكل السمك مع شرب الآبن والمشهور ان الواو هذه
عاطفة عطفا للمصدر على مصدر ما فوه من الفعل قبله اى لاياكن منك اكل السمك وشرب
اللبن وليس بشيء اذ قد ذكرنا انه منصب النهي هو الجمع واما الانفراد غير منهي
وهذا التقدير لا يفيد هذا المعنى نحو سرت حتى ادخلها اى حتى ان ادخلها
فان مضمر بعد حتى والمضارع منصوب بهذا المضمر وقال الشيخ عبد القاهر

ههنا

هنا مضاف مقدر اى سرت حتى وقت ان ادخلها والسمك صوف البحر اى وقت
جنوحه اى غروبه وجنوحه ليكر مني مثال اللام كي ولالزمنك او تعطيني حقي مثال الا
وبمعنى الى او الا ولا ياكل السمك وشرب اللبن مثال لواو الصرف وترك المص
مثال لام الجحود لوضوحه لشهرته وفي مفتاح المفتاح اول نواصب المضارع ان وهو
بعد بمعنى المصدر ويخصص المضارع بالاستقبال وانه لا الاستقبال يظهر تارة
ويضمر اخرى اما واجبا وذكر بعد لام الجحود وفاء جواب الامر والنهي والتمني و
النفي والاستفهام والعرض وواو الجمع وواو بمعنى الا او الى وحتى واما جايز اقليا
وذكر بعد لام الغرض كجيتك لتكرمني اذا لم يكن عنك لا فان كان وجب الاظهار
كجيتك لئلا تكرمني او غير قياسي وذكر فيما عداه اما خذفه كجوز قولهم سمع بالمعيدي خير
من ان تراه فغير ممتنع هذا كلامه وبهذا يظهر ان الاضمار فيما سوى لام كي واجب والمص
خلط ولم يعد والسادس من الاحرف الستة الفاء الواقع في جواب الاشياء الستة
وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وجه الضبط هنا ان المضارع
لا ينصب بعد الفاء الا بشرطين الاول السببية اى كون ما قبل الفاء
سببا لما بعدها الثاني ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة وكان على
المص ان يذكر التخصيص ايضا لانه من جملة الاشياء المذكورة قال الله تع لو انزل
اليه ملك فيكون معه نذيرا ولو ارسلت البنا رسولا فسمع آياتك وان يذكر الترجي
ايضا قال الله تع لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى فيمن نصب بل كان عليه ان يذكر
السببية ايضا اذ هو شرط كما ذكرنا الا انه لم يذكره هنا لانه اشار اليه في آخر هذه المباحث
بقوله وعلم صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت كما تعرف هناك كجوز زيد
فاكرمه مثال الامر معناه ان زرني اكرمتك كما صرح به بقوله ان فعلت فعلت ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي مثال للنهي اى لا تطغوا فيه ان طغيتم فيه غضبت عليكم وما تاتينا فتحدثنا
مثال للنفي والمعنى ان اتيتنا حدثتنا اى انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان
قال المحقق الرضي وهذا هو المقابلة النفي وذلك مبني على ضابط وهو ان فاء الجزاء في

النفي

قيل ان يجعل الفعل السابق عليه اعني ما دخله النفي مثبتا ويدخل على هذا المثبت
كلمة الشرط ومعنى ان يجعل الفاء مع ما بعده جزاء لهذا المثبت المصدر بكلمة الشرط كما يقال
في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل بمذاكرة وبهذا
يظهر الترقي في وجوب الاضمار الخ بعد الفاء في هذه الاشياء اذ لو لم يعتبر نصب الفعل بان في نحو
زرني فاكرمك مثلا ورفع الفعل فليس في الكلام ما يدل على السببية وتظهر ايضا ان المضارع
المنصوب مأول بالمصدر مرفوع على انه مبتدأ وخبره محذوف وان المجموع جزاء لشرط يدل عليه
الفعل السابق كالامر والنهي ومدخول النفي والاستفهام الى الآخر فقوله وما تأتينا فحدثنا
يحتمل وجهين الاول ان يكون تحدثنا منصوبا باضمار ان الثاني ان يكون مرفوعا فان نصب
فهو يحتمل بمعنيين الاول ما ذكرنا، آنفا الثاني ان يكون النفي راجعا الى الحديث على ان مفهوم
نفي القيد اي انتفى اتيان معقب بالحديث اي حصل الاتيان ولم يحصل الحديث فان قيل فلا
يجوز النصب اذن اذ قد تقرر ان النصب مشروط بشرطين السببية والجوابية ولا سببية ههنا
فكيف يجوز نصبه قلنا نعم الا انه جوز النصب ههنا تشبيها بهذه الصورة بما فيه السببية اي شبه الفاء
هذه لفاء الجزاء لان كلا منهما فاء داخل على مضارع كائن بعد نفي وعليه قوله تعالى فيكون
وان رفع فهو يحتمل العطف على ما سنا فيكون شريكا معه في النفي فيكون كل منهما منفيا اي
لا اتيان ولا حديث ويحتمل الاستيناف فيكون تحديثا مثبتا لا منفيا اي فانت تحدثنا الآن
بدلا عن تكلمنا وبين بينكم فاذكرك مثال الاستفهام اي عرفتني بيتك ازركي وليت لي مالا
فانفقه مثال للتمني اي ان كان لي مال فانفاق حاصل فقوله مالا بالنصب اسم ليت والظرف خبره
اي ليت مالا حاصلا والا تنزل فنصب خبر امثال للعرض اي انزل فالاصابة حاصلة وعلامة
صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت هذه ضابطة بشريفة وفائدة نافعة
في هذا الباب جدا وفوائد كثيرة منها الارشاد الى السببية المعتبرة في هذا الباب لان كون
الشرط سببا وكون الجزاء مسببا امر واضح يعرف الكل بالتصوير بهذه الصورة تنبيه على
وجوب السببية التي هي الشرط ههنا ومنها التنبيه على ان ذكر الجواب ههنا حيث قال السادس
الفاء الواقع في جواب الاشياء الستة على الحقيقة يعني ان معنى الكلام ههنا يدور على الشرط

والجزاء

والجزاء لا ان ذكر الجواب ههنا مجاز وان كلام الخاء يجوز مبنيا على ان المعنى وان
التقدير فيرغبني زرني فاكرمك مثلا لكن منك زيارتي فاكرامي مني كما توهم بعض
العاصرين ومنها الاشارة الخفية الى اعراب المنصوب المصدر بالفاء يعني انه
مأول بمصدر وهو في موقع الرفع على انه مبتدأ خبره محذوف وان الفاء فاء
الجزاء جزاء لشرط دل عليه الفعل السابق والجزاء جملة اسمية وان الفاء دا خلة
عليها كما مرت الاشارة اليه هذا معنى المعنى فان قيل فقوله ان فعلت فعلت
لا ينطبق على هذه الاشارة لدلالته على ان الشرط والجزاء كلاهما ماض ولا
ينطبق على كثير من صور هذا الباب ايضا كقوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما
يؤمرون اذ المعنى ان انتفى ما تواثل لا ينطبق على ما ذكر المصنف ايضا من المثال ما يأتينا
فتحدثنا اذ المعنى ان اتساحدثنا قلنا مراده بقوله ان فعلت على معنى
الشرط والجزاء على وجه تقتضيه المعنى وتناسبه المقام لان من الصورة تعرفه معناه
فليفهم ومنها الاشارة الى ان الشرط في امثلة النفي هو النفي فقط كالاتيان مثلا في
ما يأتينا فتحدثنا وكالطغيان في لا تطغوا فحل وذكر لا النفي فقط والا المنفي
مع النفي كما توهم بعض الفضلاء المشهورين فانه غلط لا يعول به من شم رائحة
من النحو والجازمة له اي والحروف الجازمة للمضارع لم لما وكلاهما لنفي الماضي
الا ان كلا منهما يدخل على المضارع وتقلب معناه الى المضي ثم تنفيه واصله اي اصل
لم عند الخليل لا جعلت الالف بيما وفي لما توقع يعني ان كلا منهما لنفي الماضي
الا ان لما يمتاز عن لم بامور فيه جزء من التوقع والانتظار دون لم وفي المفصل
وكل منهما معنى المضارع الى الماضي وتنفيه الا ان بينهما فرقا وهو ان لم ينفعل نفي
فعل ولما ينفعل نفي قد فعل ومتى لم ضمت اليها ما فازدوت في معناها ان
تضمنت به معنى التوقع والانتظار والاستطالة زمان فعلها فقولك لندم ولم ينفعه
الندم معناه لم ينفعه عقيب ندمه وقولك ولما ينفعه الندم معناه لم ينفعه الى
وقته وفي لفظ المفتاح وسكت عليه الدلالة دون لم فيقال حرجت ولما ولام الآ

تقلب

هو ايضا كجزم المضارع لانه شبيه بان في انه لازم للمضارع وناقل معناه من شئ
الا فان نقل معنى المضارع من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا فيه ولام الامر نقلت من
الاختصاص الى الانشاء كلتعلم وفي للفصل ولام الامر مكسورة ويجوز تسكينها عند واو
العطف فانه كقوله تع فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس ولام النهي كلا تفعل فانه ايضا يجزم المضارع تشبيها له
بلام الامر اذ الامر والنهي ضدان وحمل النقيض على النقيض يجب وصح عندهم
وان في الشرط والجزاء المباحث المهمة المتعلقة بالشرط والجزاء فمنها الاول ما يتعلق
بهما باعتبار العامل فيهما الثاني ما يتعلق بهما باعتبار النسبة بينهما الثالث ما يتعلق
بهما باعتبار جواز تقدم الجواب وامتناعه الرابع ما يتعلق بهما باعتبار تصدر الشرط
بالواو والخامس ما يتعلق بهما باعتبار الجزم والبناء ونذكرها الى اقوال الاول و
عليه السيرافي ومن تبعه ان العامل فيهما كلمة الشرط اذ هي تقتضي الفعلين اقتضاء
واحدا وتربط احدى الجملتين بالاخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة فهي كالا بتداء العامل
في الخبر وكظننت وان واخواتها حيث عملت في الخبر لاقتضائها معا الثاني
وعليه الخليل والمبرد ومن تبعهما ان كلمة الشرط عاملة في الشرط والشرط وكلمته معا
تعملان في الجزاء لارتباطهما لان حروف الشرط ضعيفة في العمل فلا يقدر على العمل في
شيئين الثالث وعليه الاخفش ومن تبعه ان كلمة الشرط يعمل وان الشرط عامل
في الجزاء ومذهب الكوفيين ان الشرط مجزوم بالاداة وان الجزاء مجزوم على الجواز
والقطع مختار من هذه الاقوال الاول والثالث ضعيف ووجه ضعفه واما البحث
الثاني من المباحث المهمة ههنا فهو ايضا مختلف فيه بينهم وفيه قولان الاول ان
الشرط يجب ان يكون سببا للجزاء ويجب ان يكون الجزاء مسببا عنه وان النسبة بينهما هي
السببية والمسببية وعليه الجمهور ولهذا قال ابن الحاجب وكلم المجازاة يدخل على
الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ولما كان هذا القول منقوضا بصورة كثيرة
للعلم الجمهور بها وبلها منها قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله فان كان النعمة حاصلة

فان كون

معنا

معنا ليس سببا لكونه من الله عز وجل ومنها قوله جل طوله ومن كفر فان الله غني عن
العالمين فان كفر الكافر ليس سببا لغناه عز وجل وكذا قوله ومن كفر فان الله شديد
العقاب الى غير ذلك فان التنزيل مشحون به ومنها قوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك فان الاول ليس سببا للثاني لتقدمه عليه ومنها قوله الا سحر فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا ومنها قوله جل طوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ان الفرار ليس سببا للملاقات وسوط ومنها قولهم ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس لما
غير ذلك مما لا يحصى كثرة القول الثاني ان الشرط يجب ان يكون ملزوما وان الجزاء يجب ان يكون
لازما وهذا القول هو اختيار بعض المتاخرين فانه لما راى القول الاول معرضا لنقوض
كثيرة وكان اللزوم متحققا في الكل من غير ورود اعتراض عنه واختار هذا القول فان قيل
فما تاويل الاولين القائلين بوجوب السببية في هذه الصورة المذكورة قلنا التاويل
عندهم في الاول ان الشرط سبب للاعلام بالجزاء فان الشرط وان كان يجب ان يكون سببا
الا انه لا يجب ان يكون سببا المضمون الجزاء فقد يكون سببا للاعلام بمضمونه وكذا
الباقي وتاويل الثالث ان يكون الجزاء محذوفا اي وان يكذبوك فلا تحزن فقد كذبت
رسل من قبلك كذا ذكروه وعندي ان الامر لا يتم بذكر ما لم يعرف به الاعلام هنا
ايضا كالاول بل حديث الاعلام هو المعروف الكلي فليتامل المبحث الثالث من المباحث
المهمة ههنا انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب معنى نحو اكرمك ان تكرمني فذهب
سيبويه من البصريين والكوفيين الى ان هذا المقدم ليس بجواب للشرط لفظا لان الشرط له
صدر الكلام بل الجواب محذوف والمذكور دال على الجزاء وكما عوض منه بمنزلة المتاخر كما
في قوله تع وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله فان لم يعرف
لفعل المذكور في الاول وان احد استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله فاجره حيث اذا ذكر
احدهما لا يذكر الآخر اصلا والمعنى الشائع جار الله فعلا والشرط كما استفهام في ان سا
مما في جزء لا يتقدم ونحو قولك ايتك ان ياتني وقد سالتك لو اعطيتني ليس ما تقدم فيه
جزاء مقدما ولكن المذكور مقدما كلام وارد وعلى سبيل الاختيار والجزاء محذوف وفي

وفي نحو المفتاح من سان ان ان ثلثة الفعل لا محالة ظاهرا او تقديرا وان لا يتقدم عليه شئ مما في حيزه ولهذا قالوا في آسكت ان تاتني ان الجزاء محذوف وانك فعلت كلام وارد على سبيل وتترك الجزم تنبيها على ما ذكر ومذهب الكوفيين ان هذا المتقدم جزاء لفظا الا انه لما تقدم صورة تترك الجزم والفاء لذكر البحث الرابع من المباحث المهمة ههنا اذا اذا دل على جواب ان بما تقدم عليه فكثيرا ما يصدر ان هذا بالواو فيقال اكرمه وان اشتمني ويقال زيد بخيل وان اعطى مالا وعمرو لئيم وان اعطى جاء ما وقد اختلفت كلمة النحاة في هذه الواو الى اقوال الاول وعليه جار الله وابتاعهم ان هذه الواو حالية وان العامل ما هو كالعوض عن الجزاء اى اكرمه مفروضا شتمه ومن بخيل مفروضا كونه ذا مال وليتم مفروضا كونه ذا جباه واعترض عليه الحبري بان ما قبل الحال لا بد ان يكون مستقبلا وليس بشئ لان هذا امر في الحال على عامله والمستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا ينافي بينهما الثاني ان الواو هذه اعتراضية داخلة على جملة الاعتراضية والمراد بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام دالا معنى مستأنف لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق آلية وكثيرا ما يجئ هذه الجملة الاعتراضية في آخر الكلام وعليه قوله صلعم اكسيد ولا آدم ولا فخر على الاول يقال زيد وان كان غنيا بخيل وعلى الثاني يقال زيد بخيل وان كان غنيا وجواب الشرط في مثله هو مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف ان كان فقيرا وهذه الجملة اعني قولنا زيد بخيل كالعوض عن الجواب المقدر حتى ان اظهر هذا الجواب المقدر لا يذكر هناك من الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية اصلا الآن جواب الشرط يمتنع ان يكون جملة اعتراضية الثالث وعليه الجزء ومن تبعه ان هذه الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور وان التقدير زيد بخيل ان لم يكن غنيا وحذف المعطوف عليه جائز واعترض عليه بانه يجب ذكر الفاء اذا قيل زيد وان كان غنيا بخيل لان لا يترك الفاء في الجزاء اختيارا لان الشرط لا يلي بين المبتدا والخبر اختيارا فالواجب اذن ان يقال زيد وان كان غنيا فبخيل وفيه بحث وبالجملة فالواجب في مثل هذا الشرط المصدر بالفاء ان يكون نقيض

الشرط

الشرط المذكور اولى بالحكم المذكور المدلول عليه بما قبله مثلا اكرمه وان اشتمني عند الشرط فيه ان لم يشتمني وهو اولى بالاكرام لانه اذا كان الاكرام حاصلا في حين الشتم فسوء حين الترك بالطريق الاولى على ما لا يخفى وهذه ضابطة كلية فليكن على ذكر منك ينفعك في مواضع لا يحصى البحث الخامس من المباحث المهمة ههنا هو الذي يصدر المصلي بيانه بقوله ولما مجزوما ان الى آخره وتفصيله حقه ان يسمع مني هناك تقول لم يضرب مثال للم ولما يركب مثال لما وليضرب زيد مثال لام الامر فلا يفعل مثال للا في النهي وان تخرج اخرج مثال ان وبهما اى الشرط والجزاء مجزوما ان اذا كانا مضارعين كقوله ان تخرج اخرج ولهذا لم يذكر مثال فان كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم كقوله ان خرجت خرجت وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اى في المضارع الذي هو الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلانه تماما حال الفعل الماضي بين وبين كلمة الشرط بعد المضارع عنها وهو لما صار ممنوعا من العمل في القريب منها وهو الماضي ضعفت عن العمل في البعيد ولان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط لما ذكرنا لم يظهر في تابعه فلم يجزم بل ترك على اول احواله وهو الرفع فهو ان مرفوع لفظا ومجزوم معنى كقولك يغفر الله لكم فانه مرفوع لفظا مجزوم معنى اى ليغفر الله لكم واما الجزم فلان كلمة الشرط كانت ممنوعة عن العمل في الشرط لوجود المانع وهو الماضوية ولا مانع في الشرط ولا يلزم من ترك العمل لمانع ترك لا لمانع كما ان اكرمتني واكرمك يرفع الاول وجزم الثاني وعليه اى على الرفع قوله اى قول زهير وان اتاه خليل اى صديق او فقير يوم مسألة ويروى يوم مسغبة وكلاهما بحسب المآل واعلم ان يوم المسئلة هو يوم الاحتياج نحو لا غايب مالي ولا حرم فلا هن لنفي الجنس وقد تكررت النكرة بعدها فيجوز الرفع اى رفع الاسمين بعدها كما عرفته في لا حول ولا قوة الا بالله فقوله حرم يروى حرم بفتح الراء وكسرها والحرم المنع اى مالي ليس غايبا ولا ممنوعا عنك يقال مالي حرم اذا كان لا يعطى منه شئ فقوله نحو جزاء الشرط وهو مرفوع ووجه الضبط ههنا ان الاقسام الممكنة في هذا المقام منحصرة في اربعة الاول ان يكون كل من الشرط والجزاء مضارعا الثاني ان يكون كل منهما ماضيا

الثالث ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا الرابع ان يكون الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا فالقسم الاول حكمه الجزم فيهما جزما وايرادا بقولك وعما يجزوما ان اذا كانا مضارعين
والقسم الثاني حكمه ترك الجزم جزما وايرادا بقولك فان كانا ماضيين فلا جزم والقسم الثالث
حكمه جواز الوجهين في الجزاء وايرادا بقولك جاز فيه الرفع والجزم والقسم الرابع جزم الشرط
جزما والمحل حمل هذا القسم انما لم يتم جزاهن من الاقسام الممكنة ههنا بملاحظة
وجوب الجزم وجوازه وامتناعه واما الاقسام الممكنة بملاحظة وجوب الفاء في الجزاء وجوازه
وامتناعه فهي كثيرة الا ان ههنا اصلا ينهكر اولا عليه يخلق الكل تفصيل هذه الاقسام
فالاصل ههنا ان كلمة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناها او لو لا يكون شرطها
الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف سواء لا ولم لان كلمات الشرط شديدة الاقتضاء للافعال
فلشدة اقتضائها لا ينفك عنها اصلا وللجوز ههنا فصلا الا لا ولم فان كلا منهما يجوز ان يقدر
بما شرطها فيجوز ان يقال وان لم يكن كذلك والا يكن كذلك قال الله تعالى والا تدركني اكن من الخاسرين
وقال وان لم ترحمنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين ولانها كثيرة الاحتياج كثيرة الاستعمال
حتى يحطها العامل كوحب بلا مال فكان غير مانع ولا حابل واما لم فلانها تقلب معنى المضارع
للماضي فهي بهذا الاعتبار تاكيد بمعنى الاداة وتحقيق لمضمونها فصارت كانها جزء منها وبهذا
يظهر ان تطهر تصدير الشرط بهذين الحرفين انما هو اذا كان الشرط مضارعا اما اذا كان
ماضيا فلا يتصدر بشيء منهما ولا بشيء من غيرهما فلا يقال ان لا ضرب وان لم يضرب اما لا
فلانه قليل الدخول في الماضي فهذا المقام اولى لعدم الدخول واما لم فلانه يمتنع دخولها
على الماضي وكذا يمتنع ان يقال ان سيفعل وان سوف يفعل وان ما يفعل وان قد فعلت
وان قد يفعل ولما كانت حروف الشرط شديدة الاقتضاء واجبة الابتداء لفظا كان
ارتباط الشروط بالعوامل ظاهرا ولا حاجة لها الى الارتباط واما الجزاء عن الاداة لبعد
جازوقوعه جملة اسمية وفعلية مصدرة بحروف كثيرة وسيجيء تفصيلها فقد بهذا السبب الى رابطة
تربط بالشرط والاداة والرابطة في هذا الباب شان فقط الجزم والفاء واما اذا فهو ملحق
بالفاء لان حاصل ان وجه الشرط معاجزاء كما ان معنى الفاء ان الشرط معقب للجزاء وللجزاء

بعضهم واذا عرفت هذا فاعلم ان الجزاء باعتبار الفاء ثلثة اقسام الاول ما يجب فيه دخول
الفاء الثاني ما يمتنع فيه دخول الفاء الثالث ما يجوز فيه الامران الفاء وتركه والمص
اشار الى بعض صور القسم الاول وترك الباقي فقال وتجيء الجزاء بالفاء يجيء الجزاء
بالفاء مجملا يتناول صور الوجوب وصور الجواز والمراد ههنا المجيء بطريق الوجوب
فحق العبارة ان يقال ويجب الفاء في الجزاء ليتميز موضع الوجوب من موضع الجواز
فمثل عبارته قصور ظاهر اذا كان اي الجزاء جملة اسمية فالجملة الاسمية اذا او
فقترجزاء وجب دخول الفاء فيها ولا يجوز تركها في سعة الكلام اصلا واما قوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها فترك الفاء مبني على ضرورة الشعر وهو خارج عن
المبحث لان كلامنا في سعة الكلام كذا ذكره القوم اجمعون وفيه نظر اذ لا تفاوت
في الوزن بالفاء وتركها فلا ضرورة اوامرا او نهيا او دعاء او ماضيا حرفيا اراد بالماضي
الصريح ما يكون ماضيا حقيقة يعني يكون ماضيا لفظا ومعنى كالمثال الذي ذكره بقوله
فقد احسنت اليكم امس فانه ماض لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه قيد بقوله امس
وهو دليل على ان لفظ الماضي باق على ما هو موضوع له ايضا وهو احتراز عن ماضي
معناه المستقبل كقولك ان خرجت خرجت فانه من مواقع الامتناع اي يمتنع دخول الفاء
فيه وهذه عبارة وقعت في المفصل اورد بها المص تقليدا وليست بشيء لان الماضي
الصريح يقابل المضارع غير الصريح والذي يقابل اي الماضي الحاصل بالمستقبل كقولك ان خرجت
خرجت ما هو موضوع له حرفيا اذ اللفظ موضوع باذاتها والصيغ صيغ الماضي والمستقبل
ليتم تخيير حرفيا فالعبارة الصحيحة ان يقال او ماضيا لا في معنى الاستقبال كما ذكره صاحب
المفتاح اللهم الا ان يقال المراد بالماضي الصريح بما هو موضوع له من حيث المعنى بلفظ آخر سوى
صيغ الماضي كلفظ امس مثلا في مثال المص كقولك ان يا تني فانت مكرم مثال للجملة الاسمية وان
لتيته فاكرمه مثال الامر وان اتاك فلا تهنه مثال النهي وان فعلت كذا فخ اكل التوخيرا
مثال للدعاء وان حسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس مثال الماضي لفظا ومعنى على ما هو
قوله تع ان سرق فقد سرق اخ له من قبل وقوله ان كان قميصه قد من قبل تصدقت

بعد اذا

وان كان قميصه قدمن دبر وقوله وان تكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك الى غير ذلك والسبب في وجوب الفاء في هذه الاشياء ان اداة الشرط لا يقدر على التاثير فيها والمراد بالتاثير جزمها لفظا او حرف معانيها الى معنى الاستقبال معنى وكلاهما ههنا منتف اذ الجمل الطلبية متحققة للاستقبال والماضي الذي جزم لما وضع به بلفظ قبل او امس لا يمكن صرفه الى الاستقبال فانقطع عن هذه الاشياء ارتباط اداة بالتاثير فيجب الفاء اذ هي رابطة تربطها بالشرط والاداة لان معناها التعقيب بلا فصل في ناطقة بان هذه الاشياء كائنة عقيب بشروطها فحصل الارتباط اذ الجزاء مسرت على امر مفروض فان قيل هذا الاعتبار انما يجري فيما سوى الماضي الصريح فاما الماضي الصريح فلا يمكن ان يعتبر فيه التعقيب والترتب اذ الجزاء متقدم على الشرط في مثال المصلان الشرط مضمونه احسان واقع في هذا اليوم والجزاء مضمونه احسان واقع فيما مضى ولا يعقل هنا لا ترتب ولا تعقب سواء كان هناك فاء او لم يكن بل الفاء ترد في الاستقبال قلنا قد بينا هناك فيما سبق على ان هذا ما دل على ان احسنت الى اليوم فقد احببت او وضعت الاحسان في موضعه الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للمقام او يجعل الشرط سببا للاعلام وفي كلام المصنف في هذا المقام اشارات الاولى الاشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة طلبية ولا انشائية وان الجزاء يجوز ان الاداة موضوعة على ان يجعل شرطها مفروض الصدق اما في الماضي كلوا في المستقبل كان وهذا الاعتبار غير جار في هذه الجمل واما الجزاء فليس مما مفروض فانه جاز وقوع طلبية وانشائية الثانية الاشارة الى وجوب الفاء في الجملة الاسمية على الاطلاق سواء كانت مثبتة كما ذكرنا او منفية نحو من يضلل الله فلا هادي له سواء كانت مصدرة بحرف الاثبات نحو ان يعذبهم فانهم عبادك او مجردة كما ذكر فان قيل الحكم بالوجوب مطلقا بقوله تعالى اذا هم يقنطون وبقوله وان اطعتموهم انكم لمشركون قلنا اما الاول فقد بينا هناك فيما سبق على ان اذا يقوم مقام الفاء في الارتباط فكانه قيل فهم يقنطون واما الثاني فوجهه انه مبني على تقدير القسم وتقديمه قبل الشرط وتقدير كذكره الثالثة الاشارة الى

ان الماضي

ان الماضي الصريح المصدر بالفاء مشروط بقد ظاهرا او تقديرا والا فلا جواز للفاء وتره ان لتحقيق المضمون مدخوله وتاكيد لما ضونيته واثبات له سوخ فيه ويرد عليه انه منقوض بقوله ومن كفل على عفيفي فقد هوى فانه للاستقبال البتة ويمكن ان يجاب بانه ماض لفظا ومعنى بمعنى انه هذا كائن متحقق في الماضي وبالجملة فمواقع وجوب الفاء في الجزاء كثيرة منها المواضع المذكورة في المتن فصلها المحض ومنها النداء كقوله ان كان القوم قصدوني فيا زيد اقبل ومنها التحضيض كقوله ان رصالي الحي فليتلني مالا انفق ومنها العرض كقوله ان مررت على مالي فالا تنزل فتصيب خيرا ومنها التخصيص كقوله ان قدم زيد فلو لا اكرمته او لو ما اكرمته او هلا اكرمته او الا اكرمته ومنها الماضي المصدر بحرف ما او لا كقوله ان زرتني فما اصبك وان زرتني فلا ضربك ولا شتمنك ومنها المضارع المصدر بلن او سوف او السين كقوله ان قربك القرآن فلن اضربك وان صعدت فسوف اعطيك درهما او ساعطيك دينارا والحاصل ان الماضي اذا تصدر بقد لفظا او تقديرا او تصدر بما او لا وجب الفاء والا امتنع والمضارع اذا تصدر بهذه الحروف الثلثة المذكورة وجب الفاء ومنها الفعل الانشائي مثل نعم وبئس وكل ما يفيد انشاء المدح او الذم وكذا ليس وعسى وفعل التعجب وكذا القسم كقوله ان حمد زيدا عملا صالحا فنعم اجره وان كفر فبئس حاله ومن كفر فليس له في الاخرة نصيب ومن شكر فعسى ان يعوذ بعوذ عظيم قال الله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا او ان كنت زيدا تحط فما احسن حطه وان لم ترح زيدا المسجد فوالله احزنه ومنها الجملة الاسمية تقدرت بحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان يعذبهم فانهم عبادك او لا كقوله ان رزقني فانت مكرم وقد مررت الاشارة الى ذلك في الاشارة الثانية فلا بأس والمقصود ضبط مواقع الوجوب هذا تفصيل مواقع الوجوب الفاء في الجزاء واما مواقع الامتناع فمنها الماضي صورة والمضارع معنى وهو مجرد عن قد لفظا او تقديرا كقوله ان خرجت خرجت ومنها المضارع المصدر بكلمة لم كقوله الطعنتي لم اطعنك ووجه الامتناع في القسمين ان الشرط قد ابدى في الجزاء تصرف معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى رابطة تربطها كالفاء ووجوه ومنها ما تصدر بهمزة الاستفهام

سواء كانت الجملة اسمية او فعلية قال الله تع ارايت ان كذب وتولى الم يعلم بان الله
يرى فان قوله الم يعلم جملة فعلية اسمية مصدرة بالهمزة ومثل جواب الشرط المذكور اى ان كذب
واما مواقع جواز الامرين الفاء وتركه فمنها المضارع المثبت المجرد عن حروف الاستقبال
على ما فصلنا ماذ مواقع الوجوب كقولك ان قام زيد يقوم عمرو قال الله تع ومن عاد فينتقم الله
منه والحاصل ان المضارع المثبت المجرد من السين او سوف يجوز فيه وجهان الجزم
الرفع مع الفاء وتركها قال الله تع لن نكن منكم الف تعلموا الغين باذن الله ويقول
وان اتاه خليل يقول لاغائب مالى وقد ترا ما الجزم فوجهه ظاهر واما الرفع بلا فاء فقد
مر وجهه فيما سبق واما الفاء ففيه خلاف فمذهب سيبويه ان الفاء مبنى على تقدير المبتداء
ليكون جملة اسمية ومذهب المبرد انه لا حاجة اليه وقال بعضهم مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع
صالح للجزاء بنفسه فلولا ان خبر المبتداء لما دخل عليه الفاء ورد بانه قد يتقدر المبتداء كقوله
من عاد فينتقم الله وتقدير ضمير الشان مستبعد جدا وبان المضارع وان كان صالحا للجزاء
بنفسه الا انه بعد عن الاداة كحصول الشرط ولم يعمل الاداة فيه بهذا السبب ظاهر جاز دخول
الفاء الارتباط بتذكره للربط وتاكيده ومنها المضارع المنفى بلا كقوله ان اطعمني فلا
اخر بكر وان انعمت علي فاشكره قال الله تع ومن تومن لدنه فلا كخاف بخسا ولا رهقا
وقال لئن اخرجوا لا يخرجون ولئن قوتلوا لا ينصرونهم فذكر الفاء مرة وتركه اخرى ومنها
الجزاء المصدر بحرف الاستفهام وهو هل كقولك ان اكرمتك فهل تكرمني وان تركتك فهل تعذرني
قال الله تع قل ارايتكم ان اتاكم الله عذابه بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الفاسقون ومنها
الجزاء المصدر عن الاستفهامية فانه يجوز الفاء ههنا وتركها قال الله تع قل ارايتم ان اهلكني الله ومن
معي او رحمنا فمن يجير الكافرين من عذاب اليم وقال قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن ياتيكم بماء
معين وقال ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله وقال قل ارايتم ان
ان كان من عند الله ثم كفرتم به من اضل ممن هو في شقاق بعيد وزعم بعض من اشتهر بالمهارة
في هذه الصناعة ان الفاء ههنا واجب وعد ذكر من مواقع الوجوب وليس بشيء والحاصل ان
الجزاء المصدر بكلمة الاستفهام فيه تفصيل فان صدر بالهمزة فهو من مواقع الامتناع كما ذكرنا

على ما مر جوابه وان صدر بهل او بكم من مواقع الجواز والجزاء المصدر بكلمة الشرط كقولك
ان جاءني زيد فان جائني بما كنت طلبته منه اكرمه فلم يتعرض له احد والظاهر انه من مواقع الوجوب
كالمصدر بلن وسوف والسين هذا تفصيل الكلام في هذا المقام وانت اذا سمعت كلام
القوم سمعت عندكم انهم يفصلون على هذا النمط احد من الانام ويجزم اى المضارع بان
حال كونها مضمرة اى مقدرة في جوابها كاشياء متعلق بجزم التي تحاب بالفاء اى الاشياء
الستة ذكرناها في ضمن سابق الا النفي فانه لا يجزم المضارع في جوابه مطلقا اى ينتفي الجزم
ههنا انتفاء مطلقا غير مقيد بموضع دون موضع فقوله مطلقا صفة مصدر محذوف ومستفاد
من انتفاض الاثبات بالا كما قدرنا والنهي في بعض المواضع دون بعض فمن كل موضع
يستقيم المعنى جزم في كل موضع لا يستقيم لا يصح والحاصل ان كل ما يحاب بالفاء وينتصب
المضارع هناك باضمار ان يصح ان يجعل ذلك المضارع مجزوما باضمار
ان اذا وجد هناك شرط هو قصد السببية اى اذا قصد ان مضمون الاشياء
الستة المستثنى منها النفي والنهي سبب لمضمون هذا المضارع المجزوم
اما اذا لم يقصد السببية فالمضارع هناك مرفوع لا غير اما الاول كقولك
قم يدعوك الامير او صفة كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني واما حال كقوله
تع ثم ذرهم في خوضهم يلعبون فهذا الشرط هو مهم لان مدار الامر عليه وقد تركه
المصنف لفهم المعنى اكرمك بالجزم اذ هو جزاء الشرط مقدر دل عليه الامر اى ان زرتني فانك
ان تزرني اكرمك واين بيتك ازرك اى ان اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك ولا
تفعل يكن خيرا لك اى ان لا تفعل يكن خيرا فهذا النهي ويصح الجزم في جوابه لانه يستقيم
المعنى وليت لي مالا انفقه اى ان كان لي مال انفقه والا تنزل تصب خيرا
اى ان تنزل تصب خيرا ولا يجوز في النفي ما تاتينا تحدثنا بالجزم اذ المعنى
يصير ان لم تاتنا تحدثنا وهذا فاسد لان عدم الاتيان ليس سببا للحديث
ولا تدن من الاسد اى لا تقرب منه ياكلك اى بالجزم اى لا يجوز هذا في النهي اذ المعنى
اذ ان لم تدن منه ياكلك وهذا فاسد لان عدم الدنو ليس سببا للاكل فهذا

من المواضع التي لاستقيم المعنى في النهي لان النفي لا يدل على الاثبات تعليل
للامتناع وعدم الجواز في المثالين قال جار الله وحق المضمر ان يكون من جنس
المظهر فلا يجوز لا يدن من الاسد يا خالد بالجزم لان النفي لا يدل على الاثبات لذلك
امتنع الاضمار في والنفي فلم يجز ما يأتينا فحدثنا بالجزم وفي هذا خلاف للكسائي
فانه اجاز ذلك في النفي والنهي اعتمادا على ظهور المعنى قال ابن الحاجب ويجب عند اهل
التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا يجوز لا يكفر يدخل
النار لان القرينة نفي الكفر فصار المعنى ان لا يكفر يدخل النار وهذا فاسد انتهى
وعندي ان قول الكسائي ههنا حق لان مدار الامر على القرينة القرينة لا تنحصر في
المذكور حتى يجب ان يعتبر المقدر من جنس المقام قرينة على المراد واعلم ان
جزم المضارع في جواب هذه الاشياء مختلف فيه فعند الخليل اي الجزم انما هو بهذه
الاشياء لا باضمار ان بعدها قال الله قال الخليل ان هذه الاوابل كلها فيها معنى ان
فلذلك الجزم الجواب والمشهور ان الجزم انما هو باضمار ان لا بهذه الاشياء لان النعل لا
يجزم الفعل وكلام المصنف قائل بالمذهب المشهور الذي عليه الجمهور والتحقيق ما قاله
الخليل لانه يسبق ان الاسماء المتضمنة بمعنى الحرف فعلين فاي استبعاد في ان يكون الفعل
المتضمن بمعنى ان جازما للفعل واحد ومن السماعية لهذه الاسماء بجزم المضارع على معنى ان
يعني انها متضمنة لمعنى ان ولتضمنها لمعناه بجزم المضارع ويكون مبنية لسوى ان فانه مع
تضمنها لمعنى ان لم يكن هذه الاسماء متضمنة لمعنى ان وجب ان يكون مثل ان في العموم
والابهام الا ان العموم والابهام في الشرط الواقع بعد ان عبارة عن احتماله الوجود
والعدم وفي هذه الاسماء هذا مع احتمال كل انسان فبالاعتبار الاول وجب استعمال
هذه الاسماء فيما يجعل الوجود والعدم على حد سواء فلا يجوز استعمالها في الامرين
الجزم والحاصل ان الشرط يجب ان يكون مشكوكا ههنا ايضا تماما ان وبالاعتبار الثاني
تحصل ههنا ايجاز واختصار لا يخفى ان توضيح انك اذا قلت من تقرب اضرب
كان اصله ان تقرب زيدا اضرب زيدا وان تقرب عمرو وان يقرب خالدا اضربه الى غير

دنكر ما

دنكر ما لا يحصى كثرة ولا يمكن تفصيل الا انهم وضعوا من موضع كل انسان فكانه
قيل كل انسان فعل كذا افعل كذا تحصيلا للايجاز وهربا من الاكتفاء واظهارا
للعجز عن التفصيل فانه متعذر وهي تعم من وهي مخصوصة بذوي العلم وقد
يعبر فيها التغليب مطلق على غير ذوي العلم ايضا وما وهو عام ويستعمل في
الاكثر في غير العالم واي ومتى ومهما واين واني وحيثما واذما ذكر معها ما
اذما لا يجزمان الا مع كما صرح به المصنف في اخر هذا المباحث بقول من يكرمني اكرمه
فقوله من مرفوع المحل على انه مبتداء واما ان خبره ما هو فيه خلاف وفيه
قولان الاول ان الخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني قوله اكرمه واما الشرط و
هو يكرمني فهو من صلة المبتداء وتحمل الثاني ان الخبر هو مجموع الشرط والجزاء
كانه قيل انسان ما ان يكرمني اكرمه وجواز ما يكن اخرج تاسد للثاني ان لا ضمير
في الجزاء فكيف يكون خبرورد بانه يجوز ان يجعل الضمير محذوفا فكانه قيل شيء ما
ان يكن اخرج معه وعلى تقديره الا ان حذف للظهور وما تصنع اصنع وايهم يكرمني
اكرمه ويكون ان ابدا واحدا من اثنين او جماعة لان وضع على ذكر فيجب اضافة الى
ما هو متعدد معنى ويدل على كونها اسماء انك اسندت يكرم الى ضمير ما كمن يكرمني
وايهم يكرمني وعود الضمير بريان قاطع على الاسمية قال الزجاج وقالوا مهما تاسله
من اية لتسخ نابها فانه قد عاد ضميره الى مهما وقال صاحب الكشاف عاد اليها ضمير به
وضمير بها حملا على اللفظ والمعنى انتهى والظاهر ان ضمير بها راجع الى اية لا الى مهما
ويدخل حرف الجر عليها ودخول حرف الجر من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب و
تنيون بعضها والتنوين مخصوص بالاسم ويضيفه والاضافة من خواص الاسم
فهذه ادلة اربعة ذكرها المصنف وهي جيدة الا انها مخصوصة بالبعض لان اذما وحيثما
خاليتان عن هذه الادلة والظاهر ان دعواه كانت عامة لان هذا المعنى هو المتبادر
الى الفهم من عبارته ويدل على كونها اسماء فيكون الدليل اذن قاصرا عن الدعوى
فالدليل السالم الكلي انهاد الة على معان يتصور استقلالها بانفسها مع قطع

النظر

عن المجازاة بخلاف ان فان معناها البس بعض المثابة وايضا من موبك تحلية والحرف لا
حظ له من الاعراب بوجه من الوجوه واعتبار من الاعتبارات كقولك من تمر راتمر رمثال دخل
حرف الجر واما مثال عود الضمير فقد ذكره اولا بقوله من يكرمني وايتهم يكرمني فلذكر تركه
وبنى على السبب ومضى بقوله السند ت يكرم وايتهما مثال للاضافة واياما تدخو مثال
للتنوين وانى يكن اكن رجوع الى اول الكلام واستغاله بتمثيله وهو الاستغراق الا
حوالة وانى هنا ليس بظرف ومتى يجئ اخرج فانه لعموم الازمنة لان متى للزمان
وحيثما مثل اين فى ان كلا منهما ظرف مكان الا ان اين مبهم وحيث معين لوجوب
اضافته الى جملة معلومة عند السامع واذما مثل متى فى ان كلا منها ظرف زمان
والما يجزمان اى الفعل اى حيث واذما ان معها ما اذ لما بدون مضافان
دايما والاضافة منافية لمعنى المجازاة اذهى مقتضية للابهام كما بينا ذلك عليه و
الاضافة مقتضية للمعلومية المنافية للابهام فاذا اتصل بهما ما انقطعا عن
الاضافة فما هذه كافة لهما عن الاضافة مهيئة لهما لمعنى المجازاة ومنها اى و
من العوامل التمايزية السماء تنصب السماء نكرة على انه اى على ان هذا الاسم النكرة
يميز عن تلك الاسماء وهى اربعة كم الاستفهامية او لها عشرة اذا ركبت مع احد
الى التسعة كواحد عشر درهما وتسعة عشر رجلا السماء الاعداد مبهمة لانك اذا
قلت اربعة او ثلثة او احد عشر فقد ذكرت كلها مبهمة ان لا يدرى ان المقصود ما هو فهى
اذن لابهامها مقتضية الاحكاما يزيل ابهامها وتبين ما هو المقصود منها وهذه
الازالة والتبيين قد يكون بطريق الاضافة اى بان يضاف هذه السماء الى ما
يزيل ابهامها كخوان يقول ثلثة رجال وقد يكون بطريق ذكر المزيل بعدها منصوبا
كخوان تقول احد عشر رجلا والطريق الاول طريق العشرة فما دونها والطريق
الثانى طريق الاعداد المركبة على غير ما سيأتى فذكر المصنف هنا الطريق الثانى دون
الاول لانه يذكره فى الباب الخامس وستمع شرحه هناك وانما قال الى التسعة لانه
اذا جاوزها صار عشرين وقد سبق حكمه فان قيل قد جعل الاسم التام مطلقا من العوامل

التمايزية فى الباب الثانى وما نحن فيه من انواعه لان التنوين هنا مقدر لان عشرة وما
فوقها احد عشر فكيف جعلت كلا من السماعية قلنا كما انه جعل الفعل على الاطلاق
ازلا من التمايزية ثم جعل بعض انواع الافعال من السماعية كما تقول بعد ذكر ومن
السماعية انواع اربعة من الافعال منها الناقصة الخ ووجه الجعل فى الكل ان قد
ينضم الى بعض الانواع خصوصية تجيز بعبر هذا النوع بعض الخصوصية سماعيا
ولا بعد فى ذكر فليتامل والثانى كم فى الاستفهام عن العدد كقولك رجلا عندك
وكم يوما سرت كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون واعشرين يوما
سرت ام ثلثين قوله عشرون فى الاول وعشرين فى الثانى تنبيه على ان كم فى الاول
مبتداء وعندك خبره وفى الثانى ظرف وسرت عامله وكم الخبرية يضاف الى المميز
مفردا او جمعا وهى تفيد تكثير كقولك كم رجل لقيته وكم رجال لقيتهم والفعل
المفصل هنا ان كم حرفان الاستفهامية وخبرية فالاستفهامية معناها اى عدد واليه
اشار بقوله فى الاستفهام عن العدد والخبرية معناها كثير واليه اشار بقوله وتفيد
تكثير وبما يشركانه فى خمسة ويفترقان فى خمسة فالتى الاولى هى الابهام و
الافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير والتى الثانية احدها ان الكلام
المصدر بالاستفهامية انشائى وبالخبرية خبرى يحتمل للصدق والكذب وثانيها ان
المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر وبالاستفهامية يستدعى ذكر لانه
مستخبر مستفهم وثالثها ان الكلام المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من
الاستفهامية يقال فى الخبرية كم عبيد لى خمسون بل ستون وفى الاستفهامية كم مالك
عشرون ام ثلثون ورابعها ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع وتمييز الاستفهامية لا يكون
الا مفردا خلافا للكوفية وخامسها ان تمييز الخبرية واجب الخفض الا اذا تعذرت الا
اضافة بان يقع بينهما فاصل كخوكم فى الدار رجلا وتمييز الاستفهامية واجب النصب ولا
يجوز جره اصلا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج الا ان يكون كم مجرورا بحرف جر فحينئذ
يجوز فى تمييزه وجهان النصب وهو الكثير والجر خلافا هذا ملخص الكلام فى هذا المقام

والمص اشار الى الحمل الذى هى مابه الاشتراك فجعلها من الاسمية وهذا تنبيه على الاشتراك فى
الاسمية وحكم بانها يتضيان كم نكرة على انه تمييز وهذا تنبيه على الابهام والافتقار الى التمييز
وتكين آخرهما تنبيه على البناء والامثلة الثلثة كلها تنبيه على لزوم الصدارة ومثال
الاستفهامية وذكر تمييزه فيه بلفظ المفرد والمنصوب تنبيه على ان تمييزها لا يكون الا مفردا منصوبا
والتصريح بالاضافة والافراد والجمع تنبيه على ان تمييز الخبرية مجرور وجوبا ويكون مفردا
ومجموعا فان قيل فقوله وكم الخبرية يضاف الى المميز مناف لما ادعاه اولا حيث قال
ومنها اسماء تنصب اسماء نكرة على انه تمييز قلنا الذى جعله من الابهام انما هو كم الاستفهامية
وهى المقصود بالذكر فى قوله والثانى كم فى الاستفهام ونعم الاسلوب حيث قال وكم
الخبرية يضاف ولم يقل وكم الخبرية عطفا على كم الاستفهامية تنبيه بعد على ذكر ولو سلم فحصور
كلام تغليب وفى كلام المص تنبيه على ان اعراب كم يدور على مميزة وعامل يعنى ان
اعراب انما هو بملاحظة الامرين معا فلو قيل كم يوما ضربت كان كم منصوبا بالحمل
على انه ظرف على لفظ كم يومان سرت معه ان الفعل يقتضى المفعول به والمصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات فهو فضلة لا هو المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز بل
بحسب المميز فان التعيين للظرفية ناشئ من ذكر يوما حتى لو قيل كم رجلا ضربت
كان كم منصوبا بكونه مفعولا به ولو قيل كم ضربة ضربت كم مفعولا مطلقا وبالجملة
فكم مطلقا اسم وكل اسم فى التركيب لا بد له من اعراب والاعراب ثلثة رفع ونصب
وجر فهو اذن يكون تارة مرفوعا وتارة منصوبا وتارة مضافا اليه وذكر هذه
المواقع على التفصيل ههنا تطويل لا يبقى بهذا المختصر وعلى الاجمال ما ذكر جار اذ حيث
قال ويقع كم فى جملها مبتداء ومفعولا ومضافا اليها يقصد فى المبتداء كم درهما عندك
وكم غلام لك على تقدير اى عدد من الدراهم حاصل عندك وكثير من الغلمان كائن
لك وفى المفعول كم رجلا رايت وكم غلاما ملكت وبكم رجل مررت وعلى كم جذع بانى
بيتكم وفى الاضافة ورق كم رجلا اطلعت ورق كم رجلا عبت انتهى والثالث
كناية فانه ايضا اسم ينصب اسما نكرة على انه تمييز لانه تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة

وهى

وهى فى معنى كم الخبرية فكاى كاف التشبيه دخلت على اى التى هى فى غاية الابهام اذا قطعت
عن الاضافة واى فى الاصل كان معربا الا انه بعد التركيب ههنا اضمحل عن الجزئين معناهما الا
فرادى وصار المجموع اسما مفردا بمعنى كم الخبرية وصار كانه مبنى على السكون آخره نون
ساكنة كمن لا يمكن ولهذا يكتب بعد الباء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا اذ
التنوين لما ذكر فى التركيب كاثبة النون الاصلية ولهذا جرى رسم المضاف على انهم يكتبون
بالنون نحو كاى رجلا عندى اى كثير من الرجال عندى فهو مبتداء خبره قوله عندى فهو
يشارك كم الخبرية فى امور هى الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ووجوب التصدير
وافادة معنى التكثير وكون تمييزه مجرورا من فى الاكثر قال الله تع وكاين من نبى قاتل معه ربيون
وكاى من قرية هى اشد قوة من قريتك التى اخرجتك وكاين من دابة لا تحمل رزقها ويدع
بعض النحاة ان جر تمييزها بمن واجب وربما قاله سيبويه وكاين رجلا رايت ويغايرها
فى امور هى ان كاى لا يقع الاستفهامية عند الجمهور وجوزها ابن قتيبة وابن عصفور
والثانى ان كاى لا يقع مجرورا خلافا لهما احترازا لكاين تبع هذا الثوب
الثالث ان كاى لا يكون مفردا اصلا والمص قد اشار الى مابه الاشتراك بقوله فى
معنى كم الخبرية اى فى معناها ابهاما وافتقارا الى التمييز وبناء وتصديرا وتكثيرا
وامتناعا عن كونها استفهامية واشار فى ضمن التمثيل الى مابه الامتياز بنفى الجر
ونفى الافراد فى الخبر الا ان تعوض لنصب المميز لتكتسب الاولى الافتقار بنفى وجوب
الجر لمن كما ادعاه بعضهم اظهارا لما خفى واعراضا عما ظهر الثانية التطبيق على
ما هو فى فلسامل وفيه لغات اى فيها خمس لغات كاين وكاء بوزن كاع وكيئ
بوزن كيع وكاءى بوزن كعى وكاء بوزن كع كذا فى المفصل والمستعمل منها
استعمال كاى كم الخبرية مع من كثيرا نحو كم من ملك وكاى من قرية تكرير للاشارة الى نفى
وجوب جر تمييزها بمن زعم والاولى ان يقول وجر تمييزها بمن كثير والرابع كذا اذا
كنى به عن العدد الكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا والمراد بالكناية لفظ مبهم
اريد به معنى مبهم وكذا من هذا القبيل ولابهامه يطلب تمييزا وينصب فكذلك كلمة ركبت

من كاف التشبيه واسم الاشارة وهو ذا وكان هو اشارة الى عدد معين في ذهن المتكلم
مبهم عند السامع فاذا ركبت افضى آخر الجزئين معنى التشبيه والاشارة فصارت هذه
الكلمة عبارة عن عدد مبهم حتى اذا قيل عندي كذا درهما فمعناه عندي عدد ما او
عدد مبهم دون درهما ولهذا قيل ان المجموع اسم مفرد بمعنى كم الخبرية فاذا قيل ان كذا ما كم فمعناه
ان عددا اكثر اما كم فقوله اذا كني به عن العدد تنبيه على ان كذا قد يكون كناية عن
غير العدد كما يقال قال فلان كذا وكذا في التعديد احترازا عنه لان بمعنى هذا المعنى لا يطلق
تمييزا ينصبه كما يقع عندي كذا درهما فكذا للابهام يطلب اسما نكرة يفسره كما يقع
عندي عشرون درهما مثلا يعني كما ان عشرون لابهامه يطلب تمييزا ينصبه كذلك كذا واو
قرنه في النسبة عشرون اذ هو مطلب له من حيث الدلالة على العدد غير ان العدد فيه
مبهم وههنا مفسر فقوله كما يقع في الاول معناه كقولك فما مصدرية او المعنى كما
تقوله فما موصولة وفي الثاني صفة لمصدر محذوف اي قولا مثل قولك عندي عشرون فهو
من قبيل سيبويه النحوي بالنحوي ووجه التشبيه اشتمال كل من القولين على مبهم يطلب تمييزا
وينصبه وقوله مثلا حال من النحوي الثاني او مصدر لمحذوف اي امثل لك مثلا اي تمثيلا
على نمط وينتهي اليه تبتيلا والمقصود انا ذكرت هذا بطريق التمثيل لا بطريق
الحصر والتخصيص ومن اسماء غير العاملة في الاسماء كلمات تسمى باسماء الافعال والسر
في ذكر اني انهم جعلوها اسماء الافعال ولم يجعلوها افعالا مع انها يفيد معانيها الا
فعال ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها وان اللام يدخل في
بعضها وان التنوين يدخل في بعضها وان بعضها بحسب الظاهر ظرف وبعضها
جار ومجرور فحكموا عليها بالاسمية وعلى مبنية وسبب بنائها قد ذكرنا في مباحث المبني
والمعرب وجميع هذه الاسماء مع كثرتها ثلثة اقسام الاول ما يكون منقولا عن المصدر
الاصلي او المصدر الذي هو في الاصل صوت الثاني ما يكون منقولا عن الجار والمجرور
ثم انها مع كثرتها تخرج في قسمين الاول ما كان بمعنى الامر الثاني ما كان بمعنى الماضي و
لهذا قسمها الشيخ ابن الحاجب بانها على اربعة اقسام الامر والماضي ثم ان جميع هذه الاسماء سواء

كانت بمعنى الامر او الماضي ابلغ واوكد من الافعال التي هي بمعناها ففيها نوع من المبالغة
وضرب من الايجاز ليست في مسمياتها فمن الفوائد هي فائدة العدول اولها رويد
وهو اسم لامهل اشارة الى القسم الاول وهو ما كان منقولا عن المصدر الاصلي وهو الآن بمعنى
الامر وقدم هذا القسم لانه اكثر وهو منقول عن المصدر واستعماله على اصله كثير يقال رويد
زيدا بالاضافة ويقال رويدا زيدا اكفر بالنصب او كحل صفة لمصدر مذكور يقال سرت
سيرا رويدا وينصب على الحال فيقال سرت رويدا اي حال كوني مرودا فقوله تعالى امهلهم
رويدا يحتمل ان يكون مصدرا او ان يكون صفة للمصدر وان يكون حالا واما عبارة
النص وهو اسم لامهل فليست بجيدة اذ لو كان اسما لامهل لكان معربا اذ بناء المسمى لا
ينافي لاعراب اللهم الا ان يقال ان مراده انه اسم وضع موضع امهل فيكون مثليا
مثل فلسا مثل وبله اسم لدع اي اترك يقال بله زيدا اي دعه وهذا ايضا منقول
عن المصدر واستعماله على الاصل واقع يقال بله زيد بالاضافة وقد يستوي فيها
اي في رويد وبله الواحد والجمع والمؤنث والمذكر يقال يا رجل رويد زيدا اي اترك
ويا رجال رويد زيدا وتر التثنية لظهورها كما انه اذا علم الطرفان فقد علم الوسط
ويا امرأة رويد زيدا الى الآخر وكذا بله على هذا القياس وهذا المعنى اغنى حديثا كثيرة
اشارة الى غاية الايجاز والاختصار واما للمبالغة ففي ما سبه من ذكر المصدر وجوب
حذف قياسا فانه ابلغ من ذكرهما معا لان فيه اشارة الى المحذوف لعامة ظهوره
لدى كل احد كما انه مذكور ولفظ المصدر يؤدي معنى اللفظين فافهم
ودونك اسم لحذ اشارة الى القسم الثاني وهو ما يكون منقولا عن الظرف
فانهم يقولون دونك زيدا وكان اصله دونك زيدا فحذف فقد امكنك ومثله
اما مكمك زيدا اي اما مكمك زيدا فحذف فانه مقدر فغير الى ما يرى اختصارا وقطعا
لطوله ففيه من المبالغة والاختصار ما لا يخفى وعليك اسم للازم اشارة الى
القسم الثالث وهو المنقول عن الجار والمجرور يقال عليك زيدا اي خذ والزم
وكان اصله وجب عليك اخذ زيد ولزومه فغير الى ما يرى وفيه من المبالغة والاختصار

ان ص

ومالا يخفى وكذا قولهم اليك عني اى ضم رحلك اليك واذهب عني وعد الى مايدري وفي
الطول اختصار وتاكيد لايخفى وهاليم لحذ يعني انه متعد وفيها لغات الاولى ماذكره
بقوله وهاليم لحذ يعني اللغة الاولى ها بالالف الساكنة بعد الهاء ويستوي فيها الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث الثانية ياء بهمزة مفتوحة بعد الالف الساكنة الهمزة
فيها كالكاف في ذاك يعني ان هذا الكاف كاف الخطاب وهو حرف ككاف ذاك ويصرف
باء تصريفها اى تصريف ذكر فيقال ياء هاء ماء هاء م كما يقال ذكر ذاكما ذاكم وباء
يا امراة ياء ماهاء ة اللغة الثالثة ياك واليه الاشارة بقوله ويوضع الكاف موضع
الهمزة فيقال ياك الى ياكن اللغة الرابعة الجمع بين الكاف والهمزة واليه الاشارة بقوله
ويجمع بينهما فيقال هاءك مثل هاعك الى هاكن وفي الصحاح ياء بكسر الهمزة بمعنى
ياءت وبفتحها بمعنى خذ وياءت معناه اعط وهو من اسماء الافعال ويتصرف
تصرف المامور قال الله تع قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين وحيهلا الصلوة
والثريد اى ائت اى عجل ولقد اجمل المصنف ههنا اجمالا والتفصيل ان حيّ وحيّ من
اسماء الافعال ومعناه اقبل وتعدى بعلى ومنه قولهم المؤذن حيّ على الصلوة
اى اقبل عليها ثم انه تركب مع هلا وهلا وحيّ بمعناه اسرع واستعجل ومنه
قول مجنون العامرية الا ابلغا ليلى وقولا لها هلا وقد ركبت امرا عجلا فاذا
ركب وقيل صهلا فيه لغات الاولى صهلا بالتنوين الثانية صهلا بالالف
الثالثة صهل الرابعة صهل سكون الهاء وفتح اللام الخامسة صهلا ثم ان هذا المركب
في هذه اللغات يعدى بنفسه فيقال صهله الثريد اى ائته وتعدى بالى بمعنى اسرع
اليه فيقال صهل الى الثريد وتعدى بالباء للتعدية كذهبت به وفي الحديث اذا ذكر
الصالحون فحيهلا بعمر اى اذكروه واسرعوا بذكره وبهذا يظهر ان ماذكره المص
بعض لغاته وان ماذكر من انه بمعنى ائت بعض تقديره ففي كلامه اجمال بل اهمال
بل اخلال وبيهات الامر اى بعد شروع في القسم الثاني وهو ماكان بمعنى الماضي
بعد ما فرغ من القسم الاول وهو ماكان بمعنى الامر وشتان زيد وعمرو اى افترقا

ويقتضي

ويقتضي شيئين اى يطلب فاعلين فصاعدا كافترق فسره اولا بالافتراق عقيبه
بالاقتضاء ردّ واعلم من ذهب ان شتان تثنية شت وهو المتفرق وان النون مكسورة
وعليه الاحمق ومن تبعه والحق ماذهب اليه الجمهور وان النون مفتوحة وهو الذي اشار
المص اليه وفي كلامه عليه وقد يقال في شتان زيد وعمرو شتان ما زيد وعمرو فما من زائدة
وقد يقال شتان ما بين زيد وعمرو وعليه قول من قال شتان ما بين اليزيدين في الندى
يزيد سليم والاغر بن حاتم وسرعان ذا اماله اى سرع فقوله سرعان بمعنى سرع وذا فاعله
واماله منصب تمييز على لفظ كرم زيد رجلا والاماله الشيخ المذنب فقوله وسرعان ذا اماله مثل
يضرب في كل من تخبر بالشيء قبل اوانه واختلفت الرواية في اصل المثال فقيل اصله ان بعض
حمقى العرب اشترى شاة في غاية الهزال يسيل دغاميها من انفها فلما جاء بها الى بيته قال
له بعض اهله من اشتريتها وهي عجفاء فقال او ما ترى اماليتها يسيل من انفها فقيل له ذلك
وقيل اصله ان اعرابيا ذبح الداعي فقال له هل كر شاء سمنه جيد بلغت النهاية في السمن
فقال نع فذهب الاعرابي ومكث طويلا ثم جاء بشاة لاحركة من غاية الهزال يسيل الدغام
من منخريها فقال له هذه شاة كما تريد فقال له اين الشحم واللحم فقال اما ترى يسيل الوسم
من منخريها من غاية السمن فقال له ذلك فصار مثلا وفي هذه الثلثة اى هيهات وشتان
وسرعان مبالغة ليست في مسمياتها اشارة الى ما يذهب المحققون من ان كل ما
كان بمعنى الخبر من هذه الاسماء ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ما ابعده ومعنى شتان
ما اشد الافتراق ومعنى سرعان ما اسرع والتعجب هو من المبالغة فان قيل قد سبق
ان جميع هذه الافعال فيها مبالغة ليست في مسمياتها مع الاختصار فما وجه التخصيص
بهذه الثلثة قلنا كان اراد ان المبالغة فيما ذكر قبل هذه الثلثة كانت ظاهرة مع اختصار
وههنا كانت خفية فاراد بهذا البيان ازالة الخفاء ههنا فلا حصر ولا تخصيص فليتامل
ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا
هي المشهورة الاسم والمذكورة في كتب الاية هذا العدد والا فالتحقيق انه لا حصر قال
جار الله ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو من تمالا

يستغني

عن الخبر قال المحقق الرضي حقق الرضا والظاهر انها غير محضورة ويجوز بعضهم كزيد
الافعال التامة مع انها ناقصة فيقال سلم الشيء بعد اعشرة اى يصير عشرة تامة ويحمل زيد عالما
اى صار عالما قال الله تع فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر سوي وقال فتح معك
رد اربعين ليلة وقال ابن الحاجب الموصوف ما لا يتم حرا الا بصلة وعايد وبالجملة فالتقسيم
باب وامسى كان وصار واصبح وامسا واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتى و
ما انفك وما دام وليس وهو فرع عند الشيخ ابي علي الفارسي في احد قوليه واصل ليس ليس
كما يقال علم في علم واوجبوا الكان الياء وتركه قلبها الفا مع ان مقتضى التعكس ذكر ان هو
فعل غير متصرف عند الجمهور وعكسه سيبويه فهذا يرفع الكلام وتنصب الخبر يعني انها يقتضي كلمين
مرفوعا ومنصوبا ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا فان قلت لم لم يسم المرفوع فاعلا او المبتدا
مع انه فاعل ولم يسموه بهما ولم لم يسم المنصوب مفعولا بل سموه خبرا قلنا اذ قد تقرر ان فاعلها
في التحقيق مصدر خبرها مضافا الى اسمها وهذا معنى قولهم هي لتقرير الفاعل على صفة ولهذا لا تحذف
اخبارها مطلقا عند بعضهم والاقلين عند بعضهم ونقصانها انها لا تتم بالمرفوع الا بالمنصوب
اذ قد عرفت آنفا ان المرفوع ليس فاعلا حقيقة حتى يتم بمرفوعها كسائر الافعال التامة بل
الفاعل هو مصدر الخبر مضافا الى الاسم فكل من الاسم والخبر شيء لا بد لها منه وقد يقال نقصانها
سلب منها الدلالة على المصدر بل هي يدل على الزمان فقط وليس بشيء لان كان في كان زيد قايما
يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى
حصوله في اوقات بلفظ دال على حصول تام معين ذكر الحاصل على لحاظ الاجمال اولا والتفصيل
ثانيا فكان قيل حصل ثم يقال حصل القيام فهذا البيت كبيت ضمير الشان مع فايدة اخرى
هي الدلالة على تعين زمان ذكر الحصول بخلاف ما لو قيل قام زيد فليس فيه الا تلك الفا
معا والفرق بين كان وصار ان صار يدل على وجود معنى الخبر اى حصول مضمونه في زمان
ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذكر المعنى وكان يدل على الزمان الماضي فقط من
غير تعرض لثبوته او انتفائه في الحال فهو كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف
بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة

الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن وحاصله انه لم يكن ثم كان فقوله يدل على وجود
معنى الخبر اى حصوله وحدوثه كالغنى في صار زيد غنيا والمراد بالزمان الثلثة
زمان الحال او الزمان الذي كلامهم فيه ولم يصرح ببيانه ووجه العبارة ان يقال و
الفرق بين صار وكان ان صار يدل على ان مضمون خبره كان مشتقا ثم وجد و
كان يدل على وجوده فقط اى الاول انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح
صار لم يقل ولم يصح صار الله عليما حكيما لانه لم يرد ان يقول ولكن في مقام المنع
ايضا فليتامل ففيه دقة لانه يدل على الانتقال من حال الى حال والله تعالى عنه
متعال وكان يجيء تامة بمعنى ثبت نحو قوله تع وان كان ذو عسرة اى ثبت ووجد
وضبط الكلام بهنا ان كان اربعة اقسام ناقصة وقد مرت وتامة بمعنى وقع ووجد
كقولهم كانت الكافية والمقدور كاين وعليه قولنا ما شاء الله كان وما لم يشاء
لم يكن قال الله تع كن فيكون وزايدة لمجرد التاكيد نحو قولهم ان من افضلهم كان زيدا
ومن هذا القبيل قولهم في نادرة ولدت فاطمة بنت الخرشت اكملة من بني عبشم لم يوجد
كان مثلهم والقسم الثالث ما يكون اسمه ضمير الشان وخبره الجملة بعده كما كان انت
خبر من زيدا اى كان الشان انت خيرمنه واختلف في هذا القسم فقيل هي ناقصة كما
ذكرنا وقيل هي تامة بمعنى وجد والاول اولى فقوله تع لمن كان له قلت ينطبق على
الاقسام الاربعة واما قوله جل طوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا فقيل هي
زايدة وقيل هي تامة وعندي انها ناقصة الا انها من قبيل وضع الماضي موضع
المضارع على ما هو العادة المستمرة في اسرارهم اذ المراد التحقق والحصول
والثبوت وسيجيء في افعال المدح والذم ان الماضي ادل على التحقق والثبوت
لان لفظ المضارع مشترك بين الحال والاستقبال اى كيف نكلم من كان في المهد
صبيا امس فان كان للحال او المراد كيف نكلم من كان في المهد صبيا امس
وهذا التقدير من الماضي لكان في الاستقبال كان وهذا معلوم بقرينة المقام
والله اعلم بالمرام فقوله وكان يجيء تامة مشعر باشعار ظاهرا بان اصلها ان

يدان

شيء

ان يكون ناقصة اى كان اصلها ان يكون ناقصة ويجئ تامة والناقصة قسمان الاول
ان يكون كان بمعناها الثانى ان يكون بمعنى صار وكذا اصبح واخواتها يجئ تامة اذا اريد بها
الدخول فى الاوقات الخاصة وهى الازمنة التى يدل عليها هذه الافعال دون اكثرها لا الازمنة
التى يدل عليها بصيغها اعنى الازمنة الثلثة التى هى الماضى والحال والاستقبال وضبط
الكلام ههنا ان هذه الثلثة اعنى اصبح وامسى واضحى قسمان ناقصة وتامة والناقصة
قسمان الاول ان يكون بمعنى صار مطلقا مع قطع النظر عن اعتبار الاوقات الخاصة وهى
الصبح والمساء والضحى بل باعتبار ازمنة الصيغ الثلثة فانها بمعنى كان فى الصباح
والمساء والضحى وتعرف فى هذا المعنى مفهوم الجملة - اعنى مصدر الخبر مضافا الى
الكلم بازمنة تركيب الفعل وازمنة صيغته معا فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة مقترنة
بالصبح فى الزمن الماضى ومعنى امسى عمرو فقيرا ان فقرا مقترن بالمساء فى الزمن
الماضى وكذا اضحى والقسم الثانى ان يكون هذه الثلثة تامة فمعنى اصبح اذا
دخل فى الصباح وكذا غيره ومن هذا القبيل ما ورد فى الدعوات المأثورة اصبحنا
والحمد لله وامسينا والملك لله وهذا القسم هو الذى اراده المص بقوله وكذا اصبح واخواتها
اذا اريد بها الدخول فى الاوقات الخاصة كانت هذه تامة
يسكت عليها مرفوعا كما ظهر واعتم اى فعل فى الظهر وهى نصف النهار ودخل فى
القيمة فى وقت العشاء فقوله واخواتها اى اضحى وامسى على نمط قوله تع فتمد
صفت قلوبكما فلا قصور فى العبارة وما فى ما دام واخواتها وهى الالفاظ المصدرية
بما عمل كما سبق تقديرها سوى ما دام بقرينة قوله فى ما دام مصدرية ما فيه معناها
لاستغراق الزمان لان نفى النفى اثبات مستمر فمعنى ما زال زيد اميرا اى استمرت الامارة
ودامت لزيد من قبلها واستمالها وهو وقت البلوغ الذى يمكن صدقها فيه
فقوله لاستغراق الزمان معناه ان مصدر الخبر ثابت للاسم ثبوتا مستمرا فى جميع الازمنة
من زمان التلبس الى الحصول له فان قيل الاثبات ههنا ظاهر لا خفاء فيه لان نفى النفى
اثبات والاستغراق غير لازم فمن اين يستفاد الاستغراق قلنا الاصل فى الثبوت

هو البقاء الى ان يقوم دليل على الانتهاء فالاستغراق ناش من ههنا وفى المنفصل
والنفى فى اوايلها الحرف الناقض كلها فى معنى واحد وهو استغراق الفعل لنفاعله فى زمانه فادام
بالفعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم واراد بالفاعل اسمها وكما كان فى طى العبارة ضرب
من الخفاء عدل عنها المص الى ما ترى واعلم ان حرف النفى قد تحذف من اوايل هذه
الافعال قال الله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وقول امرئ القيس فقلت
لها والله ابرح قاعدا اى لا ابرح وقول الآخر سعد تسمع ما حييت سهاكم حتى تكون و
قول الآخر يزال صال مبرمكا اعتريا اى لا يزال ومتى ما دام مصدرية ومعناها التوقيت
اى توقيت فعل تمن بثبوت مصدر خبر بالاسم او بسببه توضيحه فى المثال تقول
ما زال زيد غنيا مثال للمأخوذ اوله حيث ادعى فيه الاستغراق اى لم يكن عليه زمان من
الازمنة من وقت حصول الغنى له الا وهو غنى فيه اظهر لما ادعاه من معنى الاستغراق
واجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه فقوله ما دام ما فيه مصدرية و
الفعل بعدها مؤول بالمصدر فتقديره اذن اجلس دوام زيد وقد نبهنا هناك مرارا
على ان القانون فى الافعال الناقصة ان الاسم هو مصدر الخبر المضاف اليه فمصدر
جالسا اذن يجب ان يضاف الى الاسم فتقدير اذن دوام جلوس زيد واما المدة فمأخوذة
من قاعدة اخرى هى ان المصدر يقع ظرفا بتقدير الوقت كقولهم آتيك خفوق النجم
وصوم الحاج اى وقت خفوقه وقدومه فتقدير اذن اجلس مدة دوام جلوس زيد
وقد ذكرنا فيما سبق ان للنحاة فى مثل قولين الاول ان المصدر بنفسه منزل منزلة
الوقت اذ قد ثبت ان عادتهم انهم يسلكون الاوقات مقام الاحداث وينزلون الا
حداث مقام الاوقات فلا حاجة اذن الى تقدير الوقت والمدة وما يجرى مجراهما الثانى
ان الوقت مقدر كما ذكرناه انفا وعلى كلا التقديرين فالمصدر منصوب على الظرفية
وكلام المص مبنى على القول الثانى حيث قال اى مدة جلوسه الا ان حق العبارة ان
يقال اى مدة دوام جلوسه كما بينا هناك عليه وليس لنفى الحال فانا قيل ليس منطلقا فمعناه
نفى الانطلاق فى الحال ولا يجوز ان يقال ليس زيد منطلقا امس او غدا الا بتاويل قوله تع

الا يوبايهم ليس معروفا عنهم من قبيل تنزيل المستقبل منزلة الحال تنبيها على تحقق
وقوعه على ما هو العادة الشايعة في التنزيل الاتي فقوله ليس لنفي الحال معنا لنفي مضمون
الجملة في الحال والمنفي به قولان الاول انه لنفي الحال وهو المشهور وعليه الجمهور الثاني
انه نفي مطلقا وكلام المص مبني على الاول ولنا هنا مباحث اطال لغاياته جليلة وهي ان هذه
الافعال يجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها مطلقا وفي تقديم اخبار كاد على اسمها من ثلثة
اقوال قيل يجوز هو ما ليس في اوله ما وقيل مختلف فيه وهو ليس فالبصريون يجوزونه والكوفيون
يمنعونه وهو اختيار المتاخرين والنوع الثاني افعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد
وكرب واوشك ومنها هلهل واولى وهما بمعنى قارب وسميت هذه الافعال بافعال
المقاربة معللة عن تعريفها اي هذه افعال يدل على قرب الخبر في الجملة سواء كان ذلك من
جهة الرجاء او الحصول او الاخذ فيه فعسى يدفع الاسم وخبرا ان مع الفعل المضارع
في تقدير مصدر منصوب يقع عسى زيد ان يخرج كانك قلت قرب زيد الخروج ولو وجه
اخر وهو يقال على ان يخرج زيد كانك قلت قرب خروج زيد وكاد يرفع الاسم وخبرا
الفعل المضارع في تقدير بلا اسم فاعل منصوب فانك اذا قلت كاد زيد يخرج كان التقدير
كاد زيد خارجا الا انه لم يستعمل وقد استعمل الاصل المفروض وما ذكرت اسما فالفعل
المضارع في هذا الاستعمال بمعنى المصدر على نحو سمع بالمعيدي والمصدر بمعنى اسم الفاعل
ويجيء كاد بمعنى قرب الشيء من الشيء نحو كاد العروس يكون اميرا فان معناه ان قربه
بان يكون شبيها بالامير حاصل لا ان قربه بالامارة حاصل والفرق واضح وليس
في عسى هذا القرب بل هو موضوع لمرتبة الخبر رجاء وكرب يستعمل استعمال
كاد واوشك مثل عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
وهذا كله ظاهر لا يحتاج الى شرح والنوع الثالث فعلا المدح والذم وهما نعم و
بئس فانهما يدلان على المدح العام والذم العام اي لانشائهما ورسوخهما
في نفس الممدوح والمذموم بحيث لا يتصور هناك ابعاد ولا يختص بذلك زمان
دون زمان بل هو جميع الازمنة فذكر سواسية ولهذا التزموا فيها

لفظ الماضي اذ الماضي ادل على الثبوت والتحقق اذ المضارع كالمشترك بين الحال والا
ستقبال على شرف الزوال والانتقال يتنصفان اسما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
اي المعرف بلام الجنس وبعد اسم آخر مرفوع نحو نعم الرجل زيدا وغلام الرجل عمرو و
بئس الرجل عمرو او غلام الرجل عمرو ويسمى المرفوع الاول اي المعرف باللام او المضا
ف اليه فاعلا ويسمى المرفوع الثاني المخصوص بالمدح اذا كان مستعملا مع نعم او الذم
اذا كان مستعملا مع بئس وفي كلامه تنبيه على ان اللام في نعم الرجل للجنس لا للاستغراق
كما ذهب اليه الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه ولا للعهد الذهني
كما ذهب اليه ابن الحاجب وتبعه الاندلسي فان قيل فاذا كان اللام للجنس فكيف
صح تفسيره بمعين قلنا المراد بالجنس ادعاء ومبالغة يعني ان زيدا هو جنس الرجل
لكونه جامعا لجميع كمالات هذا الجنس فكانه هو وكلام المصنف يدل على حق المرفوع الاول
لانه شرع بانه فاعل فاما في حق المرفوع الثاني فكلامه قاصر لان بيانه لا يدل على وجه
اعرابه وكان ينبغي ان يشير اليه اشارة ما وبالجملة ففي اعرابه وجهان مشهوران الاول
انه مبتداء وخبره الجملة المتقدمة عليه فكانه قيل زيد نعم الرجل فان قيل خبر المبتداء
اذا كان جملة وجب ان يكون فيها عايد الى المبتداء ولا عايد ههنا قلنا قد بينا وجهان
الاول وهو الذي اجزه المحقق الرضي بقوله ويحتمل ان تكون الجملة بمعنى المفرد فلا حاجة
له الى الضمير فكانه قيل زيد رجل قيد بل الخبر في التحقيق اسم جامد مفرد الثاني ان لام
الجنس في معنى العايد وههنا تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة ذكرناها في شرح
الارشاد فليطلب هناك والوجه الثاني من وجهي اعرابه ان خبر مبتداء محذوف فكانه لما
قيل نعم الرجل سئل عن تفسيره من هو فقيل زيد اي هو زيد وقال بعض المدققين
المبتداء المقدر ههنا لفظ الممدوح والتقدير زيد وخروه واجب لان نعم الرجل جملة
مستقلة دالة على معناه ومنها وجه ثالث ذكره ابن عصفور وغيره وهو ان زيد
مبتداء والمحذوف هو الخبر والتقدير زيد ممدوح وعندي ان كل ذلك تكلف والكلام
بعد التعرض والحق ان زيد عطف بيان الرجل فلا حاجة الى التكلفات التي اعتبرها

التوم

من التقديم والتاخير واعتبار الربط وكيف لا وتقديرهم بهذا تفويت للاجمال والنظم
التفسير الذي اجمع عليه الاولون والآخرون وفيما اخرجناه من التوقع الى التعلق تقرير له فان
قيل قد تقدر ان المخصوص قد تحذف وهو كثير في التنزيل وقد يدخل عليه نواسخ المبتدا
والخبر مقدما ومؤخرا نحو نعم الرجل كنت وكنت نعم الرجل وقد تقدم وان كان قليلا نحو
زيد نعم الرجل فلو كان عطف بيان لما حذف لان حذف غير معهود ولان الغرض منه الا
يضاح والحذف اخلال به ولما دخل عليه النواسخ ولما جاز تقديمه قلنا قد نقرض هذا
الباب بخواص فيجوز ان يكون ذكر من خواصه وكيف لا وهذه الامور المذكورة كلها
كما لا يلايم كونه عطف بيان كذلك لا يلايم كونه من باب الاجمال والتفصيل والابهام
والتفسير مع ان القوم كلهم مجمعون عليه فدل ذكرهم على انه مخصوص بامور لا تجري في غيره
ويضم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة تحريكا لسلسلة الاجمال والتفسير اذ السامع لما
ورد عليه مضمر لا يعرفه تحرك سلسلة طلبه وتشوق اليه فيقال ح نعم رجلا زيد اي نعم
الرجل رجلا زيد وكذا بئس لانه للذم العام كما ان نعم للمدح العام والمبالغة في القرينين
محمودة واضمار الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة ايضا من خواص هذا الباب اذ هو شعر
بالمتانوة المطلوبة ههنا فلا يجوز جاءني رجلا ولا غيره فقوله وكذا بئس تصريح بالمقصود
ووقع للتوضيح تخصيص الحكم بنعم والا فلا حاجة اليه ويلحق حبذا بنعم لانه في معناه
وساء بئس لانه مرادف له وبمعناه يقال حبذا الرجل زيد كما يقال نعم الرجل زيد
وحبذا رجلا زيد كما يقال نعم الرجلا زيد وكذا ساء تقول ساء الرجل زيد كما يقال
بئس الرجل زيد وساء مثلا هذا كما يقال بئس رجلا زيد قال الله تع ساء مثلا القوم
الذين كذبوا بآيات الله وفي كلام المص تنبيه بل تصريح بان حبذا فعل كنعم وساء بئس
وان اعراب المرفوعين هناك كاعرابهما في نعم وبئس فغيروه عما زعم ان حبذا اسم
وهذا هو الصحيح من المذهب والباقي تطويل بلا طايل والنوع الرابع افعال الشك
واليقين اذا قلت زيد قايم فطرفا النفي والاثبات ان تساويا فهو شك والا فان
وقع الجزم باحدهما فالجزم يقين والا فالراجح ظن والمرجوح وهم وبهذا يظهر ان تسمية

هذه الافعال بافعال الشك واليقين وليس على ظاهره بل الظاهر ان يقال افعال الظن
واليقين او افعال اليقين واللايقين فكانهم اراد وا بالشك ما يقابل اليقين اي ما
ليس بيقين والا وجه ان من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم فكانه قيل افعال القلوب
وهي ستة حسبت وخلت وظننت وعلمت ورايت ووجدت وزعمت ومنها
عد وجعل لان كلا منهما لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع
قال الله تع وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا كونهم على
صفة الانوثة اعتقادا غير مطابق للواقع ويقال كنت اعد فلانا فقيها فان عنا
اذا كان الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت ووجدت وزعمت بمعنى معرفة
الشئ اي المبتداء بصفة هي مضمون الخبر فان هذا اليها مسند واخل المبتداء
يقتضي مفعولين بالضرورة لان معنى علمت زيدا فاضلا علمته على هذه الصفة فلا
بد لها اذن من مفعولين حتى يكون احدهما موصوفا والآخر صفة واذا كان
علمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت من الابصار وهو الرؤية بالعين و
لهذا قالوا البصر للقلب بمنزلة البصر للعين ووجدت الضالة اي صادفتها وزعمت
اي قلت لم يقتض المفعول الثاني اذ معناها المتعلق بها لا يستدعي شيئين
فان قبل ان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان زيدا قايم واحد فكيف يقال ان
عرفت لا يقتضي الثاني وعلمت يقتضيه وايضا ان رايت بمعنى ابصرت قد نصب المفعولين
قال الله تع رايتهم لي ساجدين قلنا اما الاول فوجهه ان هذا ما كول الى اضطرار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر مع اتحادهما
في المعنى فهذا مبني على حكمهم دون فرق معنوي كذا ذكروه ولا يخفى ضعفه بل المراد
بالمعرفة هو العلم المتعلق بالمعرفة ح وهو الذي سماه المنطقيون تصورا
فانه لا يقتضي مفعولين واما عرفت ان زيدا قايم فليس من هذا القبيل فان علم
متعلق بالنسبة وهو الذي سموه تصديقا فبين المعنيين فرق جلي معنوي و
كلام العرب منزه عن مثل هذه الحكمات غير معقولة واما الثاني فوجهه ان راى الحلمية يلحق برأى العلمية

في نصب المفعولين لانه اشارة عنه مخبر عن عالم الغيب ومحدث في القلب علما او
اعتقادا كوحسبت زيدا فاضلا شروع في الامثلة بعد تقدير الافعال وعلمت
زيدا اخاك ويستعمل او الذي لم يسم فاعله من اري عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه
ولم يستعمل بمعنى علم وان كاد اريت بمعنى اعلمت قال جار الله ويستعمل اريت
استعمال ظننت فيقال اريت زيدا منطلقا واري عمرو اذا ابيا واين ترى بشرا جا
ومن هذا الباب تقول فانهم يستعملونه استعمال ظن الا انه مشروط بان يكون مصدرا
بكلمة الاستفهام وفي المفصل ويقولون في الاستفهام خاصة متى يتوهم زيدا منطلقا او
اتوهم عمرو اذا ابيا واكل يوم يتوهم عمرو امنطلقا بمعنى يظن ثم قال وبنو سليم يجعلون
باب ظننت اجمع مثل ظننت ومن هذا الباب لحرت وصرت وما يراد فيها بجعلت
وتركت ومن قولهم فتد تركبك ذا مال وذا نسب وان كان ذا من جار يجري مجرى
الافعال في نصب الجزئين والدخول على المبتدا والخبر واما ضرب المثل فنيه خلاف فقوم
يجعلونه من هذا الباب بمعنى صير وعليه الاذناسي ومن تبعه وآخرون يجعلون ضرب
بمعنى بين فعوله ثم ضرب الله مثلا عبدا على الاول معناه صير ومثلا مفعول بان وعبدا
مفعول اول اي جعله مثلا وعلى الثاني معناه بين وهو متعد الى واحد وعبدا عطف
بيان لمثلا ومن هذا الباب عدمني وفقد بمعنى عدمني وفقدني ومن خصائصها
بصرها امتناع الاقتصار على احد المفعولين هذا هو القول المشهور وفي المتون
هو المسطور الا ان التحقيق ان الاقتصار جائز قال الله تع ولا تحسبن الذين قتلوا
في سبيل الله وكيف لا والمفعولان ههنا هما المبتدا والخبر وحذف احدهما اذا كان
هناك قرينة جائز شايع الا ان الحذف ههنا قليل وسبب العلة ههنا انهما معا كالمسند
واحد اذ المفعول به هو مضمونهما فان معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد فحذف
احدهما كحذف جزء الكلمة والغاؤها اي ابطال عملها متوسطة بين المفعولين او متاخرة
عنهما كزيد علمت منطلق مثال للتوسط فزيد منطلق علمت مثال للتاخر والتعليق بالاستفهام
او اللام كزيد علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ازيد منطلق كقوله تع لنعلم اي الحزبين الفرق

بين الالغاء والتعليق ان الالغاء ابطال العمل لعارض جوازا وهو التوسط
والتاخر مع جواز الاعمال والتعليق ان يمتنع الاعمال لعارض لزوما وهذا
مآله صاحب المفتاح ورفع المفعولين هنا اذا توسطها الفعل او تاخر
عنهما جايز ويسمى الغاء وواجب اذا دخل عليهما لام الابتداء او الاستفهام
او حرف النفي ويسمى تعليقا وفي المفصل ومن خصائصها انها اذا توسطت
اعملت ويجوز فيها الاعمال والالغاء متوسطة ومتاخرة وههنا مباحث
آخر شريفة ذكرنا ما في شرح الارشاد فليطلب هناك والتعليق ماخوذ من
قولهم امرأة معلقة وهي التي زوجها مفقود وهي ليست بذات بعل اذ هو غايب
ولا ايما اذ هي لا يقدر على التزوج بزوج آخر وهي معلقة امرها بين بين
والفعل المعلق ههنا كذكر امرأة بين بين اذ هو ليس بعامل لفظا لوجود المعلق ولا يلا عمل اذ الجملة الاستفهامية بعد سا ول مصدر منصوب على
انه مفعول للفعل المعلق معنى حتى لو عطف جملة منصوبة لجزئين على هذه الجملة الا
سيمة لجاز كوعلمت لزيد قايم وبكرا قاعدا ولكان هذا من باب العطف
على المحل وبهذا يظهر فرق اخر بين الالغاء والتعليق وهو ان الالغاء ابطال
للعمل لفظا ومعنى والتعليق ابطال للعمل لفظا لا معنى وسر الابطال بالاستفهام
واللام ان الاستفهام واللام يقتضيان صدر الكلام وما قبلهما لا يعمل فيما
بعدهما وكذا حرف النفي كوعلمت ما زيد منطلق والحاق الاستفهام حيث لم يعمل
والتعليق كحرف الاستفهام ليتناول اللام والحرف فيندرج نحو علمت ازيد عندك ام
عمرو واي الحزبين واراد باللام لام الابتداء كما يشهد به مثاله بتصريح الندماء
وههنا مباحث الاول انه كيف يصح علمت ازيد عندك ام عمرو وانه مشتمل
على التناقض اذ الاستفهام شك وعلمت جزم ومتعلقهما واحد وهو مضمون
الجملة فكيف يجتمعان الثاني ان كلام الملخص وكذا كلام القوم ههنا صريح في التعليق

وكلام القوم في مواضع متفرقة تدل على عدم الاختصاص ان الجملة المعلق عنها اعم
من ذكر وظاهر التذييل ايضا شاهد بالامرين قال الله تع اولم يكفروا بما
جهلهم من جنس فلسطر انها اذكى طعاما يأتونا ان يوم الدين اذ تلغون اقلا
مرهم انهم يكفل مريم وكذا قولهم عرفت من ابوك فان الجملة في الاول في موضع
المفعول بواسطة لان تقال فكرت فيه وكذكر الثانية اذ يقال نظرت فيه وكذا
الثالثة اذ يقال سألت عنه والكل تعليق لا في هذه الافعال وقال الله تع ليبلوكم
ايكم احسن عملا فانه ايضا تعليق مع انه ليس من هذه الافعال الثالث ان كلام
المص ههنا مشعر بان التعليق مخصوص بما ذكر وليس كذلك بل التعليق قد تكون
بان المكسورة المفتوحة المكسرة وهي المقرونة بلام الابتداء كعلمت ان زيدا لقايم
وعليه قوله تع والله يعلم انكم لرسوله ووجه التعليق ههنا ان ما قبل ان لا يعمل فيما
بعده واما اذا لم يكن معها لام الابتداء فلا قطع بانها مكسورة فالاولى الفتح و
الاعمال قال ابن الحاجب واما قولهم علمت ان زيدا قايم فامكن اعمالها وجعل ان
مفتوحة فيكون مفعولا في موضع نصب فلا يعدل الى التعليق مع امكان الاعمال
والتقديم كما لا تعلق في علمت زيد منطلق لامكان الاعمال مع التقديم وقد يكون
التعليق بالقسم كعلمت والله ان زيدا قايم فان ان ههنا مكسورة اذ الجملة التي
جواب القسم لا محل لها من الاعراب فيجب الكسر ههنا كقوله انك لمن المرسلين
ويجري مجرى القسم علم الله وما يجري مجراه وقد يكون التعليق بهمزة الاستفهامية وقد
يكون بكل اسم المتضمن لمعنى الاستفهام كعلمت اي جلست ومتى تخرج وقد يكون بالاسم المضاف
الى كلمة الاستفهام كعلمت غلام من عندكم وقد يكون بحرف النفي ولو ما وان
ولا كعلمت ما زيد قايم وان زيد قايم ولا زيد في الدار ولا رجل في الدار الرابع
ان كلام المص مشعر بان حصرها انما هي ما ذكر وليس كذلك بل لها خامس اخر و
هي دخول ان المفتوحة في مفعولتا يعال علمت ان زيدا قايم وهذا شايع وبين
سيبويه والاخفش خلاف في مثله فمذهب سيبويه ان ان مع اسمها وخبرها سادة

مبتدا

سد المفعولين لان جانب المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه وهذا حاصل فلا
حاجة ههنا الى تقدير ولا حذف ومذهب الاخفش ان ان مع جزئها مفعول اول والمفعول
الثاني محذوف وتقديره علمت قيام زيد حاصلا والحق هو الاول والجواب عن الاول ان فيه
وجهين الاول وهو الذي اختاره اكثر المحققين كالامام المرزوقي وابن الحاجب
ومن تبعهما ان المضاف محذوف من الجملة الاستفهامية تقديره علمت جواب ازيد عندك
ام عمرو فاندفع التنافي الثاني ان الاستفهام ههنا مستعمل في مطلق الاستفهام لا في الاستفهام
للمتكلم حتى يكون ساقطا وتناقضا وان المعنى علمت المشكوك الذي هو مضمون الجملة والعدول
عن التصريح بالمعلوم المحذوف مبني على نكتة متعلقة بقصد المتكلم اذ المتكلم قد يهم شيئا
على المخاطب مع انه ينبغي عالما به لنكتة له في ذكر كالابهام في قوله تع وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وكذا جميع ادوات الاستفهام قد يجرد لمجرد الاستفهام للاستفهام
المتكلم فان قيل فما معمول في قولهم شككت ازيد في الدار ام عمرو فان الفعل المعلق
كيف يعمل فيما بعده معنى على نحو قانون التعليق قلنا حل هذا اما على قانون الجواب
الاول فظاهر اذ المعنى شككت في جواب هذا الكلام اي لا ادري جوابه واما على قانون
الجواب الثاني فوجهه اذا وقعت الشك فيما هو مشكوك فيه مطلقا والجواب عن الثاني
ان الكل مبني على التضمين اعني تضمين هذه الافعال معاني افعال القلوب وان
الجملة المعلق عنها سادة مسد المفعولين فلا اشكال واما كلام صاحب الكشاف ففي غاية
مضطرب لانه قال في قوله تع ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة نون انما جاز تعليق
فعل البلوى لما فيه الاختصاص من معنى العلم لان طريق اليه فهو ملابس له كما
يقول انظر انهم احسن وجها واستمع انهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من
طريق العلم هذا كلامه في سورة ملوم قال في سورة الملك ولا يسع هذا تعليقا
وانما التعليق ان يرفع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت انهما عمرو الا ترى
انك لا تعرف الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء حال الصد وغيره ولو كان تعليقا
لعرفت كما اقترن في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق هذا كلامه في سورة الملك

ولا يخفى ان ظاهر كلامه متنافيان **الباب الرابع في العوامل المعنوية** قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية و **السماعية وبقي الضرب المعنوي** قدم العوامل اللفظية على المعنوية اذهي كثيرة بخلاف المعنوي فانه قليل ولان اللفظي اقوى من المعنوي الايرى ان لا يجتمع اللفظي والمعنوي الا وقد غلب اللفظي على المعنوي الايرى الى قولهم خمسة دراهم والى قولهم ماجاءني من احد فقوله الا ان ظرفي لغوله قد مضى نظرا الى الجزء الاخير اذ تنزيلا للبعيد منزلة القريب تنبيها على قطانة السامع او جعلا لمضي لمعنى النقضي فليتامل والمراد بالعامل المعنوي مالبس بملفوظ به وهذا ما يقال هو الذي لايكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب والعامل المعنوي عندهم صنفان الاول مايكون ماخوذا من ملفوظ كالظرف والحرف وغيرهما الثاني مالبس بملفوظ ولا ماخوذا من ملفوظ والمراد ههنا هو القسم الثاني وكان اشار اليه من قال هو الذي لايكون للسان حظ اى لاحظ فيه للسان بوجه ما اصلا لا بنفسه ولا بما يدل عليه وهو شيان عند سيبويه وثلاثة عند الجمهور الاخفش **الاسناد اليه** متعلق بالتعرية من البعرية فالاول الابتداء وهو تعرية الاسم اى اخلاؤه عن العوامل اللفظية **للاسناد اليه** متعلق بالتعرية اى يجب ان يكون التعرية لاجل الاسناد اليه وهذا القيد ضروري اذلو لم يعتبر هذا القيد لكان في حكم الاصوات قال جار الله والتجريد مشروط بالاسناد اذ لوجوه للاسناد لكان في حكم الاصوات التي حقها ان يلفظ لها غير موضوعة اذ الاعراب لايتصور الا بعد العقد والتركيب وكون المبتداء والخبر مجردين **للاسناد** مورافعهما اذ هو معنى قد ساولهما تنا ولا واحدا من حيث ان **الاسناد** لايتصور بدون طرفين مسند ومسند اليه ونظير ذكر معنى التشبيه فكان فانه لما اقتضى مشبها به كان كعامل في الجزئين معا والى هذا اشار بقوله وهذا المعنى عامل فيهما معا وهذا عند البصريين واما الكوفيون

فهم يقولون ان المبتداء والخبر سيان والكلم الاول مبتداء ومسند اليه و محدثا عنه والثاني خبرا وحديثا ومسندا وههنا فوايد وجب التنبيه عليها والاشارة اليها الاولى انه فسر الابتداء بتعرية الكلم وشرط ان يكون المبتداء اسما وهو منقوض بنحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وبقوله ع اء ان تزد تهم ام لم تزد تهم الى غير ذلك الثانية انه شرط ان يكون المبتداء مجردا عن العوامل اللفظية وهو منقوض بنحو بحسبك درهم فانه مبتداء مع انه مجرور بالباء وهو عامل لفظي الثالثة ان التعرية امر عدمي والامر العدمي لا يصلح ان يؤثر في شيء فكيف يكون عاملا في شيء فضلا عن شيئين الرابعة ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واذا كان العامل ههنا الابتداء كان الشيء الواحد منقوما بنفسه ان المقتضي للاعراب انما هو الابتداء لا غير الجملة ان ذكر منقوض بنحو لا رجل ظريف في الدار لرفع الصفة حملا على محل المبتداء فان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب بها وهو مبتداء معمول العامل اللفظي اذ لو لم يكن مبتداء لما جاز الحمل على موضعه بالرفع والجواب عن الاول ان امثال ذكر ماوله بالاسم اى سماعكه خير وانورا كه وعدم اندراكه سان وعن الثاني ان العوامل اللفظية ههنا مشتركة سواسح المبتداء وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا كذا ذكره جار الله في المفصل فلا اشكال ولم نسلم فالعامل ههنا زايد والزايدة حكم العدم ويرد على هذا انه ازن يتوجه الاشكال الخامس وغاية ما يندفع عنه ان رفع الصفة باعتبار الحمل على المحل المركب الذي هو لا مع اسمها يجعل المجموع كلاما واحدا تكلفا كذا ذكروه ولا يخفى ضعفه وعن الثالث ان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص يصح ان يكون علامة بشيء مخصوص وعن الرابع ان العوامل هو الابتداء والمعنى المقتضي هو الشبه بالفاعل فشبه المبتداء به انه مثله في ان مسند اليه وشبه الخبر انه جزء ثان من الجملة وعمدة وحق الاول اى المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وقد جاء نكرة مخصصة كقوله ع ولعبد مؤمن خير من مشرك اذ التخصيص اخرجه

عن المجهولية الى المعلومية وحق الثاني ان يكون نكرة اذ الكلام للخبر موضوع لفائدة
الخبر اى ليعلم السامع اتصاف معلوم بما ليس معلوما عنده وهذا المعنى انما يتحقق اذا كان
الاول معرفة والثاني نكرة وقد يكون موقتين اذ يجوز ان يكون كل من الطرفين معلوما
ويكون النسبة مجهولة كقولنا الذي اكرمنا ومحمد بنينا فان كانت النسبة ايضا معلومة فالمراد
التفاخر والثاني اى الشيء الثاني من الضرب المعنوي وهو رافع الفعل المضارع وهو
وقوعه موقعا يصلح للاسم وذلك انك تعلم ان يقوم في زيد ضارب زيد يضرب فيضع المضارع
موضع الاسم الثاني او يضرب زيد فيضع المضارع موضع الاسم الاول والى التمييز اشار
بقوله لوقع الفعل موقع الاسم اى موقع الاسم الثاني والاول وفي كلامه تنبيه بل تصريح بان
الايجاد في المعنى غير لازم بل يجوز الصلوح كما في الاعلام وضع المضارع موضع الاسم
الاول وهو ظاهر والصلوح شرط للاعراب فيما يقبل الاعراب فلا يتصف بالحاضر يجوز
الصلوح والثالث من الاشياء الثلثة عند الاخفش عامل الصفة وهو ان يرفع الصفة
لكونها صفة لمرفوع وينصب ويجر لكونها صفة لمنصوب او مجرور والحاصل ان العامل عند
الاخفش في الصفة المرفوعة انما هو كونها صفة لمرفوع وفي الصفة المجرورة وكذا المنصوب
وهذا اى كونها صفة موقع مجرور يعرف بالتتبع اذ لا ضابط فيه للسان احدا فان قيل
عبارة المصنف غير منطبقة على مذهبه حيث قال وهو ان يرفع فان ضمير هو العامل
والفعل مع ان بمعنى المصدر فتقديره اذن والعامل الرفع وليس بمستقيم قلنا
ههنا وجهان الاول ان يقدر ههنا مضاف محذوف تقديره العامل طالب الرفع في
الصفة المرفوعة وطالب الرفع هو كونها صفة لمرفوع الثاني ان قوله وهو ان يرفع لكونها
صفة لمرفوع بيان للعامل وكون هذا الكلام بيانا يكون بطريقين الاول ان يكون
المحمول على هو عاملا الثاني ان يكون العامل ماخوذا من هذا الكلام والمراد ههنا
هو الثاني لانه اذا قيل كون الصفة مرفوعة انما هو لكونها صفة لمرفوع دل ذلك على
ان العامل هو كونها صفة لمرفوع وهو صفة بقرينة المقام اعتمد على حذفه من
مجموع الكلام وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف فاذا قلت

مررت برجل كريم فالجار والكريم هو الجار لرجل غير انه يجر الاول بلا واسطة والثاني بواسطة
فان الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف والعامل شامل لهما معا كمن حمل اناء فيه ماء فانه
حامل لهما معا وكذا الرفع والنصب ويحتج للاول اشارة الى ما استدل به الشيخ ابو علي
الفارسي في اثبات مذهب الاخفش واختاره له بقولهم يا عمر الجواد بدفع الجواد
انه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكماهما الاعراب والبناء وهو صحيح ذلك انا نجد
لكن نجد بعض الصفات مخالفا للموصوف فانا نحو يا عمر الجواد فان المنادى مضموم مبني
وصفة مرفوعة فلو كان العامل فيهما واحدا لما اختلف الحركتان اعرابا وبناء وانما
قال يرفع الجواد اذ لو نصب لكان حجة له اذ يجوز ان يقال العامل واحد الا انه عمل في
محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في صفته النصب لفظا حيث كان معربا كذا ذكره

الباب الخامس في فصول مختلفة متنوعة العربية اى من

علم اللغة العربية وعلم العربية علم كمرزه عن الخطاء في كلام العرب لفظا او كتابة كذا
جار الله وغيره وفسره صاحب المفتاح بانه عبارة عن معرفة ما تحرر به عن جميع انواع
الخطاء في العربية لفظا ومعنى خطابا واستدلالا فعلم المنطق على هذا داخل في علم
العربية ولهذا قال معنى واستدلالا فعلم الاستدلال علم يحترز به عن الخطاء في الافكار
واقسام العربية مشهورة وذكرها ههنا اطالة لا يليق بهذا المختصر وغرض المصنف من هذا
الاخبار ان هذا الباب ليس كسائر الابواب المتقدمة فان كلا منها موضوع لامور
مخصوصة كلها داخلة تحت ضابط كلي هي الوضع من وضع الباب بخلاف هذا الباب فانه
ليس كذلك المذكور فيه امور متفرقة غير متناسبة ولا يجب ضابطة كلية داخلة فوجب
تاخير هذا الباب عن سائر الابواب على هذا التقدير وسبب هذه الامور المتفرقة الى ما هو
اعم من علم النحو لان بعضها لا يختص به وان كانت متعلقة بعلم العربية فليتامل فان قيل
الالف واللام في الباب للعهد الخارجي اشارة الى ما سبق في الخطبة والمعهود سابقا هو
الباب الخامس الذي في فصول من العربية فذكر الجار هنا لغو كان قيل الباب الخامس
الذي في فصول من العربية وهو من لغو الكلام وسهو الحديث قلنا نعم انه اعاد الخبر

لبعد العهد فطول الفصل كان سببا ما قدمت يداه ويجوز ان يجعل الخبر محذوفا و
يجعل المذكور للاشارة لا وجعل العهد لطول الفصل كان قيل الباب الحاصل الذي في فصول
من التوبة هذا على حذف الموصوف مع بعض صلته عند من جوزه او على وجه الكناية واما
دة العبارة فليتامل الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة في الاصل معلوم
ان جعل كل منهما في الاصطلاح اسما لقسم خاص من اقسام الكلمة واليه اشار بقوله المعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه والنكرة بخلافه وقدم المعرفة على النكرة اذ هي الاصل بالنظر
الى الغاية وان كانت النكرة اصلا بالنظر الى السبق والطريان فقوله ما وضع ليدل على
شيء بعينه دون ان يقول عند ما وضع لشيء بعينه كما قاله الشيخ ابن الحاجب تنبيه على ان
الشيء المعين يجب ان يكون مدلولا عند الاستعمال وان لم يكن مقصودا للواضع حال الوضع
فاندرج فيه جميع الاقسام فان قيل تعريف يعرف المعرف بما ذكر منقوض بالعلم المنكر نحو
سعاد وبالضمير في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وبالضمير الراجع الى النكرة فان كلا من
ذلك قلنا جميع ذلك مجاز والكلام في الحقيقة مع ان المنكر من حيث ان معلوم معرف فقوله
ما وضع اي وضعا واحدا وقوله ليدل اي عند الاستعمال وهي اي المعرفة بل المعارف ستة
اي ستة اقسام المضمر قدم على سائر المعارف اذ المضمر اعرف نحو انا وانت خصهما بالذكر
لانهما اعرف مما عداهما وقدم المتكلم لانه اعرف من المخاطب والكاف في غلامك ملحق
بانت ولذا خصه وعقبه بواو الثاني العلم الخاص كزيد وعمرو والتقييد بالخاص احتراز عن
الاعلام المنكرة نحو لكل فرعون موسى وكم من زيد لقيته واحترازا عن علم الجنس ايضا نحو اسامة
وعقب المضمر بالعلم اذ هو اعرف المعارف بعده والثالث ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير
من المرأة والفرس خير من الحمار والفعل حلو والمثل حامض او للعهد الخارجي نحو فعل الرجل
كذا اذا كان هناك قرينة حالية او مقالية بان الرجل اشارة الى المعهود الخارجي المعين وتقييد اللام
بالجنس مبني على ان اللام موضوع لذكر او وضع لذكر ان اللام بالاجماع للتعريف ومعنى
التعريف الاشارة والتعيين والتميز فالمشار اليه ان كان نفس الحقيقة بحيث لا ينتقل الا
عند تمثل الافراد فهو الذي سماه المص لام الجنس وتسميه القوم تارة لام الحقيقة والماهية وتارة

لام الطبع وان كان المشار اليه حصة معينة من الحقيقة فهو المسمى بلام العهد الذهني وان لوحظ
فيه حصة ما في الجملة كما في ادخل السوق فهو الذي سموه بلام العهد الذهني وان لوحظ فيه الافراد بلا قرينة
على البعضية فهو الاستغراق احترازا عن ترجيح بعض الافراد المتساوية على البعض وقد صرح
المحققون بان اللام لتعريف العهد والحقيقة والعهد الذهني والاستغراق من فروعها ولهذا اشتر
اعتبر المص هذين التعيين دون غيرهما وفي كلام الشارح بان الجنس مقدم عليهما العهد وكيف
الا مثلة تحقيق على معنى الجنس والرابع المبهم وعوض ان اسماء الاشارة نحو هذا وهؤلاء و
الموصولات كالذي والتي وما ولديهن من فانها اي الموصولات لا يتم الا بصلة وعايد وهي
اي الصلة احدى الجمل الاربع الماضية في صدر الكتاب وفي كلام الشارح الى ان المبهمات في الاصطلاح
اذا اطلق فالمراد بها اسماء الاشارة والموصولات فان قيل اسماء الا
شارة والموصولات معارف لانها تصدر بعديد المعارف والمعرفة على ما
قرر آنفا ما يكون مدلوله معينا عند الاستعمال والتعيين والابهام متنافيان
ولا يجتمعان فكيف يصح ان يسمى هؤلاء مبهمات قلنا التسمية باعتبار ان لها ابهاما
من حيثية وان كان تعينها من حيثية اخرى واذا اختلفت الحيثية اندفعت
المنافاة ووجه الحيثية ان اسم الاشارة ان اعتبر اقترانها عند الاستعمال بالا
شارة الحسية فلا ابهام فان لم يعتبر فمدلوله مبهم عند المخاطب لان لحظه المتكلم الاشارة
كل منها يحتمل ان يكون مشارا اليه والموصولات ان اعتبر فيها اقترانها بالصلة والعايد
فلا ابهام والا ففيها ابهام والحاصل انه في كل منها ابهام ما يزول في الاول بالاشارة الحسية
وفي الثاني بالصلة والعايد ولهذا قال فانها لا يتم الا بالصلة فكما ان الموصولات مشروطة
بالصلة كذلك اسماء الاشارة مشروطة بالاشارة الحسية في حق البيان ازيد ان يقول فانها
لا يتم الا بالصلة لا اشارة الحسية كما يقال في جانب الموصولات الا ان تركه اعتمادا
على ان لفظ بي على ما عرف هذا المعنى وكان على المص ان يذكر ههنا فصلين اخرين بان يقول
فانها لا يتم الا بصلة وعايد وهي احدى الجمل الاربع خبرية اذ الانشائيات لا يجوز ان
يقع صلة لان شرط الصلة ان يكون مضمونها معلوما وللمخاطب ولهذا يرى القوم يقولون

العلم بالصلة والصفة شرط والانشائيات لمعزل عن ذكر والخلص المضاف الى
احد من الاربعة اضافة معنوية كغلامك وغلام زيد وغلام الرجل وغلام هذا
الرجل وغلام من عرفه وتقييد الاضافة بالمعنوية ضروري اذ الاضافة اللفظية
لا يكون سببا لكون المضاف معرفة وهذا ظاهر والنكرة ما شاع من امته اى في جنسه
كجاءني رجل وركب فرس فانه لا دلالة على التعيين هنا **الفصل الثاني**
في التذكير والتانيث التذكير والتانيث معنيان من المعاني لا بد لكل منهما من علامة
يكون مشعرة بهما الا انه لما كان المذكر اصلا والمؤنث فرعا افتقر المؤنث الى العلامة دون
المذكر فجعلوا التاء عن العلامة علامة له واليها اشار بقوله والمذكر ما ليس فيه تاء التانيث
قدم لانه اصل ولان التقييد في تعريف عدمي والعدم مقدم على الوجود في الحادث والمرقوف
عليها فالتنكير لتاء التانيث اى المراد بتاء التانيث عندهم تاء واقعة في اخر الكلمة كلما اريد
ان تقفوا عليها صارت هذه التاء هاء كخورجي وفيه احتراز عن تاء اخت وبنت فانها بدل
عن الواو ليست للتانيث الآن ابدا لها جعل مختصا بالتانيث والوقف على اخت وبنت
بالتاء لا بالهاء وتفسير تاء التانيث مبني على ان هذه اللغة العليا والا فبعضهم يقفون
على تاء التانيث بالتاء ايضا لا بالهاء ولا الف المقصورة الى المذكر ما ليس في تاء التانيث
ولا الف المقصورة والممدودة والمؤنث ما فيه شيء من ذكر كعرفة مثال للتاء وحبلى مثال
للالف المقصورة وصحراء مثال للممدودة وحق البيان ههنا ان يقال المذكر لفظا جرد عن علامة
التانيث لفظا ومعنى والمؤنث ما فيه علامة لفظا او تقديرا لان كل ما فيه علامة التانيث
لفظا او تقديرا سواء كان تانيثه حقيقيا فهو مؤنث اصطلاحا وكل ما ليس كذلك فهو مذكر
اصطلاحا فالحقيقي الظاهر العلامة كحصان ونساء وحبلى وغير الحقيقي كذلك كخورعرفة وبشرى
وصحراء والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي كذلك كخونار ودار ولا يقدر
من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والالتباس فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر
معنى بخلاف الالف فان وضعها على اللزوم فلا محال ههنا للحذف وهو اى المؤنث على
ضربين حقيقي وهو الخلق اى الذي خلقه الله بلا وهو المؤنث اللفظي اى ما في لفظه علامة
التانيث لفظا او تقديرا كالظلمة والبشرى وظاهر تفسيره للحقيقي منقوض بنحو
الاسى من النحل فان تعريفه صادق عليه مع انه غير حقيقي اصطلاحا فالطريق ان يقال
الحقيقي ما بازاء ذكر من الحيوان واللفظي بخلافه فالتقييد بالحيوان احراج لانثى
النحل والحقيقي اقوى وهذا واضح لا يخفى ولزاد ولان الحقيقي اقوى امتنع ان
يقال جاء هند بسناد الفعل الى الحقيقي بل يجب ان يقال جاءت هند بالتانيث
وجاز طلع الشمس جوازا غير مشعر بعناية الحسن وتانيث البهائم دون
تانيث الادميين اذ هي غير ممايزة تمايز الآدميين بل لحمها صورة ولحم
فاشبه تانيثها تانيثا غير حقيقي ولزاجاز سارت الناقة ولم يجز سار المراة والمؤنث
اللفظي على ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء ظاهرة كالغرفة والكلمة او تقديرا
كالشمس والنار والدار ودليل وجوه التاء تقديرا ظهورها في التصغير فيقال
شميسة ونويرة ودويرة والثاني ما فيه الف التانيث ممدودة او مقصورة
كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والثالث الجمع كل الا ما فيه الواو والنون اى الجمع الذي
فيه الواو والنون حال كونه سالما للعقلاء سواء كان واحده مذكرا حقيقيا
كالرجال فان واحده رجل وهو مذكر حقيقي او لا كالنسوة وترك قسم اعتمادا
على المثال وظهور المعنى اختصارا فجاء الرجال وجاءت الرجال وفي التنزيل
اذا جاءك المومنات وقال نسوة نسوة اسم فرد لجمع المراة وتانيثه غير
حقيقي كتانيث الامة وعلى اسم لجماعة النساء كذا ذكره جار الله وههنا قولان
آخران الاول انه قال قال نسوة على تاويل جمع من النساء الثاني انه على تاويل
جماعة من النساء وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما انث مثل هذا الجمع لان كتاب
التانيث سواء ان ثان للواحد كالتانيث فانه ثان للتذكير لما علم بان كل جمع مونث
سوى الجمع بالواو والنون اراد ان يقيم البرهان على ذكر برهان ما يلحق بالمحظا
بالحظا بيك وحاصل برهانه واضح لا شبهة فيه وانما لم يونث نحو مسلمون الجمع

حقيقي

من غير الحقيقي وهذا صح

او مؤنثا حقيقيا

اى الجمع بالواو والنون لاختصاصه بذكور العقلاء وانثاى ولانه فهو معطوف
على الجمع ودلم يستانف له صيغة اخرى بخلاف جمع التكثير فانه استؤنفت له صيغ اخر
والحاصل ان كل جمع سوى الواو والنون اذا اسند الى ظاهر ففيه وجهان التانيث
والتذكير اما التانيث فلانه بمعنى الجماعة واما التذكير فلان تانيث الجماعة
غير حقيقي هذا كله اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر واما اذا اسند الى المضمر
فالتانيث واجب او ضمير الجماعة نحو الرجال جاءت بالتانيث او جاؤا بضمير
الجماعة والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن والناس
والانام والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظ لان
الانسان لا يجمع بهكذا وانما جمع انا سين فالناس اسم مذكر ليس بجمع واحد من لفظه
بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الانام والنفر والرهط قال الله تعالى وكان
في المدينة تسعة رهط وفي الصحاح الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت للآدميين
مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيها الهاء وانما يلحق تاء التانيث
فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل هذا كلامه وهو صريح
في انه لم يفرق بين القوم وبين اخواته المذكورة والمص قد خالفه في ذلك وفرق فقال
والقوم يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح المكذب به قومك وظاهر التنزيل
مساعد لما ذهب اليه المص وكالنخل مما يفرق بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث
اما التذكير فيما لاحظ جانب اللفظ لان لفظه مذكر في صورة الواحد وان افاد معنى
الجمع واما التانيث فبملاحظة جانب المعنى لانه يفيد معنى الجمع مع انه واحد كباقي
سائر الجموع فقوله وكالنخل مبتداء وخبره يذكر ويؤنث كما في التنزيل كانهم اجازوا
نخل خاوية واجازوا نخل منقعر فان خاوية ومنقعر وصف للمضاف اليه لا للمضاف
والنخل بالجملة اعلم ان المؤنث اللفظي اى الذي في لفظه علامة التانيث قد يكون
مدلوله ذكرا وقد يكون انثى والتعويل في هذا الباب على الوصف الوصف الا ان لفظه
لما كان بالتاء جاز ان يعتبر جانب لفظه فيؤنث الفعل المسند اليه وجاز ان يعتبر جانب

معناه

معناه فيذكر فيقال دجاجة ذكر وحمامة انثى وحمامة ذكر وحمامة انثى ويقال طارت
حمامة ذكر وعندي ثلث من البط ذكور فتقول به قالت غلمة يجوز ان يكون من قبيل طارت
حمامة ذكر فالغلمة ازن ذكرا لانه اعتبر لفظ وتاسه فانث لما اسند اليه وههنا جهة
آخر شريفة كما ذكرناها في شرح الارشاد فليطلب هناك وتانيث العدد من الثلثة
الى العشرة عكس تانيث جمع الكثيات حيث تونى بالتاء التي هي علامة التانيث
في المذكر ويترك في المؤنث والغايتان داخلتان تحت الحكم واليه اشار بقوله
يقول ثلث نسوة وثلثة غلمة وفي التنزيل سبع ليال وثمانية ايام لكان كانت
الليالي جمع ليلة ذكر السبع بترك التاء، ولكان الايام جمع يوم ذكر ثمانية بالتاء
فاذا جاوزت العشرة اسقطت التاء من العشر في المذكر واثبتها مع
المؤنث وثلث عشرة امراة بكسر الشين عند بني تميم وسكونها في الحجاز واحد
عشر رجلا واحدى عشرة امراة واثنى عشر امرءا رجلا واثنتا عشرة امراة والا
سمان اعني احد عشر وثلث عشر مبنيان على الفتح لعلة بيناها في المبنيات والا
اثنى عشر فانه يعرب اعراب مسلمين تقول في حالة الرفع اثنا عشر وفي حالة النصب
والجر اثنى عشر فقوله اذا جاوزت العشرة يتضح بان الغاية اعني العشرة في قوله
الى العشرة داخلة كما ان المبتداء اعني قوله من الثلثة مذكور وفي كلامه اشارة الى
ان مميز العدد من الثلثة الى العشرة مجموع ومجرور وفيما زاد على العشرة منصوب
ومفرد الى المائة واما اذا زاد على المائة فالكل مجرور ومفرد ووجه الضبط على الوجه
الاسير الاخصر يرشدك اليه هذان البيتان مميز اعداد بر سه جمت دان زسه
تادة همه مجموع ومجرور زده، پرتر همه منصوب ومفرد زصد برتر همه مفرد
ومكسور

الفصل الثالث في التوابع

وهي خمسة اعرب تاكيد
وبدله وصفة وعطف بيان وعطف نحو واعلم انهم اختلفوا في تفسير التوابع
ففسرها صاحب المفتاح بانها عبارة عن المعربات التي لا يتمثل الاعراب الا بعد ان
يكون غيرها قد عمل وفسرها جار الله بانها الاسماء التي لا عمل لها الا على سبيل التبع

العلامة

لغيرها وفيها ان لي ان كل ثان اعراب سابق من جهة واحدة وههنا مباحث
الاول ان احد من التوابع التاكيد وهو قسمان واحد قسمي التاكيد تصريح التكرير والتوم
كلهم متفقون على ان هذا جار في اصناف الكلمة كلها قال حاجي التاكيد تصريح التكرير
جاز في كل شئ في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر يعني ضربت زيدا زيدا
او ضربت زيدا التعريفات كلها وان ان زيدا منطلق وجاني زيد جاءني زيد وما اكرمني
الا انت انت وح فهذه التعريفات كلها منقوضة بتاكيد الفعل والحرف والجملة او
لاخط لهذه من الاعراب حتى تكون اعرابها تابعا لاعراب غيرها اللهم الا ان يقال المنقوض
بالتفسير تفسير التوابع المعربة لا مطلق التوابع وظاهر كلام القوم يدل على خلافه الثاني
ان التعريف الاول منقوض بخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان لان كلا من ذكر يصدق عليه
انه لا يقبل الاعراب الا بعد ان يكون غيره قد قبله وهو ظاهر الثالث ان التعريف الثالث
منقوض بالاخبار المتعددة للمبتداء واحد وبالمفاعيل المتعددة وبالاحوال المتعددة
فانه يصدق على الكل انه ثان باعراب سابق من جهة واحدة او لجملة واحدة ومعلوم ان كلا
منها خبر ومنصوب وحال وليس بعد عن ذكر ان المراد كل ثان باعراب سابق من حيث انه
ثان لسابق فاندفع النقض بالامور المذكورة لان قيد الحيثية مفهوم من العبارة
فلا حاجة الى ذكره فالتحقيق بانه يجب عليه ان يقول لاجل ليندفع النقض المذكورة ليس لغيره
والتعريف الصحيح عندي ان يقال التوابع الفاظ تكون اعرابها مع كونها واقعا في محل
تابعا لاعراب غيره او يكون الثاني عين الاول لفظا ومعنى اما التاكيد فمختص بالمعرفة لان
النكرة مدلولها امر مبهم غير معلوم ولا طايل تحت تاكيد ما هو غير معلوم فان قيل التوكيد
بالاختصاص فاسد قال الله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقال صلعم فنكاحها باطل باطل
باطل قلنا هنا وجهان ان التاكيد المعنوي وهو ما لا يكون بتكرير الاول مخصوص بالمعرفة
لا يجري في النكرة وبهذا يشعر ظاهر كلام المفصل فانه قال ولا يقع كل واجمعون تاكيدين
للنكرة لا يقال رايت قوما كلهم ولا اجمعين واجاز الكوفيون فيما كان محدودا كقوله
قد صرت البكرة يوما اجمعا وبهذا صرح في نحو المفتاح حيث قال ومن شان المؤكد اذا

كان منكرا ان لا يؤكد بكل واجمعين الا المحدود منه عند الكوفيين كقولهم اجمعا
فقوله اما التاكيد فمختص بالمعرفة اذ معناه اما احد قسمي التاكيد فمختص بالمعرفة الثاني
ما ذكر بعض المتاخرين من ان التاكيد مطلقا لفظيا كان او معنويا مخصوص بالمعرفة
وان الاسم اذا كان منكرا لا يؤكد مطلقا وعلل ذكر بان التاكيد لدفع الاحتمال
عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة لافراد المتبوع ورفع الا
حتمال عن ذات المنكر وانه اي شئ هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بمعرفة
ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ففي الوجه
الاول لا يعض بالآية والحديث وهو ظاهر واما في الوجه الثاني فيرد عليه النقض بها
فاجاب صاحبه بان هذا استثنى اي استثنى من الحكم المذكور المنكر الجزء فانه يكون تاكيدا
واذا كان مبتداء او غيره فلا هذا كلامه ولا يخفى ان البعض بالآية اذن وارد على ان
تعليل المسئلة بما ذكره ضعيف فان بنى كلام المص على الوجه الثاني فالامر ظاهر وان
بنى على الاول فمعناه ما ذكرنا ولا يخفى على المنصف ان ظاهر كلام المص مايل الى الوجه
الثاني وهو المنع مطلقا وح الشكل تتم الى التعيين بتوله ويكون التاكيد با
بالتكرير الصريح كجاني زيد زيد وبغيره اي بغير التكرير الصريح كجاني زيد نفسه
وعينه والرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون اكتعون ووجه الاشكال انه يلزم
تخصيص التكرير الصريح بالمعرفة مع انه جاز في الالفاظ كلها وههنا مباحث الاول ان
التاكيد الصريح ضربان الاول ما يكون باعادة اللفظ الاول لعلمه كضرب زيد زيد
وجاءني جاءني زيد وان ان زيدا قايم قال الله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
الثاني ما يكون بذكر لفظ ان يوافق معنى الاول ويوافقه في الطرف الاخير كما يقال احسن
بس حيث ست ويقال في الفارسية كوشت موشت استخوان مسخوان وامثاله مذكورة في جميع اللغات كثيرة واللفظ الثاني قد يكون له معنى كما يقال عمياء مريا
وقد لا يكون له معنى اصلا الا انه يذكر ترسلا للكلام لفظا ويعوله للاول معنى ويسمى
هذا الضرب من التاكيد اتباعا الثاني ان الغرض الذي وضع له التاكيد احد امور ثلثة

الاول ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع الثاني ان يدفع المتكلم ظن السامع
انه غلط فيه الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وتوهم انه
اذا قصد المتكلم احد الامرين الاولين فالدفع هناك اذن التكرير اللفظي با
باعادة اللفظ الاول لعينه والتاكيد المعنوي غير نافع ههنا وح فاي مانع
ان يقال جاني رجل رجل وقصد العرض الاول او الثاني وح سقط وجه لمنع تاكيد
المنكر كما يذهب اليه القانون بالوجه الثاني من وجهي الاختصاص التاكيد با
بالمعرفة فالحق ما يشعر به كلام السيد جار الله والكاشي الصفة وعلى الاعم الدراية
على بعض احوال الذات تخصيصا لنحو النكرات كجاني رجل عالم وتوضيحا في المعارف
كجاءني الرجل العالم وقد يجيء لا للتخصيص ولا للتوضيح بل لمجرد الثناء والتعظيم
ومن هذا القبيل الاوصاف الجارية على الله سبحانه عز وجل كقولنا بسم الله
الرحمن الرحيم وقد يجيء لمجرد الذم والتحقير كقولنا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
الرجيم وقد يجيء لمجرد التاكيد كقولنا امس الدابر كان يوما مباركا وعلى ما فعل
يتعلق بافعال الجوارح كالعالم والقادر او خلية ظاهرة مدركة بالبصر كالطويل
والاسود او عزيزة اي خفية باطنة لا يدرك بالبصر بل يدرك بالبصيرة والتفكر كالفهم
والكريم والعاقل او نسبة كهاشمي وبصري فان الاسم المحض اذا ادخل عليه ياء النسبة
ونسب اليه لخرج عن سلك الوصف لانه اذن ما دل بالوصف فان معنى هاشمي منسوب
الى هاشم ومعنى بصري منسوب الى البصرة وبهذا الاعتبار يرفع الفاعل فيقال
رايت رجلا فيستا ابوه، قال الامام المرزوقي النسبة يرفع الفاعل لان معنى قيسي ابوه
يعني ابوه والوصف يسمى الاجناس المراد باسم الجنس ههنا ما يصح اطلاقه على
القليل والكثير ولا يصح وصف الذات به كالمال مثلا فانما يتاتى اي يتيسر بوسيلة ذو
وملحقاه ذو يثنى ويجمع ويذكر ويونث فيقال جاءني رجل ذو مال حالة الافراد والرفع
وذوا مالة في المثنى رفعا ورايت ذوي مالة في التثنية حالة النصب وذوو مال حالة الرفع
في الجمع وذوي مال حالة الجر في الجمع وذات مالة في المفرد المؤنث رفعا وذواتا مالة في

في الرفع
جاءني رجل ذو مال
جمع مذكر
جاءني رجلان ذوا مال
في الرفع
ومررت برجلين ذوي مال
والجر
ورايت امرأة ذواتا مال
تثنية مؤنث
والنصب
ورايت ذوي مال
ورايت رجلين ذوي مال
والنصب
جاءني امرأة ذات مال
مفرد مؤنث
ومررت بامرأة بذواتي
جمع مؤنث
والجر
ومررت بذوي مال

في المثنى المؤنث رفعا وذواتي مالة حالة النصب في المثنى المونث وذوات مالة
حالة الرفع في الجمع والمونث وذوات مال بالكسر في حالة الجر والنصب كملحقاتها
وجميع ذكر ظاهر لا خفاء فيه وكل صفة تتبع موصوفها اي يجب المطابقة بين الموصوف
والصفة في عشرة امور اذا كانت الصفة فعلا لسببية ثم اشار الى تلك العشرة بقوله
تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا ان فعلا وانصبا و
جرا فصارت عشرة اذا كانت الصفة فعلا اي لموصوفها بان لا يكون سببية ولنا
اذا كانت فعلا لسببي اي لمتعلق فانها سوى خمسة من تلك العشرة فقط و
اليه اشار بقوله في التعريف والتنكير والاعراب اي الرفع والنصب والجر فصارت
خمسة فحسب فقط ومنه قوله تع القرية الظالم اهلها فان الظلم ليس صفة للقرية
بل صفة لاهلها والثالث من التوابع البدل وهو على اربعة اوجه بدل الكل من
الكل وهو الذي يكون الثاني عين الاول كجاءني زيد اخاك وبدل البعض من الكل
وهو الذي يكون بعض الاول كضربت زيدا راسه فان الراس بعض زيد وبدل
الاشتمال وهو الذي بينه وبين الاول ملابسة غير الكلية والجزئية اي لا يكون الثاني
عين الاول ولا بعضه بل يكون الاول مشتملا على الثاني اشتمال الاجمال على التفصيل
بحيث يكون النفس مشتاقا وبعد سماع الاول الى ذكر الثاني استيناسا فهو من الاجمال الى
التفصيل وفي الاشتمال تفصيل ذكرناه في شرح الارشاد فليطلب هناك كقولك سلب
زيد ثوبه فان سلب زيد فيه ضرب من الاجمال وتفصيله قولك ثوبه وفي التنزيل
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه اي يسئلونك عن قتال الشهر الحرام فحذف
قتال فيه بدل عن الشهر الحرام والمجيء زيد ضربه او علم التمثيل بالامثلة الثلثة
تنبيه على ان الثاني لما من ان يكون وصفا للاول كالمثال الاخير او شيا مثلا
صفاته كالمثالين الاولين او لا ان مدلوله لا ذاته كالمثال الثاني ففي كلامه ايماء الى ان
مثل نظرت الى القمر فكله والى الماء حوضه والى الجامع بلد من قبيل بدل الاشتمال
لا من قبيل بدل الكل من البعض على ما توهمه بعضهم قائلين بانه قسم خامس

ائمة النحويون ولهذا السر رابع المص في تكثير الامثلة في هذا القسم دون غيره
وبدل الغلط كمررت برجل حمار فانه اراد ان يقول مررت بحمار فسبق
لسانه الى ان قال برجل غلطا فاستدركه وقال حمار فان قيل لم لا يجوز ان يكون
حمارا وصفا للرجل بالبلادة والعناد فلا يكون غلطا قلنا هذا اعتبار اخر
والكلام فيه وكلامنا فيما اذا وقع الاول غلطا وما ذكره المص مثالا يقرر احتمال
وههنا امور دقيقة يجب ان نسبه لها الاول ان كلامنا البدلين اعني بدل البعض
والاشتمال اذا كان ظاهرا فلا بد فيه من ضمير يعود الى الاول ليكون ذلك الضمير
تنبيها على ان كلا منهما متعلق بمتبوعه وانه ليس ببدل الغلط وكلام المص
تنبيه على هذا المعنى فيهما واما ان هذا الضمير هل يجوز حذفه او لا فظاهر كلام
بعض المتاخرين انه لا يجوز حذفه الا اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقولنا
قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اذ هم عليها قعود وانهم على ما
فعلوا بالمؤمنين شهود والا فلا يجوز حذفه مطلقا اذا كان مثالا قرين مشعر بذكره قال الرضي
والذي عليه الجمهور من انه يجوز الحذف مطلقا اذا كان مثالا قرين مشعر بذكره قال الرضي
وللمتبوع الطارح البيت من المستطاع اليه اي منهم الثاني ان المعتبر في بدل الكل من
الكل هو كون الثاني عين الاول وان كان مغايرا لهما متغايرين وكلام المص مشعر
بهذا المعنى فلا حاجة اذن في هذا القسم الى اعتبار الضمير لان اعتباره انما هو للجزء
الرابط واظهار التعلق والعيني معه من ذكر ومصدق ذكر الجملة التي هي خبر
المبتدأ ونفسه فانها غير محتاجة الى الضمير الثالث ان البدل من بدل هو في حكم الطرح
ام لا فيه خلاف فقال المبرد وتبعه كثيرون هو في حكم الطرح والمقصود هو الثاني
ولهذا تراهم يقررون البدل بانه تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه والذي //
اختاره المتاخرون وعليه اكثر المحققين ان المطروح ليس الا بدل الغلط فقط ولهذا
قال جار الله في قوله انه في حكم تنحية الاول ادل ان منهم بالاستقلال بالنفي ومغايرة التاكيد
والصفة بكونها تسمى لمتبوعها الا ان تعنوا امدار الاول واظهار الادراك بعوله
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تعدد الاول لم يسد كلامك هذا كلاما ثم قال

والذي

والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه انه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك في قوله
للذين استضعفوا لمن امن منهم و قوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لسوتهم وهذا من
بدل الاشتمال اعني الرابع ان الاضافة في قولهم بدل الغلط ليست كالاضافة في قولهم
بدل الكل من الكل وبدل البعض فان الاضافة فيها في الظاهر بينة وفي التحقيق من
قبيل اضافة المصدر الى مفعوله اي ابدال الكل من الكل وابدال البعض من الكل ولا كذلك
قولهم بدل الغلط ولهذا تراهم لا يذكرون متعلقه كالاولين بل الاضافة فيها لا منه
ومعناها بيان الملابسة اي بدل شيء هو غلط اذ الغلط في الاول لا الثاني عطف البيان
هو اسم غير صفة يجري التغيير اي للبيان والتغيير هو احتراز
عن التاكيد والبدل والبدل والعطف بالحروف اذ الثلثة ليست لايضاح المتبوع
فلم يبق الا الصفة فقوله غير صفة اخراج لها وظاهر كلامه مشعر بان فارق عطف
البيان ينحصر في الايضاح وليس كذلك اذ قد يكون للمدح لا للايضاح كقولنا جعل
الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة وفائدته المدح لا الا
يضاح كذا في الكشاف وقوله يجري التغيير تنبيه على ان الثاني لا يلزم ان يكون
اوضح بل يجوز ان يجعل الايضاح من الاجتماع كقولنا ابو عبد الله زيد اذا كان //
مشهورا بالاسم او زيدا ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية ليكون الثاني توضيحا
للاول او مفيدا للايضاح عند الاجتماع اعلم ان العلم ثلثة اقسام اسم وكنية ولقب
فالاسم ما لا يقصد به المدح ولا الذم كزيد وعمرو وكذا ذكر واللقب ما يقصد به المدح
كالمصطفى والمرتضى وفخر الدين وفخر الاسلام وكذا ذكر من الاعلام او الذم كبطة و
قفة وعاند الكلب وكذا ذكر والكنية علم صدر بـ اب او بـ ام كابي الاب لاب او الام او الابن
او البنت كابي عمرو وام الكلثوم وابن قلاف ونبت وردان فاذا عرفت ذلك فقد تبين
لك ان زيدا اسم وان ابو عبد الله والعطف بالحروف هو تابع مقصود بواحد من حروف
العطف وحروف العطف تسعة وقد تقدم منها اي فصارت عشرة الواو والفاء
وحتى واو ام ولا وبل ولكن قدم الواو اذ هي اعمها معنى واكثرها استعمالا فالواو للجمع

المطلق

الجمع المطلق معنا، اشتراك التابع والمتبوع في الخصوص سواء كان ذلك بطريق الترتيب الذكري او بطريق المعية ومعنى الاطلاق شموله للاحتمالات الثلثة وسكوته عن الدلالة على واحد منها بخصوصه وعلى هذا البصريون كلهم والكوفيون فان قيل قد نقل عن الشافعي رض انه قال الواو يفيد الترتيب قلنا لئن قد رنا فيها مرية ولو سلم فمعناه ان المبتا در الى الفهم من مثلها مع قطع النظر عن الامور الخارجية هو الترتيب ولهذا قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب كثير وذلك قليل ولو سلم فههنا تفصيل وهو ان هذا امر مختلف فيه فبعضهم منعه وبعضهم اوجبه، قال السرافي في شرح كتاب سيبويه ان النحويين والنحويين اجمعوا على انها لا يفيد الترتيب وزيف كثير من المتاخرين بان قولهذا مردود اذ قال بافادتها الترتيب قطرب والربعي والفراء والعلت وابو عمرو والراسبي والهشام وكيسان والاخفش وثعلب من الاعلام العلم وقال المحقق الرضي قال بالترتيب الكسائي والفراء وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء ودليل الجمهور استعمالها لها فيما يستحيل فيه الترتيب كالحال بين زيد وعمرو وتقابل زيد وعمرو ونحو ايد التقوا بالترتيب بانه لقائل ان يقول استعمال شئ مثلا مجاز وكذا في قوله تع والحدى وادركني واصلها الترتيب الا انه استعمل مجازا لوجود المانع من الحقيقة نحو جاء زيد وعمرو والفاء للترتيب مع التعقيب اي جعل الثاني عقيب الاول بلا مهلة نحو جاء زيد فعمرو والى بمعنى بعد نحو جاء زيد الى عمرو اي بعده بمدة من غير مهلة والمراد بالتعقيب التعقيب الزماني وقد يكون للتعقيب الذكري دون الزماني وعليه قوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله جل طوله اورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين ومن هذا القبيل عطف التفصيل على الاجمال قال الله تع ونادى نوح ربه فقال اني ابني الخ اذ التفصيل انما يكون بعد الاجمال في الذكر ومن هذا القبيل قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا الآن ما بعد الفاء في معرض التفصيل للاهلاك ومن قولهم احسن فعلت لبكر والمراد بالتعقيب ما يعد تعقيبا في العرف والعادة لا ما يكون على سبيل المصايقة فيندرج تحته نحو قوله تع فخلقنا المضغ

علق

علقة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم للترتيب مع التراخي اي مع المهلة نحو رايت زيدا ثم عمرا وهذا قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور بهما مرورا ان قيل فكيف يصح اعتبار الترتيب والتراخي في قوله تع وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فان الاهتداء مقدم على ما قبله قلنا المراد بالاهتداء الدوام والاستقامة عليه والمراد بالترتيب والتراخي ما يكون بحسب الزمان وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب الذكري كالفاء في فبئس مثوى المتكبرين كقول من قال ان من سادثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك بحق وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد كقوله تع الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون واو لاحد الشيئين او الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال انها للشك في الخبر وللتخيير والاباحة في الامر كجالس الحسن او ابن سيرين اعلم ان او في الخبر يجيء لمعان اربعة الاول الشك الثاني التشكيك الابهام الرابع التفصيل واذا كانت في الامر فتجيء لمعنيين الاول التخيير الثاني الاباحة فانك اذا اخبرت عن احد الشيئين فان لم تعرفه بعينه فهو شك وان عرفه بعينه فان قصدت ايقاع المخاطب في الشك فهو تشكيك وان قصدت ان يتوهم الامر عليه حتى لا يعرفه بعينه لكنه قد ذكر فهو ابهام فقولك جاءني زيد او عمرو بالاعتبار الاول شك وبالاعتبار الثاني تشكيك وبالاعتبار الثالث ابهام فقوله تع اياما واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ابهام لا تشكيك لان ذكر لا يليق به تعالى وكذا قول من قال وهذا انا لا من ربعة او مضر ابهام واما التفصيل فهو اذا لم يقصد الشك ولا التشكيك ولا الابهام كقولهم هذا اللفظ اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا اذا قصد هناك الاستدلال على احد هذه الثلثة واما التخيير والاباحة والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين النقيضين لا بالنظر الى مدلول اللفظ بل بالنظر الى الامر الخارج ويجوز الاكتفاء باحدهما واما التخيير فهو ان يجب فيه احد الامرين لا على الجمع ولا يجوز الجمع بينهما فاذا عرفت هذه التفاصيل عرفت ان كلام المصنف فيه اجمال وايضاح وامثلة

اه

بمنزلة اوفي المعنى الا انه يجب ان يسبقها اما اخرى كقوله جاءني اما زيد واما عمرو والمشهور
ان هذه ايضا من حروف العطف وانما سكت المصنف عن ذكرها جريا على التحقيق لان
ان اعتبر الاول فهو يمتنع ان يكون عاطفة اذ لا مجال للعطف هناك وان اعتبر الثاني لزم الجمع
بين حرفي العطف ولهذا ذهب الشيخ ابو علي الفارسي الى انها ليست من حروف العطف
وقال المحقق الرضي والحق ان العاطفة هي الواو واما مفيد لاحد الشيئين وليست لعطف
اصلا وام للاستفهام متصلة كقولك ازيد عندك ام عمرو اي ايهما ومنقطعة كقولك ازيد عندك ام
عمرو وانها لابل ام شاء بل احدى شتاء ضبط هذا المقام ان ام قسمان متصلة ومنقطعة
فالمتصلة مشروطة بثلثة اشياء الاول ان يكون مسبوقة بهمزة الاستفهام كقولك ازيد عندك
ام عمرو او يكون مسبوقة بهمزة التسوية كقولهم سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
سواء عليهم اجزعنا ام صبرنا مالنا من محيص وبهذا الاعتبار يرى بعض النحاة
يقولون المتصلة ضربان مسبوق بهمزة الاستفهام ومسبوق بهمزة التسوية والفرق
بين الضربين ان الضرب الاول يطلب جوابا ويستحق اذا الاستفهام هناك على حقيقته بخلاف
الضرب الثاني اي المسبوق بهمزة التسوية فانه لا يستحق جوابا اذ الكلام قابل للتصديق
والتكذيب والاستفهام ههنا وهمنا فرق آخر بين الضربين وهو ان الضرب الاول
يقع بين المفردين وهذا هو الكثير الشايع قال الله تعالى انتم اشد خلقا ام السماء و
بين جملتين لستا بتاويل المفردين ويكونان فعليتين واما الضرب الثاني فلا يقع الا بين
جملتين ولا يكون الجملتان الا بتاويل المفردين وقد يكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون الشرط الثاني من شروط المتصلة انه يجب في
المتصلة المشتملة على الاستفهام ان يكون الاستفهام عن احد شيئين او شيئا ثبت علم
عند المتكلم والمقصود طلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي وسؤالك باي عن التعيين
فيجب ان يكون المعطوف والمعطوف عليه كلاهما جميعا بتقدير استفهام واحد اذ قد يقال ان المجموع
بمعنى اي فجوابه اذن بالتعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه ان يقال زيد او عمرو ولا يقال
لا ام نعم بخلاف او فانه يصح ان يجاب بلا او نعم لانها اوليست بقاطعة على ان العلم بوجود احدهما

حاصل

حاصل وام قاطعة الشرط الثالث من شروط المتصلة ان يجوز ان يقع بعد المتصلة
المفردة والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يجوز ان يقع بعدها الا الجملة الا ان هذه الجملة
قد يذكر كلا جزءيها كقولك ازيد عندك ام عمرو وقد يذكر احدهما كقولك انها لابل ام شاء
وقال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة
ويجوز في الخبر اذ لا التباس هناك واما المنقطعة فهي التي ليست مع ما قبلها بمعنى اي ولا
يقتضي العلم باحد الامرين ولا يطلب بها التعيين بل المنقطعة مع ما بعدها كلام وما
قبلها كلام فهما كلامان لان ام هذه مع ما بعدها اضراب عن الكلام الاول وشروع في
استفهام مستانف قال المحقق الرضي فهي اذن بمعنى بل التي يدل على ان الاول وقع
غلطا في نحو قولك لهم لابل ام شاء او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى آخر لا للاضراب
الغلط كقولهم ام يقولون افتراه وقولهم ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل
معنى الهمزة والاستفهامية كقولنا لابل ام شاء او الهمزة الانكارية كقولهم ام يقولون افتراه
وقد يكون بمعنى بل وحدها كقولهم ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام
هنا ومن هذا القبيل ام التي جاء بعدها اداة الاستفهام كقولهم ام هل يستوي الظلمات
والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم انتهى والحاصل ان ام المنقطعة لا ينفك عن
الاضراب قطعا الا ان هذا الاضراب قد يكون مجردا عن اعتبار الاستفهام
كقولهم ام هل يستوي الظلمات والنور اذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام و
كقوله ام جعلوا لله شركاء اذ المعنى على الاضراب عنهم باعتقاد الشركاء قال
الفراء يقولون بل كم قبلنا حتى ام انت رجل ظالم يريدون بل انت رجل ظالم
وقد يكون هذا الاضراب متضمنا للاستفهام الانكاري كقولهم ام له البنات
ولكم البنون فان تقديره بل الله البنات ولكم البنون اذ لو كان ام ههنا للاضراب
المحض لزم الخ وقد يكون الاضراب متضمنا للاستفهام الطلبي كقولنا لابل ام شاء اذ
التقدير بل اهي شاء وقال ابو عبيدة قد يجيء ام المنقطعة بمعنى الاستفهام الخرج

كقول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط علس الظلام من الربابب خيالا اذ
المعنى هل رايت بواسط و قد نص بعض المحققين من النحاة على ان البصريين بأسرهم
مجمعون على ان ام المنقطعة يكون ابدا بمعنى بل و الهمزة جميعا و على ان الكوفيين خالفوهم
في ذلك فان صح هذا النقل فالحق ههنا في جانب الكوفيين لان دعوى البصريين منقوضة
بقوله تع ام انا خير من هذا الذي هو مهين و قوله ام جعلوا لله شركاء اذ لا معنى للاستفهام
منا اصلا و بقوله تع ام هل يستوي الظلمات و النور و قوله ام ماذا كنتم تعملون
و قوله امن هذا الذي هو جند لكم و الا لزم اجتماع الاستفهامين اللهم الا ان يقال ان ام
زايدة في الآية الاولى كما زعمت اليه ابو زيد و الاستفهام معتبر معها في الآية الثانية و
المنصوص انكار الجعل واحد الاستفهامين تاكيد للاخر في الآيات الباقية و لكان لمن
التوجيهات تكلفات ظاهرة و وراء المتاخرون ضعفها اعرضوا عن دعوى البصريين
و اجمعوا على ان المنقطعة بمعنى الاضراب الا ان هذا الاضراب اقسام ثلثة اضراب محض
و اضراب مع الانكار و ان الاضراب هذا اعم من ان يكون اضرابا عما وقع انتقال محض كما في
ضربات القرآنية او اضرابا هو تدارك لغلط سابق فاذا عرفت هذه التفاصيل
ظهر عليك ان كلام المص كلام ليس له حاصل اما اولا فلانه بت القول اولا بان ام للاستفهام
ثم قسمها الى المتصلة و المنقطعة و هو ليس بشئ اذ قد عرفت ان المنقطعة قد يكون بمعنى
بل وحده من غير اعتبار الاستفهام مطلقا كالايات المسوقة و اما ثانيا فلان كلامه مشعر
بان المنقطعة يكون بمعنى بل و الهمزة البتة و قد عرفت من التفصيل السابق ان ذلك
ليس بلازم اللهم الا ان يجعل ذلك مبنيا على مذهب الاوايل كما نبهنا عليه لا اشارة الى ما
عليه المتاخرون و اما ثالثا فلان كلامه مشعر بان المنقطعة يكون مسبوقة بالخبر المحض
البتة قال الله تع تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه مسبوقة
بهمزة غير استفهامية قال الله تع الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها فان الهمزة
ههنا انكارية بمنزلة النفي و مسبوقة بالاستفهام بغير الهمزة قال الله تع قل هل يستوي
الاعمى و البصير ام هل تستوي الظلمات و النور فقوله متصلة و منقطع يجوز ان يكون منصوبة

ويكون

يكون نصبها على الحالية اى ام للاستفهام حال كونها متصلة و منقطعة و يجوز ان يكون مرفوعة
و يكون رفعها على ان خبر المبتداء محذوف اى هي متصلة و منقطعة و على كل تقدير فالمقصود
تقسيمها الى القسمين و قوله بمعنى انهما اشارة الى تحقيق معنى الاتصال و تنبيه على وجه التسمية
بالمتصلة يعني ان المعطوف و المعطوف عليه كليهما للاستفهام واحد و المجموع بمعنى اي فلهذا
سميت متصلة تنبيها على كمال الاتصال بينهما و ان احدهما لا يستغني عن الاخر و لهذا التزم
حذف ان يقع بعد المتصلة المفرد و اذا وقع بعدها الجملة فهي في تقدير المفرد لا بد ان انهم
اتفقوا على ان الفعلين في نحو سواء عليهم اء نذرتهم ام لم تنذرهم يتاولان بمفرد اى
انذارك و عدم انذارك فليتامل و قوله اى بل ايها شاء اشارة الى تحقيق معنى الانقطاع
و تنبيه على وجه التسمية بالمنقطعة يعني ان المعطوف و المعطوف عليه ههنا كلاهما ان احدهما منقطع
عن الاخر فلهذا سميت منقطعة فقوله بل هي شاء الهمزة شاء في قوله ام شاء خبر مبتداء
محذوف و ان ما بعدها جملة لا مفرد و تحقيقا لمعنى الانقطاع اذ لو كان مفردا لكان
مستغنيا عما قبله و لعبارة الصحيح في هذا المقام الوافية بالمرام ان يقال ام ضربان متصلة
و منقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام او التسوية الطالبة للتعيين بعد ثبوت
احدهما الواقع مع متبوعها كلاما واحدا لاستفهاميا بمعنى اي و المنقطعة هي التي يكون اضرابا
عن الكلام الاول و شروعا في كلام مستانف اضرابا بمحضا او اضرابا مع الطلب او اضرابا
مع الانكار اعلم ان هذا الاضراب او تداركا لغلط سابق و لا للنفي بعد الاثبات
بمعنى ان لا للنفي للحكم بعد اثباته للمتبوع كقولك جاءني زيد لا عمرو فقوله بعد الاثبات اشارة
الى ان شرط لا العاطفة ان يتقدمها اثبات فلو بعد ما نفي فليست بعاطفة فلا يقال
ما جاءني زيد لا عمرو فاذا قيل جاءني زيد و لا عمرو فلغط لا هنا ليست عاطفة و الا لزم
اجتماع العاطفين بل العاطفة هي الواو و لا متمحضة لمعنى النفي و التوكيد و على هذا النمط
قوله تعالى غير المغضوب عليهم و لا الضالين قال المحقق الرضي و لا يجوز لا العاطفة الا بعد
موجب كقولك جاءني زيد لا عمرو و او امر كقولك اضرب زيدا لا عمرو فلا يجوز بعد الاستفهام و العرض و
التمني و التخصيص و كذا لا يعطف بها الاسمية و لا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد

لان لا موضوعة لعطف المفرد ابدا وقد يقال اقوم لا اقعد على اطلاقه اذ المفارع مشابهة للاسم انتهى وحاصل الكلام هنا ان لا مشروط بشروط الاول ان يكون مسبوقة بالاثبات الثاني ان لا يكون مقرونا بعاطف الثالث ان يعاند المتبوع والتابع فيها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة وبل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني بكر بل خالد جعل بل اولا للاضراب وفسر الاضراب ثانيا بابطال الحكم السابق واثبات ذلك الحكم للثاني ثم عمم الحكم فذكر متنا لين احدهما مثبت وحكم الآخر منفي وكل ذكر تصريح بان نحو جاءني زيد بل عمرو معناه ان الحكم الاول غلط وان المجيء غير ثابت لزيد بل المجيء ثابت لعمرو وان نحو ما جاءني بكر بل خالد معناه ان الحكم المنفي ليس ثابتا لبكر بل وقع غلطا وان الحكم المنفي انما هو ثابت لعمرو وهذا في جانب الاثبات مسلم الا انه في جانب النفي مختلف فيه فعند بعضهم ان نحو ما جاءني زيد بل عمرو معناه اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال ابن الحاجب ما جاءني زيد بل عمرو اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وكحتمل ان يكون بيانا لمن نسب اليه المجيء المنفي او لا مثله في الاثبات وقال المحقق الرضي ما جاءني زيد بل عمرو معناه ان الحكم على زيد بعدم المجيء مسكوت عنه يحتمل ان يجيء وان لا يجيء كما ان الحكم على زيد في جاءني زيد بل عمرو مسكوت عنه يحتمل مجيئه وعدم مجيئه ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول مسكوتا عنه سنبا كان الحكم الاول او اثباتا واذا وقع بعد بل جملة فعادتها الانتقال من جملة الى اخرى اتم منها الاولى وقد يجيء للغلط انتهى وقال ابن الحاجب كلمة بل قد يأتي في الكلام بعض تلك الاقوال والاخذ فيما سوى الكلام اتم من قال الله تعالى يقولون افتراه بل هو الحق انتهى قال ابن مالك ان كلمة بل في التنزيل لا يكون الا استدراكية قال الله تعالى قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل يؤثرون الحيوة الدنيا وكتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا انتهى ورد قوله بانه منقوض بقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم مكرمون فان معنى بل هنا الاضراب بمعنى الابطال لا الانتقال هذا كلام بل لنسبة الى ما قبلها

واما

واما حكمها بالنسبة الى بعد ما فان وقع بل بعد النفي او النهي ففيه مذهبان الاول وعليه الجمهور انه حرف اثبات فان معنى ما جاءني زيد بل عمرو اثبات المجيء لعمرو كانه قيل جاءني عمرو والثاني وهو مذهب المبرد ان الغلط في الفعل فقط لا في النفي فكانه قيل ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو ولكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ومعنى الاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام رفعا شبيها بالاستثناء فان معنى ما جاءني زيد لكن عمرو ان عدم مجيء زيد بان لحالة لم يقع غلطا وفاين لكن رفع وهم المخاطب ان عمرو ايضا لم يجيء كزيد والى هذا اشار بقوله والفرق بينهما اى بين الاضراب والاستدراك انك تبطل بالاضراب الحكم السابق وبالاستدراك لا تبطل وابطال الحكم السابق ظاهر ان الحكم السابق باطل بمعنى انه غير واقع جزما الا انه في التحقيق يتناول جعل الاول في حكم المسكوت بجعل ان يصح وان لا يصح لان الغلط من الجازم به الى السكوت عنه خير من الابطال بخلاف الاستدراك فانه تنبيه على ان الاول باق بحاله البتة وقوله بعد النفي يشير الى ان قالوا من ان لكن العاطفة مشروط بان يتقدمها في نحو ما قام زيد لكن عمرو وهذا كلام اجمالي والتفصيل هنا ان لكن ان وقع بعدها مفرد فهي عاطفة بشرطين الاول ان يتقدمها نفي كالامثلة المذكورة نحو لا يعم زيد لكن عمرو فان قلت جاءني زيد لكن عمرو فليس تصحيح خلافا للكوفية الشرط الثاني ان يكون مجردة عن الواو فان اقترنت بالواو نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيه اقوال اربعة الاول وعليه يونس واتباعه ان لكن غير للعاطفة والواو عاطفة لمفرد على مفرد الثاني وهو الذي ذكره ابن مالك ان لكن ليست بعاطفة وان الواو عاطفة لجملة حذفت بعضها على جملة صرح بجميعها وان التقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ما قام زيد ولكن قام عمرو لكن رسول الله ولكن كان رسول الله وسيذكر ان الواو لا يعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما نحو ما قام زيد ولم يعم عمرو والثالث وهو الذي ذكره ابن عصفور ان لكن عاطفة وان الواو زائدة غير لازمة الرابع وهو لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة وان وقع بعد لكن جملة فان كانت مجردة عن الواو فلكن او ان حرف ابتداء مستغنية عن الاستدراك المحض وليست بعاطفة اصلا نحو ما قام زيد

قام صح

جا، صح

لكن عمرو حاضر وان اقترنت بالواو فالجمهور على انه استدراك محض لا عاطفة قال الله تعالى
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وذهب بعضهم الى انها قد تكون عاطفة وان هذا
هو ظاهر مذهب سيبويه وقال المحقق الرضي لكن مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا وبدون الواو ان وقع بعدها مفرد فهو عاطف خلافا ليونس وان وقع بعدها جملة
فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري ولكن تخفف حرف ابتداء وهو مذهب
الحريري انتهى فاذا تبين حقيقة المسئلة على التفصيل ظهر ان في كلام المص اجمالا
واهمالا واخلالا فالعبارة الصحيحة في هذا المقام ان يقال ولكن للاستدراك في المفرد
بشرط ان يتقدمها نفي او نهي ولا واو العاطفة وفي الجملة على خلاف فليتامل والله اعلم

الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي المراد الاصلي
هو الاعراب الحاصل للتثنية وبغير الاصلي الاعراب الحاصل للتشبيه على ما اشار اليه المص
بعيد ذكر بقوله وملحقاهما فلحق بها والحاصل ان الاعراب الثابت للملحقات غير اصلي
ولا صولنا اصلي الكلام مداره على ثلثة معان الفاعلية والمفعولية والاضافة قد سبق
في مباحث المصدر ان كل اسم يمكن ان يعتبر فيه معنى المصدر به بالحاق التاء المشددة
في آخره مع تاء التانيث فيقال لزيد زيدية اي كونه زيدا وفي العالم عالمية اي كونه عالما
وقس على هذا وبهذه الياء يا مصدرية ولما كان الفاعل والمفعول اريد بهما
معنى المصدرية الحق بهما ذلك ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها غير محتاج الى ذلك
لتركب على حالها ولما كان المقصد الاقصى والمطلب الاعلى في علم النحو مباحث الاعراب
وكان اعراب الكلم مرجوعا الى امرين المعاني المقتضية والعوامل التي هي عبارة عما يقوم
للمعاني المقتضية فحاصل كلامه ههنا ان المقتضي للاعراب هو توارد المعاني
المختلفة على الكلم بسبب التركيب فان تلك المعاني الطارية عليها امور خفية لا يمكن
الاطلاع عليها الا بالدلائل والامارات منصوبة على ظواهر ليستدل بتلك الامارات
الظاهرة على تلك المعاني الخفية فهذه المعاني كالاسرار والخفايا يقتضي تلك الامارات
فههنا اذن امران الدلايل والامارات وهي الاعرابات المختلفة اعني الرفع والنصب

والجر والمعاني المقتضية وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فللفاعلية
مقتضية للرفع والمفعولية مقتضية للنصب والاضافة مقتضية للجر والى
هذا اشار المص بقوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية و
الجر علم الاضافة يعني الرفع علامة دالة على كون المرفوع فاعلا والنصب
علامة دالة على كون المنصوب مفعولا والجر علامة دالة على كون المجرور
مضافا اليه ولما كانت الفاعلية امرا معنويا صفة للفاعل والمفعولية كذلك
صفة للمفعول الحق التاء المصدرية مع التاء باخريهما تنبيها على ان هذه الحركات
اعلام لتلك المعاني لان الرفع علم للفاعل والنصب علم للمفعول فان الفاعل
ظاهر مذكور والمفعول كذلك مذكور فيهما الظهور مما مستغنيان عن العلامة الدالة
عليها المحتاج الى العلامة الخفي المستور وهو صفتها التي هي كون اللفظ فاعلا
وكون اللفظ مفعولا وكذا الامر في جانب الاضافة وهذه الصفات مع انها
هي المحتاجة الى الامارات هي المقاصد التي يقصدها المتكلم في الكلام دون
الزوائد المقايم هي التي في حق الدلايل اذ من الجايز ان يكون مضافا اليه ما هو المفعول
بالذوات فان قيل لا حق على احد ان مدار الكلام والمسند اليه فقط
سواء كان ذلك فعلا وفاعلا او مبتداء وخبرا لان كلا من الامرين ركب
للكلام لا لحق له بدونه واما المفعول وغيره فهو فضلة ليس الكلام دايرا
عليه فكيف يصح قوله الكلام مدار على ثلثة معان قلنا مدار الشيء ما
يدور عليه كهو ذكر الشيء والمدار بهذا الاعتبار قد يكون بحسب التحقق
وقد يكون بحسب قصد المتكلم واعتباره والمدار ههنا اعم اذ قد يكون المفعول
من الكلام فيودة فقط فصح كون هذه المعاني الثلثة مدارا فقوله فالرفع
للفاعل الخ اشارة الى ما ذكرنا على وجه حيث قال الفاعل رفع وما شبه به
والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه جر وما يجري مجراه فقوله
وما شبه به كذلك معطوف على المبتداء تقديره الفاعل وما شبه به رفع او الجزء

عن الثالث محذوف اى ومثله يدرك على لفظ قولهم ذيد منطلق وعمرو ويروى
ان واحدا من الامرين اى كتب ابى خليل بن احمد والحسن منه ان يجعل جميع
اصول النحو فى كلمات معدودة فكتبت اليه اما بعد فان الفاعل مرفوع
وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور
وما سواه فرع عليه وكلما كانت الاصول معلومة حاول المصنف ان يشير الى تفصيل
الفروع فقال وما سوى ذلك فملحق بها فالملحق بالفاعل خمسة المبتداء فانه شبيه
بالفاعل اذ هو مسند اليه كالفاعل فان قيل كل مبتداء والفاعل مسند اليه ودكن
للكلام يدور عليه فلم جعل الفاعل اصلا والمبتداء فرعا ولم يعكس الامر قلنا
اذ الاصل فى الاسناد السابق فى الاعتبار هو الفعل وغيره فرع عليه فيه وخبره
وجه الشبه بينه وبين الفاعل ان كلا منهما جزء تان من الكلام وركن يدور عليه
الكلام وخبر ان هو المحقق راجع الى جزء المبتداء فحاله حاله واسم كان وايضا
كخبر ان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبرا لا التى لنفى الجنس فان كلا ذلك راجع الا
جزء المبتداء ويرد على ظاهر كلام المصنف هذه المعدودات زائدة على عدد الخمسة
اللهم الا ان يجعل بعض ذلك راجعا الى البعض والكلام مع ذلك غير تمام فليتامل
والمفعول خمسة المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له و
مفعول معه هذه هى الاصول والملحق به اى المفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى
والمنصوب بخبر كان واسم ان الا التى لنفى الجنس وخبرا ولا الحاذيتين الاتيتين
بما بعنى ليس والتقييد بالحاذيتين تنبيه على ان عملها انما هو فى لغتهم وقد سبقت
المسئلة تفصيلها فى ملبق فلا نعيد والجار الاصلى للمضاف اليه فقط شروع
فيما يتعلق بالحرف من الاصل والفرع فبين ان الاصل ههنا هو المضاف اليه
فقط اما بالحرف كمررت بزيد او اما بالاضافة المعنوية كغلام زيد وتعيين الا
صل بهذا الضابط ذهاب الى ما ذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه من المضاف اليه
كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا فيتناول كمررت بزيد

وكغلام

وكغلام زيد وقد عرفت سر باب الاضافة لتحقيق هذا المقام فلا بس وغير الاصلى
اما بزيادة حرف الجر فى المرفوع كما بحسبك درهم فانه مبتداء دخل عليه الباء فهو
مرفوع معنى مجرور لفظا فقد اجتمع فيه العامل اللفظى والمعنوى وغلب اللفظى
على المعنوى اذ اللفظى فعال فما من لفظ اجتمع فيه العامل اللفظى والمعنوى
الا وقد غلب اللفظى على المعنوى وكفى بالله شهيدا فاعل دخل فيه الباء
فهو مرفوع معنى مجرور لفظا او فى المنصوب كما ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فانه
مفعول دخل عليه الباء فهو منصوب معنى مجرور لفظا او بالاضافة اللفظية اى غير
الاصلى اما بزيادة حرف الجر او بالاضافة كما ضارب زيد بتقدير ضارب ذيدا و
حسن الوجه بتقدير حسن وجهه فيكون المجرور لفظا فى التقدير منصوبا اى منصوبا
فى التقدير كالمثال الاول او مرفوعا كالمثال الثانى حاصل ههنا ان المضاف اليه
قسمان الاول ما يكون حرف الجر فيه ظاهرا وكان حرف الجر غير زايد الثانى ما يكون
حرف الجر فيه مقدرا وكانت الاضافة فيه معنوية فالقسم الاولى من المضاف اليه
اصل وفرع وملحق به كل ما صدر بحرف جر زايد والقسم الثانى اصل وفرع و
ملحق به المضاف اليه فى الاضافة اللفظية هذا خلاصة كلامه ههنا وهذا جيد
فى القسم الثالث اذ لا جر للجر فى المضاف اليه بالاضافة اللفظية الا انه شبيه بالمضاف
اليه فى الاضافة المعنوية فالاول اصل والثانى فرع واما اعتبار الذريعة فى
المجرور بحرف الجر الزايد بهذا النمط فغير ممنوع لان جر الجار فى ذلك ظاهرة وهى انه
دخل عليه حرف الجر فجعل مجرورا الآن كل حرف جر يجعل مدخوله مجرورا اليه سواء كان
ذلك الحرف زايدا او غير زايد فليس لنا ان نقول ان بحسبك مثلا مجرور لانه شبيه
زيد فى مررت بزيد فانه لا معنى لهذا التعليل بعد ان المجرور لانه ظرف الجار مدخوله
مدخوله واعتبار الذريعة انما يجرى فى موضع لا وجه له الا التشبيه فليتامل واعلم ان
الفعل غير حقيقى كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة لان وضع الاعراب
انما هو لاجل التميز اى لاجل ان تميز بين المعانى المختلفة الطارية على الكلم بحسب مواقعها

ومحل يوارد هذه المعاني انما هو الاسم اذ الافعال يدل على معانيها المختلفة صيغها المتباينة
فالفعل الذي لا اعراب له اصلا خارج عن المحث واما الذي له اعراب كالمضارع فانما هو
بسبب مضارعته الاسم لوقوعه موقعه كما سمعت مرارا فاعرابه عارضي لا اصلي واما الحروف
فلا حظ لها من الاعراب حتى يتنازع في انه اصلي او غير اصلي فقولك كلا تاكيد لاعراب الفعل او
للفعل فنوعي الاول مرفوع وعلى الثاني مجرور وعلى كل تقدير فحق العبارة ان يقال
واعراب الفعل كما غير حقيقي وقوله اذ ليس فيه فاعله اي معناه ان الاعراب ملزوم لهذه
المعاني وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم والمقصود من هذا الكلام ان الاعراب
حق الكلام ووصف له بالاصالة فانه وجد في غيره فهو على سبيل التشبيه والعارية فغيم
الحال المعهود في اول التفصيل بقوله الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي
وقد يقال الاعراب حركة وغيرها شروع في تقسيم آخر للاعراب غير التقسيم الاول الى
تقسيمه الى الاصلي وغير الاصلي يعني انه هاهنا ضربا آخر من التشبيه يعني انه شبيه بالاعراب
ما ليس في التحقيق اعرابا وسمي بالمسمى والتحقيق ذكر وتفصيله ان حقيقة الاعراب
كما بينه المصنف فصل هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل واختلاف الصيغة
ليس باعراب الا ان اختلاف الصيغة لما كان شبيها بالاعراب من حيث الدلالة
على التمييز المطلوب من الاعراب سموه اعرابا مجازا وتشبيها ووجه الدلالة
على التمييز ان لفظ هو كناية عن اسم مرفوع فاذا قيل هو فعل كذا فلفظ هو كناية
عن اسم مرفوع واذا قيل اباك فعلت فلفظ اباك كناية عن اسم منصوب
فلما كانت هذه الاسماء المضمرة نائبة مناب الاسماء الظاهرة ومخبرة عن
اوصافها اعني حركاتها التي هي الرفع والنصب سموها اعرابا ووصفوها
بصفات هي مخبر عنها ومبنية منها والا فهذه الاسماء المضمرة مبنية والدليل
القاطع قايم على بنائها فكيف يتصور اعرابها والاعراب والبناء لا يجتمعان
في لفظ واحد فقوله فالصريح اما بالحركات او بالحروف وقد كرر اشارة الى ان
اعراب الحقيقي المتمكن في فصل الاعراب المفسر باختلاف الآخر باختلاف العوامل كما

اشرنا اليه ثم اشار الى ما هو شبيه وليس باعراب فقال وغير صريح ان يكون الكلمة
موضوعة على وجه مخصوص وما ذكر الآن في المضمرات الا يرى ان انت وضع للمرفوع و
اياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ ولا نصب والحاصل ان الاعراب الاصلي قسمان اصالة
باعتبار المحل واصالة باعتبار نفسه وذاته فالاصالة بالاعتبار المحل ان يكون في لفظ
موضوع للمعاني الطارية التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وما ذكر الا الاسم
والاصالة باعتبار الذات ان يكون مكملينا اعرابيا اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل
بالحركة او بالحروف فالاعراب ان وجد في غير الفاعل او المفعول او المضاف اليه فالجر و
التشبيه هناك راجع الى المحل وان اعتبر في غير الاختلاف فالتشبيه والتجوز هناك راجع
الى الذات ولما كان غير الاصل بالاعتبار الاول هو الذي يدل عليه كلمة واضع الصيغ
واشتهر هذا النوع وكان مدار هذا النوع الذي عليه اشتغل المص ببيان ذكر اولا وبين الاصل
ومقابله لانه هو الاصل السابق في الاعتبار وله القدم الراسخ في الاشتهار ولما كان
القسم الثاني ايضا ممكنا وكان واقعا مذكورا في لسان الاوايل من ايمة هذه الصناعة
وكان فيه ضرب من الدقة والغموض اشتغل بعد بيان الاول ببيان ذكر ايضا مقابلها
للاصالة بنوعيها وتكميلا للنوعية بشعبها فاذا قيل الاعراب الاصلي فهو متناول
للاصلين واذا قيل غير الاصلي فهو شامل للنوعين ومعنى المضمرات على ضربين
متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فسر المتصل الاصطلاحي بالاتصال اللغوي
لان وجه الحصر المتصل ثلثة اي ثلثة صيغ صيغة للمرفوع وصيغة للمنصوب
وصيغة للمجرور وكل منها اي من هذه الثلثة بارز اي ظاهر ملفوظ الا مرفوعه اي مرفوع
الضمير اي الا الضمير المرفوع فانه يكون مستكنا ايضا يعني ان الاستكنان والاستتار من
خواص الضمير المرفوع اما المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين البتة والضمير المستكن
هو المنوي الذي لا يمكن التلفظ به بوصف الاستكنان كهو في زيد ضرب اي ضرب هو
فقوله وكل منها بارز الا مرفوعه بيان عبارة ملوه وحق العبارة ان وكل منها بارز دايما
الا المرفوع واما لازما او غير لازم تقسيم للمستكن الى اللازم وغير اللازم وهو وصف

لقوله مستكنا واللازم في اربعة افعال افعل بصيغة الامر فان انت مستكن فيه
اي افعل انت وافعل اي انا ونفعل نحن وتفعل انت اذا كان للمخاطب المذكر احترز
عنه اذا كان للمؤنث كقولك تفعل هند فانه لا يجب الاستكنان هناك فاذا ظهرت هذه
الضمائر فالظاهر تاكيد للمستتر لا انه وغير اللازم في فعل وتفعل والذي يفصل
بين اللازم وغير اللازم ان لازم الاستكنان يمتنع ان يسند الى فاعل ظاهر
فانه يمتنع ان يقال افعل زيد بصيغة الامر وكذا اخواته المذكورون وغير
لازم الاستكنان ما يجوز اسناده الى فاعل ظاهر فانه يجوز ان يقال فعل
زيد ويفعل فان قيد بعدم الجزم في الامر منقوض بقولك قم اسكن انت
وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على المستتر في اسكن وشرط
صحة العطف صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه فتقدير لغا اسكن
زوجك وهذا اسناد الى الفاعل الظاهر قلنا كونه عطفا على المستتر هم
بل هو بتقدير الفعل عطف على ما قبله تقديره اسكن انت وتسكن زوجك
ولو سلم فهو تغليب والتغليب من باب المجاز وكلامنا في الحقيقة فالمناسب قولنا
الاستكنان غير لازم في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لقصور
هذه الصفات في التعدي عن الافعال فانه يقال زيد ضارب خيرا نه وحسن
وسيفانه فانه لا ضمير في هذه الصفات من الطالة لان هذه مسندة الى الظاهر واليه اشار
بقوله ولذا ارتفعت بها اي بهذه الصفات اسما ظاهرا بتيت بهن فاطمة اي
خالية من الضمير والمستكن كالمظهر في استغلاله وذا نه يمكن التلفظ به ابتداء
شروع في تفسير الضمير المستتر بعد الفراغ عن تفسير الضمير المتصل يعني ان المتصل هو
المستغني في التلفظ فهو اي المتصل يكون للمرفوع والمنصوب والمجرور ولا يجوز له
ان يطأ والمجرور لشدة اتصالها لا يمكن ان يفصل بينهما بشيء ولا كذا المرفوع
والمنصوب فانه نحو ان يقال ما ضرب الا هو كما يقال ما ضرب الا زيد وان يقال
ما ضربت الا اياه كما يقال ما ضربت الا زيدا وعد الفاظه المتصلة بعينها واد
بعض لفظ المرفوعة منها اثنا عشر لفظا انا للمتكلم الواحد نحن للجمع وللتثنية

وانت وانتما وانتم وانتن في الجمع المؤنث هو هي هما هم هن منه الالفاظ وان كانت
في الظاهر احدى عشر الا ان نحن في الحقيقة لفظان فلانه باعتبار كونه للجمع لفظ فصار الجموع
وباعتبار كونه للمثنى لفظ فصار الجموع اثنا عشر والمنصوبة كذلك اي ايضا اثنا عشر
لفظا كقولك اياي انا اياك بفتح الكاف واياك بكسر الكاف اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما
اياهم اياهن فهذه اربعة وعشرون لفظا والمتصلة ثلثة وعشرون المرفوعة منها
احد عشر فعلت بضم التاء لانه متكلم واحد فعلنا فعلت بفتح التاء فعلت بكسر
التاء فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين للواحد المؤنث فعلا فعلوا فعلن في جمع المؤنث
والمنصوبة اثنا عشر اكرمني اكرمنا اكرمك بفتح الكاف اكرمك بكسر الكاف اكرمكما
اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم ولفظ المجرور كلفظ المنصوب فيقال علامي غلامنا
غلامك غلامكي غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن كما يقال
اكرمني الى اكرمهن على التفصيل المذكور الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون عماد كما مر في
واكرمني فانه لا يقال ضربني واكرمني ضنطا للفعل عن الكسرة ثم حمل عليه النعل ان واخواتها
فيقال انني وفي المجرور لا بد بنون العماد كغلامي ولي واشباهه وذكر الاذهري وعني وقدني
وقطني بمعنى حسبي لان هذه مبنية على السكون وفي ذكر العماء لسكونها ونا للمتكلم اذا كان
مع غيره اي في نحو اكرمنا الى غيره ذكر ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع وفي المنصوب يكون باقيا
على حاله بعد آخر الماضي باق على فتحه في المنصوب وساكن في المرفوع تقول اكرمت واكرمنا
ودعوت ودعونا ورميت ورمينا واعطيت واعطينا وفي المنصوب اكرمني واكرمنا ودعانا واعطانا وانما قال
باقيا على حاله ولم يقل على فتحه ليتناول المعتل مثل دعانا واعطانا ولهذا عرض له في التمثيل
والتزم الاسكان في المرفوع وفي الابقاء في المنصوب ان الفاعل كجزء من الكلمة فلو ابقي آخر
الماضي في المرفوع لزم توالي اربع حركات في الكلمة واحدة في نحو ضربنا بخلاف المنصوب فانه ليس
كجزء فلا باس بتوالي اربع حركات باجتماعها

خاتمة الكتاب

جعل المصطائفة من
المسائل مخزونة من اشكالها وسماها بالسلم على حدة واختاره لهذا الكتاب اسما مبنيا
عن وصف مناسب للمقصود وهو ختم الكتاب فقال خاتمة الكتاب كانهم يسمون المسائل

بالنصوص والابواب او المراد انه وصف للاسم وللموصوف محذوف الى مسئلة
خاتمة الكتاب والمناد للختم اليها مجاز عقلي اذ الخاتم هو المصنف لا المسئلة فلفظ
الخاتمة على التقدير الاول اسم بل بعض اسم والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية
وعلى الثاني هو وصف والموصوف مقدر والاضافة لفظية من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وعلى كل تقدير ففي الكلام حذف اي هذه خاتمة الكتب وكما
بضم المعنى بضم الفاعل لما كانت الضمائر المرفوعة المستكنة افعالها على
التفصيل المذكور فواعل لافعالها وكان الفاعل معمولا للفعل وكان صورة الاستكنان
والاستتار صورة الاضمار بمعنى الحذف والتقدير وكان تكثير الامثلة في هذا الباب
تحقيقا لاضمار المعمول وتقريرا له على العيت والعين حاول ان يذكر اضمار العامل
بعلل المناسبة فجعل الاول لظهوره وقوة العلم به بالامثلة المذكورة المتكثرة مشبها به
وجعل الثاني مشبها فقال وكما ان اضمار المعمول ثابت ومحقق كذلك اضمار العامل
والمعتبر في هذا التشبيه هو جانب الصورة فقط كما اشرنا اليه والا اضمار اخر قابن هذا
من ذاك والمقصود تكثير الفايدة فقوله وكما بالواو ومن الواو والتيناء فيه واقعة
في صدر الكلام من غير ملاحظة عطفها على شئ على نحو قوله تع واتقوا الله ويعلمكم الله
على ما مر جوابه فان هذه الواو والتيناء فيه والا لزم عطف الخبر على الانشاء ومن هذا
القبيل الآية الاخرى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في رفوهم ومن هذا القبيل
قولهم على الكم المالي بدرهم اذا فهمت قضيته ان لا يجوز ويقصد وذكر في السماعية قليل
اضمار ان الناصبة للمضارع بعد الحروف الستة التي هي حتى ولام الجحد ولام كي واو
بمعنى الى او واو الصرف وقد مرت المسئلة على التفصيل في الباب الثالث ومن اضمار ان
الجازمة مع فعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا ما استثنى كما حققه في الباب الثالث حيث
قال هناك ويلزم بان مضمرة في جواب الاشياء التي يجاب بالفاء الا النفي ومن اضمار رب
بعد الواو والفاء وبل في قوله وبلدة لا يرام خالعا اي رب بلدة قد بعد الواو
وعليه قوله رويد وقائم الاعماق خاوي المخترق مشبه الاعلام تماثل للخفق فقوله

وقائم مجرور باضمار رب بعد الواو وكثرة الاستعمال وعليه البصريون او بالواو
لتنزلها منزلة رب وعليه الكوفيون والقائم المظلم والاعماق جمع عمق كالافراد
جمع فرد والارجاء جمع رجا على سبيل الشبه والالحاق سبب قلس في الصحاح
العمق والعمق ما بعد من اطراف المفاوز ويروى الاغماق بالغين المعجمة والمعنى
واحد كذا في شرح الابيات للصلاح المنطق والخاوي من خوى الديك اذا خلا
والمخترق الطريق والمعمر والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق وخفق اضطرب
والمراد به السراب الخافق وجواب رب محذوف اي قطعته او سكنته وقول امرء
القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع مثال لاضمار رب بعد الفاء ومعنى البيت
فالهيتها عن ذي تمايم محول والحبلى جمع الحبالى والطوق والاتيان بالليل لا غير و
المرضع امراة ترضع ولدها والبصريون في مثله مذهبان فعند الخليل ان على معنى
الباب كلاين ويامر وعند سيبويه ان متامل بانسان مرضع نحو حانص الهيتها
اي شغلتها واليمائم جمع تميمة وهي التعويذ المعلوقة للصبيان ومحول اي الذي
لا عليه حول واحد والخطاب في مثلك لعمرة محولة امراة القيس ومعنى البيت لا تلحى
ياعمرة على فكم امراة حبلى مثلك قد طرقتها وابيتها الليلا وشغلها عن رضيع لها
عليه لعاود قد حال عليه الحول وقول الاخر بل بلد ذي صعد واصبب مثال لاضمار رب
بعد بل والصعد جمع صعيد كطرق جمع طريق وكذا صعدات كطرقات والصعيد
التراب على وجه الارض قال الله تع فتصبح صعيدا زلقا والاصبب جمع صبب
وهو ما انحدر من الارض كذا في الصحاح ومن ذكر اي مع قبيل اضمار العامل اضمار كان
في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا اي ان كان عمله خيرا فخير وذكر سيبويه
في اعرابه رجوعا اربعة الاول ان ينصب الاول ويرفع الثاني اي ان كان عمله خيرا فخير او خير
باضمار كان مع اسمها لان حرف الشرط قرينة مشعرة به وباضمار المبتداء من المبتداء
بدلالة الفاء الجزائية مشعرة بالجملة الاسمية الثاني ان يرفعا معا باضمار كان واضمار
خبره في الاول واضمار المبتدا في الثاني بعد ره ان كان في عمله خير فهو يجزى به

خبرا فكان جزاءه خبرا الرابع ان ترفع الاول وتنصب الثاني تقديره ان كان في عمل خير فكان جزاء، واحسن من الوجه، هو الوجه الاول ولهذا حضر المقن بالذكر وهذه السماعية لا تقدم الا مع شيء اخر يدل عليه يعني ان العامل السماعي اذا اضمر فلا بد هناك من قرينة لفظية مشعرة بالمحذوف كما قدرنا في اضمار ان الناصبة من الحروف الستة وفي اضمار الجازمة من فعل الشرط والفاء في اضمار رب من الواو بل الفاء وفي اضمار كان من حرف الشرط ولهذا انزاهم محكومون بشذوذ في اضمار الجارة في قولنا الله لافعلن اذ لا شيء هناك في اللفظ يدل عليه فقوله وهذه السماعية اي هذه العوامل السماعية والعوامل القياسية لا يضمر الا بدلالة الحال او ما سبق من الكلام فاضمار السماعية مخصوص بالقرينة اللفظية واضمار القياسية غير مخصوص بها بل قد يسوغ اضمارها ان يكون حالية او مقالية والسبق ليس بلازم كما يشعر به ظاهر كلامه قوله كذا هو مبتدأ خبره محذوف تقديره من الاول قوله كذا يرشد الى ذكر قوله ومن الثاني قوله ع للمنتهى اي لمن يبتغي للمستقيم له وللمستهلين اي لجماعة يطلبون الهلال باضمار تريد في الاول اي تريد مكة وباضمار ابصر في الثاني لدلالة الحال على ذكر فان المقام قرينة وليس في اللفظ قرينة لفظية مشعرة بالمحذوف ومن الثاني اي من قبيل المحذوف لقرينة اللفظية قوله ع بل ملة ابرهيم حنيفا باضمار نتبع لدلالة قولهم كونوا هودا او نصارى في قوله ع وقالوا كونوا هودا او نصارى قل بل ملة ابرهيم حنيفا لانها اجيب عن قولهم كونوا هودا او نصارى ونصب الاسم بعد حرف الاجواب كان دل قرينة على ان المراد نتبع والاضمار اي اضمار القياسية بدون ذكر اي بدون القرينة الحالية او المقالية لا يجوز والمراد باضمار السماعية والقياسية بدون ما ذكرنا من القرينتين لا يجوز وقريب من هذا الاضمار الا اضمار على شريطة التفسير لان الدال عليه لفظ ايضا الا انه يعمه وفي الاول الدال هو ما سبق يعني ان الاضمار على شريطة التفسير مثل القسم الثاني من قسمي الاضمار وان القرينة في كل منهما لفظية الا ان بينهما تفاوتا من وجه وهو ان القرينة اللفظية فيما سبق سابقة على المضمر المقدر وفي الاضمار على شريطة التفسير متاخرة عنه ولما كان بينهما تفاوت من وجه

ومنه مرة فعل هذا افعلت زيد باضمار فعلت خ

من وجه

من وجه جعل هذا قريبا منه فقوله لان الدال عليه لفظ ايضا ليس كما ينبغي لان قوله ايضا قيد للاضمار على شريطة التفسير لا للفظ فحق العبارة ان يقال لان الدال عليه ايضا لفظ ومن هذا ومن قبيل الاضمار بدلالة الحال ما اورد سيبويه في كتابه وهو حمل منها قولهم اخزنه بدرهم فصاعدا او اخزنه بدرهم فزائد كانه قيل فزد ثم صاعدا وذا بدا لك وقوله فصاعدا وقوله فزائدا انتصب باضمار فعل متروك الاظهار لكثرة استعمالهم للمنصوبين ومنها قولهم ديارية اذهبي ساغة ولا يريد مثلها بحم ولا عرب كانه قيل اذكر ديارية الا انه لا يذكر اذكر لدلالة الحال عليه ولكثرة استعمال المنصوب في كلامهم هذه عبارة سيبويه في الكتاب ثم قال ومن العرب من يرفع الدار والديار كانه يقول بلكم دار وبلكم ديار قال عمرو بن ابي ربيعة ربع قواء اذاع المصرتان تقديره ذاك ربع ومثله قوله هل تعرفن اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت لخط الصبعل الخللا وارملا اي على وعليهم بالكانية يدعى اللهو والغزلا اي تلكم دار ومنها قولهم كليهما وتمرا التقدير اعطني كليهما وتمرا حذف الفعل لدلالة الحال عليه ومنها قولهم كل شيء ولا شتيمة حرا اي افعل كل شيء ولا تفعل شتيمة حرا ولا بد من حذف الفعل لدلالة الحال عليه ومنها قولهم كلاهما وتمرا اي كلاهما وزدني تمرا وبالجملة فهذا باب واسع وفيما ذكرنا كفاية فان من لم يستضئ بالمصباح لم يستضئ بالصباح فمن لم يجعل له من نور فليس من شانه ان تطلع على حقايق الامور فلنقبض عنان القلم في هذا المقام

حامدين لله ذي الاحسان والانعام ومصلين على افضل رسله محمد سيد الانام وعلى اله واصحابه مشيدي الدين والاسلام وعلى من تبعهم باحسان الى يوم القيام ما طلع بدر او تهلل غمام فلقد وفق الله عز سلطانه وجل برهانه عبده الضعيف الشيخ علي بن مجد الدين ابن محمد بن محمد الشاهرودي السبطاري وفقه الله لما يحبه ويرضاه وحقق مسئوله ومامول في اولاه واخراه وجعل سعيه هذا مشكورا وعمله عملا مبرورا وحط بذكره اوزاره واثقاله

وحقق بفضله الواسع آماله واصلح بكرمه الكريم افعاله لتحرير هذه الفوايد
وكتبوح هذه الفرايد بعبارة رايقة واستعارات شايقة مع اضافات شريفة
وتصرفات غريبة عجيبة صار فاريحان شباني وعنفوان عمري الى تكميل هذه
الامور قاطعا السعاي عن مواقع الظلمة الى مواقع النور حين كانا ادراني مستولين
بلذآت الدنيا مشتغلين من لذيذ الى لذيذ يلتذ به ويهدى راجيا من التدني
الفضل والاحسان ان يبيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ولقد
قضي ذلك في غرة شهر الله المبارك شوال سنة اربع وعشرين
وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها الصلوة والتحية بالمدرسة
المباركة المشهورة الموسومة بالمدرسة الغياثية الواقعة
في بطن دار السلطنة هراة حماها الله عز وجل من
جميع الافات والعاهات ولقد كان هذا
الفقير يومئذ ابن احدى وعشرين سنة
فلله الحمد اولا وآخرا وظاهرا وباطنا
ناظر اقبل بالتة مرحة على العصى
واستغفر لكاتبه واطلب //
لنفسك من خير تدبر بها من
بعد ذلك غفرانا //
لصاحبه ولوالديه
تدوقع الفراغ من تحريرها
النسخة الشريفة يوم الاربعاء
من شهر المبارك صفر المظفر

في الرفع

جاءني رجل ذو مال

جمع مذكر

جاءني رجلان ذوا مال

في الرفع

ومررت برجلين بذوي مال

في الجر

هذا كتاب معروف شرح المقصود
المشهور بمصنفك امام
البسطامي
قدس سره
العزيز

معهود لمحشوك

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ولا تعسر

احمد الله على ان صرف قلبي وسعيي الى ما هو الوسيلة الى المسعود والمقصود من العلم العربية والى ما هو الذريعة الى المقام المحمود والموعود من العلوم الاسلامية وجعلني محفوظا من علم الاوزان والابنية ومحفوظا عن تضييع العمر العزيز و الاوقات الشريفة واعطاني قدرة على اكتساب الكمالات الانسية وهداية الى ما هو خير لي في الدارين من العلمية والعملية واصلي على منجم البشر والكرام وسيد الطلائع والانام محمد افضل الرسل عليه السلام وعلى آله واصحابه العظام ما تعاقب الضياء والظلام وبعد فهذه حواشٍ كتبتها للمختصر المسمى بالمقصود وموسومة بالدر المنضود وموضحة لمشكلاته ومزيلة لمعضلاته ومملوة من فوايد شريفة ومباحث دقيقة و مأخوذة مما تكلموا في الكتب وتما سنح في خاطري الفاتر حال التوقيف والتحرير بالتماس بعض الاصحاب مع ان بضاعتي قليل واضطرابي جزيل فالعفو عن الزلل مأمول والعذر عند الكرام مقبول مستعينا بالله المعين القادر انه الميسر لكل عسير وتسهيل الصعاب عليه يسير وبالاجابة جدير واعلم اولا ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخطإ في كلام العرب لفظا او كتابة وهو اثنى عشر قسما علم اللغة والصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والعروض والقافية وعلم الخط وقرض الشعر والانشاء والمحفوظات وهو بالحقيقة اشرف العلوم سيما علم الصرف والنحو فان جميع علوم الاسلامية مستنبطة من كلام الله تعالى والتباطه وعوامضه وغايته موقوفة عليهما فلهذا قالوا تعلمها وتعليمها من الواجب لعموم تعلموا علم التصريف والنحو فان النصارى كفروا بتحريف حرف من كتب الله تعالى حيث وجدوا في انجيل مكتوبا انا الله ولدت عيسى بن عذرا بتشديد اللام فقرؤا بتخفيفها فكفروا فالاعراب اذا تغير تكون الصلوة فاسدة كما في قتل داود جالوت اي اذا قرئ داود بالنصب وجالوت بالرفع تكون الصلوة فاسدة ويكون القارئ كافرا بتغييره في بعض الآية كما في قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله فاذا قرئ

برئ ورسوله بالجر يكون كافرا فالاصحاب رضي الله عنهم اجمعين اخرجوا مذين العلمين ليعرف الخطاء والصواب وليتميز السداد عن الفساد في القرآن العزيز اما مرتبة علم التصريف فبعد اللغة وقبل علم النحو والغير واما مرتبة علم النحو فبعد اللغة وقبل الفقه والحديث والتفسير والغير وههنا كلام من انه كيف قدم علم الصرف على النحو لان تحصيل موقوف على التركيب الذي يعرف بالنحو فجوابه ظاهر على المتأمل واعلم ان للعلماء في ابتداء التصنيف طرايق سبعة ثلثة منها واجبة البسملة والحمدلة والتصلية على النبي عليه السلام وعلى آله واصحابه بالمتابعة واربعة منها جايزة الابتداء باسم الكتاب ومدح الفن الذي فيه التأليف وتبيين الغرض وذكر وقوع المؤلف اجمالا او تعداد ابوابه وفصوله وذكر هذه الاربعة انما كان في الدرجة جايزا ولم يكن واجبا لعدم وجود الدليل له والثلثة الاولى انما كانت من واجبة الابتداء لان قد ورد الحديث على كل واحد منها اما الدليل للبسملة فهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر اي كل امر له شان وخطر لم يصدر بذكر اسم الله فهو اقطع قبل الاتمام شرعا اما نفس البسملة والحديث ومحقرات الامور فخارجة عن هذا الحكم تيسيرا على العباد وتعظيما لاسم الله واما الدليل للحمدلة فهذا الحديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمدلة فهو اجزم نعم ان الحديثين في اقتضاء الابتداء مساو ولكن التوفيق بينهما بكون بحمد احدهما على ابتداء الحقيقي والآخر على الاضافي فمحل التسمية على الحقيقي للاقتداء باسلوب الكتاب المجيد وللعمل بما انعقد عليه الاجماع واما الدليل للتصلية على النبي صلعم فهو قوله عليه السلام من لم يذكرني في دعايه ممن لا يستجاب له نعم ان الوسيلة تكون متقدمة على المتوسل اليه لكنها ههنا بتأخر للتعظيم وهذا شروع الى المقصود بعون الله الملك المعبود

قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله اقول بسمل اولا تبركا وبتمنا ومستعينا به وحمدله ثانيا اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالحديث العزيز والباء فيه حرف جر فلا بد لها من المتعلق وهو فعل او شبهه وهي يتعلق ههنا بالحمد و

نعديده

فتقديره متبركا باسم الله ابتدائي الكتاب فحذفت لدلالة الحال والعلم
وهو متبركا في الحقيقة وهو حال فلا بد له من العامل والعامل فيه ابتداء
وهو كائنا متعلقا بجارا فان قلت لم قدر المحذوف متاخرا قلت
للاهتمام والاعتماد والتعظيم والفعل وانما يؤخر في قوله تعالى اقرا
باسم ربك لان تقديم الفعل ههنا اهم لكونها اول صورة نزلت على
قول الاكثر وبسم في الاصل سمو بكسر الفاء وسكون العين وحذفت
الواو وضعفت السين وحركت الميم ليمكن الوقف عليه لان تسكين الساكن
محال وادخلت الهمزة الوصل في اوله ليمكن الابتداء بها وانما اخيرت
دون غيرها لمجانستها للالف وامتنع الالف لسكونها ثم اتي في اول الباء لمعنى
المصاحبة او الملابسة فصار بسم فحذفت الهمزة في البسملة لفظا للوصل
وخطا لكثرة استعمالها ولهذا لم يحذف في قوله تعالى اقرا باسم ربك وطول
الباء تعويضا من طرحها وكسر ليكون فرحتها على وفق عملها اي حركة معمولها و
طول السين اشارة الى انها سميت لما بعد من الفعل والقول قل او كثر و
واسم الله مشتق من الاه لفظا لا حقيقة فادخل عليه حرف التعريف
للعهد للمعبود بالحق فصار الاله ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة
للخفة فحذفت فصار اللاه ثم اجري الحركة العارضة مجرى اللازمية وادغمت
اللام في اللام بعد ان سكنت في التلفظ للجنسية دون اللحظ لكونها
في كلمتين وحذفت الالف الزائدة بين العين واللام من اللحظ للخفة
وتفخيم لامه للتعظيم فصار على قولنا الله وقيل انه اسم للذات من حيث
المرتبة الجامعة لجميع المراتب والاسماء والصفات لا اسم علم يدل
على تلك الذات عز اسمه دلالة مطابقة بحيث لا يفهم معنى اخر كسائر الاعلام
لان المقصود من وضع الاسم العلم هو ان يتميز المسمى عما يشاركه في
جنس او نوعه او يشاركه احر في شيء فيمتنع وضع علم له ولان الاسم

العلم لا يوضع الا لما كان معلوما والخلق لا يعلمون الحق من حيث ذاته
فكان وضع الاسم العلم محالا اقول يمكن ان يجاب عنه بان يقول ان الحق
تعالى لا يجوز ان يسمى نفسه باسم يدل على ذاته مطابقة ثم بعرفنا بذلك الاسم
فنعرف ذلك الاسم وحكمه بتعريفه ويكون هو المسمى نفسه على ما يعلم لا نحن وان
قلت ان هذا النوع لم نجده في الاسماء بالاستقراء ولا نقل الينا عن الرسل عم
قلت لا نسلم ذلك لان الله تعالى قال علم آدم الاسماء كلها وفيه نظر لانه قيل في المطول
قوله تعالى ادعوا الله او ادعوا الرحمن اي سموه الله او سموه الرحمن فيفهم من
هذا التغاير ان لا يكون اسما وعلما فان قلت ان الله اسم الذات مستجمع الصفات
فما المعنى للاجتماع بجميعها فهو يدل عليها فان اريد انه يدل على جميع الصفات ولو
بالاجمال فهذا ليس بمستقيم لان بداهة العقل شاهدة بان مدلول العلم كثيرا
ما يتصور ولا يلاحظ معه صفة من الصفات فكيف جميعها وان اريد انه يدل
على الذات الخ وجدت فيها فالصفات تدل على الذات ايضا قلت ان اطلاقه
عليه بطريق الشهرة والاستعمال يعني ان الله تعالى اشتهر بين الصفات في ضمن هذا
الاسم فيفهم منه كما اشتهر حاتم بالجود والرحمن على وزن الفعلان بالفتح والسكون
وهو في الاصل رحمان فالف في اول حرف تعريف فصار الرحمان قلبت اللام راء
لتقرب مخرجها فادغمتا في التلفظ للجنسية دون اللحظ لكونهما في كلمتين احدهما حرف
التعريف وثانيهما رحمن وحذفت الالف الزائدة للخفة فصار على قولنا الرحمن
وهو صفة مشبهة من رحم كغضبان وسكران من غضب وسكر ومعناه صاحب الرحمة فان قلت رحم متعد فكيف يشتق منه الصفة المشبهة قلت المتعدي
قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة فان قلت
انه لا يستعمل الا للباري تعالى فلم لا يجوز ان يكون علما له فالجواب انه علم له من وجه
صفة فان قلت ما معنى وصف الله بالرحمن لان معناها العطف والشفقة
والميل والله منزه عن ذلك قلت هو مجاز عن انعامه على عباده فان الرحمة

سبب الانعام وهو مجاز مرسل فان قلت ما الفرق بين الرحمن وقع في البسملة
والرحمن في سورة الفاتحة قلت انه في التسمية صفة الذات وفيها صفة الصفات اعني
للربوبية والرحيم على وزن الفعيل كمريض وسقيم من مرض وسقم قلبت الالام
راء فادغمت في اللفظ للجنسية دون الخط كما مر وهو سهو فاعلم فان قيل ما الفرق
بين الرحمن والرحيم قلنا ان الرحمن باعتبار اللفظ خاص وباعتبار المعنى عام
وفي الرحيم عكسه وفي الرحمن مبالغة لان معناه كثير الرحمة ومعنى الرحيم ذو الرحمة
ولذا كرر يقال في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة لان الرحمة في دار الدنيا
عمت للمؤمنين والكافرين والعاجزين وفي الآخرة مختصة بالمؤمنين والمسلمين
دون الكافرين فان قلت لم قدم الرحمن على الرحيم قلت اما ان
يكون اسما للذات فيجب تقديمه او اسما للصفة لكنه مختص بالله تعالى لا يستعمل به غيره
فهو اقرب الى اسم الذات فوجب تقديمه وقيل الله اسم الذات مستجمع لجميع الصفات
ولهذا لا يطلق على غير الله تعالى على سبيل الاضافة والرحمن اسم الصفات بمعنى الرازق
ولا يطلق على غير الله تعالى على سبيل الانفراد ويطلق عليه على سبيل الاضافة والرحيم
قد يطلق على غير الله تعالى على سبيل الانفراد وعلى سبيل الاضافة فاخرى ان يقع الرحمن
بينهما لانه ادنى مرتبة من الله تعالى واعلى من الرحيم فان قلت ان الله اسم الذات
مستجمع لجميع الصفات فعلام لم يذكر الرحمن الرحيم معه فاجيب بانه مستجمع
الصفات بالتضمن وبهذين الصفتين بالمطابق اقول ضعف هذا الجواب
ظاهر مما قلنا ان للخلافة عليه بطريق الشهرة والاستعمال فان قيل ما الحكمة في
ذكر هذه الاسماء الثلثة من بين جميع اسماء الله تعالى فاجيب بان جميع الاسماء على
ثلثة انواع اسماء الاثبات اي الذات واسماء الافعال واسماء الصفات وذكر الله تعالى
من اسماء الاثبات والرحمن من اسماء الافعال والرحيم من اسماء الصفات
فيكون نائبا من الاقسام الثلثة ويبلغ بذكره الى افضل جميع اسمائه لان الاحوال
ثلثة واقدوحفر وغايب فذكر هذه الاسماء الثلثة لهذه الاحوال اي الله لاحان

اليك قبل ذكرك والرحمن لحن اليك بعد ذكرك والرحيم لحن اليك عند الموت في يوم
القيمة فان قيل ما الحكمة في انه قال بسم الله والم يقل بالله فاجيب بانه لو قال كذا
كيف يكون الفرق بين التسمية والحلف لان الحلف قد يكون صدقا فيكون به الثواب
والكرامة وقد يكون كذبا فيجب به العذاب والتوبة والتسمية ليست كذلك ابدا فيجب به
الثواب في كل حال **قوله** الحمد لله وهو في الاصل احمد الله حمدا او حمدت الله حمدا
حذف الفعل لدلالة المصدر عليه فان حمدا مصدر وهو منصوب على المفعول المطلق
فلا بد له من العامل فحينئذ يكون معمولا والمعمول يدل على عامل فحذف في بعض المواضع
للاقتصار وفيه نظر لان الفعل يدل على مصدره ايضا فلم يفعل عكس فان قلت
اي التقديرين اولى من الماضي والمضارع فاجيب بان الماضي يدل على الحمد
السابق في مقابلة النعمة السابقة وهو طلب النعمة اللاحقة لحكم ليئن شكرتم لازيدنكم
فيفيد شمول النعمة للازمنة السابقة واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه يدل
على الحمد للاحقة المفيد شمول النعمة للازمنة اللاحقة فقط فيلزم احتمال خلو الا
زمنة السابقة عن النعمة لما حذف الفعل فبقي حمدا فعدل عن النصب الى الرفع
للدوام والثبات وهما اولى من قصد التجدد والحدوث اذ في اقتداء بكتاب
الله تعالى وعمل بموجب الحديث فصار على قولنا الله حمد برفع حمد وادخل عليه حرف
التعريف للاستغراق عند البعض وللجنس عند البعض ولهما معنى واحد فحذف التنوين
لان الالف واللام يدل على التعريف والاتصال فحذف التنوين لان الالف واللام
يدل على التعريف والاتصال وهو يدل على الانفصال والتنكير فكان بينهما تضاد فلم
يجتمعا في كلمة واحدة ثم قدم الحمد على اسم الله لاقتضاء المقام به فصار الحمد لله واعلم
ان لله في الحمد لله متعلق بثابت او مختص تقديره الحمد ثابت او مختص لله ومعناه
ان حمد جميع الحامدين راجع الى الله حقيقة لا يكون الحمد لغير الله تعالى وان كان البعض
لغيره صورة فهذا على كون الالف واللام للاستغراق واما على كونهما للجنس ومعناه
ان جنس الحمد مختص وثابت لله لا لغيره وهذا سيلزم المعنى الاول اذا لو كان فردا

داخلا لغيره تعالى لما اختص الحمد لتحقيق الجنس في ضمن ذكر الفرد فان قلت ان
العباد لا يصلح ان يكون حامدا لله لان الحامد انما يكون حامدا اذا عرف المحمود ومعرفة
الله من حيث ذاته لا يمكن الا لنفسه اذ ورد في الاثار والاخبار لا يعلم الله الا الله
قلت ان للحمد نوعان وهو الحمد العام الذي على جميع ما يكون عليه المحمود في نفسه هذا
لا يمكن الا اذا حمد الله تعالى نفسه في نفسه ولهذا قال النبي ﷺ لا احصي ثناء عليك
كما اثنيت على نفسك والحمد الخاص الذي على بعض ما يكون عليه المحمود وهو الشكر فيجوز
الانسان حامدا باعتبار ذكر البعض اذ يجوز ان يعلم الانسان بعض ما يكون
عليه الله فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق او الرازق او لغير هما من
الصفات فالجواب ان يقول لئلا يتوهم انه يستحق الحمد بالوصف لا بالذات او بالوصف
دون الصفة الاخرى فان قلت لم اختار الحمد على الشكر مع ان الحديث ورد وهو
قوله عم شكر المنعم على المنعم عليه واجب فاقتداء على التأليف نعمة من الله فوجب
على كل المصنف ان يؤدي شكره قلت عملا بهذا الحديث الحمد رئس كل شكر فمن لم
يحمد الله لم يشكره فان قلت الشكر اشرف منه لانه يكون باللسان والجنان والاركان
والحمد مخصوص باللسان وعمل القلب اقوى لقوله عم الاعمال بالنيات قلت
شرف الحمد لكمال دلالته على المعظم بلا قصور فان قلت ان التسمية بالحقيقة
حمد لان الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فكيف لم يكتف بها قلت ان
المقام مقام التعظيم فالمناسب له التصريح بالحمد وخص جنسه وجميع افراده على
الله تعالى فان قلت ان قولنا الحمد لله اخبار عن ثبوت جميع المحامد لله ولا يلزم منه
صدر الحمد مناسبة يلزم ان تكون من الحامدين فالجواب عنه ان الاخبار عن ثبوت
الحمد حمد اذ هو وصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قوله الوهاب بالفتح والتشديد
مبالغة اسم الفاعل وانما وصف بصيغة مبالغة لكثرة هباته وعطاياه وآثر ذكره دون
غيره من الصفات اشارة الى ان حمده وثناءه تعالى انما يكون لاجل وهب الله تعالى
له خصوصا وعموما فان قلت ان هذه الاشارة توجد بصيغة الجود والفياض

كما انهم فسروا الفياض بالوهاب فلم اختار احدهما قلت جوابه ظاهر على المتأمل
فان قلت انه مستجمع لجميع الصفات فما وجه تخصيصه بالذكر فاجيب وجه الاشارة
الى استجماع اسم الله تعالى لجميع الصفات على وجه لطيف واعلم انه ابلغ من الواو
لدلالته على التكرار بزيادة البيان فان الزيادة في الزيادة المعنى عند العرب
كالتعلام كان ابلغ من العالم والعليم يكون فيه زيادة حرف وفيه نظر لان
هذا منقوض بخزر وهو ابلغ من حازر فالجواب عنه ان الغالب ذكر وان وجد
ما ذكرته والخارج الامر في الغالب ممتنع الحكم والالحاق بالاغلب اولى وايضا انه
منقوض بغيل وذيادة لان سمة الفيل كبير ومعنى الذياب صغير مع كثرة حروفه
والجواب عنه ان قولهم ان زيادة حرف تدل على زيادة المعنى فيما ان الكلمتين
يكونان موضعتين لاداء المعنى الواحد كالتقدير والمقتدر قوله للمؤمنين
متعلق بالتواب وهو مفعوله الغير الصريح وهمزة كتبت على صورة الواو لسكونها
وانضمام ما قبلها وهذا قاعدة في الهمزة والمؤمنين الذين صدقوا بالله وصفاته
وكتبه ورسله واليوم الآخر فان قلت لم لم يذكر المؤمنات مع ان اعطاء سبيل
الصواب عام لهما فالجواب عنه ان الغالب ممتنع وسبب سبيل الصواب المؤمنين فاكتفى
بذكر الغالب وان قوله للمؤمنين يعم الرجال والنساء على سبيل التغليب كما في
خطاب مريم عليها السلام واركعين مع الراكعين حيث لم يقل مع
الراكعات لعموم الراكعين قوله سبيل الصواب مفعول الصريح للتواب
والصواب لغة هو السداد بالفتح وهو الاستقامة واصطلاحا هو ما يكون
مطابقا للامر نفسه وهو على وزن الفعال بالفتح والتخفيف وانما لم يقل واو
مع ان شرط الاعلال فيه موجود لانه لو اعل لاجتمع الساكنان وهما الالفان احدهما
الالف التي قلبت من الواو وثانيهما الالف الملحقة بعد الواو فيلزم حذف احد
الالفين فاذا حذف يصير الصواب فلا يعلم انه من الصواب بحركة الواو او من
الصوب فلهذا الالتباس لم يعل وقلبت اللام صادا لقرب المخرج فادغمت في التلفظ

في الجنسية دون اللفظ فان قلت لم اضاف دون الصدق والحق قلت
للسجع او للعموم واعلم ان الفرق بين الصواب والصدق والحق ان
الصواب هو الامر الثابت في نفس الامر الذي لا يشوبه انكار وضده الخطأ
والصدق هو الذي يكون ما في الزهن مطابقا لما في الخارج وضده الكذب اى
عدم مطابقة ما في الزهن الى الواقع والحق هو الذي يكون ما في الخارج مطا بقًا
لما في الزهن **قوله** والصلوة بهذا معطوف على قوله الحمد لله وهي في
الاصل صَلَوَةٌ بالفتحات قلبت الواو الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها والفا
لب ان الالف كتبت على صورة الواو ليدل على ان اصلها واو وتقديره
أُصَلِّي او صليتُ صلوةً فتفعل فيه ما مر في الحمد وفعلها من ثلاثيها غير مستعمل
فان قلت ان الانبياء معصومون عن الذنوب والاثام ولهم درجات
عالية في دار السلام ومغفورون عن جميع الذنوب كما قال الله تعالى في
حق محمد ﷺ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر فما المعنى لاتيان الصلوة
عليه قلت معناه اللهم لا ترق قلب محمد ﷺ بذنوب امته في يوم القيمة و
قيل معناه اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته واظهار دعوته
في الاخرة بتشفيع امته وتضعيف اجره ومثوبته فان قلت الصلوة
مخصوصة بالميت والنبي ﷺ بقولهم المؤمنون لا يموتون بل ينقلون
من دار الفناء الى دار البقاء ومن جوار الشيطان الى جوار الرحمن فكيف
قيل الصلوة عليه قلت انه ميت بالحقيقة بقوله تعالى كل نفس ذائقة
الموت وبقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون فان قلت فعلى هذا لا بد على
المصنف من السلام الذي يستعمل في الدعاية لطرف المجاز مع انه لم يذكره
قلت المراد من السلام ههنا الرحمة فاكتفى بالصلوة وفيه نظر لانه مذكور بهما
معًا في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما وايضا انهما يذكران في قولنا صلى الله عليه وسلم وقيل ان للصلوة

معنى

معنى لغوي وهو الدعاء ومعنى عرفي وهو الاركان المعلومة و
الافعال المخصوصة فالرحمة ليست منها فالجواب عنه انها لما لا يكون
في حق الله تعالى متصورا رجع الى الغاية وهي الرحمة ورفع الدرجات
فيكون من قبيل المجاز المرسل اما المعنى اللغوي محال على الله تعالى
فلان الدعاء انما يتصور من الادنى الى الاعلى واما المعنى العرفي
محال على الله تعالى فلان المراد من الافعال المخصوصة والاركان المعلومة
العبادة وهي في حق من له معبود والله تعالى منزه عن ذلك علوا
كبيرًا فكلما اضيفت الى الله تعالى يراد بها الرحمة فان قلت الرحمة
ايضا لا يتصور في حق الله اذ معناها العطف ورقة القلب
والميل الى الشيء وهو من الله تعالى محال قلت اطلاقها على الله
مجاز عن انعامه فيكون مجازا عن مجاز **قوله** على نبيه متعلق
بالصلوة اصل نبيه على وزن فعيل قلبت الواو ياء لاجتماعها
الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء الزيادة ثم ادغمت للجنسية اذا صله نبيوة
قلبت الواو ياء لاجتماعها وسبق احدهما بالسكون فادغمت للجنسية وهو
على الاول من النباء وهو الخبر فيكون فعيل بمعنى الفاعل وعلى الثاني من
النبوة وهي ما ارتفع من الارض فالنبي اشرف على سايد الخلق فحينئذ
يكون فعيل بمعنى مفعول فان قلت ان الصلوة كيف يستعمل بكلمة على
لانها تستعمل في الدعاء عليه اى في الشر نحو عليه اللعنة والاثم في الدعاء له
نحو الملك وله الحمد قلت انها متضمنة معنى النزول كما في قولنا رحمة الله
عليه اى رحمة الله نازلة عليه والنبي هو الانسان بعثه الله تعالى الى الخلق
لتبليغ الاحكام ولا يشترط فيه الكتاب بخلاف الرسول وانما انزه لفظ
النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على كونه
من النبوة **قوله** محمد مجرور عطف بيان لنبيه وهو علم منقول من محمد وهو
الذي كثرت خصاله الحميدة ﷺ

وفي السماء ولغة احمد وفي العرش ابو القاسم ومعناه الاصل اسم مفعول من التحميد ومعناه كثير الحمد ويستحق به الكثرة خبر بل هو خبر محض **قوله** الزاجر اي المانع والدافع بالتهديدات والمواعظ وبالترغيبات والترهيبات وانما وصفه بها دون غيرها من الصفات لانه مناسبة لمن هو خبر محض وللبعثة **قوله** عن الاذناب بفتح الهمزة جمع الذنب بسكون النون والقياس ان يجمع على الذنوب الا انه يجمع على هذا الجمع للشبه اذ الفعل بفتح الفاء وسكون العين يجمع على وزن فعول كثيرا وعلى افعال قليلا كما ان سطر يجمع على سطور واسطار وقيل ان الاذناب بكسر الهمزة مصدر من اذنب اي ارتكب ذنبا او وجد ذنبا ومعناه الزاجر عند ايجاد الذنوب و مباشرتها وارتكابها والاول اصح عن هذا اي عن الفاء **قوله** لطاشت على وزن الفاعل فانه في الاصل طاشت ادغم احد المثلين بعد سلب حركة الاول في الآخر عليه اعلاما ويجوز اجتماع الساكنين لانه على حد وانما قدم الزاجر عليه اعلاما بان الامتناع من الذنوب مقدم على الاقدام بالاعمال الصالحة **قوله** وعلى اله واصحابه اي والصلوة على اله واصحابه ومن عليهم واجب بقوله ع فاذا صليتم علي فعموا واضافتها الى الضمير بمعنى اللام وانما قدم الاول على الاصحاب لانه عام والاصحاب خاص فالعام يستحق التقديم لعمومه وعطف عليه الخصيص بعد التعميم وهو يعطي المبالغة كما في عكسه واعلم ان في الف الال اختلافا قال البعض اصله أأل بهمزتين قلبت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وقال البعض اصله أوَل قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل ايل قلبت الهاء همزة لقرب المخرج ثم قلبت الهمزة الثانية الفا لكونها من جنس حركة ما قبلها ثم الفرق بين الال والاصحاب والاهل وهو ان الاول مخصوصة بالعقلاء الموصوفين بالشرف فلا يقال آل مسرد آل سوق فان قلت ما الموجب لقوله تعالى ادخلوا آل فرعون فالجواب عنه ان الشرف يتصور في الكفار باعتبار الدنيا لا باعتبار الاخرة والاصحاب خاص وهو يطلق على من

رأى رسول الله صلعم وطالت صحبته معه ع وان لم يرو عنه ع وقيل على من صحب رسول الله صلعم وادرك صحبته ايمانا واعتقادا وان قلت صحبته معه ع و هم كانوا ثلثة وثلثين الفا فكل آحاد اصحاب بغير عكس والاهل يستعمل في الاشراف وغيرهم كاهل بيت محمد ع واهل السوق وايضا يستعمل في ذوي العقول وغيرهم كاهل الايمان واهل البيت **قوله** وعلى آله واصحابه اي خير الال وخير الاصحاب بشارة الى افضلية نبينا ورسولنا على سايد الانبياء والرسل عليهم السلام فان افضلية الامة تدل على افضلية نبيهم وامة نبينا ع افضل الامم بقوله تعالى كنتم خير امة وانما عاد المضاف تفريحا لخير الال والاصحاب ايضا وهو في الاصل اخير بوزن افعل فنقلت حركة الياء الى الخاء واستغنيت عن الهمزة للمبالغة وتنوج وراما على اضافة لاله واصحابه واما على انه بدل الكل من الكل **قوله** اما بعد اي بعد الحمد والصلوة فان اما للتفصيل وفتحت ميمها للفرق بينها وبين العاطفة التي تستعمل تارة كاستعماله او مكررة والتمام يجعل عكسه للخبرة واقتضاء اما الشرطية اياه هناك لكثرة استعمالها وبعد ظرف لغو وهو ظرف من ظروف المكانية من قبيل الجهات الست لكنها هنا استعيرت لظرف الزمان باعتبار ما اضيف اليه من الزمان فتقدير بعد ذلك الفراغ من حمد الله تعالى وصلوة رسوله واله واصحابه فحذف المضاف اليه للاقتصار وعوض عنه الضم فبني عليه جبرا للمحذوف منها باقوى الحركات وبني على حركة فرقا بين مبنى الاصل والعارض وهو منصوب المحل بانها مفعول فيه لفعل المقدر **قوله** فان العربية هذا جواب ل اما لانها متضمنة معنى الشرط فلهذا لزم الفاء في جوابها فان قلت ان استدل على اتيان فيها معنى الشرط بلزوم الفاء في جوابها فيلزم الدور قلت ان توقف تضمنها معنى الشرط توقف خارجي فحينئذ لا يكون دورا لان جهة التوقف مغايرة تضمن معنى الشرط علة اخرى وعلم العربية هي اللغة والصرف والنحو وامثالها كما ذكرنا واعلم ان اللغة عبارة عن الالفاظ التي يعبر بها كل قوم عن اغراضهم في ضمايرهم كالعربية والفارسية وغيرهما فان

فان قلت ان في العلم لابد من المسئلة وهي عبارة عن القضايا التي تطلب نسبة محمولها بالبرهان فكيف يعد اللغة من العلوم فلا ترتيب ولا مسئلة فيما قلت ان الموضوع والمحمول يوجد بالتأويل او ان العلم هو حصول صورة الشيء في العقل فحينئذ تكون من العلوم **قوله** وسيلة الى العلوم الشرعية اى ذريعة ووسطة وسلم الى العلوم المتعلقة بالشرع وهي خمسة اصول الدين وبيتي علم الكلام الذي هو مبنى الاربعة الباقية التي هي اصول الفقه والفقه والحديث والتفسير وفيه اشارة الى ان تصور الغاية متقدم اذ غاية العلوم العربية متأخرة كونها وسيلة وان كانت لكل منها غاية مختصة **قوله** ولعدد اركانها وهو جمع ركن وهو بمعنى الاصل وقيل اى احد قوى علوم العربية التعريف وانما جعل علما لهذا العلم لما بينهما من المناسبة وهي ان التعريف في اللغة التغيير وتغيرات الكلمة تعرف بهذا العلم فلهذا المناسبة يسمى به وانما اختير هذا على الصرف لان في هذا العلم تصرفات كثيرة فاثر لفظا يدل على المبالغة والتكثير فان باب التفعيل للتكثير غالبا وقيل ان وضع حرف التعريف على العلم لا يجوز فما الوجه دخوله عليه فالجواب عنه ظاهر لانه في الاصل الوضع مصدر ودخوله على المصدر غير ممتنع فاذا انقل الى العلمية جاز دخوله عليه فليس القصد من التعريف بل القصد التنبيه على الاصل فقط كذا في بعض الشرح **قوله** لانه اى الشان والامر والقصة وهو علة لسببية التعريف اعلم ان ضمير الشان عايد الى ما بعده كما في سورة الاخلاص فان اضمار قبل الذكر جايز فيه كما قدر في علم النحو ان الاضمار قبل الذكر جايز في خمسة مواضع احدها في ضمير الشان كقولهم زيد قايم وثانيها في ضمير رب كقولك ربه رجلا وثالثها في ضمير نعم كقولنا نعم رجلا ورابعها في تنازع الفعلين كقولك ضربني وضربت زيدا وخامسها في البدل المظهر من المضمر كقولك ضربه زيدا فان قلت يلزم تما ذكرته ان يكون الضمير في قوله لانه عايد الى بعده وهو قوله به

فتعديه لانه به يصير التقليل فلا معنى لما قلت جوابه ظاهر على المتأمل وهنا كلام الآخر وهو ان يقول ما الغاية في ان يكون عايدا الى ما قبله وهو التعريف فان التعليل يكون على ذكر التعريف فلا حاجة الى ان يقال انه للشان فالجواب عن هذا ظاهر لانه ان كان عايدا الى ما قبله يكون تعديه لان التعريف بالتعريف يصير التقليل كثيرا فلا وجه له **قوله** به اى بهذا الركن الواحد وبسبب هذا العلم لا بغيره يصير التقليل كثيرا والمراد من التقليل هو الاصل الواحد وهو المصدر المجرد لا المصدر المزيد فيه والمراد من قوله كثيرا وهو الامثلة مطلقا كالماضي والمضارع والامر والنهي وغير ذلك من المشتقات وفيه اشارة الى تعريف التعريف فان صيرورة اصل الواحد امثلة مختلفة لا يكون الا بتحويل الاصل الواحد اليها واعلم ان لكل علم موضوع وماهية وغاية فلابد للشارع ان يتصور موضوعه ليتميز ذكر العلم من غيره تميزا كاملا وان يتصور ماهيته بوجه ما او بجميع ذاتياته او ببعضها او بعوارضه ليكون الشارع هو على بصيرة والمراد من كونه على بصيرة انه اذا تصور ذكر العلم قبل الشروع وقف على جميع مسائله اجمالا ولابد من مسئلة الا علم انها من ذكر العلم وان يتصور غايته بمعنى يتصور انه في اى شئ تحتاج الى هذا العلم فموضوع علم التعريف الكلمة من حيث الصيغة والهيئة لان الحرف يبحث عنها من حيث الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وغاية حصول المعاني المقصودة من التحويل الحاصلة بالامثلة المختلفة والمطروحة وتعريفه هو علم يعرف بها تحويل اصل الواحد الى امثلة مختلفة وقيل ان التعريف في اللغة التغيير ومنه قوله تعالى وتصريف الرياح اى تغيير الرياح من حال الى حال من جنوب الى شمال وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد اسما الى التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة

ومصدرا الى الفاظ مختلفة كالماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها من المشتقات
وما يتصرف من كل واحد منها لمعان مقصودة وهي لا تحصل الا بتكثر الامثلة
المختلفة وفي معنى الاصطلاح نظر لان التعريف لا يجوز تشريعه بالتحويل لانه اخفى
من التعريف والتغيير بالاخفى ممنوع فاجيب بان تغيير الاصطلاح ليس لفظ
التحويل فقط بل هو وما بعده وبهما متساويان وقيل ما معنى تحويل الاصل
الواحد الى التوحيد وتوحيد الواحد ممتنع فاجيب بان المراد من اصل الواحد
الجنس الواحد ومن تحويله الى التوحيد جعله فردا من افراده كتمرة وتمرة فان
قيل المحول هو الواضع ام غيره فاجيب بان كلا من يصلح لذلك كما يقال في العرف
عرفت الكلمة لكنه في الحقيقة هو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة
فان قلت ان قولهم وهو في الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة
ليس بمستقيم لان المصدر لم يتحول الى المضارع وغيره فاجيب عنه بان المعنى ان
مع المصدر موجودا وملاحظا في كل واحد من المضارع والماضي وغيرهما
فكان المصدر تحول الى كلها كل واحد منها نعم ان بعض الامثلة مشتق من
الفعل لكن مرجع الجميع المصدر والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة
وقيل ان التصريف من الافعال النفسانية والتحويل فعل فكيف يجوز
حمل عليه فاجيب بان تقدير التعريف علم بتحويل الاصل الواحد والانفعال
كون الشيء متاثرا عن غيره كالمنقطع ما دام منقطعا والفعل كون الشيء
مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا فان قيل ما الفرق بين التحويل و
التغيير قلنا ان التغيير اعم منه لانه اعم من ان يحول من موضع الى موضع او
تغيره فقط والتحويل اخص لانه اخص بالنقل منه من موضع الى موضع وفيه
نظر لانه منقوض بقولهم الحج الطين فان المستعمل فيه للتحويل ولا نقل فيه من
موضع الى موضع وايضا لا نقل في تحويل الاصل الواحد الى امثلة من موضع الى
موضع فالاصوب ان يقال التحويل مساوله فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لان المراد

الانفعال ٤

بالتحويل

بالتحويل التغيير الخاص وهو تحويل الاصل الواحد فان قلت ما الفرق بين الامثلة
والكلمة والوزن والصيغة قلت ان الظاهر فان قيل ما الفرق في اصطلاح
القوم للكلمة قلنا انها لفظ مركب من الحروف البسيطة ومنتظم منها وفيه نظر لانه
منقوض بصيغة الامر لحرف ونحوه وجوابه ظاهر لان المحذوف بالاعلال في حكم
الثابت وذكر التعريف لا يتناول الحرف كما يتناوله البهية اصطلاح النحويين
قولهم ان التعريف لا يتطرق للحروف نظر لانه يتطرق باعتبار عدم تصرفه فافهم و
انما نطول الكلام ههنا وان لم يكن من شرط هذا المختصر لكن ستوقفنا الى ان الكلام
يجر الكلام **قوله** والله الموفق اي جاعل افعال العباد واقوالهم موافقا
لما يحبه ويرضاه او انه جاعل ما في الظاهر موافقا لما في الباطن او ما في نية
العبد على عمله والمرشد هو الهادي الى الطريق المستقيم وقيل وفيه اشارة
الى الدعاء كانه قال اللهم وفقني على ما اقصده واحفظني عن الضلالة والغي
الصواب فانك انت الموفق والمرشد **قوله** الافعال جمع فعل بكسر الفاء و
هو لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان احد الثلاثة وفيه مخالفة لسائر كتب الصرف من
وجهين الاول ان في سائرها اكتفي بالفعل المطلق في تتميم التعريف وههنا
اتى بلفظ الجمع الثاني ان التعريف يكون معدودا على التتميم لئلا يلزم تتميم
المجهول وههنا قدم التتميم على التعريف وقيل لما اراد المصنف ان يعد
الابواب كلها اولا لانه كالمقدمة للابحاث الاتية فكان بعضها مجردا وبعضها مزيدا
وبعضها ثلاثيا وبعضها رباعيا ولم يمكن تعريف كل واحد منها الا بعد
التتميم لكون التعريف الواحد غير جامع لها اذ التعريف الواحد انما يجمع
الاصناف والافراد لا الانواع قسم اولا الفعل الى هذه الانواع ثم عرف كل
واحد منها وقسم الى اقسامه فاتى بلفظ الجمع وعرف بلام الاستغراق فان
قلت لم اختص البحث بالفعل وبداء به مع انه يبحث عن احوال الاسماء وهي
اصل بالنسبة اليه فالجواب عنه ظاهر لان مباحث الفعل اكثر في هذا المختصر

فالاكثر اولى بالتقديم ولان التحويل المذكور معدوم في الاسماء والحروف فان
قلت لم سمي الفعل فعلا فاجيب بانه مشتق من المصدر الذي هو الفعل حقيقة
واتمام يسمو زمانا وان دل عليه لوجهين الاول دلالته على المصدر اقوى
من دلالته على الزمان اذ هو مختلف فيه والثاني انه لو سمي زمانا لم يدل على
الحدث وهو محال واذا سمي فعلا دل على الحدث لفظا وعلى الزمان بطريق
الالتزام اذ يستحيل به المحكوم الآن في زمان قوله على ضربين اعلم ان
افراد الفعل مطلقا متنوع منقسم على نوعين وقسمين احدهما اصلي وهو
ما ثبت حروفه في جميع تصاريفه لفظا او تقديرا كنصر وحرج وثانيهما ذو
زوائد وهو ما لم يثبت في جميع تصاريفه لا لفظا ولا تقديرا كاكرم و
تدحرج قوله فالاصلي اي الاصل ايضا منقسم ومتنوع على ضربين احدهما
ثلاثي وهو على ثلثة احرف اصول وثانيهما رباعي وهو على اربعة احرف
اصول فان قيل لم لا يكون احرف اوصوله اقل من ثلثة احرف او اكثر
من اربعة فاجيب عنه بوجهين الاول ان الغرض من الزيادة على الثلثة
توسع في الكلام وهو تحصل بالرباعي مع ان الفعل ثقيل من حيث
المعنى اذ الفعل يدل على الحدث بجوهره وعلى الزمان بصيغته فلو زيد على
اربعة لزم الثقل لفظا ومعنى اقول وفيه نظر لانه على هذا كيف زيد في المزيدات
على اربعة كالمحاستي والتداستي وقيل انه فرع الاسم فهو نحت فلو
نحت الفعل لزم المساوات بين الفرع والاصل وهي مستكرهة اذ الفعل
ينبغي ان يكون منحطا عن الاصل بدرجة اقول هذا منقوض بالنظر المذكور
آنفا ايضا والجواب ان الكلام في الاصل لا في المزيدات لان التعليلين المذ
كورين لم يكونا علة لهما مساو فافهم الثاني اي من وجهين لعدم القلة
من الثلثة سواء كان اسما او فعلا للضرورة وهي انه لا بد من حرف يبداء
به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يفرق بين المبتداء والموقوف عليه

ليكون

ليكون حاجزا بينهما لانه بينهما تناف لان المبتداء به موصوف بصفة التحرك
والموقوف عليه بصفة السكوت فغايرتهما مستكرهة فتفصل بينهما بحرف
متوسط لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين وقيل ان الحرف المتوسط
لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا وعلى كلا التقديرين يلزم التنافي المذكور
مع احدهما فانه ان كان المتوسط متحركا يلزم التنافي بينه وبين الموقوف
عليه وان كان ساكنا يلزم التنافي بينه وبين المبتداء به فاجيب عنه
ظاهرا لان المراد بالحرف المتوسط نفسه وجوهره مع قطع النظر عن حركته
وسكونه وقيل يجوز ان يكون كل واحد من اللام والفعل ثنائيا لانه
واحد ووقع الشيء دليل على جوازه كخوقن وواخ وواب فاجيب عنه ان
المراد منه ان لا يكونا ثنائيا بحسب الوضع وكل واحد من المذكور ليس ثنائيا
في الموضع الاصلي قوله فالثلاثي ما كان ماضيه على ثلثة احرف اقول
وفيه كلام بوجوه اربعة الاول ان الثلاثي لم قدم على الرباعي لانهما في الاصالة
مساو فاجيب عنه ان الثلاثي مقدم عليه طبعا فقدم عليه وضعا ليوافق
الوضع الطبع اذ مخالفة الوضع للطبع في قوة الخطاء الثاني ان لفظ الثلاثي
بفتح الثاء الاولى منسوب الى ثلثة التي هي اصلية بالفتح فما الوجه للضمة فيه
عند الياء النسبية مع ان المناسب للياء الفتحة فاجيب بانه شاذ فان قيل
ان يقال ثلاثي بفتح الثاء الاولى اقول وفيه نظر لانه كيف يقال انه شاذ لانه
واقع في الكتب العظيم فان قلت ما المنسوب والمنسوب اليه قلت تقديره
فعل ثلاثي فالمنسوب هو الثلاثي والمنسوب اليه ثلاث وفعل ليس بمنسوب
ولا منسوب اليه بل هو موصوف بالمنسوب الذي هو ثلاثي كما قيل في رجل بغدادي
المنسوب بغدادي والمنسوب اليه بغداد والرجل ليس بمنسوب ولا منسوب
اليه بل هو موصوف بالمنسوب الذي هو بغدادي الثالث ان ذكر التعريف
اي قولنا فالثلاثي ما كان ماضيه ليس على ما ينبغي لانه لم يصدق على الضرب

وغيره لانه ليس له ماض فان كون الماضي للماضي ممتنع ويمكن ان يجاب عنه بان
يقول ان الباب فيه مقدر فتقديره فالباب الثلاثة ماكان ماضيه الى
آخره فالضمير في ماضيه راجع الى الباب الرابع لما قال على ثلثة احرف ولم
يقل على ثلثة حروف الجواب عنه ان وزن احرف جمع قلة يتناول الى ما
فوق العشرة ويستعمل في ما دون العشرة فلهذا اختاره **قوله** وهو
ستة ابواب اى ثلاثة المجرد سواء كان سالما او غير سالم وهو كان على ستة
ابواب والرباعي المجرد كان على باب واحد وانما كان كذا ولم يكن عكسا لان
الثلاثة المجرد قليل من الحروف والرباعي كثير من الحروف فجيء منه باب واحد
لانه لو كان كثيرا من الباب يلزم الثقل على الثقل فلا يراد والثقل بالحاسي
الذي هو اكثر بابا وحرفا لان الكلام في الاصل واعلم ان ابنية الثلاثي
المجرد في الاصل ثلثة فعل بفعل بفتح العين في الماضي وكثيرا في المضارع
وفعل يفعُل بالضم فيهما وفعل يفعل بالكسر في الماضي وبالفتح في المضا ٤
البناء الاول اعني فعل بفتحها لمعان كثيرة اى لا يوجد فِعل غير لصوغ الا
ويستعمل فعل فيه بمعناه لانه اخف ابنية الافعال وكذا بني منه باب
المفاعلة نحو كادمني فكادمته بكادمني اكادمه والبناء الثاني اعني فعل بالضم
لافعال الطبايع نحو حسن وقبح وكبر وصغر والبناء الثالث اعني فعل بالكسر
للعلل نحو سقم ومرض والاحزان نحو حزن وضدهما كفرح وسلم وانما كان ابنية
ثلثة في الاصل لان اوله ممنوع ابدا لخفته الفتحة والطبايع يميل اليها وفي
الضمة والكسرة كلفة وثقلة وفي الساكن تعذر وهو امتناع الابتداء بالساكن
ولا يشكل ببناء المفعول على الضم لانه للفرق بين بناء الفاعل والمفعول
ولا يشكل بدمت بكسر الدال لانه ليس باصل لان اصله دومت فاعل ولا يشكل
بنعم بكسر الشين لانه ليس باصل بل فرع شهد بفتح الشين والهاء وعينه
لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ضمير المتكلم والمخاطب

بالفعل

بالفعل نحو ضربت فعند اتصاله وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل
به فاذا سكن العين التقى الساكنان على غير حده ولا يجوز حذف احدهما
لانه لم يدل شيء على حذفه وحركة لامه ليست بمعتبرة لانها محل التغيير ثم حركة
عينه ثلثة الفتح والكسرة والضمة فاضرب الواحد في الثلثة فيحصل ثلثة
فلهذا كان الابنية ثلثة في الاصل ثم حرك العين في المضارع واجيب
ايضا بالحركات الثلث فاضرب مثنى الثلثة في الثلثة فيكون المجموع
تسعة ثم تسقط من فعل يفعل بالكسر في الماضي والفتح في المضارع
لثقل العدول من الكسرة الى الضمة وفعل يفعل بالضم في الماضي والكسر في
المضارع لثقل العدول من الضمة الى الكسرة وفعل يفعل بالضم في الماضي
والفتح في المضارع لثقل الضمة فبقيت ستة ابواب التي حصلت من فعل
بالفتح ثلثها ومن فعل يفعل بالكسر اثنانها ومن فعل بالضم واحدها **قوله**
الاول فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر اقول انما قدم
هذا الباب على سائر الابواب لان هذا الباب سماعي وباقيه قياسي والسماعي
اصل في اللغات وهو يجيء متعديا نحو نصر ينصر ولازما نحو عثر يعثر واعلم
ان فعل يفعل بالفتح في الماضي والكسر في المضارع قدم على سائر في المختصر
المسمى بالمراح نظرا الى ان المخالفة بين الفتح والكسر اتم من المخالفة بين الفتح
والضم اذ الفتح سفلية والكسرة سفلية والضمة بينهما فان قلت ان هذا
الدليل لباب رابع الذي علامته ان يكون عين ماضيه مكسورا وعين
مضارعه مفتوحا فلم لم يقدم هذا الباب فاجيب عنه بان السؤال دوره
فلم يستحق الجواب وقيل انما قدم مكسور العين في المضارع على سائر
لان نظر التقريبي الى الاختلاف ونظر اللغوي الى الكثرة فلما كان الاختلاف
فيما عينه مفتوحا في الماضي ومكسورا في المضارع اكثر قدم نظرا الى ذكر الا
ختلاف الذي ليس في غيره اما اللغوي فلما كان اعتباره الى الكثرة قدم

ما عينه مفتوح في الماضي ومضموم في المضارع لكثرة مجيء اللغة في هذا الباب
بالنسبة الى باقي الابواب **قوله** الثاني فعل يفعل الى آخره انما قدم الباب
الثاني الذي علامته ان يكون عين ماضيه مفتوحا وعين مضارعه مكسورا
على الباب لوجود المخالفة الدالة على الفتح العلوي والكسر السفلي وبهذا
الباب يكون متعديا نحو ضرب يضرب ولازما نحو جلس يجلس **قوله** الثالث
فعل يفعل الى آخره انما قدم الباب الثالث الذي كان عين ماضيه ومضارعه
مفتوحا على الرابع لقوة الفتح لكونه غير محتاج الى تحريك عضو احق بالتقديم
نعم انه لم يقدم على الباب الاول والثاني لعدم اختلاف حركة العين فيهما
وقلة استعماله لانه لا يجيء بغير حرف الحلق وبهذا الباب يكون متعديا نحو منع
يمنع ولازما نحو برأ يبرأ **قوله** الرابع فعل ينعل الى آخره قدم بهذا
الباب الذي كان عين ماضيه مكسورا وعين مضارعه مفتوحا على الخامس
لكسر عين ماضيه وهو اخف لكونه محتاجا الى تحريك عضو واحد وهو لكثر
السفل خفيف من الضم لاحتياجه الى تحريك العضلتين الشفتين و
الخفيف اولى بالتقديم ولم يجيء منه ما يضم عين مضارعه لئلا يتحرك حرف
واحد بالاثقل اللازم بعد الثقيل اللام وبهذا الباب يكون متعديا ولازما نحو
علم يعلم وفرح يفرح وقيل انما قدم الباب الاول على الباب الثاني
لكون عين مضارعه مضموما لان الضمة اقوى الحركات والفتحة اضعفها والكسرة
اوسطها فالاختلاف في بعض الابواب الثلاثة انما هو في عين مضارعه
فما كان مضموما قدم تقوية وما كان مفتوحا اخر لضعفه وما كان مكسورا
وسط لتوسط **قوله** الخامس فعل ينعل بالضم فيهما وانما قدم الباب
الخامس الذي كان عين ماضيه ومضارعه مضموما على الباب السادس
نظرا الى ان الضم فوقانية او لقلته وشذوذه وبهذا الباب لا يكون الا لازما
نحو كرم يكرم اذ لا يقتضي معناه تعلقه بالمفعول بل يختص بالفاعل وهو

للخصال التي يكون في الاشياء كالحسن والقبح وغيرهما كما مر المراد
بها الغرائز الطبايع اي خلق الفاعل عليها اعلم ان الافعال على
نوعين فعل علاجي وفعل غير علاجي والفعل العلاجي ما يتوقف
حصوله بتحريك عضو من الاعضاء الظاهرة كالشتم والضرب و
الفعل الغير علاجي ما لا يتوقف حصوله بتحريك عضو كالجلوس والقبح
وغيرهما **قوله** السادس فعل ينعل بكسر ما في الماضي والمضارع
اي الباب السادس الذي كان عين ماضيه ومضارعه مكسورا
آخر عن سائر الابواب لانه قد جاء على الفروع لان القياس
المخالفة بين حركة الماضي والمضارع اذ معناهما مخالف اي
ان المضارع مخالف بالماضي في المعنى فلا بد ان يقصد مخالفتهما
لفظا للمطابقة وفيه نظر لان المخالفة تحصل بحرف المضارعة
فلا مدخل للحركة فيه وان سلم انها قياسية فخصوصيتها سماعية
بدليل عدم جواز الكسر في ينصر والضم في يضرب مع حصولها اما الباب
الخامس لكونه لازما فالتزم فيه الضم ليكون ثقل عوضا عما تنتفي
في ذيادة معنى التعدي واما الباب الثالث فلا يكون مخالفا للحرف
الحلق واعلم ان الباب السادس يجيء من الصحيح قليلا نحو حسب
يحسب ونعم ينعم وكثيرا من المعتل نحو ايذن يكون ووضع يضع و
يئس ييئس ووثق يثق وورث يرث ولا يقال ان للثلاثة
آخر نحو فضل يفضل بالكسر في الماضي والضم في المضارع لانا نقول ان
من التدخل اذ ماضيه من الباب الرابع ومضارعه من الاول
قوله وما كان مختصا بالباب الثالث الى آخره اي الفعل الذي كان
مختصا بالباب الثالث الذي كان العين فيهما مفتوحا لا يكون الا عينه
او لامه احد من حروف الحلق نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وانما اشترط

او يكون عينه اولامه منها لتقاوم خفة فتحة العين ثقل حروف الحلق
اذ ثقلها طرء وجها من اقصى الحلق فيفتح العين حتى يصير خفة للكلمة ولهذا
لم يشترط وجودها في الفاء لعدم ثقلها فيه لانها تسكن في المضارع فلا يبقى
الثقل وقيل انما قال وما كان تختما الى اخره بصورة الحصر اشارة الى ان
كل كلمة تجيء من هذا الباب يلزم ان يكون عينه اولامه منها ولا يلزم من ان
يكون كل كلمة عينه اولامه احد من حروف الحلق من هذا الباب لعدم انعكاس
الكلية الى الكلية فحينئذ لا يرد السؤال بدخل يدخل وشعر يشعر ونكح
ينكح بالضم فيهما في المضارع ونعق ينعق بالكسر يعني ان حرف الحلق مو
جود في هذه الكلمات مع ان عينها لم يكن مفتوحا فيها اى لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط قوله الا اباياء شاذ هذا جواب للسؤال
المقدر وهو ان شرط الباب الثالث ان يكون عينه اولامه من حروف الحلق
فان ابى يأبى منه اى عينها مفتوح مع ان عينه ولامه ليس من حروف الحلق
فاجاب بقوله شاذ فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد في افصح
الكلام قال الله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فاجيب عنه بانه كون شاذا
لا ينافي وقوعه في كلام فصيح لانهم قالوا الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف
للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان
وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود فان قيل ما الفرق بين
الشاذ والنادر والضعيف فالجواب عنه الشاذ هو الذي يكون وجوده
في كلام العرب كثيرا لكن بخلاف القياس او الاستعمال والنادر هو الذي يكون
ثبوته وجوده قليلا لكن يكون على القياس والضعيف هو الذي لم يصل
حكم الى الثبوت فان قلت ان لام ابا ياء حرف الحلق اذ الالف منها فلهذا فتح
فاجيب بانه مسلم انها منها لكن لا يجوز ان تفتح لاجلها للزوم الدور فان
وجود الالف موقوف على الفتح لانه في الاصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه ومنشوء
العين في الاصل فان اصل ابى يأبى بفتح الباء ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والالف المقلوبة عن ياء تكتب بصورة الياء والالف المقلوبة عن
الواو بالالف كما في عصا وقيل في جوابه ان ابى يأبى بمعنى امتنع يمنع وحمل
عليه في جواز مجيء مضارعه بفتح العين لكونه بمعناه وقد تحقق حرف الحلق
فيه كما حمل يذر على يدع في العدول فيه من الكسر الى الفتح لاجل حرف الحلق
وان لم يوجد في يذر حرف الحلق لكون يذر في معنى يدع فان قلت ان الكلام
المذكور منقوض بمثل ركن يركن بفتح العين فيهما مع انه يوجد حرف
الحلق فالجواب عنه ان هذا من اللغة المتداخلة يعني انه مثل نصر ينصر وعلم
يعلم فاخذ الماضي من الباب الاول والمضارع من الرابع فهو في الحقيقة
ليس من الباب الثالث اما في ينفع وقلى يقلى فلشغلك طي وسواسم القبيلة
قد فروا من الكسرة الى الفتحة والفصيح هو الكسر قوله وحروف الحلق
ستة اعلم ان الحروف على ثلثة مراتب شفوية ووسطية وحلقية فالشفوية
اربعة احرف الباء والميم والواو والفاء والحلقية سبعة احرف
وهي الالف والهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء والوسطية
الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين فاذن لا يكون حرف الحلق الا ستة
وقيل لم تعتبر الالف لعدم ثبوته واتصاله في غير الحرف والالف الغير المتكلمي
وفي ترتيب ذكر حروف الحلق مخالفة لما وقع في بعض الكتب من انه شرع
فيه من اقصى المخرج اى من الهمزة كما ان الوجه هذا والمصنف رحمه الله شرع من
الوسط اى من الحاء المهملة الا ان يقال انه نظر الى ان الحاء في الحقيقة اقوى و
اظهر من سايرها فذكر الحاء المهملة اولا لكونها من وسط الحلق مايلا الى
الداخل والخاء المعجمة ثانيا لكونها من الوسط المايل الى الخارج والعين المهملة
ثالثا لكونها وسطا بين الحاء والمبتداء والغين المعجمة رابعا لكونها وسطا بين

بين الخاء والجادج والهاء خامسا لكونها ادخل من الهمزة والهمزة سا
دسا لكونها من اقصى الحلق اى من اول المخرج وانما اتى للحروف عند العد
بالالف واللام للعهد اذا سبق ذكرها اجمالا فتعرفها وانما سميت هذه الحروف
بحروف الحلق لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذى يخرج منه الحرف
قوله والرباعى المجرد ما كان ماضيه على اربعة احرف هذا معطوف على قوله
فالثلاثى ما كان ماضيه على ثلثة احرف وهو بضم الراء شاذ ايضا لانه منسوب
الى الاربع فالقياس اربعى وهو باب فعلل بسكون العين وفتح غيره نحو
دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا فالمصدر الاول قياسى والثانى سماعى
وانما اسكنوا الحرف الثانى فيه طلبا للخفة اذ ليس فى كلام العرب توالى اربع
حركات فى كلمة واحدة ولا فيما هو كالكلمة الواحدة لكونها موجبة زيادة الثقل
ولم يسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن وللام الاولى لئلا يلزم اجتماع الساكنين
لا يجوز حذف احدهما لعدم التعويض عند اتصال به الضمير البارز المرفوع المتحرك
بسكون اللام الثانية حينئذ حملا على الثلاثى وكسر اللام الثانية لوجود بناء
الماضى على الفتح مالم يمنع مانع فلما لم يجز السكان غير الثلاثة تعين الكسر
فان قيل لم جاز اربع حركات متواليات كما فى همدد وغلبط وجندل
فلا حاجة الى التعليل المذكور فالجواب عنه ان كلامنا فى الاصل فانها
فى الاصل ليس كذلك لان اصلها همدد وغلبط وجندل فقصرت
بالحذف وانما كان هذا الباب بابا واحدا ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا
فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها لثقله بكثرة الحروف وهو
يكون متعديا نحو دحرجت الحجر ودحرجنى لازما نحو دربع الرجل اى ذل
يدرنج ويدحرج ودربا ط قوله وقد يكون ستة ابواب بزيادة الحرف فى
الثلاثى وانما يقال لها الملحق بالرباعى لكون مصدرها متحدا بمصدره نحو
دحرج يدحرج دحرجة وشملل يشملل شمللة بخلاف المنتعبات اى مصدر الزيادة

لا يتخذ نحو اكرام او تدحرج تدحرجا والموازن اعم من الملحقات اتحاد
المصدرين ليس بشرط فيه كما يقال افعل موازن لفعلل ولا يقال ملحق به لان
مصدر افعل افعال ومصدر فعلل فعللة قوله وهو باب فوعل نحو قوله
وهو بمعنى ضعف زيدت الواو بين العين واللام وباب فيعل نحو بيطر
الياء زائدة فيه وباب فعول نحو جهور الواو فيه زائدة وباب فعيل نحو
عثير من العثور وهو الاطلاع زيدة الياء بين العين واللام وباب فعلى نحو
سلقى من القلنسوة اى لبسها زيدت الياء بعد اللام ثم قلبت الفا لتحر
وانفتاح ما قبلها لانه لا يبطل الالحاق بتغيير اخر الكلمة لكونها محل التغير لخلا
غيره ولهذا لم يعد غيره اى لا يقلب واو جهور وياء عثير وغيرهما وباب فعلل
نحو حلبب اى لبس الحلباب كررت اللام ولم تدغم الاولى فى الثانية بعد نقل حركتها
الى ما قبلها ليلا يبطل الالحاق فالتغيير هنا فيما قبل الاخر فان قلت ان شملل
وقلبيه وشبه ذكر ليس من الجملة المذكورة فلم لم يذكر قلت ان تخصيص الشئ
بالذكر لا يوجب نفى ما عداه اعلم ان الملحقات احد عشر بايلسة من ملحق
بالرباعى كما ذكرانفا وخمسة من ملحق بتدحرج وهو موزون الرباعى وهو طلبب
وتجورب وشيطن وترهوك وتمسكن ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
كما فى بين المذكورات كذا فان قلت ان اخرج يوافق دحرج لان اخراج
كدحراج اى افعال كفعلان وهو مصدر فعلل فلم لم يقال انه ملحق قلت
الاعتبار بفعلل لكونها مطردة دون الفعلان قيل المراد من الاتحاد
هو الاتحاد فى المصدر القياسى والاعتبار للاتحاد فى التمامى وقيل ان
زيادة الهمزة فى اخراج يوفى من التعدية وغيرها وهو ينافى الالحاق اذ الغرض
به توفق المصدرين لا غير وايضا ان زيادة الحرف للالحاق لا تكون فى اول
الكلمة قوله انما المزيد فيه فنوعان الى اخره لما فرغ المصنف عن عدد ابواب
الثلاثى المجرد والرباعى المجرد شرع الى ان يعد ابواب مزيدتهما فهى على نوعين

كما ف
كنين

احدهما مزيد على الثلاثي للحق وثانيهما مزيد على الرباعي للحق كما سيأتي اما المزيد
على الثلاثي فهو على ثلثة انواع احدها ما يزاد حرف واحد وثانيها زيدت فيه
حرفان وثالثها ما زيدت فيه ثلثة احرف كما سيأتي عن قريب وانما سمي الاول
بالثلاثي المزيد الرباعي لكونه على اربعة احرف وهو ثلثة ابواب انما انحصرت
ابواب ما زيدت فيه حرف واحد على ثلثة ابواب لان الزيادة لا تخلو اما ان تكون
في اوله وهو باب افعل او في وسطه وهو لا يخلو اما ان يزيد بين الفاء والعين
وهو باب فاعل او بين العين واللام على ما ذهب اليه البعض وهو باب فعّل
او في اخره وهو لا يوجد بالاستقراء ولا لتباس فلا يكون الا ثلثة ابواب فان قيل
فعلى ما ذكرت ينبغي ان يتقدم باب فاعل على فعل فاجيب عنه بان يقال نعم ان
المناسبة اللفظية على مذهب بعض تقتضي ذلك الا انه لما كان باب فعل مشتركا
بباب افعل في اكثر المعاني المذكورة ذكر في يليه ترجيحا للمناسبة المعنوية قوله
فالرباعي ثلثة ابواب الى اخره انما ابتداء بالرباعي لكونه اقل من الخماسي و
السداسي وفي الرباعي ابتداء ببنات الافعال لكون زيادته في اوله فاحدها باب
الافعال نحو اكرم اكراما ذيدت الهمزة قبل الفاء منقطعة للتعدية غالبا نحو
اكرمته واخرجته وللوجدان للعروض نحو احصد الزرع اي قادت وقت
حصاده ومعنى العروض ان يجعل مصدر ثلاثيه خبر صار حال كونه مضافا اليه
للزوم وللوجدان الشيء على صفته نحو احمدته اي وجدته محمودا ويعرف بهذا المعنى
اذا صح جعل الصفة المشتقة من ثلاثيه مفعولا ثانيا لوجدت مثل محمودا فانه //
مشتق من حمد وللسلب نحو اشكيته اي ازلت عنه شكايته ويعرف من السلب //
بجعل مصدر ثلاثيه مفعولا لازالة وللزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته وفي اشغلته
مبالغة ليست في شغلته وللتعريض نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع ومعناه كون
مصدر ثلاثيه معروضا له وللتمكين نحو اقبرته اي امكنته للقبر وللتكثير نحو اثبن
الرجل اذا اكثر عنده وانما كثرت الهمزة في المصدر مع انها مفتوحة في فعله

فرقا

بينه وبين الجمع لان همزة الجمع مفتوحة في هذا الباب كالاحمال والاعمال
ولم يفعل الامر بالعكس لان الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى واعلم
ان الفعل اللازم اذا نقل الى هذا الباب يكون متعديا لمفرح وافرح والمتعدي
الى المفعول الواحد اذا نقل الى هذا الباب يكون متعديا الى مفعولين نحو
نصرته انصرته عمرا والمتعدي الى المفعولين اذا نقل اليه يكون متعديا الى
ثلثة مفاعيل نحو علمت زيدا فاضلا اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد ينقل المتعدي
الى هذا الباب فيكون لازما نحو اكبّ واعرض يقال كبه على وجهه اي القاه على
وجهه فاكب اي لقي وعرضه اي اظهره فالعرض اي ظهر وثانيها اي من انواع
الثلثة باب التفعيل نحو فرح تفريحا بتشديد العين وفي الزيادة اختلاف
وهو ان الزايد فيه هو الثاني عند الاكثرين لان الزيادة بالاخر اولى وهو
الاول عند الخليل لان الحكم بزيادة الساكن اولى وجوز سيبويه الامرين وهذا
الباب للتكثير غالبا وهو اما في الفعل نحو جولت في البلاد اي كثرت الجولان
في الطواف واما في الفاعل نحو موت الابل اي كثرت الابل موتا واما في المفعول
نحو غلقت الابواب وقطعت الثياب اي غلقت الابواب كثيرة وللتعدية نحو
فرح زيد عمرا وللسلب نحو قرفته اي ازلت عنه القرف والقرف وكسبه
المفعول الى اصل اصل نحو قسقته اي شربه الى القسق والمصدر يجيء منه على
هيئة اوجه نحو تفعيل مثل تفريح وتفعلة مثل توصية وفعال مثل سلام و
كلام وفعلال مثل تكرار وتعداد وثالثها باب المفاعلة نحو قاتل مقاتلة و
قتالا الالف فيه زايدة وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين على معنى ينفعل
احدهما بصاحبه ما ينفعل صاحبه به الا انه اسند الفعل الى احدهما مرجحا والآ
ضمنا نحو ضارب زيد عمرا وقد يجيء لغير المشاركة نحو قاتلهم الله وبمعنى افعل نحو
عافاك الله بمعنى اعفاك الله اي اعطاك الله العافية وبمعنى فعل بتشديد العين
نحو ضاعفته بمعنى ضعفته ومصدره على وزن مفاعلة وفعال فان قلت ان المصنف رحمه الله

عبر عن ابواب التصريف باضافة الباب الى ماضيها فقال باب فعلل و باب افعل
وكذا في غيرهما مع ان عادة التصريفيين ان يضافوا الابواب الى مصادرها كما قالوا
باب الافعال و باب التفعيل و غيرهما فالوجه لهذا فالجواب عنه لان الغرض من
اتيان هذه الابواب و تقسيمها تعريف زياداتها و معرفة الزيادة في الماضي
اظهر و اوضح لانهم لما قالوا في ابواب الثلاثي المجرد باب فعل يفعل باضافة الباب
الى الماضي و المضارع و لم يجروا العادة بالاضافة الى المصادر لعدم كون مصدر
الثلاثي المجرد قياسيا منضبطا طرد المصنف في غير الثلاثي المجرد فقال باب فعلل
و افعل و غيرهما قوله و الخماسي هذا نوع ثان من المزيد الثلاثي و انما سمي خماسيا
لكونه على خمسة احرف او على خمسة ابواب و انما اختصت على خمسة ابواب توفيقا لعدد
ابوابه عدد حروفه و قدم على السداسي لقلة حروفه و ابوابه منه الاول باب انفعال
نحو انقطع انقطاعا الالف و النون فيه زايدتان و وضع هذا الباب لمطاوعة
فعل نحو قطعته فانقطع و يجيء لمطاوعة افعل على الشذوذ نحو اسفقت الباب
اي رددته و لا يبنى الا مما فيه علاج و تاثير لا يقال انكرم و انعدم و نحوهما لانهم انما حققوا
بالمطاوعة التزموا ان يكون امر تما يظهر اثره و هو علاج تقوية للمعنى الذي
ذكر من المطاوعة حصول الاثر و اعلم ان المطاوعة حصول الاثر عن تعلق
المتعدي بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق
فعل متعد بالذي قام به ذلك الفعل المطاوع نحو كسرته فانكسر فقولك انكسر دال
على معنى حصل عن تعلق فعل متعد و هو الكسر بالذي قام به الكسر و الثلاثي
باب الافتعال نحو اجمع اجتماعا زيدت الالف قبل الفاء و التاء بين الفاء و العين
و هو لمطاوعة فعل و للاتخاذ نحو اختبز اي اخذ الخبز و لزيادة المبالغة في المعنى نحو
اكتسب المال و اضطرب في الكسب و انما زاد معنى افتعل على فعل لانهم اذا اردوا
ادراج زيادة المعنى زادوا الحرف و هذا يتعلق بالنقل عن اهل اللغة و يكون
بمعنى فعل نحو جذب و اجتذب و بمعنى تفاعل نحو اختصموا و تخاصموا و مصدر

يجيء على وزن افتعال بزيادة الالف قبل آخر لان ما قبل الآخر اقرب الى لام
الفعل الذي هو محل الزيادة و النقصان و الثالث باب الافعلال نحو احمر احمرارا
زيدت الالف قبل الفاء و كررت اللام و هذا الباب مختص بما فيه الالوان و العيوب
و هو للمبالغة و لا يكون الا لازما و الرابع باب التفعل نحو تقتل بتشديد
الضاد زيدت التاء و كررت العين و هذا الباب للمطاوعة نحو فعلته فتفعل نحو كسرته
فتكسر و للتكلف اي لاظهار الشيء عن نفسه و ليس فيه ذلك الشيء نحو تشجع و تحلم اذا
اظهر عن نفسه الشجاعة و ليست فيها الشجاعة و اذا اظهر عن نفسه الحلم و للطلب
نحو تكبر بمعنى استكبر معناه طلب ان يكون كبيرا او تعظيم جعل نفسه عظيما و للعمل
بعد العمل نحو جرحته فتجرح اذا شرب الماء جرعة بعد جرعة و نحو تفهمته اذا فهم شيئا بعد شيء
و للاتخاذ الفاعل اصل الفعل نحو توسدت التراب اي اتخذته وسادة فاعل
الفاعل جعل المفعول و هو التراب اصل الفعل و هو الوسادة و للتجنب اي
ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تاثم و تحرج اي جانب الاثم و
الحرج و مصدره يجيء على وزن تفعل بضم العين لانه لو فتح لالتبس بالفعل الا
انهم اذا بنوا الفعل من الناقص كسروا العين منه نحو تمنى ليسلم الياء
و ربما ادغموا التاء فيما يقاربها في المخرج فيسكون التاء فاضطروا الى همزة الوصل
ليقع الابتداء نحو اظهر اظهارا و الخامس باب التفاعل نحو تضارب تضاربا زيدت
التاء قبل الفاء و الالف بين الفاء و العين و هو للمشاركة بين الاثنين
فصاعدا غالبا نحو تخاصم القوم و تدافعنا و للتكليف نحو تجاهل اي اظهر
الجهل من نفسه و الحال انه متيقظ عليه قيل الفرق بين التكليف في هذا الباب
و بينه في باب تفعل لانهما جاءا للتكليف ان المتحلم يريد وجود الحلم من
نفسه بخلاف المتجاهل و قيل ما الفرق بين التفاعل و المفاعلة فالجواب
عنه ان البادي بالفعل في المفاعلة و هو الفاعل و معلوم دون التفاعل
و لهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الانكار اضرب زيد عمرا ام ضرب عمرو زيدا

ولا يقال ذكرني تضارب زيد عمرًا ويكون لمطاوع فاعل نحو باعدته فباعد ويجيء بمعنى فعل نحو نوانيت بمعنى وينت ومصدره يجيء على وزن تفاعل ولم يتقرفوا في مصدره الا انهم ضموا عينه للفرق بينه وبين فعله نحو تباعد وتباعدًا واذا اردوا ان يبنوا التفاعل من الناقص كسروا العين نحو تجافيا وربما ادغموا فاءه تاء لتقاربهما في المخرج فكنوا التاء فاصاجو الى همزة الوصل نحو اثاقل اثاقلا وفي التنزيل اثاقلتم الى الارض اعلم ان الفعل المتعدي الى المفعولين في باب فاعل اذا نقل الى تفاعل وينقص بواحد ويكون متعديا الى واحد نحو تنازعته الحديث وتنازعته وتجاذبته الثوب وتجاذبته وذكر لان وضع باب فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير فعل ذكر الفعل قوله والسداستي ستة ابواب الاخر بهذا نوع ثالث من مزيد الثلاثة الجرح وانما يتم سداسيًا لكونه على ستة احرف ثلثة اصلية وثلثة زايدة وهو ستة ابواب وانما انحصرت فيه توفيقا لعدد ابوابه عدد حروف العلم الا في عبارة سداستي بضم السين كلام وهو قيل ان بضم السين الاولى وبالالف بعد الدال شاذ فالقياس سِدِس بكسر السين وسكون الدال وقيل القياس ستي لانه منسوب الى الستة والى السداسي المعدول عن ستة ستة وقيل ست اصله سدس فجعل السين والدال تاءً لقرب السين من التاء في المهموسية وقرب التاء من الدال في المخرج ثم ادغم فصارت وايضا خماستي بضم الخاء شاذ فالقياس خمسي لانه منسوب لخمسة قوله استفعل اي احدها باب الاستفعال نحو استخرج استخراجًا الهمزة والتاء والسين فيه زايدة وهو لطلب الفعل نحو استخرجه اي طلبت خروجه ولاصابة الشيء على صفته نحو استعظمته اي وجدته عظيما وللتحول نحو استخرج الطين اي تحول الى الجرية وللسؤال ومعناه ان يطلب عن المفعول

الاول ص

اصل

اصل الفعل اما صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة او تقديرا استخرج الوتد من الحايط فليس هنا طلب صريح بل للمعنى لم انزل اللطف والتحيل حتى خرج ونزله ذكر منزلة الطلب ويكون بمعنى فعل قر واستقر ومصدره على وزن الاستفعال زيدة الالف قبل اخره وكسرت التاء فيه فرقا بينه وبين فعله وثانيها باب الافعيعال نحو اعشوشب اعشيشابا زيدت الالف قبل الفاء وكررت العين وزيدت الواو بين العين وتكرارها وهذا البناء للمبالغة نحو اعشوشب الارض اي شب ومصدره في الاصل اعشوشابًا قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وثالثها باب الافعوال نحو اجلوزا اجلوذا اذا زيدت الالف قبل الفاء والواو بين العين واللام وهذا البناء ايضا للمبالغة والتكثير الا ان الاول ابلغ من هذا ومصدره اجلواذًا او نحو اسير الابل سيرا جوادا ورابعها باب الافعنلال نحو اقعنسس اقعنساسًا بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين وهو للمبالغة ايضا ومصدره على وزن افعنلال ويقال اقعنسس الرجل اذا ذو رجع الى خلفه وقبل اي خرج صدره ووصل ظهره وخامسها باب الافعنلاء نحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة والنون والياء ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها ومصدره اسلنقاء اي نام على ظهره ووقع على القفاء قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الالف الزايدة كما في رداء وهو للمطاوعة وسادسها باب الافعيعال نحو احمار احميرارًا بزيادة الهمزة والالف والتشديد في ماضيه ولا يبطل الطاقة ما حرج بتغير المدغم وان كان ما قبل الاخر لبقاء سكون ما قبله وهو لالوان فان قلت لم يزد فيه اكثر من ثلثة احرف قلت لوزيد اكثر منها لادى الى الثقل ولتوهم باكبيب لتكثير الحروف حينئذ ويمكن ان يذهب السامع الى كلمتان ركبت احدهما الى الاخر فيكون واحدًا او اثنتا او ثلثة وههنا كلام من انه لم لم يجعل ما يزيد فيه حرف واحد ستة ابوابًا لقلة حروفه وما يزيد فيه ثلثة احرف بابا واحدًا لكثرة حروفه كما علمت في الثلاثة المجرد والرباعي

المجرد

كذا فجعل منها عكسا اى جعل سواسى ستة ابوابا مع ان حروفه كثيرة ومنه
مزيد الرباعى ثلثة ابواب مع ان حروفه قليل فالجواب عنه ظاهر على المتامل
قوله ومزيد الرباعى ثلثة ابواب اقول هذا ثلثة ابواب المتغيرة على الرباعى عن
بزيادة حرف او حرفين بحكم الاستقراء وهى على نوعين احدهما خماسى وثانيهما
سداسى فالخماسى ما زيدت فيه حرف وهو بابان احدهما باب الافعنلال
نحو احرنجم احرنجاما زيدت الالف والنون فيه ومعنى احرنجم اجتمع وهو للمطاوعة
نحو انجمه فاحرنجم اى جمعه فاجتمع وفى مصدر زيدت الالف قبل الاخر و
كسر الراء فرقا بينه وبين فعلل الفرق باب اقعنسس واحرنجم وهو انما يجب
فى الاول تكرير اللام دون الثانى وثانيهما باب الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا
زيدت الهمزة وكررت اللام الثانية وهو للمطاوعة ومعناه ارتفاع شعر
البدن وهى لازمة بالاستقراء والمراد بالاستقراء ههنا تتبع كلام العرب
والسداسى ما زيدت فيه حرف واحد وهو باب واحد وهو باب تفعلل نحو تدحرج
التاء فيه زائدة وهو للمطاوعة نحو دحرجته فتدحرج ومصدره على وزن
تفعلل بضم اللام الاولى فرقا بينه وبين فعله قوله فصل فى الوجوه
اعلم ان الفصل فى اللغة هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين
الشتاء والصيف وكان ينبغى ان يوصل بين بين فيقال كذا وكذا الا
ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيصلونه بفى فيقولون فصل فى كذا كما
يقولون بالباب فى كذا وقوله فصل بالتنوين خبر مبتداء محذوف تقديره
هذا فصل والوجوه جمع الوجه اى بمعنى الجهة اى فى بيان جهة الافعال وهو
احقها التى تشتق من كل مصدر الذى هو الاصل على القول الاصح وهو قول
اصحابنا البصريين اذ مفهوم مفرد وهو الحدث فقط ومفهوم الفعل مركب
وهو الحدث مع الزمان والمفرد مقدم على المتعدد فالمقدم اصل وقيل ان
المصدر نوع الفعل فى العمل والاعلال اقول هذا لا يدل على الاصالة بل فى

الاشتقاق فكلامنا فيه فان قيل ان تقدم اعلال الفعل ينافى تقدم
المصدر على الفعل فكيف يتصور فرعية الفعل قلنا ان تقدم ذات المصدر
على ذات الفعل لا ينافى تقدم الفعل بوصف على المصدر موصوفا بذلك
الوصف اذ الاعلال وصف عارض على ذات الفعل واعلم ان المراد فى
قوله من المصدر مصدر المجردات لا المصدر المزيدات فان مصادر المزيدات
مشتقة من مجرداتها لمناسبتها وموافقتها اياها فى اللفظ والمعنى قوله
وهى ستة وانما انحصر المشتق من المصدر فيها لانه اما ان يكون فعلا او اسما
فان كان فعلا فاما ان يكون اخباريا او انشائيا فان كان اخباريا
فان لم يتعاقب احدى الزوايد الاربع وهى حروف اتين فهو الماضى وان
تعاقب فهو المضارع واما انشائيا فان كان لطلب الفعل فهو الامر وان
كان لطلب تركه فهو النهى واما ان يكون اسما فان كان لمن يصدر عنه
الفعل فهو الفاعل وان كان لمن وقع عليه الفعل فهو اسم المفعول
ولم يذكر باء للواحق اما النفى فاشبه الشئ صورة واما الحدث فاشبه معنى
واما الزمان والمكان فلاتحاد صورتهما بصورة المفعول فيما ذاد على
الثلاثة واما اسم الالة فاشبه صورة بصورة اسم الزمان والمكان فى
الثلاثة فان قلت يلزم مما ذكر فى المتن ان يكون الفاعل والمفعول وغير مما
مشتقات من المصدر مع انها مشتقات من الافعال وكذا الامر ماخوذ
من المضارع قلت ذهب مذهب من قال انها مشتقة من المصادر
بالتوسط لانها مشتقة من الفعل والفعل من المصدر والماخوذ من
الماخوذ من الشئ ماخوذ من ذلك الشئ وفيه نظر لانه يشتق من الفعل
بل من المصدر لانه لو كان الاشتقاق من الفعل لوجب زيادة عليه
لما ثبت زيادة المشتق منه وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان من
حيث هو هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا اللغوى لا الاصطلاحى حتى يلزم

ماذكرته لانا نقول حينئذ يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف والمتعارف
ليس بجيد واعلم ان الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى و
وتركيبا وتغايرهما في الصيغة وان دل المشتق على الاصل شئ كضارب
يوافق ضربا من جميع وكذا فلا يقال الذيب صن سرحان ولا ذئب من
ذئب ولا ضرب الامير بمعنى المضروب من الضرب لاتحاد الصيغة ولا شا مد
من شهيد لفقد المعنى الزايد وقيل الاشتقاق على ثلثة انواع صغير وهو
ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب وكبير وهو
ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب كجبذ من جذب وأكبر
وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج كنعق من النهق والمراد من
الاشتقاق المذكور الاشتقاق الصغير فان قلت فلم صار الاشتقاق الصغير
معتبرا في العلم دون اخواته قلت الترفه لان المعتبر في التعريف هو
الهيئة التي مرعيته في هذا القسم كان جديرا بان يصير من مقاصد الفن ودنها
فان قيل فما الوجه للحصار في هذه الثلثة فالجواب عنه انه ضروري
لان التعريف من المشتق منه لا يخلو اما ان يكون في التبديل والتغيير
والتقديم والتأخير او لا فان كان الثاني فهو صغير وان كان الاول فهو
الاكبر اى ان كان التعريف بالتقديم والتأخير والتبديل والتغيير فهو الاكبر
واتما سمي الاول صغيرا لسهل العلم بلا تامل يعني من الى ضرب يعلم بلا تامل انه
مشتق من الضرب بدلالة المناسبة بينهما في اللفظ والترتيب وسمي الثاني
كبيرا لسهل العلم بادنى تامل والثالث اكبر لسهل العلم بالتامل الكثير فان قيل
لم قال الاشتقاق ولم يقل الاشتقاق قلنا لان الاشتقاق يستعمل في الالفاظ
اذ يقال هذا اللفظ مشتق من ذلك اللفظ ولا يقال منشق لان الانشقاق
مخصوص بالاجسام ويقال منشق هذا الشجر من هذا الشجر كما قال الله تعالى
وانشق القمر قوله فاما المصدر فلا يخلو من ان يكون ميميا الى آخر اى المصدر

المطلق

المطلق المصدر الذي هو اصل ومشتق منه ومبداء الاخراج ولهذا
لم يذكر باعادة الضمير فهو عبارة عن لفظ دل على معنى الحادث من الذات
لا غير اى من غير تعرض لزمان وحروف وبيت حدثا وفعلا واسم
المعنى فان قلت ما الفرق بين المصدر واسم المصدر فالجواب ان المصدر
في الحقيقة هو الفعل الصادر من الانسان وغيره وبعد فعل مشتق
منه مثلا الضرب مشتق منه ضرب واسم للمصدر هو الفعل الصادر عن
الانسان وغيره ولا فعل بعد مشتق مثل السبحان المتعجب به التسبيح
الذي هو الصادر عن الانسان وغيره والمصدر لا يكون الا مع الحدث
واسم المصدر يكون بغير الحدث فان قلت ما الفرق بين نفس المصدر
والحاصل بالمصدر قلت الضرب مثلا في حال الصدور عن الضارب
يقال له المعنى المصدري وبعد الصدور يقال له حاصل بالمصدر وقيل
ان الفعل لا بد من تعلقه بالفاعل والاثر المرتب عليه فهو مع ملاحظة //
التعلق الاول مصدر ومع ملاحظة الثاني اسم المصدر وسمي الحادث بالمصدر
قوله فان كان غير ميمي فهو سماعي اى المصدر الذي لم يكن في اول حروفه ميم //
زايدا فهو سماعي اى مقصور على السماع والمراد منه ان يحفظ كل مصدر من
الثلاثة المجرد عما سمع من العرب فلا يقاس عليه لانه لا يقاس لمصدر الثلاثي ف
المجرد لان مصدره كثير ولا يمكن ضبطه فانه يجيء من كل باب واحد منه اوزان
مختلفة مثلا يجيء من الباب الاول نحو نصر وقتل كتاب وقيام وكفران وسكت ص
وفج وفسق وشغل وصنع وشكور وقعود وشدة ودعاء وصراخ
وخياطة وعمارة وكتمان ونبات وطهارة ونزوان ودعوى وذكرى و
بشرى وطلب ودخول ومدخل ومن الباب الثاني ضرب وعجز وقبل
وقرى وزنى ومدى وبشرى وغلبة وسرقة وكذب وحزن وحراب وجزء
ومضاء وحمية وحماية وحمالة وحرمان وغفران وبيان وجلوس وذفير

ومن الباب الثالث منع ومنع وسحر ونصح ونصاح ومهارت وصيحة
وقراءة وسوال ومزاح وسنوه وزياب ورجحان ورعاية ومساعاة ومن
الباب الرابع حمد ورحمن وعلم وضحك وعمل وتعب وسماع وشريب وزمل
وسناد ولزوم وصعوبة وقبوح وكراهية وشنآن وسمن وقوة وسعادة
ردحة ومحمدة ومن الباب الخامس شجاعة وصعوبة وعظيم وكرم ونجد
وحسن وحلم وكمال وقبل وصغو وقيل انه يجيء على وزن اسم الفاعل و
المفعول فحوقمت قايما اى قياما وفحو قوله تعالى بايكم المفتون اى الفتنة ويجيء
للمبالغة فحو النهاز والتلعاب والطحين والدليلي ثم هذا البناء قياسي عند
البعض لكون استعماله كثيرا وعند سيبويه فانه في الثلاثي لاغير واعلم
ان مثل اجازة وتسلية مصدران والتاء عوض من العين واللام فيهما
وفحو ترامى مصدر والكسر لاجل الياء قوله ومصدر غير الثلاثة قياسي اى مصدر
غير الثلاثة المجرد قياسي كالتفعلة فعلل والافعالة افعل والانفعال
فانفعل والاستفعال فاستفعل والتفعلل فتفعلل وغيرها فان قلت
ان المصنف بين السماعي بقوله ونحوه بالسماعي الى اخره ولم يبين المقيس
والمقيس عليه فما الوجه لوما المعيب عليه هنا قلت الجواب عنه ظاهر على المتأمل
وقيل مصدر غير الثلاثة يجيء على سنن واحد الا في كلم يجيء كلاما وفي قاتل
قتالا وقيتالا وفي زلزل زلزالا وزلزالا قوله فان كان المصدر ميميا
اى ان كان في اوله ميما زايدا فينظر في عين المضارع الثلاثة فان كان عينه
مفتوحا او مضموما فمجيء المصدر الميمي والزمان والمكان منه على وزن مفعل
بفتح الميم والعين وسكون الفاء فحو المفتح والمنصر والمذهب لموضع الذهاب
والمقتل لزمان القتل والمشرب لموضع الشرب والمقام لموضع القيام قوله
الا ماشذ اى خرج عن القياس فحو المطلع لموضع الطلوع والمغرب لموضع
الغروب والمشرق لموضع الشرق والمسجد قيل بالفتح للمكان والزمان و

الفعل ص

للمكان ع

وان كان القياس م

وبالكسر للبيت المبنى للعبادة سواء وقع فيه فعل اولا وللمنسك للمكان
النسك والجزر للمكان الجزر وملوخ الابل والمسكن لمكان السكون والمنبت
لموضع النبات والعرق لوسط الرأس لانه موضع عرق الشعر و
المسقط لموضع السقوط والحشر لموضع الحشر والجمع لموضع لجمع الكل بكسر العين م
العين وان كان القياس فيها الفتح لان كلها من يفعل بالضم الا الجمع فانه من
يفعل بالفتح قوله وان كان مكسور العين اى ان كان ذلك المضارع
مكسور العين فمجيء المصدر الميمي منه على وزن مفعل بفتح الميم والعين
وسكون الفاء فحو المضرب الامشذ وهو المرجع والمصير بنقل كسرة الياء
الى ماقبلها فانهما مصدران ميميان وقد جاء بكسر العين مع انهما من يفعل
بالكسر والزمان والمكان يجيء من اى من مكسور العين على وزن مفعل بفتح
الميم وكسر العين وسكون الفاء فحو المضرب وهو بفتح الراء مصدر ميمي و
بكسرها للزمان والمكان قوله هذا اى كون المصدر والزمان والمكان على وزن
مفعل بفتح الميم والعين من يفعل او بالفتح وكون المصدر على وزن مفعل
بالفتح ايضا من يفعل بالكسر والزمان والمكان منه على وزن مفعل بالكسر في
الفعل الصحيح فحو المفتح والمنصر والمضرب والاجوف فحو المخاف والمقال
والمباع والمضاعف فحو المعض والممد والمعر والمهموز فحو المقراء والمأكل والمأزر
فالقياس هو الفتح للفتحة قوله اعلم الناقص الى آخره اى المصدر الميمي والزمان
والمكان يجيء من الناقص سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما
او مكسورا على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء فحو المرمى
والمرمى والمدعى وانما لم يكسر عين المضارع الزمان والمكان في مكسور العين
منه لئلا يلزم توالي الكسرات في آخر الكلمة الياء وكسرة ماقبلها لانه تثقيل
قوله وانما في المعتل اى المصدر الميمي والزمان والمكان يجيء من المعتل
الفاء مطلقا اى سواء كان عينه مفتوحا او مضموما او مكسورا على

مفعل بكسر العين

وفتح الميم وسكون الناء كالموجل و للوجه والموعد وانما لم يفتح عين المصدر
في الكل وعينها في المفتوح والمضموم منه لئلا يلزم الصعود من الاسفل
وهو الياء و الواو الى الاعلى وهو الفتح لانه ثقيل بخلاف النزول قوله
واللفيف المقرون كالناقص اى يجئ المصدر و الزمان و المكان على
مفعل بفتح الميم والعين وسكون الناء من جميع الابواب اى سواء
كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا كالمثوى و المرمى
وانما كان كالناقص لان الدليل المذكور في الناقص دليل له ولم يكن
كالاجوف لان عينه كالصحيح لا يعتل بخلاف الاجوف قوله واللفيف
المفروق كالمعتل اى المصدر و الزمان و المكان يجئ من جميع الابواب على
مفعل بكسر العين ابدا كما جاء في المعتل الفاء كزا كالموعد و الموجل وانما كان
كالمعتل الفاء لكون دليلها واحدا و ان لم يكن كالناقص لان الصعود
اثقل من ذكر التوالي واعلم ان تاء التانيث قد تدخل على بعض
الزمان والمكان على الشذوذ للمبالغة كالمظنة و المبرة و المنقرة و يقال
ارض مسبعة و مكلب و مذأبة و مجباة للمكان الذي يكثر فيه السبع والاسد
والذيب و الحية و لا يأتي من الثعلب و العقرب بل يقال ارض يكثر الشئ
بالمكان و قيل فيه مفعلة قول وان كان الفعل ذا ابواب على الثلاثة الى اخر
شروع الى كيفية صوغ الزمان و المكان و المصدر الميمي و المفعول في الرباعي
المجرد و المزيد الرباعي و المزيد الثلاثي فذكر انا الفعل اذا كان زايدا
على الثلاثة المجرد فالمصدر الميمي و الزمان و المكان و المفعول من كل باب رباعيا
كان او خماسيا او سداسيا يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب من
غير فرق الا ان حرف المضارعة تحذف و توضع للميم المضمومة موضعها فتغير
الميم لتعذر حرف العلة وقرب الميم من الواو لكونهما شفويتين كالمدحرج
في يدحرج و المكرم في يكرم و المستخرج في يستخرج وانما حمل الزمان و المكان و
المفعول

لاشتراكهما في المفعولية والمصدر لاشتراكهما في بعض الثلاثي المجرد وقيل اسم
الزمان و المكان مما زاد على ثلثة احرف كاسم المفعول لتعذر بنائه كما
والمقام قوله والناقص منه اى من غير الثلاثي المجرد يكون على مفعل بكسر ما
قبل الاخر وضم الميم وانما كسر ما قبل الاخر للفرق بينهما و الفتح لما هو كثير الموقع
اولى كمكرم و مدحرج وغيرهما فان قلت ان المصنف لم يذكر اسم الالة مع
انه مذكور في غيره قلت وجهه ظاهر على المتامل واعلم ان اسم الالة هو اسم مشتق
من يفعل للالة هو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه وهو يكون على
ثلثة انواع كوفعل بكسر الميم كمهلب و مفعال كمفتاح و مفعلة كمكسحة وانما كسرت
الميم للفرق بينه و بين الموضع ولم يجعل عكسا للاصل وشذ مدق من وسقط
مدق بضمتين وجاء مدق و مدقة بكسر الميم على القياس وقيل المفعل للموضع
والمفعل للالة المفعلة للمرة و الفعل للحالة اى للبناء النوع واعلم ان
بناء المرة من مصدر الثلاثي المجرد على فعلة بالفتح كوضربت ضربة وقمت
قومة و من غير الثلاثي على اعطاءة و انطلاقة بزيادة الهاء الا ما فيه تاء التانيث
من الثلاثي و الرباعي فالوصف فيه بالواحدة واجب كرحمة و مقاتلة و
دحرجة كرحمته رحمة واحدة و قاتلته مقاتلة واحدة و دحرجته دحرجة
واحدة قول واما الماضي فلا يخلو اما ان يكون معروفا الى اخر قدم الماضي على
المضارع و الامر لوجهين الاول انه متقدم عليهما طبعا فقدم وضعا ليكون
الوضع مطابقا للطبع و الثاني انه اصل بالنسبة اليهما لان المضارع ماخوذ منه
ثم بزيادة حروف انيت صار مضارعا و الامر وغيرهما ماخوذان من المضارع
فان قلت ان المصنف لم يعرف اولا حتى لا يلزم طالب المجهول المطلق كما عرف
غيره قلت للظهور و للاختصار و قبله بعض لاختصار الماضي هو الذي دل على
معنى وجد في الزمان الماضي بالوضع و قبل وفيه نظر بوجوه ثلثة الاول انه تعريف
الشئ بنفسه وهو غير جايز الثاني انه صادق على المجد لحوم بضرب مع ان ماضي فلا
يكون

هذا التعريف مطردًا ومنعكسًا فاجيب عن الاول ان المراد من قولنا في الزمان
الماضي اللغوي ومن الاول الصناعي فوقف الماضي الاصطلاحي بالماضي اللغوي
فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه والجواب عن الثاني هو ان المراد من الدلالة دلالة
وضعية فدلالة لم يضرب على الماضي بواسطة لم ودلالة ان ضربت ضربت
على المستقبل بواسطة ان وقيل الماضي ما دل على زمان قبل زمانك
اخبارك وهذا ايضا يكون منظورًا فيه بالتقريبين الاخيرين ثم الماضي ان
كان معلومًا يكون اخره مبنيًا على الحركة لغوات موجب الاعراب اي لا يقع
فاعلا ومفعولا ولم يكن على السكون مع ان الاصل في البناء السكون
لمشابهته الاسم والمضارع في وقوعه صفة للنكرة كمررت برجل ضرب
او يضرب وكان على الفتح للخفة اولانه اخو السكون لانتهاء جزء الالف
ولم يعرب لانه اسم الفاعل ياخذ من الفعل بخلاف المستقبل لان اسم
الفاعل اخذ من الفعل فاعطى الاعراب لعوضًا لكثرة مشابهته له فالحاصل
ان الماضي بني على الحركة لقلة مشابهته له والمضارع يعرب لكثرة مشابهته
والامر بني على السكون لعدم مشابهته له والماضي يكون منتوحًا في الواجد
مذكرا كان كنصر او مونثًا كنصرت والتثنية كنصرتا ويكون مبنيًا على
الضم في جمع المذكر الغايب لاجل الواو والمدة ويكون مبنيًا على السكون
في ابواة من جميع الابواب الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية
ليلا يلزم اربع حركات متواليات وتعين ذكر الطرف بالسكون لكونه
مجاورا لما يلزم من تلك الحركات وهي جمع المونث الغايبة كنصرن
وخطاب المذكر كنصرت نصرتما نصرتم وخطاب الاناث كنصرت نصرتما
نصرتن والمتكلم كنصرت نصرنا ويقاس على هذا افعل وفعلل وفعّل
وتفعل وافعوعل وافعال وافعلل وغيرها قوله والحرف الاول منه اي الطرف
الاول من الماضي منتوح في جميع الابواب الا الابواب التي في اولها همزة وصل

وهي مكسورة فيما لحرف الثاني والسادس وغيرهما وانما اسكنت او ابل من
الابواب لطول البناء ولزوم اربع حركات متواليات في بعضها فادخلت
عليها همزة الوصل ليمكن النطق بها وفايدة الاسكان عند الوصل فقط في
البعض الاخر واعلم ان همزة الوصل على اربعة اقسام احدها في الاسم
المذكور في المتن وثانيها الهمزة في اوايل ماضي من الابواب ومصادرها
همزة وصل وثالثها في امر الحاضر سواء كان من الثلاثي المجرد او من الخماسي
او سداسي ورابعها همزة لام التعريف كالرجل وغيره وهمزة القطع
اربعة اقسام احدها همزة التي في اوايل ماضي الافعال ومصدره وثانيها
همزة الجمع وثالثها همزة أنس المتكلم في كل باب ورابعها همزة الاستفهام نحو
اصطفى وقيل الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الاسماء والتصغير
فان ثبت في التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي همزة وصل كخواب
وبن ويفرق في الافعال بان يكون حرف المضارعة منها مفتوحة فهي همزة
وصل وان كانت مضمومة فهي همزة قوله وهمزة الوصل همزة ابن
الى اخره قيل الهمزة في اوايل الاسماء كلها همزة قطع سوى عشرة
اسماء فان همزتها همزة وصل وهي همزة ابن اصله بنو بفتحتين حذف
فت الواو على غير القياس وعوضت الهمزة عنها وهمزة ابنم ذيدت الميم للمبا لغة
وهمزة ابنة اصلها بنوة بالفتحات فاعل كالاعلال ابن لانها مونث ابن
وهمزة امرء بكسر الهمزة وسكون الهاء وهمزة امرأة ادخل الف الوصل لجواز
تخفيف همزتها في بعض اللغات كمراء وامراة وهمزة اثنين اصله ثنوتين
وهمزة اسم اصله سمو كما مر وهمزة ست اصله سته بدليل تكبيرها ستاه وهمزة فعل صح
ايمن قيل هو معرب عند البصريين بوزن الفتح الهمزة وسكون الهاء وضم
العين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزة الوصل في الفعل قوله وهمزة
الوصل محذوفة الى اخر اي وهمزة الوصل مسقوطة من التلفظ في الدرج

نحو كتبت اسمك فسقطت همزة الوصل وهي همزة اسم فانتقل التاء بالسين
لصحة المقصود بدونها وهو امكان النطق باكتساكن بعدها لان لفظ الانتباس
وهي مكسورة في الابتداء لانها زيدت ساكنة لوصول باتساكن واتساكن اذا
حرك حرك بالكسر فالكسر اصل في تحريك التساكن قوله الا ما اتصل بلام التعريف
اي همزة المتصلة بلام التعريف وهمزة ايمن فانهما مفتوحتان في الابتداء لكثرة
استعمالهما فالاولى لام التعريف للوصل واللام للتعريف عند البعض
وهمزة قطع عند البعض لانها حرف التعريف وسقوط عند الوصل للخفة
وهمزة الامر الحاضر من يفعل بضم العين مضمومة في الابتداء تبعا للعين
نحو انصر وكذلك مضمومة في الفعل الماضي المجهول من الثلاثي مثل اختير و
السداسي مثل استفعل تبعا لاول متحرك منها وهكذا ليلا يلزم الخروج من
الكسرة الى الضمة فيهما اذ الساكن ليس بحاجز حصين قوله وان كان
الماضي مجهولا الى اخره هذا شروع الى بيان كيفية مجهول الماضي فهو اذا كان
مجهولا لا يكون آخره مبنيا على الفتح في الواحد والتثنية وعلى الضم في جمع
المذكر الغايب مثل ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا ومبنيا على
السكون في البواقي كما في المعروف كان كذا ويكون الحرف الذي قبل الاخر مكسورا
وما كان ساكنا في المعروف حرفا كان او حرفين كان ساكنا في المجهول
ايضا وما بقي حرفا كان او حرفين مضموم نحو ضرب ودحرج واكرم واختصم
واستفعل وغيرها فلو اكتفى بالكسر لالتبس بمجهول مفتوح العين مكسور العين
واعلم انه انما اختص للمجهول صيغة فعل بضم الفاء في الماضي دون غيرها
من الصيغات لكون معناها غير معقول ولو اقامة المفعول مقام الفاعل
واسناد الفعل اليه فجعل صيغة ايضا غير معقول وهو فعل بضم الفاء و
كسر ما قبل الاخر الذي غير معقول لبعده من اوزان الاسم ثم حمل عليه غير الثلاثة
المجردة في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر فان قلت لو جعل على العكس اي جعل

على فعل بكسر الفاء وضم ما قبل الاخر تحصل هذا الغرض لبعد هذه الصيغة
ايضا عن صيغة الاسماء فالجواب عنه فيلزم منه الخروج من الكسرة الى الضمة
وهو اثقل من عكسه كما ان الصعود اثقل من الهبوط فان قلت لم لا يجوز
ان يضم الاول عوضا عن الفاعل المحذوف فاجيب بانه لا يجوز لان المفعول
يقوم مقامه فان قلت لم غير الفعل مع ان الاصل عدم التغيير فالجواب
عنه فان الاصل في الاسناد الى الفاعل لكونه موجدا له فاذا اسند الى
المفعول للاغراض خرج عن الاصل فيحتاج الى ما يدل على خروجه عنه
فغير لفظ ليدل تغييره على تغيير الاسناد فالاغراض من الاسناد اليه واعراب
الفاعل للاختصار كقوله تعالى خلق الانسان ضعيفا او للابهام نحو قتل
زيد او للجهل بالفاعل نحو سرق المال او لعظم الفاعل نحو شتم الامير ويترك
الفاعل لتعظيمه او لتحقير الفاعل نحو قطع اللص فتصور لسائر عنه
او لعدم العلم به وقيل نعم انه يغير لذكر الغرض لكن فلم يكتفيه
باحدهما مع ان الاصل عدم الكثرة فيه فاجيب بانه لو اكتفي بالضم لالتبه
بمجهول الماضي بمجهول المضارع في باب الافعال بضم الاول وفتح ما قبل الاخر
ولو اكتفي بالكسر تشبه بمجهول معلوم في علم فوجب الضم والكسر لكنكر تقول
فيلتبس بمعلوم مضارع اعلم فيقع فيما هرب منه قوله اما المضارع فهو
الذي في اوله حرف من حروف اتين الى اخره لما فرغ عن احوال الماضي
شرع في بيان المضارع فقال اما المضارع فهو الذي في اوله حرف من
حروف اتين بشرط ان يكون ذلك الحرف زايدا على الماضي بقصد المضارع
فاحترز بقوله بشرط ان يكون ذلك الحرف الى اخره عن الفعل الذي يكون
في اوله حرف منها لكن لا تزاد على الماضي بل هي من نفس الكلمة نحو ينصر
ونصر واكرم وغيرها وذكر لعدم كونها زايدة ثم خرج انكسر واقعنسس وبتعلد
لعدم ذكر القصد ومثاله نحو يضرب وتضرب واضرب ونضرب وغيرها

واتما زيدت لحروف من الزوائد الاربع في اوله للفرق بينه وبين الماضي
ولم يكن الفرق بالنقصان للزوم كون الكلمة على اقل من القدر الصالح اى
على اقل الابنية من ابنية الكلمة واتما زيدت حروف المد واللين وما يشابهها بسهماء
لكثرة دورانها على السنة العرب لعدم خلو المتكلم عنها او عن بعضها وزيدت
في اوله دون الآخر لانه محل التغيير وقيل ان هذا التعريف منقوض بمثل يزيد
ويضرب لان قوله في اوله حرف منها صادق على كل واحد منها مع انهما ليسا
بمضارعين فالجواب انهما مضارع في اصل الوضع ثم نقلا عنه الى الاسمية وجعلا
علما والمراد بقوله في اوله حرف منها باعتبار الوضع الاصلي ولقائل ان يقول
ان في تعريف المذكور للمضارع مناقشة ومع ان الضمير في قوله في اوله حرف
عايد الى الموصول وهو عبارة عن المضارع فيفهم منه ان يكون المضارع
موجودا قبل دخول حروف انيت مع ان المضارع يكون بعد دخولها جوابا
ظاهرا على المتامل فان قلت ان المصنف رحمه الله قسم الماضي الى المعروف
والمجهول بدون التعريف وقسم المضارع اليهما بعد التعريف اى عرف اولا
بقوله فهو الذي في اوله حرف منها الى آخره فما الوجه لهذا قلت لتوقف معرفة
المعروف والمجهول على حروف المضارعة منتوحة في المعروف من جميع
الابواب الا الرباعي فان قيل لم جعل الزوايد اربعا فالجواب عنه ان الخبر اما
ان يخبر عن نفسه اولا فان اخبر عن نفسه فاما ان ينفرد اولا فان انفرد
فبالهمزة والا فبالنون وان لم يخبر عن نفسه اما ان يكون مخاطبا اولا فان كان
مخاطبا فبالتاء والا فبالياء واعلم انه قيل اتما خص الهمزة بالمتكلم سواء
كان مفردا او مؤنثا او مذكرا لكونها اول الحروف مخرجا والمتكلم سابق على
غيره والنون باكثر من واحد سواء كان مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
لكونها ذات مخرجين وقد يستعمل للواحد المعظم كقوله تعالى انا نحن نقص عليك
ونحن نرزقكم يعني يستعمل في موضع التعظيم ومنه قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر

والتاء بالمخاطب مفردا كان او مؤنثا او مجموعا لانه حرف صحيح والمخاطب اقوى
من الغايب والياء بالغايب لانها خفية والغايب اخفى من المتكلم والمخاطب
فان قلت ان التاء قد تقع علامة للغايبة نحو هند تضرب وللمؤنثتين الغايبين
نحو الهندان تضربان قلت لو جعل التاء علامة للمخاطب مطلقا والياء علامة
للغايب مطلقا لالتبس المفرد المذكر ومثناه غيبة فان قلت اللبس باق فاجيب
لكن التاء حرف صحيح يحصل اللبس ولانها قد تقع علامة للتانيث بخلاف
الياء هكذا في بعض الشروح فان قلت الياء يستعمل في الله تعالى وليس بغايب
ولا مذكر ولا مؤنث والله تعالى عن ذلك علوا كبيرا فالاولى ان يقال الياء لما
عدا ما ذكرنا فاجيب ان المراد اللفظ فاذا قلت الله يحكم فاللفظ مذكر غايب
وليس بمتكلم ولا مخاطب فهو المراد بالغايب واتما زيدت هذه الحروف للفرق
بين الماضي والمضارع مع ان الاصل في زيادة حروف العلة لخفتها لان
زيادة حروف العلة متعذرة اما الالف متعذرة في الاول لسكونها فعوض
عنها الهمزة لمقاربتهما مخرجا واما الواو لاجتماع الواوات في المضارع نحو
وعد اذا عطف بالواو على فعل آخر واو فابدل منه التاء لقربهما مخرجا و
حفظا واما الياء فليس لها ثقل الواو ولا سكون الالف فزاد ونا وزيدت
النون لانه لم يبق من حروف العلة شيء وهو قريب من حروف العلة في خروجها
عن سواء اللبس وكلم ان في اتصال ضمايرا مصلا لابد من معرفته وهو ان
الفعل لا يقع عليه التثنية والجمع انما يقعان على ما يتصل به من الضمايرو ما
يتصل به منه احد عشر وهي قسمان احدهما ساكن والآخر متحرك والساكن
ثلثة وهي الواو والياء والالف والمتحرك ثمانية وهي التاء المضمومة والتاء
المفتوحة واعلم ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان الفعل يدل على المصدر و
المصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس فلما كان الفعل لا يدل
الا على المصدر كان
الا على الجنس والدال على الجنس لا يجوز تثنيته ولا جمعه وقيل ان الفعل لا يثنى ولا
يجمع ولم

لان التثنية والجمع انما يكونان فيما يتعدد ومفهوم الفعل فهو الحدث في زمان اما
ماض او مضارع او حال وذكر الحدث مفهوم المطلق لا تعدد فيه من حيث هو هو
كضرب فان مفهوم الضرب في الزمان الماضي مطلقا من غير تعريض باوصاف ذلك
الضرب ومثل ذكر الضرب لا تعدد فيه وكذكر الحكم في كل لفظ يدل على ما هيته مطلقة
واعلم انه انما سمي المضارع مضارعا لانه في اللغة المشابهة فهو مشابه للاسم
من جهة العموم والخصوص فذكر انه مشترك بين الحال والاستقبال ويكون مخصوصا
باحد الزمانين بدخول السين اوسوف والاسم كذلك مشترك بين افراده مثل
رجل ويكون مخصوصا باحد من افراده بدخول حرف التعريف وايضا انه مشابه
بضارب في الحركات والتسكنات وفي وقوعه صفة للنكرة كمررت برجل ضارب
او يضرب فان قلت ان الماضي ايضا مشترك بين القريب والبعيد لانه
اذا كان مجردا عن قد فانه يحتمل القريب والبعيد واذا دخل عليه قد يختص
بالقرب فلم لم تسم بالمضارع ولم لم يعرب كذلك قلت ان الامر ليس
كما زعمت لانه اذا كان قريبا كان ماضيا فلا يخرجه قد عن مسماه بخلاف
سوف فانه يخرجه من الحال الى الاستقبال ويقال له مستقبل لوجود
معنى الاستقبال في معناه وقيل المشهور المستقبل بفتح الباء والقياس
يقتضي كسرها اسم الفاعل لانه يستقبل وهو بكسر الباء اولى منه فان قلت
لم يقال له غابر كما قال المصنف باب فعل يفعل بالفتح في الماضي والضم
في الغابر مع ان الغابر يكون بمعنى الماضي فالجواب عنه ظاهر على المتأمل فان
قلت ان النعل المطلق عرف في علم النحو بان يقال انه لفظ دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة وحد الجنس لا بد ان يصدق على النوع والمفا
نوع من مطلق النعل وليس بصادق عليه لعدم اقترانه باحد الازمنة
معينا فانه يدل على زمان الحال والاستقبال فالجواب ان دلالته عليهما
ليس بحسب الوضع لاحدهما معينا الا انه لما كثر استعماله في الآخر ايضا على

سبيل المجاز البتة عند المخاطب وقيل وفيه اختلاف وهو قال البعض
انه موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز فصار كالحقيقة وقال البعض
انه حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال وقال الاخرون انه مشترك بينهما هذا صحيح
منها لانا نجد في كثير من المواضع في القرآن العظيم انه مشترك بين الحال والاستقبال
من السباق فان قلت فعلى هذا ما الجواب للسؤال المذكور قلت ان قوله
مقترن باحد الازمنة صادق على المضارع وان كان موضوعا لهما لان
الوضع يكون بمعنى معين فالمعنى المعين يوجد بالنظر الى كل واحد من الوضعين
فليتامل فان قلت انه للحال والدليل عليه كلمة الشهادة ولو كان
للاستقبال لما صح الاسلام من اقر بوحدانية الله تعالى بقوله اشهد ان لا اله
الا الله وقد حكمنا بكونه مسلما عند الاقرار مع عدم التراخي فعلم انه موضوع
للحال وانما فهم منه الاستقبال لقربه فالجواب عنه انه هنا للحال بقرينة المقام
والمتبادر الى الفهم عند الاطلاق من غير قرينة ان يكون اصلا في الحال وعند
القرينة يجوز استعماله في الحال ثم القرينة اما لفظية نحو يزيد يفعل او الآن
نحو يزيد يفعل الآن وسيجيء حالا او حاضرا لاشتغال الفاعل بايجاد ما في الآن وهو
اسم الزمان انت فيه قلت لو كان اللام للحال لم يجامع مع حرف الاستقبال في قوله
وسوف يعطيك ربك فترضى فاجيب بان اللام في الاصل دوجهين التاكيد والتخصيص
واذا دخلت على حرف الاستقبال حصلت للتاكيد ويجوز استعماله في الاستقبال
اذا كان معه قرينة لفظية نحو لين والسين وسوف والظرفية نحو الغد وقيل
السين وسوف وضعا للاستقبال وفيه نظر لان على هذا المعنى يلزم جواز دخولها
على الامر لانه مستقبل اذ الانسان لا يؤمر بما فعله ولا بما هو فاعله في الحال لعدم
الفايدة بل لو امر عالم بفعل ليفعله لكن لم يجز دخولها عليه فاجيب بان الاستقبال
من لوازم الامر فبدخولها عليه لا يحصل فايدة جديدة بخلاف المضارع لانه
لكونه مشتركا يتعين الاستقبال بدخولها عليه فيحصل الفايدة وقيل

انها سبعة احرف تنفيس ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم
التضييق في الحال يقال بنته اى وسعته فان قلت لم دخل اللام التعريف
في السين ولم يدخل في سوف قلت ان سوف علم واسم لهذا الحروف
فيدخل اللام فيه اذا كان مصدرا او صفة او نكرة والسين اسم جنس
كغلام ودار فيصح اضافته كما يقال سين سوف وسين الاستقبال وسين
الطلب واذا كان كذلك دخلت اللام التعريف للعهد وقيل الفرق بينهما
وهو ان السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل
السين نظر الى الايجاز والاختصار لا يقال السين لو كانت فرعا لها لكانت
قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفروع ما يجاوز الاصل
بكثرة الاستعمال كنعم وبئس فانها فروع نعم وبئس بكسر العين فيهما
ومما اكثر استعمالا منهما وقال البعض الفرق بينهما هو ان في سوف زيادة
تنفيس وتأخير لان في السين قيل لذا يدعوني بحرف عن دليل ومردود ايضا
لان العرب عبرت سيفعل او سوف ينعل عن معنى واحد فيصح بذلك
توقفهما وعدم تخالفهما ومن ذكر قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين
اجرا عظيما وقوله تعالى آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة منه فانهما
في الآيتين استعملا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر واعلم ان قد
يدخل عليه قد فيكون للتقليل نحو قولك ان الكذوب قد يصدق وقد يكون
للتكثير كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين قوله وحرف المضارعة منتوحة
اى من الحروف منتوحة في المضارع المعلوم للحنة من جميع الابواب الثلاثية
والخماسية والسداسية الا من ابواب الرباعي سواء كان رباعيا مجردا او ثلاثيا
مزيدا ملحقا بالرباعي المجرد او لا نحو فعلل وتفعلل وافعنلل وفاعل فانها مضمومة
في هذه الاربعة وانما ضمت تلك الحروف منها ولم يفتح لئلا يلتبس بالثلاثة في مثل
اجلس كرم يكرم وفي ضرب يضرب لم يعلم انه مضارع الثلاثة ام مضارع الرباعي

وحمل

وحمل كل ما كان ماضيه على اربعة احرف عليه للشتراكهما في الرباعية فان قلت
لم لم يفتح حرف المضارع في الباقي اى في يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس
ثم يحمل يكرم عليه وحمل الاقل على الاكثر اولى فالجواب عنه انه لو حمل الاقل على
الاكثر لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا
فان قلت هلا فرق بين مجهول الثلاثي وبين الرباعي نحو يكرم وينصر والتبس
المذكور موجود فيه حيث تقول يضرب لم يعلم انه من الثلاثي ام من الرباعي
قلت لما نع وهو من اللبس بالمعلوم وبالمجهول فان قلت هلا كسر حرف
المضارعة في احرها قلت ان كسر الفاء ليس من ابنيتهم في الافعال فان
قيل ان الفرق يكون بين الثلاثي والرباعي بان يجعل عكسا اى يضم
حرف المضارعة في الثلاثي وتفتح في الرباعي فالوجه لاختصاص مضارع
الرباعي بالضم ومضارع الثلاثي بالفتح قلنا انه فرع الثلاثي والضم ايضا
فرع الفتح ويجعل الاصل للاصل اولان الرباعي اقل استعمالا لانه اثقل و
ترك الفتح للاكثر استعمالا لانه احق بالفتح وقيل لقلة استعمالهن و
يفتح ما وراثهن لكثرة حروفهن فان قلت كيف ضم المضارع في نحو اهراق
يهريق واستطاع يستطيع لانهما ليس بماضيهما على اربعة احرف مع انهما
مبنيان للفاعل فالجواب عنه اصلهما يريق ويطيع وهما من الرباعي فزيدت
الهاء والسين على خلاف القياس كانهما على اربعة احرف تقديرا وتكسر حرف
المضارعة في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
حتى يدل على كسرة الماضي نحو يعلم واعلم وتستغفر ونحوهما وفي بعض اللغة لا يكسر
الياء لثقل الكسرة على الياء وعينت حرف المضارعة للدلالة على كسرة العين
في الماضي لانها ذاتية والذاتي اولى بالتغيير قوله وما قبل لام الفعل
المضارع الى آخره اى ما قبل لام الفعل المضارع مكسورة في كل الرباعي
والخماسي والسداسي الا من يتفعلل ويتفعل ويتفاعل فان ما قبل لامه

منتوحة

في تكلم الثلثة للخفة **قوله** وفي المجهول حرف المضارع مضموم الى آخره اي حرف
المضارع المجهول مضموم للفرق بينه وبين المعلوم والفتح لما يكثر استعماله
اولى والتكلم في المعلوم حرفا كان او حرفين ساكن ايضا في المجهول على
حالة الاول ومابقي حرفا كان او حرفين مفتوح كله وانما لم يكتف على
الضم لئلا يلتبس معروفه بمثل يكرم بمجهول وعلى الفتح لئلا يلتبس في نحو يعلم
قوله عند الام الفعل الى آخره اي لام الفعل المضارع مرفوعة في الفعل
المضارع المجهول لكونه معربا لمشابهته الاسم مشابهة تامة مالم يكن حرف
ناصب ينصبها او مالم يكن حرف جازم يجزمها اذ لو وجدتا كانت منصوبة
نحو لن ينصر ومجزومة نحو لم ينصر واعلم ان الجازمات ستة لم ولما وان
ولا واللام وهي ترد على المضارع تحذف حركة الواو ونون التثنية
والجمع ونون المواجهة المخاطبة لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع
كالضمة في الواحد فكما يحذف للجزم وكذا يحذف النون ولا يحذف نون
جماعة المؤنث لانه ضمير كالواو في جمع المذكر السالم فتثبت على كل واحد
حال وانما جعلت علامة الاعراب كالحركة لانه لما وجب ان يكون بعض الا فعال
ساكنة وبعضها انضم ير لانها انقلبت بالافعال كان جزءا منها وكم يمكن اجراء
الاعراب عليها وجب زيادة حرف الاعراب ولم يمكن زيادة حرف اللين
لانه لو زاد منها يلزم جماع الالفات في التثنية واجتماع الواوات في الجميع
فزاد والنون لمناسبتها اياها واعلم ان الناصبات اربعة ان ولن وكي
واذن والاصل بينها ان ابواة فرع عليه فان قلت لم لم يعمل ان عمل النصب
في قولك انك سيكون قلت لانها ههنا تخفف من النون المثقلة لان اصل
ان بتشديد ثم خففت ليدخل على قبيلتين لعنة الاسم والفعل وقيل في
بعض الشروح ان انما عملت النصب لكونه مشابها لان وهو ينصب الاسماء
وهي ينصب الافعال فتبدل من الفتحة فتحة في المفردات ويسقط النونات

فعال

من الامثلة

من الامثلة الخمسة سوى نون جمع المؤنث لانه الضمير وقيل عليه
لم قبل ضمة فتحة لانهما يستعملان في المبنيات فحينئذ الاولى ان يقال
من الدفع النصب لانه معرب فاجيب عنه بان الغرض ههنا بيان
الحركة دون التعرض للاعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة هي الضمة
والفتحة والكسرة لا الرفع والنصب والجر فان هذا امر زايد فافهم انتهى المتن
الناصبة هذه النونات حملا على الجزم لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء في التثنية والجمع فكذا هنا حمل النصب على الجزم وقيل اصل
لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا فالتقى الساكنان وهما الالف والنون
ثم حذفت الالف فصار لن فلهذا اعمل لن عملا وان قال البعض
انها كلمة برأسها موضوعة للنفي والنصب واعلم ان ههنا قاعدة اخرى
ولم يذكرها المصنف وهي مذكورة في غيره وهي ان التاء الثانية تحذف
في مثل تتقلد وتتباعد وتتجر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم
امكان الادغام وعينت الثانية لان الاول علامة والعلامة لا تحذف
ويجوز اثباتها وهو الاصل نحو تتجنب وقيل يجوز حذف احدهما كقوله
تعالى فانت له تصدى وناداه تلظى اصلها تتصدى وتتلظى لانه اذا اجتمع
مثلان ولم يمكن الادغام حذف احدهما لانه لو ادغمت التاء الاولى
في الثانية فلا بد من السكون الاول والاتيان بهمزة الوصل وهي لا تدخل
في المضارع لانه مشابه لاسم الفاعل ولا تدخل همزة الوصل على اسم
الفاعل فلا تدخل عليه كما لا تدخل الاسم ثم في المحذوف اختلاف وهو
انه عند البعض هو الثانية لان الاول حرف المضارعة وحذفها مخل و
عند البعض هو الاول لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل لها والوجه
هو الاول لانه دعاية كونه مضارعا اولى لانه انتقل اليه ما حصل عند
الثانية ولا يجوز ان يكون تلظى في قوله تعالى ماضيا لانه اذا كان ماضيا

نحو يجب تأنيث الفعل عند اسناده الى ضمير المؤنث والنار ويجب ان يقال
تلظت وتصدت اما اذا كان مجهولا فلم يجز حذف احديهما لانه لو حذف الاول
لالتبس بمعلومه وان حذفت الثانية لالتبس بمجهول من مضارع فعل وفاعل
وفعل اولا خلاف الاصل كذا في بعض الشروح **قوله** واما الامر والنهي
الى آخره المراد من الامر الغايب والمتكلم المعروف والنهي الغايب والمخاطب
واما الامر والنهي يكونان على لفظ المضارع المعروف واما الامر الغايب
والمخاطب والمتكلم المجهول والنهي المجهول على لفظ المضارع المجهول من غير فرق
الا ان الامر والنهي يجزومان وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية نحو ليضربا
ولا يضربا وسقوط نون الجمع المذكر نحو ليضربوا ولا يضربوا وسقوط نون واحد
المخاطبة نحو ليضربي ولا يضربي لانها علامة الرفع والجزم وفي البواقي سكون
لام الفعل الصحيحة نحو لينصر ولا ينصر بسكون الراء فيهما وفي الفعل المعتل
علامته سقوط لامه نحو ادم لانه لم يجزم لعدم الحركة فيه وهي بمنزلة الحركة اما نون
جمع المؤنث فانها ثابتة في الجزم نحو لينصرن ولا ينصرن وغير لانها ضمير الفاعل
وهو لا يحذف واعلم ان لام الامر من الجوازم ومتى يختص المضارع الى
الاستقبال مع افادة الطلب والامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل
الغايب والمفعول الغايب والفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او غيره
نحو لينصر لينصرا لينصروا الى آخره سواء كان معلومًا او مجهولا وفي المتكلم لا
لا نفعل نصر سواء كان معلومًا او مجهولا وانما زيدت اللام فيه لانها من حروف
الزوايد ولم تزد من حروف العلة ح لا يجتمع حرفا علة فان قلت لم كسرت
اللام فيه والاصل في الحروف الواردة على حرف واحد الفتح كهمزة الاستفهام
قلت لما عملت عملا مختصًا بالفعل شابهه باللام الجارة التي عملت عملا مختصا
بالاسم وسكنت بالواو والفاء وثم نحو وليضرب وفليضرب وثم اعلم ولام التأكيد
من الجوازم ومتى لام يطلب بها ترك الفعل ومتى تختص المضارع بزمان الاستقبال

وعملها

وعملها كعمل لم في الجزم لانها ضد الامر لخلاف النافيه اذ لا طلب فيها والمراد
والنفي اليهما مجازا لان الناهي والنافي هو المتكلم بواسطتهما وقيل الفرق
بين لا الناهية ولا النافية هو من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة
المعنى فلان لا الناهية تنقل المضارع من الاخبار الى الانشاء ولا النافية
لا تنقله بل تنفي المضارع باقيا على حاله وقيل يدخل على المضارع ما ولا
النافيتان للفعل فلا تغيران صيغته يعني لا يعملان فيه لفظا وسمع عن
العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كما خوجت لا يكون له علي حجة والنفي
هو الاخبار عن المعدوم باحد حروف النفي كلا وما ولن كلن ما لنفي
الحال ولا لنفي الاستقبال نحو لا ينصر لا ينصر الى آخره ولن يختص المضارع
بالاستقبال وتقيم عكسبيل التاكيد ويبدل ويسقط الحركة في اللفظ **قوله**
وامر الحاضر المعروف الى آخره شروع الى اخذ الامر للخطاب من المضارع
وهو طلب الفعل من الفاعل المخاطب بصيغة مغيرة من صيغة المضارع
والطلب في الماضي محال فلا يؤخذ منه فيكون مشابهته بالمضارع اكثر من
مشابهته به فالطريق في اخذ منه وهو ان يحذف منه حرف المضارعة
للفرق وعين للحذف في الخطاب لكثرة استعماله ومن ثم لا يحذف اللام في
مجهوله اعني يقال ليضرب لقلة استعماله واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف
المضارع اذا كان بعدها ساكنا للافتتاح كما اضرب واعلم واقدر و
استخرج وكسر الهمزة لان الكثرة اصلية بمعنى ان الوصل بهذا اذا كان عين
المضارع مكسورا او مفتوحا يفتح للاتباع لانها لو كسرت يلزم الخروج من
الكثرة الى الضم وهو ثقيل ولو فتحت لالتبس بالمضارع اذا كان للمتكلم نحو
انا انطر انفرد وانما خصت بالهمزة لانها اقوى الحروف وان كان ما بعدها
متحركا فتأتي بصورة الباقي بحرفا ثلاثيا او رباعيا فتسكن الخامس نحو عدورن
وقل ودحرج وفرزق وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج لعدم الاحتياج الى

الهمزة

النهي

فان قلت لم فتح الف اكرم لان عين مضارعه لبس بمضموم قلت لانه
ليس من الف الامر بل الف القطع محذوف من تاكرم حذفت لاجتماع
الهمزتين في اكرم للمتكلم فختفت لجميع طرد الباب فلما احتيج الى الهمزة بعد
حذف حروف المضارعة اتى في اول بالهمزة الاصلية وهي مفتوحة في الاصل
فان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارع فانه ايسر من اجتلاب الهمزة
الوصول فاجيب عنه للمحافظة على صيغة المضارع ولزاده والهمزة في
نحو اكرم مع ان تغير الاول قليل قوله وهو مبني على الوقف الى الخ
اي الامر الحاضر المعروف مبني على الوقف لان الاصل في الافعال البناء
وانما اعرب المضارع لمشابهة الكلم ولم يبق المشابهة بين الامر والاسم
بسقوط حرف المضارعة والمبني على الوقف كالمجزوم في اللفظ في سكون
لام الصحيح وسقوط النون ولام المعتل نحو افتح افتحا واغزوا اغزوا
وقيل انه عند البصريين مبني على السكون لانتفاء المشابهة بينه
وبين الكلم وانه عند الكوفيين معرب لان حرف المضارعة مقدر فيه
ليكون بمعنى الحال والحال احد مفهومي المضارع وجزم عند الكوفيين
باللام المضمرة اذ اصل افعل عندهم لتفعل باثبات لام الامر فيه ويدل
عليه قراءة البنين بم فبذكر فلتفرحوا الا ان اللام حذفت لكثرة الاستعمال
ومن ثم لا تحذف اللام في مجهول نحو لتنصر لقلة استعماله ولكل واحد من
الفريقين على ما ذهبوا اليه ومنافشات وترجيحات قد تركت ذكرها
حذرا عن الاطناب فان قلت لم يجئ المجهول من الامر الحاضر قلت ان
مجهوله يجئ من الامر الغايب لانه لو جئ من الامر الحاضر لزم ان يكون
الشخص الواحد امرا ومامورا فهذا لا يجوز غالبا ان قلت ان كان الماء
جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فاي ما يقال من الحاضر والغايب
قلت القياس تغليب الحاضر نحو افعلوا وافعلا وامر المتكلم لنفسه ونهيه وامر المخا

حرف ص

النونات ع

مور

طب

باللام

بالام نادر فان قلت لم اختص الفعل بهذه الثلثة اعني الماضي والمضارع
والامر قلت لان الزمان ثلثة والفعل تلازم الزمان لانها لا تحدث الا
بزمان وقيل ان المخبر اما ان يكون اخباره موافقا للوجود وهو
الحال او يتاخر عنه وهو الماضي او يتقدم عليه وهو المستقبل والمبهم
بين الحال والاستقبال الحال نهاية الماضي وبداية الاستقبال وقيل
الحاكم في ان الحال هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة
خاصة لانه مع كل جزء من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان
يعتبر بينهما شيء يسمى حالا قوله واما الفاعل فينظر في عين الفعل الماضي
الى اخره هذا شروع في اخذ اسم الفاعل من المضارع فهو مشتق من
المضارع المعلوم لمن قام به الفعل وانما بين منه لمناسبة بينهما كلم و
ادخل الالف بين الفاء والعين للخفة اذ زيادتها في الاول يغير مبناها
بالمتكلم وفي الاخر يغير اعرابه تقديرا وكسر العين وان لم يكن مكسورا
في المضارع بعد حذف حرف المضارعة لان في الفتح التباسا في الماضي الفاعل
وفي الضم ثقلا وتقدير الكسرة يلزم الالتباس بامر المفاعلة لكن اخر
ذكر لمناسبة بين الفاعل والامر لان الفاعل قد يفعل ما يؤمر وقيل
اختيار الالتباس في الامر اولى لان الامر من المستقبل والفاعل مشابه
بالمستقبل فان قيل لم ينظر الى عين المضارع في اخراج اسم الفاعل
كما نظر الى عينه في اخراج المصدر الميمي والزمان والمكان فاجيب عنه
بمانع انه لو نظر الى عين المضارع لما اتحد صيغة اسم الفاعل في الاول و
الثاني والثالث مع ان وزن اسم الفاعل كل منها متحد فيما ضبط ولما
اختلف صيغة الرابع والثالث والخامس والثاني والسادس والاول مع
انه ليس كذلك قوله وان كان عينه الى اخره اي ان كان عين الماضي مفتوحا
نحو فعل بفتح العين سواء كان متعديا او لازما فوزن على فاعل نحو ناصر و

وهو ح

علة

ذاهب غالبا

وشذ حريص واشيب وملكر ومسكين وبيوت ومسمل ولعنة وان كان عينه
مضمومًا نحو فعل بضم العين فمن على وزن عظيم وضخم وشذ دوسهل وجبان وشجاع
وحسن وفارة واحق وان كان عينه مكسورا من المتعدى عالم ومن اللازم
يأتي على اربعة اوزان احدها مريض وثانيها زمن بفتح الزاء وكسر الميم و
ثالثها احمر من حمر بفتح الهمزة والعين للمذكر المفرد وحمراء بالمد للمؤنث المفردة
قيل القياس ان يقال حمرة بلا مد او حمرى كسكرى لكن زيدت الالف قبل
الف التانيث لتكثير البناء وقيل فرقا بين مؤنث فعلان ومؤنث
افعل فقلبت الف التانية همزة لئلا يخل بالمقصود بحذف احدى الالفين
لالتقاء الساكنين ثم قلبت همزة لالتقاء الساكنين وجمعها حمر بضم الحاء
وسكون الميم وتثنية احمر احمران وتثنية حمراء حمراوان قلبت الهمزة واوا لقربه
لقربه من الالف في العلوي بخلاف الياء فيقال احمر احمران حمر حمراء حمراوان حمر
وقيل لم الحقت صيغة جمعها دون تثنيتها مع ان الظاهر يقتضي الحاق صيغة
التثنية لقلة استعمال كلمة الضمائر فالجواب عنه لما لم يفرق بين المذكر والمؤنث
بالحاق علامة بل يوضع صيغة مستقلة لها اقتضى ان يفرق بين تثنيتها
بصيغة والا لم يتحد صيغتها فاختلاف صيغة تثنيتها يقتضي ان لا يكون صيغة جمعها
مختلفة تنادي عن الاختلاف في جميع الاحوال تامل ورابعها فعلان بالفتح
والسكون فهو عطشان للمذكر المفرد وتثنيته عطشانان بفتح العين وسكون
الطاء وبالقلب للمؤنث المفردة وجمعها عطاشى بكسر العين وتثنية عطشى عطشيان
قلبت الالف ياء فيها ليلا يلتبس حالة الرفع بالمفرد المذكر بحذف احدى الالفين لا
لالتقاء الساكنين اذ لا اعتداد بحركة النون الطرفية مع انها قد تحذف بالاضافة
من التثنية فيلتبس غرضها في التلفظ او الكتابة وليلا يخل بالمعنى لان كل واحد منهما
لمعنى فان قلت لم قلبت الف عطشى ياء ولم لم تقلب الف حمراء ياء مع ان اجتماع الياءين
في حالة النصب والجر مع كسر النون موجود فيها على تقدير قلب الالف ياء قلت

قلت ان عطشى ليس كحمراء لان الف عطشى التي للتانيث قلبت ياء وهي قد تكون
علامة التانيث كما في هذا فكان الالف ثابتة فيها فلم يلزم اجتماع الياءين بخلاف
حمراء وان فان قلت لم يتحد صيغة جمعها وصيغة تثنيتها في عطشيان حيث
قال عطشى عشيان عطاشى ولم يكن كذلك في احمر اذا الاتحاد فيه في
الجمع دون التثنية وايضا كيف يتحد صيغة المذكر والمؤنث في الجمع
فيها اعني في وزن افعل وفعلان مع ان صيغتها ليست بمتحدة في
سايرالاوزان قلت جوابه ظاهر على المتامل واعلم ان اوزان اسم
الفاعل من الثلاثة المجرد كثير سماعي كاوزان مصادره الا انها لما
كان بعضها مضبوطة وبعضها غير مضبوطة قال المصنف رحمه الله واقتصرت
بذكر ما يمكن ضبطه من اوزان اسم الفاعل المذكورة وتركت ما عداها و
سوما لا يمكن ضبطه من الاوزان الغير المذكورة في هذا المختصر وان ذكر
بعضها في غيره كحرز واسم وضراب وعريان وضحكة وغيرها فان قلت
لم عد المصنف كحمر وعطشان من اوزان اسم الفاعل لان النحويين
عدوا الصفة المشبهة قسيما لاسم الفاعل والمفعول فكيف ان عد منهما من اوزان
ذان اسم الفاعل ومن تطابق الاصطلاحين غير لازم وقيل يجيء
صيغة المشبهة على بعض الابنية كخرق وشكس وصلب وملح وجنب وحسن
وخشن وجبان وشجاع واحوال ويختص بباب فعل الآتي يجيء من
باب فعل بضم العين على وزن افعل كاحمق واخرق وادم وادعن والجن
واسمر فان قلت ان اسم التفضيل مما يجب ان يعلم فلم لم يذكره المصنف
رحمه الله مع انه مذكور في غير هذا المختصر قلت الجواب عنه ظاهر على المتامل
وقيل يجيء افعل لتفضيل الفاعل من الثلاثة الغير المزيد فيه مما ليس بلون
ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفها في افعل
ولا من لون وعيب لان فيهما يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس ولا يجيء لتفضيل المفعول

حتى لا يلتبس بتفضيل الفاعل وانما لم تجعل عكسا لان الفاعل مقصود والمفعول
فضلة في الكلام **قول** واما المفعول من جميع الثلاثة الى اخره اعلم
ان اسم المفعول مشتق من المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل وصيغته
من جميع الثلاثة المجرد على وزن مفعول نحو منصور ومنع من ينصر لمناسبة
بينهما فابدلت حرف المضارعة باليم لتعذر حروف العلة فصار
منصر ثم فتح الميم ليئلا يلتبس بمفعول الافعال ثم ضمت العين للفرق
بينه وبين الموضع والمصدر الميمي ثم اشبع الضمة لانعدام هذا البناء
في كلام بغير التاء فزيدت الواو عوضا عن التغير فصار منصور وانما
غير مفعول الثلاثة دون مفعول المزيدات والموضع ليكون مشابها
في التغير باسم الفاعل اعني غير الفاعل من ينفعل بفتح العين وينفعل
بكسرها اما فاعل والتباس فاعل بضم العين وفاعل بفتح العين فغير
المفعول ايضا لمواخاة بينهما ووزن مضروب وكثير وشذ نقض ونزع
ومنزءة بالتسكين ثم فعيل يكون المفعول وبمعنى الفاعل اما اذا كان
بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث عند ذكر موصوفه فرقا
بينه وبين ما هو بمعنى الفاعل والتميز لكثرة استعماله اويى نحو هذا شجر
كسير وهذا شجران كسيران وهاتان شجرتان كسيرتان وان لم يذكر موصوفه
لاستويان نحو هذا كسير وهذه كسيرة وهذان كسيران وهاتان كسيرتان
اما اذا جعل الفعيل الذي بمعنى المفعول من عداد الاسماء فانه لا يستوي
فيه حينئذ لغلبة الاسمية نحو بعير وناقة وذبيح زبيح ورجل لقيط
وامرأة لقيطة **قول** وقد ذكر الفاعل والمفعول من الزايد في المصدر
الميمي اي فاعل الرباعي المجرد ومفعوله وفاعل المزيد فيه ومفعوله وفاعل
الثلاثة المزيد ومفعوله قد ذكرنا المصدر الميمي بقوله فان الفعل ان كان
زايدا على الثلاثة فالمصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من كل باب

مشتق مم

يكون

يكون على وزن مضارع مجهول ذكر الباب الا انك تبدل حرف المضارعة والفا على
منه بكسر العين وههنا كلام من ان المصنف ذكر فاعل الثلاثة المجرد ومفعوله
ههنا ولم يذكر الفاعل والمفعول من الزايد على الثلاثة ههنا بل ذكرهما
في المصدر الميمي فما الوجه في جوابه ظاهر على المتأمل **قول** واوزان المبالغة
لغة جمع المالخ اي اوزان المبالغة من الفاعل الثلاثة مشهورة
متداولة مذكورة ههنا على ثمانية وانما قيد اوزانها في اسم الفاعل
اذ المبالغة لم يوجد في اسم المفعول استقراءا احدها فعول بالفتح والتخفيف
نحو جهول مبالغة جاهل وثانيها فعيل بالكسر والتشديد نحو صديق مبالغة
صادق وثالثها فعال بالفتح والتشديد نحو كذاب مبالغة كاذب ومن
قال بكسر التاء ايضا مبالغة فقد اخطاء بل مصدر فعل كما قال الله تعا
وكذبوا بآياتنا كذابا بكسر التاء ورابعها فعل بضمتين او التخفيف نحو عضل
بضم العين المعجمة والفاء لكثير الغفلة وخامسها فعل بالفتح والضم
والتخفيف كحويقظ مبالغة ياقظ وسادسها منعال بكسر الميم نحو
مدار لكثير الدور وسابعها منعيل بالكسر والتكون نحو مكيثير لكثير
الكلام وثامنها فعلة بالضم والفتح والتخفيف نحو لعنة بضم اللام وفتح
العين المهملة فان سكنت عين لعنة يصير بمعنى مفعول وقيل يجئ المبالغة
نحو نصار ونقر ونفران وفسيق وكبار وطوال وعلامة ونصارة ونفيرة
ونصورة وناصور وجبار وفروقة وضحكة ومخلابة ومسقام ومعطير و
درشاد واليم وسميع وبصير واعلم ان فعول للمبالغة يكون مما سا ويا
اذا كان بمعنى فاعل كحوامراة صبورة ولا يستوي مما فيه اذا كان بمعنى لا يستويان
مفعول كحوناقة حلوبة وانما اعطى الاستواء في فعيل بمعنى المفعول وفي
فعول بمعنى الفاعل طلبا للعدل **قول** فصل في تعريف الافعال الفتحي
الآخر فصل منون للاستعالة بني مرفوع اما لانه مبتداء موصوف بني تعريف الافعال

خبره محذوف وهو منها اى فصل كاين فيه من الفصول المقصودة واما
لانه خبر مبتداء محذوف اى الاول من الفصول المقصودة وانما قدم تعريف
الافعال الصحيحة على سايرها لكونها هرات لتصرفات الافعال الغير الصحيحة
ثم بين ان لكل وجه من الوجوه المذكورة من كل فعل على اى عدد من الاعداد
فان قلت لم قال المصنف فصل في تعريف الافعال لان اسم الفاعل
والمفعول والمحدد يتصرف فيه وهو ليس بفعل وايضا لم قال يتصرف الماضي
والمستقبل والامر والنهي من المعروف والمجهول على اربعة عشر وجها
فان الامر لا يتصرف الا على ستة اوجه فالجواب عنهما ظاهر على المتامل
واعلم ان تصريفها يحتمل ثمانية عشر وجها في العقل ستا في الغيبة
وستا في المخاطب وستا في الحكاية ولكن اكتفى بحسبة في الغايب والغيبة
بلشتراك التثنية لقلة استعمالها وكذلك في المخاطب والمخاطبة وفي الحكاية
بلفظين لتمام المقصود بهما اذا المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بالقوة
انه مذكر او مؤنث فبقي اربعة عشر وجها ثلثة للغايب اى المذكر و
تثنية وجمع وثلثة للغايبة اى لمفرد المؤنث وتثنيتها وجمعها وثلثة
للمخاطب اى لمفرد المذكر وتثنية وجمع وثلثة للمخاطبة اى لمفرد المؤنث
وتثنيتها وجمعها ووجهان للمتكلم رجلا كان او امراة قوله غير انه لا يائتي
الوجهان الي لفرد اى الشان لا يستعمل ولا يبنى الوجهان الذى هو
للمتكلم في المعروف حال كونها من الامر والنهي اذ اتحاد الامر والمامور
والناهي والمنهي غير معقول وبعضهم يستعملهم اعتبارا بالمغايرة
التقديرية ولم يلزم الاتحاد المذكور في المجهول فيهما ولذا قيد بقوله
في المعروف واعلم ان المذكر قدم على المؤنث لكون المذكر اولا والمؤنث
ثانيا في التخليق والغايب قدم على المخاطب والمتكلم لتجرد لفظه ظاهرا
عن ضمير والمخاطب على المتكلم لمشاكلته بالغايب في عدد صيغته فان قلت

للمفرد

ان صيغة

ان صيغة المتكلم قدم على الغير في علم النحو حيث قيل ضربت ضربنا ضربت
ضربتما الى اخره فلم يقدم على الغير في علم الصرف مع ان الاسبب تقديمه
على الغير قلت ان الاصطلاحين غير لازم قوله والفاعل يتصرف على عشرة
اوجه اربعة منها للجمع المذكر احدها جمع مصحح وهو ناصرون والباقي مكسر
وهو يفعار بالضم والفتح والتشديد ونصر كذلك ونصرة بالفتحات واثنان
منها لجمع المؤنث احدهما مصحح وهو ناصرات وثانيهما مكسر وهو نواصر واربعة
الفاظ لمفرد امها ومثناها وهي ناصر ناصران ناصرة ناصرتان قوله والمفعول
يتصرف الى اخره اى المفعول يكون على سبعة اوجه اثنان منها لجمع المذكر
احدهما مصحح وهو منصورون وثانيهما مكسر وهو مناصر وواحد منها لجمع المؤنث
وهو مصحح كمنصورات واربعة منها للمفردين والمثنيين وهي منصور منصوران
ومنصورة منصورتان قوله ونون التاكيد المشددة تدخل على جميع
الامر الخ اى النونات تلحق الفعل سواء كان معروفا او مجهولا غير
الماضي والحال للتاكيد ثقيلة مفتوحة وخفيفة ساكنة ولذا قال المصنف
تدخل على جميع الامر والنهي ولم يقل تدخل على الافعال وانما اختصت
بالفعل المضارع لان الماضي فات وتاكيد الغايب ممتنع ولم يختص
بالحال لان الحال مستغن عن التاكيد لوضوح امره بخلاف الغايب و
انما زيدت في اخره ليلا يجتمع في اوله الزايدتان فان قلت كيف يقال
انها تدخل على المستقبل ولا تدخل على الماضي لان هذا لا يفهم من قول المصنف
تدخل على جميع الامر والنهي بل يفهم منه ان يدخل على الامر والنهي فقط خصوصا
قلت الجواب عنه ظاهر على ذى مسكة وقيل انها تدخل على المستقبل اذا
كان فيه معنى الطلب بسبب من الاسباب واما اذا لم يكن معنى الطلب
فلا تدخل لاستدعاء نون التاكيد الطلب ولذا لا تدخل على الماضي والحال
فان قلت قد يوجد وضع نون التاكيد في المستقبل الذى ليس فيه معنى الطلب

الخاد صح

في قوله ربما اوقيت في علم يرفعن ثوبي سمالات فان نون يرفعن
نون تخفيف وليس فيه معنى الطلب فاجيب لما شابه يرفعن النفي بوقوع
رب التي للتقليل والنفي في واحد واحد والنفي مشابه للنفي صورة فكانه
شابه النفي وهو تمام فيه معنى الطلب واعلم ان النون يحذف مع نون
الثقيلة والخفيفة في الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين كما يحذف في الجازم لانها في هذه الامثلة علامة الاعراب
والفعل مع نون التاكيد يصير مبنيا لئلا يجتمع ثلاث نونات ولم يحذف
نون التاكيد لانه اتي به لمعنى وبحذف الكلام يحذف فان قلت نون تقرير ان
مثلا اتي بها ايضا لمعنى وهو الاعراب فالجواب عنه انه مسلم لكن لو حذف
يدل عليه نون التاكيد ولو حذف نون التاكيد لم يدل عليه نون
الاعراب فان قلت كيف قيل ان النون يحذف في الامثلة الخمسة
بنون الثقيلة والخفيفة والخفيفة لا تدخل في المثنى مذكرا كان او مؤنثا و
جمع المؤنث فلا يكون حذف نون هذه الامثلة واجبا بالخفيفة مع
انه اطلق الكلام فالجواب عنه ان اطلاق الكلام ههنا اشارة الى مذهب
يونس وهو يجيز ان يدخل نون الخفيفة عليها ويجيز التقاء الساكنين
على غير حده والبعض يجيز دخولها عليهما بالكسر قوله والخفيفة كذكر
غيرانها الف الخ وهنا كلام من ان الاستثناء اذا تعذر يحمل الا لفظ غير في
الصفاتية وههنا ليس بمتعذر فكيف قال غيرانها ولم يقل الا انها فاجوا به
ظاهر التقدير فيه والخفيفة كذكر الا ان الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين و
جماعة النساء لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده الا عند يونس فانه
يجيز قيل انه في المثنى مسلم اما في الجمع المؤنث فلا يلزم ومن قال ان فيه
التقاء الساكنين اخطاء ومنشاء خطاؤه من اخذ الالف معه ولم يعلم ان
الالف انما جيء بها بعد نون الجمع المؤنث اذا ادخلت الثقيلة ليفصل

اعراب

بين النونات اما اذا لم تدخل الثقيلة فلا يكون اجتماع النونات
فلا يحتاج الى اتيان الالف فلا يلزم التقاء الساكنين فاجيب بانهم
التزموا الالف مع الثقيلة بعد نون جمع المؤنث ليفصل بينها وبين
العلة موجودة مع الخفيفة بعد نون جمع المؤنث في بعض الصور
الخواص فانه لو دخلها الخفيفة بلا الف يلزم الجمع بين النونات بلا
فاصل وبين مستكره ولو دخلها مع الف يلزم التقاء الساكنين على
غير حده فحذفت النون منها وحملت ابواقي عليها طردا للباب واعلم
انه قيل ان التقاء الساكنين يجوز في الوقف مطلقا اي على كل كلمة
جعل اخرها ساكنا كزيد وعمرو وبكر اما جوازه في حالة الوقف فظاهر لان
الوقف محل التخفيف وقطع واما جوازه في حالة الوصل فللفرق بين
ما بني لوجود المانع من الاعراب كاين وكيف وفي غيرهما انما يجوز اذا
كان الاول حرف مد والثاني مدغما فيه نحو دابة اصلها دأبة ونحو و
الظالين فان قلت لم يجوز التقاء الساكنين في نحو دابة فالجواب لان
المد الذي في المد يقوم مقام الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى
مجرى المتحرك في اللسان يرتفع عنها دفعة واحدة فان قلت فلم لم يجز في
الدار وقالوا ادرانا مع ان الاول حرف مد وهو الياء في الاول والواو
في الثاني والالف في الثالث والثاني ادغم مد وهو الواو في الكلي فالجواب
عنه ان يقطع جوازه مشروط بذكر ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
فان قلت ان العبارة المذكورة في اكثر المواضع هي التقاء الساكنين
على غير حده في المرجع للضمير في حده لانه ان كان راجعا الى المضاف
اعني التقاء فهو لا يجوز لانه امر معنوي وان كان راجعا الى المضاف
اليه اعني الساكنين فلا بد من ان يقال على غير حدهما لانه تثنية قلت
في ابقاء ظاهر على ادعى ممارسة في العلم فان قلت لم حذفوا الساكن الاول

في اضربنّ مع انّ الاوّل حرف مدّ والثانية مدغم فيه فاجيب لكونهما في
كلمتين لانّ نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت فلم لم يحذف في
اضربانّ واضربنانّ مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق
بين الواو والياء الالف في الحذف لكن عدم حذف الاوّل تعارض
وهو المثنّى ولو حذفت من المثنّى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو
حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فرّ منه وهو اجتماع النونات
مع حركة الالف واستثقالها قوله والمخفّفة ساكنة والمثقّلة مفتوحة
للفرق ولقائل ان يقول لم لم تسكّنت المخفّفة ويحرّك الثقيلة مع ان
عكسه اولى فالجواب انها بُنيت على الاصل لكونها مبنية وبُني
المتحرّكة لالتقاء
الساكنين فان قلت ايّهما ابلغ في التاكيد قلت الثقيلة ابلغ في التوكيد
منها لان زيادة الحرف يفيد زيادة المعنى وفيه نظر لانهما موضوعان لمعنى
واحد وهو التاكيد ونون الثقيلة مفتوحة في الكلّ الّا في التثنية نحو
انصران وجمع المؤنث انصرنان يا نسوة بكسر النون فيهما فيكون مكسورًا
فيهما تشبيهًا بها بنون التثنية ووقوعها بعد الالف والالف في الجمع
للفصل بين النونات للخفّة وما قبلها مكسورة في الواحدة المخاطبة فيحذف
الياء اكتفاءً بالكسر نحو أُنصرنّ انصرن بكسر الراء فيهما وما قبلها مضموم في جمع
المذكر فيحذف الواو اكتفاءً بالضمة نحو انصرنّ انصرن بضم الراء فيهما وقبلها
مفتوح في البواقي ولم يحذف الالف في التثنية اكتفاءً بالفتح لخفّتها قوله
مثال الماضي نصر انصروا الى نصرن اى مثال الفعل الماضي من المعروف
نصر انصروا الى نصرن النون فاء فعله والصاد عينه والراء لامه وانما فتحت
اول للخفّة وانما زيدت الالف والنون والواو في آخره ليدلّ على ما وضعوا
وهن وقيل ليدلّ على الفاعل والجمع فالالف في نحو انصرا ضمير بارز ساكن
لتثنية المذكر الغايب والواو في نحو انصروا ضمير بارز ساكن لجمع المذكر الغايب

وضمّ لام الفعل في الجمع لاجل الواو وكتبت الالف بعد الواو للفرق بين
واو العطف وواو الجمع في الكتابة في مثل ضرب وتكلم زيد فان قلت انه
منقوض بقولك ضرب واجلس لانّه لم يعلم بهذا انه ضرب واجلس ام ضرب واجلس
قلت يعلم بهذا بقرينة اخرى وهو اللام الذي يجيء بعدها فانّه ان كان منصوبا
يعلم انه جلس زيد او ان كان مرفوعا يعلم انه ضرب واجلس زيد فظهر الفرق
والتاء في نحو نصرت علامة التانيث والسكنت للفرق بينه وبين اللام و
لم يعكس لثقل الفعل وانما جعلت علامة للمؤنث لانها من المخرج الثاني وللمؤنث
ايضا ثان في التخليق ومن التاء ليست بضمير وانما حركت التاء في نحو نصرت لعدم
جواز حذف احد الساكنين مما يجيء كل واحد منهما بمعنى والالف فيه ضمير بارز
ساكن لتثنية المؤنث الغايبة والنون في نصرن ضمير بارز متحرك بالفتح للخفّة
لجمع المؤنث الغايبة والسكنت الراء في نصرن ونصرت حتى لا يجتمع اربع حركات
متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة والتاء فيه ضمير بارز متحرك بالفتح لانه خا طب
والخاطب اسم مفعول وعلامة المفعول النصب والتاء مع الالف في نصرتما
ضمير بارز جزء والاوّل متحرك بالضمة لكونه جزء فاعل وقيل انها ضمير بارز
متحرك لكونه فاعلًا والالف للفرق بينها وبين المتكلم وحده وقيل الالف
ضمير بارز ساكن والتاء للفرق بينها وبين تثنية المذكر الغايب وذيدت
الميم فيه حتى لا يلتبس بالف الاشباع في مثل قول الشاعر اخوك اخو مكاثرة
فحياك الا كيف انتاو زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد تثنية وضمير الجمع فيه
محذوف وهو الواو لان اصله ضربتموا فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم ولا
يوجد في آخر الاسم واو ما قبله مضموم الّا هو وقيل التاء مع الواو بارز جزء
الاوّل متحرك لجمع المذكر للخاطب وقيل التاء ضمير بارز متحرك والواو للفرق بينه
وبين غيره وقيل الواو ضمير بارز ساكن والتاء فارقة والميم لمشاكلة التثنية
والالف الف الجمع فحذفت الواو لكون الميم بمنزلة الاسم مع انه لم يوجد اسم متمكن

طب

وضمّ

آخره واو ولذا لم يكتب الف الجمع والتاء في نصرت ضمير بارز متحرك بالكسر للفرق
بينه وبين المذكر ولم يعكس لان الاخف بالمذكر السابق اولى واصل نصرتن
نصرنن قلبت اليم نونا فادغمت وقيل اصله نصرتن بالتخفيف زيدت النون
حتى يطرد بسكون ما قبل نون جمع المؤنث فادغمت والتاء مع النون
ضمير بارز متحرك لجمع المؤنث المخاطبة وقيل التاء ضمير الفاعل والنون
للفرق بينه وبين المتكلم وحده وقيل النون ضمير بارز متحرك به للخفة
والتاء للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغايبة فان قلت لم خففت
النون في نصرن وشددت في نصرنّ فاجيب بان حق مثل النون ان يقع
بعد ساكن كنصرن وينصرن وانصرن وتاء المخاطب ان يقع متحركة فاراد وا
ان يحفظوا هذا الحكم ومع انه لا يجوز لسكان التاء فادخلت النون بعد
التاء وادغمت احديهما في الاخرى وحذفت التاء في نصرن حتى لا يجتمع علا
متا التانيث كما في مسلمات وضمت التاء في نصرت لان الضم اقوى الحركات
والمتكلم مقدم فاخذ والنون مع الالف في نصرنا ضمير بارز متحرك بالفتح
للخفة والالف لنفس المتكلم مع غيره وقيل النون ضمير بارز متحرك والالف
للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغايبة وقيل ذا دوا تاء المخاطب و
والمخاطبة والمتكلم وحركوها لجميع ضروفا من اللبس بتاء التانيث وفرقوا
بين لجمع المذكر الغايب وبين لجمع المؤنث الغايبة باختصاص المذكر
بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو مما اقوى من النون
لانها من حروف المد واللين والمذكر كذلك وكذا فرقوا بين جمع المخاطبت
والمخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها بالواو التي هي علامة له في الغيبة
واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع المؤنث الغايبة ومن مناسبات
ذكروها والا فالحاكم بذلك الوضع لا غير **قول** ومن المجهول نُصِرْنَ نُصِرْنَا نُصِرُوا
الى آخره اي يتصرف مجهول الماضي كمعلوم على اربعة عشر وجها نحو نصرنا الى

نصرنا بضم النون وكسر ما قبل آخره فما هو ضمير في المعروف ضمير في المجهول
الا انه هناك فاعل حقيقة وهنا قايم مقام الفاعل نحو كلاهما حقيقة بمعنى مقابل
المجاز **قول** ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون الى آخره وهو ايضا يجيء على
اربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره واسكنت النون فيه حتى لا يلزم اربع حركات
المتوالية وعينت الياء لان توالي الحركات لزم من الياء فاسكان لطرف
التي قدرية منه اولى وسوى المخاطب والغايبة في مثل ينصر وتنصر لاستوا
في الماضي نحو نصرت ونصرت ولكن لا يسكن في غايبة المستقبل لضرورة الابتداء
بالساكن وقيل الالف في ينصران ضمير بارز ساكن لتثنية المذكر الغايب
والنون علامة الرفع وهي مكسورة للفرق بينها وبين الجمع والفتح اولى
للجمع الثقيل والواو في ينصرون ضمير بارز ساكن لجمع المذكر الغايب ونون
يضربن علامة التانيث كما في فعلن والياء في تنصرين ضمير بارز للفاعل
كواو يضربون وفاعل مستتر عند الاخفش فان قلت الياء فيه اذا كان علامة
للخطاب والتاء ايضا علامة للخطاب فيكون فيه اجتماع العلامتين فالجواب
عنه التاء علامة للخطاب مع كونها بشيء اخر وهو علامة التانيث والياء
علامة للخطاب فحسب ومجهوله يُنصر ايضا على اربعة عشر وجها نحو ينصران
ينصرون الى آخره بضم الياء وفتح ما قبل اخره **قول** مثال الامر الغايب
لينصر لينصرا الى اخره اللام فيه لام الامر يطلب بها الفعل عن الفاعل وانما كسرت
لانها مشبهة باللام الجارة كما مر والياء فيه حرف المضارعة والنون فاء الفعل
والصاد عينه والراء لامه وانما ينصرف الماضي والمضارع على اربعة عشر وجها
والامر على اثني عشر وجها ستة للغايب وستة للحاضر وستة للحاضرة
لان صيغة المتكلم وحده وغيره لا يمكن منه كما مر علته والتفاوت بين معلوم
امر الغايب ومجهوله في لام الامر في المتكلم وحده لا نحو لتنصر و
المجهول لا يجيء من الامر الحاضر كما ذكروه عدمه بل يكون مجهوله على وزن امر الغا
يب

نحو لتنصرن بضم التاء وكذلك امر النهي غايبا كان او مخاطبا او متكلما
من المعروف والمجهول الا انه زيد في اوله لا نحو لا ينصر الى آخره والتفاوت
بين معلوم ومجهول في الحركة مع زيادة لا للمتكلم وهو لا انصر لا
لانصر وامثلته مذكورة في المتن ولم نذكرها ههنا لظهورها قوله
وتقول في نون التاكيد المشددة لينصرن الى آخره اى تقول في
نون التاكيد المشددة في الامر المعروف والمجهول نحو لينصرن بفتح
الراء والنون ولينصران بكسر النون ولينصرن بضم الراء وفتح النون
وحذف الواو ولتنصرن بفتح الراء والنون وفي الامر للحاضر نحو
انصرن بفتح الراء والنون وانصران بكسر النون وانصرن في الجمع
المذكر بالضم والفتح والحذف وانصرن في المعروف المؤنث بكسر الراء
وفتح النون وحذف الياء وفي الخفيفة في الامر الغايب لينصرن
بفتح الراء وسكون النون في الواحد المذكر ولينصرن بضم الراء و
حذف الواو في الجمع المذكر ولينصرن بفتح الراء في الواحدة الغايبة
وفي امر الحاضر انصرن بفتح الراء وانصرن بالضم والحذف في الجمع المذكر
وانصرن بالكسر والحذف في المعروف المؤنث المخاطبة وكذلك النهي
في نون التاكيد من المعروف والمجهول فان قلت النون الثقيلة والخفيفة
تدخلان في سبع مواضع لوجود معنى الطلب فيها منها الامر والنهي
كما مر والاستفهام نحو هل تضربن وتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو الا تضربن والقسم نحو والله لاضربن والنفي قليلا مشابها بالنهي
في الصورة نحو لا يضربن فما وجه لذكر المصنف الامر والنهي دون
غيرهما لا مثلة نون التاكيد قلت وجهه ظاهر على المتامل فان
قلت ما الشرط في ان يقال نصرنصرا الى آخره بدون حرف العطف
اى لم يقل نصروا ونصروا بالعطف قلت وجهه ظاهر لانصرافه الى

تعريب قوله مثال الفاعل ناصر الى آخره اى صيغة اسم الفاعل ناصر آخرها
الالف الثانية حرف اعراب لان اعراب التثنية يكون بالالف في حالة الرفع
وبالياء في حالة النصب والجر والنون بمنزلة حركة ذلك الحرف وبمنزلة
التنوين فسقطت في حالة الاضافة لانها دخول اللام اعتبارا بالمنزلتين
والواو في ناصرون اعراب الجمع لان اعراب الجمع كان في حالة الرفع بالواو
والنون وفي حالة النصب والجر بالياء ونقاد بالتشديد جمع التكسير
الالف والتشديد للتكسير ونقر بضم النون وفتح الصاد والتشديد
ونصرة بفتح النون والصاد مع التخفيف والتاء فيه للتانيث والتكسير
وناصرة لمفرد المؤنث وناصرات لجمع المؤنث المصحح والتاء فيه للجمع
المصحح والتانيث اصله ناصرات حذفت التاء الاولى ليئلا يجتمع علما
متا التانيث في كلمة واحدة وتعين له لعلة فايدة ونواصر لجمع التكسير
واو منقلبة عن الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير
ولم ينقلب الياء منه صحة لا يلزم الانقلاب من السفلى الى العلوي والى
السفلى وهو ثقيل بخلاف الواو ومثال المفعول منصود منصودان
الى آخره فيعلم حال حروفه مما ذكر في اسم الفاعل قوله ومثال الرباعي
دحرج الى آخره اى مثال الرباعي المجرد دحرج بسكون الحاء وفتح غيره
الدال فاء الفعل والحاء عينه والراء لامه الاولى والجيم لامه الثانية ويدحرج
بضم الياء وفتح الدال وسكون الحاء وكسر الراء ورفع الجيم ودحراجا
بكسر الدال وسكون الحاء ودحرجة مصدر ثانية بفتح الكل وسكون الحاء
فهو مدحرج بضم الميم وكسر الراء اسم فاعله وذاك مدحرج بفتح الراء اسم
مفعوله ودحرج امره بفتح الدال وكسر الراء وسكون الحاء ولا تدحرج
نهي حاضر بضم التاء وكسر الراء وسكون الحاء واعلم ان ههنا كلام من
وجهين الاول ان المص رحمه الله ذكر مثال الثلاثي المتصرف ومجتمع

وذكرة الرباعي والمزيد فيه امثلة مختلفة حيث قال مثال الرباعي
دحرج يدحرج دحراجا ودحرجة الى آخره فالوجه لهذا الثناء انهم
ذكروا اسم الفاعل منه واسم المفعول بذاك حيث قيل فهو مدحرج
وذاك مدحرج مع ان احدهما بالتاء والآخر بالواو وفالوجه قوله
وكذلك تعريف الملحق اى تعريف الملحق بالرباعي المجرد نحو جهور يجهور
بكسر الواو جهورة بفتح غير الهاء الساكن جهوارا بكسر الجيم فهو مجهور
بكسر الواو والامر جهور بفتح الجيم وكسر الواو والنهي لا تجهور بضم التاء
وكسر الواو وقس على هذا سائر ملحقاته قوله مثال الرباعي المزيد
فيه الآخر وفيه كلام من ان كيف ترك حرف العاطف حيث
قال مثال الرباعي ولم يقل ومثال الرباعي بالواو فوجهه ظاهر لما
فرغ المصنف من ذكر امثلة الرباعي المجرد على التفصيل شرع الى ذكر
المزيد الثلاثي الذي هو على ثلثة انواع كما مر تفصيله وبداء من
مثال النوع الذي هو المسمى بالرباعي المزيد فيه وهو على ثلثة ابواب
بقوله مثال الرباعي المزيد فيه من باب الافعال اخرج بسكون الخاء و
فتح غيره يخرج بضم الياء وسكون الخاء ورفع الجيم فامثلة هذا ظاهرا فلما
حاجة الى التطويل ومثال باب التفعيل خرج بالفتح في الكل وتشديد الراء
يخرج بكسر التاء تخريجا وتخرجه بكسر الراء وفتح التاء الثانية عوض عن التا
المحذوفة المنقلبة من تضعيف العين لانكسار ما قبلها وامثلته الباقية
ظاهرة ومثال باب المفاعلة خاصم بفتح الصاد يخاصم بكسر الصاد مخاصمة الى آخره
قوله مثال الخماسي الآخر هذا نوع ثان من ثلثة انواع وهو على خمسة
ابواب كما مر تفصيله فمثال باب الانفعال انكسر ينكسر انكسارا الى آخره اما الاربعة
مثلة المجتمعة من انكسر انكسارا الى آخره ومثال باب الافتعال اكتسب
يكتسب اكتسابا الى آخره ومثال باب التفعل تكسر يتكسر بفتح السين فيهما تكسرا

بضم

بضم السين فهو متكسر بكسر السين ولم يذكر اسم المفعول من هذا الباب لكونه
لازما والامر تكسر والنهي لا تتكسر بفتح السين فيهما ومثال باب التفاعل تصالح
يتصالح بفتح اللام فيهما تصالحا بضم اللام الى آخره قوله واما ادغم واما قال
الى آخره وفيه نظر لان اما اذا كان مكررا يكون الاخر بالواو وههنا لم يتكرر
فلم قال واما بالواو فجوابه ظاهر لما كان ادغم من باب التفعل ضناءة وسيء
ان يكون اثاقل من باب التفاعل ضناءة اراد ان يبين فقال واما ادغم و
اثاقل فاصل الاول تدغم يتكسر واصل الثاني تثاقل كتصالح وادغمت التاء
فيها بعد ما ثم ادخلت الف الوصل ليمكن الابتداء بها لان الساكن لا يبتداء به
ولقائل ان يقول ما الوجه للادغام فيهما وللتبديل فجوابه ظاهر وتقريرها ادغم
يدغم بفتح الغاء فيهما ادغما بضم الغاء الى آخره واثاقل يثاقل بفتح القاف
فيهما اثاقلا بضم القاف الى آخره قوله مثال السداسي الى آخره وفيه نظرا لا
لابد من عطف هذا على الخماسي مع انه ترك حرف العطف ووجهه ظاهر ومثال
النوع الثالث الذي هو المتمم بالسداسي وهو على ستة ابواب ومثال
باب الاستفعال استغفر يستغفر بكسر الغاء في المضارع والفتح في الماضي
استغفارا الى آخره ومثال باب الافعيلال اشهاب يشهاب اشهيبابا فهو
مشهاب والامر اشهاب والنهي لا تشهاب بتشديد الباء في الجميع الا في المصدر
ومثال باب الافعوعال اغدودن يغدودن بكسر الدال الثانية اغديدانا
الى آخره ومثال باب الافعوال اجلوذ يجلوذ بكسر الواو اجلواذا بكسر اللام
الى آخره ومثال باب الافعنلال اسحنكك يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا
الى آخره ومثال باب الافعنلل اسلنقى يسلنقى اسلنقاءا الى آخره وقس على
الثلاثي المجرد الامثلة المختلفة والمجتمعة من كل الرباعي والخماسي والسداسي
من كل باب من المزيد فيه كما قيل الطريق الواحد كاف في ان يفهم الذكي و
الالف الشاهد لا يكفي في ادراك البليد قوله فصل في الفوائد الآتم

ایا تعرف

رابعی در تعلم خامسی در تکسر خماسی سادس در تدحرج سداسی

لما فرغ عن بيان تعريف الافعال الذى هو البحث من جهة اللفظ شرع الى بيان معانى
الافعال الذى هو البحث من جهة المعنى ولهذا قال فصل بالتنوين اى هذا فصل
فى النوايا ذا المعنى فايدة **قول** يصير متعديًا اى اخرج الفعل اللازم
يصير متعديا باحد ثلثة اسباب احدها بزيادة الهمزة فى اوله نحو اخرجته
من الدار وثانيها بزيادة حرف الجر فى آخر نحو خرجت به من الدار و
ثالثها بزيادة التشديد فى عينه نحو خرجته من الدار واسباب التعدية
انما انحصرت فى هذه الثلثة لان افعل وفعل فى الغالب موضوعان
للتعدية والحروف الجر انما يجئ بها لتعدية معانى الافعال الى الاسماء
ثم الهمزة والتضعيف لا يكونان الا فى الثلاثة الجرد نحو اجلست زيدًا
وفرحت زيدا اصله فرح زيد لازم فصار متعديا به وانما يكونان فى الثلاثة
اذ فيما عداه يثقل الفعل بكثرة اذ مما يمازجان بلفظ الفعل ويغيران
ابنيته وتعدية الفعل بالهمزة اكثر من التضعيف لان الزيادة فى
اول الفعل اكثر بالاستقراء حروف الجر يتعدى فى الكل اى فى الثلاثة والرباعى
والمزيد فيه لانها حروف وضعت لتجر معانى الافعال الى الاسماء نحو ذهبت
بزيد وانطلقت به فان قيل فلم زيدت التشديد فى نحو خرج فى العين
دون الاول والآخر فاجيب بان الزيادة فى العين هو الزيادة من
جنس حروف الكلمة فلو زيدت فى المصدر يلزم لاجتماع المثلين والمدغم
ساكن فهو يؤدى الى البداءة بالساكن وهى متعذرة فلم تزد فى الآخر لكون
حقه ان يزاد فى المصدر كالعدة فلما امتنعوا زيادتها فيهما ناسب ان
يزاد فى المصدر فيما هو قريب من المصدر وهو العين وقيل معنى
التعدية تغيير معنى الفعل المتعدى بالباء وقيل لا يغير شئ من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء فانها يغير فى بعض المواضع اى اذا قصد به
التعدية التى نحن بصددها نحو ذهبت بزيد لا التعدية النحوية اما اذا لم يقصد

فلا يغير نحو مررت به فان الباء لم يغير معنى مررت بل معناه مع الباء كمعناه
لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد لمكان يقرب منه زيد على ما مر جوابه ومرورك
لم يتجاوز اياك بل مرورك كما تجاوز الزمان فى ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى
مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا يكون للتعدية
لان آلة التعدية ينبغى ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم
يقال ان مثل هذه الافعال متعدية بالحرف الفلانى لكن لا يقع عليها اسم
المتعدى اذا اطلق بل يقال هى لازمة **قول** بحذف التاء من تفعل هذا
معطوف على قوله باحد ثلثة اسباب تقديره ويصير اللازم متعديا بحذف التاء
من تفعل بتشديد العين ومن تفعل بتكرير اللام والمتعدى ايضا يصير لازمًا
بحذف اسباب التعدية المذكورة وينتقل الى باب الانفعال **قول** باب
فعلل يصير لازما اى الرباعى المجرد الذى يصير لازما بزيادة التاء فى
اوله نحو تدحرج وقوله يصير لازما بزيادة التاء فى اول صيغة لقوله باب فعلل
اعلم ان غير المتعدى يعرف من جهة المعنى بامور ثلثة احدها ان يكون خلقة
كاحمر وطار وقصر وثانيها ان يكون حركة من افعال النفس غير ملابسة نحو كرم وشرف
وطرف وثالثها ان يكون حركة جسم غير تماسّ نحو مشى وانطلق ومن جهة
اللفظ ما كان على وزن فعل وانفعل وافعل وقيل الفعل المتعدى هو
الذى يتعدى الى المفعول به اى يتعدى الفعل عن فاعله الى المفعول به
نحو ضرب زيد او غير المتعدى هو الذى لم يتجاوز الفاعل بل يلازمه نحو
حسن زيد وقام وقعد وضحك فان الحسن لم يتجاوز عن زيد وكذا فى غيره
فان قلت ان هذا التعريف منقوض بضربت ما ضربت زيدًا لانه متعد و
ليس بمتجاوز لا المفعول به لان التجاوز منفى وبصمت فى صمت يوم الجمعة
لانه يتجاوز لوقوعه فيه فاجيب التجاوز المعتبر هيهنا تجاوز الزمن وفهم
ضرب فيما ضربت زيدًا موقوف على فهم زيد وفهم صام فى صمت يوم الجمعة

لم يتوقف على فهم يوم الجمعة في الزمن فيكون تعريفها جامعا ومانعا
فان قلت لم اخر الفعل فيهما فالجواب عنه ان الفعل لا يخلو من ان يكون
فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق او لا فان كان موقوفا فهو المتعدى
والا فهو اللازم مثلا فضربت ماض والتاء فاعله وزيدا مفعوله به ففهم
معنى ضرب في ضربت زيدا موقوف على ذكر متعلقه الذي هو زيد في ضربت
زيدا لان الضرب يقتضي المضروب فان قلت ان المصنف لم يعرف المتعدى
واللازم اولا لكما يكون كذا في سائر المختصرات قلت للاختصار فان
ان المتعدى قدم على اللازم لان معرفة المتعدى اتم من معرفة اللازم
لانه موقوف على معرفة الفاعل والمفعول ومعرفة اللازم موقوف
على الفاعل اولانه اعرف بامر ايجابه وغير المتعدى بامر سلبي والايجاب
اشرف من السلب **قوله** ولا يجيء المفعول به والمجهول الا آخر اى انهما
لا يجيئان من الفعل اللازم لان اللازم من الافعال ما لا يحتاج
الى المفعول به بمعنى ان فعل بمعنى ان فعل يلزم نصورة من تصور محل
صدور الفعل وهو الفاعل فلم يتجاوز تصوره منه الى المفعول به فلا يتصور
حذف الفاعل واقامة المفعول به مقامه كقولك قام زيد **قوله** والمتعدى
بخلافه اي يجيء المفعول والمجهول من الفعل المتعدى بخلاف اللازم فان
الفعل المتعدى مما هو يحتاج الى المفعول به بمعنى ان فعل يتجاوز تصوره
عن تصور محل صدوره الى المفعول به فيتصور ذكر الحذف وذكر الاقامة
كقولك ضرب زيد في قولك ضرب زيد عمرا **قوله** وباب فاعل يكون بين
الاثنين اى يكون استعمال باب فاعل بين الاثنين كقولنا ضاربته وكل واحد
منهما فاعل ومفعول الفاعل الصريح بادى للفعل والمفعول ضمنا والمفعول
المفعول الصريح غير بادى للفعل وفاعل ضمنا وقد لا يكون بين الا
اثنين قليلا فيما لا يصلح المفعول الصريح ان يكون فاعلا ضمنا فحينئذ لا يكون

الفاعل الصريح مفعولا ضمنا كقولك طارقت النعل وعاقبت اللص وباب
تفاعل ايضا يكون بين اثنين كقولك تخاصم زيد وعمرو وتصاعدا كقولك تدافعنا
وللمشاركة للجماعة كقولك تصالح القوم والفاعل كله صريح لا يقصد كونه مفعولا
ضمنا وان وجد المفعول الصريح فلا يكون فاعلا اصلا فالبادي غير معلوم
ههنا ولا اعتبار بالتقدير في بعض الصور وقد يكون باب تفاعل لاظهار ما
ليس في الباطن كقولك تمارضت اي اظهرت المرض وليس بمريض اصلا **قوله** فاذا
كان فاء الفعل من افتعل الا آخره فان قلت ان المصنف وحد القول في
هذا الفصل بصدد بيان الفوايد فلم ذكر ما هو من جملة اللفظ منها فاجيب
بانه لما كان في تاء افتعل قلبا متفاوتا اختلاف صفة مخرج فابتدا ايتها
في هذا الفصل تشبيها باختلاف المعنى وقال فاذا كان فاء افتعل اي متى
كان فاء الفعل من باب افتعل حرفا من حروف الاطباق وحروفها صفظ
قلبت التاء طاء لتعسر النطق بعد من الحروف واختير الطاء لقربها من
التاء مخرجا والحاصل عند اللغة يرجع الى الاستماع وعند العرب
الى التخفيف فتقول من الصبر اصطبر اصله اصتبر ويجوز اصتبر بادغام
الطاء في الصاد بعد قلبها صادا دون عكسه لعظم الصاد من الطاء و
من الضرب اضطرب اصله اضترب ويجوز اضترب دون العكس ومن
الطرح اطرح اصله اطترح فالادغام واجب بعد القلب ومن الظهر اظهر
اصله اطتهر ويجوز اظطهر بالاظهار ولعدم الجنسية في الذات ومن الظلم اظطلم
وفيه ثلثة اوجه الاول اظطلم بلا ادغام والثاني اطلم بالطاء المهملة بقلب
المعجمة اليها كما هو القياس والثالث اظلم بقلب المهملة اليها وانما جاز هذا
في الظاء والطاء لمساواتهما بينهما في العظم وكذا الادغام في جميع متصرفات
باب الافتعال من المضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهي كقولك
يصطبر فهو مصطبر وذاك مصطبر الى آخره ويجوز ترك الادغام فيه لان الادغام

في المتقاربين جايز وفي غيرهما واجب قوله واذا كان الفاء دالًا الى
آخره اى متى كان فاء الفعل من باب الافتعال دالا او ذالا او زاءً معجمة قلبت
تاؤه دالًا مهملة تخفيفًا لتجاورهما اصلها ادتمع فالادغام واجب بعد القلب
نحو ادكر اصله اذتكر قلبت التاء دالًا والذال دالًا وفيه ثلثة اوجه
اذكر بلا ادغام لعدم الاتحاد حقيقة واذكر بالذال المعجمة بقلب
المهملة اليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها للمماثلة بينهما في
العظم ونحو ازجر اصله ازتجر ويجوز بادغام الدال في الزاء بعد القلب
دون العكس لعظم الزاء من الدال في الصورة قوله واذا كان فاؤه
دالًا الى آخره اى واذا كان فاء الفعل من باب افتعل واوًا او ياءً او تاءً
قلبت من الثلثة تاءً ثم ادغمت التاء في تاء افتعل للخفة نحو اتقى اصله
اوتقى قلبت الواو تاء لقرب مخرجها وضعف الواو فادغمت وقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها
منها ونحو اتسر اصله ايتسر قلبت الياء تاء ونحو اتغر اصله اتغر قلبت
التاء ثاء ثم ادغمت قوله والحروف التي تزاد الى آخره قيل انما
قيد الزيادة في الاسماء والافعال ولم يطلق اذ في الحروف تزاد غير
من الحروف نحو لا تزاد بعد بل نحو بلا اعلم ان الحروف التي تصلح
للزيادة والحذف في الاسماء والافعال عشرة مجموعها اليوم تنساه
اولم يأتناسهو او التمان مويت والحاكم ههنا الاستقراء فاذا كان
حرف من حروف هذه العشرة في الكلمة وعدد كان زايدًا على ثلثة احرف
فاحكم بانها زايدة نحو استخرج والمنصر مثلا فان فيه الفًا وسينًا وتاءً منها
وله معنى بدونها فحكمنا بانها زايدة الا اذا لم يكن لها معنى بدونها فلا تحكم
بانها زايدة نحو سوس قوله وابواب الرباعي كلها متعد الى آخره
فان قلت ان المصنف لم ابتداء بالرباعي اى لم قال وابواب الرباعي

ولم يقل وابواب الثلاثي المجرد قلت ان تعدية الثلاثي المجرد ولزومه
غير منضبط بابواب تعدية وغير الثلاثي المجرد ولزومه صحيح فابتداء به توكلوا
بقوله كلها اى كل واحد من ابواب الرباعي متعد الى المفعول به نحو دحرجت
الحجر واكرمت زيدًا الا دحرج فانه لازم بعد ذلك كما مر الكلام من الابواب في
صدر الكتاب وابواب الخماسية كلها لازم نحو انكسر واحمر وقد خرج الا ثلثة
ابواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها مشتركة بين اللازم والمتعدي
واللازم منها اجتمع وتكسر وتشاركا والمتعدي اقتدر وتعقل وتجاذب
زيد عمرًا الثوب وقد يكون اللغة الواحدة تستعمل تارة لازمة وتارة
متعدية وابواب السداسية كلها لوازم نحو احمار واعشوشب واقعنسس
واسلنقى واجلوز واحرنجم واقشعر الا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم
والمتعدي نحو استخرج الطين واستخرج قوله وكلمتين من باب افعنلل الى آخره
وفيه كلام ومن هذا يفهم ان يكون الكلمة متعديًا ولازمًا بالنظر الى المعنى
فلا مدخل للصيغة والوزن في كونها متعديًا ولازمًا فلا وجه لان يقال
ابواب الثلاثة متعد وابواب الثلاثة لازم فليتامل قوله وهمزة افعل لمعا
الى آخره اقول قد بينا معاني همزة في صدر هذه الرسالة على ما ينبغي
فلا حاجة الى الاعادة ههنا قوله وسين استفعل تجيء ايضا لمعان الى آخره
قيل ان المشهور بين الصرفيين ان يقال وسين استفعل مع ان حقها
باب استفعل ليس بالبتة فتقابل بالهمزة والتاء ايضا فما وجه تخصيصهم
فاقول وجه التخصيص ان الهمزة والتاء تزيدان في باقي المزيدات دون
السين تامل وهو يجيء على ستة معان احدها للطلب نحو استغفر اى طلب
المغفرة وثانيها للسؤال نحو استخبر اى سأل الخبر فان قلت ما الفرق بين
الطلب والسؤال فاجيب عنه بان الطلب عام والسؤال خاص
باعتبار المورد لان مورد السؤال اللسان ومورد الطلب يكون اللسان وغيره

اولان المقصود من الطلب حصول المطلوب ومن السؤال
استكشاف المسؤول كما في مثالنا ان المقصود من الاستغفار حصول
المغفرة نفسها ومن الاختبار الاستكشاف من الاخبار لاحصول الخبر
نفسه فافهم وثالثها للتحول نحو التخل الحمز خلاً اى انقلبت الحمز خلاً ورابعها
للاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وخامسها للوجدان نحو استجاد
شيئاً اى وجدته جيداً اصله استجود نقلت فتحة الواو الى الحرف
الصحيح قبلها للتخفيف فقلبت الفا لتحركها في الاصل وما قبلها مفتوح
الآن وجيد في الاصل جيود قلبت الواو ياء لاجتماعها وسبق احدهما
بالسكون واد غمتا وساءها للقول نحو قولهم استرجع القوم عند
المصيبة اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون اى قولنا ناس حين
استرجع عند اصابة المصيبة يقول ان لله عبيداً وملكاً وانا اليه را
جعون في الاخرة وانما لم يقل المصنف وللقول كما قال كذا في غيره لانه
يكون للقول مخصوصاً بهذا القول وقيل وساءها للتسليم اى
للاذعان والقبول وقولهم استرجع القوم عند المصيبة لان الاسترجاع
جاء تسليم وازعان كما قال في الكشاف اى قالوا انا عبيده وملكه لله و
انا اليه راجعون في الاخرة وفيه نظر لانه يفهم انها للوجدان بقرينة
العطف اى وجدنا رجوعاً عندها لكن قوله اى قالوا انا لله وانا اليه
راجعون ليس بمناسب للوجدان ومعناه انا مطيعون دائماً لامر الله
تعالى وانا اليه في امور راجعون وقيل انما قيد المصنف قولهم بهذا
بوقت المصيبة لان غيره قتها للطلب ومعنى هذا القول يؤول الى معنى الطلب
اذ العبد اذا قال عند المصيبة انا لله راجعون كان طلب الرجوع فيه
او الى معنى الوجدان كان فيه راجعاً الى الله تعالى في هذا الوقت والى هذا
المعنى اشار بقوله استرجع القوم بعد قوله وللوجدان قوله وحروف

وانا اليه صح

المد

المد واللين والزوايد واحد الى آخره اقول ولقائل ان يقول
كيف قال انها واحد لان الزوايد هي حروف اليوم شناه كما قال
كذا فيما سبق فبعضها حرف الصحيح فهو مغايرة للحرف العلة فلا
تكون واحدة الجواب عنه ظاهر لان اطلاقه عليها باعتبار النوع
في كثرة التصرف والاستعمال وقيل انها واحدة في اصطلاحهم
بل التفاوت في اطلاق كل واحد على من الحروف بالاعتبار و
التعليل اتما في اطلاق ان الواو والياء والالف سميت علة مطلقاً وحدتها
نظراً الى الذات من غير اعتبار الى الحركة والسكون وغيرهما واتما بنظر الى
العوارض التي ذكرت فانما سميت الواو والياء والالف حروف العلة
لكثرة التصرف فيها فكان كل كلي فيها احد من من الحروف ذات علة وهي
اعم مطلقاً لان من اذا سكنت تسمى حرف اللين مطلقاً اخص منها اعم
من حروف المد ومن اذا تحركت ما قبلها مجانسة لها تسمى حرف مد فكل حرف
مد حرف لين ولا ينعكس فالالف حرف مد ابداً لمجانسة حركة ما قبلها اياها
والواو والياء تكونان تارة حرف مد نحو تقول وتبيع وتارة حرف لين
نحو قول وبيع وتارة لا هي نحو وعد ويسر وقيل سميت ايضا حروف المد
واللين لان فيها مداً وسميت ايضا حرف اللين لانها تسهل التلفظ لابدال
بعضها ببعض من غير كراهية قوله وكل فعل ماض في اول حرف الماضي
اقول هذا مناقشة وهي ان الضمير في اوله راجع الى فعل ماض فهو يكون بوجه
حرف من من الحروف مثلاً وحد ماض بوجه الواو فيفهم منه ان حرف العلة
لا يكون من فعل ماض بل زايدة عليه مع انه ليس كذلك فافهم فان تصحيح
العبارة يكون ايسر واسهل واعلم ان الافعال على سبعة اقسام احدها الصحيح
نحو نصر وثانيها سوما اعتل فاؤه نحو وعد ويسر وسمي المعتل الفاء لوجود حرف
العلة في اوله ومثالا لما ثلثة الصحيح في محل الحركات وعدم الاعلال اولان المثال

فهي خ

في اللغة المتابهة سمي بها بمثال لمشابهة امر بامر الاجوف في الوزن نحو
عدد وزن وثالثها ما اعتل عينه سمي الاجوف اجوفا لخلو جوفه عن الحرف
الصحيح ويقال له ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلثة احرف في المتكلم نحو قلت
وبعت وقيل وفيه نظر لانه يستلزم اختصاص هذا الاسم باجوف الثلاثي
لان غيره ليس على ثلثة احرف عند اتصال بعض الضمائر كما قلت واستقمت مع
انهم يسمونه ايضا ذو الثلاثة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال انه على ثلثة احرف
نظرا على الاصل لان اصل اقمت قمت فحينئذ لا يرد فان قيل ان كون ماضيه
على ثلثة احرف عند اتصال بعض الضمائر ممنوع لان الثالث ضمير الفاعل فيكون
على حرفين فاجيب بالان الاطلاق على الثالث ليس باصطلاحي النحوي
بل المراد منه انه على ثلثة احرف من حروف الهجاء ولا شك انه كذلك وفي
قولهم لكون ماضيه على ثلثة احرف في المتكلم نظر لانه ليس مخصوصا به بل في
المخاطب كذلك فلو قيل في اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك لكان احسن
وحري ورابعها سموا اعتل لامه كغزا ودمى سمي به فاقص لنقصان آخره
عن الحركة والحرف الصحيح في بعض متصرفاته ويقال له ذو الاربعة لكون ماضيه
على اربعة احرف في الاخبار عن نفس مخومين ومخزوت وفيه نظر لانه لم
يسم مثل ضربت ذو الاربعة مع انه على اربعة احرف فاجيب بانه انما سميت
الناقص ذو الاربعة ليسر وهو ان الاجوف لما رجع الى ثلثة احرف عند الاخبار
عن نفس المتكلم نحو قلت كان الناقص بالرجوع الى ثلثة احرف اولى لان
اللام محل التغير واذا لم يرجع الى ثلثة احرف سمي باسم مستانف ليدل على انه
خالف الاصل المذكور وليس هذا السر في مثل ضربت وخامسها المضاعف
نحو مد وسادسها المهموز نحو اخذ وساءل وقراء وسابعها اللفيف
نحو روى ووقى وسائة وجه التسمية لها فان قلت ما الوجه لانحصاره
في سبعة قلت هو ظاهر لان كل فعل ماض لا يخلو من ان يكون

في تركيب حروفه حرف علة او ملحق حرف علة او لا يكون الثاني الصحيح الاول لا
يخلو من ان يكون وكد على سبيل الانفراد او على سبيل الاجتماع الاول على ثلثة اقسام
اما ان يكون حرفا في مقابلة الفاء او العين او اللام الاول مثال والثاني
اجوف والثالث ناقص وان كان على سبيل الاجتماع فهو اللفيف وان
كان في تركيب حروفه ملحق حرف علة لا يخلو من ان يكون على سبيل الانفراد
او على سبيل الاجتماع فالاول مهموز والثاني مضاعف فيكون سبعة
فان قلت لم لم يجعل المهموز ثلثة اقسام باعتبار ان يكون في الفاء والعين
واللام كما في المعتل في العلة قلت المهموز ليس معتلا من جميع الوجوه
بل يشبه الصحيح والمعتل فهو الملغى واحد قوله وكل فعل خال عن هذه
الاقسام الستة الى آخره اى سوى خال عن الاقسام الستة المذكورة ههنا
اجمالا وهي المثال والاجوف الى آخره سمي صحيحا لصحته عن تغير الحركات والحروف
واعلم ان الصحيح هو ان يكون سالما من حروف العلة والهمزة والتضعيف
نحو ضرب فان قلت ما الفرق بين الصحيح والسالم قلت انه عام والسالم اخص
منه وكل صحيح ليس بسالم وقيل في بعض المختصر ونعني بالسالم ما سلمت
حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة
والتضعيف واعترض على هذا بان يقال ان معرفة الاصول يتوقف
على معرفة المقابلة الى اخره وهذا دور بل الاولى ان يقال الاصول ما ثبت
في جميع التصاريف والزوايد ما ثبت في بعض دون بعض فاجيب
انما قال كذا لان معرفة هذا بالنسبة الى المبتدي اسهل لانه لو قال الاصول
ما ثبت في جميع التصاريف والزوايد في بعض فلكل لا يعلم الا بعد الاحاطة
بعلم الاشتقاق لاسند ذلك على المبتدي وفيه نظر لان هذا اختيار الدور
الباطل وقيل في المراد الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام
حرف علة وتضعيف وهمزة واختص الفاء والعين واللام اى فعل للوزن

حتى يكون فيه حرف من حروف الحلق و الوسط و الحلق فكان
ذكر ثابتة عن جميع المعجم باسره فلا يرد النقض على هذا بما كان
بمعناه مثل جعل و وضع و فيه نظر لان عمل و منع كذلك اى
حروفها من تلك المخارج الثلثة مع انها لم يختص له بل الاصوب
ان يقال انهم وضعوا الميزان الذى يتميز به الاصول عند الزوائد
صيغة فعل لانها اعم الافعال معنى لانها صحت استعمالها فى كل معنى نحو
فعل الضرب و فعل النصر قال الله تعالى و الذين هم للزكوة فاعلون
اى مزكون قال صاحب الكشاف و ما من مصدر الا يعبر عن معناه
بالفعل و يقال للمحدث فاعل و يقال للضارب فاعل الضرب و للقاتل
فاعل القتل و قيل هذا منقوض بعمل فانها اعم الافعال و يصح ان
يقال عمل النصر و عمل الضرب فالجواب عنه انه مسلم كان كذا لكن فعل اعم
الافعال و استعمالا فلذلك اختص فعل و وزنه فان قيل لم اختص الثلاثة
للوزن دون غيره من الرباعى و غيره فالجواب عنه ان الثلاثة اكثر من
غيره لانه لو كان غيره لم يكن وزن الثلاثة الا بحذف حرف او اكثر و الزيادة
عندهم اسهل من الحذف فكان جعل الميزان ثلاثيا اولى من غيره **قوله**
قدم بحث باب الصحيح الى آخره فان قلت لم قدم المصنف المعتلات
و ملحقاتها على الصحيح فى التقسيم و قدم الصحيح عليها فى البحث و التعريف
قلت ان التقسيم باعتبار المفهوم و مفهومات المعتلات و ملحقاتها و
جودية و مفهوم الصحيح عدمى و الملكات مقدم على العدميات و اما البحث
و التعريف بالاعتبار الذات فالصحيح مقدم على غيره ذاتا اذ غيره انما يعرف
باعتبار مقايسته عليه و المقيس عليه مقدم على المقيس و اشار على
هذا بقوله و قدم بحث باب الصحيح **قوله** باب المعتلات و المضاعف

الى آخره انما قدم المعتل على المضاعف و المهموز و اللفيف لكثرته و انما قدم
المضاعف على المهموز مع ان بعضهم ذهب الى ان الهمزة حرف علة شدة
لحاق المضاعف بالمعتلات لكثرة الانقلابات فيه بالنسبة الى المهموز
قوله الواو و الياء اذا تحركتا الى آخره اعلم لاعلال حرف العلة شروط
الاول ان يكون حرف العلة فى فعل او فى اسم على وزن فعل الثانى ان يكون
حركة اصلية الثالث ان لا يكون فتحة ما قبلها فى حكم التسكين و الرابع ان
لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب و الخامس ان لا يكون مجتمع اعلالان لواو علة
و السادس ان لا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه لواو علة و السابع ان
لا يشترك للدلالة على الاصل فاذا تحقق مجموع هذا الشروط يعل حرف العلة
بالتسكين و اذا انتفى احدها لا يعل فيعل ما قال و كال لان اصلهما قول
و كيل قلبت الواو و الياء الفا لتحركهما و انفتاح ما قبلهما و انما يعل اذا
كان كذا لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبة زيادة ثقل اثنان
تحتيتان بما حركة حرف العلة و ما قبلها و اثنان تقديريتان بما تتلك
الحرف و لا اعتبار لحركة الآخر لكونه محل التغير و ثلث حركات متواليات
حقيقة و ان كان اخف و فى قال مناقشة و هى ان الالف قام مقام الواو
مع حركتها ام مقام الواو فقط فايتهما كان فلا يخلو عن الكلام فدفع ظاهر
على المتامل و اعلم ان الاجوف يجئ من ثلاثة ابواب الاول فعل يفعل
بفتح العين فى الماضى و ضمها فى المضارع نحو قال يقول الثانى فعل يفعل
بالفتح فى الماضى و بالكسر فى المستقبل نحو باع يبيع الثالث فعل يفعل بالكسر
فى الماضى و الفتح فى الغابر نحو خاف يخاف فان اصلها خوف نحو فعل الاول
بالقلب فقط و الثانى بالنقل اولا و القلب ثانيا و لا يقال الحصر ممنوع لانه يجئ
من فعل يفعل بالضم فيها نحو طال يطول لانا نقول انه قليل لا اعتداد به ثم اذا
اتصل به ضمير المتكلم او الخاطب او جمع المؤنث الغايبة نقل فعل من الواوى

لا فعل بضم العين الناء من اليائى الى فعل بالكسر دلالة عليها ولم يتغير فعل
ولا فعل اذ كانتا اصليتين و نقلت الضمة والكسرة الى الفاء وحذفت العين
لالتقاء الساكنين مثال الواوى قال قالا قالوا الآخر ومثال اليائى
باع باعا باعوا الآخر و تضم ما قبلها اذا كان المحذوف واوًا نحو قلت
ونكر اذا كان ياءً او واوًا مكسورًا نحو كلت وخفت بكسر الخاء و
مبت بكسر الهاء قيل فان الهاء كسرت فمبت ليدل على اذ يائى و الخاء
كسرت فخفت ليدل على انها مكسور العين فان قلت هلا ضمت الخاء
ليدل على انها واوى كما ضمت الفاء فى قلت فالجواب ان بيان اللامية
عندهم اهم من بيان الواو لانه يدل على معنى من المعانى و بيان بناء
الواو والياء على عوض من العوايض فان قلت فلم لم تكسر بعد حذف
الياء فى لست قلت لكونها مشابها بالحروف من ان الحرف مثل لست
جامد لا يتولد منه الامر والنهى وغيرهما وليست كذلك فالتزموا فتح
الياء مثله فان قلت فعل هذا يلزم ان لا يحذف العين للمشاكلة
كما لا يكسر الفاء لها قلت انما يحذف العين ليكون دليلًا على اصله وهو
التصرف اللازم المساوى للافعال واعلم ان ما قيل لحروف العلة بعد
الحذف فى المزيد فيه يكون مفتوحًا كما عدت وانقدت واستجيبت واخيرت
قول مثالا من الناقص اى آخره اى مثال المنقلب من الناقص نحو غزا
ورمى اصلهما غزو ورمى قلبت الواو والياء الفًا كما مر فى الاجوف
وكتبت الياء على صورة الياء ايذانا بجواز امالتها وهو لا يجئ من باب
فعل يفعل بالكسر فيهما **قول** و تقول فى تثنيتهما اى يقال فى الحاق التقديرى
غزوا ورميا بغير قلبها الفا مع وجود موجب الاعلال وهو ان يتحرك
حرف العلة وما قبلها ان يكون مفتوحا لئلا يلتبس بعد حذف احدى الا
لفين لالتقاء الساكنين بالمفرد فى التلفظ و اللحظ والتلفظ فقد فى

الثانية لان الف التثنية لا يحذف لكونها ضميرا ولا يكتب بالياء وانما لم تقلبا
ايضا فى جمع المؤنث الغايبة مثل غزون ورمين والمخاطبة مثل غزوت
ورميت ونفس المتكلم مثل غزوت ورميت للزوم سكون الواو والياء
فيهما فانهما لا يقلبان الفا ساكنتا الا فى موضع يكون سكونهما فيه غير
اصلى اى غير لازم بان نقلت حركتهما الى ما قبلهما نحو اقام واباع اصلهما اقوم
وابيع فنقلت حركتهما الى الحرف الصحيح فقلبتا الفا لانفتاح ما قبلهما وكون
سكونهما عارضًا وتقول فى جمع المذكر الغايب غزوا ورموا اصلهما //
غزو واو ورميو اقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع الساكنان
احدهما الالف المقلوبة والثانى واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة لان
الواو ضمير وهو لا يحذف ليلا يبقى الفعل بلا فاعل فبقى غزوا ورموا وكذلك
فى رضوا الا انهم ضموا الضاد فيه بعد الحذف حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى
الواو وتقول فى تثنية المؤنث غزتا ورمتا اصلهما غزوتا ورميتا وحذف
الالف بعد القلب وان لم يجتمع الساكنان لفظا لكن يجتمع تقديرًا لان
التاء كانت ساكنة فى الاصل اى فى المفرد فحركت الالف التثنية فحركتها
عارضة والعارض كالمعدوم فلا اعتبار لها ولها اعتبار اذا استند بها
حاجة ولهذا لم يحذف احد الساكنين الباقيين وهما التاء والالف التثنية
لان التاء علامة والالف ضمير وهما لا يحذفان فلا يلزم من عدم اعتبارها
من وجه عدم اعتبارها من وجه كذا **قول** وتقول فى جمع المؤنث الغايبة
من الاجوف قلن وكلن الى آخره واعلم ان طريقة النقل الى نقل فعل من
الواوى الى فعل وفعل من الياء الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض
المتاخرين ان الضم والكسر تحريف بهم بالاصالة واصل قلن وكلن قولن و
كيلن فقلبت الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لسكونهما
وسكون اللام والتضعيف اولى بالحذف فصار قلن وكلن بالفتح فيهما ثم نقلت

الكسرة على الياء المحذوفة وصح

فتحة الكاف الى الكسرة وفتح القاف الى الضمة لتدل الضمة على
الواو المحذوفة لان المتولد من الضمة الواو فهى عبارة عن ضمتين
ومن الكسرة الياء وهى عبارة عن كسرتين ومن الفتحة الالف فهى
عبارة عن فتحتين وقيل فى قولهم قلن اصله قولن فحذفت الواو بعد
القلب ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وهو فاسد صورة
لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بمعنى لاختلاف
معنيين البابين **قوله** والياء اذا انكسر ما قبلها تركت الى اخرى اى
الياء اذا كانت كسرة ما قبلها لازما تركت على حالها للموافقة ساكنة
كانت او متحركة لكن اذا كانت للحركة فتحة نحو خشى بالفتح وخشيت بالسكون
واذا كانت للحركة ضمة فاعل بالحذف نحو يرمى والياء الساكنة اذا
انضم ما قبلها قلبت واوا لسكون مناسبة بحركة ما قبلها نحو يوسر اصله
ييسر **قوله** وتقول فى مجهول الاجوف قيل اصله قول فنقلت كسرة الواو
الى القاف بعد ان سكنت لثقل ضمة القاف وقيل كسرت فصار القاف
مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء لان القاعدة ان الواو
اذا كانت ساكنة وما قبلها مكسورة قلبت ياء لتكون موافقة لحركة
ما قبلها والواو المتحرك اذا وقعت فى اخر الكلمة والكسر ما قبلها قلبت ياء
للموافقة والحق نحو بنى اصله بنو قلبت ياء لتطرفها ومتحركة بالفتح وانكسار
ما قبلها لانها من الغباوة وهى عكس الادراك وهو التعقل والتصور
وقيل فى بعض الشروح وتقول فى مجهول المزيد فيه اخير واجير و
انقيد ولا يجئ من مزيد الثلاثة الا من الابنية المذكورة فان قلت
كيف بنى مفعول من انقاد وهو لازم والمبنى للمفعول لا يبنى الا من
المتعدى فالجواب ان الغرض من ذكر تكثير الامثلة لا تصحيحا **قوله**
وتقول فى جمع المذكر من الناقص الى اخره اى يقال فى جمع المذكر من

المحمول

الجمع الناقص الواوى غزو واصله غزو واقلبت الواو ياء لتحركها بالضمة
وانكسار ما قبلها ويسلب حركة الزاء لان فى ابقائها يلزم تغيير واو الضمير
بعد حذف الواو لاجتماع الساكنين وهو غير جايز ثم نقلت ضمة الياء
الى الزاء وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو لان الواو ضمير و
هو لا يحذف فصار غزوا وتقول فى مضارع الاجوف يقول ويكيل ويخاف
ويهيب اصلها يقول ويكيل ويخوف فنقلت حركة الواو والياء الى الحرف
الصحيح لان كل واحد واو وياء متحركتين ويكون ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا
نقلت حركتها الى الحرف الصحيح لقوته وضعفها وانما قلبت واو يخاف وياء
يهيب بعد نقل حركتها الى ما قبلها الفا لكون سكونها غير اصلى وانفتاح
ما قبلها ولم يقلب الواو والياء فى يقول ويكيل بعد النقل الفا لعدم
انفتاح ما قبلها وكل واو وياء وقعتا فى اخر الكلمة وقبلها حرف متحرك
اسكنتا بالسلب ما لم تكن منصوبة بحرف ناصب نحو يغزو ويرمى ويخشى
لاستثقال الضمة والكسرة على الواو والياء لضعفها وعدم صحتها قلبت
ياء يخشى الفا لانفتاح ما قبلها ولم تقلبا فى يغزو ويرمى وترسين لعدم
انفتاح ما قبلها وحركت الواو والياء اذا كانت منصوبة نحو لن يغزو
ولن يرمى لخفة الفتحة عليهما **قوله** وتقول فى التثنية يغزوان ويرميان
ويخشيان وانما لم يقل حرف العلة فيهما مع ان موجب الاعلال موجود لئلا
يلتبس بعد حذف احد اللامين بالمفرد واصل يغزون ويرمون ويخشون
يغزوون ويرميون ويخشيون فاسكنت الواو والياء لوقوعهما فى لام
الفعل فاجتمع الساكنان الواو والالف وبعدهما واو الجمع فحذفت ما كان قبل
واو الجمع وضمت الميم من يرمون ليصح واو الجمع وانما قلبت ياء يخشيون الفا
دونهما لان ما قبل حرف العلة فيه متحركة بالفتح الخ هى شرط الاعلال وليس
مطلق الحركة شرطا فى الاعلال **قوله** وتقول فى الواحد المخاطبة الى آخره اى يقال

(وهى المقلوبة من الياء)

ذ واحدة المخاطبة من مضارع الناقص الواوى تَغْزِينَ اصله تَغْزُوِينَ
فاُسْكِنَتِ الزّاء بسلب حركتها لاستثقال الضمة قبل كسرة الواو ونقلت
كسرة الواو اليها لان في ابقائها والحكم الواو بالسلب يلزم تغير الضمير
او العلامة مع الالتباس بعد حذف الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت
الواو لسكونها وسكون الياء لان الياء ضمير او علامة التأنيث **قوله**
وتقول في اسم الفاعل من الاجوف الماضي اى يكون اسم الفاعل منه على وزن
قَائِلٌ وَكَائِلٌ فاصلها قَاوِلٌ وَكَايِلٌ فقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
ولا اعتبار للالف الفاعل لانها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع الالفان
الساكنان ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لانه يلتبس بالماضي وكذلك التاء
فحركت الاخيرة فصارت همزة وقد يحذف حرف العلة في بعض اسم الفاعل
نحو باع ولاع ولايع اصلها بايع ولايع فحذفت الياء فيهما ويجعل حرف العلة
في بعض اسم الفاعل قلب المكان نحو شاك اصله شايك نقلت الياء الى
موضع الكاف والكاف الى موضع الياء فصار شاكٍ فاعل كل عِلال قاضٍ
فصار ساكٍ **قوله** واسم الفاعل من الناقص منصوب حالة النصب اى
لا يسكن ياؤه في حالة النصب نحو رأيت غازيا وراميا ويسكن في حالة
الرفع والجر نحو هذا غازٍ ورامٍ ومررت بغازٍ ورامٍ اصل غازٍ
غازو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الضمة لثقلها فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين فان ادخل الالف
واللام سقطت التنوين فيعود الياء ساكنة نحو هذا الغازي والرامي
ومررت بالغازي والرامي وفي المؤنث يقال غازية لانه فرع المذكر و
التاء طارية **قوله** وتقول في مفعول الاجوف مقول اصله مقوول نقلت
الضمة من العين الى ما قبلها فاجتمع ساكنان ثم حذفت الزايد عند سيبويه
لان حذف الزايد اولى والواو الاصلي عند الاخفش لان الزايد علامة والعلامة

لا تحذف

لا تحذف وقال سيبويه في جوابه لا يحذف العلامة اذا لم يوجد علامة
اخرى وقيم يوجد علامة اخرى وهي الميم فيكون وزنه عنده منفعل بضم
الميم وسكون العين وعند الاخفش مفعول **قوله** وتقول في بناء الياء
مكيل اصله مكيول فنقلت ضمة الياء الى الكاف فحذفت لاجتماع الساكنين
احدهما الياء التي هي عين الفعل والثاني واو المفعول ثم حذفت الياء
على مذهب الاخفش فصار مكول وكسرت الكاف ليدل على الياء المحذوفة
ولئلا يلتبس بالواوي مكول بكسر الكاف وسكون الواو فصارت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مكيل وعلى مذهب سيبويه
حذفت واو المفعول فصار مكيل بضم الكاف وسكون الياء ثم كسرت
الكاف صيانة للياء ومذهب سيبويه اولى لقلة الاعلال في اليائي ولان
التقاء الساكنين انما يحصل عند الياء فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى
الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة وقوع الالتباس قلنا
لو سلكنا الى طريق سيبويه لرفع الالتباس ايضا لا يقال واو المفعول علة
وهي لا تحذف لانا نقول لا نسلم انها علامة بل هي كاشباع الضمة لرفضهم
منفعلا كما ذكرنا في وزن اسم المفعول والعلامة انما هي الميم ولهذا اكتفى بها
في المزيدات من غير واو فان قلت القاعدة اذا اجتمع الزايد مع الاصل
فالمحذوف هو الاصل كالياء من غازٍ مع وجود التنوين وايضا القاعدة
اذا التقى الساكنان والاول حرف فالمحذوف هو الاول كما قلت
من القاعدة فيما اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا
ليس كذلك بل ساكن فاعلة واما قول العرب مشيب من المشوب وهو
الخلط واعلم ان فعول نحو عدو من الواوي ومن اليائي بغي فان قلت
فما الدليل على ان بغي فعول لا فعيل فالجواب عنه الدليل على ان فعول انه لو كان
فعيلا لانث مع المؤنث لانه بمعنى الفاعل وفعيل اذا كان بمعنى الفاعل انث

مع المؤنث

وبقي لم يؤنث فدل على انه فعول لان فعولا لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث وفعيل من الواوي صبي ومن اليائي شري والمزيد فيه يعتل
بما اعتل به المضارع كمجيب ومستقام ومنقاد ومختار **قول** واذا اجتمعت
الواو ان والاولى ساكنة هذا قاعدة ان الالواوان اذا اجتمعتا والاولى
منهما ساكنة والثانية متحركة ادغمت الاولى في الثانية لدفع الثقل
كمغزو اصله مغزوو وايضا اذا اجتمعت الواو واليا فكانت الواو
متقدمة ساكنة واليا متحركة قلبت الواو ياء دون العكس لان دال
الثقل بالخفيف اولي وكسر ما قبل الياء الاولى لاجل الياء وادغمت
الياء في الياء للجنسية كمرمي ومختشي بكسر العين وتشديد اللام واصلهما
مرموي ومختشوي **قول** وتقول في امر الاجوف قل الى اخره اي الامر
الحاضر منه يكون على وزن قل بالضم والتسكون اصله اقوول بضم الهمزة
والواو فنقلت حركة الواو الى القاف ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين
لان الضعيف اولى بالحذف ثم حذفت الالف لانعدام الاحتياج اليها
ويحذف الواو في قل للحق وان لم يجتمع فيه الساكنان لان الحركة فيه حصلت
بالخارجي فيكون في حكم السكون تقديرا بخلاف قولا وقولن لان الحركة
فيهما حصلت بالداخليتين وهما الف الفاعل ونون التأكيد وهو بمنزلة
الداخلي ويحذف الالف في دعتا وان حصل الحركة بالف الفاعل لان
التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام في قولا وقولن وانما تعود
الواو في التثنية كقولا يكون اللام فيه متحركة وفي الناقص الواوي
تقلب الواو ياء في مجهول الماضي كغزي اصله غزو قلبت الواو ياء لوقوعها
في الطرف وانكسار ما قبلها وفي الناقص الواوي تقلب الواو ياء في
المستقبل والامر والنهي المجهولات كيغزى ويغزى ولا تغزى لانها فروع
الماضي **قول** واما المعتل المثال فتسقط فاء فعله في المستقبل الى آخره اعلم

ان الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة سواء كانت معلومة او مجهولة
لا يعتلان كوعد ووقر ووزن ونظائرها لتعين المتكلم عند الابتداء ولاتباع
الثلاثة في الزوايد كواوعد وايسر ولا يعوض بالتاء في الاول والاخر حتى
لا يلتبس بالمستقبل والمصدر في نحو الحروف اما الواو فتحذف من المضارع
والامر والنهي المعروفات دون المجهولات اذا كان عين المضارع مكسورا كنحو
يعد اصله يوعد فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهو ثقيل على
اللسان لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية وهي الياء الى الضمة التقديرية
وهي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية وهي كسرة العين
في يوعد فان الياء سفلي والواو علوي بالنسبة اليها ومثل هذا ثقيل فيطلب
الخفة بحذفها فلم يحذف الياء لانها علامة المضارع ولم يجز حذف الكسر لا
نها يعرف الكلمة بها فتعين الواو بالحذف فحمل عليه ما وقع بين تاء او
همزة او نون وكسرة كتعد واعد ونعد للمشاكلة ولا يحذف في يوعد
لان اصله ياوعد فان قلت لم لم يحذف الواو في يوسر بعد قلب الياء
واوا لوقوعها بين ياء وكسرة كما يحذف في يعد قلت لو حذفت لادى
لاحذف حرفين ثابتين في الماضي او مواضحاف واحراز للكلمة اولان
العلة وهي الوقوع بين ياء وكسرة ليست بموجودة فيه اذ اصله ايسر والهمزة
ثابتة تقديرا فوقع الواو بين همزة وكسرة تقديرا ولهذا اخذ الامر
بالصيغة على هذا الاصل لا يقال اذا كانت الهمزة ثابتة تقديرا يلزم
ان لا ينقلب الياء واوا لانا لم يقع قبل الياء الساكنة مضموم بل مفتوح
لانا نقول القلب يستلزم الصورة والحال والحذف التقديري والاصلي
قوله كوهب يهب اي حذفت الواو في مثل يهب ويطاء ويسع
ويضع ويدع ويقع مع ان الواو لم يقع بين ياء وكسرة لانتهاء الاصل
بفعل بالكسر فتح حرف الحلق وحذف من يزر لكونه في معنى يدع اما لا يفعل

ماضي يدع ويزر فلا يقال وزر واو حذف التاء دليل على انه واوي
وتثبت بين ياء وضمة اوفتحة اصلية كوسم يوسم ووجل يوجل و
يحذف الواو من مصدره الذي على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون
العين وفتح اللام تخفيفا نحو عدة وهبة ولم يحذف الواو في وجهة
بكسر الواو لان اسم المصدر اولان مضارعه ليس على يفعل بالكسر و
التاء في مصدر عوض عن الواو ولم يدخل على اوله للا لتباس ويجوز
حذفها وتركها عند سيبويه والفراء لا يجوز الا في حالة الاضافة نحو اقام
الصلوة اصله اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت الواو
ثم جيئ التاء في آخره عوضا عن المحذوف وحذفت التاء بالاضافة ايا
الصلوة واذا ازيلت كسرة ما بعدها اعيدت الواو نحو لم يوعد واذا
ضم ما قبلها اعيدت الواو نحو زيد ايجل تلفظ بالواو وتكتب بالياء
والامر منه عد عدا عدوا الى آخره واسم الفاعل واعد واسم المفعول
موعود والموضع منه موعد بفتح الميم والعين والآلة ميعد بكسر
الميم وفتح العين والمضاعف منه ود يود فهو واد قوله واما
اللفيف المقرون الى آخره وانما يقال له لفيف لالتفاف حرف العلة فيه
وهو على ضربين مقرون ومفروق اما المقرون فحكم عين فعله حكم
الصحيح اي لا يتغير وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص
قيل ليلا يجتمع اعلالان متواليان في حرفين متواليين في كلمة واحدة
لانه محال في كلمة واحدة ولم يكن لامه كالصحيح لانه محل التغير ومثاله
طوى يطوي مثل رمى يرمي والامر منه اطو اطويا اطوا اطوي اطويا
اطوين وحذفت اللام فيه واما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله حكم
فاء المعتل نحو وقى يقي اصله يوقي مثل وعد يعد وحكم لامه حكم لام الفعل
اي مثل رمى يرمي والامر منه ق قيا قوا قي قيا قين ويقال له بالهاء للوقف

اصله اوق بكسر الهمزة والقاف فحذفت فاء فعله لتشاكل ما هو ج
واقع بين ياء وكسرة كالمعتل فاستغني عن الهمزة لعدم الاحتيا
اليها بحذف الواو الساكن وحذفت لام فعله في الجازم والو
قف لان حرف العلة بمنزلة الحركة فيهما كالناقص فبقي القاف لتسقط ص
مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكر ليلا يلزم
الابتداء بالساكن او الوقف على الحركة واسم الفاعل منه واق المتحرك خ
والمفعول موقي والموضع موقى والآلة ميقى والجمع وقي يوقى
الى آخره قوله واما المضاعف اذا كان عين فعله الى آخره ولقا
ئل ان يقول لم يقدم المضاعف مع انه اقرب من الصحيح منها
اي من المعتل والمهموز لكون الاعلال فيه قليلا فجوابه قد مر ويقال
له اصم لشدة ولا يقال له صحيح لضرورة احد حرفيه حرف علة نحو تقضى
البازي اصله تقضض واملست بمعنى املست وهو يجئ من ثلثة
ابواب احدها فعل يفعل بفتح العين في الماضي وبضم العين
في المضارع نحو مد يمد وثانيها فعل يفعل بفتح العين في
الماضي والكسر في المضارع نحو فر يفر وثالثها فعل يفعل بفتح العين
في المضارع ولا يجئ من باب فعل يفعل بالضم فيهما الا قليلا نحو حسب
يحسب بدليل مجئ فاعله على وزن فعيل وهو حبيب ولب فهو لبيب
اعلم ان اجتماع الحرفين على ثلثة اضرب الاول ان يكون اولهما ساكنا
والثاني متحركا نحو مد مصدرا وكلتاهما متحركتين نحو مد يمد فالادغام
فيهما واجب لدفع الثقل الحاصل من التكرار الموجب لتعذر التلفظ
او لتعذر النطق لانه كالمشي بالقيد فاصل مد يمد مد يمدد فنقلت
حركة الدال الاولى الى الميم في المضارع وسلبت في الماضي فبقيت الدال
الاولى ساكنة فادغمت في الدال الثانية وانما لم يجعل عكسا اي لم يدغم

الثاني في الاول لئلا يتعذر النطق اما في الالحاقيات فلم يدغم نحو
قرد دحتى لا يبطل الالحاق وفي الاوزان التي يلزم الالتباس نحو صكك
وسرر وجدد وطل حتى يلتبس بفكّ وسَرّ وجدّ وطلّ ولا يدغم
في نحو يحيى في بعض اللغات حتى لا يتبع الضم على الياء في يحيَ وقيل
انما لم يدغم لان الياء الاخيرة غير لازمة لانها تسقط تارة في نحو صيوا و
تقلب تارة في نحو يحيَ والثاني ان يكون الاول متحركا والثاني ساكنا لان مادّ
فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني فيحصل للفظة
بسكون الثاني نحو يمدون وليمدون ولا تحدون وامدون ومددت
ومددنا وقيل اذا سكنت الاول لزم الادغام ليتسهل النطق فا
فاسكان لعدة مما يرفع الثقل الحاصل من التكرار والادغام يدفع
الثقل الحاصل من سكون الاول ثقل فيما هو بسكون الثانية اذ كان لا
نمّا فلا ادغام وقيل الادغام ممتنع عند سكون الثاني في غير الوقف
لوجود اللغة بسكون الثاني مع شرطه ولكن جوز الحذف في بعض المواضع
نظرا الى اجتماع المتجانسين نحو ظلت كما جوزوا القلب في نحو تقضي البازي و
عليه قراءة من قراء وقدرن في بيوتكن من القراء اصله اقررن فحذفت الراء الا
فنقلت حركتها الى القاف ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن
وقيل من وقر يقر وقارًا واذا قرئ قرن يكون من اقر بالمكان بفتح القاف
وهو لغة في اقر فيكون اصله اقررن فنقلت فتحة الراء الى القاف فصار قرن
وايضا قال البعض انه مشتق من القرار وقال البعض انه مشتق من الوقار
والثالث ان يكون سكون الثاني عارضا فالادغام فيه جايز كقولهم يمدّ اصله يمد
يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم فبقيتا ساكنتين ولم يحذف احدهما لعدم
الترجيح فحركة الثانية فادغمت الاولى فيها ثم فتحت الثانية لان الفتحة اخف الحركات
ويجوز تحريكها بالضم فيما اذا كان العين مضمومًا والكسر فيما اذا كان مكسورًا

ولا تثقل ص

او

او مفتوحًا وقيل يجوز تحريكها بالكسر لانه الاصل في تحريك الساكن فان
الجزم عوض عنه في الفعل معوض الكسر عنه الجاجة ويجوز فيه الاظهار نحو
لم يمدد وقيل اذا دخل الجازم فيجوز عدم الادغام نظرًا الى ان شرط
الادغام تحرك الحرف الثانية وهي ساكنة ههنا فلا يدغم وهو لغة الحجازيين
ويجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا يعتد به وهذا لغة بني تميم
ولغة الحجازيين اقرب الى القياس ولذا ورد في التنزيل ولا تمنن تستكثر
فان قيل ان السكون في نحو مددت ونحو ايضا عارض فلم لا يجوز الادغام
قلنا لان الضمائر المرفوعة كاجزاء من الكلمة ولذا يسكن ما قبلها دلالة
على ذلك فلو حرك لزال الغرض واعلم انه قيل في المراح والثاني ان
يكون الاول ساكنا يجب فيه الادغام ضرورة نحو مدّ اقول وفيه نظر لان الوجوب
فيهما مسببة الاقدام فكان قوله ضرورة زايدة لانه لا فايدة من ذكر
القيد فليتامل **قول** وتقول في الامر اي اخ اي يجيء الامر الحاضر من يفعل
بفتح العين مد بفتح الدال للاتباع بالميم اصله امدد نقلت حركة الدال الاو
الى الميم واستغني عن الهمزة واذ غمت في الثانية وادخل بدل التشديد و
يجوز مد بفتح الدال للخفة ويجوز مد بالكسر لانه اصل فيه والميم مضمومة في الثلث
لان الحركة المنقولة اليها الضم ويجوز امدد بالاظهار اكتفاءً بالحركة الحاصلة
بسكون الثاني فان قلت ان سكون الامر عارض لان اصله فعل المضارع
المعرب فكان مبنيا على السكون فهو عارض فجاز فيه الادغام والاظهار
نحو امدد ومد فلم لا يجوز الاظهار في الماضي لان اصله مصدر قلت الجواب عنه
ظاهر على المتامل ويجيء الامر من ينعل بكسر العين كوفر بكسر الراء للاتباع
وفر بالفتح للخفة والتاء مكسورة فيهما لان الحركة المنقولة اليها كسرة
ويجوز افرد بالاظهار ويجيء من ينعل بالفتح عض بالفتح للخفة او للاتباع
وخض بكسر الضاد لانه اصل فيه والعين مفتوحة فيهما لان الحركة المنقولة

الى

اليها

فتح ويجوز اعفض بالاظهار واكتفاء بسكون الثانية ويجئ اسم الفاعل من
المضاعف مادّ مادّان مادّون مادّة مادّتان مادّات ومواد واسم
المفعول ممدود وممدودان ممدودون الى آخره واسم الزمان والمكان ممدّ
واسم الآلة ممدّ والجمع مدّ مدّامدّ وايمدّ يمدّان يمدّون الى آخرهما قوله وتقول
في افعل احبب الى آخره اى يقال في المضاعف من المضارع من افعل احبّ
يحبّ اصله احببب بحبيب فنقلت حركة الباء الاولى الى الحاء قبلها وادغمت الباء
الاولى في الباء الثانية فالقي بدله التشديد والامر منه أحبّ بالادغام والفتح
للخفة والكسر للاصالة واحببا بالاظهار اكتفاء بالسكون قوله واما المهموز
فان كانت الهمزة اياما خره وقيل انه يجئ على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو
اخذ ومهموز العين نحو سأل ومهموز اللام نحو قرأ وحكمه في تصاريف
فعل حكم الصحيح لان الهمزة حرف صحيح لكن لا يقال له صحيح لصيرورته همزة حرف
علة في التليين وهي قد تخفف اذا وقعت غيرا ول لانها حرف شديدة من
اقصى الحلق وهو يكون بثلثة اشياء الاول بالقلب والثاني بان يجعل بين
بين اى بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي حركتها منه والثالث
بالحذف اما الاول فهو ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوح تقلب
الفا للين عريكة الساكن والاستدعاء ما قبلها نحو يأكل ورأس وان كان ما قبلها
مكسورا قلبت ياء نحو ايذن اصله اءذن وهو امر من اذن وان ما قبلها
مضموما قلبت واوا نحو يؤمن فان كانت الاولى همزة وصل تعود الثانية
همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها نحو ءاءمل واما الثاني فهو اذا كانت
الهمزة متحركة وما قبلها متحرك تثبت لقوة عريكتها نحو سأل ولوم وسئل و
اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما تجعل واوا او ياء نحو يرءون
لان الفتح كالسكون فيقال للين فتقلب كما تقلب في السكون نعم انه لم تقلب
في سأل مع ان الهمزة مفتوحة ضعيفة لصيرورة فتحة قوة بفتح ما قبلها

الماضي وصح

واما الثالث اى التخفيف بالحذف فهو ان يكون اذا كانت الهمزة
متحركة وما قبلها ساكنا يجوز تركها على حالها لكونه حرفا صحيحا
ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها لمجاورة الساكن ثم حذفت لاجتماع
الساكنين نحو قوله تعالى وسئل القرية اصله وسئل القرية فنقلت حركة
الهمزة الى السين قبلها ثم حذفت لسكونها وسكون اللام بعدها
لانها لما اعلت الحقت بحرف العلة فضعفت ولم يحذف اللام
لقوتها وقد قرئ بهذا باثبات الهمزة نحو وسئل القرية وتركها
نحو وسل القرية واللام فيه يحرك لالتقاء الساكنين فهو عارضة
ولا اعتبار للعارض كما في غزيا ورميا فان قلت فعلى هذا يلزم
عدم استغناء عن همزة الوصل لان حركة السين عارضة فاجيب
بان حركة السين عارضة هي حركة الهمزة التي هي عين الفعل وحر
كتها ليست بعارضة اذ المراد بالحركة العارض ما حصلت بغير نقل
من الكلمة وايضا حذفت في يرى وهو مضارع راى اصله يرءى
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ليّن الهمزة فاجتمع ساكن
فحذف الالف والقي حركتها الى الراء فصار يرى وانما حذفت فيه دون
نحو ينأى وغيره لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة
في الفعل الثقيل وبناء افعل منه مخالف لاخواته لمخالفته ثلاثية
لها اى نحو اترى يرى اراء واراءة الى آخره المفعول مرئي الى آخره
اصله مرءى فاعل كما في مهتدي ولا يجب حذف بهمزة لان وجوب
حذف الهمزة في فعل غير قياسي وحذف في نحو مرا اصله مرائى قياسا
على نظائره وقيل في الحاق التفاعيل لثلاثية راء يراء راءا الى
آخره واعلال الياء قد مر في باب الناقص المستقبل يرى يريان يرون
ترى تريان يرين الى آخره وحذف الالف في يرون لاجتماع

التساكنين بواو الجمع وحركة الياء في يرون لطرو الحركة عليها واصل ترين
ترئيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما في يرى فنقلت حركتها الى الراء
فصار ترين ثم جعلت الياء الفا لانفتاح ما قبلها فصار ترين ثم حذف
الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين وسوى بينه وبين جعل
اكتفاء بالنية التقديرية كما في ترين في الناقص واذا ادخلت النون
الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا فحذفت النون
علامة للجزم وكسر ياء التانيث حتى يطرد وتجمع نونات التاكيد الامر
دياد وادى دياد ين ولا تجعل الياء الفا فيا تبعا لريان ويجوز
الوقف بالهاء كخوذه فحذفت همزته كما في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون
وبالنون الثقيلة ترين ترينان رون رين ريان ريانا فجيء بالياء في
رين لعدم السكون ولم تحذف واو الجمع في رون لعدم ضمة ما قبلها و
بالنون الخفيفة رين رون رين الفاعل راء الى آخره ولا تحذف همزته
لان ما قبلها الف وهي لا تقبل الحركة ولكن يجوز ان تجعل بين بين كما في
سائل المجهول روى يروى الى اخرهما وقيل اذا اجتمع الهمزتان وكانت
الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا نحو اخذ وآدم
الا في ايمة جعلت همزتها الفا ثم جعلت ياء لاجتماع الساكنين وقيل
اصلها ايمة لانها جمع امام فاجتمع في اوله همزتان الاولى للجمع والثانية
فاء الفعل الكلمة وكان القياس ان يقلب الثانية الفا لانها ساكنة وما قبلها
مفتوح لكن لما وقع بعدها حرفان مثلان وهما الميمان وارد والادغام
فنقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية فادغموا الميم في الميم
فصار ائمة ثم قلبوا الثانية ياء لكونها مكسورة فصار ايمة فان قلت
لم لا يعتبروا القلب قبل الادغام ولم يقال امة قلت انه واجب دونه و
عند الكوفيين لا تقلب بالالف لانها لو قلبت اليا لاجتمع الساكنان الاول

الالف والثاني الميم المدغم وقرء عندهم ائمة الكفر بالهمزتين فان قيل
اجتماع الساكنين في حدهما جائز فينبغي ان يجعل الالف ياء بعد
الهمزة الثانية الفا عند البصريين فيقال ائمة فاجيب عنه بان الالف
في ايمة ليست بمدة لان الالف انما يكون مدة اذا انقلب من الياء
والواو بشرط ان يكون ما قبلها مفتوحا والفها ليست بمدة حينئذ
لانها ليست بمقلوبة منهما فحينئذ لم يكن اجتماعها على حدة وقيل اذا
اجتمع الهمزتان ان كان ما قبلها مكسورة تقلب ياء كخوايسر اصله
اءسر وان كان ما قبلها مضموما قلبت واوا كخواوثر اصله اءثر
قوله والامر من الاخذ والاكل والامر الى آخره اي يقال في امر ها خذ و
كل ومر على الشذوذ فاصلها اءخذ واءكل واءمر حذفت الهمزة
على غير القياس فاستغني عن الالف لزوال الاحتياج اليه وقد يجيء امر
على الاصل عند الوصل كقوله ومن وائمر املك بالصلوة وقيل ان الهمزة
الهمزتين اذا كانتا في كلمتين تحذف الثانية عند البعض كخو قد جاء
اشراطها وعند البعض تحذف كلاهما وعند بعض العرب تفتح بينهما
الف الفصل كخو قوله آالنت ظبية ام ام سالم ولا تحذف الهمزة في
اول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء وتخفيفها بالحذف شاذ كما لاه فحذفوا
الهمزة فصار لاه ثم ادخلوا الالف واللام فصار على قولنا الله وقيل
اصله الالاه فحذفوا الهمزة فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار الله ثم
ادغم فصار على قولنا الله واعلم ان المهموز لا يجيء من المضاعف
الا مهموز الفاء كخو ان يان ولا تقع الهمزة في موضع حرف العلة ومن
ثم لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام كخو وائد ووجاء وفي الاجوف
لا يجيء الا مهموز الفاء واللام كخو آن وجاء وفي الناقص لا يجيء الا مهموز
الفاء والعين كخو ارى وراى وفي التضعيف المفروق الا مهموز العين كخو وان

وفي المقرون مهموز الفاء كواوى وتكتب الهمزة في الاول على صورة الالف في كل الاحوال لخفة الالف وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها للمشاكلة كخوداس ولوم وبير واذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها كخوسال ولوم وسيم واذا كانت متحركة في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ماقبلها لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضية كخوقراء وطرئ وفتئ واذا كانت ماقبلها ساكنة لا تكتب على صورة شئ لطرو حركتها ولعدم حركة ماقبلها كخوضب ودفء وبرء كذا في المراح

قوله وباقي تعريف المهموز على قياس الصحيح الى آخره اى وقس باقي تعريف المهموز من الماضي والمضارع واسم الفاعل وغيرها على تعريف الصحيح في عدم التغير لانها حرف صحيح وقس كل فعل غير الصحيح من المثال والاجوف والناقص واللفيف والمضاعف على الصحيح في جميع الوجوه المذكورة في باب الصحيح من الامثلة المختلفة والمتفقة والحركات والسكنات وغيرها من الماضي والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والافراد والتثنية وادخال نون التاكيد قوله فان اقتضى القياس الى آخره اى فان ادعى القياس الى ابدال حرف من حروف كما في كخوقال او نقل حركة من حرف كما في كخويقول او السكان من غير نقلها منه اليه كما في كخويغزو في فعل ذكر المقتضي اليه قوله والا اى وان لم يقتض القياس الى شئ منها عرف الفعل غير الصحيح كالصحيح كما في كخوعد قوله وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات فيها مع وجود المقتضي كخوعور واجتور قيل ان الحروف العلة لا تعل في بعض الكلمات مع وجود وجوب الاعلال فيه لوجود الاولة اذ لا يعل تنبيها على الاصل اى ليعلم انه واوي او يائي او ليعلم ان عدم الاعلال اصل من الاعلال كخوالصيد والقود واحوج واعيل الثلاثة اذ

لا يعل لكون حركتها اى حركة حرف العلة عارضا كخو دعوا القوم الثالث انه لا يعل لكون فتح ماقبلها في حكم التسكون كخوعوا واجتول لان حركة العين والتاء في حكم التسكون اى في حكم عين اعور والف بجاور الرابع انه لا يعل لكونه في معنى الكلمة اضطربا كخو الطيوان حتى يدل حركة على اضطرابه معناه والموتان محمول عليه لانه نقيضه لخلص انه لا يعل لئلا يجتمع فيه اعلالان كخوطوى اكتفى سادسي انه لا يعل للزوم ضم حروف العلة في مضارع كخوصبي يحيى اعني اذا قلب حاء يجئ مستقبله يحاى السابع انه لا يعل تبعا لثلاثيه اى اذا لم يعل في الثلاثة لا يعل في المزيد فيه فان قلت لم يعل في كخوتقول وزيل وجاور وبايع وتبايع مع انها قد اعلت في الاصل كخو قال وباع وزال وجار فالجواب عنه فان ماقبل حرف العلة فيها حرف العلة فلم ينقل حركتها اليها فلم ينقلب الفا واعل كخو الاقامة والاستقامة لا علال فعل فان كان الكلم يمتنع من الاعلال بان يسكن ماقبل واو او ياء وبعدها كخو قولهم حول وحور وطويل ومقاوم وسيوح واعل كخو صائم وصيانة والاصل صوام وصوانة لاعلال فعل في النعل مع كسرة ماقبلها والف مابعدها وصح في كخو لواذ وان كان ماقبلها كسرة الثامن انه لا يعل حتى لا يلتبس الى باب آخر اى لو اعل بعض الكلمات ينهدم بناؤه كخو تقول من باب التفعل الى لا تتبلك بالتفاعل وقاول من باب المفاعلة لا تتبلك بماضي المثلاثي وغيره كذا وقيل لا يعل كخو الحوكة والحونة وحيدى وصودى طرد وجرتن عن وزن الفعل بعلامة التانيث ويعل مثل ديار تبعا لواحده ومثل قيام تبعا لفعله ومما يعلان وان لم تكونا افعالا ولا على وزن افعال للتبعية قوله كخو عور اى لم يعل واوه لان حركة العين في حكم التسكون اى في حكم عين اعور وانما لم يعل اعور بالنقل وقلب والاستغناء عن الهمزة لئلا يلتبس المضاعف الى باب المفاعلة ولم

لا يعل

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابن
١٢٧٥ وكفى عبده

سمد
١٠